رقم الترتيب ...../ ك ع إ ت ع ت/ج ب /2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة *بومرداس*



كليـــــة العلـــــوم الاقتصادية، التجـــــارية وعلـــــوم التسييـــر

رســـالـــة دكتـــــوراه

مقـــدمة من طـــرف

فكير سامية

لنيـــــل شـــهـــــادة الدكـــتـــــوراه فـــي:
شعبـــة: **العلوم الاقتصادية**
تخـــصص: **اقتصاديات المالية والبنوك**

المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية – دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن.

لجنـــة المنـــاقشـــة:

-أ.د بوزيدة حميد	أستاذ تعليم عالي	جامعة بومرداس	رئيسا
-أ.د مغاري عبد الرحمان	أستاذ تعليم عالي	جامعة بومرداس	مشرفا
-أ.د ناصر مراد	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة	مناقشا
-أ.د دراوسي مسعود	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة	مناقشا
-د رميدي عبد الوهاب	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مناقشا
-د يحياوي نصيرة	أستاذ محاضر أ	جامعة بومرداس	مناقشتا

السنـــة الجامعيـــــة: 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بادئا الشكر والحمد لرب العباد العلي القدير شكرا جزيلا طيبا مباركا فيه الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم، وأكرمنا بالتقوى، وأنعم علينا بالعافية، وأنار طريقنا ويسر ووفق وأعان في إتمام هذه الدراسة وتقديمها على الشكل الذي هي عليه اليوم، فله الحمد والشكر وهو الرحمان المستعان.

وعرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى النور أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور الفاضل مغاري عبد الرحمان الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة، فله أخلص تحية وأعظم تقدير على كل ما قدمه من توجيهات وإرشادات، وعلى كل الجهد والوقت الذي خصصه طوال إشرافه على هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور منصور ناصر الرجى على كل ما قدمه من توجيهات وإرشادات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة شاوشي كهينة على كل ما قدمته لإ تمام هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، والى كل من أمدني بيد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة.

وأخيرا إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا إجازة العمل لهذه المرحلة وخصص كل أستاذ وقتا لقراءة وتقييم هذه الرسالة.

إلى كل هؤلاء أقول شكرا جزيلا...

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عز وجل:

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾

- روح والدي رحمة الله عليه ووالدتي الكريمة أطال الله في عمرها -

اللذان سهرا من أجلي الليالي وبذلا كل ما في وسعهما لإرضائي وبلوغ مبتغاي.

إلى من كان لي سندا وخير عون طوال هذا المشوار زوجي العزيز.

إلى قرة عيني وفلذة كبدي وحياتي ابني العزيز يوسف.

إخوتي حفظهم الله.

أفراد عائلة زوجي الأعزاء.

كل أفراد عائلتي الكبيرة والصغيرة.

زملائي الأساتذة بجامعة بومرداس وأخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

جميع الأساتذة الذين درّسوني أو عرفتهم، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور مغاري عبد الرحمان والدكتور منصور ناصر الرجى.

كل أصدقائي وصديقاتي وأحبابي.

كل طلابي الذين درّستهم وفي الجامعات.

وإلى كل طالب علم وكل مخلص من أبناء هذا الوطن العزيز.

الفـــهـــرس

المحتوى الصفحة

كلمة شكر
الإهداء
الفهرس..... II
قائمة الجداول..... VII
قائمة الأشكال..... XI
قائمة الملاحق..... XIV
المقدمة..... ب - ط
الفصل الأول: ماهية سوق الأوراق المالية وعلاقتها بالمعلومة المحاسبية..... 02
المبحث الأول: الإطار النظري للأسواق المالية..... 03
المطلب الأول: موقع سوق الأوراق المالية ضمن السوق المالية..... 04
المطلب الثاني: تنظيم سير سوق الأوراق المالية وآليات التعامل فيها..... 13
المطلب الثالث: الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية ومخاطر الاستثمار فيها.... 27
المبحث الثاني: كفاءة سوق الأوراق المالية..... 42
المطلب الأول: طبيعة كفاءة سوق الأوراق المالية وحدودها..... 43
المطلب الثاني: الصيغ المختلفة لكفاءة لسوق الأوراق المالية ومؤشرات قياسها..... 52
المطلب الثالث: متطلبات ومقومات السوق الكفء..... 59
المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار في ضوء نظرية كفاءة السوق. 64
المطلب الأول: طبيعة المحاسبة كنظام للمعلومات..... 65
المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي..... 69
المطلب الثالث: أهمية جودة المعلومات المحاسبية للاستثمار في سوق الأوراق المالية..... 80
خلاصة الفصل الأول..... 89

الفصل الثاني: العولمة وتأثيراتها على معايير المحاسبة الدولية وانعكاساتها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية..... 91

المبحث الأول: التطورات التي عرفها النظام المحاسبي الدولي في ظل العولمة..... 92

المطلب الأول: حاجة الفكر المحاسبي المعاصر لنظرية المحاسبة وظهور المحاسبة الدولية... 93

المطلب الثاني: التأييد الدولي لتدويل معايير المحاسبة الدولية من خلال دعم التوافق المحاسبي الـ 101

المطلب الثالث: آثار العولمة المالية على المحاسبة الدولية: تطور المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما (US GAAP) إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، ثم إلى المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)..... 119

المبحث الثاني: قياس عناصر القوائم المالية وفق الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية. 125

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية..... 126

المطلب الثاني: أساليب القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)..... 140

المطلب الثالث: النموذج الدولي للقوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)... 145

المبحث الثالث: انعكاسات عولمة معايير المحاسبة الدولية على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية 158

المطلب الأول: متطلبات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول النامية..... 159

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية..... 163

المطلب الثالث : مدى استيعاب اقتصاديات الدول النامية للمعايير الدولية للتقارير المالية: إيجابيات التطبيق– الحدود والمعوقات..... 171

خلاصة الفصل الثاني..... 176

الفصل الثالث: آثار تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على تطوير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وانعكاسات ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية..... 178

المبحث الأول: أهمية الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية للتقارير المالية في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأثر ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية..... 179

المطلب الأول: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية.... 180

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق ما تقتضيه متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.. 186

المطلب الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأثر ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية..... 205

المبحث الثاني: تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأثر ذلك على تنشيط قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية..... 212

المطلب الأول: بعض أهم المعايير الدولية للتقارير المالية المعزّزة لجودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وعلاقتها بتنشيط سوق الأوراق المالية..... 213
المطلب الثاني : أهمية الالتزام بعرض، تقييم والإفصاح عن الأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية..... 239
المطلب الثالث : أهميّة التوجّه نحو مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS13" في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بتنشيط سوق الأوراق المالية..... 246
المبحث الثالث: مدى ملائمة القوائم المالية المعدّة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية لاحتياجات التحليل المالية، وأهميّة ذلك في سوق الأوراق المالية..... 252
المطلب الأول: طبيعة التحليل المالي الحديث..... 253
المطلب الثاني: الآثار العامة للالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للتحليل المالي.. 262
المطلب الثالث: أهمية تحليل القوائم المالية في سوق الأوراق المالية..... 265
خلاصة الفصل الثالث..... 267
الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن حول أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تنشيط أسواق أوراقها المالية..... 269
المبحث الأول: واقع تنظيم سوق الأوراق المالية في الجزائر..... 270
المطلب الأول نشأة بورصة الجزائر والهيئآت المنظمة لها..... 271
المطلب الثاني: الأوراق المالية المتداولة في البورصة الجزائرية وتسعيرها..... 285
المطلب الثالث: أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 2012 – 2013..... 289
المبحث الثاني: واقع تنظيم سوق الأوراق المالية الأردنية..... 293
المطلب الأول: نشأة سوق عمان للأوراق المالية والهيئات المنظمة لها..... 294
المطلب الثاني: الأوراق المالية المتداولة في بورصة عمان وشروط إدراجها..... 303
المطلب الثالث: أداء بورصة عمان خلال الفترة 2012 – 2013..... 305
المبحث الثالث: تحليل الاستبيانات ومقارنة النتائج..... 309
المطلب الأول:. تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات المتعلّقة بحالة الجزائر..... 310
المطلب الثاني: تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات المتعلّقة بحالة الأردن..... 329
المطلب الثالث: مقارنة النتائج..... 350
خلاصة الفصل الرابع..... 357
الخاتمة..... 359
قائمة المراجع..... 365
الملاحق..... 385

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المقارنة بين الأسهم والسندات	33
2	أوجه الاختلاف بين التحليل الأساسي والفني للأوراق المالية	79
3	المقارنة بين المعيار"IAS39" والمعيار"IAS39" فيما يخص التصنيف والقياس.	244
4	المقارنة بين المعيار"IAS39" والمعيار "IAS39" فيما يخص المشتقات الضمنية	244
5	المقارنة بين المعيار"IAS39" والمعيار "IAS39" فيما يخص خسارة تدني القيمة	245
6	الوسطاء الماليون في بورصة الجزائر	277
7	أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 2012 والسداسي الأول من 2013	289
8	شركات الوساطة المالية في بورصة عمان	300
9	مراحل وأوقات التداول للسوقين الأول والثاني وسوق السندات	304
10	مراحل وأوقات التداول للسوق الثالث	304
11	أداء بورصة عمان خلال الفترة 2012 والسداسي الأول من 2013	305
12	عدد الاستبيانات الموزعّة على مجتمع الدراسة النسبة المئوية للاستبيانات المعادة والمقبو	310
13	اختبار معامل ألفا كرومباخ لصدق الأداة	310
14	توزّع عينة البحث وفقا للجنس	311
15	توزّع عينة البحث وفقا للعمر	311
16	توزّع عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي	312
17	توزّع عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة	313
18	توزّع عينة البحث وفقا للوظيفة الحالية	314
19	توزّع عينة البحث وفقا لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية	314
20	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى لاستبيان الجزائر	317
21	نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى لاستبيان الجزائر	318
22	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية	319
23	نتائج اختبارT لفقرات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية	320
24	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية	321
25	نتائج اختبارT لفقرات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية	322
26	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية	323

27	نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية	324
28	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية	325
29	نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية	326
30	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثاني	327
31	نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية	328
32	نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الرئيسية الثانية	329
33	عدد الاستبيانات الموزعة علة مجتمع الدراسة النسبة المئوية للاستبيانات المعادة والمقبول	329
34	اختبار معامل ألفا كرومباخ لصدق الأداة	330
35	توزّع عينة البحث وفقا للجنس	330
36	توزّع عينة البحث وفقا للعمر	331
37	توزّع عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي	332
38	توزّع عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة	333
39	توزّع عينة البحث وفقا للوظيفة الحالية	334
40	توزّع عينة البحث وفقا لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية	335
41	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى	338
42	نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى	339
43	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية	340
44	نتائج اختبارT لفقرات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية	341
45	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية	342
46	نتائج اختبارT لفقرات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية	343
47	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية	344
48	نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية	345
49	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية	346
50	نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية	347
51	التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثاني	348
52	نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية	349

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	هيكل الأسواق المالية	12
2	وظائف الوسطاء الماليون	20
3	التغيّر في سعر السهم في ظل الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية	54
4	العلاقة بين صيغ كفاءة سوق الأوراق المالية	57
5	عناصر نظام المعلومات المحاسبي	67
6	منحنى التفضيل الاستثماري	71
7	شكل مبسط لهيكل نظرية المحاسبة	97
8	العلاقة بين التوافق، التوحيد والمعايرة	102
9	أنواع استراتجيات التوافق المحاسبي المتبناة من طرف IASB	105
10	الهيكل التنظيمي لمجلس المعايير الدولية IASB	117
11	الترتيب الهرمي لأهداف القوائم المالية وفق تقرير "تروبلود"	147
12	العلاقة بين القوائم المالية الثلاثة (قائمة الدخل – قائمة المركز المالي – قائمة التدفقات النقدية)	156
13	نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها	197
14	نموذج عرض المعلومات في البيانات المالية	198
15	دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية	228
16	الافصاحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي "IAS33" ربحية السهم	236
17	سلسلة الوساطة في سوق الأوراق المالية الجزائرية	279
18	العرض العمومي للبيع (OPV)	284
19	القيمة السوقية لبورصة الجزائر خلال سنة 2012	290
20	القيمة السوقية لبورصة الجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2013	290
21	معدل التداول اليومي لبورصة الجزائر خلال سنة 2012	291
22	معدل التداول اليومي لبورصة الجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2013	291

23	القيمة السوقية لبورصة عمان خلال سنة 2012	306
24	القيمة السوقية لبورصة عمان خلال السداسي الأول لسنة 2013	306
25	معدل التداول اليومي لبورصة عمان خلال سنة 2012	307
26	معدل التداول اليومي لبورصة عمان خلال السداسي الأول لسنة 2013	307
27	توزّع عينة البحث وفقا للجنس الجنس	311
28	توزّع عينة البحث وفقا للعمر	312
29	توزّع عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي	313
30	توزّع عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة	313
31	توزّع عينة البحث وفقا للوظيفة الحالية	314
32	توزّع عينة البحث وفقا لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية	315
33	توزّع عينة البحث وفقا للجنس	331
34	توزّع عينة البحث وفقا للعمر	332
35	توزّع عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي	332
36	توزّع عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة	333
37	توزّع عينة البحث وفقا للوظيفة الحالية	334
38	توزّع عينة البحث وفقا لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية	335

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الجدول	الصفحة
1	محتوى فصول الميزانية (جانب الأصول)	385
2	محتوى فصول الميزانية (جانب الخصوم)	386
3	حساب النتائج (حسب الطبيعة)	387
4	حساب النتائج (حسب الوظيفة)	388
5	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	389
6	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	390

المقـــدمـــة

فرضت ظاهرة العولمة مجموعة من التطوّرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، مسّت جميع ميادين الحياة، ولا سيما الاقتصادية منها، حيث تلاشت الحدود التجارية بين الدول، وانفتحت الأسواق على مصارعها، وتعاظمت المنافسة بين الشركات، ما أدّى إلى تقليص حجم العالم وجعله قرية صغيرة حيث انعكس هذا على كل الدول بما فيه دول العالم الثالث وأجبرها على مواكبة عالم العولمة والدخول في هذه القرية الواحدة. كما كان لنمو أنشطة المؤسسات عبر العالم وبحثها الدائم عن مصادر التمويل في إطار الانفتاح الاقتصادي والعولمة أثرا إيجابيا على تطور الأسواق المالية الدولية، في سياق يفرض استراتجيات اتصال قوية، موجهة لجمهور دولي غير متجانس، وبما أن المحاسبة وسيلة أساسية للاتصال بين المؤسسة والأطراف الأخرى لم تكن بمعزل عن هذه التغيرّات والتطورات السابقة الذكر. فاختلاف المبادئ والسياسات المحاسبية من دولة لأخرى يجعل من عملية الاتصال هذه حتما صعبة وهذا ما يؤثّر على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التي تصدرها المؤسسات لصالح المستثمرين والذي ينتج عنه صعوبة الدخول إلى الأسواق المالية المتطوّرة، بسبب متطلبات هذه الأخيرة بالتقيّد بالقواعد المحاسبية المطبقة في البلد الذي تتبع له تلك الأسواق. وهذا ما يؤكّد سعي العديد من الدول إلى توحيد نظم المحاسبة العالمية، والأخذ بمتطلبات المحاسبة الدولية، ومن بينها الدول النامية والعربية والتي تبلورت أهمية المعايير المحاسبية فيها في حاجة هذه الأخيرة إلى تنويع مصادر تمويل استثماراتها ومشاريعها والحصول على التمويل غير المباشر من رؤوس الأموال الأجنبية. لذا كان عليها أن تغيّر نظمها بما يتوافق مع متطلبات العولمة في ظل انفتاح اقتصادها على الاستثمارات الأجنبية. وقد تبلورت هذه الحاجة في اتجاه العديد من الدول العربية إلى الأخذ بهذه المعايير والتي من المتوقّع أن تكون لها تأثيرات هامة على مختلف الجوانب الاقتصادية، لا سيما مجال الاستثمار في الأوراق المالية.

حيث اكتست المعايير المحاسبية الدولية، والتي عرفت هي الأخرى مؤخرا تطوّرات هامة، من تحوّلها إلى المعايير الدولية للتقارير المالية أهمية ومصداقية من خلال أهدافها الرامية إلى الإجابة على مختلف الأطراف الداخلية والخارجية التي تربطها علاقة بالشركات والمهتمة بمعلوماتها. حيث تظهر أهمية هذه المعايير في التوفيق بين متطلبات المستثمرين وحاجيات الشركات من أسواق الأوراق المالية، ذلك تجاوبا لنمو التجارة العالمية والانفتاح الاقتصادي الذي أفرز توجه المؤسسات إلى خارج حدودها الوطنية بحثا عن التسعير في بورصات متطورة والاستفادة من رؤوس الأموال. وهذا لا يتحقق لها إلا بتحسين وتطوير نوعية المعلومة المالية المقدمة والتي تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وبما أن المعايير المحاسبية الدولية والمعروفة حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية جاءت لتحسين وتوفير معلومة مالية موثوقة وصادقة، فإن هذا البحث سينصب في مختلف مراحله على إظهار دور المعايير المحاسبية الدولية في تنشيط أسواق الأوراق المالية لاسيما في الدول العربية من خلال إجراء دراسة ميدانية ومقارنة بين كل من الجزائر والأردن.

1 - إشكالية البحث

العمل بمعايير المحاسبة الدولية في الدول العربية فرصة هامة وضرورية للاهتمام بأسوا ق أوراقها المالية، باعتبارها أهمّ ما يجب أن يرافق تطبيق المعايير المحاسبية فيها، بضرورة إعطاء الأهمية لها والعمل على تطويرها، بتفعيل دورها في الاقتصاد وتشجيع المؤسسات على الدخول فيها، والاعتماد عليها في التمويل، وذلك بغية الاستفادة من مزايا المعايير الدولية للتقارير المالية، وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الجوهري التالي:

هل سيكون للمعايير المحاسبية الدولية دور في تنشيط أسواق الأوراق المالية خاصة العربية منها؟

ولفهم إشكالية البحث وتوضيح أبعادها تم تجزئتها إلى تساؤلات تتمحور حول:

- ما هي الدوافع وراء اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل الدول، وإيجابيات وحدود تطبيقها في الدول النامية؟
- ما هي علاقة سوق الأوراق المالية بجودة المعلومة المحاسبية؟
- ما هي آثار الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تطوير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وانعكاسات ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية؟
- ما مدى التزام الشركات المدرجة في كل من سوق الأوراق المالية الجزائرية وسوق الأوراق المالية الأردنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية؟ وهل سيكون للالتزام بالتطبيق دور في تنشيط هاتين السوقين؟

2 - فرضيات البحث

تطبيق معايير المحاسبة الدولية أمر جدير بالوثوق لتحسين نوعية المعلومة المحاسبية المساعدة على اتخاذ قرار الاستثمار في أسواق الأوراق المالية وتنشيطها.

كما يمكن وضع جملة من الفرضيات منها:

- الهدف الرئيسي لظهور معايير المحاسبة الدولية هو تحسين نوعية المعلومة المالية والمحاسبية ودعم المرور إلى الأسواق المالية الدولية.
- للمعلومات المالية علاقة ارتباط قوية بكفاءة سوق الأوراق المالية، واتخاذ قرار الاستثمار فيها.
- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يعمل على تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وتوفيرها لأكبر عدد ممكن من المستثمرين، مما يدّعم قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية.
- التزام كل من البيئة الجزائرية والأردنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، سيكون له دور في تنشيط أسواق أوراقها المالية.

3 - أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهمّيته من خلال:

- الاتجاه المتزايد نحو تحقيق توافق التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي، الأمر الذي يحتمّ على كل دولة ومن بينها العربية الراغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي وتطوير أسواق أوراقها المالية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية.

- أهمية المعلومات المحاسبية والمالية في دعم اتخاذ قرار الاستثمار في أسواق الاوراق المالية، ودور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز جودة هذه المعلومات.

- محاولة إبراز دور المعايير المحاسبية الدولية في دعم المرور إلى الأسواق المالية الدولية وتفعيلها لاستخلاص التأثيرات المرتقبة أو المتوقّع حصولها على أسواق الأوراق المالية في الدول العربية من خلال أخذها بهذه المعايير.

- محاولة إبراز دور الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وانعكاسات ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية.

- إلقاء نظرة على واقع تنظيم كل من سوق الأوراق المالية الجزائرية وسوق الأوراق المالية الأردنية، ومحاولة مقارنة مدى التزام الشركات المدرجة في السوقين بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ووجهة نظر شركات الوساطة المالية في كلا من السوقين اتجاه دور الالتزام بتطبيق هذه المعايير على تنشيطها.

4 - أسباب اختيار البحث

من بين أسباب اختيار هذا البحث يمكن ذكر:

- إن السبب الرئيسي وراء الضغوط الدولية لتبني مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية هو نمو حركة الاستثمارات المالية عبر دول مختلفة، وذلك لحماية الاستثمارات في أيّ دولة، إذ تتطلّب أن تتوفّر للمستثمرين قوائم مالية أعدّت بمعايير ذات جودة عالية عالميا. وبما أن معظم الدول اتجهت مؤخرا إلى العمل بهذه المعايير فلابد من أن يكون لها تأثير على إعداد القوائم المالية، وتحسين نوعية المعلومات التي توفّرها هذه الأخيرة، وبالتالي تشجيع الاستثمار في أسواق الأوراق المالية. ولذا من الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع هو محاولة من خلال هذا الموضوع إبراز أهمية المعايير المحاسبية الدولية في توفير المعلومة المالية المساعدة على اتخاذ قرار الاستثمار في أسواق الأوراق المالية.

- كما هو معلوم فمهنة المحاسبة تؤدي دورا مهما في رفع كفاءة أسواق المال، والتأثير على قرارات الاستثمار وذلك من خلال المعلومات التي توفّرها في القوائم والتقارير المالية، وبالتالي البحث عن المعايير التي يمكن للدول النامية ومنها العربية استيعابها في هذا المجال، وإظهار دورها في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية.

- اعتماد الاقتصاديات العربية كالجزائر والأردن على اقتصاد الاستدانة، أي أن الممول الرئيسي لها هو القروض البنكية على المدى الطويل، ونظرا للمشاكل التي تنتج عن هذه الأخيرة أصبح من الضروري لها البحث عن طرق تمويل حديثة كمحاولة الاعتماد في تمويل مؤسساتها على إصدار الأوراق المالية، الأمر الذي يتطلّب توفّر سوق أوراق مالية نشطة التي تفتقر إليها معظم الدول العربية، وبالتالي الرغبة في البحث عن عوامل النهوض بها.

- الرغبة في معرفة تأثير نوعية المعلومات التي توفرها القوائم المالية المعدّة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على قرارات الاستثمار المالي وتداول الأوراق المالية، وكذا معرفة تأثير كل من مبدأ القيمة العادلة والإفصاح المحاسبي والمالي على جودة هذه المعلومات.

- محاولة من خلال هذا البحث تقديم بحث أكاديمي يهتم بإظهار آثار المعايير المحاسبية الدولية على تنشيط الاستثمار المالي وبالتحديد في أسواق الأوراق المالية، والذي يعتبر إثراء للساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا.

5 - الهدف من البحث

نظرا للاعتبارات السابقة الذكر، فإن الهدف من البحث يكمن فيما يلي:

- معرفة الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى ظهور معايير المحاسبة الدولية، وما هي إيجابيات تطبيقها في مجال أسواق الأوراق المالية.

- تحديد أهم المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بتنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

- استنتاج تأثير معايير المحاسبة الدولية على نشاط أسواق الأوراق المالية العربية كالأردن والجزائر.

- تسليط الضوء على واقع تنظيم سوق الأوراق المالية الجزائرية وسوق الأوراق المالية الأردنية، وكذا مستوى أدائها. واختبار مدى التفاؤل بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تحسين هذا الأداء.

6 - إطار البحث

سيتمّ تناول أهمية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تنشيط سوق الأوراق المالية بصفة عامة، وعلى تنشيط أسواق الأوراق المالية العربية بصفة خاصة من خلال سوقي الجزائر والأردن، وذلك باستعراض ماهية المعايير المحاسبية الدولية وتطوّرها إلى المعايير الدولية للتقارير المالية، أهمّ المعايير المحاسبية الدولية المتعلّقة بتنشيط الاستثمار المالي ثم إظهار التحسينات المرتقبة من جراء هذه المعايير والتطوّرات على تحسين نوعية القوائم المالية، وتوفير المعلومة المالية الشفافة والموثوقة، وتطوير قواعد تقييم الأدوات المالية والإفصاح عنها، وأثر ذلك على تنشيط أسواق الأوراق المالية، مع اعتماد دراسة ميدانية مقارنة لتجربة كل من الجزائر والأردن خلال سنة 2013.

7 - منهج البحث

من أجل إنهاء تطلّعات هذا البحث، ونظرا لطبيعته الاقتصادية والمالية، ومن طبيعة وبنية الإشكالية التي يعالجها، فإنّه يتعيّن اعتماد مختلف المناهج المستعملة في هذا النّوع من الدراسات.

وعليه، سيتمّ الاعتماد على منهج مركب، وهو المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج الأكثر تماشيا وملائمة لهذا النّوع من الدراسات.

- **المنهج الوصفي:** الذي يسمح باستيعاب الإطار النظري، والمتمثّل في استعراض المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من حيث تعريفها، أسباب ظهورها، أهميّتها وتطوّرها إلى المعايير الدولية للتقارير المالية، متطلّبات تطبيقها في الدول النامية ومنها العربية، مع الإشارة إلى كل من إيجابيات وحدود التطبيق. وكذا معرفة ماهية أسواق الأوراق المالية وعلاقتها بالجانب المحاسبي والمالي ، مع إظهار علاقة كفاءة سوق الأوراق المالية بالمعلومة المالية والمحاسبية.

- **المنهج التحليلي:** بالنسبة لهذا المنهج، فقد اعتمد كأساس لتحليل ودراسة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وتقييم الأدوات المالية، من خلال استعراض مجموعة من المعايير وتحليلها لاستخلاص أهميتها في مجال اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

كما تمّ اعتماد هذا المنهج عند إجراء دراسة مقارنة بين كل من الجزائر والأردن، حيث تمّت مقارنة كل من واقع تنظيم سوق الأوراق المالية في كل من البلدين، وكذا مستوى ادائها، بالإضافة إلى مقارنة نتائج اختبار مدى التزام الشركات المدرجة في كل من سوق الأوراق المالية الجزائرية وسوق الأوراق المالية الأردنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ودور هذا الالتزام في تنشيط السوقين من خلال توزيع مجموعة من الاستبيانات على شركات الوساطة المالية في كلا البلدين.

8 - الدراسات السابقة

لقد أوردت الباحثة بعض الدراسات التي استطاعت الوصول إليها، والتي تعتقد أنها ذات صلة بموضوع البحث، وتخدم الأهداف التي أجريت من أجله وهي:

بحث الأستاذ **بن بلقاسم سفيان**، رسالة دكتوراه، 2010، تحت عنوان "**النظام المحاسبي المالي وترشيد اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطوّر الأسواق المالية**".وقد تضمّن هذا البحث بابين كل باب يتضمّن بدوره فصلين، حيث تم في الباب الاول تناول دراسة المقومات النظرية للأنظمة المحاسبية الحديثة ومحاور إصلاحها، وذلك من خلال التطرّق إلى كل من تجليات تأثيرات العولمة وتطوّر الأسواق المالية على النظام المحاسبي الدولي وكذا محاور الإصلاح الكبرى للنظام المحاسبي في ظل المعايير الدولية، اما في الباب الثاني فتمّ تناول تحليل رهانات الأنظمة المحاسبية الحديثة وتأثيرات تبنيها في الجزائر، وذلك من خلال التطرّق إلى الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية المساعدة على اتخاذ القرار في الأسواق المالية من جهة، وإلى استعراض واقع وآفاق إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر من جهة أخرى.

وقد توصّل الباحث إلى مجموعة نتيجة مفادها أن تحقيق الإصلاح المحاسبي في الجزائر لنتائج إيجابية يرتبط بكيفية التعامل مع هذه النقلة النوعية عن طريق التحضير الكاف لعملية التطبيق واستباق المشاكل التي قد تنجم عن ذلك وإيجاد حلول ملائمة لها. وهو ما جعل الباحث يقترح مجموعة من التوصيات المساعدة على توفير الشروط والمقومات الأساسية لتطبيق النظام المحاسبي الذي يستند إلى مرجعية محاسبية دولية.

بحث **محمد ذا النون عبد الكريم عصفور** ، أطروحة دكتوراه 2005، تحت عنوان "**تقييم مدى الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في بورصة عمان: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية**". وقد تضمّن هذا البحث أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول مدخل إلى الدراسة من تحديد لمشكلة البحث وأهميّته وأهدافه، بينما تناول الفصل الثاني الإفصاح المحاسبي والعوامل التي تؤثّر عليه،وكذا متطلباته، في حين تطرّق الفصل الثالث إلى مجموعة من الدراسات السابقة، بينما تضمّن الفصل الأخير الدراسة الميدانية لعينّة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية وتأثير التزامها بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية على أسعار الأسهم في بورصة عمان.

وقد توصّل الباحث إلى مجموعة من النتائج، مفادها أن هناك التزام بين الشركات المساهمة الصناعية الأردنية التي شملتها الدراسة بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية وبشكل يفوق الالتزام بالإفصاح وفق لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية، والسبب في رأي الباحث يعود إلى أن الإلزامية بموجب القانون تفوق تلك المنبثقة عن جهة مهنية. كما ان التزام الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية الشامل بقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية، لا يؤثّر على أسعار الأسهم في بورصة عمان، ويرى الباحث أن السبب قد يعود إلى عدم تفعيل نظام العقوبات من قبل الجهات القانونية والمهنية وقد يكون السبب حداثة دائرة الإصدار والإفصاح خلال الأعوام المتعلّقة بالدراسة.

بحث **توفيق حسن يوسف أبو شربة** ، أطروحة دكتوراه 2009، تحت عنوان "**تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعّات المستثمرين**" . وتضمّن هذا البحث خمسة فصول، حيث تناول الفصل الأول تمهيدا للدراسة وتحديدا لمشكلتها وعناصرها وكذا الفرضيات المختلفة التي تغطّي أهمية الدراسة، في حين تناول الفصل الثاني الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، بينما تطرّق الفصل الثالث إلى الدراسة الميدانية التي تناولت اختبار كل من مستوى ممارسات الإفصاح الفعلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية وبين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، وكذا تقييم مدى أهمية متطلبات الافصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية من وجهة نظر كل من المستثمرين الأفراد والمستثمرين من المؤسسات في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتمّ استخلاص نتائج الدراسة في الفصل الرابع ومناقشتها في الفصل الخامس.

وقد توصّل الباحث إلى ان هناك نوع من الاتفاق بين مستوى ممارسات الإفصاح الفعلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مع ممارسات الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية، كما استخلص أيضا ضعف اهتمام المستثمرين في سوق الأوراق المالية الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح بموجب معايير المحاسبة الدولية.

***9* - مساهمة الباحثة**

من خلال هذا البحث سيتمّ إبراز دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تنشيط سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال تناول علاقة كفاءة سوق الأوراق المالية بالمعلومة المحاسبية، وكذا دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية ونشرها وإيصالها لمختلف المستعملين وخاصة إلى المستثمرين، مع الاهتمام بدراسة آراء عينة من شركات الوساطة المالية في كل من الجزائر والأردن حول مدى التزام الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في كل من البلدين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وكذا توقعاتهم بشأن اعتماد هذه المعايير والدور الذي ستلعبه في تشجيع اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

***10* - خطة البحث وهيكله**

بناءا على الهدف والفرضيات السابقة، فقد تمّ تقسيم البحث إلى أربعة فصول، وكل فصل قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث:

الفصل الأول وجاء تحت عنوان "**العولمة وتأثيراتها على معايير المحاسبة الدولية وانعكاساتها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية**"، وسيتمّ من خلال هذا الفصل التعرّف أولا على التغيّرات التي عرفها الفكر المحاسبي المعاصر في ظل العولمة المالية من خلال معرفة المراحل التي أدّت إلى ظهور الحاجة إلى نظرية المحاسبة والدوافع وراء ظهور ما يعرف بالمحاسبة الدولية والتوافق المحاسبي

الدولي والهيئات والمنظمات الاقتصادية والمحاسبية المؤيّدة له، ثم يتمّ التطرّق فيما بعد ذلك إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية والقوائم المالية التي ينصّ عليها وأسس قياسها، وأخيرا تستعرض بعض تجارب الدول النامية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية من حيث متطلبات التطبيق، إيجابياته ومعوقاته.

الفصل الثاني وجاء تحت عنوان " **ماهية سوق الأوراق المالية وعلاقتها بالمعلومة المالية والمحاسبية**"، وسيتمّ من خلال هذا الفصل إظهار موقع سوق الأوراق المالية ضمن تصنيفات الأسواق المالية، خصائصها، وظائفها ،أهميتها في الاقتصاد والأدوات المالية المتداولة فيها، ثم سيتمّ التعريف بكفاءة سوق الأوراق المالية، أنواعها وصيغها المختلفة وما هي متطلبات تحقيقها. وأخيرا يتمّ التطرّق إلى إظهار العلاقة بين أسواق الأوراق المالية والجانب المحاسبي والمالي، وذلك من خلال إظهار أنواع المعلومات المؤثرّة في سوق الأوراق المالية، مدى تأثّر هذ ه السوق بالنظام المحاسبي، ودور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية.

الفصل الثالث وجاء تحت عنوان " **آثار تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على تطوير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وانعكاسات ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية**"، لذا سيتمّ من خلال هذا الفصل التطرّق إلى ماهية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ودور الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية على تحسين جودته، كما سيتمّ التطرّق إلى أهم المعايير الدولية للتقارير المالية المعززّة لجودة المحتوى المعلوماتي، وسيتمّ أيضا تناول أهميّة التوجّه نحو تطبيق مبدأ القيمة العادلة لتعزيز موثوقية ومصداقية المعلومات المحاسبية مع إظهار أثر كل عنصر من هذه العناصر على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

الفصل الرابع وجاء تحت عنوان " **دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن حول مدى الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ودور ذلك في تنشيط أسواق أوراقها المالية**" لذا سيتمّ من خلال هذا الفصل التطرّق إلى كل من واقع تنظيم سوق الأوراق المالية الجزائرية وواقع تنظيم سوق الأوراق المالية الأردنية، وكذا مستوى أدائها، ثمّ يتمّ إجراء دراسة مقارنة بين السوقين من حيث دور الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية في تنشيط كل من هذين السوقين، من خلال توزيع استبيانات على مجموعة من شركات الوساطة المالية في كل من سوق الأوراق المالية الجزائرية وسوق الأوراق المالية الأردنية، واستخلاص مجموعة من النتائج، ثم إجراء المقارنة فيما بينها.

وفي الأخير تم اختتام البحث بختامة عامة، تم من خلالها التطرق إلى نتائج الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، مع التوصل إلى بعض النتائج والاقتراحات واقتراح بعض المواضيع كآفاق مستقبلية للبحث.

الفصل الأول

ماهية سوق الأوراق المالية وعلاقتها بالمعلومة المحاسبية

تمهيد

تسعى كل دولة من خلال النظام الاقتصادي الذي تتبناه سواء كا ن النظام اشتراكي أو نظام اقتصاد السوق إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي، وبالتّالي رفع مستوى معيشة الأفراد، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتخلّص من المشاكل التي تواجهها، كمشكلة التّمويل الذي تعتبر محل اهتمام الكثير من الدول وتعتبر سوق الأوراق المالية أحد أهم هذه المؤسسات التي لها دور فعال في بعث النشاط الاقتصادي خاصة في مجال التمويل، وكذا العمل على توجيه رؤوس الأموال، وتخصيص الموارد المالية بطريقة مثلى.

ولهذا ارتأت الكثير من الدول ضرورة التّخلي عن أدوات التمويل التقليدية نظرا للمشاكل التي تنجم عنها، وإقامة سوق أوراق مالية نظرا لأهميتها في الاقتصا د والوظائف المتعددة التي تقوم بها، وحتى تتمكّن هذه الأسواق من أداء وظائفها على أحسن وجه يستلزم أن تتوفر فيها الكفاءة، حيث تعمل جميع الأطراف المتماثلة في أي سوق على أن تتصّف هذه الأخيرة بالكفاءة، وتأسيسا على ذلك يكون هدف تحقيق كفاءة الأسواق على سلم أولويات السلطات الاقتصادية، ولا تشذّ أسواق المال بصفة عامة وأسواق الأوراق المالية بصفة خاصة عن هذه القاعدة، لذا سيحاول من خلال هذا الفصل أولا إظهار موقع سوق الأوراق المالية ضمن تصنيفات الأسواق المالية، خصائصها، وظائفها ،أهميتها في الاقتصاد والأدوات المالية المتداولة فيها، ثم سيتمّ تعريف كفاءة سوق الأوراق المالية، أنواعها وصيغها المختلفة وما هي متطلّبات تحقيقها. وأخيرا سيحاول إظهار العلاقة بين أسواق الأوراق المالية والجانب المحاسبي والمالي، فالسوق النشطة هي التي تتمكّن من استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين، إلا أن المستثمر قبل اتخاذّه قراراته الاستثمارية يحتاج إلى توفّر مجموعة من المعلومات التي يستند إليها قبل اتخاذه لقرراه، وخاصة منها المعلومات المحاسبية والمالية التي تثبت الوضعية المالية للشركة المصدرة للأوراق المالية، لذا سيتمّ أولا إظهار أنواع المعلومات المؤثّرة في سوق الأوراق المالية، مدى تأثّر هذ ه السوق بالنظام المحاسبي، ودور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية.وذلك من خلال المباحث الموالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للأسواق المالية؛

المبحث الثاني: كفاءة سوق الأوراق المالية؛

المبحث الثالث: علاقة سوق الأوراق المالية بالنظام المعلوماتي المحاسبي ودور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي في ضوء نظرية كفاءة سوق الأوراق المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للأسواق المالية

تلعب الأسواق المالية دورا بارزا في النظم الاقتصادية المعاصرة، إذ تعتبر المرآة التي تعكس حالة الاقتصاد، وذلك من خلال دورها المهم في أداء دور الوسيط بين الفئات التي لديها فوائض والتي تبحث عن مجالات لاستثمار فوائضها والفئات التي تعاني عجز مالي وتبحث بدورها عن التمويل وبشروط جيدة خاصة من خلال سوق الأوراق المالية التي غدت أداة هامة للاستثمار، حيث شجعت إقامة الشركات المساهمة وتجميع المدخرات الوطنية لإقامة المجمعات الصناعية الضخمة، فازداد الإنتاج وتنوعت الأسواق، كما كانت أداة هامة لتشجيع توجهات العولمة أي لعب رأس المال دورا هاما في توسيع الأسواق الوطنية لتصبح أسواقا إقليمية ثم أسواقا عالمية.

ونظرا لتعدّد أسس تصنيفات الأسواق المالية، سيتمّ من خلال هذا المبحث إظهار أهمّ هذه التقسيمات مع تبيان موقع سوق الأوراق المالية فيها. ثم يتمّ التطرّق إلى سوق الأوراق المالية مع تبيان تنّوع وظائفها وأهميتها لأي اقتصاد، أنواعها المختلفة وكذا نظام تشغيلها وتسييرها، كما يتمّ تناول مختلف الأدوات المالية المتداولة فيها من أدوات ملكية، أدوات دين والمشتقات المالية مع تبيان خصائص وأنواع كل منها والمخطر المتعلّقة بها. ولذا تمّ تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

المطلب الأول:موقع سوق الأوراق المالية ضمن السوق المالية؛

المطلب الثاني: تنظيم سير سوق الأوراق المالية وآليات التعامل فيها؛

المطلب الثالث: الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية ومخاطر الاستثمار فيها.

المطلب الأول:موقع سوق الأوراق المالية ضمن السوق المالية

هناك خلط بين كل من مفهم السوق المالية وسوق رأس المال marchés financiers et marchés des capitaux، حيث أن مفهوم السوق المالية يشمل جميع الأصول المالية، سواء التي تتسمّ بالسيولة أي النقود، أو الأصول المالية التي تتميّز بالسيولة المؤجلّة، لدا سيتّم إبراز العلاقة بين السوق المالية وسوق رأس المال، ثم بين سوق رأس المال وسوق الأوراق المالية.

أولا: مفهوم السوق المالية وتصنيفاتها

هناك عدّة تعريفات وتصنيفات للأسواق المالية سيتمّ التطّرق إلى أشهرها.

1 - مفهوم السوق المالية

تعرف الأسواق المالية على أنها [1] الأسواق التي تعمل على حشد وتعبئة الموارد المالية، إذ أنها تمثّل آلية يتم من خلالها تحويل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية المدخرة التي يتوفّر لديها فوائض مالية إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني عجز في الموارد المالية، وتمتلك رغبة في الاستثمار.

كما تعرف على أنها [2] الأسواق التي يتمّ فيها تداول الأدوات المالية والنقدية، سواء كانت قصيرة، متوسطة، أو طويلة الأجل.

وتقوم الأسواق المالية بوظيفتها الاقتصادية في جمع وتحويل الموارد المالية بإحدى الطرق المو[3]الية:

- **التمويل المباشر:** ويقصد بطريقة التمويل المباشر قيام الوحدات ذات العجز المالي (المقترضين) بإصدار حقوق مالية، في شكل أسهم أو سندات أو بيعها مباشرة إلى الوحدات ذات الفائض (المدخرين) وبالطبع تكون الأصول المالية في هذه الحالة أصول أولية لأن الذي يصدرها هو المقترض النهائي.

- **التمويل غير المباشر** : ويقصد بعملية **التمويل** غير المباشر قيام المؤسسات المالية (الوسطاء الماليون) بالحصول على الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض مقابل إصدار أصول مالية على نفسها، بحيث تكون هذه الأصول غير مباشرة، لأن الجهة التي قامت بإصدارها تتمثل في منشآت الوساطة المالية، ثم تقوم هذه الأخيرة بدورها بإقراض هذه الموارد المالية للوحدات التي لديها عجز مالي، والتي تصدر بدورها أصولا مالية مباشرة تبيعها لمؤسسات الوساطة المالية.

2 - تصنيفات السوق المالية

من أكثر التصنيفات التي تعرفها السوق المالية، هي التقسيمات التي تأخذ بعين الاعتبار مدة التعامل بالأدوات المالية المتداولة فيها، والتي تقسمّ السوق المالية إلى سوق النقد وسوق رأس المال.

---

1 عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص: 03.

2 Jérémy Morvan, Marchés et instrument financiers, Danger Duond, Paris, 2009, P: 01.

3 إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية،2001، ص: 20.

1-2 سوق النقد

يعرف سوق النقد على أنه [1] عبارة عن سوق الاستثمار قصير الأجل، الذي لا تتجاوز عمر الأدوات المالية فيه سنة واحدة، إذ يحتوي تنظيم عملية التوافق بين الطلب والعرض على التمويل القصير الأجل، [2]والهدف الأساسي من وجود هذه السوق هو تمويل المشاريع الإنتاجية، ومدها بالقروض، وأهمّ أدوات الاستثمار التي يتمّ تداولها في هذا النّوع من الأسواق آذنات الخزينة، القبولات المصرفية شهادات الإيداع، وإن أهمّ مؤسسات هذا السوق هي البنوك المركزية والبنوك التجارية.

2-2 سوق رأس المال

يعرف سوق رأس المال على أنه[3] ذلك السوق الذي يتمّ فيه تداول أدوات الاستثمار المالي طويلة الأجل كالأسهم والسندات، وتكمن أهميته في تشجيع الاستثمار الرأسمالي، وتقديم تمويل طويل الأجل للمشاريع التي تحتاج إلى فترة طويلة. [4]فهو مكان محدد ومعين يلتقي أعضاؤه، أو وسطاء التبادل للتفاوض على أدوات مالية طويلة الأجل، حيث يتسمّ سوق رأس المال بأنه [5] أكثر تنظيما من السوق النقدي، نظرا لكونه متعامل به من قبل الوكلاء والمتخصصين، كما يتميّز عن السوق النقدي في كون هذا الأخير سوق التمويل قصير الأجل كما يحتل عنصري السيولة والأمان الأولوية في سوق النقد، بينما يمثلّ عنصر الربحية الأولوية للمستثمر في سوق رأس المال.

كما يتميّز الاستثمار في سوق رأس المال بكونه أكثر مخاطرة، وذلك بالنظر لطبيعة الأدوات المالية المتداولة فيه.

ويتمّ تصنيف سوق رأس المال بدوره إلى سوق الأوراق المالية، وسوق الإقراض طويلة الأجل[6] كما يلي:

- **سوق الأوراق المالية:** وتسمى أسواق حاضرة، تتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل الأسهم والسندات، وهنا تنتقل الورقة للمشتري فورا عند إتمام الصفقة، وذلك بعد أن تدفع قيمة الورقة أو جزء منها.

- **سوق الإقراض طويلة الأجل:** وتسمى أسواق آجلة، وهي تتعامل أيضا في الأسهم والسندات، ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتمّ تنفيذها في تاريخ لاحق، يعني أن يدفع المشتري قيمة الورقة وتسليمها يكون في تاريخ لاحق.

---

1 Jerémy Morvan, Op.Cit, P: 33.

2 حسين بني هاني، الأسواق المالية (طبيعتها– تنظيمها– أدواتها المشتقة)، الطبعة الأولى دار الكندي، الأردن، 2002، ص: 04.

3 رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، المعتز للنشر والتوزيع، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2005، ص:25.

4 Dumas Det Bally, les titres financiers équilibre du marché et méthode d'évaluation, Paris, sans maison d'édition, 1995, P: 112.

5 جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002، ص: 35.

6 رسمية زكي قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 35.

ثانيا: ماهية سوق الأوراق المالية

ارتبط ظهور أسواق الأوراق المالية تاريخيا بالتطّور الاقتصادي والصناعي الذي مرت به معظم دول العالم، ولاسيما الدول الرأسماليةوقد أدى انتشار شركات المساهمة وإقبال الحكومات على الاقترطس إلى خلق حركة قوية للتعامل بالصكوك المالية، والذي أدّى إلى ظهور بورصات الأوراق المالية. وكان التعامل بتلك الصكوك في بادئ الأمر يتمّ على قارعة الطريق في الدول لكبرى كفرنسا ،انجلترا وأمريكا. ثم استقر التعامل بعد ذلك في أبنية خاصة، والتي عرفت فيما بعد بأسواق الأوراق المالية.

ففي فرنسا مثلا ظهرت أول بورصة للأوراق المالية عام 1724 بموجب أمر ملكي، وفي بريطانيا استقرت أعمال بورصات الأوراق المالية في أوائل القرن التاسع عشر في مبنى خاص أطلق عليه royal exchange. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد نشأت أول بورصة للأسهم في عام 1821 وفي الشارع نفسه الذي كانت تتم فيه التعاملات في السابق وهو وول ستريت، أما بالنسبة للدول العربية فقد عرفت بداية التسعينات بدء الخطوات الأولى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية وظهرت مجموعة من التداعيات لإنشاء سوق الأوراق المالية في هذه الدول.

1 - تعريف سوق الأوراق المالية

تعرف سوق الأوراق المالية على أنها [1]عبارة عن نظام يتمّ بموجبه الجمع البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين حيث يتمكّن بذلك المشترون من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق، أما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال.

كما تعرف على أنها [2]الميكانزمية التي تستخدم في الجمع بين بائعي ومشتري الأصول المالية بغرض تسيير عملية التداول.

كما تعرف على أنها[3] شبكة تمويل للمدى البعيد، مبنية على إصدار الأدوات المالية، وتداولها مما يسمح بتحريك الادخار الفردي.

منه يستنتج أن سوق الأوراق المالية هو سوق بالمفهوم الاقتصادي للسوق، على اعتبار أنه مكان يلتقي فيه البائعون والمشترون من خلال سماسرة، أو شركات عاملة في هذا المجال لتبادل سلعة هي الأسهم والسندات. وهي أيضا سوق المنافسة الكاملة يتحدّد فيها السعر بفضل قوى العرض والطلب.

---

1 يمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

عصام حسين، أسواق الأوراق المالية، دار أسامة، 2008: ص: 17.

عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية "أسهم، سندات، وثائق الاستثمار والخيارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 37.

2 محمد صالح الحناوي– نهال فريد مصطفى– جلال إبراهيم العيد، أسواق المال والمؤسسات المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 29.

3 P. CONSO, La gestion financier de l'Enterprise, Tome 2, 07eme édition, 1989, P: 327.

2 - خصائص سوق الأوراق المالية

تتميّز سوق الأوراق المالية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:[1]

- سوق الأوراق المالية تتسّم بكونها أكثر تنظيما من باقي الأسواق المالية الأخرى، نظرا لكون المتعاملين فيه من الوكلاء المختصين، وهناك شروط وقيود قانونية لتداول الأدوات المالية في هذه السوق.

- يتطلّب سوق الأوراق المالية وجود سوق ثانوية، يتم فيها تداول الأدوات المالية التي يتم إصدارها من قبل، بما يكفل توفير السيولة.

- التداول في سوق الأوراق المالية توفر المناخ الملائم، المنافسة التامة، وبالتالي تحديد الأسعار العادلة على أساس العرض والطلب.

- نظرا للمرونة التي تتميّز بها سوق الأوراق المالية، وإمكانية الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات فإن ذلك يعطي خاصية لهذه السوق في أن تتميّز عن غيرها من أسواق السلع، في كونها سوق واسعة تتم فيها صفقات كبيرة ومتعددة قد يتسع نطاقها ليشمل أجزاء عديدة من العالم في نفس الوقت.

- الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتطلّب معرفة المعلومات السوقية، واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وبالتالي فإن الاستثمار في الأوراق ذات المخاطر العالمية قد يكون ذو أبعاد سلبية. الأمر الذي يستدعي في بعض الأحيان تدخل الحكومات لمنع انتشار بعض المعلومات الضارة بالعملاء الأفراد.

3 - وظائف سوق الأوراق المالية وأهميتها في الاقتصاد الوطني

تتمتّع سوق الأوراق المالية بأهمية بالغة في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الوظائف التي تؤديها والتي تتمثّل فيما يلي:[2]

- **زيادة معدل نمو الاستثمار في الاقتصاد الوطني**: حيث تعمل سوق الأوراق المالية على تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأدوات المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد القومي حيث تشجّع الأدوات المالية على تنمية الادخار الاستثماري بشكل عام، وخاصة بالنسبة لصغار المدخرين الذين لا يستطيعون القيام بمشاريع استثمارية مستقلة بأموالهم، وهذا ما يؤدّي إلى زيادة معدل نمو الاستثمار، وزيادة معدلات التشغيل من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، كما تقوم سوق الأوراق المالية بتوفير الأموال التي تحتاجها الحكومة لإقامة مشاريعها الاستثمارية حيث رافق بروز أهمية الأدوات المالية التي تصدرها شركات المساهمة ازدياد لجوء الحكومات إلى الاقتراض العام من أفراد الشعب.

---

1 جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، 2002، ص:38.

2 يمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

عصام حسين، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص: 81-82.

جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، 2002، ص:38.

- **المساهمة في دعم الاستثمارات الداخلية والخارجية** : حيث أن عمليات البيع والشراء في بورصة الأوراق المالية تعد مظهرا من مظاهر الائتمان الداخلي، فإذا ما ازدادت مظاهر هذا الائتمان أصبح من الممكن قبول الأدوات المالية هذه كغطاء لعقد القروض المالية.

- تمكّن سوق الأوراق المالية المستثمر من استعادة قيمتها عند الحاجة، لأنه يمكنه بيعها في أي وقت، إذ يمكن من خلال هذه السوق لحملة الأدوات المالية تحويلها إلى سيولة نقدية عند الضرورة.

بالإضافة إلى ما سبق توجد أيضا الوظائف التالية:[1]

- تساعد في تطوير وتنمية أساليب التمويل المختلفة، كما تساهم في تعبئة الموارد المالية المعطلة وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المناسبة الطويلة والمتوسطة الأجل والمساعدة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

- توفير شبكة متنوعّة من أدوات الاستثمار، تهيّئ لكل مستثمر اختيار الوجهة المناسبة من حيث الأداة الاستثمارية، والتكلفة والعائد والمخاطرة.

- تعريف جمهور المستثمرين ورجال الأعمال بالشركات والمؤسسات الوطنية ووضعها المالي، حيث يعطي المستثمر فكرة تسمح له بحسن اختيار الوسائل الاستثمارية وتمكّنه من إعادة النظر في استثماراته مما يعود عليه بالنفع والفائدة.

- كما تساعد عملية التنمية وتكون في نفس الوقت مؤشرا للأحوال الاقتصادية ومرآة عاكسة لما يحدث في الاقتصاد.

- قدرة الأسواق على توجيه الأموال من أولئك الذين لا يستطيعون استخدامها في عملية إنتاجية إلى الذين يستطيعون ذلك، وبالتالي تعمل سوق الأوراق المالية على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى العرض وقوى الطلب، وتتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات[2].وتزداد أهمية الأدوات المالية وتتبلور ضرورتها في المجتمعات التي تتسمّ بحرية الاقتصاد، حيث تستمد أهميتها من خلال مجموعة الوظائف السابقة الذكر والدور المتعدّد الجوانب الذي تقوم به وتتمثّل أهميتها فيما يلي:[3]

- توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم والسندات، وإعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع.
- توفّر سوق الأوراق المالية قنوات ومداخل سليمة أمام الأفراد لا سيما صغار المستثمرين، كما أنها أداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول وتحقيق جملة من المنافع الاقتصادية.

---

1 عبد النافع عبد الله الزرري– غازي توفيق فرح، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص ص: 32–33.

2 محمود يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2002، الإسكندرية، مصر، ص:43.

3 عصام حسين، مرجع سبق ذكره، 2008، ص:84.

كما تمثّل سوق الأوراق المالية حافزا للشركات المدرجة أسهمها فيها على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها، ودفعها إلى تحسين أدائها، وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار أسهم هذه الشركات.

إضافة إلى ما سبق [1] فتعمل سوق الأوراق المالية على التقليل من درجة مخاطرة الاستثمار في نوع واحد من الأوراق وذلك بوجود السوق الثانوي، الذي يمكن الأفراد والمستثمرين من الحصول على أموالهم في أي وقت وذلك بالسعر الذي يحدّد في السوق، ويسهلّ ذلك على الشركات الحصول على تمويل عن طريق إصدار طريق إصدار أوراق جديدة.

وبالتالي فإن [2] سوق الأوراق المالية تتمتّع بأهمية بالغة أيضا في تنشيط الاقتصاد القومي بجمع المدخرات من الأفراد. لتنشيط مجالات الاستثمار، كما تسمح من خلال نشر الوعي الادخاري بتعبئة الموارد المالية والمساهمة في إنشاء المشروعات الاقتصادية وبالتّالي دفع بعجلة النمو الاقتصادي، فتتضّح أهميتها من خلال دورها في تكوين الاستثمارات وتوسيعها.

4 - مكونات سوق الأوراق المالية

تتكّون سوق الأوراق المالية من سوقين أساسين السوق الأولية، والسوق الثانوية، وتنقسم السوق الثانوية بدورها إلى سوق منظمة، سوق غير منظمة. ويمكن التطّرق إليها فيما يلي:

4-1 السوق الأولية

تعرف بسوق الإصدار، وهي الأسواق التي يتم فيها إصدار الأدوات المالية للاكتتاب فيها لأول مرة، حيث تقوم الشركات المساهمة بطرح أسهمها في السوق الأولية هذه للحصول على الموارد التمويلية اللازمة لتكوين أصولها، ومجوداتها الرأسمالية الثابتة.

كما تعتبر على أنها جزء من سوق الأوراق المالية،أين يتم بيع وشراء الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية التي تطرح لأول مرة للتداول.

وهكذا فإن السوق الأولية هي أداة لتجميع المدخرات، وتقديمها للمشروعات ويتمّ تسويق الأدوات المالية في السوق الأولية كما يلي:

- **بواسطة مصرفي الاستثمار:** وهو وسيط مالي بين مصدري الأدوات المالية من الشركات وغيرها. وبين المستثمرين، حيث يقوم مصدري الأدوات المالية ببيعها لمصرفي الاستثمار، والذي بدوره يعيد بيعها للمستثمرين.

---

1 محمد صالح الحناوي– نهال فريد مصطفى– جلال إبراهيم العيد، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

2 يمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

أمين عبد العزيز، الأسواق المالية، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007، ص: 14.

عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسيالنقود والمصارف والأسواق الماليةالطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن2004، ص: 57.

- **أسلوب البيع المباشر** : تقوم الشركة المصدرة بعمليات طرح خاص، وذلك بأن تبيع هذه الأدوات المالية مباشرة للشركات المالية الكبرى، ولكبار المستثمرين، ومن مزايا هذا الأسلوب أن الشركة غير ملزمة بعملية التسجيل، كما توفّر ما يتمّ دفعه من رسوم وعمولة الاستثمار ولكن من عيوبه أنه قد تتقاضى الشركة سعر فائدة أعلى وكما أن الخبرة التسويقية قد لا تكون متوفرة .

2-4 السوق الثانوية

وهي الأسواق التي يتمّ فيها تداول الأدوات المالية والمستوفية لشروط الإدراج، والتي سبق تداولها في السوق الأولي، فهي أسواق تنقل فيه الأموال من الأفراد والشركات المدخرة إلى الشركات المستثمرة من خلال أدوات مالية طويلة الأجل.[1]

كما تعرف على أنها سوق التداول التي تمكن المستثمرين من المتاجرة فيما بينهم في الأدوات المالية التي يتم إصدارها من قبل السوق الأولية. [2] ويجب ملاحظة أن عائد الأدوات المالية يذهب مباشرة لحملة الأدوات المالية وليس للشركات كما يحدث في السوق الأولية.

ومن أهم ما تتميّز به السوق الثانوية أنها [3] توفّر عنصر السيولة لحاملي الأدوات المالية حتى يتمكنوا من بيع ما لديهم من أسهم وسندات عند الحاجة إلى قيمتها نقدا.

وتنقسم السوق الثانوية بدورها إلى ما يلي:

***1-2-4* السوق المنظمة**: ويطلق على السوق المنظمة بورصة الأوراق المالية وهي تتمثّل في الهيئة الرسمية التي تتولى التعامل في الأدوات المالية، ويكون لها مكان محدد أين يتمّ تداول الأدوات المالية المكتتب فيها من قبل حامل هذه الأوراق وبين مستثمر آخر بالبيع والشراء [4].

ويسمح وجود مثل هذه الأسواق [5] بالحفاظ على استمرارية ونشاط التعامل بالأدوات المالية، ويسهل للمستثمرين التعرف على آلية تحديد السعر حيث أن معرفة الأسعار تساعدهم على تخصيص مواردهم المالية بكفاءة أعلى، فالبوصة لها دور هام في تحقيق عدالة الأسعار وذلك من خلال الانتقاء الواسع بين العرض والطلب معا لما لديها من أجهزة وإمكانيات اتصالات الممارسة ببعضهم البعض وبعملائهم.

---

1 رسمية أحمد أبو موسى، مرجع سبق ذكره، 2005، ص: 21.

2 الحناوي محمد صالح– جلال ابراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر2002، ص:26.

3 محمد صالح الحناوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2004، ص: 2.

4 جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، 2002، ص: 29.

5 يمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 36.

رسمية قرياقص، الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997،ص: 44.

كما تحققّ السوق المنظمة أسعار عادلة بإلزام الشركات المقيّدة فيها بتقديم المعلوما ت الكافية من أعمالها وبالتالي تنخفض أعمال المضاربة التي ليست لها أساس اقتصادي سليم.

***2-2-4* السوق غير منظمة :** [1]وهي التي تتمّ على أساسها المعاملات خارج البورصات وعن طريق وسيط ويطلق عليها المعاملات على المنضدة أو السوق الموازية، وهذه السوق لا تمثلّ مكانا معينا يتمّ فيه تداول الأدوات المالية، ولكنها تتكّون من عدد من المتعاملين في هذه الأوراق منتشرين في أماكن متفرقة داخل الدولة وقد يتخصصّ كل من هؤلاء المتعاملين في نوع معين أو أنواع معينة من الأدوات المالية يقتصر نشاطه عليه .

وتنقسم السوق غير المنظمة إلى ما يلي:

***1-2-2-4* السوق الثالثة:** [2]و تمثّل جزء من السوق غير المنظمة وتشير بصورة عامة لعمليات التداول التي يتم على الأدوات المالية المسجلة في سوق غير منظمة، وهذه الأسواق على استعداد لشراء أو بيع الأدوات المالية بأي كمية ممكنة، وأما جمهور العملاء في هذه السوق فهي المؤسسات الاستثمارية الكبرى صناديق المعاشات والأصول المؤمّن عليها التي تديرها البنوك التجارية

***2-2-2-4* السوق الرابعة:**[3] وتعتبر بدورها جزء من السوق غير المنظمة ويتمّ التعامل فيها عن طريق الاتصال المباشر بين المؤسسات الاستثمارية الكبيرة والأفراد الأغنياء دون الحاجة إلى بيوت السمسرة وأعضاؤها، ويتمّ التعامل في هذه السوق على كافة الأدوات المالية المتداولة سواءا كانت موجودة داخل السوق المنظمة أو خارجها.

والهدف من هذه الأسواق هو كإستراتيجية من الحد من العمولات التي يدفعونها للسماسرة، واستبعادهم بتخفيض نفقات الصفقات الكبرى.

والشكل الموالي يوضّح بالتفصيل تقسيمات الأسواق المالية:

1 محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الطبعة02، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص: 74.

2 محمد صالح الحناوي وآخرون، 2004، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

3 منير إبراهيم هندي، رسمية قرياقس، الأسواق والمؤسسات المالية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص: 54.

شكل رقم 01: هيكل الأسواق المالية



المصدر: محمد صالح الحناوي، إبراهيم العيد، مرجع سبق ذكره ، 2002، ص: 47.

وعليه، تعدّ سوق الأوراق المالية التي يتم فيها تداول الأدوات المالية بمختلف أنواعها من أهم الأسواق أهمية بالنسبة للاقتصاد من خلال الدور الذي تلعبه في تشجيع الأفراد على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في مجالات متعددة، ومن خلال مختلف أنواع الأسواق المالية وخاصة منها السوق المنظمة أي البورصة نظرا للتنظيم الذي تخضع له هذه الأخيرة وهذا ما سيتمّ تناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تنظيم سير سوق الأوراق المالية وآليات التعامل فيها

تلعب سوق الأوراق المالية دورا مهما في تشجيع الادخار والاستثمار بين الأفراد من خلال دورها كوسيط لجمع المدخرات من الوحدات التي لديها فائض وتمويل الوحدات التي لديها عجز من خلال مجموعة آليات تنظم عملية بيع وشراء الأدوات المالية تشكل نظاما خاصا بتشغيل سوق الأوراق المالية.

أولا: المتدخلون في سوق الأوراق المالية

تمارس سوق الأوراق المالية وظائفها بواسطة مجموعة من الأعوان الاقتصادية التي تؤثّر وتتأثّر بنشاط سوق الأوراق المالية، إذ بواسطتهم يتحقّق للبورصة الاستمرارية في أداء نشاطها وإشباع الرغبات التمويلية لمختلف الأطراف، ويعتبر الإلمام الكاف بنشاطات هؤلاء الأعوان شرطا أساسيا لفهم آلية عمل سوق الأوراق المالية، ويتمثّل الأطراف المتدخلة في سوق الأوراق المالية فيما يلي:

1- الحكومات: وتمثّل الحكومة منافسا قويا لبقية المتدخلين في سوق الأوراق المالية، وذلك نظرا لما تقدمه من منتجات مالية متنوعة ذات مخاطر متدنية ولاسيما السنداتو[1]عادة ما يكون لجوء الحكومات إلى إصدار الأدوات المالية نابعا من الرغبة في تحقيق جملة من الأهداف، تتمثّل باختصار فيما[2]يلي:

- تغطية العجز المتراكم في الميزانية العمومية أو لتمويل المشاريع التنموية المتنوعّة.
- التحكّم في حجم السيولة في الاقتصاد الوطني لتفادي الوقوع في الأزمات الاقتصادية من خلال التأثير على سيولة البنوك وكيفية توزيع مواردها على مختلف الأنشطة.
- إعادة توزيع الموارد المالية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع أهداف الخطة الاقتصادية العامة.

ويأخذ تدخل الحكومات في سوق الأوراق المالية عدّة أشكال منها، تنظيم هيئات الإشراف على البورصة، تحديد أشكال العمليات (الصفقات) وأسعار بعض أنواع الأدوات المالية، توجيه ومراقبة نشاط البورصة من خلال حضور الجمعية العمومية للجنة المسيّرة للبورصة.

وبالرغم من أهمية وضرورة تدخل الحكومات في سوق الأوراق المالية، إلا أنّه قد يكون لهذا التدخّل في بعض الأحيان تأثيرا سلبيا على توازن البورصة لاسيما ما يتعلّق بالشفافية والتوزيع العادل للمعلومات على جمهور المستثمرين والمتعاملين، فتسريب بعض الأطراف الحكومية للمعلومات لصالح بعض الأطراف يفقد البورصة توازنها ويضعف كفاءتها.

---

1 عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، 2004، ص ص:76-77.

2 مروان عطو ن، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص: 63-64.

2 - **البنوك التجارية:** تعتبر البنوك التجارية من أهم المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال الخدمات العديدة التي تقدمها في هذا المجال، كتقديم الاستشارات الفنية للمستثمرين، تشجيع الأفراد والشركات على شراء الأدوات المالية، تقديم الضمانات على الصفقات التي يعقدها السماسرة بتوفير القروض الموجهة لتمويل عمليات شراء الأدوات المالية، فضلا عن تحليل مخاطر الاستثمار في الأدوات المالية وتسويق وتصريف الأدوات المالية المصدرة خاصة في الدول التي لا تتوّفر على بنوك ونوادي الاستثمار كالدول النامية. [1]

3 - **المستثمرون المؤسسّيون** : ويعتبر المستثمرون المؤسسيون من بين المتدخلين المهمين في بورصات الدول المتقدمة نظرا لقدرتهم الكبيرة على تعبئة المدخرات طويلة الأجل وتوجيهها نحو البورصات وتميّزهم بنوع من الثبات في قدراتهم الادخارية والاستثمارية، فهم يوفّرون لجمهور المستثمرين أدوات مالية بعوائد معقولة ومخاطر محدودة، ويتكوّن هؤلاء المستثمرين أساسا مما يلي: [2]

***3-1-* بنوك الاستثمار:** هذا النّوع من البنوك نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقل إلى دول أخرى ذات الأسواق المتقدمة، وهي مؤسسات مالية متخصصة في الاستثمار في الأدوات المالية وتقوم بدور الوسيط بين المستثمرين والمضاربين والشركات في الإصدار الأولي، كما تقدّم التمويل للمستثمرين الذين يرغبون بالمضاربة وتحقيق الأرباح، حيث يقوم بنك الاستثمار بالمهام الموالية:

- تقديم النصح والمشورة للشركات المساهمة بشأن حجم الإصدار وتوقيعه والوسائل الأخرى الأكثر ملائمة بحيث يمكن للشركة إعادة النظر في قرارها في زيادة الإصدار أو تخفيضه أو الانتقال لأشكال أخرى.
- القيام بكافة الإجراءات التنفيذية للإصدار الفعلي للورقة المالية والقيام بكافة إجراءات التسويق والاتصال بالجهات صاحبة العلاقة بالإصدار.
- بيع الأدوات المالية التي أصدرتها الشركات إما مقابل عمولة أو حسب الاتفاق، لأنه قد يشتري كافة الأوراق ويبيعها مقابل الحصول على الأرباح.
- المشاركة مع الشركة ذات الأسهم في توزيع الأسهم بين المستثمرين وعادة ما تقوم هذه الشركات بالتعاقد مع البنوك ذات الخبرة والشهرة، حيث يساعد ذلك على ضمان الثقة بالورقة المصدرة.
- يملك البنك معلومات ودراسات هامة من كافة الشركات القائمة وعن حالة سوق الأوراق المالية، لذلك يقدّم الخبرات اللازمة للمضاربين ولإدارة السوق، بحيث يسعى لضمان الاستقرار وتجنب المخاطر في سوق الأوراق المالية.

***3-2-* مؤسسات ترويج الاكتتاب:** [3] نشأت هذه المؤسسات نظرا لحاجة كل من الشركات للمال عند الإصدار وحاجة المضاربين من جهة أخرى للمعلومات والخبرات، فتخصصت هذه المؤسسات في ترويج عمليات البيع لمساعدة الشركات على تسويق أسهمها في المرة الأولى أو عند زيادة حجم الإصدار، وذلك بغية تنويع الأدوات المالية وزيادة عددها في السوق. وتعتبر هذه المؤسسات مهمة لأنها تسعى لتحقيق الأهداف الموالية:

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 245-256.

2 علي كنعان، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص ص: 73-74.

3 نفس المرجع أعلاه، ص 75.

- تسهيل عمليات الإصدار وتسويق الأسهم للشركات الجديدة أو الشركات القائمة، بحيث تحصل على التمويل اللازم وفي أقصر فترة زمنية معينة.

- تقديم النصح والمشورة للشركات حول الشكل الملائم للتمويل وحول سهولة بيع تلك الأوراق وما يرافق البيع من صعوبات.

- تجميع المدخرات الوطنية وتوظيفها مباشرة في القطاعات الإنتاجية أو الخدماتية.

- تقديم المعلومات والدراسات العلمية عن أحوال السوق للأجهزة الحكومية والسلطات المسؤولة عن البورصة بحيث يمكن تجنّب الأزمات.

3-3- نوادي الاستثمار: [1] نشأت فكرة هذه النوادي في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت إلى دول أخرى، والتي تمثل اتفاق بين مجموعة من صغار المدخرين الذين يعملون في مؤسسة واحدة على اقتطاع جزء من دخولهم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية، بحيث عندما ينتهي النادي يمكن أن توزّع الأسهم على المشتركين ويصبح لكل فرد محفظة مالية يصعب عليه الحصول عليها دون هذا التنظيم الجماعي. وتشكيل النادي الاستثماري بين صفوف الموظفين يحقق المصالح الموالية:

- تحقيق مصلحة صغار المدخرين في الحصول على بعض الأسهم والسندات ضمن محفظة محددة تؤول لكل عند تصفية النادي.

- تحقيق مصلحة سوق الأوراق المالية من خلال إدخال مضاربين جدد للسوق وتنشيط حركة المضاربة، فكلما زاد عدد المضاربين كلما تطورت السوق ونشطت.

- تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الادخار لدى صغار المدخرين وتوجيه تلط المدخرات للاستثمار بدلا من استهلاكها مباشرة.

تعتبر فكرة نادي الاستثمار هامة في سوق الأوراق المالية التي لا تتوفر بها المدخرات الهامة للاستثمار وبالتالي يجب أن تنشأ هذه الفكرة في الدول النامية التي تحتاج للمدخرات.

3-4- صناديق الاستثمار: وهي شكل من أشكال شركات الاستثمار التي ظهرت في أوروبا وأمريكا، تهدف لتجميع أموال صغار المدخرين الأفراد للحصول على رأسمال كاف لتوظيفه بشكل اقتصدي في سوق الأوراق المالية. [2]

ومن أهم مزايا صناديق الاستثمار أنّها تهيّئ الفرصة لمن لديهم مدخرات ولا يمتلكون الخبرة الكافية لتتشغيلها، بأن يقوموا بتسليمها لمجمو عة من الخبراء الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة. ويتكوّن الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار مما يلي: [3]

- **مدير الصندوق:** يمكن للمدير أن تستند إدارته إلى شركة استثمارية متخصصة في إدارة صناديق الاستثمار، ويتقاض مقابل إدارته عمولة أو أتعابا يحددها عادة النظام الداخلي للصندوق في صورة نسبة مئوية معينة من القيمة البيعية أو العادلة لصافي أصول الصندوق.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص 76

2 نفس المرجع أعلاه، ص 77.

3 السيد متولي عبد القادر الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص ص:86-87.

- **أمين الاستثمار:** وهو مؤسسة مالية يتم اختيارها من بين المؤسسات المالية ذات السمعة الجيدة والمركز المالي المتين، ويتولى أمين الاستثمار مهام الإشراف على الصندوق ومراقبة أعمال المدير، لذا يعتبر الوكيل عن حملة شهادات الاستثمار، ويتقاضى هو الآخر عمولة تحدد في صورة نسبة مئوية معينة من القيمة البيعية أو العادلة لصافي أصول الصندوق.

- **الهيئة الاستثمارية:** وتضمّ مجموعة من الخبراء المتخصصين في الاستثمار والتحليل المالي، يعيّنهم مدير الصندوق بقصد تقديم النصح والمشورة في إدارة الصندوق أو توجيه استثماراته.

- **وكيل البيع:** وهو وسيط أو مجموعة من الوسطاء يتولون توزيع شهادات الاستثمار التي يصدرها الصندوق، ويمكن أن يكون هذا الوكيل بنكا أو شركة استثمار.

كما تصنف صناديق الاستثمار إلى تصنيفات مختلفة بموجب أسس مختلفة، أهمّها:[1]

حسب أغراض المستثمرين: وتنقسم صناديق الاستثمار حسب أغراض المستثمرين إلى ما يلي:

- **صناديق النمو:** وهي صناديق تكون بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية تؤدي إلى نمو رأس مال الصندوق، أي لا يكون الهدف من وراء إنشائها الحصول على عائد منتظم بقدر ما يهمّها الاستفادة من المضاربة الهادفة ومن التقلبات الحادثة في أسعار الأدوات الاستثمارية والتي تكون عادة أسهم ذات مخاطر مرتفعة.

- **صناديق الدخل:** وتتجّه أهداف هذا النّوع من الصناديق نحو الحصول على عائد مستمر للأدوات الاستثمارية في الصندوق، لذا تتجّه إدارة الصندوق في هذا النّوع نحو الاستثمار في إصدارات الشركات المستقرة ماليا.

- **صناديق متوازنة:** وهي صناديق تجمع بين النوعين السابقين، فتوجّه استثماراتها نحو النوعين بإتبّاع مبدأ التنويع.

- **صناديق متخصصة:** وهي نوع من الصناديق تتخصصّ في المتاجرة بالأدوات المالية الصادرة عن شركات صناعية معينة.

حسب حركة رؤوس الأموال: وتنقسم صناديق الاستثمار حسب حركة رؤوس الأموال إلى ما يلي:

- **الصناديق المغلقة أو المقفولة:** ويكتسب هذا النّوع من الصناديق خاصية ثبات رأس مالها، وذلك بمجرد انتهاء فترة الاكتتاب فيه، بحيث بمجرد انتهاء فترة الاكتتاب في الصندوق لا يجوز لإدارة الصندوق أن تطرح حصصا أو أسهما إضافية بقصد زيادة رأس المال، كما لا يجوز لها بالمقابل تخفيض رأس المال عن طريق استهلاك بعض الأسهم أو الحصص إلا عند تصفية الصندوق، لكن خاصية ثبات رأس المال لا تمنع تدوال أسهم أو حصص الصندوق في سوق الأوراق المالية.

- **الصناديق المفتوحة:** نشأ ها النّوع من الصناديق بعد النّوع الأول، ولقد اكتسبت تسميته من كونه مفتوحا في اتجاهين، سواء اتجاه زيادة رأس ماله أو اتجاه تخفيض رأس ماله.[2] وانتشر هذا النّوع من الصناديق ليصبح الشكل السائد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان. حيث يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حاليا حوالي1500 صندوق استثمار يساهم في تنشيط البورصات الأمريكية.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 87-88.

2 علي كنعان، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 77.

وعليه تتمتّع صناديق الاستثمار بأهمية بالغة في تنشيط سوق الأوراق المالية، نظرا للمهام التي تؤديها والمتمثّلة فيما يلي: [1]

- تجميع المدخرات الصغيرة التي يمتلكها صغار المدخرين في شكل استثمار مشترك لتشكل قوة مالية قادرة على المضاربة في سوق الأوراق المالية.
- تشكيل محافظ استثمارية متنوعة تستطيع أن تدّر للشركة الأرباح وتجنبها مخاطر الإفلاس.
- يتمّ تشكيل إدارة للصندوق من الأعضاء المشاركين أو يعهد للخبراء والاختصاصيين بإدارة الصندوق مقابل عمولة محددة وعادة ما يكون عدد أعضاء مجلس إدارة الصندوق من الأعضاء المشاركين وحوالي 40 % خارج الصندوق، وذلك لدعم نشاطات الصندوق وإنجاحها.
- تحقيق الاستقرار والنمو المتوازن في سوق الأوراق المالية نظرا لقيام الصناديق الاستثمارية بالاعتماد على الخبراء المختصين في إدارة الأموال والمضاربة بها، الأمر الذي يبعد أو يخفّف من الأزمات المتوقعّة.

3-5- شركات التأمين: [2] تمتلك شركات التأمين احتياطات مالية كبيرة، نظرا لانخفاض حجم المخاطر وزيادة وعي المستثمرين والعاملين في القطاع الاقتصادي واستخدام أنظمة الحماية الحديثة والمتطوّرة، الأمر الذي يرفع بشكل مستمر من القدرات المالية لهذه الشركات، لذلك دخلت سوق الأوراق المالية بقوة وأصبحت من الأعضاء الفاعلة سواء في القوة المالية أو التوظيف وتشكيل المحافظ المالية والاستثمار في الأصول طويلة الأجل. وتحقق شركات التأمين في مجال تنشيط سوق الأوراق المالية النقاط الموالية:

- تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتنشيط المضاربة، حيث ستزداد الأموال المخصصة للمضاربة عندما توجه شركات التأمين أموالها لهذا المجال.
- تحسين دخول شركات التأمين وزيادة قدرتها على تعويض الأضرار الكبيرة.
- دعم القطاعات الإنتاجية عن طريق شراء الأصول المالية وتشجيعها بشكل مستمر للتوسع وتحسين ظروف إنتاجها، الأمر الذي ينعكس إيجابا على قطاعات الاقتصاد الوطني.

3-6- صناديق الضمان الاجتماعي: وهي هيئات تقدم لمنخرطيها خدمات اجتماعية منها تغطية مصاريف العلاج ودفع أجرة عطل الأمومة والعطل المرضية وتعويض الأضرار الناجمة عن حوادث العمل الخ، وتقوم هذه الصناديق بجمع الأموال المحصل عليها من المنخرطين ويتمّ بعد ذلك توجيهها لشراء الأسهم والسندات والتعامل بها في البورصة قصد تحقيق عوائد (أرباح وفوائد) تمكنها من مواجهة وتغطية مصاريفها المتزايدة. [3]

3-7- صناديق التقاعد: وتتمثّل وظيفة هذه الصناديق في اقتطاع جزء من مداخل (أجور ورواتب) العمال على أن يتم إعادتها لهم بشكل ما وذلك بمجرد ما ينتقلون إلى مرحلة التقاعد. ونظرا للفارق الزمني بين المدة التي تتم فيها الاقتطاعات والمدة التي تستحق فيها حقوق الشخص بسداد منحه حين تقاعده، فإن هذه الصناديق تقوم باستغلال هذه الأموال وذلك بتوظيفها في البورصة قصد تحقيق فوائد. [4]

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 77-78.

2 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 79-80.

3 محمد براق، البورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 135.

4 نفس المرجع أعلاه، ص: 135.

وتأخذ توظيفات المستثمرين المؤسسين عدّة أشكال منها:[1]

- **الشركات الاستثمارية ذات رأس مال متغير (SICAV) Société d'investissement a capital variable:** ويعتبر هذا النّوع من الشركات واحد من المنتجات المالية المكونة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة OPCVM والتي تضم إلى جانب ذلك الصناديق المشتركة للتوظيف الجماعي FCP، وتشترك هذه المنتجات في خاصية الإدارة المشتركة لرؤوس الأموال المستثمرة، ووجد هذا النوع من الهيئات لتلبية حاجة أولئك المستثمرين الذين لا يملكون الرغبة في الاستثمار المباشر في سوق الأوراق المالية أو الوقت الكاف لمتابعة استثماراتهم من حين لآخر.

- **صناديق الاستثمار المشتركة Mutual Funds:** وهي وعاء مالي تكون مؤسسة أو عدة مؤسسات مالية متخصصة وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمشاركين فيها عائدا مجزيا وضمن مستويات مخاطرة معقولة وذلك بتطبيق مبادئ التنويع الاستثماري.*

- **صناديق رأس مال المخاطر Venture Capital Funds:** يقصد بصناديق أو شركات رأس مال المخاطر تلك الشركات التي تتخصص في توفير التمويل اللازم لمشاريع الاستثمار الكبرى المعرضة لدرجة مخاطر عالية والتي تمتنع البنوك من تمويلها بسبب ارتفاع نسب المخاطرة فيها، حيث أدت الصناعة المالية خلال القرن العشرين إلى بروز آلية تمويل جديدة لتمويل المشاريع الضخمة، تتمثل في آلية التمويل عن طريق رأس مال المخاطر، ويقوم هذا النّوع من التمويل على التمويل بالأسهم والذي يتأسس بدوره على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة كما هو سائد في معاملات البنوك الإسلامية لكن بأساليب وتطبيقات مختلفة.

4 - سماسرة الأدوات المالية: ويعدّ السماسرة أو الوسطاء في سوق الأوراق المالية صناع السوق الرسميين، فالسمسار هو ممثل شركة السمسرة يقوم بتنفيذ أوامر المستثمرين سواء بيع أو شراء الأدوات المالية مقابل عمولة تحددها لجنة البورصة، ونظرا لحساسية نشاطه فإن قوانين البورصة عادة ما تشترط في السمسار أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية، الكفاءة والخبرة المهنية وأن لا يكون قد سبق أن أعلن إفلاسه أو تعرّض لعقوبة معينة.

---

1 Frédéric Teulor, Les marchés des capitaux, Seuil, Paris, 1997, P: 54.

* **التّنويع الاستثماري:** التنويع في مجالات التمويل وإدارة المخاطر هي تقنية ذات صلة بالتحوط، والتنويع عبارة عن مزج مجموعة واسعة من الأدوات الاستثمارية داخل حقيبة واحدة برأس مال واحد لأنه أثبت الواقع أن الاستثمار في أداة واحدة يؤدي إلى ارتفاع تأثير التقلبات والمخاطر على عوائد المستثمر بسبب اقتصار استثماراته على أداة واحدة، أما في حالة كون المحفظة الاستثمارية تتكون من عدد من الأدوات الاستثمارية فإن أي تغير في أسعار وعوائد أداة معينة سوف لن يكون مؤثرا على عوائد المحفظة ككل خاصة إذا كان معامل الارتباط بين الأدوات المكونة للمحفظة سالب والتنويع يقلل من مخاطر الاستثمار.

ثانيا: نظام تشغيل سوق الأوراق المالية

يشترط في السوق المنظمة أن يتمّ فيها التعامل والتداول بالأدوات المالية المسجلة، وذلك داخل صالة للتعامل عن طريق وسطاء مرخص لهم العمل فيها، وذلك طبقا لطريقة التداول المتفق عليها مع الالتزام بوحدات التعامل ووحدات تغير الأسعار كلما كان ذلك ضروريا، وتحدّد الهيئة المشرفة على سوق هذه الوحدات وتتولى الإعلان عن الصفات والكميات التي يتم تداولها لكل ورقة من الأدوات المالية المسجلة فيها وغيرها من المعلومات التي ترى ضرورة الإعلان عنها لصالح المتعاملين.

من خلال ما سبق يتضّح أن مكونات نظام التشغيل لبورصة الأوراق المالية تتكّون من:[1]

- **صالة التداول:** وهو مكان مخصص للتداول.
- **الوسطاء المرخص لهم بالعمل في البورصة:** وهم الذين يقومون بتنفيذ أوامر عملائهم من بيع أو شراء الأدوات المالية بالبورصة، ويمكن أن يكون الوسيط شركة فردية أو شركات متخصصّة في مجال السمسرة، فالوسطاء من الفاعلين الرئيسيين في البورصة، فبدونهم لا يمكن التعامل فيها إذ تتمثل مهمتهم في الوساطة المالية بين الجهات التي تقوم بإصدار الأدوات المالية والجهات التي تقتنيها.

***1* - تعريف الوسطاء الماليون**

يمكن تعريف الوسيط المالي على أنّه [2] "الوسطاء الماليون هم أشخاص طبيعيون أو معنويون يشكلّون حلقة وصل بين الأموال الباحثة عن الاستثمار وبين الاستثمار الباحث عن الأموال"

كما يمكن تعريفه على أنّه" مؤسسة تتوسط بين المقترضين النهائيين والمقرضين النهائيين، فالوساطة المالية تسمح لعملية الإقراض والاقتراض بأن تنقسم إلى معاملتين منفصلتين عن بعضهما، فيقترض الوسيط المالي من الدائنين النهائيين، وهكذا تتضّمن عملية الوساطة مبادلة ثنائية من الحقوق المالية، حيث يعرض الوسيط حقا على نفسه تجاه دائنيه بمقابل نقدي، مستعملا النقود التي حصل عليها من ذلك في خلق حقوق مالية على المقترضين النهائيين، وبذلك يمكن تعريف الوسطاء الماليين بأنهم وحدات اقتصادية وظيفتها الأساسية هي شراء الأدوات المالية من المقترضين النهائيين، وإصدار دين غير مباشر على نفسها لصالح المقرضين النهائيين".

***2* - وظائف الوساطة المالية**

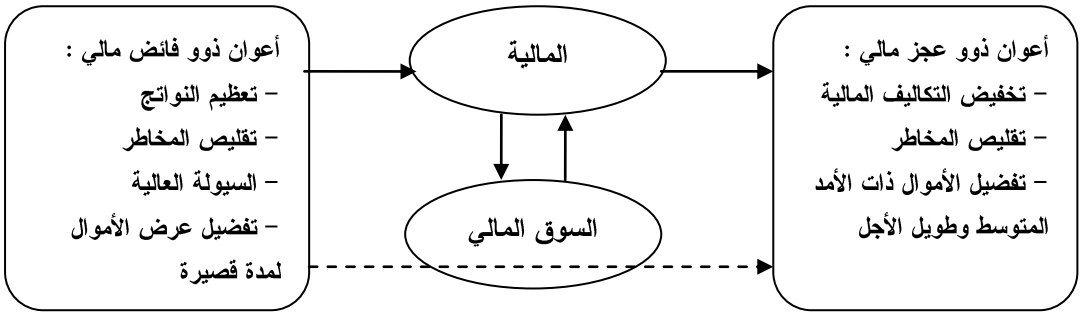
تتعدّد وظائف الوساطة المالية التي تتوقّف على مدى حيوية نشاط سوق الأوراق المالية التي تنشط فيها ويمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

---

1 رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل الربط فيما بينها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 125.

2 حسين بني هاني، مرجع سبق ذكره، 2002، ص: 32.

الشكل رقم 02: وظائف الوسطاء الماليون



Source: André Cartapanis, **Les marchés financiers internationaux**, édition la découverte, Paris, 2004.

يتضّح من الشكل الوظائف التي يقوم بها الوسطاء الماليون، والتي يمكن التطرق لها بالتفصيل فيما يلي:[1]

1-2- تقديم المعلومات المالية وتحليلها: بما أن العديد من الأفراد الذين ليست لهم المعرفة الكاملة بشؤون الأدوات المالية، كما أنهم يجدون صعوبات فيما يتعلّق بجمع وتحليل المعلومات المتعلّقة بعدد بكبير من الأدوات المالية غير المباشرة خصوصا إذا كانت ما لديهم مجرد مبالغ نقدية صغيرة يرغبون استثمارها، ومن هنا يأتي دور الوسطاء الماليين، فهم يستطيعون الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي، وستكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء بالطبع منخفضة جدا إذا ما تمّ توزيعها على الحجم الكبير والمتنوّع من الأصول التي يجمعونها ويحللون المعلومات الخاصة بها، وفضلا عن ذلك، يدعي بعض الوسطاء أن الاستعانة بهؤلاء الخبراء يمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل كثيرا من تلك القرارات التي كان أصحاب المدخرات سوف يتخذونها بأنفسهم، إضافة إلى أن أن تكلفة جمع وتحليل البيانات من قبل الوسطاء الماليين تكون غالبا أقلّ مما لو قام بذلك المدخرون الأصليون.

2-2- تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة: ويقصد بها التكاليف التي تنطوي عليها عمليات شراء الأصول المالية المباشرة والاحتفاظ بها وبيعها، وهنا يستطيع الوسطاء الماليون تحقيق وفورات اقتصادية في ناحيتين،ناحية حجم العمليات المالية التي يقومون بها، وناحية عدد مرات قيامهم بهذه العمليات. فبالنسبة للناحية الأولى نجد أن الوسطاء يكون حجم عملياتهم كبيرا فإن توزيع التكاليف المصاحبة لهذه العمليات على هذا الحجم الكبير من الأصول المتعامل فيها يجعل نصيب كل واحد من هذه الأصول صغيرا جدا بالمقارنة مع التكلفة المتوسطة التي تتحملها كل وحدة من الأصول (الأدوات المالية) في العمليات الصغيرة المناظرة التي يقوم بها المدخرون النهائيون بأنفسهم ، أما بالنسبة للناحية الثانية فنجد أن عدد المرات التي يقوم فيها الوسطاء الماليون بعمليات شراء أو بيع أصول مالية يكون أقل من عدد المرات التي يقوم فيها المدخرون النهائيون بعمليات متشابهة، وبالطبع فإن تخفيض عدد العمليات يعني تخفيضا في تكاليف القيام بها، والسبب في انخفاض عدد عمليات التي يقوم بها الوسطاء الماليون عما يقوم به المدخرون النهائيون هو أن المدخر النهائي يتعين عليه أن يبيع قدرا من الأصول المالية التي في حوزته كلما اضطرته حاجته إلى السيولة إلى تحرير جزء من أرصدته المحبوسة في تلك الأصول، وطبعا نتوقع أن يتكرر ذلك كثيرا، أما الوسيط المالي فلا يقوم بمثل هذه العمليات عددا كبيرا من المرات،

1 محمود يونس، عبد المنعم مبارك، مرجع سبق ذكره، 2002، ص ص: 120-123.

لأن حاجته إلى السيولة لا تكون مفاجئة ومتكررة، فضلا عن أنه يتوقع باستمرار أن التيارات النقدية المتدفقة إليه تكون كافية لسد حاجته إلى السيولة ومن ثم لا يضطر إلى إحداث نقص صافي في أصوله الكلية عن طريق بيع مقادير منها بصفة مستمرة وبالصورة التي يكررها المدخرون النهائيون.

***2-3-* توفير الائتمان وتقديمه إلى راغبيه:** ارتبط ظهور الوسطاء الماليين في البداية بعملية نقل فوائض المدخرين (الوحدات ذات الفائض) إلى المستثمرين والمستهلكين (الوحدات ذات العجز)، ثم مع تزايد الحاجات الاقتصادية إلى الائتمان تطورت وظيفة الوسطاء الماليين فلم تعد تنصب فقط على تسهيل عمليات الائتمان المباشر بل أصبحت تحاول توفير مقادير إضافية جديدة (خلق دين جديد) عن طريق خلق (إصدار) الأصول المالية المباشرة.

***2-4-* توفير السيولة وتدنية المخاطر:** يتميّز الوسطاء الماليون بأنهم يخلقون سيولة حيث يجعلون من الممكن للمقرضين أن يقرضوا قصير الأجل والمقترضين طويل الأجل، ورغم حقيقة أنهم استخدموا أموال المودعين لتقديم قروض طويلة الأجل فإنهم يستطيعون أن يعدوا المودعين بأنهم يستطيعون سحب ودائعهم في أي وقت، لو أن لديها عدد من المودعين الأفراد الصغار ذوي القرارات المفصلة حول ما إذا كانوا سيسحبون ودائعهم أم لا، حيث لا ترتبط قراراتهم حول سحب ودائعهم أم لا، ومن ثم يستطيع البنك مثلا أن يتنبّأ على نحو جيد بالتوزيع الاحتمالي لمسحوبات الودائع في أي وقت ويحتفظون باحتياطيات صغيرة الحجم لمواجهة المسحوبات.أما الفائدة الأخرى فتكمن في تدنية المخاطر فالمدخر النهائي مهما كانت قيمة الفوائض المتاحة لديه لغرض الاستثمار لن تمكنه إلا من شراء عدد صغير من الأصول غير المتنوعة، وبالتالي فإن حجم المخاطرة الذي يواجهه كبير إذا ما حدث وانخفضت أسعارها السوقية وأراد التخلص منها قبل استحقاقها، فإن الوسيط المالي نظرا لما يستطيع أن يجمعه من فوائض يصبح حجمها في النهاية كبيرا جدا، فإنه يستطيع شراء أحجام كبيرة ومتنوعة من الأصول، وهو بهذا يحقق قدرا من الأمان ضد مخاطر انخفاض قيمة بعضها نظرا لاحتمال أن ترتفع قيمة البعض الآخر في نفس الوقت مما يلغي الأثر الأول. فضلا على أن الوسطاء الماليين كما ذكرنا من قبل يستطيعون بإمكانياتهم الكبيرة لأن يستخدموا أخصائيين في المجال المالي من ذوي الكفاءات العالية التي تعنى بتحليل الائتمان ووضع المعايير المناسبة لتقييم المقترضين، ولذلك فإن الذي يقتني أصولا مالية لوسيط مالي، يعرف أنّه يجوز دينا في مواجهة وسيط تتميز محفظة أوراقه بالتنّوع الذي يدني حجم المخاطرة المحتملة، وهو أمر غالبا ما لا يستطيع المدخر نفسه تحقيقه بمعرفته.

3 - أنواع الوساطة المالية

تقوم بوظيفة الوساطة المالية أنواع عديدة من المؤسسات المالية التي تختلف أساسا من حيث الوظائف الأساسية لوساطة المذكورة وتكمن الخصائص المميزة لهذه المؤسسات في طبيعة الحقوق والخدمات التي تتيحها للدائنين، وفي طبيعة الحقوق التي تحصل عليها والخدمات التي تقدمها للمقترضين، وعليه فإن هناك من هذه الناحية، اختلافات كبيرة بين الوسطاء الماليين، عما بأن ذلك لا يمثل وضعا ثابتا أو ساكنا، حيث تنموا هذه المؤسسات وتتنّوع خدمتها باستمراررومع التطّور الذي حصل خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بالنسبة لاختصاصاتوالوسطاء الماليين أصبحت مؤسسات الوساطة المالية تصنّف كما يلي:

1-3- المؤسسات الودائعية: وهي مؤسسات تصدر مطالبات أو حقوق ذات قيمة ثابتة على نفسها، وهذه تشمل الودائع تحت الطلب (الشيك) والودائع لأجل المؤسسات الإيداعية الأربع هي:

- **البنوك التجارية: Commercial Banks:** يقصد بها[1] " تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد وتلتزم بدفعها عند الطلب أو موعد يتفق عليه، والتي تمنح القروض قصيرة الأجل، وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن سنة، ويطلق عليها أحيانا (بنوك الودائع) ".

وقد تطوّر دور البنوك التجارية تطورا كبيرا في مجال الوساطة المالية فبعد أن كان الاتجاه التقليدي في بداية الأمر يقضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض قصيرة الأجل التي تستحق خلال عام، على أن توجه تلك القروض إلى أغراض الإنتاج الحقيقي أي إنتاج، أصبح اليوم الفكر الحديث في إصدار سندات طويلة الأجل تطرح للبيع في أسواق رأس المال، حيث يمكن أن تستخدم حصيلتها في تغطية القروض قصيرة الأجل التي يتقدم بطلبها العملاء، ويعد هذا الاتجاه الحديث تطبيقا لنظرية إدارة الخصوم والتي تقضي بأن السيولة لا تتوقّف فقط على فترة استحقاق القروض أو على ما يمتلكه البنك من أوراق مالية سهلة التحويل إلى نقدية، بل تتوقف كذلك على إمكانية البنك في الحصول على موارد مالية من مصادر خارجية مثل إصدار السندات.[2]

- **جمعيات الادخار والإقراض: Savings and loan Associations:** وهذه من أهمّ مؤسسات الادخار والإقراض، وهي تختلف عن البنوك في أن معظم قروضها هي قروض رهنية، وتقريبا كل ودائعهم هي ودائع مؤقتة، كما يختلفان مع البنوك من ناحية التراخيص القانونية، وهي تقوم أساسا بتعبئة الموارد المالية من الودائع الادخارية وتسمى عادة مساهمات، وتستخدم الموارد التي لديها في تقديم القروض العقارية بضمان العقار، ونظرا لأن القروض التي تمنحها طويلة الأجل – قد تصل إلى 25 سنة – فإن معظم هذه المؤسسات قد نمت بشكل كبير عندما كان سعر الفائدة منخفضا منذ عقد الخمسينيات إلى نهاية الستينيات ولكن عندما ارتفعت أسعار الفائدة تعرض العديد منها إلى الإفلاس بسبب ارتفاع تكلفة تعبئة الموارد المالية لديها بالمقارنة مع العائد المحقق، مما أدى للسماح لهذه المؤسسات بإصدار ودائع جارية وتقديم قروض للمستهلكين، كما سمح لها بالدخول في أنشطة كانت مقصورة على المصارف التجارية، ولذا أصبحت هذه المؤسسات تخضع حاليا إلى متطلبات الاحتياطي القانوني مقابل الودائع التي لديها، مثلها في ذلك مثل المصارف التجارية، الأمر الذي ترتب عليه تقارب نشاط مؤسسات الادخار والإقراض من نشاط المصارف التجارية حاليا، وأصبح هناك تنافس كبير بينهما[3]

- **بنوك الادخار Savings Banks:** هي مؤسسات مالية تتشابه إلى حد كبير مع مصارف الادخار والإقراض، فهي تقوم بتعبئة الموارد المالية بقبولها للودائع الادخارية، وتستخدم هذه الموارد في تقديم العروض العقارية، ولكن هيكل هذه المؤسسات يختلف عن هيكل مصارف الادخار والإقراض، في أنّها تأخذ شكل تعاونيات يمتلكها المودعون، ولقد تعرضت هذه المؤسسات إلى مشاكل مثل مصارف الادخار والإقراض، نتيجة لاقتصار نشاطها على تقديم القروض العقارية فقط، ولذا سمح لها القانون حاليا بإصدار ودائع شيكية وتقديم قروض إلى المستهلكين بجانب قوض الرهونات العقارية[4].

---

1 مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 193.

2 منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص ص: 18-21.

3 محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 149.

4 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 149-150.

ورغم أن بداياتها كانت بسيطة وذات طابع اجتماعي كونها ملاذا لذوي الدخول المنخفضة والمدخرات البسيطة، إلا أنها تطورت مع الوقت وأصبحت توفر مجموعة من المميزات، كما أن امتلاكها لقائمة متنوعّة من الأصول جعلت أصولها غير مركزّة إلى حد ما في الرهونات مثلما هو الحال مع المدخرات والقروض، ولكن الرهونات مازالت إلى حد بعيد هي الأصل الرئيسي، والتزامها الرئيسي هو الودائع الوقتية.

- **إتحاد الائتمان Credit Unions:** وهي مؤسسات مالية عبارة عن مؤسسات تعاونية صغيرة للإقراض، تم تنظيمها لتشمل مجموعات معينة، فمثلا يوجد منها إتحاد الائتمان لإتحاد العمال، وإتحاد الائتمان لعمال مؤسسة، وتقوم هذه المؤسسات بتعبئة الموارد المالية من الودائع التي يقدمها الأعضاء في الإتحاد في شكل مساهمات، ثم تقوم باستخدام هذه الموارد المالية في تقديم قروض استهلاكية، ولقد سمح القانون في الولايات المتحد الأمريكية لهذه المؤسسات المالية بفتح حسابات إيداع جارية تتداول باستخدام الشيكات كما يمكنها تقديم قروض عقارية بجانب القروض الاستهلاكية.[1]

***3-2-* المؤسسات غير الودائعية :** وهي مؤسسات متعدّدة يجمع بينها خيط مشترك يتمثّل في تقديم الخدمات المالية فيما عدا تلقي الودائع، وأي مشروع يتكون بالطبع من أكثر من نوع من المؤسسات ، ونذكر من أهمّ هذه المؤسسات شركات التأمين، شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار.

***4* - المتعاملون:** إضافة إلى الوسطاء الماليين يوجد المتعاملين في سوق الأوراق المالية كما يلي:[2]

- **العارضون لرؤوس الأموال :** وهم أصحاب الأموال (المدخرات) الذين يمتلكون فوائض في السيولة، ويريدون استثمارها فيقدمونها لطالبي الأموال مقابل الحصول على عوائد، وهم يتمثّلون في المدخرين التقليدين والمؤسسات والهيئات المالية.*

- **الطالبون لرؤوس الأموال :** وهم عبارة عن الأعوان الذين لديهم نقص في السيولة لتمويل مشاريعهم واستثماراتهم، ويمكن حصرهم في كل من الشركات الصناعية والتجارية وغيرها، والشركات القابضة التي تصدر الأسهم والسندات لتمويل احتياجاتها.

ثالثا: طرق التداول في سوق الأوراق المالية

يتمّ التوصّل إلى سعر تنفيذ صفقة الأدوات المالية بين البائع والمشتري عن طريق الوسيط بإحدى الطريقتين:

***1* - طريقة المفاوضة :** ووفقا لهذه الطريقة يتم الإعلان عن أسعار العرض أي البيع وأسعار الطلب، أي الشراء لكل وسيط ثم يتم التفاوض بين البائع والمشتري للوصول إلى اتفاقية على سعر التنفيذ، وتمكن هذه الطريقة من إعطاء الفرصة لتحديد السعر العادل للورقة المالية.

***2* - طريقة المزايدة:** وفي هذه الطريقة يتمّ التزايد على السعر حتى يتم الاتفاق على أحسن عرض للمشتري، هذا ويتم الإعلان عن الأسعار علنا وينتهي التداول بعقد صفقة الأدوات المالية، والتي يتمّ تسويتها بالتسليم الفعلي، وتظهر هذه العمليات ضمن حجم التداول.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 150.

2 شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي في البورصات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص ص: 518–530.

* المؤسسات والهيئات المالية يقصد بها كل من البنوك وشركات التامين وصناديق الإيداع والادخار وصناديق الاستثمار.

رابعا: آليات التعّامل في سوق الأوراق المالية (البورصة)

تمثّل قواعد وإجراءات التعامل في السوق الأساس الذي يحكم تصرفات المتعاملين، لذلك فإن دقة صياغتها وسهولة فهمها هما مطلبان أساسيان لتسيير الاتصال بين الأطراف المعنية وتمهيد السبيل لإبرام صفقات ناجحة، كما تساهم القواعد والإجراءات السليمة في رفع كفاءة السوق.

***1* - شروط تسجيل الشركات والأدوات المالية في البورصة:** أن تسجيل الشركات والأدوات المالية يعتبر من أهمّ العوامل التي تساهم في زيادة عرض الأدوات المالية وتنويعه، بحيث كلما ازداد عدد الأدوات المالية وعدد الشركات كلما توفّر للمضاربين والمستثمرين إمكانيات أكثر للاختيار والمضاربة مما ينعكس إيجابا على سوق الأوراق المالية. كما تحققّ البورصات مزايا هامة للشركات المسجلة فيها وتحققّ توازنا في الأرباح للمضاربين، ولذلك يصبح من مصلحة أي شركة تسجيل أوراقها المالية في السوق وذلك لتحقيق الدعاية والإعلان والشهرة بحيث عندما تسجل الشركة في البورصة يطمئن المتعاملون لوضعها وتزداد أسعار أسهمها كما تجبر الشركات على الالتزام بالأنظمة والقوانين القائمة في سوق الأوراق المالية.

تختلف شروط القيد والقبول بين بورصة وأخرى حسب أنظمة كل بورصة وقوانينها، ولكن مهما اختلفت الشروط يبقى أمام كل شركة مجموعة من الشروط العامة للتسجيل، وبالتالي يتطلّب الأمر من كل شركة ترغب في التسجيل في البورصة أن تقدم المستندات الموالية: [1]

- نسخة من عقد الشركة ونظامها الداخلي ومرسوم إحداثها وجميع الوثائق الثبوتية الأخرى.
- نشرة إصدار الأدوات المالية موقعا عليها من قبل الأشخاص المسؤولين عن الشركة عند طرح أسهمها للاكتتاب العام أو رئيس مجلس الإدارة.
- ميزانية السنوات السابقة ويشترط أن تكون الشركة قد زاولت عملها لمدة سنتين على الأقل قبل الدخول في البورصة.
- علاقة الشركة مع البنوك وحجم قروضها ومستوى مديونيتها لكي تتمكن اللجنة في البورصة من معرفة الوضع المالي للشركة.

إضافة إلى الوثائق القانونية يتوجب على الشركة تحقيق بعض الشروط المتعلقة بحجم رأس المال المطلوب، مقدار الربح قبل الضريبة والقيمة السوقية للسهم الخ. وأن يكون للشركة مكانة متميزة في الاقتصاد الوطني وقادرة على النمو في المستقبل.

وفي حال حققّت الشركة شروط الانتساب إلى سوق الأوراق المالية عليها القيام بالإفصاح المالي ونشر تقاريرها كما يلي:[2]

1علي كنعان، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 109.

2نفس المرجع أعلاه، ص: 110.

- تحقيق الإفصاح المالي والمحاسبي الذي يساهم في رفع كفاءة السوق ويقدم للمضاربين والمستثمرين المعلومات اللازمة عن وضع كل شركة، وبالتالي يستطيع المضارب المقارنة بين أسهم الشركات المختلفة.
- نشر الحسابات الختامية في نهاية كل سنة بشكل مفصل.
- نشر خطة الشركة وإستراتجيتها من خلال اجتماعات الهيئة العامة.

2 - **العمليات على الأدوات المالية في البورصة:** ويتمّ التعامل على الأدوات المالية في الأسواق الثانوية بطريقتين، هما: [1]

***2-1-* العقود العاجلة:** وتمثّل عمليات بيع وشراء الأدوات المالية، والتي بعدها يسلم البائع الأدوات المالية للمشتري ويسلم المشتري للبائع الثمن حالا أو خلال مدة وجيزة لا تتجاوز 48 ساعة في أغلب الأسواق المالية، وبما أن هذه العمليات تتم في قاعة التداول ببورصة الأوراق المالية ولا يسمح للمتعاملين بدخولها ماعدا السماسرة وموظفي السوق، فإن البورصة تقوم بإتمام صفقات البيع والشراء هذه بصفة الوكيل عن العاقدين (البائع والمشتري) وترسل الأوراق التي تم التعامل عليها للطرفين للتوقيع عليها.

***2-2-* العقود الآجلة:** وهي عقود بيع يتم الاتفاق فيه على نوع الورقة محل الصفقة، عددها وثمنها عند إبرام الصفقة على أن يتم تسليم الأوراق المباعة وتسليم الثمن في تاريخ لاحق يسمى يوم التصفية، والغرض الأساسي من العقود الآجلة هو تحقيق الأرباح الرأسمالية والتي تمثّل الفرق بين سعر الورقة التي عقدت عليها الصفقة وبين سعرها الذي يحدّد يوم التصفية.

3 - **أشكال عرض الصفقات في التداول:** تمارس أسواق الأوراق المالية نشاطها بشكل علني ومكشوف للجميع، حيث يتم عرض الصفقات المالية في لوحات العرض وتتم عمليات البيع بشكل علني ويتم التسجيل في المقصورة بشكل دقيق وواضح، وبالتالي لا يمكن إخفاء أية صفقة أو أي سعر عن الجمهور. ويتم عرض الصفقات في سوق الأوراق المالية حسب أحد الأشكال الموالية: [2]

***3-1-* أسلوب المناداة:** حيث يقوم السمسار أو مندوبه بالنداء بصوت مرتفع على بعض الأسهم المعروضة للبيع ويسمى العرض الذي يقمه أحد العرضين بالصفقة. فإن تقدّم أحد المضاربين أو السماسرة ووافق على الشراء تتوقف عمليات البيع والمناداة وتبدأ عملية تسجيل بيع للمشتري الجديد في سجلات المقصورة.

***3-2-* أسلوب لوحات العرض:** ويقوم السمسار بتسجيل الصفقات على لوحة العرض حيث يسجّل الموظف المختص كل صفقة (عدد الأسهم المعروضة للبيع، أسعار الأسهم واسم الشركة صاحبة الأسهم)، ويشترط لإتمام صفقات البيع تساوي العرض المقدم مع الطلب وحسب الأسعار المعلنة بعدها تتمّ عمليات التسجيل في البورصة على الأدوات المالية التي تم بيعها.

1السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 2010، ص ص: 177–186.

2علي كنعان، مرجع سبق ذكره، 2009، ص ص: 112– 114.

3-3- أسلوب اللوحات الالكترونيةإن تطور الاتصال وخاصة أنظمة المعلومات قد ساعد على المضاربة في أسواق المال وخفض حجم الجهد والوقت اللازم لإتمام صفقات البيع والشراء وإظهار المعلومات بصيغة أفضل، حيث تسجل كل بورصة أسماء الشركات وعدد الأسهم الخاضعة للتداول والأسعار بما فيها أسعار الافتتاح والإقفال والبيع خلال التعامل والصفقات المعروضة، حيث يسجل على اللوحات الالكترونية كل صفقة ويسجل بالمقابل طلب السمسار وعندما يتلاقى العرض مع الطلب يتم تسجيل الصفقة في المقصورة.

4-3- الصفقات المباشرة:أجازت التشريعات الحديثة للمضاربين والمستثمرين ومالكي الأسهم إجراء صفقات مباشرة وخارج البورصة عن طريق الاتصال المباشر، حيث تسهل هذه الطريقة على المتعاملين ومالكي الأسهم إجراء صفقات مباشرة لترويج البيع وتنشيط السوق وغالبا ما يعاد الإعلان عن هذه البورصة في لوحات العرض في البورصة لتوضيح الأنشطة الجانبية في البورصة والالتزام بالعلنية بشكل دائم.

***4 -* الأوامر:** وهي تلك الأوامر التي يقوم بتقديمها المتعاملون للوسطاء في البورصة بغية تنفيذ العمليات المتعلقة بشراء أو بيع القيم المنقولة وفق شروط محددة ومبنية بوضوح دفعا لكل التباس.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب تحديد أمر السوق بكل وضوح من خلال تبيان نوع الأدوات المالية موضوع الصفقة وكمية وسعر الأدوات المالية، إضافة إلى ذكر الفائدة وسنة الإصدار إذا كانت سندات، وباعتبار الوسيط مسؤولا عن تنفيذ العملية فله أن يطلب من عميله تقديم ضمانات مالية لتغطية الأوامر الصادرة عنه، حيث تكون هذه الضمانات في حالة البيع عبارة عن الأدوات المالية موضوع الصفقة، وفي حالة الشراء فإن التغطية تكون عبارة عن مبلغ من المال يقدمّه العميل إلى الوسيط.[2]

وعليه، تعتبر الأوامر تعليمات يمنحها المستثمر للوسيط المالي بغرض شراء أو بيع الأوامر المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية، وتختلف أوامر البيع والشراء باختلاف سعر ووقت التنفيذ، لهذا على المستثمر أن[3] يوضح بشكل دقيق للوسيط المعلومات المتعلقة بالسعر ومدة صلاحية الأمر، إذ تعتبر هذه المعلومات أساسية عند تحديد أي أمر أو تسليمه للوسيط قصد تنفيذه. ومن أهم هذه الأوامر يوجد[4]:

- **الأمر بالسعر الأحسن :** هو أمر شراء أو بيع لورقة مالية أو جملة من الأوراق بسعر السوق على أن يكون تنفيذه غير محدد في الزمن، ويترك أمر تقدير السعر المناسب لإجراء الصفقة إلى الوسيط الذي يختار أفضل سعر وفي أنسب الأوقات.
- **الأمر لأول سعر:** وهو أمر بالسعر الأفضل إذا ما وصل قبل جلسة افتتاح البورصة، بمعنى أنّه أمر بالبيع أو الشراء يتمّ تنفيذه عند أول سعر محدد.
- **الأمر بالسعر المحدد:** وهو أمر يحدد فيه العميل السعر للوسيط حيث لا يمكن تنفيذ أمر الشراء بسعر أعلى من الذي تمّ تحديده.

1محمد براق، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

2الجودي صاطوري، أثر كفاءة رأس المال على الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة، علوم التسيير، فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006/2005، ص: 65.

3 شمعون شمعون، بورصة الجزائر، الأطلس للنشر، الجزائر، 1999، ص:65.

4 محمد براق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 156-157.

- **الأمر بسعر السوق:** هذا الأمر لا يحمل أي إشارة حول السعر كما أنه يتطلّب تنفيذه مهما كان سعر الورقة في السوق وهو أكثر الأوامر شيوعا.

يخضع سوق الأوراق المالية لتنظيم تحدده الجهات المشرفة عليه، من خلال تحديد المتدخلين فيه، وكذا نظام وإجراءات تشغيله والقيد فيه، ومختلف الأوامر التي يتم من خلالها تنفيذ مختلف عمليات البيع والشراء للأوراق المالية، والتي يلعب الوسطاء الماليون دورا هاما فيها، مما يتوجّب تحديد مهام ووظائف هذه الأخيرة ودورها في ترشيد المستثمرين.

المطلب الثالث: الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية ومخاطر الاستثمار فيها

تشكلّ الأدوات المالية السلع التي يتبادلها المضاربون في أسواق المال، فكما أن المستهلكين يبحثون عن المواد الغذائية والألبسة الخ في المجتمعات الاستهلاكية فإن المضاربين يبحثون عن الأدوات المالية التي يرغبون في اقتنائها، ولقد تعددت هذه الأوراق بفضل التطور الاقتصادي من جهة وبفضل تطور حركة المضاربة من جهة أخرى، لذلك يلاحظ تعدّد وتنّوع الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وظهور أشكال جديدة منها، وهذا ما سيتطّرق إليه بالتفصيل في هذا المطلب.

أولا:تعريف الأدوات المالية وخصائصها

تعتبر الورقة المالية [1] صكا وذات حق في أصل معين، وفي التدفقات النقدية الناتجة عن هذا الأصل أي أنها مستند ملكية أو دين يبين حقوق ومطالب المستثمر.

كما تعرف الأدوات المالية على أنّها [2] "صكوك تعطي لحاملها الحق في الحصول على جزء من عائدات الشركة في نهاية الدورة المالية، أي يحصل حامل السهم على الأرباح، في حين يحصل حامل السند على الفوائد المتفق عليها".

وبالتالي فالأدوات المالية تشكلّ السلع التي يتبادلها المضاربون في سوق الأوراق المالية. فكما أن المستهلكين يبحثون عن المواد الغذائية والألبسة في المجتمعات الاستهلاكية فإن المضاربين يبحثون عن الأوراق التي يرغبون باقتنائها وتدر لهم دخولا أفضل في الأسواق المالية.

كما تلعب المؤسسات المالية والمصارف دورا هاما في ترويج الأدوات المالية سواء كان ذلك في سوق الإصدار، أو في سوق التداول لأن هذه المؤسسات مع السماسرة يشكلون صناع السوق ومحورها وبناءا على مقترحاتهم وتوصياتهم يتجه المضاربون لهذه الورقة أو تلك.

وبما أن الأدوات المالية عبارة عن صكوك تمثلّ حق ملكية أو حق دين على الجهات التي تصدرها، لذلك تتميّز الأدوات المالية بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:[3]

---

1 عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، 2001، ص: 24.

2 علي كنعان، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 43.

3 محمد يوسف ياسين، البورصة –عمليات البورصة، منشورات الحلي الحقوقية، 2004، ص ص: 41–42.

- تتميّز بكونها من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض عند الوفاء، الأمر الذي يترتب عليه تحديد سعر في السوق لكل ورقة مالية ذات الإصدار سواء تعلق الأمر بالأسهم أو السندات.

- تعتبر مخزنا للقيمخاصة الأسهم، حيث تزداد قيمتها مع استمرار نجاح الشركة أو المشروع المصدر. وذلك فضلا عن عما تدره على حائزها من دخل سنوي مع إمكانية استرداد هذه الأموال بأقل خسارة ممكنة في حالة عدم وجود ربح وفي أسبوع وقت، بحيث يكون التعامل في هذه الأوراق متشابها للإيداع والسحب من حسابات المصارف مع ما تتميز به من عائد أكبر وإمكانية زيادة رأس المال بالنسبة لبعضها.

- تسمح بتعبئة المدخرات وتحسين توزيع الدخول، نظرا لإمكانية إصدارها بقيم تناسب مختلف المدخرين، الأمر الذي يمكن من تعبئة موارد مالية كبيرة بقدر اتساع قاعدة المشاركين وليس لمجرد مقدرتهم المالية.

- تتميّز الأدوات المالية بأنها قابلة للتداول بالطرق التجارية (بيع- شراء)، الأمر الذي ييسّر قيام سوق للأوراق المالية تتميز بسرعة التعامل بها.

ثانيا:أنواع الأدوات المالية

يمكن تقسيم أدوات سوق الأوراق المالية إلى أدوات الملكية، أدوات الدين، الأوراق المهجنة، بالإضافة إلى المشتقات المالية.

***1* - أدوات الملكية:** وتشمل بدورها الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

ويعرف السهم على أنّه [1]" أداة ائتمان طويلة الأجل، يمثل حقا لمن يحمله على الدخل الصافي وأصول الشركة التي تصدره، فحملة الأسهم هم شركاء في صافي الدخل الذي تحققه مؤسسات الأعمال".

كما يعرف السهم على أنّه [2] "عبارة عن ورقة مالية مصدرة من طرف شركة ذات أسهم تمثيلا لحصة من رأس مالها. [3] وتكون نقدية إذا امتثلت حصصا نقدية في رأس مال الشركة، وعينية إذا امتثلت حصصا عينية" وتشمل:

***1-1-* الأسهم العادية**

وهي عبارة عن وثيقة ملكية يعطي لحامله حق في ملكية الشركة، وهذه الحصة تتحدد بنسبة عدد الأسهم التي يمتلكها إلى عدد الأسهم المصدرة. وتعدّ أكثر الأدوات المالية شيوعا له قيمة اسمية، قيمة دفترية وقيمة سوقية، وتتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما تكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي تتضمّن فقط الاحتياطات، الأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار فضلا عن القيمة الاسمية للسهم، أما القيمة السوقية فتتمثل في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال، وقد تكون القيمة أكبر أو أقلّ من القيمة الدفتر[4]ية.

---

1 إسماعيل احمد الشناوي، وآخرون، مرجع سبق ذكره ،2001، ص: 137.

2 ضياء مجيد الموسوي، البورصات، مؤسسة الجامعة، 2003، الإسكندرية، مصر، ص: 32.

3 Barmand; Le grand marché européen; Imprimerie de presse universitaire; 3eme Edition Paris; 1991, P: 92.

4 محمود محمد الداغر، الأسواق المالية "مؤسسات، أوراق، بورصات"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2005، ص: 88.

وتتميّز الأسهم العادية بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر منها:[1]

- عدد الأسهم العادية محدد في القانون الأساسي لشركة المساهمة.
- تتميّز الأسهم العادية بأن ليس لها تاريخ استحقاق محدد، فهي مستمرة طالما أن الشركة قائمة.
- حصول حملة الأسهم العادية على الأرباح يتوقّف على مقدار الأرباح المحققّة من قبل الشركة، وعليه يتحصّل حامل السهم العادي على عائد متغيّر طبقا لما تحققّه الشركة من أرباح.
- خاصية حق المطالبة المتبقي، تشير هذه الخاصية إلى اعتبار حملة الأسهم آخر الطوائف في استيفاء حقوقهم من أرباح وأصول الشركة، ففي حالة التصفية يكون لحملة الأسهم العادية حق المطالبة بالمبالغ المتبقية من قيمة أصول الشركة بعد استيفاء حقوق الأطراف الأخرى.
- خاصية المؤسسة المحدودة، وتعني هذه الخاصية أن حملة الأسهم لا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود حصصهم في رأس مال الشركة.
- إن الأسهم العادية أسهل من السندات من حيث الوصف، ولكنه أصعب من حيث التحليل، كما أن للسندات في أغلب الأحيان مدة صلاحية محدودة وحد أعلى لسعر الفائدة الممنوح على عكس الأسهم العادية التي تعتبر غير محدودة العمر والأرباح.

كما يتمتّع حملة الأسهم العادية بجملة من الحقوق منها:[2]

- الحصول على جزء من الأرباح على الاستثمارات في نهاية السنة، وهو أحد الأهداف الهامة، أي تحقيق الأرباح على الاستثمارات التي قاموا بها.
- الحصول على نصيبه من قيمة الموجودات في الشركة عند التصفية.
- حق نقل ملكية الأسهم عن طريق الاتجار بها أو عن طريق الهبة أو الإرث.
- حق الحضور في الاجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، والتي تنعقد عادة كل سنة وذلك للمصادقة على الحسابات الختامية للشركة.
- الحق في التصويت، أي أن المساهمين باعتبارهم ملاك للشركة لهم الحق في اختيار الطاقم الإداري الذي سيقود شركتهم.
- حق الإطلاع على وثائق الشركة متى أرادوا ومتى كان دلك ضروريا.
- حق الأولوية في الاكتتاب عند طرح الشركة لأسهم جديدة

كما يوجد عدّة أنواع من الأسهم العادية كما يلي:

---

1 يمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي واليات تطويرها ، ،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002، ص ص: 22-23.

محفوظ جبار، الأوراق المالية المتداولة في البورصات، الجزء الثاني، المكتبة الوطنية الجزائرية، 2002، ص:109.

2 محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 62.

- **الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية:**[1] وهي أسهم إنتاجية يرتبط كل نوع منها بالأرباح التي يحققّها قسم معين من الأقسام المنتجة في الشركة.

- **الأسهم العادية ذات التوزيعات المخصومة** [2] وتعني أن التوزيعات على هذه الأسهم من الإيرادات تخصم قبل احتساب الضريبة.

- **الأسهم العادية المضمونة** : الأصل في السهم العادي أنه ليس لحامله الحق في الرجوع إلى الشركة التي أصدرته في حالة انخفاض قيمته السوقية، ولكن في هذا النّوع من الأسهم في حالة انخفاض القيمة السوقية للسهم فحامل السهم العادي له الحق بمطالبة الشركة بالتعويض.

***1-2-* الأسهم الممتازة**

وتعتبر الأسهم الممتازة النّوع الآخر من الأسهم التي يتمّ التعامل بها في سوق الأوراق المالية، إلا أنها أقل استخداما كأداة للتمويل، وذلك بالمقارنة بالأسهم العادية، والتي تعرف على أنها شهادات تصدرها الشركات لتزود برؤوس الأموال عند الحاجة،[3] وتقع الأسهم الممتازة بين السندات والأسهم العادية فهي تجمع في خصائصها بين النوعين. فهي تشبه السندات في أن لها توزيعات الأرباح ثابتة دوريا، وتشبه الأسهم العادية في أنّها لا تحمل فترة استحقاق محددة، وأصحابها يعتبرون من مالكي الشركة. وتتميّز هذه الأسهم[4] بما يلي:

- خاصية تجميع الأرباح، تقضي هذه الخاصية بأن عدم توزيع الأرباح على حملة الأسهم الممتازة لسنة أو أكثر يفرض على الشركة دفع تلك الأرباح المتأخرة قبل توزيع الأرباح على المساهمين العاديين.

- تتصّف بإمكانية الاستدعاء والتسديد، فعلى الرغم من أن الأسهم الممتازة تمثل ملكية جزء من الشركة، وليس لها تاريخ استحقاق، إلا أنه بإمكان هذه الأخيرة استرداد تلك الأسهم سواء بالشراء من حملتها أو باستبدالها بأسهم عادية.

- حملة الأسهم الممتازة لهم أولوية على حملة الأسهم العادية في التوزيعات في أموال التصفية.

- يعني انخفاض المخاطر التي يتعرضون لها قياسا بتلك المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية.

- ارتفاع تكلفة الأسهم الممتازة كمصدر للتمويل إذا ما قورنت بتكلفة الاقتراض، وذلك نظرا لكون توزيعات الأسهم الممتازة لا تعد من التكاليف الواجبة الخصم عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة.

- تتصّف هذه الأسهم في بعض الأحيان بخاصية المشاركة، أي هناك أنواع أخرى منها كتلك التي تسمى بأسهم المشاركة، وفقا لذلك فإن لحملة الأسهم الممتازة بعد حصولهم على نسبة الأرباح المتفق عليها في عقد الشركة وبعد حصول المساهمين العاديين على نفس النسبة، أو أية نسبة محددة مسبقا الحق في المشاركة في بقية الأرباح إلى جانب المساهمين العاديين.

---

1 رسمية قرياقص، حنفي عبد الغفار، البورصات والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 277.
2 نفس المرجع أعلاه، ص: 278.
3 عبد الغفار حنفي، استراتجيات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 21.
4 حسين بني هاني، مرجع سبق ذكره، 2002، ص: 151.

- تمتاز هذه الأسهم بكونها وسيلة لتمويل الشركة دون تدخل المساهمين في إدارتها، لأنه لا يحق لهم التصويت في معظم الحالات.

كما يتمتّع حاملي الأسهم الممتازة بجملة من الحقوق منها:[1]

- لهم الحق في تجميع الأرباح المقررة لهم.
- يحق لحملة الأسهم الممتازة تحويل أسهمهم إلى أسهم عادية لأنه بموجب القيمة الاسمية الممتاز يمكن الحصول على عدد أكثر من الأسهم العادية. ويتم ذلك كلما كان المركز المالي قويا.
- الحق في مشاركة حملة الأسهم العادية في اقتسام الأرباح التي توزع عليهم بعد حصول حملة الأسهم الممتازة على نسبة الأرباح المقررة، معنى ذلك أنه يتم دفع الأرباح المقررة لحملة الأسهم الممتازة أولا ثم توزيع الأرباح المتبقية على حملة الأسهم العادية.

كما يحقّ لحملة الأسهم الممتازة تحويل أسهمهم إلى أسهم عادية، لأنه بموجب القيمة الاسمية للسهم الممتازة يمكن الحصول على عدد أكثر من الأسهم العادية، وتوجد عدّة أنواع من الأسهم الممتازة يمكن ذكر منها:[2]

- **الأسهم الممتازة للأرباح أو غير مجمعة:** الأسهم الممتازة المجمعة للأرباح تعني أنها تجمع حقوقها في الأرباح ولا تخسرها عن السنوات التي يتم فيها التوزيع، أما غير المجمعة فلا يحقّ لها أن تجمع حقوقها عن السنوات التي لا يتم فيها توزيع الأرباح، أي أنها لا تأخذ أرباحها إلا عن السنوات التي يتمّ فيها التوزيع.
- **الأسهم الممتازة المشاركة أو غير المشاركة:** حيث أن الأولى لها الحق في المشاركة في الأرباح المتبقية بعد أخذ المساهمين المحددة للأسهم الممتازة من هذه الأرباح المحددة لهم.
- **الأسهم الممتازة القابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل إلى أسهم عادية:** حيث يحققّ لحملة الأسهم الأولى تحويلها إلى أسهم عادية وبالذات حين يكون العائد الذي يتحقق للأسهم العادية يفوق العائد الذي يتحققّ لحملة الأسهم الممتازة، أما الثانية فلا يحقّ لحملتها تحويلها إلى أسهم عادية.

وبناءا على ما سبق يمكن استنتاج الفرق بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة فيما يلي:

- تمتّع حملة الأسهم الممتازة بحق الأولوية على حملة الأسهم العادية فيما يتعلّق بالحصول على الأرباح الموزعة.
- ليس لحامل السهم الممتاز الحق في التصويت على عكس حامل السهم العادي.
- عائد السهم الممتاز ثابت ولا يتأثر بمستوى وضع الشركة.
- لحامل السهم الممتاز الحق في تحويل سهمه إلى سهم عادي.

---

1 وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس المنبع، السنة غير مذكورة، ص: 89.

2 يمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص: 29.

فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، دار الكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2002، ص ص: 221-225.

2 - أدوات الدين

وتتمثّل أدوات الدين المتداولة في سوق الأوراق المالية في السندات، والتي تعرف على أنّها "[1] ورقة مالية تمثّل قرضا طويل أو متوسط الأجل، وكاملة الحق في الحصول على فائدة سنوية طوال مدة القرض، وعادة ما تكون نسبة الفائدة ثابتة".

كما تعرف على أنّها" [2] ورقة مالية إقتراضية تمثل قيمة معينة قابلة للتسديد في مدة معينة تنتج فائدة معلومة ومرفقة بشرط محدد". وتتميّز السندات بمجموعة من الخصائص تميّزها عن غيرها من الأدوات المالية تتمثّل فيما يلي:

- عبارة عن قروض طويلة الأجل ذات معدل فائدة ثابت ومحدد.
- صك مديونية على الجهة المصدرة له، وبالتالي حامله ليس له الحق في التدخل في شؤون الشركة.
- استفاء قيمة السند عند تاريخ الاستحقاق.
- تتميّز كذلك السندات بتكلفة ويعبر عنها بالفائدة السنوية، التي تتحملّها الشركة المصدرة لها خلال فترة القرض.
- كما تتميّزأيضل السندات بخاصية الاستدعاء، أي أن الشركات المصدرة للسندات تمتلك الحق في استيرادها.

فتعتبر السندات إذن قرضا طويل الأجل يترتب على الجهة المصدرة له سداده في الأجل المتفق عليه وأن طريقة أو كيفية السداد قد ينصّ عليها نظام إصدار السندات، وعادة هناك عدة طرق لاستهلاك السندات (سدادها) كطريقة السداد الجزئي، أو تكوين احتياطي استهلاك السندات[3].

أما بالنسبة لأنواع السندات يوجد العديد منها يمكن تلخيصها فيما يلي:

حسب القائم بإصدار هذه السندات، ويوجد منها[4]

- **سندات حكومية:** هي التي تصدرها الهيآت الحكوميةوتكون مضمونة تتمتع بدرجة سيولة عالية.
- **سندات الشركات:** تصدرها الشركات الضخمة التي تجعلها مقترضة.

حسب معدل العائد، ويمكن التمييز منها

- **سندات ذات المعدل الثابت:** في هذا السند تكون العوائد منظمة إلى غاية نهاية مدة حياة القرض، وهذا النّوع من السندات يزداد الطلب عليها إذا انخفضت معدلات الفائدة.
- **سندات ذات عائد متغير:** ويكون العائد مختلف حسب الفائدة التي يحددها السوق.

---

1 Jperyard; La bourse; Imprimerie Herssey; 3eme édition;Paris, 1993, PP: 11-27.

2 مروان عطون، الأسواق المالية والنقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص: 65-70.

3 مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، الجزء الأول، الطبعة03، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص ص: 76-79.

4 عبيد سعيد توفيق، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998، ص: 51.

حسب ما تحققه الشركة، ويوجد منها ما يلي

- **سندات عادية:** لا تتأثّر بما تحققّه الشركة إذ تحصل على الفائدة في جميع الحالات بغض النظر عن أدائها.
- **سندات دخل:** هذا النّوع فائدته تتأثّر بما حققته الشركة فهي لا تحصل عليها إلا إذا حققّت دخل معين، أي لا تدفع الفوائد إلا في حالة تحقيق الأرباح.

من حث الضمانات، ويوجد منها ما يلي

- **سندات مضمونة:** وتكون مرهونة بأصول معينة للشركة ففي حالة عدم وفائها بالتزاماتها يستطيع أصحاب هذه السندات التصرّف بهذه الأصول واستفاء جميع حقوقهم.
- **سندات غير مضمونة** إن الضماناتالفعليةلهذه السندات هي السمعة الحسنة للمؤسسة المصدرة لها.

كما توجد أيضا السندات القابلة للتحول إلى أسهم وهي سندات ذات معدل فائدة وأجل معلوم يعطي لحاملها حق الخيار بتحويلها إلى أسهم في رأس مال الشركة المقترضة على أساس سعر تمويلي يحدّد في العادة عند إصدار السند. وأخيرا يمكن استنتاج الفرق بين الأسهم والسندات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 01: المقارنة بين الأسهم والسندات

الأسهم	السندات
جزء من رأس مال الشركة.	دين على الشركة.
حامل السهم يعتبر مالك	حامل السند يعتبر دائن
ربح السهم متغير حسب النشاط، قد يكون خسارة.	ربح السند ثابت، ولا يتأثر بالخسارة.
عند الخسارة وتصفية الشركة يكون نصيب حامل السهم	حامل السند له الأولوية في الحصول على مستحقاته عن
ما تبقى بعد تسديد كافة ديون الشركة.	وقوع خسارة أو في حالة التصفية.
عائد السهم يعتبر ربحا يخضع للضريبة.	فوائد السندات تعتبر تكاليف لا تخضع للضريبة.
للمساهمين حق الأولوية في الاكتساب في أسهم زيادة	ليس كامل السند أي حق في أولوية في الاكتساب في زيادة
رأس مال الشركة	رأس المال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، مرجع سبق ذكره.

***3* - الأدوات المالية المهجنة:** إضافة إلى الأسهم والسندات نجد نوع آخر من الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية تجمع بين خصائص الأسهم والسندات معا تعرف بالأوراق المهجنة، والتي يمكن تعريفها على أنها الأدوات المالية التي تجمع بين خصائص أكثر من نوع من الأدوات المالية، فهي خليط بين الأسهم والسندات وينطوي هذا العنصر على:

- الأسهم الممتازة وشهادات الاستثمار
- السندات القابلة للتحول إلى أسهم، والسندات بقيمة الاكتتاب في الأسهم.

1-3- الأسهم الممتازة وشهادات الاستثمار

فالأسهم الممتازة سبق وأن تطرقنا إليها، [1]أما بالنسبة لشهادات الاستثمار فهي عبارة عن شهادات تمثل جزء من رأس مال الشركة المصدرة تعطي لحاملها الحق في الحصول على العوائد مثل الأسهم العادية وفي المقابل لا تعطي لحاملها الحق في التصويت والمشاركة في الجمعية.

تتداول هذه الشهادات في البورصة شأنها في ذلك شأن بقية الأدوات المالية، ويتمتّع حاملها بالأولوية إلى جانب المساهمين العادين في الاكتتاب، أي شراء شهادات الاستثمار المصدرة الجديدة بغرض رفع رأسمال الشركة.

2-3- السندات القابلة لتحويل إلى أسهم والسندات بقيمة الاكتتاب في الأسهم

بالنسبة للسندات القابلة للتحويل إلى أسهم قد سبق وأن تطّرق إليها، أما بالنسبة للسندات بقيمة الاكتتاب في الأسهم والتي تمثل أوراق مالية التي تجمع بين صفات الأسهم والسندات لحملتها الحق في الاكتتاب في أسهم الشركة المعنية، بحيث أن تسليمه لقسيمة من تلك القسمات التابعة لسنداته يؤهله للاكتتاب في سهم أو عدد من الأسهم بسعر محدّد وفي فترة زمنية محددة مسبقا.

4 - المشتقات المالية: تعتبر المشتقات المالية أحد أدوات التعامل الحديثة في أسواق الأوراق المالية والتي ظهرت في السبعينيات من القرن العشرين نتيجة التقدم التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية التي صاحبت المؤشرات المالية من معدلات الفائدة، أسعار الصرف ومؤشرات البورصة، ومن العوامل التي ساهمت في نجاح أسواق عقود المشتقات المالية ورواجها قدرتها على تحسين كفاءة السوق بتخفيض تكلفة المعاملات، فضلا عن إتاحة الفرصة للمضاربين والمستثمرين للتغطية ضد المخاطر وتحقيق الفوائد الرأسمالية.

1-4- تعريف المشتقات المالية: تعرف المشتقات المالية على أنّها [2]"نوع من العقود المالية التي تشتق قيمتها من قيمة أصل آخر يطلق عليه الأصل الأساسي، أو المرتبط كالأسهم أو السندات أو السلع، ومن أبرز أشكالها عقود المستقبليات، العقود الآجلة، عقود المقايضة وعقود الخيارات وغيرها من العقود المالية ذات الخصائص المماثلة".

كما تعرف على أنّها [3]"عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية: أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع الخ، لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة وذلك في نطاق ما اصطلح عليه بالهندسة المالية".

كما يمكن تعريفها على أنّها[4] "أدوات لتبادل المخاطر لا تعدو أن تكون في جوهرها عقد تأمين: طرف يدفع رسوما مقابل أن يتعهد الطرف الآخر بأن يدفع له قيمة الدين المؤّمن عليه حال عجز المدين عن السداد".

---

1 Y.Simon; encylopé du marchés financiers; Tome 01; Economica; Paris; 1997. P: 22.

2Simon Gary, Joanna Place, Financial Derivatives, Handbooks in Central Banking N°17, Bank of England, Centre for Banking studies, London, March 1999, P:05.

3 السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 238.

4 نفس المرجع أعلاه، ص: 238.

وعليه فالمشتقات المالية تمثل عقود يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي يتحمّل المتعامل بمقتضاها تكلفة محدودة،ة وتتنوّع الأصول محل التعاقد ما بين الأسهم والسندات، السلع، العملات الأجنبية ومؤشرات البورصة. كما يمكن تصنيف المشاركين في أسواق المشتقات المالية إلى فئتين هما:[1]

- **الفئة الأولى:** وتمثّل المستخدمين النهائيين الذين يدخلون هذه الأسواق لتحقيق أهداف معيّنة تتصل بالتحوّط وتكوين المراكز المالية والمضاربة، وتشتمل هذه الفئة على مجموعة واسعة من المؤسسات مثل، المصاريف، شركات التأمين وصناديق الاستثمار وغيرها.

- **الفئة الثانية:** وتمثّل في فئة الوسطاء أو المتاجرين الذين يلبون احتياجات المستخدمين النهائيين للمشتقات المالية، باستخدام هذه الأدوات الجديدة في الأسواق وذلك مقابل جني إيرادات في شكل رسوم الصفقات وهوامش عروض البيع والشراء، بالإضافة إلى الاستفادة من مراكزهم المالية الخاصة.

***2-4-* أنواع المشتقات المالية:** وتشمل المشتقات المالية أنواعا عديدة تتمثل في العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات، عقود المبادلة بالإضافة إلى صكوك الشراء اللاحقة للأسهم، والتي سنتطرق إلى نوع منها فيما يلي بالتفصيل.

***1-2-4-* العقود الآجلة:** وهي اتفاق بين طرفين لشراء أو بيع أصل مالي أو عيني في وقت لاحق وبسعر محدد مسبقا، حيث تتعاقد مؤسستين أو مؤسسة مالية مع شركة أعمال على إتمام الصفقة بسعر معين وبكمية محدودة في موعد لاحق.[2]"

فالعقود الآجلة لا يتمّ تداولها أو المتاجرة فيها في سوق الأوراق المالية وسوق المشتقات المالية كباقي المشتقات، لأنها تمثّل اتفاق خاص ومغلق بين طرفين. ووفقا لهذا فإن العقد الآجل يحتمل نوعين من الأسعار، هما:[3]

- **سعر التنفيذ:** وهو السعر المتفق عليه لتنفيذ العقد آجلا، ويتم تحديده بين طرفي العقد وفقا للعرض والطلب ومدى رؤية كل منهما للاستفادة من هذا السعر في المستقبل وتوقعاته، ولا يتغير هذا السعر من تاريخ إبرام العقد حتى تاريخ التنفيذ.

- **السعر الآجل:** وهو سعر العملة أو الأصل موضوع العقد الآجل في المستقبل وهذا السعر يتغيّر بمرور الوقت مع تغيّر الأسعار في السوق، ويمكن القول أن سعر التنفيذ هو توقّع للسعر الآجل في تاريخ إبرام العقد ولكن ليس شرطا أن يتساوى في تاريخ التنفيذ.

كما يمكن تصنيف العقود الآجلة إلى ما يلي:[4]

---

1 السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 241.

2Aimé Scannavino, Les marchés financiers internationaux, Dunod, Paris, 1999, P: 62-64.

3 محمد خميسي بن رجم المنتجات المالية المشتقة: أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أو لصناعتها، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20/21 أكتوبر2009، ص:05.

4 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 05-06.

- **العقود الآجلة لأسعار الفائدة:** وتستخدم هذه العقود في الحماية ضد تقلبات أسعار الفائدة، وهنا يتم الاتفاق على سعر فائدة عن قرض معيّن يتم الحصول عليه في المستقبل ويتم تثبيت سعر الفائدة من تاريخ الاتفاق وحتى تاريخ التنفيذ.

- **العقود الآجلة لأسعار الصرف:** وهي اتفاق بين طرفين لشراء أو بيع كمية معيّنة من عملة أجنبية مقابل عملة محلية وذلك في تاريخ آجل وبسعر يتم الاتفاق عليه عند كتابة العقد ويتم تثبيته حتى تاريخ التنفيذ، وتستخدم هذه العقود ضد مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

***4-2-2-* العقود المستقبلية:** وتعرف على أنّها [1]" اتفاق نمطي ينص على التسليم المؤجل لأداة مالية أو سلعة معينة في تاريخ لا حق وبسعر محدد مسبقا".

وتختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة في عدّة أوجه، حيث تتسمّ العقود المستقبلية بمخاطر السيولة المتدنيّة نظرا لإمكانية تداولها في البورصة وتميّزها بالنمطية والمعيارية، كما تتميّز العقود المستقبلية بانخفاض مخاطر عدم الوفاء أو العجز عن سداد الالتزامات مقارنة بالعقود الآجلة.

كما أن إبرام العقود المستقبلية يستدعي من طرفي العقد إيداع ضمان أو هامش مبدئي لدى بيت السمسرة كضمان لتنفيذ العقد عند تاريخ التسليم، ويتم تعديل الهامش المبدئي تبعا لتغير أسعار الإقفال اليومية للأصل محل العقد، ففي نهاية كل يوم تعامل يتحدّد سعر التسوية لكل عقد مستقبلي وتبعا لذلك يتم تسوية المركز المالي للأطراف المتعاقدة طالما أن بيت السمسرة مسؤول عن دفع تكاليف تنفيذ العقد في حالة تعثّر أحد زبائنه باستخدام الهوامش المبدئية المسددة سلفا.

كما يمكن تصنيف العقود الآجلة إلى ما يلي: [2]

- **العقود المستقبلية لمعدلات الفائدة:** ومنها يكون موضوع التعامل هو معدل الفائدة على ودائع أو مستندات أو قروض معينة.

- **العقود المستقبلية لأسعار الصرف:** ويتم فيها تداول العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية.

- **العقود المستقبلية لمؤشرات الأسهم:** ويتم فيها تداول مؤشرات لمجموعة من الأسهم والسندات التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية.

***4-2-3-* عقود الخيارات:** تمثّل عقود الاختيار إحدى الأدوات الاستثمارية الحديثة التي تعطي للمستثمرين والمضاربين فرصة للحماية من مخاطر تغير أسعار الأصول وتحقيق الأرباح الرأسمالية، ويعد الاختلاف في توقعات طرفي عقود الاختيار الدافع وراء إبرام هذه العقود بيعا وشراء.

1Aimé Scannavino, OP.Cit, P: 65..

2 محمد خميسي بن رجم، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

ويقصد بعقود الخيار عقود ثانوية مشتقة من عقود أساسية تمنح لحاملها حق شراء أو بيع عدد من الأسهم بسعر محدد وخلال مدة نفاذ معينة مقابل مبلغ محدد يسمى علاوة الخيار. فطبيعة عقود الخيار تتضمن منح حق وليس التزام ولحملتها حرية التنفيذ من عدمه اعتمادا على توقعاتهم بشأن الأسعار السوقية للأسهم محل العقد. كما أن التمتّع بهذا الحق مشروط بطريقة تنفيذه، فإذا كانت ممارسة الحق في تاريخ النفاذ فقط تسمى الطريقة الأوروبية أما إذا كان التنفيذ عند بداية نقطة زمنية معينة خلال مدة النفاذ تسمى الطريقة الأمريكية.[1] وتتمثّل عناصر عقود الخيار فيما يلي: [2]

- **الأطراف:** وتتمثلّ في المشتري والبائع.
- تاريخ التعاقد.
- نوع الأصل محل التعاقد
- كمية العقود وكمية الأصل في كل عقد.
- **سعر التنفيذ (سعر التعاقد):** ويمثّل السعر الذي بموجبه ستتم التسوية بين طرفي العقد عند تنفيذه، هو غالبا ما يعادل القيمة السوقية في تاريخ إبرام الاتفاق وهو بذلك يختلف عن سعر السوق الذي تباع به الورقة المالية مثلا لحظة تنفيذ الاتفاق.
- **السعر السوقي:** وهو سعر الأصل موضوع العقد في السوق.
- **تاريخ التنفيذ (تاريخ الاستحقاق):** وهو التاريخ الذي يقوم فيه مشتري العقد بتنفيذ الاتفاق.
- **تاريخ الانتهاء:** وهو آخر يوم متفقّ عليه لصلاحية تنفيذ العقد.
- **قيمة العلاوة (المكافأة):** والتي يحصل عليها محرر الخيار وتتوقف عادة قيمة هذه العلاوة على عوامل عدّة مثل القيمة السوقية للأصل المشمول بالخيار، سعر التنفيذ وتاريخ التنفيذ حيث كلما طالت مدة الاستحقاق كان السعر أعلى، أسعار الفائدة السائدة، العرض والطلب على شراء وبيع عقود الخيار وتقلبّات الأسعار.

أما فيما يخصّ أنواع عقود الخيار، فيمكن تصنيفها كما يلي:

تصنيف من حيث الحق الممنوح للمستثمر من قبل محرر الخيار: وتتمثلّ أنواع عقود الخيار وفقا لهذا التصنيف فيما يلي: [3]

- **حق اختيار البيع:** يتيح هذا الحق فرصة للمستثمر لحماية استثماراته من مخاطر انخفاض قيمتها السوقية، وللمستثمر القدرة على إلزام الطرف الثاني في العقد بتنفيذ الاتفاق إذا انخفضت أسعار الأصل محل الاتفاق خلال فترة العقد عن سعر التنفيذ، حيث يضمن المستثمر أو مشتري حق البيع الحق في بيع الأصل لمحرر العقد بسعر التنفيذ بغض النظر عن مقدار الانخفاض في سعر الأصل وذلك مقابل مكافأة يمنحها مشتري حق الاختيار لمحرر الحق كثمن لممارسة حق تنفيذ العقد من عدمه.

---

1 أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية: إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010، ص: 350.

2 السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 2010، ص ص: 244-245.

3 أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره،2010، ص ص: 352-358.

- **حق اختيار الشراء:** يتيح حق اختيار الشراء فرصة للمستثمر لحماية استثماراته ضد مخاطر ارتفاع القيمة السوقية لأصل يرغب المستثمر في شرائه مستقبلا، حيث يمنح هذا الحق المستثمر إلزام الطرف الثاني في العقد أي محرر حق اختيار الشراء بتنفيذ الاتفاق إذا ما ارتفعت أسعار الأصل خلال فترة التعاقد عن السعر المتفق عليه أي سعر التنفيذ ويضمن المستثمر في هذه الحالة حصوله على الأصل محل الاتفاق بسعر التنفيذ من محرر اختيار الشراء بغض النظر عن مقدار الارتفاع في سعر الأصل عن سعر التنفيذ ويحصل محرر حق اختيار الشراء مقابل ذلك على مكافأة من المستثمر نظير تحمّله المخاطر والخسائر إذا ما ارتفعت أسعار الأصل محل العقد.

تصنيف من حيث الأداة أو السلعة موضوع العقدتتمثّل أنواع عقود الخيار وفقا لهذا التصنيف فيما يلي[1]:

- **عقود خيار أسعار الفائدة:** وهي عقود يلتزم بمقتضاها أحد طرفي العقد (بائع الحق) بضمان حد أقصى لمعدل الفائدة لا يتم الزيادة عنه في حالة قيام مشتري الحق بالاقتراض أو حد أدنى في حالة قيام مشتري الحق بالاستثمار أو بالجمع بين النظامين وذلك مقابل مكافأة أو عمولة. كما أنّها عقود تعطي الحق لمشتريها في إتمام عملية شراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية في تاريخ محدد في المستقبل، فقد يتفقّ مشتري العقد أو الحق مع محرر العقد على شراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية مقابل علاوة الدفع، وهنا يحتفظ مشتري العقد بحق تنفيذ العملية أو عدم التنفيذ.

- **عقود خيار المؤشرات:** وهي عقود يكون موضوعها مؤشرات سوق الأوراق المالية، ويمثّل هذا العقد تشكيلة من الأدوات المالية المتداولة في السوق، ولا يختلف عن عقود خيار البيع أو الشراء ويتم تداول هذا النوع من العقود بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

***4-2-4-* عقود المبادلة:** وهو عبارة عن عقود بين طرفين لتبادل تدفق نقدي مقابل تدفق نقدي آخر، ويتمّ تحديد ميعاد تسليم التدفق وطريقة الحساب. ويتم استخدام المبادلات للتحوط ضد المخاطر، ولا تخضع هذه العقود لشروط نمطية محددة، فقد يملي كل طرف شروطه.[2] وتتمثلّ أنواع عقود المبادلة فيما يلي:[3]

***4-2-4-1-* عقود مبادلات أسعار الصرف:** وتتضمّن عملية المبادلة بين عملتين معينتين في شراء إحداهما وبيع الأخرى على أساس السعر الفوري وفي الوقت نفسه إعادة بيع الأولى وشراء الثانية بموجب سعر المبادلة (السعر الآجل) الذي يتمّ تحديده وفق الفرق القائم بين أسعار الفائدة السائد حينئذ على الإيداع والإقراض لكل من العملتين.

---

1 محمد خميسي بن رجم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 07-08.

2 السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 261.

3 محمد خميسي بن، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

4-2-1-2- عقود مبادلات أسعار الفائدة: وهي عقود يدفع فيها كل طرف مدفوعات الفائدة على قرض الطرف الآخر بدلا من قرضه هو، تهدف إلى التحوطّ ضد مخاطر ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، ويوجد نوعان لعقود مبادلة أسعار الفائدة وهي:[1]

- **عقود مبادلة معدل الفائدة الثابتة بمعدل الفائدة المتغيرة:** وفيها يهدف مشتري عقد المبادلة (المقترض) إلى التحوطّ ضد مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة ويحصل على الفرق بين السعرين إذا كان معدل الفائدة متغير أعلى.

- **عقود مبادلة معدل الفائدة المتغيرة بمعدل الفائدة الثابتة:** ويهدف مشتري العقد (المستثمر) إلى التحوطّ من مخاطر انخفاض أسعار الفائدة.

4-2-5- صكوك الشراء اللاحقة للأسهم:[2] وهي عبارة عن حقوق اختيار طويلة الأجل تتيح لحاملها الحق في شراء عدد محدد من أسهم الشركة في تاريخ لاحق وبسعر متفق عليه بصرف النظر عن السعر السوقي السائد في وقت التنفيذ، وعادة ما توزع هذه الصكوك مع السندات لتحفيز المدخرين على الاستثمار.

تستخدم أيضا هذه الصكوك من طرف الشركات الصغيرة التي تتميّز بمعدلات نمو متزايدة، حيث تتيح هذه الصكوك فرصة لهذه الشركات لبيع سنداتها أو أسهمها الممتازة، وتتصف مثل هذه الشركات بدرجة مخاطرة مرتفعة ولا يمكن بيع سنداتها إلا في حالة ارتفاع معدلات الفائدة على هذه السندات بشكل محسوس، ولتحقيق ذلك تقوم هذه الشركات بطرح صكوك شراء لأسهمها مصاحبة بتلك السندات.

ثالثا: مخاطر الاستثمار المالي في سوق الأوراق المالية

يتردّد المستثمر في الإقبال على الاستثمار المالي في سوق الأوراق المالية، والتي تعني إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوب المتوقعة أو المألوفة، وبالتالي يحتاج المستثمر إل ى معلومات تساهم في التقليل من درجة عدم التأكد للتقليل من هذه المخاطر، والتي تنقسم إلى المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة.

1 - **المخاطر المنتظمة:** هي ذلك الجزء من المخاطر الذي تسببه عناصر تؤثر على السوق ككل، حيث تصيب المخاطر المنتظمة كل الموجودات الحادثة في السوق بفعل عوامل مشتركة، تؤثر في النظام الاقتصادي ككل مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يقتصر تأثير هذه العوامل على شركة معينة أو قطاع اقتصادي معين دون أن يكون لمتخذي القرارات أي قدرة في تحديدها ولسيطرة عليها، فهذا النوع يساهم بشكل أساسي في تباين العائد المتوقع، وتتسم هذه المخاطر بالخصائص الموالية:

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 09.

2 محمد صالح الحناوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2004، ص: 20.

- تنشأ بفعل عوامل مشتركة تمثل النظام الاقتصادي كله.
- تؤثّر في جميع الشركات العاملة، لذلك تصيب كل الاستثمارات.
- لا يمكن تجنبّها بالتوقّع، ولكن يمكن الحد من شدتها من خلال العائد المتوقع.

2 - **المخاطر غير المنتظمة:** ويقصد بها المخاطر الخاصة، والتي تشير إلى حالات عدم التأكّد التي تنشأ بفعل ظروف خاصة أو عوامل متعلقة بشركة معينة أو قطاع معين حيث أنها تكون مستقلة عن مخاطر النشاط الاقتصادي ويرجع سبب هذه المخاطر إلى جملة من العوامل كحدوث اضطراب عائلي داخل الشركة أو داخل قطاع معين، حيث أهم ما يميّز هذه المخاطر أنها تنشأ بفعل عوامل تخصّ الشركة ويمكن تجنبّها بالتنويع. كما تندرج ضمن هذه المخاطر ما يلي:

- **مخاطر سعر الفائدة:** وهي التغيّرات التي تحدث في العائد على ورقة مالية نتيجة للتغيّرات في أسعار الفائدة، حيث أن العلاقة بين أسعار الأدوات المالية وأسعار الفائدة عكسية.

- **مخاطر السوق:** هي التغيّرات التي تحدث في الفوائد على الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في السوق ككل كالركود الاقتصادي.

- **مخاطر الأعمال:** هي المخاطر الناتجة عن التعامل في صناعة معينة.

- **مخاطر سعر الصرف:** هي المخاطر المعنية بالتغيّرات في أسعار الصرف ولا سيما بالمستثمرين الذين يستثمرون في الأسواق العالمية.

- **المخاطر المالية:** تتعرّض الشركة إلى مخاطر إضافية بسبب اعتمادها على مصادر التمويل المقترحة في هيكل تمويل الشركة، فكلما زاد اعتمادها على القروض كلما تعرضت إلى مخاطر إضافية متمثلة في عدم القدرة على التسديد وهذه المخاطر الإضافية تعرف بالمخاطر المالية.

- **مخاطر التضخم:** [1] تتمثلّ مظاهر التضخم في المخاطر الناشئ ة عن انخفاض القدرة الشرائية لقيمة الاستثمار في الأدوات المالية أو العائد الذي يتوقع منه نتيجة لوجود حالة التضخم في الاقتصاد.

تتعدد الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية من أدوات ملكية، أدوات الدين والأدوات التي تجمع بين خصائص كل منهما والتي تسمى بالأدوات المالية المهجنة، بالإضافة إلى ظهور ما يعرف بالمشتقات المالية بأنواعها المختلفة، هذا ما يوفر فرصة للمستثمرين لتنويع استثماراتهم من خلال تداول ما يناسبهم من الأدوات المالية والتي تتميّز كل نوع منها بمجموعة من الخصائص.

1 محمد صالح الحناوي، إبراهيم سلطان، جلال العبد، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002/2001، ص:258.

من خلال هذا المبحث يمكن استخلاص أن سوق الأوراق المالية، هي تلك السوق التي يتمّ فيها بيع وشراء مختلف الأدوات المالية والتي يتحدّد سعرها بفضل قوى العرض والطلب، وتتميز هذه السوق بعدة خصائص تجعل منها السوق الأكثر تنظيما من الأسواق المالية الأخرى، كما تتميّز أيضا بمجموعة من الوظائف التي تعزز أهميتها لأي اقتصاد كمساهمتها في زيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني، المساهمة في دعم الاستثمارات الداخلية والخارجية، المساعدة في عملية التنمية وتوفير قنوات ومداخل سليمة للأفراد لاسيما صغار المدخرين. وتنقسم سوق الأوراق المالية إلى سوق أولية (سوق الإصدار) وسوق ثانوية تنقسم بدورها إلى سوق منظمة (البورصة) وسوق غير منظمة.

كما تخضع لنظام تشغيل يحدد كل من المتعاملين فيها من حكومات، بنوك تجارية، المستثمرون المؤسسيون وسماسرة الأدوات المالية أو ما يسمى بالوسطاء الذين يعدّون من صناع السوق الرسميين، كما يحدّد نظام التشغيل أيضا كل من طرق وآليات التداول والتعامل في سوق الأوراق المالية من شروط تسجيل في البورصة، العمليات على الأدوات المالية، أشكال عرض الصفقات ومختلف الأوامر التي يقوم المتعاملون بتقديمها للوسطاء لتنفيذ العمليات المتعلقة ببيع وشراء الأدوات المالية.

كما يلاحظ من خلال هذا المبحث تعدّد وتنوّع الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية من أدوات ملكية، أدوات مديونية، الأدوات المالية المهجنة بالإضافة إلى المشتقات المالية والتي تتميّز كل واحدة منها بمجموعة من الخصائص واحتمال تعرضها لمجموعة من المخاطر.

المبحث الثاني: كفاءة سوق الأوراق المالية

تثير فكرة سوق الأوراق المالية اهتمام الكثير من الباحثين والمتعاملين في هذه السوق، وذلك أن نجاح سوق الأوراق المالية في أداء وظائفه الاقتصادية مرهون بمدى كفاءته، حيث يعكس ارتفاع أسعار الأدوات المالية في سوق الأوراق المالية حالة الرواج الاقتصادي، في حين أن انخفاضها يعكس حالة الكساد في الاقتصاد، ومن ثم فان حركة الأسعار في السوق تؤثر في نمط الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين على زيادة الاستثمارات أو زيادة السيولة، ومنه قيام آليات السوق بدورها في تخصيص الكفء للموارد فنمو الاستثمارات تتوقف على مدى كفاءة هذه السوق، أي مدى توفر الشروط الأساسية التي تجعل سوق الأوراق المالية تتميز بالكفاءة.

لذا سيتم من خلال هذا المبحث محاولة التعريف بمفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية في ظل نظرية كفاءة السوق وما يتعلق بها من أساليب قياس الكفاءة وخصائص السوق الكفء، وكذا المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الكفاءة، كما سنتطرق إلى مختلف أنواع الكفاءة ومستوياتها المختلفة والعلاقة فيما بين هذه المستويات، ثم نتناول متطلبات وشروط قيام سوق أوراق مالية كفؤة. ولذا تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

المطلب الأول: طبيعة كفاءة سوق الأوراق المالية وحدودها

المطلب الثاني: الصيغ المختلفة لكفاءة لسوق الأوراق المالية ومؤشرات قياسها

المطلب الثالث: متطلبات ومقومات السوق الكفء

المطلب الأول: طبيعة كفاءة سوق الأوراق المالية وحدودها

تثير فكرة كفاءة الأدوات المالية اهتمام الكثير من الباحثين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، فوفقا لمفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم على وجه السرعة لكل معلومات جيدة تصل إلى المتعاملين، مما يترتب عنها تغير نظرتهم في الشركة المصدرة للأوراق المالية حيث أن المعلومة تأتي إلى السوق في أي وقت ومستقلة عن بعضها البعض، ومن ثم تعكس أسعار الأسهم لأي شركة كل المعلومات المفروض أن تأثر فيها.

أولا: تعريف كفاءة سوق الأوراق المالية

ومن بين المعاني الكثيرة التي أعطيت لمفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية نذكر منها ما يلي:

تعرف كفاءة سوق الأوراق المالية على أنّها [1] السوق التي يتوقع فيها أن تستجيب أسعار الأسهم فيها على وجه السرعة لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيها، إذ يكون من شأنها تغيير نظرتهم في الشركة المصدرة للأسهم، أي أنّها [2]السوق الكفء هي التي تعكس فيها أسعار الأدوات المالية بالكامل كل المعلومات المتاحة بسرعة وبدقة. حيث أن المعلومات التي تأتي إلى السوق وفي أي وقت مستقلة عن بعضها البعض من المتوقع أن تسبب في حركة عشوائية للأسعار.

كما يمكن تعريفه على أنّه [3] ذلك السوق الذي أية معلومات جديدة ترد إليه ستنعكس بسرعة وبصورة كاملة على الأسعار، ونعني بالمعلومات الجديدة المعلومات المفاجئة، حيث أن المفاجآت تكون سارة أو غير سارة، وبالتالي التغيّرات في الأسعار في السوق الكفء قد تكون موجبة أو سالبة.

ففي السوق الكفء[4]تستجيب الأسعار وعلى وجه السرعة لكل معلومة ترد إلى المتعاملين فيها، بحيث تدفعهم للشراء أو البيع، كما لا يوجد في السوق الكفء فاصل زمني بين تحليل المعلومات الجديدة أو بين الوصول إلى نتائج بخصوص سعر الأدوات المالية[5]،ومنه العلاقة بين أسعار الأدوات المالية وبين البيانات المالية المتعلقة بالشركة التي قامت بإصدار هذه الأوراق تكتسب أهمية كبيرة بين فئات عديدة مثل إدارة الشركة التي تقوم بإعداد القوائم المالية التي تحتوي على معظم هذه البيانات المالية والمراجعين الذين يقومون باعتماد هذه القوائم، وكذا المستثمرين الذين يقومون ببيع وشراء الأدوات المالية.

ومنه يمكن استنتاج أن السوق الكفء هو الذي يحدد السعر الصحيح للأوراق المالية، أي السعر الذي يعكس القيمة الحقيقية لهذه الأوراق، كما يمكن القول بأن السوق الكفء تكون فيه القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادية، تعكس تماما القيمة الحقيقية له.

---

1 منير إبراهيم الهندي، مر جع سبق ذكره، 2003، ص: 40.

2 إيهاب الدسوقي، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص: 32.

3 محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، 1997، ص: 112.

4 علي كنعان، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 192.

5 محمد الحناوي، نهال فريد وآخرون،الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر،2007، ص: 81.

ثانيا: نظرية السوق الكفء وأساليب قياسها

تشترط نظرية السوق الكفء على سوق الأوراق المالية توفير البيانات والمعلومات عن مختلف الأدوات المالية وإيصالها في الوقت المناسب وبالكمية والنوعية المطلوبة لكافة المتعاملين في سوق الأوراق المالية بسرعة وتكلفة منخفضة، وفي حالة عدم توفّر جزء من هذه المعلومات أو منح ميزة معرفتها لأي مستثمر دون المستثمرين الآخرين يعد السوق غير كفء [1]. فالسوق غير الكفء هو السوق الذي يمتلك فيه بعض المستثمرين لمعلومات هامة ومؤثرة عن الشركة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، وهو ما يؤثر على مقدار الأرباح التي يحققها كل مستثمر، وعادة ما تصنف البيانات والمعلومات المرتبطة بفرضية السوق الكفء إلى ثلاثة أنواع: [2]

- **المجموعة الأولى:** مجموعة المعلومات التاريخية التي تهتم بعرض البيانات والمعلومات عن أسعار الأسهم وعوائدها في الفترات الماضية.

- **المجموعة الثانية:** هي مجموعة المعلومات العامة عن الظروف الاقتصادية والبيئية المحيطة بالشركة أو حالة القطاع الذي تنتمي إليه الشركة أو أنشطة الشركة نفسها.

- **المجموعة الثالثة:** مجموعة المعلومات الخاصة من داخل الشركة التي تتاح لفئة معينة من كبار الموظفين في الشركة أو المتعاملين معها، ويكون الحصول عليها بطرق خاصة وهذه المجموعة لها تأثير كبير على أسعار الأدوات المالية والأرباح الناجمة عنها.

ولكن هذا لا يعني أنه لا توجد عناصر أخرى تؤثّر في كفاءة سوق الأوراق المالية كالكفاءة والخبرة المهنية والتخصص الذين يلعبون دورا فاعلا في تحقيق الكفاءة.

ففي ظل نظرية كفاءة سوق الأوراق المالية، فإن القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة تعكس قيمته الحقيقية المحددة بالمعلومات المتاحة لجمهور المستثمرين في لحظة معينة، حيث تتعادل القيمة السوقية لسهم مع قيمته الحقيقية كنتيجة لقرارات المستثمرين التي تدفع الأسهم لتتساوى مع قيمتها الحقيقية، وفي هذه الحالة يستحيل على أي من المتعاملين في سوق الأوراق المالية تحقيق عائد غير عادي يزيد عن العائد الذي يكفي للتعويض عن مخاطر الاستثمار في ذلك السهم. فوفقا لهذه الفكرة لا يوجد في سوق الأوراق المالية سهم في أية لحظة يباع بقيمة أقل تقّل أو تزيد عن قيمته الحقيقية التي تعكسها المعلومات المتاحة عنه في تلك اللحظة. [3]

---

1 دريد آل شبيب، عبد الرحمن الجبوري، أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي، المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع: إستراتجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 16-18 مارس 2005، ص: 02.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 02.

3 Steve Amber, L'efficience des marchés financiers, université Québec à Montriel, Département des sciences économique , 2005, P P: 02-03.

وعليه يمكن صياغة الفكرة السابقة على شكل معادلة صافي القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية المساوية للصفر، والتي تعني أن القيمة الحقيقية أو القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للورقة المالية والمخصومة بمعدل عائد على الاستثمار يكفي لتعويض المستثمر عن المخاطر تساوي تماما القيمة السوقية للورقة المالية محل التعامل[1]. وهذا ما توضحه المعادلة الموالية: [2]

$$PN = \sum_{t=i}^{\infty} \frac{Dt}{(1+K)^t} - P = 0$$

حيث يمثل كل من:

PN: صافي القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية.

P : القيمة السوقية للورقة المالية في الفترة t.

$\frac{Dt}{(1+K)^t}$: القيمة الحقيقية أو الحالية للسهم i.

وتشير هذه المعادلة إلى أنه في ظل السوق الكفؤة يعكس سعر السهم توقعات المستثمرين بتبيان دالة التدفقات المستقبلية أي توزيعات الأرباح والعوائد الرأسمالية المتوقعة والمخاطر المتسقة مع هذه التدفقات.

ووفقا لـــ FAMA فقد صاغ نظرية السوق الكفء في إطار نموذج المباراة أو اللعبة العادلة، والذي ينص على أن سعر التداول في السوق يعكس كل المعلومات المتاحة عن الأدوات المالية التي تتماشى مع مستوى مخاطر الاستثمار فيها. [3]

ويعتمد سعر الورقة المالية وفقا لهذه الصيغة على كل المعلومات المتاحة عن النقطة الزمنية(+) ويتغيّر السعر عند وصول معلومة جديدة بين النقطتين (+) و(T+1) ليصل السعر إلى (Pt+1) الذي يعكس تأثير المعلومات الجديدة ويتصف وصول المعلومات بالحركة العشوائية، مما يجعل السعر الذي يتوقعه المستثمر عند النقطة الزمنية (T+1) لا يكون مساويا في بعض الأحيان السعر الذي يتم عنده التداول في الفترة (T+1)، ويؤدي ذلك إلى صياغة خطأ التنبؤ على أنه الفرق بين السعر الذي تم به تداول الورقة المالية في الفترة الزمنية (T+1) والسعر الذي توقع المستثمر أن يسود في تلك الفترة كما توضحه المعادلة الموالية: [4]

$$\sum_{t+1} = P_{t+1} - E_t(P_{t+1})$$

1 منير إبراهيم الهندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 490.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 490.

3 بن اعمر بن حاسين، لحسين جديدين، محمد بن بوزيان، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية: دراسة حالة بورصة السعودية، عمان، تونس والمغرب، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر، 2012، ص: 237.

4 نفس المرجع أعلاه، ص: 237.

حيث:

Σ_{t+1}: حد الخطأ العشوائي.

P_{t+1}: سعر تداول الورقة المالية الفعلي عند النقطة الزمنية (t+1).

$E_t(P_{t+1})$: السعر المتوقع من المستثمر لتداول الورقة المالية عند النقطة الزمنية (t+1) والذي صاغه المستثمر عند النقطة الزمنية (t).

كما يعتمد المستثمرون على نموذج اقتصادي لحساب العوائد المستقبلية بناءا على كل المعلومات المتاحة وفقا للدالة الموالية: [1]

$$\$_p(R_t+n/\Omega_{TP}) = \$_p(R_t+n/\Omega_T)$$

حيث:

Ω_{TP}: كافة المعلومات التاريخية والحالية.

Ω_T: المعلومات المتاحة لجمهور المتعاملين عند نفس النقطة الزمنية.

وترجع المعلومات وفقا لنظرية الحركة العشوائية إلى السوق بصورة عشوائية مما يجعل هناك تباينا في التنبؤ لتوقعات المستثمرين بين العائد المتوقع والعائد الفعلي، وبالتالي يحقق المستثمرون خسائر أو أرباحا يطلق عليها خطأ التنبؤ وتأخذ الصيغة الموالية:[2]

$$M_{T+1P}=R_{T+1}-E^P(R_T+\Omega_{TP})$$

حيث:

M_{T+1P}: خطأ التنبؤ عند النقطة الزمنية (T+1)، ويمثّل الخسائر أو الأرباح غير العادية.

R_{T+1}: معدل العائد الفعلي على الاستثمار عند النقطة الزمنية (T+1).

$E^P(R_T+\Omega_{TP})$: معدل العائد المتوقع تحقيقه عند النقطة الزمنية (T+1).

وعليه يأخذ النموذج العام لقياس الكفاءة الصيغة الموالية:[3]

$$P_T=a+b\Theta+et$$

حيث:

P_T: سعر الأدوات المالية في النقطة الزمنية.

Θ: المعلومات.

Et: الخطأ العشوائي.

a: معدل العائد الفعلي على الاستثمار في الزمن t.

b: معدل العائد المتوقع تحقيقه في الزمن t .

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 237.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 238.

3 نفس المرجع أعلاه، ص: 238.

كما عمد بعض الباحثون إلى وصف السوق الكفء بأنها تلك السوق التي تكون في حالة توازن مستمر، بحيث تتساوى فيها أسعار الأدوات المالية مع قيمتها الحقيقية.

وفقا للقاعدة العملية تتخذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية بناء على مبدأ المبادلة بين العائد والمخاطرة، والعائد المطلوب على الأصول المالية ذات المخاطرة هو ذلك العائد الذي يطلبه المستثمرين لتعويض المخاطر المحتملة، ويعد نموذج تسعير الأصول الرأسمالية * من أفضل النماذج تمثيلا للعائد المطلوب.[1]

فموجب الافتراضات التي يقوم عليها نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، فالعائد المطلوب يحسب وفقا للصيغة الموالية:[2]

$$K = R_p + B_i(R_m - R_f)$$

حيث:

K: معدل العائد المطلوب.

R_f: معدل العائد الخالي من المخاطرة، متمثلا بعائد الأدوات المالية الحكومية.

B_i: المخاطر النظامية للورقة المالية.

R_m: معدل العائد لمحفظة السوق المالية.

فالعبارة $B_I(R_m-R_f)$ تعرف بخط سوق الورقة المالية والذي يمثل العلاقة بين العائد والمخاطرة وهو خط مستقيم يوضح توازن السوق عندما تقع جميع عوائد الأصول ذات المخاطرة على هذا الخط.[3]

وعليه،[4] فنموذج EARCH لقياس الكفاءة والذي قدمه (Engle, 1982) وقام بتطويره (Bollerslev, 1986)، حيث يقدّم النموذج إطار للعلاقة بين العائد المتوقع والتغيرات في المخاطر أو تذبذب عائد الأصول وفقا لنظرية المحفظة، ويأخذ نموذج EARCH الصيغة الموالية:

$$Y_t = U_t + \delta 1 h_t^{1/2} + \sum_t$$

---

* **نموذج تسعير الأصول الرأسمالية:** يعود الفضل في استخدام هذا النموذج إلى وليم شارب 1964 وجون لنتر 1965، وكذلك جان موسين 1966 وإيغون فاما1968، يقوم هذا النموذج على جملة من الفرضيات كاعتماد المستثمر على المفاضلة بين المحافظ الاستثمارية المتاحة على متغيرين أساسيين هما العائد والمخاطرة، ويتميّز المستثمرون بالرشد، تقييم المستثمر للورقة المالية يمتد لفترة واحدة فقط، المستثمر يهتم دائما بالعوائد ويكره المخاطرة، الأصول المالية قابلة للتسييل، لا توجد تكاليف للمعاملات ولا ضرائب على الأرباح، يمكن للمستثمرين الحصول على المعلومات بسرعة ودون تكلفة وللمستثمرين توقعات متشابهة بشأن العوائد المتوقعة والمخاطر

1 أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 42.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 43.

3 عبد الرازق قاسم، أحمد العلي، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011، ص: 141.

4 بن اعمر بن حاسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 238.

حيث:

Y: عائد الأدوات المالية.

U: تقديرات المعلومات الماضية.

$\sum_t$: الخطأ العشوائي للمعلومات السابقة.

h_t: تباين الخطأ.

يوضح هذا النموذج أهمية الارتباط بين العائد والمخاطرة وانخفاض درجة تقلب العائد في السوق إلى جانب ضرورة استجابة الأسعار للمعلومات لكي يكون سوقا كفؤا.

ثالثا: خصائص السوق الكفء

يلاحظ أن السوق الكفء تعني إمكانية استجابة السعر للمعلومات الواردة إلى السوق، أو قيام جميع المتعاملين بالتحرك اتجاه هذه المعلومات، وانطلاقا من ذلك فإن أهم خصائص السوق الكفء ما يلي:

1 - **المنافسة الكاملة:** أو ما يطلق عليها عدالة السوق، فعندما يزداد عدد المتعاملين ينعدم الاحتكار وتصبح قوة المضاربين مؤثرة على السعر بنفس مستوى المعلومات الواردة.

كما يطلق أيضا على هذه الخاصية بخاصية العمق، فأسعار الأدوات المالية في السوق العميقة لا تختلف بكثير من صفقة أخرى، ينتج عن ذلك أن المتعاملين بالأدوات المالية وصانعي الأوراق لا يكونون عرضة للخسارة في هذه الأحوال، أي أنهم يأخذون مخاطرة أقل لأن الفرق بين أسعار الطلب والعرض يكون ضيقا.

2 - **السيولة:** تعتبر السيولة في سوق الأوراق المالية أحد أهم المحفزات للمستثمرين، والسيولة تعني إمكانية التخلي أو بيع أصول مالية بسرعة ودون خسارة، أي المقدرة على بيع أصل مالي بسعر لا يختلف كثيرا عن سعر شراء الأصل، ما لم تظهر أية معلومات جديدة تؤثر على الأسعار المعلنة.

كما توفّر السيولة فرصا أوسع للشراء أو البيع مما يؤدي إلى زيادة الفرص الاستثمارية وكذلك إتاحة فرص أكبر للاختيار بين البدائل المختلفة سواء من الأنشطة أو من المؤسسات، ولذلك فإن سيولة السوق تساعد على التخصيص الأمثل للموارد، لأنها تتيح الاختيار أمام متخذ القرار سواء من الأفراد أو المؤسسات، ومن ثم تساعد على اختيار البديل الذي يعظّم من كفاءة التخصيص، كما أن السيولة تعمل على توفير سمة انتظام الأسعار، أي استقرارها في السوق.

وعليه،فإن السيولة التي تعد من أحد أهم الخصائص التي تميّز السوق الكفؤة نظرا لمساهمتها فيما يلي:[1]

- تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- تحسين تخصيص رأس المال المستثمر في ضوء الفرص الاستثمارية.
- زيادة عدد الشركات المسجلة في البورصة مما يساهم في مدى اتساع حجم السوق.
- إمكانية الدخول أو الخروج من السوق بسهولة وكذلك انخفاض تكلفة المعاملات.

1 الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 261-262.

3- **استمرارية السعر** تعتبر استمرارية السعر أحد المكونات الرئيسية للسيولة، وتعني استمرارية السعر أن أسعار الأدوات المالية لا يتغير كثيرا من صفقة إلى أخرى، إلا إذا كانت هناك معلومات جديدة تؤثر في السعر.

4- **حيوية السوق أو عدالة السوق:** عندما يختل التوازن مابين العرض والطلب في السوق، يجب أن يتغير السعر لإعادة التوازن، وعندما تزداد الأوامر على السوق بسبب أي تغيير طفيف في الأسعار، فإن هذا يدل على حيوية سوق الأوراق المالية.

كما تعني عدالة السوق إتاحة فرصا متساوية لجميع المتعاملين سواء من ناحية توفر المعلومات أو إبرام الصفقات، حيث يؤدي شعور المتعاملين بوجود عدالة في التعامل في سوق الأوراق المالية ما يدفعهم للمزيد من الاستثمار. وتعد عدالة السوق من المهام الرئيسية لإدارة البورصة لمتابعة المعلومات أمام جميع المتعاملين وتوفير فرص متكافئة لكل من يرغب في التعامل على أية ورقة مالية، كما يتطلب هذا عدم وجود خلل في التوازن بين العرض والطلب لأسباب غير اقتصادية. فكلما اتسمت السوق بالعدالة انعكس ذلك على التخصيص الأمثل للموارد وهو ما يؤدي إلى تطوير كفاءة سوق الأوراق المالية[1].

كما يتميّز سوق الأوراق المالية الكفء بما يلي:

- الأمن والأمان وإمكانية الحماية ضد المخاطر، وعلى إدارة السوق حماية المستثمر من الصفقات غير الأخلاقية، أو الوهمية.[2]

- العقلانية وإمكانية التعامل مع السوق بحدود الربح، بناء الربح على معلومات واردة إلى السوق تسمح بارتفاع الأسعار، كما. ويجب توافر البدائل عند وجود عدة خيارات أمام المستثمر لكي يتصف بالعقلانية.

- كون المعلومات منتشرة، بحيث لا يمكن لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص أن يعرف بها قبل الآخرين، بحيث يوفذر السوق الكفء معلومات عن مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المسجلة في البورصة، هذه المعلومات توفر فرصا لتقييم المخاطرة والعائد لكل قطاع ومؤسسة ومن ثم التفرقة بين القطاعات والمؤسسات التي تعمل بكفاءة عن الأخرى التي لا تعمل بكفاءة، كما يوضح نظام المعلومات فرص الاستثمار المتاحة أمام المستثمرين.

- كما أن سعر الورقة المالية في السوق الكفء[3] هو تقدير جيد لقيمتها الاستثمارية، حيث القيمة الاستثمارية هي القيمة الحالية للنتائج النقدية من الورقة في المستقبل، كما قدرت بواسطة محللين متميزين، ولديهم المعلومات الكافية بحيث أي فروق جوهرية بين السعر والقيمة هي انعكاس حقيقي لعدم الكفاءة في السوق.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن السوق الكفء هو السوق الذي تكون فيها المعلومات المتوفرة متاحة، ومتماثلة لجميع المستثمرين وبتكاليف منخفضة نسبيا، مما يجعل الفاصل الزمني بين تحليلها وتأثيرها على أسعار الأدوات المالية قليل جدا، كما لا يسمح للمتعاملين بتحقيق أرباح غير عادية على حساب أقرانهم إلا في حالات نادرة يكون مردها إلى محض الصدفة فقط.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 262.

2 علي كنعان، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 194.

3 محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، 1997، ص: 113.

إضافة إلى الخصائص السابقة نجد الخصائص التنظيمية التي تتميّز بها سوق الأوراق المالية الكفؤة، وتتمثل فيما يلي:

- وجود هيئة عامة لأعضاء سوق الأوراق المالية، والتي تتألف من وسطاء ووكلاء يقومون بعمليات التداول ويمثلون البنوك والمؤسسات والشركات التي يسمح لها النظام بالمساهمة في عضوية البورصة.
- وجود لجنة إدارية تضع أنظمة أسواق الأوراق المالية وتشرف على تطبيقها وتعمل على تطويرها باستمرار وتراقب عمليات التداول.
- وجود شروط لإدراج الأدوات المالية للشركات على لائحة سوق الأوراق المالية ومراقبة لاستمرارية أو إيقاف هذا الإدراج.
- وجود طريقة للتداول يتم من خلالها تنفيذ الأوامر وتحديد أسعار الصفقات بسرعة وهناك طريقتان متبعتان في العادة هما المزايدة أو المفاوضة، ويتم تحديد سعر التبادل حسب الطريقة الأولى بمطابقة أعلى سعر طلب مع أدنى عرض، أما الطريقة الثانية فإن سعر التبادل يتم تحديده بالتفاوض بين وكلاء الأسهم.
- وجود قائمة للتداول تتجمّع فيها طلبات البيع والشراء وأسعار الطلب والعرض التي تشمل جميع الأسهم المدرجة في سوق الأوراق المالية.
- وجود صانعي الأسواق مثل المتخصصين والمتاجرين المعتمدين الذين يقومون بتحريك السوق ويؤمنون سوقا مستمرة ونشطة للتعامل.
- أن تكون معدلات العمولة منخفضة قدر الإمكان كي لا تحد من نشاط التداول عند بروز أية فرصة للربح من خلال البيع والشراء.
- سرعة إتمام عمليات تسوية تبادل الأسهم وتسجيلها ونقل ملكيتها وتسديد ثمنها بسرعة كي لا يتأثّر نشاط السوق.
- أن يخضع التداول الذي يقوم به الأشخاص في السوق للأنظمة والقوانين وأن يتم مراقبة الشركات للتأكيد من عدم استغلال المعلومات المتاحة لهم وفق وظائفهم ولتحقيق الأرباح السريعة.

رابعا: حدود ومعوقات تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية

تتأثّر الكفاءة الاقتصادية لسوق الأوراق المالية بجملة من العوامل تحول دون التخصيص الكفء للموارد المتاحة، ومن بين المعوقات التي تحد من تحقيق كفاءة السوق ما يلي:

1- عدم كفاية المعلوماتفعدم كفاية المعلومات والبيانات لأغراض التحليل الفني والاقتصادي وإخفاء بعض المتغيرات الأساسية التي تحصل داخل الشركة وعدم الإفصاح عنها والتي تؤثر في اتخاذ القرارات الصائبة وتفسح المجال لنشوء ظاهرة المبادلات الداخلية، أي تداول المدراء ومسؤولي الشركات لأسهمها بسبب ما يملكونه من مزايا السبق في الحصول على المعلومات والبيانات وتحقيق أرباح غير عادية على حساب المتعاملين الآخرين في أسواق الأوراق المالية خاصة إذا كان السبق بين أكثر من جهة لتحقيق أرباح غير مشروعة.[1]

1 دريد آل شبيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

كما أن التأخير في نشر المعلومات والبيانات وعدم دقتها يقلّل من فوائدها بالنسبة للمستثمرين. فالكفاءة الاقتصادية لسوق الأوراق المالية تتوقف على كفاءة نظام المعلومات السائد.[1]

2 - **الممارسات غير الأخلاقية:** تؤدي الممارسات غير الأخلاقية في سوق الأوراق المالية إلى زعزعة ثقة المتعاملين فيها، مما يضعف من كفاءتها، ومن بين هذه الممارسات ما يلي:[2]

- قيام الوسطاء الماليين بتقديم النصح والمشورة لغرض إبرام صفقات بيع وشراء أوراق مالية محددة دون مبررات اقتصادية ذات جدوى، وحدوث مضاربات على الأسعار نتيجة التقديرات المتباينة، مما يؤثّر على طبيعة التداول داخل السوق ويترتّب عليه أيضا آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة.
- تنفيذ بعض الصفقات الوهمية والتي تنجم عنها تعاملات صورية مكثّفة ونشطة بهدف التأثير على أسعار الأدوات المالية وتحقيق أرباح غير حقيقية.
- التجسس عن البيانات، وهي مشكلة أساسية تقف أمام تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية، ويعود سبب ذلك إلى وجود ما يسمى بالمطّلعين من غير متخذي القرار الذين يتجسسون عن البيانات بهدف تحقيق ميزة على عموم المستثمرين والاستفادة منها في تحقيق عوائد إضافية.[3]

3 - **المشاكل المتعلقة بتعديل المخاطر:** إذ أن عملية اكتساح السوق تتطلب تحقيق عوائد إضافية موجبة، ولتحديد فيما إذا كانت المعلومات تشير إلى أن مستقبل الاستثمارات ستحقق عوائد إضافية موجبة فعلى المستثمرين تعديل مخاطرها لأن الأسعار المطروحة في السوق في لحظة زمنية معينة لا تعكس جدوى الاستثمار، مما يدفع المستثمرين بالطلب على الورقة المالية وزيادة أسعارها اعتمادا على أن الأسعار الحالية مخفضّة وهذا الطلب هو بدافع شراء التدفقات النقدية المتوقعة. وعلى العكس من ذلك فإن كميات العرض تزداد عندما تكون الأسعار المطروحة في السوق مضخمّة كون عملية تعديل المخاطر ألزمت المستثمرين بالتخلي عن الورقة المالية تجنبا للخسائر المحتملة.[4]

4 - **ضعف تنظيم سوق الأوراق المالية :** [5] فيؤدي عدم أو ضعف تنظيم سوق الأوراق المالية إلى إضعاف كفاءته، ومن أهم العوامل التي تحول دون تنظيم السوق، نجد:

- عدم وجود إطار تنظيمي واضح المعالم يخص سوق الأوراق المالية، والمتمثّل خصوصا في تنظيم مهنة الوساطة المالية، ومدى قدرة التشريعات القانونية اللازمة على استيعاب السوق في حاضرها ومستقبلها، وكذا الالتزام بالقرارات واللوائح التنظيمية الموضوعة من طرف الجهات المشرفة.
- غياب رقابة الأجهزة المختصة المتمثلة في الجهات المشرفة على تنظيم سوق الأوراق المالية.
- نقص التنويع في الأدوات المالية، ما يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة التي يمكن تفاديها من خلال التنويع.
- ضعف الإفصاح على المعلومات من طرف المؤسسات المقيدة في البورصة.

---

1 الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص: 260.

2 دريد آل شبيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

3 أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 40.

4 نفس المرجع أعلاه، ص: 39.

5 الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 259-260.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن السوق الكفء هو السوق الذي تكون فيها المعلومات المتوفرة متاحة ومتماثلة لجميع المستثمرين وبتكاليف منخفضة نسبيا، مما يجعل الفاصل الزمني بين تحليلها وتأثيرها على أسعار الأدوات المالية قليل جدا، كما لا يسمح للمتعاملين بتحقيق أرباح غير عادية على حساب أقرانهم إلا في حالات نادرة يكون مردها إلى محض الصدفة فقط، إلا أنه تقف أمام تحقيق هذه الكفاءة مجوعة من المعوقات التي تستلزم العمل على التخلص منها من أجل تحقيق التوجيه الأمثل للموارد ومن ثم تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية.

المطلب الثاني: الصيغ المختلفة لكفاءة لسوق الأوراق المالية ومؤشرات قياسها

تعتبر المعلومات في سوق الأوراق المالية المحور الرئيسي لتحديد أسعار الأدوات المالية والمحور المركزي لمفهوم الكفاءة، كما يتوقف عليها تحديد أنواعها وصيغها المختلفة.

أولا:أنواع كفاءة سوق الأوراق المالية

ولتوضيح مختلف أنواع كفاءة سوق الأوراق المالية يتم التطّرق فيما يلي إلى تعريف كل من الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية.

1 - **الكفاءة الكاملة**

تعتبر المعلومات في سوق الأوراق المالية المحور الرئيسي لتحديد أسعار الأدوات المالية، والمحور المركزي لمفهوم الكفاءة، ومهما اختلفت التعاريف فهي تنصب على مدى استجابة الأسعار للمعلومات المتاحة، وعليه تعرف الكفاءة الكاملة بأنها [1]لسوق التي تعكس فيها أسعار الأدوات المالية بالكامل كل المعلومات المتاحة بسرعة وبدقة، والتي لا يوجد فيها فاصل زمني بين وصول المعلومات إلى السوق وتحليلها، وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر الورقة المالية.

وهذا ما يعني التغيير الفوري في السعر بما يعكس ما تحمله تلك المعلومات من أنباء سارة أو غير سارة، وهذا يحمل في طياته أنه لا يوجد فاصل زمني بين حصول مستثمر أخر على تلك المعلومات،ومن ثم لن تتاح لأي منهم فرصة لا تتاح لغيره. ولكي تتحققّ الكفاءة الكاملة يجب توفر الشروط [2]الآتية:

- توفر المعلومات للجميع وبدون تكلفة، أي لا يدفع المستثمر مبلغا معينا للمحللين مقابل الحصول على نصيحة، بحيث يجب أن تتماثل جميع التوقعات لدى المتعاملين.
- وجود عدد كبير من المستثمرين، وبذلك لا تؤثر تصرفات البعض منهم تأثيرا ملموسا على أسعار الأسهم. كما يكون للمستثمرين الحق في بيع وشراء الكمية التي يريدونها من الأدوات المالية وبدون شروط وبسهولة.

---

1 الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

2 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

محمد براق، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 30.

- عدم وجود قيود تشريعية على الدخول أو الخروج من السوق، وعدم وجود قيود على التعامل كتكاليف المعاملات والضرائب، مما يؤدي إلى السماح بالبيع والشراء بحرية كاملة.
- أن يتمتّع المستثمرون بالرشد والعقلانية، بحيث أنهم يبيعون جميعا للحصول على المنفعة من وراء الاستثمار.

ولكن في الواقع قد لا تتحققّ بعض هذه الشروط فمثلا: قد لا تكون المعلومات الاستثمارية متاحة للجميع بالقدر نفسه وفي الوقت نفسه ودون تكاليف، كما قد توجد قيود على وجود تمييز بين ضرائب الدخل وضرائب الأرباح الاستثمارية، بالإضافة إلى وجود قيود على الدخول والخروج من وإلى سوق الأوراق المالية في ظل وجود عدد محدود من المستثمرين.

ولكن في ظل إمكانية توافر شرط اتصاف عدد كبير من المستثمرين بالرشد الاقتصادي والعقلانية وسعيهم إلى تعظيم أرباحهم قد يكون من المناسب الإشارة إلى معنى آخر من معاني الكفاءة ألا وهو الكفاءة الاقتصادية.

2 - **الكفاءة الاقتصادية:**

وأما الكفاءة الاقتصادية لسوق الأوراق المالية فتعني[1] وجود فاصل زمني بين تحديد المعلومات حول السوق ثم انعكاسها على أسعار الورقة المالية، مما يجعل القيمة الاسمية أكبر أو أقل من القيمة الحقيقية للورقة المالية لبعض الوقت أقل، وبسبب تكلفة المعاملات والضرائب وغيرها من تكاليف الاستثمار لن يكون الفرق كبير لدرجة يحقق المستثمر من وراءها أرباحا غير عادية خاصة في المدى الطويل.

ومنه فالكفاءة الاقتصادية تستند إلى فرضية المستثمر منفعته الخاصة، وبالتالي يظل في سباق مع المتعاملين الآخرين في الحصول على البيانات والمعلومات التي تساعد على تحقيق هذا الهدف، ويكون من المتوقع وجود فترة تباطؤ زمني بين المعلومات الجديدة التي تصل إلى السوق، وبين انعكاس أثرها على الأسعار السوقية.

يعتبر السوق كفء عندما تكون أسعار الأسهم تساوي أو قريبة من القيمة الحقيقية. بهذا يضمن تحقيق السعر العادل للسهم، ويحسب هذا السعر بناء على العوائد التي يحققها السهم، أي أن السهم يولد عوائد تعوض المستثمر عن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها نتيجة استثماره في هذا السهم حيث:

$$\text{Prix ajuste} = \frac{D_1}{(1+t)^1} + \frac{D_2}{(1+t)^2} + \cdots + \frac{D_n}{(1+t)^n}$$

حيث:

P: السعر العادل للسهم.

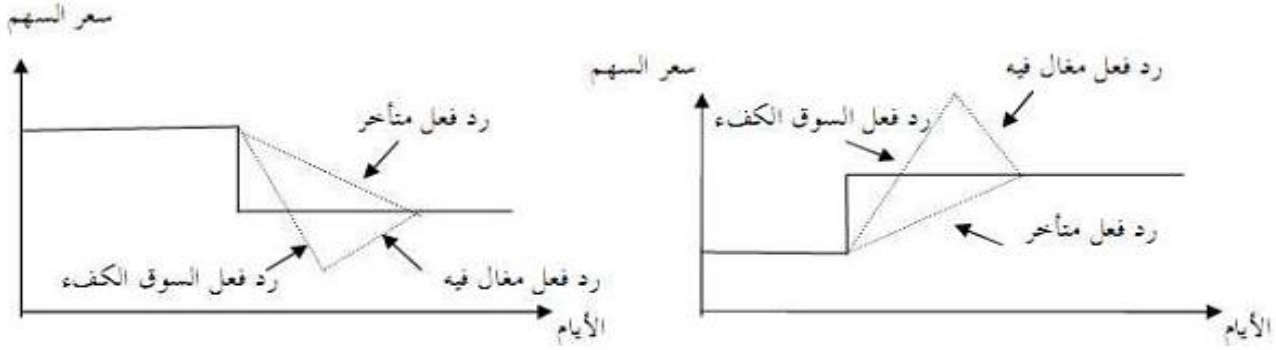
D: التدفقات النقدية للسهم خلال الفترة من 1 إلى n

t : معدل الخصم لهذه التدفقات النقدية.

1 الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص: 257.

يتضّح من خلال التعريف السابق للكفاءة أنه في ظل السوق الكفء لا يوجد فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق والوصول إلى نتائج محددّة بشأن القيمة العادلة للورقة المالية. وهو ما يضمن تغييرا فوريا في السعر. وبالتالي لن تتاح لأي مستثمر معلومات خاصة من شأنه أن تمنحه فرصة لتحقيق أرباح غير عادية على حساب المستثمرين الآخرين، وعليه فمضمون كفاءة السوق تؤكدّ مفهوم الكفاءة الكاملة. ونظرا للشروط التي تتطلبّها الكفاءة الكاملة فمن الصعب أن تتوافر في أسواق الأوراق المالية لصعوبة توفر هذه الشروط جملة واحدة. ففي الواقع العملي توجد تكاليف المعاملات كما توجد تكاليف الضرائب تؤثّر على تعاملات السوق. بالإضافة إلى اختلاف الإمكانيات المادية والأهداف الخاصة بالمتعاملين والمستثمرين وقدرتهم على تفسير المعلومات الواردة. وبالتالي فمن الصعب تحقيق الكفاءة التامة وعندها يمكن قبول الكفاءة الاقتصادية، حيث يتوقع أن يمضي بعض الوقت بين وصول المعلومات الجديدة إلى السوق وممارسة تلك المعلومات لتأثيرها على أسعار الأدوات المالية، وهذا ما يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تكون أعلى أو أقل من قيمته السوقية لبعض الوقت. والشكل الموالي يعكس مفهوم الكفاءة الكاملة والاقتصادية ويصوّر حركة الأسعار واستجابتها للمعلومات.

الشكل رقم 03: التغيّر في سعر السهم في ظل الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية



المصدر: أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 137.

يوضّح الشكلين سلوك السعر في ظل السوق الكفء والسوق غير الكفء بناء على المعلومات الواردة إلى سوق الأوراق المالية.

فالشكل الأول، يوّضح أنه في حالة وصول معلومات جديدة ومشجعة عن إنتاج إحدى الشركات، سينعكس ذلك مباشرة في استجابة فورية وتلقائية في سعر السهم بالارتفاع بما يؤدي في نهاية الأمر إلى التحقيق العادل بين القيمة السوقية والقيمة الحقيقية للسهم وهو ما يحققّ للسوق كفاءة عالية.

أما الشكل الثاني، فيوّضح أنه في حالة وصول معلومات غير سارة إلى السوق فسينعكس ذلك سلبا على سعر السهم بالانخفاض في القيمة السوقية مقارنة بالقيمة الحقيقية له، فتكون الاستجابة متأخرة حتى يستوعب السوق هذه المعلومات، مما لن يحقق للمستثمرين أرباحا، فيتصف السوق في مثل هذه الحالة بعدم الكفاءة، أين يستغرق سعر السهم مستوى أعلى من السعر الحقيقي نتيجة المبالغة في تأثير هذه المعلومات، مما يدفع بالسعر إلى أعلى مستوياته ومن ثم يتعدّل بعد ذلك تدريجيا.

ثانيا: الصيغ المختلفة لكفاءة سوق الأوراق المالية

لقد رأينا في المطلب السابق أن مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية يتجلّى في كونه تلك السوق التي تتساوى فيها القيمة السوقية للأوراق المالية مع قيمتها الحقيقية، ولا يمكن أن يحقق هذا الأمر إلا في حالة واحدة، هو أن تعكس الأسعار وبشكل سريع تلك المعلومات المؤثرة على القيمة الجارية لهذه الأوراق، ولهذا طرح سؤال حول طبيعة وصنف المعلومات التي تحدث ذلك التأثير ليحصل تغيير السعر نحو القيمة الحقيقة.

وقد أجاب على هذا السؤال الباحث الكبير أوجين قاما لسنة ، 1970 حيث صنف المعلومات إلى ثلاثة، وجعل لكل صنف منها مستوى كفاءة للسوق ومن ثم حدد ثلاثة مستويات، أو درجات للكفاءة الإعلامية للسوق ونتطّرق إليها فيما يلي: [1]

***1* - فرض الصيغة الضعيفة**

مضمون هذه الصيغة أن الأسعار تعكس المعلومات التاريخية عن أسعار الأسهم في الماضي، ومعنى ذلك أنّه لا يمكن التنبؤ بسعر السهم اعتمادا على المعلومات المتاحة عن الأسعار في الماضي، لأن التغيرات السعرية المتتالية مستقلة عن بعضها البعض، وهو ما يعرف بنظرية الحركة العشوائية لأسعار الأسهم.

وبالتالي يستحيل الاعتماد على المعلومات المتاحة، وحجم الصفقات في الماضي، لأن التغيرات التي تطرأ على الأسهم في المستقبل ليس هي نفسها التغيرات الحادثة في الماضي.

كما تعرف الأسواق ذات الكفاءة الضعيفة بأنّها لأسواق التي لا تقدم فيها الأسعار السابقة أي معلومات عن الأسعار المستقبلية، وبما يسمح للمتعامل الذي يجري معاملات قصيرة الأجل أن يكسب عائد أعلى من الذي يمكن الحصول عليه عن طريق إستراتجية الشراء والإبقاء على ما يشتريه.

ويعود هذا طبعا إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- عدم وضوح توجهات سوق الأوراق المالية، ووجود ما يسمى الانفصال بين حالة السوق وحالة الاقتصاد الوطني.
- عدم وضوح الرؤية الاقتصادية للدولة هل تسعى الحكومة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي أما معالجة حالة البطالة ونقص الاستثمار...الخ.

إن هذه العوامل تخفض كفاءة السوق وتجعل السوق لا علاقة له بالمعلومات الجديدة. وبدلالة نوعية المعلومات المرتبطة بالاستثمارا ت فإن الصيغة الضعيفة تتحقق عندما لا يستطيع أي مستثمر تحقيق أرباح غير عادية باستعمال المعلومات التاريخية.

---

1 مفتاح صالح، فريدة معارفي، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها ، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2010/2009، ص: 185.

2 محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2004، ص: 86.

2 - فرض الصيغة المتوسطة

وتنصّ صيغة هذا الفرض على أن أسعار الأدوات المالية في لحظة معينة لا تعكس فقط التغيرات السابقة في أسعار تلك الأسهم، بل تعكس كذلك كافة المعلومات المتاحة للجمهور أو التنبؤات التي تقوم على تلك المعلومات سواء تمثلت تلك المعلومات فيما ينشر عن الشؤون الدولية أو الظروف الاقتصادية في الدولة، أو ظروف الصناعة أو الشركة بما في ذلك التقارير المالية وغيرها من التقارير والتحليلات التي تتاح للجمهور، فحسب هذه الصيغة أسعار الأدوات المالية لا تكون انعكاسا لكافة المعلومات التاريخية التي تهتم بكل ما طرأ من تغيرات على أسعار وحجم المعاملات لهذه الأوراق في الزمن الماضي فحسب، بل تستند كذلك إلى جملة المعلومات التي يمكن أن تؤثّر على أسعار الأدوات المالية.

كما يمكن الإشارة إلى أنه في ظل هذه الصيغة لا تتاح الفرصة لأي مستثمر أن يحقّق أرباح متميّزة على غيره من المتعاملين سواء في الحالة التي تنعكس فيها كافة المعلومات في أسعار الأدوات المالية بشكل آلي إذا كانت السوق تتصف بالكفاءة الكاملة، وكذا في الحالة التي يمكن تسجيل فارق زمني قصير بين وصول هذه المعلومات إلى السوق وانعكاسها في الأسعار أثر توافر التحاليل اللازمة والنهائية لكافة المعلومات.

وبدلالة نوعية المعلومات المرتبطة بالاستثمارات، فإن الصيغة المتوسطة تتحقق عندما لا يستطيع أي مستثمر تحقيق أرباح غير عادية نتيجة لاستعمال معلومات تاريخية ومعلومات جديدة حالية.

3 - فرض الصيغة القوية

تعرف كفاءة السوق في شكله القوي بأنّها "عبارة عن السوق التي تنعكس فيها كل المعلومات العامة والخاصة على أسعار الورقة المالية، بحيث لا يمكن في هذه السوق الحصول على معلومات غير منشورة تخص أصل مالي من أجل تقدير التطورات المستقبلية لسعر هذا الأصل المالي".

فوفقا لهذا الغرض فان أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات المتاحة العامة إلى جانب المعلومات الخاصة بفئة معينة أي أن الأسعار الحالية للأوراق المالية تعكس كل ما يمكن معرفته عن الشركة وبالتالي فلن يستطيع أي مستثمر حتى ولو امتلك خبرة ومهارة فائقة في التحليل أن يحصل على إيرادات غير عادية.

وبدلالة نوعية المعلومات المرتبطة بالاستثمارات، فإن الصيغة القوية للكفاءة تتحقق عندما لا يستطيع أي مستثمر تحقيق أرباح غير عادية باستعمال معلومات خاصة.

وتعتمد كفاءة سوق الأوراق المالية عند صيغتها القوية على قياس مدى إمكانية حصول بعض الفئات على معلومات خاصة، بحيث تكون المعلومات بصفة احتكارية، ومن الفئات التي يكون لديها هذا النوع من المعلومات ما يلي: [1]

1 السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 109.

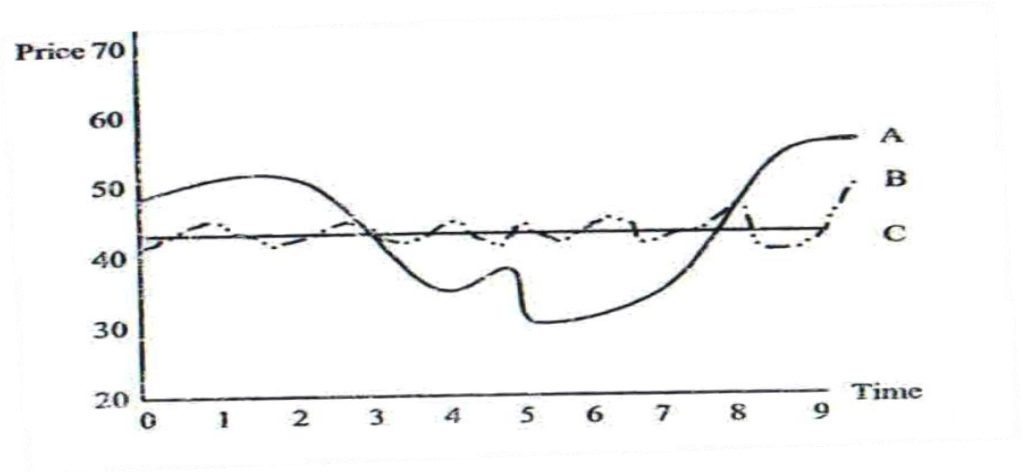
- إدارة الشركة وكبار مديري العاملين فيها والملاك الرئيسيون.
- صناع السوق.
- مديرو المحافظ الاستثمارية.

في الواقع العملي، لا تتحقق صيغة الكفاءة القوية لسوق الأوراق المالية، إذ يمكن اعتباره مجرد سوق نظري تقاس عليه الأشكال الأخرى للكفاءة. ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت لفحص كفاءة سوق الأوراق المالية عند صيغتها القوية أن هناك مجموعة من الأشخاص تتوفر لديهم معلومات خاصة من خلالها يستطيعون إتباع إستراتجية تمكنهم من تحقيق عوائد غير مبررة سواء كانوا من إدارة الشركات، صناع السوق أو مديري المحافظ الاستثمارية[1]، مما يؤكد صعوبة تحقيق صيغة الكفاءة القوية لسوق الأوراق المالية.

ثالثا: العلاقة بين مختلف صيغ (أشكال) الكفاءة[2]

تحظى الصيغة الضعيفة لكفاءة سوق الأوراق المالية بقبول عام من قبل محللي الأدوات المالية وعموم المتعاملين، ويشتد الخلاف حول حقيقة افتراضات الصيغة القوية والمتوسطة للكفاءة، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة التداخل الحاصل في المعلومات المتعلقة بكل شكل من الأشكال السابقة الذكر. فقد وضع Sharp & Alxandar عام 1990م هذه الصيغ أو الأشكال ضمن مجاميع المعلومات وتم تصنيفها من حيث السعة والشمول، أي من المجموعة الأضيق للمعلومات والخاصة بالكفاءة الضعيفة إلى المجموعة الأوسع والأشمل للمعلومات والخاصة بالكفاءة القوية، وهذا ما يعني تداخل هذه المجاميع من المعلومات بكل صيغة من صيغ الكفاءة، كما يوضحّه الشكل الموالي.

الشكل رقم 04: العلاقة بين صيغ كفاءة سوق الأوراق المالية



المصدر: أرشد فؤاد التميمي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 109.

2 أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، 2010، ص ص: 48-50.

يتضّح من خلال الشكل أن سعر السهم ما هو إلا انعكاس للمجاميع الثلاثة من المعلومات وهي معلومات الكفاءة الضعيفة، معلومات الكفاءة المتوسطة ومعلومات الكفاءة القوية، وعليه فإذا كانت السوق كفؤة بالصيغة المتوسطة فلابد أن تكون كفؤة بال صيغة الضعيفة أولا ونفس الشيء بالنسبة للصيغة القوية. ففي ظل السوق ذات الكفاءة الضعيفة وكما يمثلها المنحنى A يكون هناك اختلاف كبير بين سعر الورقة في السوق وقيمتها العادلة، أما المنحنىB فيوضّح الفجوة بين سعر السوق والقيمة العادلة وقد تكون الفروقات بينهما في بعض الفترات الزمنية قريبة من الصفر لتعكس الكفاءة القوية المتمثلة في الخط المستقيم C.

رابعا: مؤشرات قياس كفاءة سوق الأوراق المالية

تتوقف تحديد كفاءة سوق الأوراق المالية على عدة مؤشرات، من أهمها ما يلي:[1]

1 - مؤشر حجم السوق: ويعتبر اتسّاع سوق الأوراق المالية شيئا إيجابيا بالنسبة لنشاط الاستثمار في الأدوات المالية، ويقاس مدى اتساع حجم السوق من خلال مؤشرين هما:

1-1- معدل الرسملة البورصية للناتج المحلي الخام: حيث يقاس المؤشر بنسبة الرسملة البورصية الذي يعني القيمة السوقية لأسهم رأس مال المؤسسات المقيدة في البورصة إل الناتج المحلي الإجمالي، كما يلي:

معدل الرسملة البورصية = القيمة السوقية لأسهم المؤسسات المقيدة في البورصة/ الناتج المحلي الإجمالي.

حيث يعكس هذا المؤشر مدى قدرة سوق الأوراق المالية على تعبئة الموارد المالية اللازمة للاستثمار، أي قدرتها على تعبئة المدخرات لتوجيهها إلى المؤسسات المقيدة في سوق الأوراق المالية والتي تستثمر مواردها.

1-2- مؤشر عدد الشركات المسجلة في البورصة: ويؤدّي ارتفاع عدد الشركات المسجلة في البورصة إلى زيادة اتساع حجم سوق الأوراق المالية وارتفاع حجم الاستثمارا ت في الاقتصاد، مما يؤدي إلى آثار إيجابية على الاقتصاد، ويرتبط ذلك بارتفاع رأس مال المؤسسات وحجم تداولها لتنشط كفاءة الاستثمار من حيث الحجم والاتجاه نحو المؤسسات الأكثر كفاءة.

2 - مؤشر سيولة السوق: وتعكس سيولة السوق سهولة البيع أو الشراء للأوراق المالية بسرعة ودون أن يؤدّي ذلك إلى تغيير كبير في قيمتها السوقية، حيث تزداد سيولة السوق كلما كان هناك عدد كبير من أوامر البيع والشراء للأوراق المالية وسرعة استجابة السوق في معالجة أي خلل بين العرض والطلب. ويقاس مستوى السيولة من خلال المؤشرين المواليين:

2-1- مؤشر قيمة التداول/الناتج المحلي الإجمالي: ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى إمكانية الدخول والخروج من السوق بسهولة وكذلك إلى انخفاض تكلفة المعاملات، ويعكس هذا المؤشر نسبة القيمة المتداولة إلى الاقتصاد ككل.

2-2- مؤشر قيمة التداول/قيمة الرسملة البورصية: ويعبّر ارتفاع هذا المؤشر عن ارتفاع درجة السيولة، حيث يعكس مدى ارتفاع نسبة القيمة المتداولة إلى السوق.

---

1 الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 264-268.

3 - مؤشر درجة التذبذب في العوائد: تتعرف درجة التذبذب في العوائد في السوق من خلال الانحراف المعياري لإجمالي الأدوات المالية المتداولة في السوق، حيث تدّل انخفاض درجة التذبذب على ارتفاع وتحسن كفاءة سوق الأوراق المالية. وتحسب درجة التذبذب في العوائد من خلال الصيغة الموالية:

$$Tv = \frac{(R_m - \bar{R})^2}{N}$$

حيث:

Tv: تمثّل درجة التذبذب في العوائد.

Rm: العائد الاجمالي السنوي للأوراق المالية المتداولة في السوق.

$\bar{R}$: متوسط العائد الإجمالي للأوراق المالية المتداولة في السوق.

N:عدد السنوات.

فانخفاض درجة التذبذب في العوائد تزيد من ثقة المستثمرين وإقبالهم على الاستثمار في الأدوات المالية.

4 - مؤشر الهيكل التنظيمي والمؤسسي: إذ يعتبر الهيكل التنظيمي والمؤسسي أساس تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية، حيث يعمل على توجيه الاستثمار وتأثيره في معاملات السوق، ومن المؤشرات التي توضّح مدى تطور الهيكل المؤسسي ما يلي:

- مدى نشر المعلومات عن السوق بكل جوانبه سواء مؤشرات كلية أو جزئية.
- مدى مرونة وفعالية المعايير المحاسبية المطبقة.
- توفّر قوانين حماية الاستثمار والمستثمر.
- عدم وجود عوائق على الاستثمار وتحويل رؤوس الأموال.
- انخفاض درجة المخاطر.

فتوفّر هذه المؤشرات في سوق الأوراق المالية دلالة على كفاءتها وغياب إحدى هذه المؤشرات دليل على عدم توازن السوق وضعف كفاءتها.

هكذا فمفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية تتجلى في كونه تلك السوق التي تتساوى فيها القيمة السوقية للأوراق المالية مع قيمتها الحقيقية، والتي تتعدّد صيغها من ضعيفة، متوسطة وقوية، وكذا مؤشرات قياسها.

المطلب الثالث: متطلبات ومقومات السوق الكفء

تتوقّف كفاءة سوق الأوراق المالية على توفّر المعلومات لكافة المستثمرين في سوق الأوراق المالية وفي الوقت المناسب، والتي تتطلّب توفر مجموعة من المتطلبات والمقومات.

أولا: متطلبات وشروط كفاءة سوق الأوراق المالية

إن كفاءة سوق الأوراق المالية تعني توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة إلى كافة فروع الاقتصاد الوطني، بحيث تحقق التخصيص الكفء للموارد المحلية المتاحة، فيتوزع المضاربون على عدة شركات ويساهم هذا التوزيع في وصول الأموال إلى الشركات المحتاجة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ولكي يتحقق التخصص الكفء للموارد المحلية المتاحة في سوق الأوراق المالية ينبغي أن تتوفر الشروط الموالية:

1 - **كفاءة التسعير:** يطلق على كفاءة التسعير بالكفاءة الخارجية، ويقصد بها أن تعكس الأسعار كافة المعلومات المتاحة حيث أن المعلومات تصل المتعاملين في السوق دون فاصل زمني كبير، مما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة.[1]

كما يقصد بها ضمان وصول المعلومات الجديدة إلى جميع المتعاملين في السوق بسرعة وبأي تكلفة، بحيث تعكس أسعار الأسهم في السوق كافة المعلومات المتاحة، ومعنى ذلك أن الفرصة متاحة للجميع للحصول على تلك المعلومات، وبهذا يصبح التعامل في هذه السوق بمثابة لعبة عادلة.

2 - **كفاءة التشغيل:** يطلق على كفاءة التشغيل بالكفاءة الداخلية، والتي يقصد بها قدرة السوق على إحداث التوازن بين الطلب والعرض، وذلك في ظل وجود تكاليف للمعاملات منخفضة، وبالتالي تحدث عملية التداول بسرعة وبحجم كبير ومن ثم تكون فرصة المتخصصين في تحقيق هوامش ربح ضئيلة، ومن خلال زيادة الطلب على الأدوات المالية للشركات غير الواعدة ستنخفض أسعار أوراقها المالية، وبتغير العرض والطلب يحدث توازن في الاقتصاد الوطني وتحقق الكفاءة الاقتصادية للسوق.[2]

وكما سبق وأن قلنا أن كفاءة التشغيل تتمثل في قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب في ظل تكاليف منخفضة أو في ظل صفرية كلفة المعاملات [3]، وتتحققّ هذه الكفاءة من خلال صناع السوق من خلال مواجهة الطلب العالي وامتصاص العرض الكبير بصفقات لحسابهم الخاص وبهوامش منخفضة للربح.[4] وبالتالي فإن كفاءة التسعير تعتمد بشكل كامل على كفاءة التشغيل أو أن كفاءة التسعير والتشغيل مفهومين متكاملين يتطلب توفرها في السوق الكفء.

وكما يبدو فإن كفاءة التسعير تعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشغيل، فلكي تعكس الورقة المالية المعلومات الواردة ينبغي أن تكون التكاليف التي يتكبدها المستثمرون لإتمام الصفقة عند حدها الأدنى، ولذا يتوجب توفر مجموعة من الشروط نذكر منها:

---

1 ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 11.

2 إيهاب الدسوقي، مرجع سبق ذكره، 2000، ص: 34.

3 **صفرية المعاملات:** يقصد بها أن تنفيذ الصفقة بيعا أو شراء تكون بكلفة تنافسية وضمن مستويات مقبولة بين المتعاملين في السوق وبشكل يضمن استمرارية السوق، إذ أن ارتفاع كلفة الصفقة قد يجعل من استلام المعلومات عملية غير مجزية حتى لو كانت لعموم المستثمرين.

4 أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، 2010، ص ص: 45-46.

- وجود عدد كبير من المستثمرين الذين يتصفّون بالرشد، حيث يسعى كل مستثمر إلى تعظيم الربح.
- توفر المعلومات بسرعة ودقة وبدون تكاليف، وم ن ثم تماثل التوقعات لدى جميع المستثمرين نظرا لتماثل المعلومات المتاحة أمامهم.
- وفر المعلومات المحاسبية، والتي تلعب دور في التأثير على الأدوات المالية إذ من بين أهم الأركان التي ترتكز عليها كفاءة سوق الأوراق المالية هو وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة في الأوراق المناسبة وبالتكلفة المناسبة.

كما أن الانعكاس الكامل والسريع للمعلومات بأسعار السوق وحده غير كاف لتحقيق مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية أو تكامل مفهوم الكفاءة، إذ لابد أن ترتبط كفاءة التسعير بكفاءة تشغيل السوق

3- **كفاءة التخصيص:**من المهام الرئيسية لسوق الأوراق المالية تحويل فائض الأموال من لديهم فائض إلى من يحتاج إلى موارد، وهي مهمة تتمثّل أحد شروطها الأساسية في ما يسمى بكفاءة التخصيص، والتي يقصد بها تحويل وتخصيص الأموال المتاحة إلى أكثر التوظيفات الاستثمارية المربحة[1].

4- **الكفاءة الإعلامية:**حيث تسمح باعتبار سعر أصل مالي في كل وقت تقديرا فعليا لقيمته الحقيقية

5- **الكفاءة في التنظيم:** حيث تأخذ سوق الأوراق المالية مكانة تسمح لها بالتمتع، وبشك ل ملحوظ في النظام المالي وأهميتها تتجلى من خلال تحويل المخاطر إلى هؤلاء القادرين على تحملها.

وتطمح أغلب أسواق الأوراق المالية إلى الوصول إلى تطبيق هذه الشروط، إذ أنها شروط مثالية لعمل سوق الأوراق المالية، ومن خلال واقع حال التعامل الذي يستند إلى فرضية أساسية والمتمثلة في رغبة المستثمر نحو تعظيم منفعته الخاصة وتحقيق أعلى ربح يجعل من عملية الوصول إلى المثالية في تطبيق الشروط السابقة الذكر عامل مهم جدا، حيث أن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية لسوق الأوراق المالية هو الطريق الأفضل لحماية المستثمرين وسمعة السوق والاقتصاد الوطني.

ثانيا: مقومات السوق الكفء

تتضّح أهم مقومات الكفاءة وتأثيراتها على تخصيص الموارد كالأتي:

- توفير المعلومات عن القطاعات الاقتصادية والشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية، حيث توفر هذه المعلومات فرصا لتقييم المخاطر والعائد للقطاعات الاقتصادية والشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية، إذ توفر هذه المعلومات فرصا لتقييم المخاطر والعائد للقطاع والشركات ومن ثم التفرقة بين القطاعات والشركات التي تعمل بكفاءة والتي تفتقد إلى الكفاءة في نشاطها، كذلك يوضح نظام المعلومات فرص الاستثمار المتاحة أمام المستثمرين، وبالضبط تغيير الأسعار في الأدوات المالية على قيام الشركات بتحسين أوضاعها.

1 السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 103.

- **السيولة:** حيث تشير السيولة إلى إمكانية الصفقات بسرعة وعند سعر قريب من السعر الذي أبرمت به آخر صفقة، وتوفر السيولة فرصا أوسع للشراء أو البيع مما ييسر زيادة الفرص الاستثمارية.
- **تكلفة المعاملات:** تؤثّر تكلفة المعاملات عل تكلفة القرار الاستثماري لأن ارتفاع تكلفة المعاملات قد يحد من التوسع في الاستثمار، ولهذا فان السوق الكفء يتميز بانخفاض تكلفة المعاملات.

ثالثا: أهمية سوق الأوراق المالية الكفؤة

تمثّل سوق الأوراق المالية الكفؤة مؤشرا إيجابيا لأي اقتصاد، ودليل على توازن أوضاعها الاقتصادية والمالية، ويمكن تلخيص أهمية سوق الأوراق المالية بالنسبة لكل من تحقيق الكفاءة الاقتصادية والكفاءة في توجيه وتخصيص الموارد، كما يلي:

***1* - دور سوق الأوراق المالية الكفؤة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية :** فسوق الأوراق المالية تعتبر مؤشر النشاط الاقتصادي داخل أي دولة إذا توافرت الكفاءة له، والغرض الأساسي من وجود هذه السوق في الاقتصاد هو توزيع المدخرات بكفاءة على الاستخدامات والاستثمارات، ففي الاقتصاديات الحديثة تحتاج الشركات المستثمرة إلى رؤوس أموال تفوق مدخراتها، كما تزيد مدخرات الكثير من الوحدات الاقتصادية أو الأفراد عن استثماراتهم، حيث أن مجرد وجود سوق الأوراق المالية ليس كافيا لتحقيق التنمية المالية والاقتصادية، فكما يمكن أن تلعب سوق الأوراق المالية دورا كبيرا في دفع عملية التنمية فإنها أيضا يمكن أن تشكل عائقا للتنمية عندما لا تتمتّع بالكفاءة مما قد يعمل على هدر المدخرات وخسارة المستثمرين.

***2* - دور سوق الأوراق المالية في تحقيق كفاءة تخصيص الموارد:** فالكفاءة هي التي تحدّد قدرة السوق على جذب رؤوس الأموال سواء من الداخل أو الخارج، وكذلك قدرته على التوزيع الأمثل لتلك الأموال، فعلى سبيل المثال تتحقق كفاءة سوق الأوراق المالية عندما تعكس أسعار الأدوات المالية المسجلة في السوق في أي وقت كل المعلومات عن هذه الأوراق، وهذا ما يجعل السوق الكفء سوقا عادلا، فالأسعار تعكس الصيغة الحقيقية للأوراق المالية، وبذلك يستطيع المستثمر العادي معرفة القيم الحقيقية للاستثمارات المختلفة، بما يجعله يتجه تلقائيا نحو المجالات الأكثر ربحية والمنشآت التي تتاح لها فرص استثمار واعدة ومربحة، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد.

يعدّ توفر سوق أوراق مالية كفؤة في أي اقتصاد أمرا هاما ومفيدا في ترشيد الاستهلاك وتشجيع الاستثمار، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فمن الضروري العمل على تحقيق كفاءة هذه السوق من خلال توفير مجموعة من المقومات والمتطلبات الأساسية.

وهكذا فالسوق المالية الكفؤة هي السوق التي تستجيب فيها أسعار الأدوات المالية لكل معلومة جديدة ترد إلى السوق، وتتمثّل أنواعها في كل من الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية، ونظرا للشروط التي تتطلبّها الكفاءة الكاملة فمن الصعب أن تتوافر في أسواق الأوراق المالية لصعوبة توفر هذه الشروط جملة واحدة، وبالتالي فمن الصعب تحقيق الكفاءة التامة وعندها يمكن قبول الكفاءة الاقتصادية. كما تتعدّد صيغها ضمن مجاميع المعلومات والتي تم تصنيفها من حيث السعة والشمول، أي من المجموعة الأضيق للمعلومات والخاصة بالكفاءة الضعيفة إلى المجموعة الأوسع والأشمل للمعلومات والخاصة بالكفاءة القوية، وهذا ما يعني تداخل هذه المجاميع من المعلومات بكل صيغة من صيغ الكفاءة الصيغة الضعيفة والمتوسطة والقوية، كما يشير الواقع العملي إلى صعوبة تحقيق الصيغة للقوية للكفاءة نظرا لقدرة بعض الأطراف على الحصول على المعلومات قبل الآخرين. وعليه فتحقق كفاءة السوق تتطلب مجموعة من الشروط والمقومات من كفاءة التسعير، والتي تعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشغيل، كفاءة التخصيص، والكفاءة الإعلامية والكفاءة في التنظيم مما يسمح يتوفر خصائص السوق الكفء يتميّز بالعدالة والحيوية وتوفر السيولة وانخفاض تكلفة المعاملات فيه وهو ما ينعكس على الاقتصاد إيجابا، إذ تلعب سوق الأوراق المالية الكفؤة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي التوجيه الأمثل للموارد.

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار في ضوء نظرية كفاءة السوق.

تعتبر سوق الأوراق المالية الآلية التي يتم من خلالها تجميع المدخرات من الوحدات ذات الفائض المالي وتوجيهها نحو الاستثمار من طرف الوحدات التي تبحث عن رؤوس أموال لتمويل مشروعاتها وتوسيع استثماراتها، ويتوقف نجاح سوق الأوراق المالية على استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الحاليين والمرتقبين للاستثمار في الأدوات المالية، الأمر الذي يتوقف بدوره على مدى توفر وجودة المعلومات المتوفرة لهذا المستثمر لاتخاذ قراره واختيار أحسن البدائل المتاحة وخاصة منها ما يتعلّق بالجانب المالي والمحاسبي للشركات المصدرة لهذه الأوراق.

وبالرغم من تعدّد المعلومات التي يتطلبّها المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار المالي من معلومات مالية ومعلومات غير مالية، إلا أن المعلومات المالية والمحاسبية تحتل الدرجة الأولى من حيث اهتمام المستثمرين والمحللين والوسطاء الماليين، والتي ينتجها النظام المعلوماتي المحاسبي ويوفّرها من خلال القوائم المالية التي تعتبر مخرجاته، ولذا فجودة هذه المعلومات تتوقف على جودة هذه القوائ م المالية والتي بدورها تتوقّف جودتها على جودة النظام المعلوماتي المحاسبي المنتج لها. ومن هنا كان من الضروري البحث عن العلاقة بين المعلومات المحاسبية والمالية التي يوفّرها النظام المعلوماتي المحاسبي وبين قرارا الاستثمار المالي في سوق الأوراق المالية من جهة وبين المعلومات المحاسبية والمالية وكفاءة سوق الأوراق المالية من جهة أخرى. ولذا تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

المطلب الأول: طبيعة المحاسبة كنظام للمعلومات

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي

المطلب الثالث: أهمية جودة المعلومات المحاسبية للاستثمار في سوق الأوراق المالية

المطلب الأول: طبيعة المحاسبة كنظام للمعلومات

إيجاد مكانة الشركة في محيطها وطريقة عملها وفهم نشاطاتها ومعرفة الأخطار التي تهدّد تطورها تمثّل أهم المواضيع بالنسبة للمستثمرين، وعليه فان جلب عدد أكبر من هؤلاء المستثمرين يستلزم ضرورة توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المحاسبية والمالية. ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم نظام فرعي لنظم المعلومات الإدارية، يهدف إلى توفير معلومات وبيانات مالية مفيدة وملائمة لجهات متعددة للمساهمة في اتخاذ القرارات.

أولا: التعريف بنظام المعلومات المحاسبي ووظائفه

يمثّل نظام المعلوماتي المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، والذي ينتج معلومات ذات طبيعة خاصة نتيجة لتفاعل مجموعة من المكونات الخصائص، حيث تعمل هذه المكونات في إطار من الفروض والمبادئ التي تحكم عمليات هذا النظام، وهذا ما سنتطّرق إليه فيما يلي.

1 - تعريف نظام المعلومات المحاسبي: يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنّه [1] نظام جزئي متخصص من نظام المعلومات الإدارية، يهدف إلى تجميع، تشغيل وتقرير معلومات متعلقة بالعمليات المالية للشركة. كما يعرف أنّه[2] أحد النظم الفرعية في المؤسسة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة، متناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المالية وغير المالية لجميع الجهات التي يهمّها أمر المؤسسة الاقتصادية.

وبالتالي فنظام المعلومات المحاسبي يهدف إلى[3]توفير المعلومات الملائمة والموضوعية من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تساعد الشركة على تحقيق الأهداف.

2 - خصائص نظام المعلومات المحاسبي: يتمتّع نظام المعلومات المحاسبي بنفس المواصفات الخاصة بنظم المعلومات بصفة عامة، كما أنّه له مواصفات متميّزة نذكر منها:[4]

- أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقة المناسبة لتحقيقها.
- يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية من تحويلها إلى بيانات محاسبية.
- أن يتصّف بالمرونة الكافية للتأقلم مع ما يطرأ من تغيرات على الأهداف إضافة إلى هدفه الرئيسي المتمثّل في[5] تزويد مختلف الأطراف بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرارات.

---

1 ضحى محمود الخطيب– عمرو عباس المعتز، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 42.

2 قاسم الحوبيتي– زياد السقا، نظم المعلومات المحاسبية، على الخط، وحدة الحدباء، العراق، 2003، ص: 42.

متوفر على الموقع الإلكتروني: www.infotechaccounts.com/PHPBB2/in dex.php

3 عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزغبي، نظم المعلومات المحاسبية " مدخل تطبيقي معاصر" ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 15.

4 محمد الحنفاوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل، عمان، الأردن، 2004، ص: 59.

5 محمد الفيومي محمد، نظم المعلومات المحاسبية في المنشات المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 90.

كما يتمتّع نظام المعلومات المحاسبي بأهمية في كونه هو وحده الذي يمكن الإدارة ومختلف الجهات المعنية من الحصول على صورة وصفية ومتكاملة عن المؤسسة، كما أنّه يتصل بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من القنوات التي تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها، بحيث تشكل في مجملها النظام الشامل للمعلومات.

إضافة إلى هذا يمكن نظام المعلومات المحاسبي من التعرف على أحداث المستقبل وتوجيه الموارد المتاحة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

3 - **تطور نماذج المعلومات المحاسبية:** يعدّ النظام المعلوماتي المحاسبي الجيد من المتطلبات اللازمة لإمداد الإدارة ومختلف الأطراف بالبيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات، ولقد كان هذا النظام في الماضي مجرد أداة لبيان طبيعة العمليات ذات الطابع المالي التي تمارسها الشركات، وتسجيل هذه العمليات دفتريا وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، ولكن في الحاضر أصبح ينظر إلى النظام المعلوماتي المحاسبي إلى جانب كونه أداة للتسجيل الدفتري للعمليات على أنه نظام لإنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة. عليه فقد تطورت نظم المعلومات المحاسبية مرورا بالنماذج الموالية:

3-1- **نموذج العمليات اليدوية:** وهو من أقدم النماذج لإثبات العمليات المحاسبية من خلال استخدام الدفاتر والمستندات المحاسبية المختلفة، حيث اتسم هذا النموذج باستخدامه للورق وليس للتكنولوجيا.

3-2- **نموذج الملف المنبسط (توسع أفقي):** ويمتاز هذا النموذج بتخصص الموظفين للعمل على تطبيق منفصل لا يؤدي إلى تشعب البيانات ضمن شبكة أو أقل للخلط بين أنواع البيانات والمعلومات المختلفة، ولكن هذا الأسلوب يحتاج إلى تكرار إدخال البيانات في مراحل مختلفة ولا يوفّر التكامل في عمليات إعداد التقارير وبخاصة عن الحاجة إلى فرز البيانات والمعلومات ضمن متغيرات مختلفة.

3-3- **نموذج قاعدة البيانات:** وتعرف قاعدة البيانات على أنها قائمة ذات هيكل خاص يتحدد من خلال حقول البيانات التي تتضمنها وفئات المعلومات التي تستند عليها، حيث تجمع البيانات في مكان مشترك يشارك ويستفيد منه الجميع، إذ تقوم فكرة قاعدة البيانات على تخزين الصفات الهامة المتعلقة بالأحداث والموارد والعمليات على شكل جدول.

4 - **وظائف نظام المعلومات المحاسبي:** وفيما يلي عرض موجز للعناصر الأساسية المكونة للنظام المعلوماتي المحاسبي، والتي تتمثّل فيما يلي:[2]

4-1- **وحدة تجميع البيانات:** يقوم هذا العنصر بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل.

---

1 غسان محمد مصطفى دعاس، نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006، ص:39-40.

2 كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص ص: 49-51.

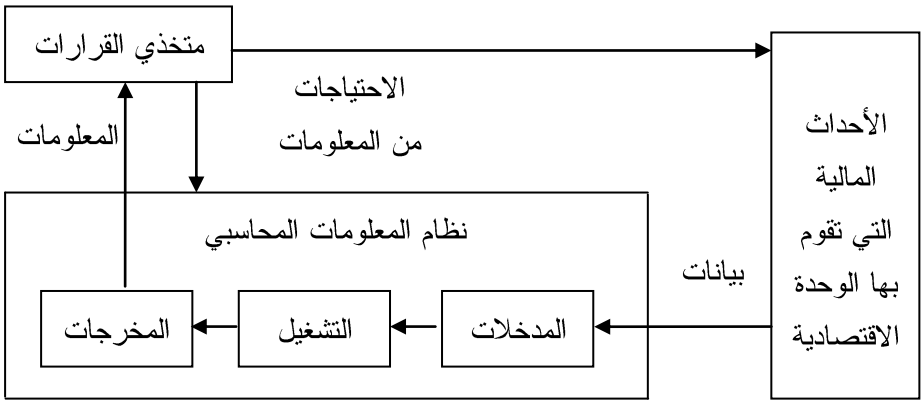
2-4- وحدة تشغيل البيانات: إن البيانات المجمعة في الغالب لا يمكن استخدامها في لحظة تجميعها، بل تحتاج إلى تشغيل أي معالجة لتصبح مفيدة لمستخدميها.

3-4- وحدة تخزين واسترجاع البيانات: وتقوم هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة لأجل استخدامها في المستقبل.

4-4- وحدة توصيل البيانات: وتتمثّل في قنوات المعلومات التي تمثل الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية هو إنتاج المعلومات المحاسبية والمالية وتقديمها سواء إلى مستخدميها داخل المؤسسة أو خارجها كالمستثمرين، وبالتالي فان المستثمر من بين أهم العناصر المستهدفة من خلال النظام المعلومات المحاسبي.

5 - **مكونات نظام المعلومات المحاسبي:** ويمكن توضيح عناصر النظام المعلوماتي المحاسبي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: عناصر نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007، ص: 16.

وعليه، تتمثل مكونات أو عناصر النظام المعلوماتي المحاسبي مما يلي:[1]

- **المدخلات:** تعد البيانات التي تتولد عن الأحداث المالية التي تقوم بها المؤسسات بمثابة مدخلات للنظام المعلوماتي المحاسبي، وبعبارة أخرة فإنها تعد المادة الخام التي تجرى عليها عمليات التشغيل.
- **المعالجة:** وتتمثل في مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها تحويل البيانات المعبرة عن الأحداث الاقتصادية إلى مخرجات كالتحليلي، التسجيل، التبويب والتلخيص.
- **المخرجات:** وتعد المعلومات الناتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، وتتمثل هذه المعلومات في القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها في إطار معين يحقق الهدف الذي أعدت من أجله.

1 محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص: 16-18.

ثانيا: صفات نظام المعلومات المحاسبي الجيد والمعوقات الرئيسية لعدم كفاءته وأساليب تحقيقها

يعد نظام المعلوماتي المحاسبي من أحد أهم الأنظمة الإدارية في المؤسسة الاقتصادية بالنظر للمعلومات التي يوفرها والتي تشكّل الأساس لأعي عملية اتخاذ قرار، ولذا يتعين أن يتصف هذا النظام بمجموعة من الخصائص تؤهله لأن يكون فاعلا وكفؤا.

***1 -* صفات نظام المعلومات المحاسبي الجيد:** وتتمثل أهم صفات النظام المعلوماتي المحاسبي الجيد فيما يلي: [1]

- يجب أن يحقق نظام المعلوماتي المحاسبي درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
- يجب أن يزّود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بدائل من البدائل المتوفرة للإدارة.
- يجب أن يزّود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.
- يجب أن يزّود الإدارة بالمعلومات اللازمة ليساعدها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط لأعمال المؤسسة المستقبلية.
- يجب أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزّنة في فواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.
- يجب أن يتصّف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المؤسسة.
- وجود رقابة فاعلة تسمح باكتشاف الأخطاء ومنع حدوث تناقضات في عمل النظام.

***2 -* المعوقات الرئيسية لعدم كفاءة نظام المعلومات المحاسبي:** وتتمثّل أهم المعوقات فيما يلي:[2]

***2-1-* النظم الفوضوية:** فبعض النظم المحاسبية تعمل من خلال استخدام كمية أكبر من الورق، واحتوائها على هيكل حسابات لا يوفّر القدرة على استخراج بيانات سواء لاستخدامات الإدارة أم للنشر الخارجي.

***2-2-* نظام غير موثق بدرجة كافية:** فبعض النّظم تدار لفترة طويلة من طرف شخص متفرد، وعند عدم وجوده يكون من الصعب التواصل مع النظام، حيث لا يتمكّن الموظفون الجدد من إدارة النظام بكفاءة واستخراج المعلومات المحاسبية والمالية المطلوبة.

***2-3-* عدم تطور النظام:** كاعتماد النظم المحاسبية على العمل المكتبي اليدوي أكثر من العمل المحوسب، أو استعمال أجهزة حاسوب قديمة لا تفي بالغرض، مما يجعل قدرتها على استخراج التقارير بسيطة، أو وجود النقص في أدوات إعداد التقارير وهذا ينتج لكون البيانات متداخلة وغير مرتبة، بحيث يتطلب العمل عليها فترة أكبر لانجازها.

---

1 خليل الرفاعي، نضال الرمحي، محمود جلال، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين: دراسة حالة سوق عمان المالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاص، 2009، ص ص: 12،11.

2 غسان محمد مصطفى دعاس، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

3 - أساليب تحسين كفاءة نظام المعلومات المحاسبي: نظرا للدور المهم الذي يلعبه نظام المعلوماتي المحاسبي، فلابد من العمل على تحقيق كفاءته حتى يكون مؤهلا وفاعلا بالنسبة لمستخدمي مخرجاته، ومن بين هذه الأساليب، نذكر ما يلي:[1]

- القيام بإنجاز الأعمال الكترونيا كلما كان ذلك ممكنا، كإصدار الفواتير الكترونيا، بحيث لا يتطلّب إعادة إدخالها إلى النظام المحاسبي المحوسب تمهيدا لاستخراج التقارير.
- الاستعانة بخبرة خارجية عندما تستدعي الحاجة ذلك، كالاستعانة بخبرات في مجال النظم المالية والمحاسبية لترتيب هيكل الحسابات مثلا.
- الاعتماد على إجراءات رقابة فعالة لاكتشاف الانحرافات في وقت مبكر.
- توثيق كافة الإجراءات المحاسبية، وذلك لضمان عمل الموظفين الماليين، وحتى الجدد منهم بصورة أكثر كفاءة والعمل على إصدار دليل استخدام لكل الإجراءات الخاصة بالعمل المحاسبي في المؤسسة.
- ربط العمليات بين دوائر وأقسام المؤسسة المختلفة حتى لا يكون هناك تضارب أو سوء فهم في تنفيذ الأعمال المختلفة التي تتعلق أو تؤدي إلى تأثيرات على المعلومات المحاسبية.
- تحديد الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بالعمل المحاسبي لكل أنواع العمليات المالية سواء في تنفيذها أو في استخراج التقارير.
- تحسين عملية إعداد التقارير سواء المالية منها أو الإدارية من خلال البرمجيات المتخصصة بذلك.

ومنه فالنظام المعلوماتي المحاسبي يعد من أحد أهم النظم الفرعية لنظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، والذي يتمثل دوره الأساسي في إخضاع مجموعة من البيانات المالية لمراحل معينة من عملية المعالجة للحصول على مخرجات نهائية تتمثل في القوائم والتقارير المالية، والتي تمثّل المصدر الرئيسي للمعلومات المعتمدة من طرف مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة الاقتصادية لتوجيه قراراتهم ولاسيما فئة المستثمرين، لذا يتوجّب العمل على تطوير هذا النظام وجعله يتصف بمجموعة من الخصائص تجعله فاعلا وكفؤا لأجل تحقيق الهدف من وجوده وكذا المصداقية والثقة في مخرجاته.

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي

يعتبر الاستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية لما له من أهمية كبيرة في تطوير المجتمع نظرا لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد المادية والبشرية، والذي يقصد به بشكل عام التضحية بمنفعة حالية أكيدة في سبيل الحصول على منفعة مستقبلية أكبر ولكن غير أكيدة. ويمكن التمييز بين نوعين من الاستثمارات وهما الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي، ولكن ما يهمّنا في هذه الدراسة هو أساسيات الاستثمار المالي، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب مركزين على دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 58.

أولا: أساسيات الاستثمار المالي واتخاذ قرار الاستثمار

تمثّل الاستثمار العملية التي يتم بموجبها تخصيص الأموال في مشاريع حقيقية أو مالية على أمل الحصول مستقبلا على عائد من شأنه زيادة ثروة المستثمر، أو بمعنى آخر خلق القيمة، والذي يمثّل الاستثمار المالي أحد أنواعه.

***1 -* تعريف الاستثمار المالي:** تمثّل عملية الاستثمار المالي في الأدوات المالية وصفا للآلية التي يقوم بها المستثمر عند اتخاذ قراراته الاستثمارية الخاصة باختيار الأدوات المالية والنسبة المستثمرة في كل نوع من هذه الأوراق وأيضا وصفا لما يخصّ التوقيت الملائم للاستثمار.[1]

كما يمكن تعريفه على أنّه " ذلك الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف تكوين رأس المال".

***2 -* أنواع القرارات الاستثمارية المتعلقة بالأدوات المالية:** أما القرارات الاستثمارية التي يمكن اتخاذها فيما يتعلّق بالاستثمار في الأدوات المالية فإنّه يمكن ذكر ثلاثة أنواع من هذه القرارات وهي: قرار الشراء، قرار عدم التداول، قرار البيع. ويتوقف اتخاذ القرار على نتيجة المقارنة بين القيمة العادلة للورقة المالية والمتمثّلة في القيمة الحالية للتدفقات المتولدة عن هذه الورقة وبين القيمة السوقية والخاضعة لقوى العرض والطلب على هذه الورقة. وعلى هذا الأساس نجد:[2]

***2-1-* قرار الشراء:** إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية أكبر من القيمة السوقية، أي أن الورقة المالية مقيمة بأقل مما يجب، هذا الأمر يعد حافزا لاقتناء هذه الورقة بغية تحقيق أرباح رأسمالية مستقبلية بعد الارتفاع المتوقع لسعرها في السوق. يترتّب على ما سبق تولّد ضغوط شرائية في السوق على تلك الأداة مما يؤدي إلى رفع سعرها في الاتجاه الذي يخفّض الفارق بين السعر والقيمة.

***2-2-* قرار عدم التداول:** ويترتّب على الحالة السابقة والناتجة عن الضغوط الشرائية أن تستجيب آلية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر في الارتفاع إلا نقطة يتساوى فيها السعر السوقي مع القيمة، وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من لديهم حوافز للشراء التوقف عن الشراء ومن لديهم حوافز للبيع التوقف عن البيع وهذا ما يعرف بقرار عدم التداول.

هذا معناه، إذا كانت القيمة الحالية تساوي القيمة السوقية، أي أن الورقة مقيمة كما يجب، هذا الأمر لا يشكل حافزا للمستثمر لاقتناء الورقة المالية حيث لا يوجد أمل من تحقيق أرباح رأسمالية مستقبلية.

***2-3-* قرار البيع:** إذا كانت القيمة الحالية أصغر من القيمة السوقية، أي أن الورقة المالية مقيمّة أكثر مما يجب، هذا الأمر يولد حافزا لدى المستثمر للتخلّي عن هذه الورقة تحسبا لمخاطر انخفاض سعرها في السوق. وهذا يخلق ظرفا جديدا ينعكس على آلية السوق ليصل إلى نقطة يصبح فيه المعروض من الأداة أكثر من الطلب عليها، فيتجه السعر السوقي للأداة المالية للهبوط مرة أخرى وهكذا تور الدورة.

---

1 عبد الرزاق قاسم وآخرون،مرجع سبق ذكره، 2011، ص: 21.

2 محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص ص: 17-18.

3 - مقومات القرار الاستثماري الناجح[1]

إن القرار الاستثماري الناجح يستند إلى ثلاث مقومّات أساسية وهي:

- القيام بتبني إستراتجية ملائمة للاستثمار،
- الاعتماد على الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار،
- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

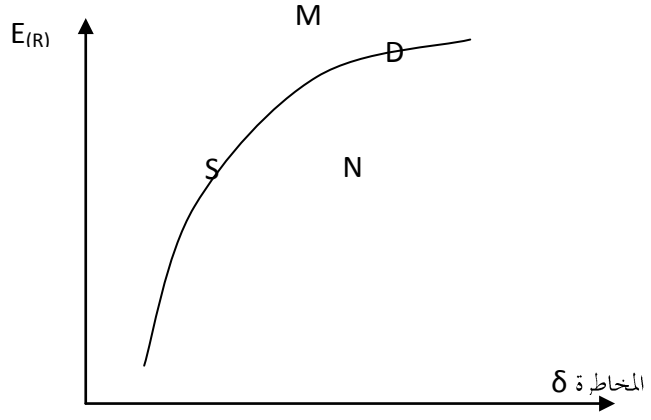
***3-1-* القيام بتبني إستراتجية ملائمة للاستثمار:** تختلف استراتجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وكذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية، وتتمثل أولويات المستثمر فيما يعرف **بمنحنى التفضيل الاستثماري**، والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الثلاثة الموالية، **الربحية، السيولة والأمان.**

يعبّر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة.

كما يعبّر عنه تجاه السيولة والأمان بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد المتوقع على الاستثمار.

وبناءا على ما سبق **يعرف منحنى التفضيل الاستثماري** لمستثمر ما بأنه " ذلك المنحنى الذي ستقع عليه جميع النقاط الممثّلة لبدائل المزج الممكنة بين العائد الذي يتوقعه من جهة والمخاطرة التي يقبلها من جهة أخرى".[2] وهذا ما يوضحّه الشكل الموالي.

الشكل رقم 06: منحنى التفضيل الاستثماري



المصدر: عبد الرازق قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

1 عبد الرازق قاسم وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2011، ص ص: 23-27.

2 نفس المرجع أعلاه، ص:24.

فالنقاط الواقعة على المنحنى مثلا (SD) تمثل المقايضة المثلى بين العائد والمخاطرة. بينما جميع النقاط الواقعة فوق هذا المنحنى تحقق عائدا أعلى في ظل المستوى نفسه من المخاطرة، ولكنها غير متاحة لهذا المستثمر ومثال ذلك النقطة M. أما النقطة N فهي غير مقبولة (النقاط الواقعة تحت المنحنى) لكونها نحقق عائدا للمستثمر أقل من مستوى العائد الذي تحققه النقطة D وعند مستوى المخاطرة نفسه تقريبا.

وبناءا على ذلك، يمكن تقسيم المستثمرون إلى ثلاثة أنماط هي:[1]

- **المستثمر المتحفظ:** وهو ذلك المستثمر الذي تكون درجة حساسيته اتجاه عنصر المخاطرة قوية جدا، حيث أنه يواجه أولويتان لضمان عنصر الأمان. حيث تكون الاستثمارات موجهة إلى الأدوات المالية عديمة المخاطرة كأذون الخزينة أو إلى الأدوات المالية الآمنة، والتي تدر دخلا بشكل منتظم على الرغم من تردي الأحوال الاقتصادية العامة.

- **المستثمر المضارب:** وهو عكس المستثمر المتحفظ، حيث أنه يعطي الأولوية لعنصر الربحية على عنصري الأمان والسيولة. ولذا تكون حساسيته تجاه عنصر المخاطرة متدنية. وهو على استعداد كبير لتحمل قدر كبير من المخاطرة مقابل الحصول على أقصى العوائد في أقصر فترة ممكنة. وكمثال على ذلك توجيه الأموال نحو الأسهم الحديثة النشأة التي تكون مخاطرتها والعوائد المتوقعة منها أيضا مرتفعة جدا.

- **المستثمر المتوازن:** وهو المستثمر الرشيد الذي يوازن ما بين عنصري العائد والمخاطرة بالشكل الذي يحقق له عائدا معقولا.

***2-3-* الاعتماد على الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار:** أي أنه يتوجب على المستثمر قبل اتخاذ قرار الاستثمار أن يراعي أمرين هما: أن يتبّع في اتخاذ القرار المدخل العلمي الذي يقوم على عدد من الخطوات قد تم ذكرها سابقا. وأن يراعي بعض المبادئ أو المعايير في اتخاذه قراره، ومن هذه المبادئ:[2]

- **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:** ينطلق هذا المبدأ من حقيقة مفادها أن االفوائض النقدية المتوفرة لدى المستثمر تتسم بالندرة، بينما المجالات الاستثمارية المتاحة في مجال الأدوات المالية كثيرة (حالة الأسواق المتقدمة). ولذا على متخذ قرار الاستثمار مراعاة هذا التعدد واختيار ما يناسبه ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار الأداة الاستثمارية التي تتفق مع إستراتجيته في الاستثمار. كم أنه كلما زادت الفرص الاستثمارية المتاحة كلما توفرت لمتخذ قرار الاستثمار مرونة أكبر في اتخاذ القار الناجح الذي يحقق له أهدافه.

- **مبدأ الخبرة والتأهيل:** يتطلّب القرار الاستثماري الخبرة والدراية، لذا في حال عدم الدراية الكافية يتم الاستعانة بمشورة المحللين المتخصصين. ففي واقع الحال توجد فئة من الأفراد ممن لديهم فوائض نقدية يرغبون في استثماراها، لكنهم لا يمتلكون الدراية والخبرة الكافيتين لاختيار الأداة المالية الملائمة، والتي يطلق عليها بـــ**فئة المستثمرين السذج.** وبالمقابل توجد فئة من المستثمرين المحترفين، ممن يتمتعون بالخبرة والدراية لاتخاذ القرار الاستثماري. ولذا يتوجب على المستثمر الساذج الاستعانة في اتخاذ قراره الاستثماري بمشورة المستشارين والمحللين الماليين.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص:25.

2 محمد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2005 ص ص : 22-24.

- **مبدأ الملائمة:** إذ يقوم المستثمر باختيار المجال الاستثماري المناسب ثم الأداة الاستثمارية المناسبة ويعتمد في ذلك على منحنى تفضيل المستثمر، والذي يقوم على فرضية مفادها أن لكل مستثمر معين نمط تفضيل معين يحدد درجة اهتمامه تجاه العناصر الأساسية في قرار الاستثمار والمتمثلة في العائد على الاستثمار ومخاطرة الاستثمار، وبالتالي درجة الأمان التي يراعيها المستثمر ثم سيولة الأداة الاستثمارية.

- **مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:** ويقصد به عدم التركيز على الاستثمار في أداة مالية واحدة وإنما توزيع الاستثمارات على عدة أوراق مالية والتي تصدرها شركات مختلفة.

***3-3-* مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:** ويقصد به أن يتم اختيار الاستثمار وفق العلاقة بين العائد والمخاطرة، حيث يتم اختيار الاستثمار ذو العائد الأعلى والمخاطرة أقل.

ثانيا: مراحل اتخاذ قرار الاستثمار المالي ودور المعلومات المحاسبية فيها

يتفق العديد من الباحثين على أن عملية اتخاذ قرار الاستثمار المالي عادة ما تمرّ بمرحلتين أساسيتين تتمثلان فيما يلي:

***1* - مرحلة التحليل:** وتتميّز هذه المرحلة بالشمول، حيث يحتاج فيها المحلل أو المستثمر للمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية لتساعده على دراسة كل نوع من أنواع الاستثمارات المتاحة، وهو بذلك يقوم بنوعين من التحليلات هما التحليل الأساسي والتحليل الفني.

***1-1-* التحليل الأساسي للأوراق المالية:** يقوم التحليل الأساسي على دراسة وتحليل كل المعلومات ومن كافة المصادر بهدف الوقوف على المحددات الرئيسية للقيمة الحقيقية للمؤسسة أو لحقوق ملكيتها وأسهمها سواء تعلقت تلك المعلومات بالأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة.

وعليه يعرّف على أنّه [1] "تحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية، بهدف التنبؤ بما ستكون عليه ربحية المنشأة، إضافة إلى التعرّف على حجم المخاطر التي تتعرض لها تلك الربحية".

وبناءا على ذلك حدد من خلال التحليل الأساسي على أساس من أين نبدأ بتحليل المعلومات. هل نبدأ من مستوى الاقتصاد الكلي وصولا إلى مستوى المؤسسة أم العكس ؟
يطلق على الاتجاه الأول: - مدخل التحليل الكلي أو التحليل من اعلي إلى أسفل.
يطلق على الاتجاه الثاني: - مدخل التحليل الجزئي أو التحليل من أسفل إلى أعلى.

الأول، يبدأ من تحليل الظروف الاقتصادية على مستوى الاقتصاد وأثرها على سوق الأوراق المالية وأسهم الشركة ثم تحليل ظروف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وأخيرا ظروف الشركة ومن خلال ذلك يتم التعرف على الشركات التي يوصى بالاستثمار في أوراقها المالية. **أما الثاني،** يبدأ من تحليل ظروف الشركة ثم القطاع لينتهي بتحليل ظروف الاقتصاد الكلي.

---

1 منير ابراهيم الهندي، الأوراق المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 283.

1-1-1- التحليل على المستوى الكلي "الظروف الاقتصادية"[1]

تتضمّن هذه المرحلة التعرف على التغيرات الاقتصادية الأساسية والمتمثلة في السياسات النقدية والمالية والتوجهات الحكومية المتوقعة مستقبلا تحليل معدلات التضخم وحجم الناتج الوطني، إضافة إلى المؤشرات الاقتصادية.

1-1-1-1- المتغيرات الاقتصادية الأساسية: وتتمثّل هذه المتغيرات باختصار فيما يلي:

- **السياسة المالية:** ويتمّ التركيز في هذا الإطار على كل من الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية كمحددين رئيسيين للسياسة المالية، والتي يقصد بها مجموع الإجراءات المالية التي تقوم الحكومة بها لزيادة حجم الإنفاق العام من خلال زيادة الضرائب والرسوم أو القروض العامة وذلك بهدف التأثير على العرض والطلب الكليين.

- **الإنفاق العام:** له تأثير على التوسع والنمو، ويمكن أن يضاف الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق الخاص أو يحل محله.

- **السياسة الضريبية:** ترتبط الضرائب بسوق الأوراق المالية من خلال الضرائب على أرباح الشركات وعلى الأرباح التي يحصل عليها المستثمرون، فقد يتم تقديم امتيازات ضريبية للعوامل المحققة من أحد أنواع الأدوات المالية أو منح امتيازات ضريبية إلى الشركات العائلية التي تتحوّل إلى شركات مساهمة رغبة في تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة عدد الشركات المسجلة فيه.

- **السياسة النقدية:** ويقصد بها مدى سيطرة الحكومة على المعروض من النقود، حيث هناك علاقة مباشرة بين التغيرات في عرض النقود والتغيرات في أسعار الأسهم.[2]، فالرغبة في زيادة .المعروض. النقدي تؤدي إلى زيادة أسعار الأدوات المالية قصيرة الأجل مما يؤدي إلى انخفاض .في معدلاتها القصيرة، ومن ثم تصبح معدلات.الفائدة على الأدوات المالية طويلة الأجل أعلى نسبيا، فإذا كان هناك اعتقاد أن معدلات الفائدة قصيرة الأجل آخذة في الهبوط فإن التصرّف الطبيعي للمستثمرين هو اللجوء إلى شراء الأدوات المالية قصيرة الأجل وعالية السيولة والمحققة لعوائد أعلى.

- **معدلات التضخم:** يؤثّر التضخم على سوق الأوراق المالية بشكل كبير فقد يسود اعتقاد لدى المتعاملين أن زيادة حدة التضخم تؤدي بالبنك المركزي إلى الحد من عرض النقود. كما أنه من المفترض أن يكون للتقارير الشهرية الدورية عن معدلات التضخم أثرها على أسعار الأدوات المالية، فالمعلومات عن ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم قد يترك أثرا سلبيا على تلك الأسعار حيث قد تؤدي توقع المزيد من الزيادة في ذلك المعدل إلى ارتفاع معدل العائد المطلوب على الاستثمار في الورقة المالية وانخفاض.قيمتها

---

1 ويمكن الرجوع في هذا الصدد لكل من:

– قاسم عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، 2011، ص ص: 180–185.

– دريد كامل آل شبيب،إدارة المحافظ الاستثمارية الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص: 212–214.

2 Maged Shawky Sourial, Monetary and its impact on the stock market: the Egyptian case, Working paper published by Stock Exchange, Alexandria, Cairo, Egypt, 2000, P P: 3-6.

- **حجم الإنتاج القومي:** تمثّل حصيلة لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية ويقصد به القيمة النقدية لكل السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة غالبا ما تكون سنة،.وتؤثر المعلومات المتعلقة بالناتج القومي على أسواق الأوراق المالية، فالإعلان عن زيادة غير متوقعة في النشاط الاقتصادي الحقيقي يزيد من التفاؤل بشأن المستقبل ما يزيد من حركة التعامل علىالأسهم. ويؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

1-1-1-2- المؤشرات الاقتصادية: وهي عبارة عن الأدوات التي يستعملها المحللون الاقتصاديون لمعرفة حالة الاقتصاد في البلد، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى مؤشرات تسبق الأحداث كمؤشر ستاندرآند بور500 ومؤشرات مواكبة الأحداث مثل مؤشر الإنتاج الصناعي ومؤشرات لاحقة للأحداث مثل حجم القروض للتجارة والصناعة.

1-1-1-3- التنبؤ بحالة السوق باستخدام علاوة المخاطر: [1] ويقوم التحليل الأساسي على استخدام مؤشرات أسعار الأسهم، والتي هي وجه من أوجه الحالة الاقتصادية العامة المتوقعة، والهدف من التنبؤ بحالة السوق هو معرفة الاتجاه العام لأسعار الأسهم في السوق مستقبلا، وللتنبؤ بحالة السوق يتم الاعتماد على أسلوب رينشو في حساب العلاوة كما تنبيّنه المعادلة الموالية:

$$\text{Re nshow} = (E(R)_{sap500} - E(R)_{HGB})$$

حيث:

$E(R)_{sap500}$: معدل العائد على مؤشر ستاندرآند بور500 للأسهم.

$E(R)_{HGB}$: معدل العائد لمؤشر ستاندرآند بور للسندات المرتفعة الجودة.

وقد بيّنت الدراسات أن متوسط علاوة المخاطر للسوق تبلغ 0.35%، وبالتالي يكون التنبؤ على النحو الموالي:

- إذا كانت العلاوة المحسوبة وفق العلاقة أعلاه أكبر من 0.35%، فهذا يعني أن أسعار الأسهم سوف تتجه نحو الارتفاع، والسوق سيكون سوقا صعوديا.
- وإذا كانت العلاوة أصغر من 0.35%، فإنه يتوقع أن تنخفض أسعار الأسهم، وبالتالي من المتوقع أن يكون السوق هبوطيا.

1-1-1-4- تقييم مستوى الأسعار في السوق: ويهدف تقييم مستوى الأسعار في السوق إلى معرفة إذا ما كانت الأسعار مغالى فيها أو أقل مما يجب، وعادة ما يتم التقييم من خلال الاعتماد على معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة الأرباح المحتجزة. ويتم الوصول إلى القيمة العادلة للمؤشر من خلال العلاقة الموالية:

$$P_{sap500} = \frac{D_1}{K - G}$$

حيث:

P_{sap500}: القيمة العادلة لمؤشر السوق.

D_1: التوزيعات في السنة القادمة، وتساوي $D_1 = D_0(1+G)$

K: معدل العائد الذي يطلبه حملة الأسهم.

---

1 منير ابراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، 2007، ص: 305.

G: معدل النمو في التوزيعات.

D_0: التوزيعات الحالية، وهي تمثل متوسط نصيب السهم الواحد ضمن المؤشر من التوزيعات التي قامت بها الشركات الممثلة لهذا المؤشر.

1-2-1- تحليل ظروف الصناعة:[1] يمثّل تحليل ظروف الصناعة في تحليل البيانات والمعلومات، حيث يتطلب القيام بذلك التعرف على طبيعة وتصنيف الصناعات وتجميع البيانات عنها، بما يمكّن من .تقييم. المؤشرات الأساسية للوقوف على واقع الصناعة وآفاقها المستقبلية. ويعتمد المحلل أو المستثمر على مصادر المعلومات المختلفة التي تمكنه الوصول إليها كالصحف والمجلات والنشرات التي تصدر عن مراكز متخصصة في أسواق الأوراق المالية، تقدم هذه المصادر معلومات تاريخية إضافة إلى توقعاتها المستقبلية في غالب الأحيان ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن بعض المعلومات تكون غير مفهومة بالنسبة لغير المتخصصين مثل الأرباح ومعدلات النمو إلا أن بعضها يتطلب محللين متخصصين، كما أنه قد يكون من الضروري إجراء تحليلات إضافية للوقوف على واقع الصناعة وتوقعاتها المستقبلية كالربط بين مؤشرات أو نسب معينة ومؤشرات أخرى. وعند تحليل ظروف الصناعة، فإنّه من الضروري الأخذ بالاعتبارات الموالية:[2]

- التحليل التاريخي للمبيعات والأرباح.
- حجم الطلب وحجم العرض.
- ظروف المنافسة .
- صيغة المنتج وتكنولوجيا الصناعة.
- تدخل الحكومة.

1-3-1- التحليل على مستوى الشركة "ظروف الشركة":[3] يقوم المحلل في هذه المرحلة بدراسة وتحليل القوائم المالية للشركة بغية معرفة نقاط القوة فيها وأيضا نقاط الضعف ويعتمد على النسب المالية كأساس في التحليل، ويهتم هذا الجزء بالتنبؤ .بالربحية المستقبلية للسهم وبناءا على الربحية الخالية.يتم تحليل الاتجاه المعاكس.

- **التنبّؤ بسعر السهم:** يتطلب استخدام نماذج إحصائية.
- **تقييم الأدوات المالية:** يهدف هذا التقييم إلى توفير معلومات تساعد المستثمر في الأسهم والسندات في الحصول على إجابات للتساؤلات الموالية:
  - ما الاتجاه المتوقع لحركة أسعار الأسهم والسندات وبيع السهم والسند ؟
  - ما العائد على الاستثمار المتوقع من كل من السهم والسند ؟

2-1- التحليل الفني للأوراق المالية: وفي هذا النوع من التحليلات يتم التركيز على ظروف سوق الأوراق المالية ومؤشراته ومستوى كفاءته.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 186.

2 محمد أحمد عبد النبي، الأسواق المالية الأصول العلمية والتحليل الأساسي، الوراق للنشر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص:104.

3 قاسم عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، 2011، ص: 194.

1-2-1- تعريف التحليل الفني: ويمكن تعريفه على أنّه [1] "دراسة حركة السوق من خلال الرسوم والخرائط البيانية بغرض التنبؤ لما يمكن أن تكون عليه الأسعار في المستقبل. ويتم ذلك من خلال دراسة السجل التاريخي لأسعار سهم ما ومقدار تغيراته، وبالتالي تحديد نمط لهذه التغيرات بغية مساعدة المحلل على التنبؤ بسعر هذا السهم مستقبلا".

ويقوم التحليل الفني على افتراض أساسي هو أن حركة الأسعار في الماضي تعد مؤشرا يمكن الاعتماد عليه للتّنبؤ بحركة الأسعار في المستقبل، ومن الفروض الرئيسية الأخرى التي يقوم عليها أيضا نجد ما يلي:[2]

- القيمة السوقية تتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب.
- العوامل التي تؤثر على قوى العرض والطلب متعددة، منها الرشيد ومنها غير الرشيد.
- الأسعار تتحرك في اتجاهات ومسارات معينة، وهي تميل إلى الاستمرار في اتجاهها نفسه وعدم تغييره.
- التغيرات التي تطرأ على موازين قوى العرض والطلب هي نفسها التي تغير من اتجاه الأسعار.

2-2-1- نظرية داو للتحليل الفني: [3] هناك العديد من النظريات الأخرى في مجال التحليل الفني مثل نظرية **إليوت للأمواج، نموذج دورة السوق وتحديد الاتجاه** ، إلا أننا سنتناول فقط نظرية داو والتي تنسب إلى أبي التحليل الفني **Charles Dow** وهو مؤسس وواضع مؤشر داو جونز الصناعي لبورصة نيويورك للأوراق المالية.

وتفترض هذه النظرية ما يلي:

- أن المتوسطات تأخذ في الحسبان كل شيء يتعلق بالسوق.
- تحكم السوق ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: اتجاه أولي (مدته سنة أو أكثر)، اتجاه متوسط (مدته من ثلاثة أسابيع إلى ثلاثة أشهر)، اتجاه ثانوي (مدته أقل من 20يوم).
- من الصعوبة بمكان التأثير على الاتجاه الأولي مع إمكانية التأثير في أسعار مجموعات من الأسهم بشكل مستقل.
- ضرورة أن تعزّز المتوسطات بعضها البعض، فارتفاع مؤشر داو جونز الصناعي يجب أن يكون مصحوبا بارتفاع في مؤشر داو جونز للنقل.
- تفترض هذه النظرية أن كافة المعلومات الخاصة بالسوق متضمنة في سعر السهم.
- يجب أن توصل الأسعار سيرها في الاتجاه نفسه السائد إلى أن تظهر إشارات تدل على انعكاس مسار الأسعار.

3-2-1- أدوات التحليل الفني: ونجد منها أدوات التحليل الفني لمؤشر السوق وأدوات التحليل الفني لسعر السهم. وذلك كما يلي: [4]

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 215.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 215.

3 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 216-217.

4 ويمكن الرجوع في هذا الصدد لكل من:

- قاسم عبد الرازق، مرجع سبق ذكره، 2011، ص ص: 220-221.

- Wayne D. Pucell, Technical Analysis alternatives to chats analysis, Virginia, USA: Texas agriculture extensions, Working paper N ° 5317, 1999; P: 01.

1-3-2-1- أدوات التحليل الفني لمؤشر السوق: ويقصد بها الأدوات التي تهدف إلى قياس المتانة النسبية للسوق، وتحديد اتجاهات وحركات الأسعار فيه، وفي هذا الصدد يمكننا التمييز بين ثلاثة مقاييس هي:

- **مقاييس ميل أو اتجاه المستثمرين:** وهو مؤشر لاتجاه حركة أسعار الأسهم في المستقبل، ومن أبرز تلك المقاييس مؤشر بارون والذي يحسب أسبوعيا حسب المعادلة الموالية:

$$\Pr = \frac{Rh}{rw} \times 100$$

حيث:

Pr: مؤشر الثقة.

r_H: عائد السندات مرتفع الجودة.

r_W: عائد السندات متوسط الجودة.

إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الحالة الاقتصادية جيدة، وبالتالي التوقيت ملائم للشراء والعكس صحيح.

- **مقاييس وجهة النظر المضادة:** تقوم هذه المقاييس على اتخاذ قرارات معاكسة لقرارات مجموعة من المستثمرين نظرا لأن هؤلاء الآخرين غالبا ما يتخذون قرارات استثمارية خاطئة، خاصة عندما تكون أسعار السوق في طريقها إلى التحول ومن أكثر تلك المقاييس شيوعا مؤشر توازن الكميات الكسرية الذي يحسب بالمعادلة الموالية:

$$P¨dd = \frac{Sdd}{Cdd}$$

حيث:

P_{DD}: مؤشر الكميات الكسرية.

S_{DD}: مبيعات الكميات الكسرية.

C_{DD}: مشتريات الكميات الكسرية.

- **مقاييس المستثمر المحترف** : ومن أهم هذه المقاييس نذكر نسبة البيع على المكشوف للمتخصصين، والذي يحسب كما يلي:

$$Rc = \frac{Ss}{\sum S}$$

حيث:

Rc: نسبة البيع على المكشوف للمتخصصين.

Ss: المبيعات على المكشوف للمتخصصين.

$\sum S$: مجموع المبيعات على المكشوف.

1-3-2-2- أدوات التحليل الفني لسعر السهم: يقوم المحلل الفني بدراسة وتحليل الرسوم البيانية للأسعار ومتابعة اتجاهاتها والأشكال النمطية المختلفة التي ترسمها حركة هذه الأسعار.

3-1- الفرق بين التحليل الأساسي والتحليل الفني: وبناء على ما سبق ذكره، فإنه يمكن استنتاج بعض الفروق الجوهرية بين كل من التحليل الأساسي والتحليل الفني للأوراق المالية والتي يظهرها الجدول الموالي.

الجدول رقم 02: أوجه الاختلاف بين التحليل الأساسي والفني للأوراق المالية

أوجه الاختلاف	التحليل الأساسي	التحليل الفني
من حيث المفهوم	هو التحليل الذي ينصب على الظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعة وظروف الشركة.	هو التحليل الذي ينصب على ظروف سوق الأوراق المالية ومؤشراته ومستوى كفاءته وحجم التداول.
من حيث الأهداف	تقييم العوائد والمخاطر لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأدوات المالية.	دراسة متغيرات السوق في الماضي وذلك لأغراض التنبؤ باتجاهات السوق في المستقبل لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأدوات المالية.
من حيث الافتراضات التي يقوم عليها	يفترض: -أن سوق الأوراق المالية كفء على الأقل بصيغته الضعيفة. -يمثّل التحليل الأساسي ضمان لعدم وقوع أخطاء فادحة عند اتخاذ قرارات الاستثمار.	يفترض أن: -القيمة السوقية للأوراق المالية تتحدد على أساس قوى العرض والطلب. -العوامل التي تحكم العرض والطلب بعضها منطقي والآخر غير منطقي. -إن سوق الأوراق المالية غير كفء. -أن التحرّك من سعر التوازن إلى سعر آخر يستغرق بعض الوقت.
من حيث الاهتمامات	-لا يساعد على تحديد الوقت المناسب للاستثمار. -لأجل دراسة قوى العرض والطلب، فإن المحلل الأساسي يهتم بالقوائم المالية ويقوم بمقارنة النتائج الحالية مع نتائج الفترات السابقة وذلك بهدف معرفة القيمة العادلة للسهم. -المحلل الأساسي فيقوم بحساب القيمة العادلة لورقة مالية ما ويتوقع من السوق أن يتحرك حتى يصل إلى هذه القيمة ثم يتوقف. -يعدّ التحليل الأساسي أكثر فعالية في توقع الاتجاهات على المدى الطويل 5 أكثر من سنة.	-يساعد على تحديد الوقت المناسب للاستثمار، من خلال الإجابة عن التساؤلات المواليةمتى نشتري؟ متى نبيع؟ متى ندخل السوق ومتى نخرج منه؟ -يهتم المحلل الفني بدراسة حركة الأسعار بالسوق على أساس أن كافة المعلومات متضمنة في السعر. -يترك المحلل الفني الحرية للسوق ليدله ويرشده على مسار الأسعار. -التحليل الفني أكثر ملائمة للمعاملات قصيرة الأجل (0-90 يوم)..

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: قاسم عبد الرازق وآخرون، 2011، مرجع سبق ذكره ص ص: 179-233.

2 - مرحلة اختيار الاستثمار: [1] وفي هذه المرحلة يكون متاحا للمستثمر أو متخذ القرار نتائج التحليل الأساسي والفني، حيث تمكنّه من الاختيار الأمثل من بين الفرص الاستثمارية المتاحة. ولكن وبصفة عامة فإن المشكلة التي تواجه متخذي القرارات الاستثمارية هي:

1 عبد الستار جاسر الظاهر، دور المعلومات المحاسبية في توجيه الاستثمارات المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2004، ص: 79.

- ما هو الهدف من الاستثمار؟
- هل يريد المستثمر عائد أكبر مع درجة مخاطرة أعلى، أم يريد عائد أقل مع درجة مخاطرة أدنى؟

للإجابة عن هذين السؤالين، فإن ذلك يتطلب من المستثمر دراسة أنواع الاستثمارات المتاحة وخصائص كل منها والعائد والمخاطرة المتوقعة، وذلك من خلال دراسة ومعرفة وتحليل المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية لكونها تعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون عند اتخاذ قراراتهم. فعملية ترشيد القرار الاستثماري تستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية في كل مراحلها ولاسيما المعلومات المحاسبية، حيث أثبتت الدراسات الحديثة أهمية المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية وبالنسبة للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

تعتبر قرارات الاستثمارات المالية من القرارات الهامة والخطيرة للمستثمرين خاصة إذا ما وجدت أمامهم فرص استثمارية بديلة تختلف من حيث عوائدها ومخاطرها، مما يستدعي نوعية خاصة من التحليلات قبل اختيار استثمار معين، تتمثل في كل من التحليل الأساسي والفني للأوراق المالية واللذات يعتمدان على توفّر المعلومات ولاسيما المحاسبية منها، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في ترشيد المستثمرين ومساعدة الوسطاء والمحللين الماليين على تقديم المشورة والنصح لمستثمريهم، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: أهمية جودة المعلومات المحاسبية للاستثمار في سوق الأوراق المالية

تعتبر المعلومات الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ قرار الاستثمار في مجال سوق الأوراق المالية، فتوفّر المعلومات الموثوقة يعتبر عنصرا ضروريا لتنشيطه، ولما كانت المعلومات المحاسبية جزء من هذه المعلومات والتي أوليت العديد من الاهتمامات لتطويرها، فإنها وبلا شكّ تلعب دورا مهما في تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتحسين كفاءتها.

أولا: مكانة المعلومات المحاسبية ضمن المعلومات المؤثرة في سوق الأوراق المالية

بالرغم من تعدّد مصادر المعلومات، إلا أنه يمكننا في هذا النظام التمييز بين نوعين من المعلومات يتمثل النوع الأول في المعلومات العامة التي يوجد لها مصادر مختلفة، وأما النوع الثاني والأهم فيتمثّل في المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها القوائم المالية ، والتي تلعب دورا خاصا في توجيه قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية. وقبل التطرق إلى الدور والأهمية التي تتمتع بها المعلومات المحاسبية في مجال الاستثمار في سوق الأوراق المالية، نبين أولا مكانتها ضمن مجاميع المعلومات التي يحتاجها المستثمر.

***1* - أنواع المعلومات المؤثرة في سوق الأوراق المالية:** يحتاج المستثمر أو الراغب في الاستثمار لمدخراته في الأدوات المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية إلى مجموعة من المعلومات المختلفة التي تساعد على اتخاذ القرار الرشيد، وعلى توجيه مدخراته سواء تعلقت هذه المعلومات بالشركة المصدرة للأوراق المالية أو البيئة التي تعمل فيها. ويمكن تلخيص هذه المعلومات فيما يلي:

***1-1* معلومات متعلقة بالمحيط:** مادامت أسواق الأوراق المالية غير مستقلة عن المحيط الاقتصادي السياسي والاجتماعين فالمعلومات التي تدل على تغير بعض المؤشرات تؤثر مباشرة على أسعار الأدوات المالية وتتمثّل هذه المعلومات في:

- **معلومات مرتبطة بالنشاط الاقتصادي:** بحيث يمكن لأسواق الأوراق المالية أن تهتز بمجرد نشر معلومة واحدة كمعدل النمو الاقتصادي، معدل الفائدة أو معدل التضخم، وغيرها.
- **معلومات مرتبطة بالمحيط السياسي:** بحيث تعتبر الأحداث السياسية كعامل مؤثر بصفة كبيرة على سوق الأوراق المالية.

1-2 معلومات متعلقة بالشركة المصدرة للأوراق المالية: قد تكون هذه المعلومات متعلقة بتنظيم الشركة وعملها، أو معلومات مالية ومحاسبية، حيث ويركز المستثمرون في بناء توقعاتهم المستقبلية على الوضع المالي للشركات والتي يمكن استخلاصها من التقارير المالية، إذ يجب أن يتوفّر هذا التقرير على معلمات تؤدي عند معرفتها إلى تغيير في سلوك المستثمر ينعكس في سعر سهمها السوقي، أو حتى في تغيير محفظته المالية، وبالتالي إمكانية زيادة حجم التداول لهذا السهم، ويمكن حصر أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمرون من التقارير المالية والمتمثلة بالإفصاحات المالية والمحاسبية بما يلي[1]:

- معلومات عن حركة أسعار الأسهم التي يرغب المستثمر في اقتنائها.
- معلومات عن الأرباح الموزعة ومقدار العوائد التي حققتها تلك الشركات خلال الفترة.
- معلومات عن الإدارة وكفاءتها في تحقيق العائد ومدى قدرتها على القيام بالأنشطة التشغيلية.
- معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها.

كما يمكن أن تتعلّق هذه المعلومات بمردودية الأدوات المالية المصدرة والتي يمكن حسابها بطريقتين هما:

- **الأرباح المحققة والأرباح الموزعة:** المعلومة التي تعطي مبلغ الأرباح المحققة والأرباح التي توزّع ليس لها معنى، إلا إذا عبرت عن هذه العناصر بالنسبة لأسعار الأدوات المالية، ومن أجل ذلك هناك نسبة معروفة باسمPER والتي تساوي سعر الورقة على مبلغ الأرباح المحققة، إذ غالبا ما تستقبل المعلومة التي تتضمن الأرباح المحققة بصفة جيدة من قبل المستثمرين لأن تحقيق الأرباح يعبر عن مدى صحة الوضعية المالية للشركة مما يدفع أصحاب هذه الأوراق إلى عدم بيعها والمستثمرين إلى البحث عنها.
- **فائض القيمة البورصية المحققة:** فوائض القيمة ونواقصها يمثلان جزء من عوائد المساهمين خلافا عن الأرباح الموزعة، والتي تمثل عائدا نقديا مسددا، ففوائض القيمة ونواقصها ليس لهما وجود إلا على الأدوات المالية الرسمية إلى غاية يوم بيعها، لتحديد أثر فوائض القيم ونواقصها على الأسعار يجب أن تتعرف على مفهومين أساسين هما معدل الفائدة الاقتصادي المشكل من العائد المنتظر على شكل أرباح موزعة، ومعدل الفائدة للمضاربة المشكل من الربح المنتظر من طرف المضارب على شكل تباين(فرق) في الأسعار. يستعمل معدل الفائدة للمضاربة في عمليات قصيرة الأجل بينما معدل الفائدة الاقتصادي يستعمل في العمليات التي تتجاوز مدتها سنة.

---

1 مالك منير أبو عفيفة، منال سليمان أبو غنيم، حساسية الإفصاحات المحاسبية والمعبر عنها من خلال النسب المالية في التأثير على القرارات الاستثمارية (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية)بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الأردن، ص ص16-17. متوفر على الموقع الالكتروني:elc.Zu.edu.jo/conf/sessions/sessions4/5.pdf

الفائدة من المضاربة هي تحديد المشتريات الجديدة على أمل ارتفاع أسعارها، ومنه الحصول على فوائض القيم حيث يريد المشترون الأوائل تحقيق أرباح مضاربة على شكل فائض القيمة، ثم يتبعهم مشترون جدد يبحثون عن نفس الهدف في كل مرحلة الارتفاع السابق للأسعار ليكون أساس ارتفاع جديد وهكذا.

وفي حالة انخفاض وتدهور السوق فإن القيمة السلبية لمعدل الفائدة المضاربي يحث حاملي الأوراق على بيعها، وهذا هروبا من أي انخفاض جديد غالبا ما يكون أكبر. فتتابع هذه الانخفاضات سببه الحجم الكبير للمبيعات خوفا من انخفاض قيمة الأدوات المالية.

معدل الفائدة المضاربي هو قيمة مقدرة وغير مؤكدة في المستقبل البعيد ويقل الشك كلما كان السوق ناجح.

2 - أهم القيود المعلوماتية المحاسبية التي تواجه سوق الأوراق المالية: تعاني الكثير من أسواق الأوراق المالية لاسيما الناشئة منها المتخلفة للعديد من المعوقات تحول دون أدائها الجيد لوظائفها، تتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي:

- ضآلة حجم السوق سواء من جانب العرض أو من جانب الطلب، حيث يتسم الطلب على الأدوات المالية والمقاس بعدد وحجم أوامر الشراء بالتدني [1]، وهذا راجع إلى ضعف الوعي الاستثمار في سوق الأوراق المالية وغياب ثقة المستثمر في الشركات المصدرة للأوراق المالية بسبب عدم كفاية أو ضعف المعلومات التي توفرها.
- انخفاض نسبة سيولة السوق تعتبر عائقا أمام الاستثمار فيها، فالسوق التي تتمتع بسيولة عالية قادرة على تخصيص رأس المال وهذا يعني إمكانية البيع والشراء بسهولة وبتكاليف زهيدة.
- ضآلة عرض الأدوات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية تعتبر عائق ا أمام تطورها،[2] ويعود سبب ضآلة عرض هذه الأدوات في بعض الأحيان إلى سيطرة النمط العائلي للشركات المساهمة، مما يجعل قاعدة المساهمين والمتعاملين ضيقة للغاية.، وكذا إلى ضعف أسلوب توزيع الاكتتابات وذلك بسبب الافتقار إلى المؤسسات التي تقوم بضمان التغطية والمعاونة في توزيع الاكتتاب، وكذا بسبب ضعف الطلب على الأدوات المالية مما يؤدي إلى قلة أو عدم طرح إصدارات جديدة وبالتالي محدودية حجم التداول وقلة الشركات المدرجة في هذه الأسواق.

إضافة إلى كل ما سبق فإنّه من المعوقات التي تؤدي إلى ضعف سوق الأوراق المالية في أي دولة، الخصائص الاقتصادية التي تعرفها هذه الدولة، فالدولة التي تتميز اقتصاده ا بانخفاض الإنتاجية بسبب عدم الكفاءة في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة والتوزيع غير الكفء لتلك الموارد بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، [3] إضافة إلى قلة الخبرة والمعرفة الفنية المحدودة وضعف السياسات المالية، كلها تؤدي إلى الثقة الضعيفة في الشركات والحكومات نفسها وجهل وعدم خبرة المستثمرين.

---

1 شذا الخطيب– صعفق الركيبي– سليمان المنذري، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال ، الطبعة1، مؤسسة طايا، عابدين، مصر، 2002، ص:79.

2 خليل الهندي– أنطوان الكاشف، العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء2، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2000، ص:267.

3 عبد المنعم السيد علي، نزار سعد، الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، 2004، ص ص:395-396.

إلا أن معظم هذه المعوقات التي تواجه سوق الأوراق المالية أو نشاطها مرده في الغالب إلى مجموعة قيود معلوماتية التي تقف في وجه المستثمرين والطلب على الأدوات المالية، حيث يؤدي عدم توفر المعلومات ببعض المستثمرين إلى اتخاذ قرارات غير سليمة في اختيار البدائل الاستثمارية، أو إلى إحجامهم عن التعامل داخل السوق تخوفا من المخاطر، وتفضيلهم لطرق الاستثمار التقليدية وتتمثّل معظم هذه المعوقات في القيود التالية:[1]

- ضعف الإيضاح المالي.
- عدم وجود تحليل فني واقتصادي مستقبلي.
- المغالاة في تقدير المراكز المالية.
- عدم توفّر شبكة المعلومات على أسس تنبؤية، وليس مجرد عرض للبيانات والمؤشرات بل لابد من توضيح دور هذه المؤشرات في تنمية البورصة مستقبلا.
- عدم توفّر معلومات متعلقة بدراسة السوق المحلي وتحديد صفاته وخصائصه، سواء بالنسبة للمستثمر الفرد أو الشركات.

كما أن ضعف الأنظمة المحاسبية يعد عائقا أمام الاستثمار ف ي سوق الأوراق المالية، حيث اعتماد نظم محاسبية بعيدة عن النظم المحاسبية الدولية ومعاييرها لا يسمح بإنتاج معلومة محاسبية ومالية موثوق فيها تشجع المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة. إضافة إلى ذلك اختلاف الطرق والأسس المحاسبية التي تستخدمها الشركات يصعب إجراء عملية المقارنة.

3 - دور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية: تساعد هذه المعلومات إضافة إلى توقّع العائد السوقي في تقدير المخاطرة للسهم، وذلك كما يلي:[2]

3-1- دور المعلومات المحاسبية في توقع العائد السوقي: بيّنت الدراسات أن المعلومات المحاسبية ممثّلة في أرقام الربح المحاسبي مفيدة للمستثمرين، لأن هناك استجابة في أسعار الأسهم تبعا لتغيرا ت الربح المحاسبي وقت الإعلان عنه ونشر القوائم المالية وتنبؤات الإدارة والمحللين الماليين لرقم الربح المحاسبي.

إذ تؤدي هذه المعلومات إلى حدوث تغيير في التوزيع الاحتمالي فيما يتعلّق بالعائد السوقي المستقبلي وهو ما يؤدي بالمستثمرين إلى اتخاذ القرارات بناءا على هذ ه المعلومات المحاسبية الجديدة. فإن أي تغيير في أسعار الأسهم وحجم تبادل الأسهم المصدرة هو المعلومات الجديدة والمفيدة التي يتلقاها المستثمرون من خلال القوائم المالية، وبالتالي فإن التغير في أسعار الأسه م وقت الإعلان عن الربح المحاسبي يعتبر دليلا على منفعة الربح المحاسبي للمستثمرين.

---

1 بوكساني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص:226.

2 نشنش سليمة، دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، 2004/2003، ص ص: 122-123.

2-3- دور المعلومات المحاسبية في تقدير درجة المخاطرة للأسهم: يرغب المستثمر في تحديد درجة مخاطرة الأسهم المنتظمة وغير المنتظمة، لكي يستطيع تكوين محفظة للأوراق المالية، تمكنه من تحقيق عائد محدد يتناسب مع درجة المخاطرة التي يفضّلها المستثمر بعد استبعاد المخاطر غير المنتظمة لهذه الأوراق. وقد بينت العديد من الدراسات أن بيانات الربح المحاسبي وغيرها من البيانات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية للشركات المصدرة للأوراق المالية تمكن المستثمرين من تقدير درجة المخاطر المنتظمة للأسهم.

كما أن المحاسبة تلعب دورا هاما في تنشيط سوق الأوراق المالية، وتحقيق كفاءته من خلال توفير المعلومات المتعلقة بحقيقة القوائم المالية للشركات من مراكز مالية والأرباح المحققة والمتوقعة مستقبلا حيث تساهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوفير ثقة المستثمر في هذه المعلومات الناتجة عن القوائم المالية، لذلك ازداد اهتمام المحاسبين في السنوات الأخيرة بتحسين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية من حيث كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها وفهمها من قبل المسمر، حيث تتوقف فعالية النظام المحاسبي في تحقيق أهميته بالنسبة لسوق الأوراق المالية على عاملين أساسين هما:

- مدى توفيره للمعلومات وتماثلها لجميع المستثمرين في سوق الأوراق المالية.
- مدى فهم وتفسير المستثمرين واستيعابهم للمعلومات، إذ تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما من حيث التشجيع على الاستثمار المالي في الأدوات المالية، وأيضا تخفيض درجة عدم التأكّد والمخاطرة المتعلقة بهذا النوع من الاستثمارات.

كما أشار كل من Capstaff, Selva, Jones بأن المعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية هي من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف ومخاطر الأعمال والتنبؤ بها. كما التحليل الأساسي لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المحاسبية مثل العائد المحاسبي ومعدل التوزيعات الخ.

فدور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، يمكن تقسيمه إلى ما يلي:[1]

- **الدور التسييري:** وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.
- **الدور التأثيري:** وذلك على وظيفة إدارة محفظة الأدوات المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين الخواطر والعوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية الجيدة لاتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتحسين كفاءتها

تحتاج سوق الأوراق المالية إلى توفر نظام معلومات محاسبي جيد يمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة وبالسعر المناسب، ويؤيد هذا الرأي العديد من الباحثين عندما يؤكدون بأن المعلومات الداخلية تعتبر أحد المقومات الرئيسية للمستثمر عند اتخاذ قراره والأساس الذي يبنى عليه كافة قراراته الاستثمارية المتاحة في السوق.

---

1 مسعود صديقي، خالد دريس،دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمارمداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 07/08 ديسمبر 2010، ص: 16.

1 - أهمية المعلومات المحاسبية الجيدة لاتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية: إذ تعتبر المعلومات المحاسبية والمالية من أهم المعلومات التي يجب أن تقوم بتوفيرها بورصة الأوراق المالية.[1] إذ تعطي أسواق المال العالمية أهمية كبرى لإعداد المعلومات والبيانات ونشرها بصورة دورية للمستثمرين، حتى أنها أصدرت قوانين تلزم الشركات بإصدار هذه البيانات والإفصاح عنها في أوقات محددة ومتعددة، وكانت الدافع وراء ظهور معايير المحاسبة الدولية.

فالمعلومات المحاسبية باعتبارها المحتوى الإعلامي لمجموعة التقارير والقوائم المالية تؤدي دورا مهما في تنشيط سوق الأوراق المالية وتحقيق كفاءته من خلال السماح بالإطلاع على ما تعرضه القوائم والتقارير المالية للشركات من مراكز مالية والأرباح المحققة والمتوقعة مستقبلا. [2]وعليه أصبح توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفا في حد ذاته وإنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات.

فتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية يعود بالفائدة على كل من المستثمر، سوق الأوراق المالية والمجتمع، وذلك كما يلي: [3]

بالنسبة للمستثمر: تسمح توفّر المعلومات المحاسبية اللازمة بما يلي:

- الحصول على معلومات للتنبّؤ بدرجة الربحية والمخاطرة المتعلقة بالاستثمار.
- الحصول على معلومات تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكّد المحيطة باتخاذ قرار الاستثمار، مما يساعد على اتخاذ القرار السليم وتغيير وترتيب مكونات المحافظ الاستثمارية.
- الحصول على معلومات لتقييم أداء إدارات الشركات.

بالنسبة لسوق الأوراق المالية: تسمح توفّر المعلومات المحاسبية اللازمة بما يلي:

- بعث الثقة والاستقرار في التعامل بين المستثمرين.
- توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم.
- خلق مجالات لأدوات الاستثمار المبتكرة القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

بالنسبة للمجتمع: تسمح توفّر المعلومات المحاسبية اللازمة بما يلي:

- ترشيد القرارات الاقتصادية وحسن توزيعها بين مجالات الاستثمار.
- تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

---

1 عطا الله وراد خليل، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية " دراسة تحليلية" مداخلة في المؤتمر العلمي السابع حول الريادة والإبداع واستراتيجيات العمل في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 15/16 مارس 2005، ص:03.
متوفر على الموقع الإلكتروني: http:// www.philadelplna.edu.jo

2 محي الدين حمزة، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية : دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص: 147.

3 عصام محمد البحيصي، أنور عدنان نجم، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد الثاني، غزة، فلسطين، جويلية 2009، ص: 721.

فتتمثّل أهمية المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية في كونها تعتبر المصدر الأساسي في وضع أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية، وبوجه خاص الأرباح السنوية ذات قيمة بالنسبة للمستثمرين في سوق الأسهم، وبالتالي فإن هذه المعلومات سواء كانت جيدة (أرباح) أو سيئة (خسائر) تستجيب لها السوق بطريقة تتناسب مع نوعية وطبيعة هذه المعلومات.

إن البورصة وما تمثّله من أهمية بالنسبة للشركات المسعرة أو بالنسبة لعملية التنمية وتوجيه الاقتصاد في الكثير من الدول تعتبر طرفا مهما من الأطراف المستعملة لما تنتجه المؤسسة من معلومات مالية ومحاسبية لارتباط هذه الأخيرة وتأثيرها على درجة كفاءة سوق الأوراق المالية[1]لأن أسعار الأسهم حسب فرضية كفاءة سوق الأوراق المالية يجب أن تعكس كليا وآنيا المعلومات المحاسبية الملائمة المتاحة، وتعتبر المعلومة ملائمة إذا كانت قادرة على التأثير في القرارات وتغييرها.

وعلى هذا الأساس تعتبر المعلومات المحاسبية المالية من أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمر الحالي أو المرتقب، فهي تجعله على اطلاع بالوضعية المالية للشركات ونتائج أعمالها، وبالتالي اختيار الشركة المناسبة، وطلب الاستثمار في أوراقها المالية. وانطلاقا من الأهمية التي تكتسيها المعلومات المحاسبية عن باقي المعلومات المتاحة عن الشركات ولأجل ضمان نجاح عملية المقارنات سواء على صعيد شركة واحدة من خلال المقارنة بين عدة سنوات أو على صعيد عدة شركات من خلال مقارنتها مع بعضها البعض يتعين الاهتمام أكثر بهذا الجانب خاصة بالنسبة للدول التي مازال اقتصادها يفتقر إلى سوق أوراق مالية نشطة، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات بغرض تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية التي يعتمد عليها المستثمرون.

وبالتالي لتنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية يستلزم تطوير النظام المعلوماتي المحاسبي وتحسين مخرجاته والمتمثلة في القوائم المالية.وذلك بالقيام بما يلي:

- العمل على تصميم نظام معلومات محاسبي فعال ومتطور وقبل ذلك العمل على تحسين النظام المحاسبي المتبّع،أي اعتماد معايير المحاسبة الدولية اقتداء بتجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.
- الاهتمام بنشر المعلومات المحاسبية وتوفيرها وإتاحتها لعدد أكبر من المستثمرين.
- زيادة الاهتمام بمجال الإفصاح المحاسبي.
- الاهتمام بنشر معلومات السوق والمعلومات المحاسبية ذات الأثر الجوهري في سعر الأدوات المالية.وذلك بصفة مستقلة بالصحف الرسمية، وتحليلها للجمهور غير المتخصص.[2]
- خضوع الممارسة المحاسبية لمختلف الشركات المسعرة بالبورصة لإطار موحد يضبط عملية إعداد المعلومات المحاسبية، بمعنى أن تتعامل هذه الشركات مع السوق بلغة محاسبية موحدة.

---

1 Raffoumerr et autres, Vingt ans de recherche en comptabilité financier, revu de C.C.A ; Paris. 1999. P: 181.

2 عطا الله وراد خليل، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

- التزام الشركات بالطرق والسياسات المحاسبية وضمان ثباتها وتماثلها بهدف تمكين حملة الأسهم من القيام بكل أشكال المقاربات والمقارنات التي يرونها ضرورية سواء بالنسبة لشركة واحدة أو مجموعة من الشركات.
- تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية التي على الشركات المسعرة نشرها.
- تحديد الفترات التي ينبغي أن تنشر فيها المعلومات.
- إجراء المقارنات بين المعلومات التقديرية والمعلومات التي تحققت.

2 - أهمية المعلومات المحاسبية الجيدة في تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية : كما أن للمعلومات المحاسبية والمالية علاقة ارتباط قوية بمفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية خاصة في شكلها المتوسط، ذلك لما تتميز به من قدرة على الإخبار بالحقائق المالية التي يكون المستثمر المالي في حاجة إليها لتحديد مستقبل العلاقة التي تربطه مع الشركة المصدرة للأسهم من خلال تقدير الربحية والمخاطرة، إضافة لاحتياجات أطراف أخرى مثل شركات وصناديق الاستثمار والمحللين الماليين الذين قد يهتمون بالمعلومات المحاسبية للشركات لعدة أسباب من أهمها تتبع حركة السوق وتقديم الاستشارة.

فالعلاقة بين المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها وبين أسعار الأدوات المالية هي التي تعكس نظرية كفاءة سوق الأوراق المالية، كما أن هذه العلاقة هي التي تحدّد إقبال المستثمرين على تحليل هذه المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فإذا كان المستثمر مقتنع بأن السوق كفء فإنه سوف يقوم بتباع استراتجيات بسيطة في تكوين استثماراته، كما أن المعلومات تكون قد انعكست فعلا في سعر الورقة المالية، وبالتالي سيقل إقبال المستثمر على المعلومات ولن تكون هناك فائدة من القيام بالتحليلات، أما إذا كان المستثمر يعتقد بعدم كفاءة السوق فسيعمل على الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة، كما يستعين بالخبراء والمختصين في تحليل المعلومات المحاسبية المنشور، كما قد يلجأ إلى إتباع استراتجيات الاستثمار النشطة قصد تحقيق عائد يفوق ما حققه غيره من المستثمرين. [1]

كما أن التحليل المالي للمعلومات المحاسبية المنشورة يزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية، لأن التحليل والتقييم يجعل سوق الأوراق المالية أكثر عدالة، فهو يوفّر فرص متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة.[2]

---

1 لطرش سميرة، كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم: دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربية ، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص: 91.

2 الطاهر أحمد الكري، مدى مقدرة المعلومات المحاسبية المنشورة على التنبؤ بأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2005، ص:13.

وبالتالي تتوقّف كفاءة سوق الأوراق المالية على مدى توفر المعلومات للمستثمرين من حيث سرعة تواجدها، وعدالة الاستفادة منها وتكاليف الحصول عليها، كما تساعد هذه المعلومات المستثمرين على اتخاذ قرارات بيع وشراء الأدوات المالية المختلفة لأن المعلومات تفيد في تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للورقة المالية، فتوفر المعلومات المحاسبية يلعب دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق الأوراق المالية من حيث تحقيق التوازن بين العائد والخطر، وتخفيض درجة عدم التأكّد المتعلقّة بالاستثمار، ومن ثم زيادة حجم السوق وعدد المتعاملين فيه وحجم التعامل، ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وعليه، فتنشيط سوق الأوراق المالية وتحقيق كفاءتها يتوقف على مدى فعالية وجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، والذي يمثّل نظام جزئي متخصص من النظم الإدارية يهدف إلى جمع وتشغيل وتقرير معلومات متعلقة بالعمليات المالية للشركة، والذي تتمثّل مكوناته أو عناصره الأساسية في الكل من المدخلات والتي تتمثّل في البيانات التي تتولّد عن الأحداث المالية للشركة، والمعالجة والمخرجات والتي تعد الناتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، وتتمثل في التقارير والقوائم المالية، ولذا لتحقيق جودة هذه المخرجات يجب أن يتصّف هذا النظام بمجموعة من الخصائص التي تجعله كفؤا وفاعلا لتحقيق الهدف من وجوده.

تعتبر التقارير والقوائم المالية وما توفّره من معلومات مالية ومحاسبية الأساس الذي يعتمد عليه المستثمر عند اتخاذه لقراراته الاستثمارية من قرار شراء، عدم التداول وقرار البيع، حيث يستعين بهذه المعلومات للقيام بنوعية خاصة من التحليلات قبل اختيار استثمار معين، تتمثّل في كل من التحليل الأساسي والفني للأوراق المالية واللذات يعتمدان على توفّر المعلومات ولاسيما المحاسبية منها التي توفرها القوائم السابقة الذكر، فالمعلومات المحاسبية تعتبر من أهم المعلومات التي يحتاج إليها المستثمر نظرا للدور الذي تلعبه في إظهار الوضعية المالية للشركات المصدرة للأوراق المالية وفي تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول أن السوق المالية هي الآليّة التي يتم بموجبها تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية، وذلك بواسطة أدوات مالية ونقدية، بينما تختص سوق الأوراق المالية في التعامل بالأدوات المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات، والتي تقوم بإصدارها في السوق الأولي وتتداول في السوق الثانوية، وهذا عن طريق سماسرة ومؤسسات مالية عاملة في هذا المجال. كما أصبح وجود سوق للأوراق المالية أمر ضروري في كل دولة نظرا لأهميتها في الاقتصاد وتحقيقها لجملة من المزايا كزيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد الوطني، المساهمة في دعم الاستثمارات الداخلية والخارجية من خلال توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح مجموعة من الأدوات المالية كالأسهم والسندات ومجموعة أخرى تجمع بين كل من خصائص الأسهم والسندات تعرف بالأوراق المهجنة بالإضافة إلى المشتقات المالية بمختلف أنواعها. وحتى تتمكن سوق الأوراق المالية من تحقيق الهدف من وجودها تعمل جميع الأطراف المكونة لها على أن تتصف بالكفاءة، والتي تعني سرعة استجابة أسعار الأدوات المالية للمعلومات الواردة إلى السوق. حيث أن السوق الكفء تكون فيها القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة، تعكس تماما القيمة الحقيقية له. ويتميّز السوق الكفء بمجموعة من الخصائص كالمنافسة الكاملة أو ما يطلق عليها عدالة السوق، السيولة، استمرارية السعر وحيوية السوق. وخلاصة هذه المميزات هي أن السوق الكفء هوا لذ ي تكون فيه المعلومات متوفرة ومتماثلة لجميع المستثمرين وبأقل التكاليف. كما نجد نوعين لكفاءة سوق الأوراق المالية هما الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الكاملة، كما تأخذ عدة مستويات حسب طبيعة وصنف المعلومات المؤثرة في السوق فنجد منها المستوى الضعيف، المستوى المتوسط والمستوى القوي.

وبالتالي فكفاءة سوق الأوراق المالية تتطلّب توفر معلومات مختلفة وخاصة منها المتعلّقة بالجانب المالي والمحاسبي التي توفرها النظم المعلوماتية المحاسبية في التقارير والقوائم المالية التي تصدرها الشركات، حيث تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية والمالية التي تشجّع وتجلب المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ببعث الثقة في البيانات المالية لهذه الشركات والتقليل من درجة المخاطرة، وتقدير العائد المتوقع من الاستثمار في سوق الأوراق المالية. ولذا يجب تحسين نوعية هذه المعلومات، وهذا هو الدافع الأساسي نحو اتجاه العديد من الدول نحو تبنّي معايير المحاسبة الدولية، أي بدافع تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية، وهذا ما سيتمّ تناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

العولمة وتأثيراتها على معايير المحاسبة الدولية وانعكاساتها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية

تمهيد

تعتبر المحاسبة مجموعة من الإجراءات، والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة، ومدى تأثيرها على ذمتها المالية خلال مدة معينة. إذ تلعب دورا هاما في الميدان الاقتصادي والقانوني، فهي تخضع وفي أي بلد لإطار قانوني وتنظيمي الذي يشكل مرجعا أساسيا لها، يسمح بتنظيم المحاسبة وتوضيح مبادئها، وقواعدها الأساسية التي تقوم عليها تحديد القوائم المالية المطلوب إعدادها مضمونها من المحتوى الإعلامي. حيث كان للعولمة المالية وتأثيرها على تطور الأسواق المالية الدولية الأثر الكبير في تطور المحيط المحاسبي الدولي وظهور فرص وأدوات وسياسات ملائمة تمكن من نشر وإيصال المعلومات المالية لأداء المؤسسات المستخدمة للمستثمرين في هذه الأسواق وغيرهم من مستخدمي هذه المعلومات. لكن هذا التطور واكبته العديد من المشاكل المحاسبية الناتجة عن اختلاف التطبيقات المحاسبية بين الدول وفرض كل منها تطبيق معاييرها المحاسبية المحلية، مما صعب على

المستثمرين عملية اختيار استثماراتهم، وفهم وقراءة القوائم المالية المعدة وفق مبادئ محاسبية مختلفة، وكذا الأمر بالنسبة للشركات الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات التي تسببت لها اختلاف التطبيقات المحاسبية فيما بين الدول في العديد من المشاكل والصعوبات في إعداد وترجمة قوائمها وتقاريرها المالية. لذلك كان من الضروري إيجاد توافق محاسبي دولي يعمل على القضاء على هذه المشاكل من خلال إصدار المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، والتي أعيدت تسميتها حاليا بالمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية IFRS. الأمر الذي انعكس على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية التي لم تكن بمعزل عن آثار عولمة معايير المحاسبة الدولية، لذا ارتأت العمل على إصلاح أنظمتها المحاسبية المحلية وتكييفها مع المعايير المحاسبية الدولية. لذا سيتم من خلال هذا الفصل التعرّف أولا على التغيّرات التي عرفها الفكر المحاسبي المعاصر في ظل العولمة المالية من خلال معرفة المراحل التي أدّت إلى ظهور الحاجة إلى نظرية المحاسبة والدوافع وراء ظهور ما يعرف بالمحاسبة الدولية والتوافق المحاسبي الدولي والهيئات والمنظمات الاقتصادية والمحاسبية المؤيدّة له، ثم يتم التطرّق فيما بعد ذلك إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية والقوائم المالية التي ينصّ عليها وأسس قياسها، وأخيرا تستعرض بعض تجارب الدول النامية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية من حيث متطلبات التطبيق، إيجابياته ومعوقاته. وذلك من خلال المباحث الموالية:

المبحث الأول: التطوّرات التي عرفها النظام المحاسبي الدولي في ظل العولمة؛

المبحث الثاني: قياس عناصر القوائم المالية وفق الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية؛

المبحث الثالث: انعكاسات عولمة معايير المحاسبة الدولية على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية.

المبحث الأول: التطوّرات التي عرفها النظام المحاسبي الدولي في ظل العولمة

مع تنامي وشمولية أنشطة المؤسسات الاقتصادية عبر العالم اتسعّت الحاجة لمصادر تمويل هذا التوسّع، مما أدّى إلى تطوّر الأسواق المالية الدولية ومنها حاجة المستثمرين والمساهمين في تمويل هذه المشاريع إلى المعلومة المحاسبية والمالية الموثوقة والمساعدة على اتخاذ القرار، فضلا عن ذلك ظهور ما يعرف بالشركات الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات وما نجم عنها من مشاكل وتعقيدات في التطبيقات المحاسبية. الأمر الذي أدّى إلى تطور الفكر المحاسبي المعاصر من خلال ظهور الحاجة إلى ضرورة توفر مرجعية نظرية تنظم الممارسات والتطبيقات المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى ظهور ما يعرف بالمحاسبة الدولية بهدف العمل على تدويل معايير المحاسبة وتقريب الممارسات المحاسبية بين الدول للقضاء على المشاكل المحاسبية الناتجة عن اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول وذلك من خلال العمل على إرساء قواعد التوافق المحاسبي الدولي الذي لقي تأييد العديد من المنظمات الاقتصادية والمحاسبية الدولية والإقليمية. حيث أدّت جهود هذه المنظمات في هذا المجال إلى وضع مجموعة من معايير محاسبية تحظى بالقبول العام والتي عرفت العديد من التطوّرات والتعديلات أدّت بوضع مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية المعروفة حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية. وينقسم هذا المبحث بدوره إلى ثلاثة (03) مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: حاجة الفكر المحاسبي المعاصر لنظرية المحاسبة وظهور المحاسبة الدولية

المطلب الثاني: التأييد الدولي لتدويل معايير المحاسبة من خلال التوافق المحاسبي الدولي

المطلب الثالث: آثار العولمة المالية على المحاسبة الدولية: تطور المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما (US GAAP) إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، ثم إلى المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)

المطلب الأول: حاجة الفكر المحاسبي المعاصر لنظرية المحاسبة وظهور المحاسبة الدولية

ولدت المحاسبة نتيجة الفن والممارسة العملية وتطوّرت تاريخيا نتيجة للحاجات العملية والجهود العلمية المبذولة، خاصة بعد تحوّل الاهتمام من حل المشاكل التطبيقية للمحاسبة إلى البحث عن مقوماتها النظرية، الأمر الذي جسد جديا الحاجة إلى تطوير إطار عام يوفّر مرجعية نظرية لتقييم سلامة الممارسات المحاسبية وتفسيرها والتنبّؤ بها . ولهذا بذل الكتاب الاقتصاديون ومختلف الهيئات الرسمية المتخصصة جهودا معتبرة في سبيل تحديد أهداف ومبادئ ومعايير المحاسبة استنادا إلى إطار نظري ثابت. وهذا ما سيتمّ التطرّق إليه في هذا المطلب.

أولا: مراحل تطور الفكر المحاسبي

مرّ الفكر المحاسبي أو المعرفة المحاسبية بنفس مراحل المعرفة العلمية التي مرت وتطوّرت بها العلوم بصفة عامة. فانطلاقا من المنهج التجريبي ومن خلال الدراسات والأبحاث التي اهتمت بالجانب النظري للمحاسبة، فيمكن القول أن الفكر المحاسبي مرّ بالمراحل الموالية:[1]

1 - مرحلة الوصف والتحليل

كانت المحاسبة حتى فترة قريبة نسبيا تعنى بإجراءتها التطبيقية والعلمية دون الاهتمام بمفاهيمها، لكن منذ الثلاثينيات من القرن الماضي جرت عدة محاولات من أجل تحديد مضامين المفاهيم والمصطلحات المحاسبية. فقد شكل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانويين (AICPA) لجنة المصطلحات المحاسبية من أجل توحيدها. كما أجريت العديد من الدراسات الميدانية بهدف تشخيص بعض المشكلات المحاسبية السائدة وتحديد الإجراءات اللازمة لمعالجتها مما جعل المحاسبة تتجاوز مرحلة الوصف والتحليل.

2 - مرحلة التفسير

اتجّه البحث في مجال المحاسبة منذ بداية القرن الماضي إلى تفسير إجراءات الممارسات العملية وتبريريها من خلال عدّة دراسات نظرية لوضع مجموعة من المبادئ ساهمت في تفسير العديد من الممارسات كمبدأ الاستمرارية ومبدأ ثبات وحدة النقد وغيرها. واكبت هذه الدراسات النظرية مشكلات عملية واجهها الممارسون لمهنة المحاسبة مما آثار جدالا بين مختلف المدارس والاتجاهات الفكرية المحاسبية، وهذا ما ساعد على حيويتها وتجديد الحاجة إلى الإطار النظري.

---

1 يمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

-رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير– دراسة معمقة في نظرية المحاسبة – دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص ص: 55.62.

-رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2011، ص ص: 7–8.

3 - مرحلة التنبّؤ

انطلاقا من فكرة أن المحاسبة تلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات المستقبلية، إضافة إلى دورها التقليدي المتمثّل في تسجيل الأحداث الاقتصادية الواقعة فعلا. بدأ الاهتمام بالمعلومة المحاسبية واستخداماتها بالاعتماد على تقنيات بحوث العمليات والنماذج الكمية والرياضيات ونظرية الاحتمالات التي حقّقت انجازات هائلة أدّت إلى تطوير نظرية القرار.

4 - مرحلة وضع النظرية

وتعتبر مرحلة وضع النظرية نتاجا لتراكم التفسيرات العملية للظواهر بغية تنظيمها وشرحها واستخدامها بالاعتماد على المراحل الأكاديمية للبحث العلمي.

ثانيا: مفهوم وهيكل نظرية المحاسبة

سيتمّ فيما يلي التطّرق إلى التعريف بماهية نظرية المحاسبة وأهميتها في المجال المحاسبي، ثم نوضّح هيكلها والمتمثل في الإطار المفاهيمي أو النظري.

1 - مفهوم نظرية المحاسبة

لقد أعطي لنظرية المحاسبة عدّة تعاري ف انطلاقا من كون النظرية بصفة عامة تعني "إطار فكري عام متسّق ومنظم للأفكار والمفاهيم الأساسية والمبادئ التي تترابط مع بعضها البعض في إطار منطقي متماسك يخصّ الظواهر موضوع الدراسة".[1]

ومن بين تعاريف نظرية المحاسبة، يوجد تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية(AAA) والتي نصّت على أن نظرية المحاسبة هي "مجموعة متناسقة ومتماسكة من المفاهيم والفروض والأحكام العلمية والمنطقية التي تسهلّ عمل المحاسب وترشده في تعريف وقياس وإيصال البيانات المالية لذوي العلاقة".[2]

كما تعرف نظرية المحاسبة على أنها "مجموعة من الفروض والمبادئ والمعايير والمفاهيم المتناسقة التي تكون إطار متناسق ومتكامل يرشد في التطبيق العملي من خلال توفير إطار عام مرجعي يمكن من تقييم الممارسات المحاسبية وتقديم الإرشاد لتطويرها وخلق إجراءات محاسبية جديدة"[3]

2 - أهمية وجود نظرية المحاسبة

إن استمرار أهمية المحاسبة في المجتمع المعاصر مرهون بتوافر نظرية علمية مقبولة وتطور التطبيقات المحاسبية الجارية. لذا تظهر أهميّة ذلك من خلال الأمور الموالية:[4]

---

1 رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 111.

2 حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص: 193.

3 أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي–، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006، ص: 26.

4 محمود السيد الناغي، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007، ص ص: 20–21.

- المحاسبة كعلم في حاجة ماسة إلى إطار لنظرية عامة بعد الدراسة الطويلة لها.
- تساهم النظرية في تحقيق ركن الموضوعية في البيانات والمعلومات التي تظهرها المحاسبة وتفسر طبيعة الموجودات المرتبطة بها.
- وجود نظرية المحاسبة بما تتضمن من فروض ومبادئ علمية يؤدي إلى توافر كيان ملموس للمحاسبة ويضعها في مصاف العلوم الاجتماعية المتقدمة، بدلا من أن تكون مجرد وسيلة للتسجيل والتبويب والعرض ليس إلا.
- تساعد النظرية في مجال المحاسبة على دراسة الأسباب التي أدّت إلى وجود قواعد وإجراءات معينة، والمنطق الذي تحتويه هذه القواعد ومدى مناسبتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمع.
- توفّر أساسا للإجابة عن التساؤلات في مجال المحاسبة في ظل غياب معايير محددة.
- تساهم نظرية المحاسبة في زيادة فهم مستخدمي البيانات المحاسبية لمضمون المعلومات المحاسبية ومن ثم توفير الثقة فيها.
- تساهم نظرية المحاسبة في إجراءا المقارنات عند الحكم على دلالة القوائم المالية.

ومثل هذه الأهمية لنظرية المحاسبة يجب أن تحظى باهتمام خاص ومستمر من جانب المحاسبين إذا ما رغبوا في إثبات وتأكيد أهمية الاستمرار.

3 - هيكل نظرية المحاسبة والتنظيم المحاسبي

لقد تعدّدت آراء المفكرين في المجال المحاسبي حول تلك الفجوة بين النظرية الأكاديمية في بحوث المحاسبة المالية وبين وسائل تطبيق تلك النظريات عمليا في مجال البحوث التجريبية. حيث رأى البعض أن نظرية المحاسبة قد أحدثت مجال أوسع للبحث والنقاش في المجال المحاسبي .[1] ولهذا زاد اهتمام المفكرين والباحثين حديثا بدراسة الجوانب النظرية للمحاسبة لمحاولة وضع إطار علمي وعملي لها من قبل محاسبين وأساتذة الجامعات والهيئات العلمية والمهنية. ونتيجة لذلك نشرت الكثير من البحوث التي تتناول المحاسبة كعلم وما يتعلق بها من فروض ومبادئ محاسبية تحكم الممارسات العلمية للمحاسبة. ومن خلال هذه التفاعلات بين نظرية المحاسبة وتطبيقاتها العملية كان لابد من ظهور إطار عام للمحاسبة ينظم الممارسات المحاسبية ويضمن وجود الضوابط والإجراءات الكفيلة بخلق مرجعية كافية للمحاسبين لمواجهة متطلبات الممارسات المحاسبية وتوفير الحلول للمشاكل التي تواجههم. بالإضافة إلى المساهمة في إيجاد أسس واحدة أو متشابهة للأنظمة المحاسبية حتى تسهلّ عملية فهم وقراءة مخرجات تلك الأنظمة وهو ما يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبّها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق.

---

1 حسين مصطفى هلالي، الإبداع المحاسبي وأثره في الدراسات الإيجابية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر حول أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص: 232.

ومن هنا جاء ما يعرف بالتنظيم المحاسبي، والذي يقصد به [1]"محاولة وضع إطار عام للممارسات المحاسبية وذلك بتنظيم هذه الممارسات ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها".

كما أن أحد الأدوات الأساسية للتنظيم المحاسبي هي المعايير المحاسبية، لذا تحظى بأهمية بالغة من قبل المحاسبين والمراجعين في كل دول العالم.

وهكذا فنظرية المحاسبة لا يكفي أن تكون متسّقة منطقيا وإنما يجب أن تتضمّن محتوى تطبيقي يساعد في الممارسة العملية. وهذا ما يكون الهيكل النظري لنظرية المحاسبة [2]، والذي يسمى حديثا بالإطار المفاهيمي أو النظري لنظرية المحاسبة والذي بدوره يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مجموعات مترابطة ومتكاملة فيما بينها وهي: [3]

- **المجموعة الأولى:** وتتمثّل في الإطار المفاهيمي الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة الدولية " FASB" ما بين عامي 1978- 1980 في خمسة بيانات (تم سحب البيان رقم 04) وتمثّلت في البيان رقم 01 "أهداف التقرير المالي"، البيان رقم 02 " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، البيان رقم 03 " عناصر القوائم المالية"، البيان رقم 05 " الاعتراف والقياس في القوائم المالية". كما صدر البيان رقم 07 عام 2000 بعنوان "استخدام معلومات التدفق النقدي والقيمة الحالية في القياسات المحاسبية".

- **المجموعة الثانية:** وتتمثّل في البناء الرسمي للنظرية، ويعتمد على الإطار المفاهيمي السابق باعتباره بنية تحتية يستدّل بها في بناء النظرية، ويتكون هذا البناء النظري مما يلي: الفروض المحاسبية، المبادئ المحاسبية المشتقة من الفروض مع مراعاة محددات التقرير المالي وأخيرا المعايير المحاسبية التي تقدم أساس إجراءات التطبيق.

- **المجموعة الثالثة:** وتمثّل الجانب التطبيقي لكل من الإطار المفاهيمي والبناء الرسمي للنظرية، حيث تعتمد المعايير في تحديد إجراءات التطبيق العملي وإعداد مخرجات العملية المحاسبية في صورة قوائم مالية أساسية تقدم للمستخدمين معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات. والشكل الموالي يوضّح الهيكل النظري للنظرية المحاسبية.

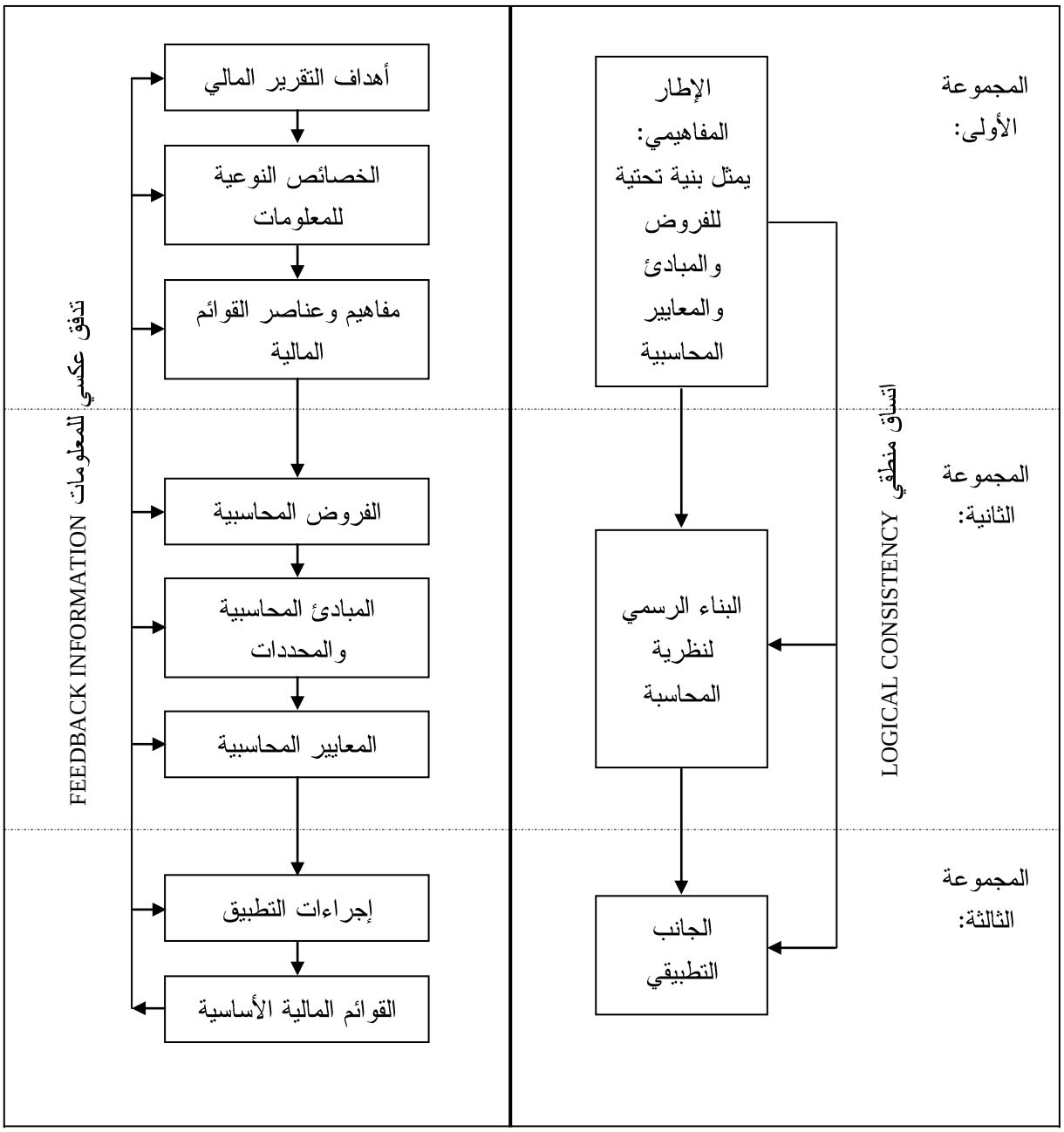
---

1 محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2005، ص: 57.

2 رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 113.

3 نفس المرجع أعلاه، ص: 113.

الشكل رقم 07: شكل مبسط لهيكل نظرية المحاسبة



المصدر: رضوان حلوة حنان، 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

ثالثا: ظهور المحاسبة الدولية

عرفت المحاسبة الدولية في نهاية القرن الماضي تحديات جديدة في ظل ظهور التكتلات الاقتصادية وتدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، مما انعكس على تطور الفكر المحاسبي وسعي الهيئات والمنظمات الدولية الاقتصادية والمحاسبية خاصة لمواجهة المشاكل المحاسبية على نطاق دولي.

1 - تعريف المحاسبة الدولية : حتى الآن لا يوجد تعريف موحد للمحاسبة الدولية، ومن بين أهم التعاريف المقدمة في هذا المجال تعريف Jening والمتمثل في أن[1] " المحاسبة الدولية هي مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة عموما على المستوى الدولي بهدف إحكام الممارسة العملية للمهنة بالرغم من وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين بعض الدول". كما عرفها Bowels على أنها [2]" أحد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب والمشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية بمختلف أشكالها للشركات المتعددة الجنسيات".

كما تعرف المحاسبة الدولية على أنها [3]" المحاسبة التي تشمل جميع المبادئ والمعايير والطرق والأساليب المحاسبية المختلفة والمستخدمة في كل الدول".

وعليه فالمحاسبة الدولية عبارة عن مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة عموما على المستوى الدولي، حيث يتم تحديد الأساليب والطرق المشتقة من تلك المبادئ والمعايير وتبنيها من طرف دول العالم.

2 - أسباب ظهور الحاجة إلى المحاسبة الدولية : إن التطوّر المستمر في قطاع الأعمال ينتج عنه عادة موضوعات وقضايا جديدة تستلزم متابعة من الفكر المحاسبي وتؤدي في الوقت نفسه إلى ضرورة تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لاستوعاب هذه التطورات والتغيرات. هذه التطورّات والتغيرات نفسها كانت السبب وراء ضرورة إيجاد محاسبة تتكفلّ بالمشاكل المحاسبية الخاصة بالمعاملات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والتي تم الإشارة إليها في العنصر السابق والتي تعرف بالمحاسبة الدولية. فمن العوامل الرئيسية التي أدّت إلى ظهور المحاسبة الدولية ما يلي:

2-1- دور الشركات متعددة الجنسيات: وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الشركات التي تمتلك وتدار دوليا. ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أين بدأت أغلب الدول تتبنى سياسات تشجيع الاستثمار، حيث تعتبر من أهم أشكال الاستثمار والمموّل الرئيسي له، لها فروع متعددة تمتد إلى مختلف دول العالم. تتميّز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه واحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا الحديثة، تدار من مركزها الرئيسي في الوطن الأم. وانتشار هذا النوع من الشركات يتمّ عن طريق الاستثمار في شركات تابعة أو فروع خارجية مستقلة [4]. ولكي تستخدم هذه الشركات العملاقة نظاما محاسبيا كفؤ يتناسب وطبيعة نشاطها وحجمها يتطلّب ذلك معايير محاسبية وطرقا وإجراءات موحدة على مستوى النشاط الكلي للشركات المتعددة الجنسيات. لذا جاءت نتيجة لذلك معايير المحاسبة الدولية لتحقيق هذا

---

1 أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 09.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 09.

3 ابراهيم السعدي، دور المحاسبة الدولية والتجارة الإلكترونية في العولمة المعاصرة ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع – استراتجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة–، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 15–16 مارس 2005، ص:08.

4 رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 24.

الهدف، حيث أن العمل بمعايير متعددة سيولّد صعوبات كبيرة تعيق أداء الوظيفة الأساسية للمحاسبة والمتمثلة في قياس وتحليل أداء الأنشطة الاقتصادية لهذه الشركات، والتي تمارس تأثيرها في الدول المضيفة من خلال العديد من الوسائل والإجراءات منها:[1]

- السيطرة على الفروع في الدول المضيفة.
- حصص الأرباح والعائد على السهم.
- المحاسبة على الاستثمار.
- المحاسبة على الضرائب.
- حق الملكية.
- المحاسبة على تكاليف البحث والتطوير.
- كشف التدفقات النقدية.
- العرض والإفصاح للمعلومات المالية.
- الأسعار التحويلية وأسعار الصرف.

كما تتميّز هذه الشركات بمجموعة من الخصائص، هي:[2]

- الضخامة والانتشار سواء من الجانب الاقتصادي أو الصناعي.أو المالي.
- هيمنة الدول المتقدمة عليها.
- التكنولوجيا العالمية العالية، لامتلاكها شبكة من الاتصالات والنقل على مستوى العالم.
- المنافسة بينها وبين الشركات المحلية للسيطرة على الأسواق العالمية والمحلية.

2-2- الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث تسعى العديد من الدول إلى تنمية اقتصادياتها من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية كأحد طرق التنمية، فهي بذلك تمس قوانين لتشجيع هذا النوع من الاستثمارات، هذه القوانين تمسّ في كثير من الأحيان الإطار المحاسبي للدولة، وبالتالي التأثير على معاييرها المحلية. وعليه لعب هذا النّوع من الاستثمارات دورا بارزا في التّأثير على الفكر المحاسبي وظهور المحاسبة الدولية كأحد الطرق لمواكبة التقدّم في هذا المجال.

2-3- أسواق رأس المال العالمية: حيث لعبت هذه الأسواق دورا مهما في زيادة الاهتمام بالمحاسبة الدولية في ظل التحرير المالي في إطار العولمة المالية، إذ تعتبر هذه الأسواق مصدر خارجيا للتمويل في حال ما إذا واجهت الحكومات والمؤسسات المقترضة فرص اقتراض أو تمويل داخلية محدودة، وقد ازداد الاهتمام بها نظرا للدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية للشركات في اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الأسواق.

---

1 منال جبار سرور، الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة للعولمة وتأثيرها على المحاسبة ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 49، بغداد، العراق، 2008، ص: 218.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 219.

2-4- النظام النقدي الدولي: ويمثّل النظام النقدي الدولي ذلك النظام الذي تتحدّد عن طريقه أسعار الصرف وتدفق رأس المال، كما تعدل موازين المدفوعات بناء عليه. وبهدف تطوير نظام مالي دولي تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعتمار والتنمية وتعتبر مشكلة أسعار الصرف من أبرز الأمثلة على تأثير النظام النقدي العالمي على ظهور المحاسبة الدولية.[1]

2-5- الحد من اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول: تتعدّد المشاكل الناتجة عن اختلاف الممارسات والتطبيقات المحاسبية بين الدول، ولهذا تعتبر معايير المحاسبة الدولية والأخذ بها من قبل مختلف دول العالم الحل لمواجهة هذه المشاكل. ويرجع اختلاف هذه الممارسات إلى عدة عوامل يمكن ذكر منها:[2]

- **النظم القانونية وأنظمة الضرائب:** يلعب المحاسبون دورا رئيسيا في تحديد الممارسات والمعايير المحاسبية، وطبقا لهذا تشكل القوانين الخطوط العريضة التي يجب أن يأخذها المحاسب في الاعتبار ويعمل في حدودها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين أكثر عمومية ولا تزود بالتفاصيل عن التطبيقات المحاسبية المختلفة. كما لا يمكن تجاهل تأثير كل من النظم القانونية وأنظمة الضرائب على الممارسة المحاسبية، حيث أن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بهذه النظم تبعا للدولة المتواجدة فيها. ونظرا لكون كل دولة لها قوانينها الخاصة بها فطبيعي أن تختلف الممارسات المحاسبية أيضا.

- **النظام السياسي:** إن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظام السياس ي السائد، فاختلاف النظام السياسي من بلد لآخر يؤثّر على الممارسات المحاسبية فيها.

- **النظام الاقتصادي:** يؤثّر نوع النظام الاقتصادي المتبّع في الدولة (رأسمالي أو اشتراكي) بشكل كبير على الأنظمة والممارسات المحاسبية. إضافة إلى تأثير الأنظمة المحاسبية بعوامل اقتصادية أخرى كالتضخم وإقامة الاتحادات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

- **المستوى التعليمي:** تعتبر معايير المحاسبة شديدة التعقيد وبدون فائدة إذ لم يحسن فهمها أو استخدامها.

- **مستوى تطور الفكر المحاسبي:** والذي يختلف من دولة إلى أخرى حيث يكون متطور في الدول ذات التوجهات الاقتصادية والرأسمالية وذات الأنظمة السياسية الديمقراطية أين تنتشر المنظمات المهنية التي تؤثّر على شكل النظام المحاسبي المتبّع. وكمثال عن ذلك بريطانيا، الو.م.أ وكندا.

ومنه نتج عن اختلاف التطبيقات المحاسبية بين الدول العديد من المشاكل، ولعل أهمّها ما يلي:[3]

---

1 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:
- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 15.
- رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 25

2 نبيه عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية: الإطار الفكري والواقع التطبيقي، الجمعية السعودية للمحاسبة، 1998، ص ص: 13-16.

3 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:
- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، 2004، ص: 10.
- ابراهيم السعدي، مرجع سبق ذكره، 2005، ص: 08.

- مشاكل تحويل العملة ولاسيما مع تقلب بعض العملات في مواجهة عملات أخرى لدولة أخرى.
- مشاكل في إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات الدولية التي تطبق معايير محاسبية مختلفة.
- مشاكل قياس وإعداد التقارير المالية التي تنشأ نتيجة للعمليات التجارية الدولية ونشاط الشركات الدولية.
- صعوبة اتخاذ قرار الاستثمار والدخول في الأسواق المالية العالمية.

3 - أهداف المحاسبة الدولية: المحاسبة الدولية ما هي إلا امتداد للمحاسبة المالية إلا أن الأهداف العامة للمحاسبة الدولية يجب أن تهتم بالنواحي الموالية: [1]

- وضع إطار نظري وعملي يحكم الممارسات المحاسبية على مستوى دولي.
- دراسة الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة ومحاولة زيادة الوعي حول أسباب الاختلافات والتشابهات المحاسبية بين الدول والعمل نحو تحقيق توافق محاسبي دولي.
- التحليل المالي للمقارنة عل المستوى الدولي، حيث يتمّ المقارنة بيت تحليل نتائج أعمال الشركات العاملة في الدول المختلفة.
- معالجة مختلف المشاكل المحاسبية المتجددة ومشاكل القياس وإعداد التقارير المالية التي تنشأ نتيجة للعمليات التجارية الدولية ونشاط الشركات الدولية.
- العمل على توفير البيانات المحاسبية التي تحتاجها الأسواق المالية العالمية.
- التوحيد والتنسيق بين المبادئ والتقارير المالية المختلفة على مستوى العالم عن طريق الأنشطة السياسية والمنظمات المهنية والهيئات المتخصصة بوضع المعايير المحاسبية.

تعدّ المحاسبة الوسيلة الأساسية لتنظيم الممارسات العملية وقياس وتحديد وتوصيل الأحداث الاقتصادية حول المركز المالي ونتائج أعمال الوحدة الاقتصادية، ولهذا كان من الضروري الانتقال من كون المحاسبة علم وفن لترجمة المعاملات الاقتصادية إلى كونها مجموعة من الأهداف والفروض والمبادئ المتناسقة والمترابطة فيما بينها بشكل منطقي من خلال وضع نظرية المحاسبة التي تمثّل الأساس الذي سيكون عليه التطبيق العملي وبداية إثارة مشكل تعدد التطبيقات المحاسبية بين الدول نتيجة لمجموعة من العوامل، الأمر الذي ساهم في ظهور المحاسبة الدولية والتوافق المحاسبي الدولي.

المطلب الثاني: التأييد الدولي لتدويل معايير المحاسبة الدولية من خلال دعم التوافق المحاسبي الدولي

تتميّز كل دولة بمجموعة من القواعد المحاسبية وقواعد التقارير المالية، إذ توجد فروق معتبرة بين الدول فيما يخص المعالجة المحاسبية لنفس الأحداث والعمليات. إذ لم تظهر أهمية تناول موضوع اختلاف الأنظمة المحاسبية إلا مع تطور وتسارع حركة التجارة الدولية وازدهاره وتطور أسواق رأس المال العالمية في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم. فيعتبر موضوع تدويل معايير المحاسبة الدولية والتوافق المحاسبي أحد أهم القضايا التي تشغل مختلف المنظمات والهيئات الاقتصادية والمحاسبية الدولية والإقليمية.

---

1 ابراهيم السعدي، مرجع سبق ذكره، 2005، ص: 08.

أولا: الطبيعة الأولية للتوافق المحاسبي الدولي

قد بدأت محاولات توفيق المعايير المحاسبية الدولية من قبل إيجاد لجنة معايير المحاسبة الدولية ومن هذا المنطلق لابد من التفرقة بين معاني المفاهيم الثلاثة، التوحيد والمعايرة والتوافق. ومن هنا ارتأينا ضرورة تناول باختصار هذه المفاهيم الثلاثة قبل التطّرق لتعريف التوافق المحاسبي الدولي ودواعيه ومتطلباته.

***1 -* التفرقة بين التوحيد والمعايرة والتوافق المحاسبي** : تتميّز كل من التوحيد والمعايرة عن التوافق المحاسبي وذلك كما يلي: [1]

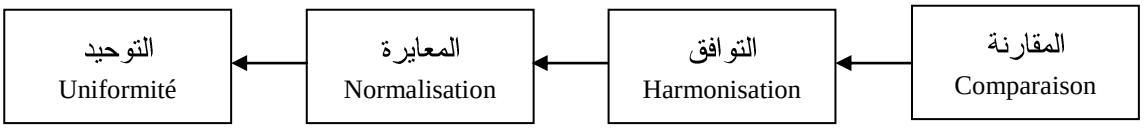
***1-1-* التوحيد المحاسبي:** يشير التوحيد إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متسق ومتجانس أي أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة. فهو يشير إلى فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على دولة أخرى.

***2-1-* المعايرة المحاسبية:** ويمثّل المعيار النموذج المعترف به من قبل السلطة للقياس. وبالتالي فإن محاولات في المحاسبة للمعايرة هي محاولات لوضع توحيد في الطرق المحاسبية والنموذج المستخدم للقياس سيكون النموذج أو النسخة المصرح بها من قبل السلطة.

***3-1-* التوافق المحاسبي:** والذي يمثّل محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها البعض، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المختلفة في هيكل منهجي ومنطقي ومرتب.

وهكذا يتضّح مما سبق أن المفاهيم الثلاثة لها علاقة متداخلة ومتبادلة فيما بينها، فهي في مجملها تسعى لتحقيق نفس الهدف والمتمثّل في تجانس الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي. وهذا ما يوضحّه الشكل الموالي:

الشكل رقم 08: العلاقة بين التوافق، التوحيد والمعايرة



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، 2006، مرجع سبق ذكره، ص: 365.

***2 -* تعريف التوافق المحاسبي الدولي:** وعرفه Parker على أنه [2] "عملية رفع درجة الانسجام في التطبيقات المحاسبية وذلك من خلال وضع حدود لدرجة التباين لتلك التطبيقات".

كما يعرف التوافق المحاسبي على أنه [3] "المسار الذي يتم على أساسه التقريب بين المعايير والممارسات المحاسبية الوطنية من أجل تسهيل المقارنة بين القوائم المالية والمحاسبية التي تعدها المؤسسات من بلدان مختلفة".

---

1 محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، 2005، ص ص: 267-268.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 269.

3 Bernard Colasse, Harmonisation Comptable Internationale: Encyclopédie de comptabilité, de contrôle de gestion et d'audit, Economica, Paris, 2000, P: 757.

ومنه فالتوافق المحاسبي هو الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية التي تحظى بالقبول الدولي وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون متشابهة بين الدول، والممارسة المحاسبية التي يجب أن تكون متجانسة بين المؤسسات.

وعلى هذا الأساس فإن التوافق المحاسبي أكثر مرونة وانفتاحا من التوحيد المحاسبي الذي يعرف التوحيد المحاسبي على أنّه عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الدولة أو مجموعة من الدول.

ومنه فالتوافق المحاسبي يمثّل مسارا موجها لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية وذلك بالحدّ من مستوى تغيراتها على العكس من التوحيد الذي يعد بمثابة مسار تفرض من خلاله مجموعة صارمة من القواعد، وبالتالي يمكن القول أن التوافق أكثر واقعية من التوحيد التام للمعايير حيث أن لكل دولة قواعدها، ثقافتها وأهدافها في حماية ومراقبة مواردها، فالتوافق المحاسبي يعني الاعتراف بالاختلافات النظرية ومحاولة تسويتها مع أهداف كل بلد كخطوة أولى، أما الخطوة الثانية فتكون بتصحيح أو حذف هذه القيود لتحقيق درجة مقبولة من التوافق.

3 - أهداف التوافق المحاسبيوتختلف هذه الأهداف باختلاف الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمّها[1]:

3-1- المؤسسة المعدة للقوائم المالية: إذ يساعدها التوافق المحاسبي المؤسسة على تحقيق ما يلي:

- خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات، والتي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية.
- إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناءا على التقارب الذي يحكم شروط التسيير، وإعداد القوائم المالية.
- التموقع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

3-2- الأطراف المستعملة للقوائم المالية: إن الهدف الأساسي الذي يحققّه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثّلة أساسا في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وبالتالي استبعاد أي أثر من أجل اتخاذ قرارات استثمارية ملائمة.

3-3- الهيئات الأخرى: تتحقّق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة من خلال عملية الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات مثل هيئات مراقبة الأسواق التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات)، أو أعباء إضافية تتعلّق بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة والبرامج التكوينية.

---

1 Lurent Didelot ; Odile Barbe ; Maitriser les IFRS; Groupe revue Fiduciaire ; Paris ; Edition 2009 ; P:03

4 - دواعي ومتطلبات التوافق المحاسبي الدولي: ومن بينها ما يلي:

4-1- شمولية أسواق رأس المال: إن بروز التكتّلات الاقتصادية وتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي في إطار ما يعرف بالعولمة المالية التي شملت مختلف مناحي الحياة، منها تطّور الأسواق المالية الدولية، وزيادة رغبة الكثير من الشركات والمستثمرين المساهمة فيها. ولكن يكون على مصدري الأوراق المالية الذين يرغبون في دخول أسواق رأس المال في دول مختلفة التوافق مع متطلبات كل سوق، وهي متطلبات تختلف من سوق لآخر. ومع تغيّر تلك المتطلبات م ن سوق إلى آخر تزيد تكلفة دخول أسواق متعددة، إذ يتطلّب هذا الأمر إعداد مجموعة من التقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المطبقة في الدول التي يتمّ الاستثمار فيها، وهذا يعتبر في غالب الأحيان مكلفا وخاصة عند الدخول إلى أسواق وبورصات متطوّرة بسبب الاختلاف وعدم التجانس بين التطبيقات المحاسبية بين الدول. ولهذا يعمل واضعوا القواعد المحاسبية في جميع أنحاء العالم نحو تحقيق هدف التوافق، وفي مقدمتها اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية IASB التي تهدف إلى وضع معايير محاسبية تؤدّي إلى توافق السياسات المحاسبية على مستوى العالم. وقد عبرت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية عن استعدادها للتوافق مع تلك المعايير، بل قامت بقبول ثلاثة من المعايير المحاسبية الدولية في مجال بيانات التدفقات النقدية، وأثر التضخم وتسجيل السندات الخارجية.

4-2- اختلاف التطبيقات الدولية للمحاسبة: يمكن التمييز في البيئة العالمية للمحاسبة بين اتجاهين بارزين للتطبيقات المحاسبية، ونموذجين مختلفين للتوحيد المحاسبي وهما نموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي، ونموذج التوحيد المحاسبي الأنكلوسكسوني. ويتميّز الأول بخضوعه للواقع الاقتصادي والأسواق المالية، كما يتميّز بالدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في توفير المعلومات المحاسبية والمالية لمتخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية، وباستقلاليته عن القواعد الجبائية.أما نموذج التوحيد الأوروبي فيخضع للحكومات والنصوص القانونية وتضطلع الدولة كلية بوظيفة التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية[1]. هذه الاختلافات في نموذج التوحيد نتج عنه اختلاف في القواعد المحاسبية المطبقة في العالم من بلد لآخر. وهو ما أدى وجود عدة مشاكل تتمثل فيما يلي:[2]

- مشكل يخصّ إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة لها فروع وشركات تابعة في دول أخرى حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها عليه الدولة التي يكون موجودا فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لمجموع فروعها إلى قوائم معدة وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الذي تتبع له المؤسسة الأم ويقع فيها مقرها.

---

1 كنوش عاشور– بلعوز بن علي، ا لمحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS ،مداخلة ضمن إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 18/17 جانفي2010، ص:11

2 مداني بن بلغيث ،أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية ، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 109.

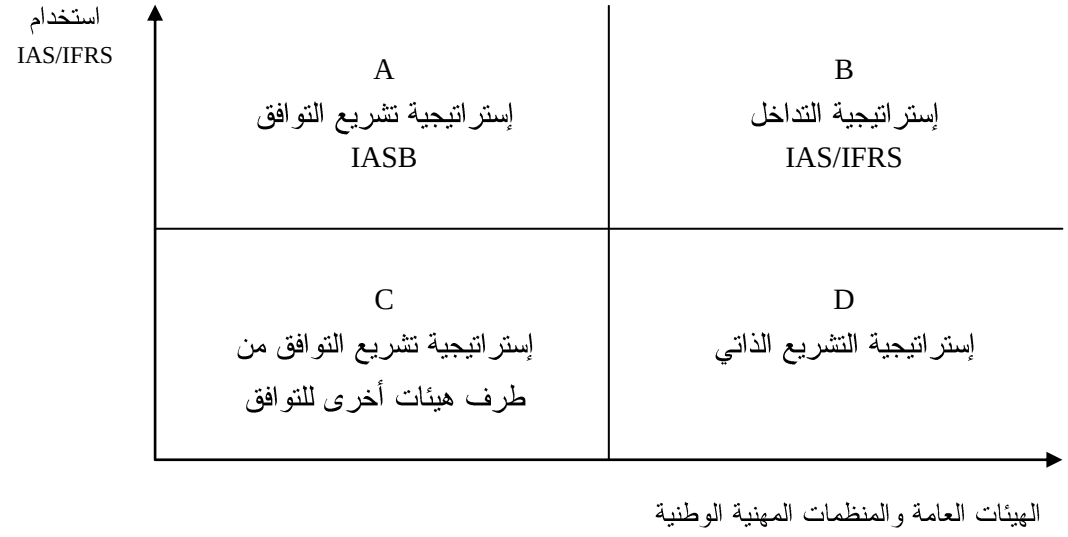
- غياب مجال للمقارنة بين المعلومة المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات في العالم ما يؤدي إلى عدم التجانس في مخرجات المؤسسة من المعلومات المحاسبية والمالية الموجهة للمستعملين، ويؤدي ذلك إلى ضعف جودة هذه المعلومات وتأثيرها على قرارات المستثمرين.

- سعى بعض المؤسسات إلى التوجّه نحو الأسواق الخارجية للاستثمار بالبورصات العالمية وهذا ما يتطلب منها إعداد مجموعة من القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المطبقة في البلد الذي ترغب بالاستثمار فيه، الأمر الذي يعتبر مكلفا لهذه المؤسسات.

- تزايد الطلب على المعلومة المحاسبية والمالية الدولية، لقد واجهت المؤسسات التي تبحث عن رؤوس الأموال خارج أسواقها المالية المحلية وكذلك المستثمرون الراغبون في تنويع استثماراتهم عالميا العديد من المشاكل نتيجة للفوارق المحاسبية بين الدول من حيث المعايير المحاسبية وعناصر الإفصاح والمراجعة[1]. وعليه فإن ظروف حماية هذه الاستثمارات والحفاظ على ثقة المستثمرين عبر العالم كانت دافعا أساسيا لإحداث توافق محاسبي دولي يؤدي إلى تبني مجموعة واحدة من المبادئ والمعايير المحاسبية الموثوق فيها والمعترف بها عالميا، تجعل من القوائم المالية قابلة للمقارنة بغض النظر عن دولة المؤسسة المصدرة لها، كما تسمح بتوفير مختلف المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة والمساعدة على اتخاذ القرارات الرشيدة.

5 - استراتجيات التوافق المحاسبي الدولي: سبق وأن عرّف التوافق المحاسبي الدولي والشكل الموالي يوضح مختلف الاستراتجيات التي يتمّ من خلالها اعتماد التوافق المحاسبي الدولي.

الشكل رقم 09: أنواع استراتجيات التوافق المحاسبي المتبناة من طرف IASB



Source: Salam Damak Ayadi, De l'éfficacité des mesures de comvergence pour préparer le passage aux IAS/IFRS EN France, Manusrit auteur publié dans «comptabilité et environnement», France; Paris, 2007, P: 08.

1 محمد عصام الدين زايد، المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004، ص: 349.

فمن خلال الشكل يلاحظ وجود أربعة (04) استراتجيات، تتمثّل فيما يلي: [1]

1-5- إستراتجية تشريع التوافق في IASB: أين لا للحكومات ولا المنظمات المهنية الوطنية تشارك في التوافق والمعايرة المحاسبية، لأن مثل هذه الحالة يتم مباشرة اعتماد النموذج المحاسبي الدولي IAS/IFRS. وهذا ما هو معمول به في الدول الأوروبية.

2-5- إستراتجية التداخل مع IAS/IFRS: أين الحكومات والمنظمات المهنية الوطنية تنتج معايير تتداخل مع النموذج المحاسبي الدولي IAS/IFRS، وكمثال عن ذلك تجربة بعض الدول الإفريقية مثل تونس، الجزائر الخ. هذه الإستراتجية تقود إلى تحقيق مستوى من التوافق المحاسبي الدولي.

3-5- إستراتجية تشريع التوافق من طرف هيئات أخرى للتوافق: أين نجد الحكومات والمنظمات المهنية للبلد لا تلعب أي دور بارز في مهمة التوافق والمعايرة المحاسبية والتي توجه من قبل منظمات دولية. هذه الإستراتجية تلائم بصفة عامة الأهداف الاقتصادية والسياسية وتقود إلى توافق محاسبي إقليمي.

4-5- إستراتيجية التشريع الذاتي: أين الحكومات والهيئات المهنية لكل بلد تنتج معايير بدون الرجوع إلى النموذج المحاسبي الدولي والتي لديها خصوصيتها وتتخذ مرجعية محاسبية مختلفة، وهي الإستراتجية المعتمدة لمدة طويلة من طرف بعض الدول كألمانيا وفرنسا. تسمح هذه الإستراتجية بوضع نماذج محاسبية مختلفة عن النموذج المحاسبي الأنجلو سكسوني.

6 - مزايا التوافق المحاسبي: لقد أظهرت دراسة قام بها المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة عام 2001، حيث أن خمسة وعشرون(25) دولة عضوة في الإتحاد الأوروبي لديها خطة رسمية صادرة عن جهة حكومية وذلك للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وإدراكا منها للمزايا الكثيرة منها:

- يعتبر التناسق بين معايير المحاسبة الدولية وسيلة فعالة لتقليص الفجوة بين الأساليب والممارسات المحاسبية المطبقة في مهنة المحاسبة، وتسهيل الإجراءات المتبعة في إدراج الشركات الأجنبية في أسواق المال الدولية إذ ستقلص إلى حد كبير من فروقات القياس المحاسبي التي تظهر في البيانات المالية لهذه الشركات[2].

- من المتوقع أن يساهم التوافق المحاسبي الدولي في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم نتيجة المنافسة التي تفرض على المهنيين المحليين من طرف مكاتب الخبرة المحاسبية وخاصة الشركات العالمية الكبرى للخبرة المحاسبية.

1Salam Damak Ayadi, Op.cit, 2007, P:09.

2 صلاح حواس، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق ، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص:70.

- يسهلّ التوافق المحاسبي الدولي للشركات الحصول على تمويل من أطراف خارج الوطن سواء في شكل قروض أو رأس المال، إذ أن أصحاب الأموال سواء الداخليين أو الخارجيين يعتمدون على القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وخاصة إذا كانت ذات مصداقية.

- زيادة الإطّلاع على عمليات الشركات المتعددة الجنسيات وسهولة تقييم أدائها.

- زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات في الدول المختلفة.

ولعل من أهمّ المزايا التي يحقّقها هذا التوافق خصوصا بالنسبة للدول النامية هي أنه سيشجّع الجهات المختصة على تحسين مستوى ونوعية هذه المعايير التي تحوز على القبول العالمي هذا فضلا على أنه سيحقّق لهذه الجهات توفير الجهد عند وضع هذه المعايير.

7 - **تحديات ومعوقات التوافق المحاسبي:** بالرغم مما يقدّمه التوافق المحاسبي من مزايا إلا أنه يواجه مجموعة من المعوقات نذكر منها:[1]

***7-1-* اختلاف نقاط البدء:** إذ ينبغي مراعاة ظروف كل بلد ومراعاة نقاط البدء في استخدام المعايير المحاسبية، حيث أن الدول ذات الاستخدام القديم للمحاسبة قد تجد أن تطبيق هذه المعايير ملائم لها. أما الدول الحديثة الاستعمال للمحاسبة ستجد صعوبات في تطبيق هذه المعايير، بحيث يجب إعداد مخطط لتحضير التقارير المالية والتطبيقات المحاسبية التي تتوافق مع تلك الدول.

***7-2-* اختلاف التّشريعات والنظم القانونية:** إن إصدار أو تبني المعايير المحاسبية يتطلب إصدار تشريعات وسن قوانين، وهنا تنشأ مشاكل من خلال رغبة الحكومات في تغيير قوانينها وتشريعاتها المحلية.

***7-3-* القصور في تعريف القوائم المالية:** إن اختلاف تحديد مفهوم وأهداف القوائم المالية يعتبر من الأسباب التي أدت إلى وجود اختلافات في الممارسات المحاسبية، بل يعد من بين أهمّ المشاكل التي تعيق التوافق المحاسبي الدولي.

***7-4-* غياب قوة الإلزام بالتنفيذ:** إن عدم وجود قوانين دولية تدعم هذا التوافق قد يحدّ من فعاليته وجدواه، فحتى لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تعتبر المساهم الأقوى في عملية التوافق الدولي تفتقد لقوة الإلزام القانونية.

إضافة إلى المعوقات السابقة الذكر يوجد أيضا:[2]

- تعوّد المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعايير الوطنية أمر يصعب على أولئك المستخدمين قراءة وفهم القوائم المالية التي أعدّت باستخدام طرق محاسبية أخرى خاصة في حالة ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين.

---

1 شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة BP Exploration Limited، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص ص: 98-103.

2 بشير بن عيشي، النظام المحاسبي الجديد بين الاستجابة لمتطلبات التطبيق والبيئة الجزائرية ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة 13/12 اكتوبر 2009، ص:09.

- إصدار معايير محاسبية دولية في شكل نصوص عامة وترك التفاصيل لكل دولة. فهذه المعايير لا تتعاطى إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها، دون النظر لمعيار معين يلاءم ظروف دولة أو مجموعة من الدول بعينها. ولعلّ من أبرز اجتهادات الهيئات واللجان التي تعمل على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي هو العمل على تطبيق نطاق الاختلاف في إعداد وعرض البيانات المالية للمؤسسات في مختلف دول العالم، وذلك لمحاولة إحداث نوع من التناسق والتقارب بين التشريعات والمعايير والممارسات المحاسبية، وكذا فيما يتعلّق بإجراءات إعداد وعرض القوائم المالية التي تعدّ مصدر المعلومات المالية الموثوقة والمساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ولعل من أبرز اجتهادات الهيئات واللجان التي تعمل على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي هو العمل على تضييق نطاق الاختلاف في إعداد وعرض البيانات المالية للمؤسسات في مختلف دول العالم. وذلك لمحاولة إحداث نوع من التناسق والتقارب بين التشريعات والمعايير والممارسات المحاسبية، وكذا فيما يتعلّق بإجراءات إعداد وعرض القوائم المالية التي تعدّ مصدر المعلومات المالية الموثوقة، والمساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ثانيا: المنظمات الاقتصادية والمحاسبية المؤثّرة على عولمة المحاسبة والقائمة على التوافق المحاسبي الدولي

وسيتمّ التطرّق إلى هذه المنظمات في جزأين كما يلي:

***1 -* المنظمات الاقتصادية والمحاسبية المؤثرة على عولمة المحاسبة**يلقى التوافق المحاسبي الدولي تأييد من قبل المنظمات والهيئات الاقتصادية والمحاسبية الدولية والإقليمية نظرا للمزايا التي يحققها.

***1-1-* المنظمات الاقتصادية والمحاسبية على المستوى الدولي:** ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية منظمات وهيئات دولية اهتمت بتدويل معايير المحاسبة الدولية والتوافق المحاسبي الدولي، منها:

***1-1-1-* المنظمة العالمية للتجارة:** والتي بدأت ممارسة أعمالها عام 1995 ومقرها جنيف وتهدف إلى تنظيم التجارة العالمية والمنافسة على أساس الجودة الشاملة استخدام الموارد العالمية بكفاءة. ومن مبادئ هذه المنظمة الشفافية والذي يقصد به توفير المعلومات المتعلقة بالبيانات والإجراءات والأنظمة والقوانين الاقتصادية. ويهم المحاسبة اتفاقية الخدمات المالية والمهنية كتدقيق الحسابات. ألزمت هذه المنظمة الدول المنظمة إليها بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية [1]. حيث جاء في تصريح ممثل المنظمة في مؤتمرها المنعقد بسنغافورة في ديسمبر 1996 "إننا نشجع الإلمام الناجح للمعايير الدولية الصادرة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC".[2]

---

1 منال جبار مسرور، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 215.

2 بن عبد الحميد مانع الصبح، نزار فليح البلداوي، العولمة وتأثيرها على المعايير المحاسبية الدولية وانعكاساتها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية، منشور في مجلد العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2011، ص:412.

1-1-2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: والذي يستقبل أكثر من 5000 بيان مالي سنويا يطالب مدينه بأن تعدّ البيانات التي تقدم له وفقا للمعايير المحاسبية الدولية إذ لم توجد متطلبات محلية مقابلة.[1]

1-1-3- الأمم المتحدة (UU): أفضى نجاح تطبيق نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة في العديد من دول العالم إلى تشجيع الأمم المتحدة لتحقيق مفهوم المحاسبة الدولية، وقد بدأت نشاطها في هذا الجانب سنة 1973 عندما تم تعيين مجموعة من الأفراد البارزين بغية دراسة تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التطور الاقتصادي والعلاقات الدولية. وفي عام 1977 تم إنشاء فريق الخبراء للمعايير المحاسبية الدولية والذي ركز جهوده على الشركات المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بالمعلومات والسياسات المحاسبية المتعلقة بالفروع والتي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية. وفي سنة 1982 تمّ إنشاء فريق الخبراء للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يضم دول إفريقية ،أسيوية، أوروبية وأمريكية. يسعى هذا الفريق إلى بحث القضايا المتعلقة بشؤون المحاسبة على المستوى الدولي.[2]

1-1-4- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): تأسسّت هذه المنظمة عام 1960 بهدف توسيع النمو الاقتصادي والتنمية في الدول الأعضاء وكذلك لتشجيع التجارة الدولية. بدأت هذه المنظمة تهتم بالمسائل المحاسبية منذ السبعينات، وقد أصدرت في هذا المجال بعض التوجهات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي القطاعي والتي تدعو فيه الشركات المتعددة الجنسيات إلى الإفصاح عن رقم الأعمال والنتيجة السنوية حسب المناطق الجغرافية وحسب قطاعات النشاط.[3]

كما يتجلّى دورها المحاسبي في تكوين فريق من الخبراء في المعايير المحاسبية الدولية سنة 1976 للبحث في وضع نظام محاسبي دولي.

1-1-5- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): استبدلت لجنة التعاون الدولي لمهنة المحاسبة ICCAP بالاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بناء على قرار المؤتمر الحادي عشر للمحاسبين المنعقد في ميونخ سنة 1977، وذلك بهدف ترتيب المؤتمرات الدولية المستقبلية وتحقيق تعاون دولي في مهنة المحاسبة من خلال العمل على إيجاد معايير عالية الجودة[4].وقد قامت لجان الاتحاد بوضع عدة معايير كالمعايير الدولية للمراجعة، قواعد دولية لأخلاقيات المهنة ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام[5]

1-1-6- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC): وتتمثلّ في هيئة مستقلة مهنية تعمل على توحيد المبادئ المحاسبية المستخدمة في البيانات المالية في مختلف دول العالم. وسيتمّ الرجوع إليها بنوع من التفصيل في العنصر الموالي.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 412.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 412.

3 Bernard Raffournie, Axel Haller,Peter Walter, Comptabilité internationales, Vuibert, Paris, France, 1977, P: 20.

4عبد الحميد مانع الصبح وأخرون، مرجع سبق ذكره، 2011، ص: 414.

5 مأمون حمدان– عماد الطوائي،تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ندوة المركز الثقافي، سوريا، الأحد06 كانون الثاني2009. متوفر على الموقع الإلكتروني: .http:// www . esyria. sy/ edamascus/ index . php ?= stories category= business fiteenane، 2010/02/11.

2-1- المنظمات الاقتصادية والمحاسبية على المستوى الإقليميمن بين أهمّ هذه المنظمات، يوجد ما يلي:

1-2-1- المنظمات الاقتصادية والمحاسبية الأمريكية: ومن بين المنظمات المؤيدّة للتوافق المحاسبي الدولي في الو.م.أ، يمكن ذكر ما يلي: [1]

1-1-2-1- معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي(AICPA): ويعتبر هذا المعهد منظمة مهنية أهلية تنحصر اهتماماتها في تحديد وتطوير المبادئ المحاسبية الواجبة المراعاة من جانب المحاسبين القانونيين الذين ينتمون إلى هذا المعهد. كان المعهد يمارس هذه الوظيفة من خلال لجنة الإجراءات المحاسبيةCAPS من عام 1959 حتى 1983، ثم من خلال مجلس مبادئ المحاسبةAPB من عام 1959 حتى 1973، وخلال هذه الفترة أصدرت لجنة الإجراءات المحاسبية العديد من النشرات والمطبوعات والتوصيات منها (مجلة المحاسبة، نشرات معايير المراجعة، النشرات المختصة بالمعايير والمبادئ المحاسبية الخ).

2-1-2-1- مجلس معايير المحاسبة المالية (IASB): وهو منظمة مستقلة تأسسّت عام 1973،ة وتعتبر جهة مستقلة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA، يختص بدراسة ووضع معايير المحاسبة المالية التي تشتمل على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .GAAP. وسيتمّ العودة بشيء من التفصيل إلى هذا المجلس في العنصر الموالي.

3-1-2-1- هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC): وتعتبر إحدى الهيئات الحكومية التي أعطاها القانون الأمريكي الحق في تطوير المبادئ المحاسبية والإفصاح عن المعلومات. أنشأت عام 1934م، تلزم هذه الهيئة الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة والتي لها حق تداول أسهمها بها بتقديم نوعين من التقارير الدورية بغرض فحصها والتأكدّ من مطابقة المعلومات الواردة بها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.GAAP، هما التقرير المالي السنوي(10-K) والتقرير المالي الربع السنوي(10-G).

كما توجد بعض المنظمات الأمريكية التي عملت في مجال تدويل معايير المحاسبة كجمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A)، الجمعية القومية للمحاسبين(N.A.A) ومعهد المديرين الماليين (F.E.I).

2-2-1- المنظمات الاقتصادية والمحاسبية الأوروبية: وتتمثلّ في كل من:

1-2-2-1- الاتحاد الأوروبي (EU): وتتمثلّ أهم أهداف الاتحاد الأوروبي في خلق بيئة تجارية موحدة بين الدول الأعضاء، ويعتبر التوافق المحاسبي والممارسات المحاسبية الدولية من بين أهمّ المجالات التي حظيت باهتمام الاتحاد خاصة في السنوات الأخيرة، إذ قام بإصدار مجموعة من التوجهات ذات العلاقة المباشرة بالتوافق المحاسبي والمحاسبة الدولية.[2]

---

1 حسين مصطفى هلايلي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 8-9.

2 Anne le Manh- Bena, Le Processus de normalisation comptable par l'IASB , Le cas du résultat, Thèse pour l'obtention du titre de docteur en science de gestion, Conservatoire National des actes et métiers, Centre de recherche comptabilité;2009, P: 48-49.

1-2-2-2- المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC): تأسسّت هذه المجموعة عام 1957م بهدف تحقيق التكامل بين اعضائها من خلال توحيد سياسات التعريفة الجمركية والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية. وقد اتجهت هذه المجموعة نحو التنسيق بين المعايير المحاسبية المطبقة في الدول الأعضاء. من أهمّ إصداراتها التوجيه الرابع الذي يعالج التنسيق في الحسابات الختامية للشركات والتوجيه السابع الذي يعالج التنسيق للحسابات الموحدة للشركات. كم أن جهود التوافق من قبل جميع الشركات التي تعمل في السوق الأوروبية المشتركة.[1]

وبالرغم من الجهود المبذولة من أجل التوافق المحاسبي بين الدول الأعضاء إلا أن الجهود واجهتها العديد من المعوقات أبرزها تفاوت البيئات بين مختلف الدول الأعضاء. وكانت سنة 1995م مميزة بالنسبة للمجموعة الأوروبية حيث تم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، وعند هيكلة هذه اللجنة سنة 2001م قامت المجموعة سنة 2002م بتطبيق معايير الإبلاغ المالي تدريجيا، بحيث أصبح إلزاميا ابتداء من سنة 2005م وتم تمديد الالتزام لسنتين إضافيتين حتى سنة 2007م.[2]

1-2-2-3- اتحاد المحاسبين الأوروبيين (UEC): تأسسّ منذ سنة 1951م ومن أهم اهدافه تسهيل كل من تبادل الآراء ومتطلبات دخول المهنة إلى الدول الأعضاء، ويجتمع الاتحاد مرة كل ثلاثة أو أربعة سنوات. عالجت مؤتمراته قضايا التوحيد المحاسبي والتكامل الاقتصادي، كما كانت له إصدارات ساهمت في تقليص الاختلافات في الممارسات والإجراءات المحاسبية بين الدول الأعضاء.

1-2-3- المنظمات الاقتصادية والمحاسبية الأسيوية: ويذكر منها ما يلي:

1-3-2-1- جمعية أمم جنوب شرق أسيا لاتحاد المحاسبين (AFA): تأسسّ الاتحاد عام 1977 من الهيئات المحاسبية في دول جنوب شرق أسيا وأصدر أول معيار محاسبي له عام 1979 وفي عام 1980أصدر أول معيار للمراجعة. تعمل هذه الجمعية على تكملة الجهود المبذولة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدوليةIASC ومجلس المحاسبة المالية FASB لتطوير المعايير المحاسبية المطبقة.[3]

1-2-3-2- اتحاد محاسبي أسيا والمحيط الهادي: تأسسّ عام 1957م يهدف إلى تطوير مهنة المحاسبة إقليميا. يعمل هذا الاتحاد مع لحنة معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين لتسهيل وضع معايير محاسبية مقبولة عموما.

1-3-2-3- اتحاد محاسبة أسيا والباسيفيك (CAPA): أنشأ بشكل رسمي سنة 1976م يعمل على تطوير معايير المحاسبة إقليميا.[4]

---

1 عبد الحميد مانع الصبح وأخرون، مرجع سبق ذكره، 2011، ص: 412.

2 حمزة العرابي، المعايير المحاسبية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق ، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2012\ 2013، ص ص: 48 – 49.

3 عبد الحميد مانع الصبح وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2011، ص: 415.

4 نفس المرجع أعلاه، ص: 415.

***1-2-4-* المنظمات الاقتصادية والمحاسبية العربية:** ويمكن ذكر منها:

***1-4-2-1-* الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين (ASCA):** تأسسّت عام 1955م، تتكوّن من عضوية الهيئات المهنية بالدول العربية. عقد أول مؤتمر لها عام 1965م وأصدرت عام 1970م أول معايير للمراجعة.

***2-4-2-1-* المجمع العربي للمحاسبين القانونيين وجمعيات المحاسبين والمدققين:** تأسسّ عام 1983م بقصد تطوير وتوحيد مهمته المحاسبية في الوطن العربي. ويسعى المجمع إلى تحقيق الأهداف الموالية:

- السعي لتطوير مهنة المحاسبة والإدارة المالية.
- حماية الأعضاء والمحافظة على استقلالهم المهني.
- تنمية وتطوير مستوى الكفاءة والممارسة العملية والسلوك المهني للأعضاء.

كما قام هذا المجمع بإنشاء كلية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين وأصدر مجلة شهرية مهنية متخصصة باسم **المحاسب القانوني العربي**، صدر عددها الأول في فيفري 1986. بالإضافة إلى أنه في بعض الدول العربية ظهرت جمعيات ونقابات مهنية للمحاسبة والمراجعة، هدفها الحفاظ على حقوق المحاسبين والمراجعين والعمل على رفع كفاءتهم، فمثلا في الجزائر ظهر المجلس الأعلى للمحاسبة.

***3-4-2-1-* الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA):** [1] قامت وزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية بإصدار المرسوم الملكي رقم م\ 12 وذلك عام 1992 المتضمن إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة، وتتمثل مهام الهيئة فيما يلي:

- مراجعة وتطوير اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
- وضع القواعد اللازمة للحصول لامتحان الحصول على شهادة الزمالة.
- تنظيم دورات التعليم المستمر.
- إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بهما.
- إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة.
- وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكيد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيّد بأحكام هذا النظام ولوائحه.
- المشاركة في الدورات واللجان المحلية والدولية المتعلّقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

---

1 انظر الموقع الالكتروني الموالي: http// www.socpa.org.sa

***1-2-5-* المنظمات الاقتصادية والمحاسبية الإفريقية:** ويمكن ذكر منها فيما يلي:[1]

***1-2-5-1-* مجلس المحاسبة الإفريقي:** تم إنشاؤه خلال الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا التي انعقدت بالجزائر سنة1979م يضم 27 بلدا إفريقيا هدفه إيجاد توافق بين الأنظمة المحاسبية لهذه الدول وكذا تشجيع البحوث والدراسات التي تهتم بالمعايير المحاسبية. قام هذا المجلس بتشكيل اللجنة التقنية الإفريقية للتوحيد المحاسبي بهدف إنشاء مشروع نظام محاسبي إفريقي يعتبر كمرجع بالنسبة لكل الدول الإفريقية، لكن لم يحقق هذا المجلس أيّة نتائج نظرا لعدم وجود تمثيل لكل الهيئات المحاسبية الإفريقية.

***1-2-5-2-* المنظمة المشتركة للدول الإفريقية وموريشيوس:** تضمّ هذه المنظمة 17 دولة إفريقية والتي أرادت أن يكون لها نظام محاسبي خاص بها ليكون بديلا عن النظام المحاسبي الذي ورثته من الاستعمار.

***2 -* الهيئات المحاسبية القائمة على التوافق المحاسبي الدولي:** وسيتمّ التطرّق فيما يلي إلى الهيئات المحاسبية الدولية القائمة على التوافق المحاسبي الدولي وتدويل معايير المحاسبة الدولية . وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

***1-2-* لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC):** تأسسّت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سنة 1973 في لندن، اتخذّت شعارا للتوحيد المحاسبي كأحد مهامها الأساسية، وتأسسّت بموجب اتفاق بين هيئات المحاسبة في كثير من الدول التي تعد رائدة في هذا المجال وهي استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، ايرلندا والو.م.أ. وكانت تعمل على تعزيز العلاقة بينها وبين الإتحاد الدولي للمحاسبة IFAC، واعتبرت لجنة المعايير المحاسبة الدولية بعد تشكيلها الهيئة ذات المسؤولة عن إصدار قواعد المحاسبة الدولية.

وفي سنة 1984 انضمت كل الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت عضو في الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية، وأصبح عدد أعضاءها 133 عضو و3 منظمات مشاركة من 103 دولة،كما قامت اللجنة بإصدار 41 معيارا محاسبيا دولي.

من بين أهمّ الأهداف التي تسعى هذه الهيئة لتحقيقها يذكر ما يلي:[2]

- إعداد ونشر للصالح العام المعايير المحاسبية لإعداد القوائم المالية، والإفصاح عنها وكذلك ترقية استعمالها وتعميمها على المستوى الدولي.
- المساهمة في إرساء التوافق للأنظمة المحاسبية والمعايير والإجراءات المرتبطة بالإفصاح عن القوائم المالية.
- العمل على أن تحتوي القوائم المالية معلومات ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة، وبالشكل الذي يساعد مختلف المستعملين في الأسواق المالية في العالم ومختلف المستعملين لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

.1 حمزة العرابي، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

2 مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص:131.

ومرت لجنة معايير المحاسبة الدولية بالمراحل الموالية:[1]

- **مرحلة التأسيس:** امتدت هذه المرحلة من عام 1973م حتى عام 1989م تمّ من خلالها وضع معايير محاسبية أساسية. وتميّزت هذه المرحلة بانطواء المعايير على بدائل عديدة للتطبيق ولكن لم تكن هناك لجنة تقوم بتفسيرها.

- **مرحلة التطوير:**وامتدت من عام1989 م إلى غاية1995 م وفيها تمّ انجاز مشروع تطوير المعايير وأخذ بعين الاعتبار قابلية المقارنة للتقارير المالية، تمثّل هذا في تعديل عشرة معايير محاسبية من أجل قبولها من الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية. وقد أدّى هذا التعديل إلى تقليل البدائل الممكنة للتطبيق.

- **مرحلة المعايير الأساسية الشاملة:** وقد انتهت هذه المرحلة عام 1999 م، وفيها تمّ الاتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية على عدّة معايير الشاملة الواجب إصدارها بغية اعتمادها وقبولها لأغراض متطلبات الأسواق المالية على المستوى الدولي. وفي هذه المرحلة تم تأسيس مجلس لتفسير معايير المحاسبة الدولية.

- **مرحلة إعادة الهيكلة:** وقد انتهت هذه المرحلة في عام 2001 م وجرى فيها إعادة النظر في البيئة التحتية للجنة من اجل تطوير مستواها في مجال وضع معايير المحاسبة الدولية.

- **مرحلة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**بدأت هذه المرحلة من 2002 م إلا غاية 2013 م، وفيها تم تغيير معايير المحاسبة الدولية إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولكن المعايير المحاسبية الدولية ستبقى سارية المفعول لحين تعديلها وقد تم إصدار تسع(09) معايير دولية للإبلاغ المالي:[2]

تمارس لجنة معايير المحاسبة الدولية مهامها من خلال خمسة (05) هيئات، تتمثل فيما يلي: [3]

- **مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC Board:** ويقوم بعدة مهام، أهمها تحديد برنامج اللجنة وتوجيهه ووضع وتحسين المعايير واعتماد مقترحات المشروعات. يتكون من ممثلي هيئات المحاسبة في 13 دولة، يتمّ تعيينهم من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ومن 04 منظمات أخرى مهتمة بالتقرير المالي.

- **المجموعة الاستشارية Consultative Group:** قام مجلس اللجنة بتأسيسها سنة 1981م وضمت ممثلين للمنظمات الدولية لمعدي ومستخدمي القوائم المالية والجهات المنظمة للأسواق المالية. تتكوّن من 15 منظمة محاسبية يختارها مجلس إدارة اللجنة، تجتمع المجموعة دوريا لمناقشة القضايا الفنية في مشروعات IASC وبرامج عملها.

- **المجلس الاستشاري Advisory Consil:** يراجع هذا المجلس إستراتجية وخطط مجلس اللجنة للتأكد من وفائه بالتزاماته، وذلك من أجل تعزيز قبول أعمال اللجنة لدى مختلف الأطراف المهتمة.

---

1 حمزة العرابي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-40.

2 Deloitte, Guide de référence sur les IFRS, 2011, P P: 41-57.

3 لطفي أمين أحمد السيد، مرجع سبق ذكره، 2006، ص ص: 403- 404.

- **اللجنة الدائمة لتفسيرات المعايير Standards Interprétation Commette:** شكلّ مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية لجنة دائمة لتفسيرات المعايير في سنة 1997م لبحث قضايا محاسبية يحتمل أن يشير تعارضها في ظل غياب توجهات محددة. يتكون من 12 عضو بالإضافة إلى مراقبين يمثلون اللجنة الأوروبية وهيئة أسواق الأوراق المالية IUSCO وتنشر التفسيرات في شكل مسودة للتعليق وإذا صوت أكثر من ثلاثة أعضاء هذه اللجنة بالقبول تقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية بالموافقة على التفسير النهائي للمشروع.

- **جماعة العمل الاستراتجي Strategy Working Party:** تراجع هذه الجماعة إستراتجية اللجنة للفترة التي تلي الانتهاء من العمل الجاري وتقوم بمراجعة هيكل اللجنة وإجراءات عملها وتولي عمليات التدريب والتعليم وشؤون التمويل.

أكملت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عملها 1998م، وقد رأى مجلس اللجنة أنه من الضروري إجراء تعديلات هيكلية من أجل تكييف اللجنة مع التحديات الجديدة. تمثل هذا التغير فيما يلي[1]:

- تحويل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) إلى هيئة دولية مستقلة في هيكل جديد وهو مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF).
- تولي مجلس معايير المحاسبة المالية (IASB) مسؤولية إعداد المعايير الدولية.
- تغيير تسمية المعايير المحاسبية الدولية IAS إلى المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS.
- احتفاظ معايير المحاسبة الدولية السابقة بتسميتها حتى خضوعها للتعديل. وهكذا باشرت اللجنة في بداية أفريل 2001م نشاطها في إطار وهيكل جديد باسم مجلس معايير المحاسبة الدولية.

***2-2-* مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):** تمت إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية ونظامها الأساسي، [2] واعتبر مجلس المحاسبة الدولية بدءا من أفريل 2001 المسؤول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدلا من لجنة المعايير. حيث يتبنى هذا المجلس جميع المعايير الصادرة عن لجنة المعايير الدولية وقام بإصدار ثلاثة عشر (13) معيار للتقارير المالية IFRS، والتي تتضمن في محتواها جزءا كبيرا من المعايير الدولية للمحاسبة IAS، لذا تمّ إلغاء العديد من هذه الأخيرة.

وخلافا لأعضاء مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية فإن أعضاء مجلس إدارة معايير مجلس المحاسبة الدولية هم أفراد يتم تعيينهم على أساس المهارة المهنية والخبرة أكثر من كونهم ممثلين لهيئات محلية محددة أو منظمات أخرى.

---

1 Stephan Brun, Normes comptables Internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris; 2006; P: 25.

2 فاتح سردوك– الناهد إلياس– عابي خليدة، .Le rôle IASB dans développement IFRS et l'application en Algérie، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 18/17 جانفي2010، ص:03.

كما ينعقد عادة مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة كل شهر خلافا لمجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية الذي يجتمع قرابة أربعة (04) مرات فقط خلال السنة.

ويهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق ما يلي:[1]

- تحديد برنامج المنظمة.
- تكوين مجموعة العمل تتبع عملية صياغة وإصدار المعايير.
- اتخاذ قرار بشأن اعتماد المعايير وتفسير المشاريع.

ويقوم مجلس المعايير الدولية للمحاسبة بالمهام التالية:[2]

- إعداد ونشر المعايير الدولية للتقارير المالية.
- نشر مذكرات الإيضاح حول المشاريع المحاسبية الدولية الجارية.
- إعداد إجراءات معالجة التدخلات.
- تشكيل كل أنواع اللجان الاستشارية المتخصصة لإبداء رأيها حول المشاريع المهمة.

وأما فيما يخصّ هيكل وإدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية، فيتمثّل فيما يلي:[3]

- **الأمناء:** تقع مسؤولية إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية على عاتق مؤسسة مجلس معايير المحاسبة الدولية واللذين يعرفون بالأمناء، عددهم 22، يتم تعيينهم من قبل لجنة ترشيح عامة تشمل أصحاب الخبرات المميزة في مجال المحاسبة. كما تتمثّل مهمتهم في تسيير الميزانية والإجراءات التشغيلية بالإضافة إلى تعيين أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

- **مجلس الإدارة:** يتكوّن من 16 عضو يمثلون جميع أنحاء العالم، يتم ترشيحهم من قبل الأمناء على أساس معايير فنية ومهنية. تقع على عائقه مسؤولية وضع وتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- **المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية :** حلّ في مارس 2010 المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية محل المجلس الاستشاري للمعايير(SAC). ويضم هذا المجلس ما يقارب 40 عضوا معين من قبل الأمناء، ويمثلون كبار الموظفين في مجال المالية والمحاسبة والذين ينتمون إلى بعض الشركات العالمية والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى محللين ماليين وأكاديميين. يهدف هذا المجلس إلى تقديم النصح لمجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يخص برامج وضع وتطوير المعايير.

- **لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** : في سنة 2010 حلت لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية محل لجنة تفسيرات المعايير التي تأسست عام 1977. وتعتبر هذه اللجنة هيئة تفسيرية تابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية مسؤولة عن وضع الإرشادات التفسيرية حول القضايا المحاسبية التي يتم التطرق إليها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

والشكل الموالي يوضّح الهيكل التنظيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

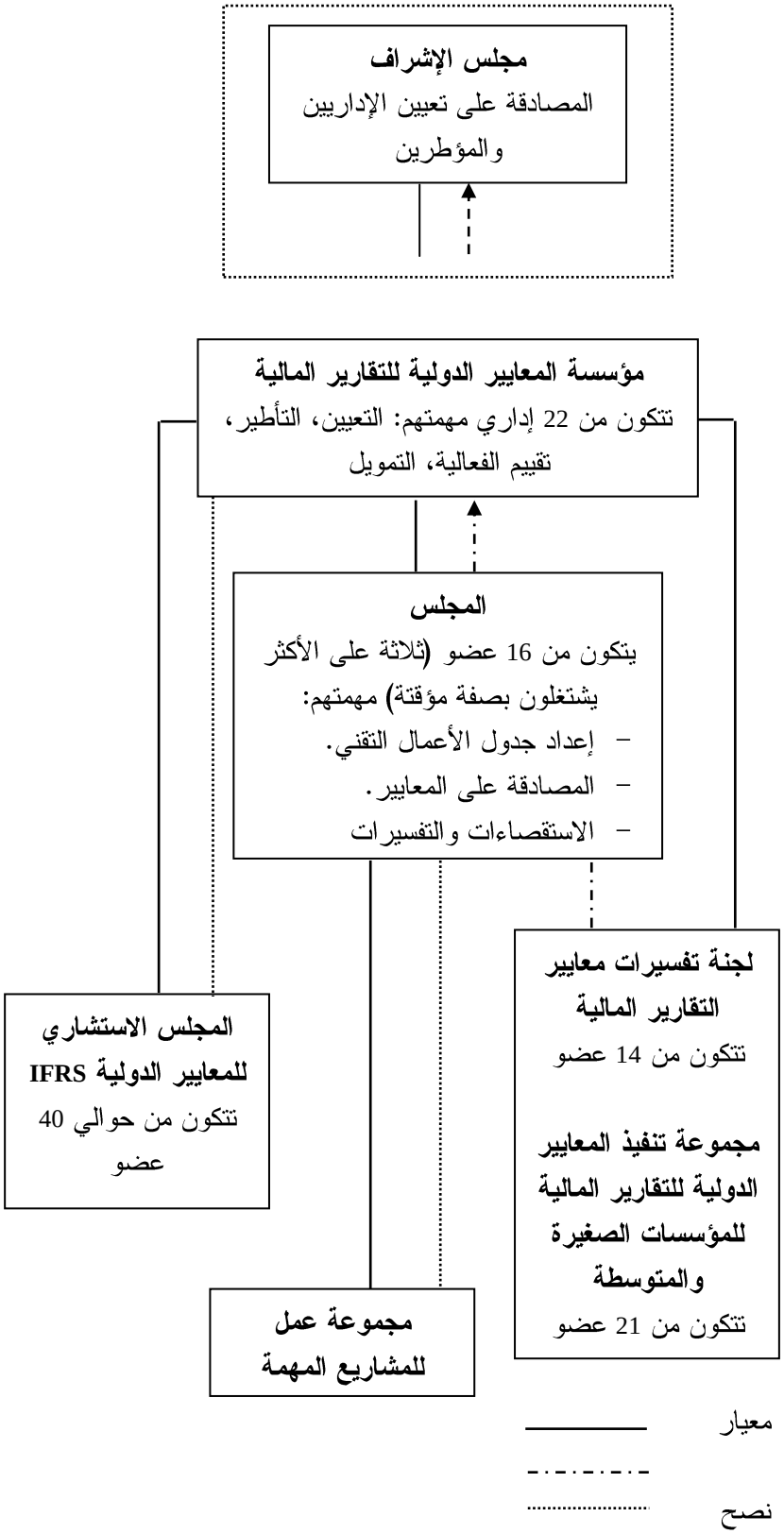
---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 02.

2 مداني بن بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

3 حمزة العرابي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44-45.

الشكل رقم 10: الهيكل التنظيمي لمجلس المعايير الدولية IASB



Source: Déloitte, Op.cit, P: 05.

أما فيما يخصّ أهمّ التطوّرات الأخيرة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، فقد خطى خطوة كبيرة نحو تجسيد هدفه الأساسي والمتمثّل في تزويد أسواق المال العالمية بالمعايير التي تضمن القراءة الموحدة للقوائم المالية الختامية، مما يساعد على مواكبة عالمية الأنشطة الاقتصادية، إلا أن الشيء الذي يمثّل نقلة حقيقية في تاريخ المجلس هو التطورات التاريخية الأخيرة التي يشهدها منذ عقد من الزمن ابتداء من المبادرة الثنائية IFRS- XBRL التي نجم عنها إدخال التكنولوجيا الرقمية على المعايير، ثم إعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

بناء على الهدف المشترك بين كل من XBRL و IFRS المتمثّل في إصدار تقارير مالية موحدة يمكن مقارنة محتوياتها على مستوى دولي، قام مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB بمبادرة ثنائية بينه وبين *XBRL (لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة)، مما ينتج عنه ما يسمى (IFRS Taxonomy) وهو متوفر حاليا بأكثر من عشرة(10) لغات منها العربية، الصينية، الفرنسية والإيطالية الخ. ولتشجيع التعاون مع أصحاب المصلحة على التعامل بها وتسهيل فهم واستخدام (IFRS Taxonomy) حتى لذوي المعرفة البسيطة بجهاز الكمبيوتر، حيث قام المجلس بإصدار مجموعة من الوسائل المساعدة المتمثّلة في:

- أمثلة توضيحيةXBRL والتي توضح كيفية استخدام IFRS Taxonomy، IFRS x IFRS(IFRS Swith XBRL).
- The IFRS Taxonomy illustrated ونموذج يعرض هيكلIFRS Taxonomy ويبسط الرؤية حولXBRL.
- The IFRS Taxonomy Guide دليل تقني لاستخدام IFRS Taxonomy

قام الأعضاء الإداريين بتكوين فريق عمل لتنفيذ ومتابعة هذه المبادرة إلى جانب لجنتين هما: المجلس الاستشاري XBRL Board Advisory المكون من 06 أعضاء بالإضافة إلى مدير الأنشطة ورئيس العمليات واللجنة التقنية Thechnical Staff للعمل فيها.

ومنه فالعمل على توحيد المعايير المحاسبية ليس بالأمر الجديد والدليل على ذلك سعي مختلف المنظمات الاقتصادية والمحاسبية سواء الدولية أو الإقليمية إلى وضع معايير محاسبية ذات قبول عام، وهو الهدف الذي كان من أجله التوافق المحاسبي الدولي والذي نتجت عنه معايير المحاسبة الدولية والمعروفة حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

---

1 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

- عواطف محسن، أمال مهاوة، التطورات الأخيرة لهيئة معايير المحاسبة الدولية واقع وتحدي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، 30\.29. نوفمبر 2011. ص ص: 352-353.
- سلمان حسن عبد الله، نحو اعتماد إقليمي عربي للغة XBRL في إعداد الكشوفات المالية الختامية للشركات باستعمال معايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة التقني، المجلد 24، العدد التاسع، 2011، ص ص: 10-11.

* XBRL.هي اختصار extensible business reporting، تم ترجمتها إلى اللغة العربية تحت اسم لغة تقارير الأعمال الموسعة وهي تشبه لغة التمييز الموسعة extensible markup language، صممت خصيصا للتطبيقات المالية والمحاسبية، يتم التعامل بهذه اللغة من خلال إعادة صياغة بيانات التقارير المالية بالشكل الذي يمكن التعامل معها من قبل برامج الكمبيوتر، مما يمنح جهاز الكمبيوت ر القدرة على قراءة وتحليل هذه التقارير بفضل استخدامه لمخططات تسمى تصنيف Taxonomy تميز الحقول المحاسبية وفقا لتصنيف معين يسمى بالبطاقة the tag ، فهي تعتمد على مفردات ومفاهيم تميزها عن غيرها من اللغات.

المطلب الثالث: آثار العولمة المالية على المحاسبة الدولية: تطور المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما (US GAAP) إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، ثم إلى المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)

تعتبر عملية تدويل معايير المحاسبة أحد مظاهر العولمة المالية، فتشابك أسواق المال العالمية وكذا انتشار الشركات المتعددة الجنسيات عبر العالم وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول كلها تمثل مظاهر للعولمة المالية التي كان لها تأثير في اتجاه متزايد نحو انتشار وقبول تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى الدولي، والأمر الذي لقي الدعم والتأييد من مختلف المنظمات والهيئات الاقتصادية والمحاسبية الدولية والإقليمية. لذا سيتمّ التطرّق في هذا المطلب إلى تطور معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة المالية من كونها كانت مجرد مبادئ تجسد التطبيق العملي انتهاء بتحولها إلى معايير إعداد التقارير المالية الدولية ابتداء من عام 2010.

أولا: تطور المحاسبة من المبادئ إلى المعايير

إن التطور التاريخي للمحاسبة يشير إلى السيطرة الكاملة للتطبيق العملي على الفكر المحاسبي حتى بداية القرن العشرين، حيث أدّى هذا التوجه إلى تراكم خبرات محاسبية منذ العصر الوسيط تحولّت تدريجيا إلى قواعد عرفية وتقاليد أصبحت مقبولة بين المحاسبين. ولقد ساعد في ترسيخ هذا الاتجاه العملي في المحاسبة تكوين اتحادات وتنظيمات مهنية علمية اعترفت بتلك الأعراف والتقاليد، وقد أدّى هذا التوجّه إلى ظهور العديد من القواعد والمبادئ والفروض المحاسبية كفرض الدورية، فرض الاستمرارية وفرض وحدة القياس النقدي. ومع ظهور شركات المساهمة بعد عام 1900م كشكل جديد للملكية، الأمر الذي ساهم في زيادة عدد الشركات ونمو حجمها، حيث أدى إلى ظهور ما يعرف بخاصية انفصال الملكية عن الإدارة، وهذه الخاصية هي الأساس الذي يقوم عليه فرض الشخصية المعنوية، ولقد أثر هذا الفرض كثيرا على المحاسبة. فقد أظهر أهمية الدور المحاسبي في مجال تقييم الإدارة، مما أدى إلى تركيز الاهتمام على نتيجة الدورة كمؤشر لتقييم كفاءة الإدارة في استثمار الأموال الموكلة إليها باعتبارها وكيلا عن الملاك والمساهمين. فأصبح أعضاء إدارة هذه الشركات يرغبون أساس في إظهار مدى نجاحهم في المهام الموكلة إليهم عن طريق تعظيم الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية.

كل هذه التطوّرات زادت من الطلب على ضرورة تحسين التقارير والقوائم المالية من قبل مختلف الأطراف ذات العلاقة مع هذه الشركات، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929 م التي أصابت الاقتصاد العالمي والتي بدأت من سوق الأوراق المالية الأمريكية وانتشرت إلى القارة الأوروبية لتصبح بذلك أزمة كساد عالمية أدّت إلى إفلاس العديد من الشركات وذلك بسبب

تلاعب العديد من إدارات هذه الشركات في البيانات المعروضة في القوائم والتقارير المالية بإتباع طرق وإجراءات محاسبية أدّت إلى رفع قيمة الأصول والأرباح بما يخالف الواقع العملي. وهكذا تضرّرت مصالح كل من المقرضين والمساهمين، ونتيجة لذلك زاد مطالبة الدولة بالتدخل لتنظيم المبادئ المحاسبية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المنظمات والهيئات المهنية والحكومية في كل من الو.م.أ وأوروبا والتي أقرّت بضرورة الاهتمام بالإطار النظري للمحاسبة والانتقال من المبادئ إلى المعايير .

حيث كان لها دور في تحديد معايير المحاسبة التي يجب إتباعها من قبل الشركات والتي كانت في أول الأمر متباينة من دولة إلى أخرى، وهو الأمر الذي أثار فيما بعد مشكلة التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي. كما أن انتقال المحاسبة من المبادئ إلى المعايير لا يعني إلغاء المبادئ وإنما اعتماد المحاسبة على مجموعة من المعايير التي تمثل المرجعية في التطبيق العملي لمختلف المبادئ والقواعد المحاسبية.

ثانيا: تطور المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما (US GAAP) إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

تعتبر العولمة المالية انعكاسا للبيئة الأمريكية على العالم فيلاحظ أن المعايير المحاسبية الدولية هي في الأصل انعكاس للمعايير الأمريكية، حيث تمّ إضفاء الصبغة الدولية عليها، إذ أن المعايير المحاسبية الدولية جاءت تاريخيا بعد صدور المعايير المحاسبية الأمريكية. وتنظيم المحاسبة في الو.م.أ يعتمد على الأسواق المالية التي تعتبر العامل الأكثر تأثيرا على النظام المحاسبي، بحيث أن عملية الإعداد والالتزام وتطبيق المعايير المحاسبية يخضع لسلطة هيئة تنظيم الأوراق المالية (SEC) والتي تم الاعتراف بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما (US GAAP) من طرفها [1]. والتي تعرف على أنها " تلك المبادئ المتعارف عليها بأنها [2] "تلك التي تستند إلى تأييد قوى من جانب الجهات التي لها سلطة تطوير المبادئ المحاسبية وعلى وجه الخصوص فإن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل إجماع الرأي في وقت من الأوقات على تحديد الموارد الاقتصادية والالتزامات الواجب إثباتها كأصول وخصوم وتحديد الثغرات التي تطرأ عليها الواجبة التسجيل وتوقيت تسجيلها وكيفية قياسها، مع تحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها وبأية كيفية وتحديد أي القوائم المالية واجبة الإعداد".

1 شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

2 حسين مصطفى الهلايلي، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

وتعدّ التجربة الأمريكية هي تجربة الشريك الأقوى في صناعة المعايير المحاسبية، لكونها لديها أكبر بنية أساسية محاسبية ممثّلة في المجالس، الهيئات والبورصات الخ. كما أن الو.م.أ كانت الشريك في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة. حيث أثيرت في بادئ الأمر فكرة اختيار تطبيق المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما (US GAAP) لتكون قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي. لكن هذه الفكرة تم رفضها من دول أخرى بالنظر للتأثيرات الأمريكية والالتزامات المفروضة من طرف هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) على الشركات الأجنبية عند الدخول إلى السوق المالية الأمريكية، باعتبار أن ذلك يخالف مبدأ اعتماد معايير موحدة عالميا، كما أن دول العالم وخاصة دول الاتحاد الأوروبي لا يمكنها ممارسة أي تأثير على المعايير المحاسبية الأمريكية، بالإضافة إلى أن هذه المبادئ أعدّت بدون إسهامات من جهات خارج الو.م.أ.

ومع تزايد مظاهر العولمة المالية ونتيجة للكوارث المحاسبية والأزمات المالية التي وقعت في أمريكا مع مطلع هذا القرن بدأت البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تقترب شيئا فشيئا من المعايير الدولية وذلك في صدد ذو شقين:

- **الأول:** تغيير بعض المعايير الأمريكية للتوافق مع المعايير الدولية.
- **الثاني:** تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية.

وبغية التقريب والتوفيق بين المعايير التي يصدرانها بغرض استبعاد أقصى قدر ممكن من الاختلافات تمّ في أكتوبر 2002م توقيع اتفاق نوروالك (Norwalk) بين كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، وبالموازاة مع ذلك أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) منشورا في جوان 2004م لتشجيع الشركات الأجنبية المقيّدة في البورصة الأمريكية على تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS).[1]

وتمثّل عملية التقارب المتواصل بين كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) اعترافا بالمزايا الملموسة التي يحققها وجود مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية تمثّل معايير المحاسبة الدولية. ولازال هذا التقارب قائما إلى حد الآن.

1 Ben Otman Omar, Aperçu Sur la normalisation comptable dans le monde cas des Normes Internationales, Américaines, Françaises, Marocaines ;communication dans sites spécialises; 2010, P: 11.

ثالثا: تطور المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، إلى المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

نتج عن التقارب بين كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) وضع مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، استطاعت القضاء على بعض الاختلافات المحاسبية بين الطرفين، كما ساهمت في بعث نوع من الثقة في القوائم المالية المعدة وفق هذا النموذج المحاسبي من طرف مختلف مستخدمي البيانات المالية والمحاسبية للشركات ولاسيما المستثمرين في الأسواق المالية الدولية. لكن مع مطلع 2006م بدأت تظهر بوادر أزمة عالمية في الو.م.أ من خلال الانخفاض المفاجئ لأسعار الأصول والذي نجم عنه عدم التكافؤ الكبير بين القروض التي تم الحصول عليها والقيمة الجديدة لتلك الأصول التي انخفضت أو تدهورت قيمتها، وتطورت هذه الأحداث إلى أن بدت الملامح الحقيقية للأزمة المالية العالمية التي كان ومازال وقع وأثر كبير على مختلف الاقتصاديات بداية من 2008 م.

حيث أشار معظم الباحثين الاقتصاديين القائمين على بحث أسباب هذه الأزمة إلى تلاعب الإدارات في عملية تقييم الرهونات العقارية، وذلك باستعمال المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 المتعلق بالقيمة العادلة. حيث أن تطبيق هذا المعيار لأول مرة أدى إلى ظهور الأصول العقارية بمبالغ ضخمة مقارنة بما كانت عليه وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، وهو الأمر الذي أعطى فرص كبيرة للمضاربة والحصول على قروض مقابل القيمة الكبيرة لتلك الأصول المقاسة بالقيمة العادلة.[1]

فتطبيق المعايير المحاسبية الدولية سمح بإيجاد ثغرات لمجالس الإدارات لتضخيم الأصول والتلاعب بالأرباح ما نتج عنه توترات في الوسط المحاسبي خلال الفترة الماضية حول نجاعة هذه المعايير في بعث الثقة والمصداقية في القوائم المالية المعدة وفقا لها، وهو ما عكس الرغبة في إيجاد صبغة عالمية جديدة للمعايير المحاسبية.

حيث تمّ في سبتمبر 2008م عقد اجتماع للمجلس الاستشاري للمعايير (SAC) سابقا التابع لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لدراسة هذه الأزمة والذي تم من خلاله مناقشة التقرير المعنون بـــ "تحسين السوق والمرونة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي" والمقدم من قبل منتدى الاستقرار المالي (FSF) الذي تم إعداده بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات الدولية

1 حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات، الفرص والأفاق المنعقد في جامعة الزرقاء الخاصة، أيام 10-11 نوفمبر 2009، الأردن، ص 17.

والإقليمية. كما تم إعداد تقرير إرشادي في 2008/09/16 عن كيفية استخدام القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة. [1]

وفي 2008/11/14 أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من Hans Hoogervost و Hervery Goldshmid، والتي تشمل كذلك على عدد من المستثمرين ومدققي الحسابات، والتي أوكلت لها مهمة تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، حيث اتفقوا على وضع إطار واحد لإعداد التقارير المالية. [2]

وهكذا بدأت عملية الانتقال من معايير المحاسبة الدولية إلى المعايير الدولية للتقارير المالية من خلال ما يلي:[3]

- التعديلات التي طرأت على هيكل وأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية : حيث حل في مارس 2010م المجلس الاستشاري للمعايير (SAC) وجاء محله المجلس الاستشاري للمعايير الدولية للتقارير المالية.

- في سبتمبر 2010م تم إصدار أول تعديل حقيقي على الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية.

- تم في سنة 2010م تعديل الكثير من المعايير مثل معيار (IAS27) ومعيار (IAS28). كما تغيّرت تسمية المعيار المحاسبي الدولي IAS01 من المعيار الدولي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.

- مع بداية 2011م بدأ التعامل بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بدلا من المعايير المحاسبية الدولية.

- كما تمّ في جانفي 2011م حل المعيار (IAS39) والذي جاء محله المعيار IFRS09 الخاص بالأدوات المالية.

- وتمّ في سنة 2011م إصدار مجموعة من المعايير الدولية للتقارير المالية والمتمثلة في:IFRS10 وIFRS11 وIFRS12 المتعلقان باندماج الأعمال والأعمال المشتركة والإفصاح في المؤسسات الأخرى. ومعيارIFRS13 مقياس القيمة العادلة والذي بدأ العمل بها في جانفي 2013م.

---

1 ظاهر القشي، أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة ، دليل المحاسبي العرب. متوفر على الموقع الالكتروني: www.jps-dir.com تاريخ الإطلاع: 2012/10/12.

2 نفس المرجع أعلاه.

3 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

- حمزة العرابي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 60-61.
- الموقع الالكتروني لـ IASB: WWW.IASB.org

وهكذا تحولّت معايير المحاسبة الدولية من النموذج (IAS/IFRS) إلى المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) مع الاحتفاظ بتسمية المعايير السابقة.

قد عرف الفكر المحاسبي المعاصر تطورات انطلاقا من بروز الحاجة إلى ضرورة وجود مرجعية نظرية تنظم وتوجه الممارسات المحاسبية، ما نتج عنها ظهور ما يعرف بنظرية المحاسبة. كما أدت التغيرات الاقتصادية الدولية مع نهاية القرن العشرين وظهور الشركات الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات وتطور الأسواق المالية الدولية إلى ظهور الحاجة إلى تدويل معايير المحاسبة الدولية، فظهرت المحاسبة الدولية وبعدها التوافق المحاسبي الدولي الذي يهدف إلى تقريب الممارسات المحاسبية بين الدول والتقليص من حجم المشاكل الناتجة عن اختلاف التطبيقات المحاسبية فيما بينها، الأمر الذي لقي التأييد من طرف العديد من المنظمات الاقتصادية والمحاسبية الدولية والإقليمية وهو ما نتج عنه ظهور المعايير المحاسبية الدولية والمعروفة حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

المبحث الثاني: قياس عناصر القوائم المالية وفق الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية

أفرزت عملية وضع المعايير المحاسبية الدولية في السنوات الماضية نجاحا ملحوظا في تحقيق الانسجام في إعداد القوائم والتقارير المالية في مختلف أرجاء العالم، الأمر الذي خدم ومازال يخدم التطورات والحاجات الملحة التي فرضتها العولمة، من احتياجات الشركات الدولية والأسواق المالية الدولية، وقد مرت عملية وضع هذه المعايير بالعديد من المراحل جسدت جهود مختلف الهيئات والمنظمات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتي أسفرت عن إيجاد المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS)، ولكن بعد الأحداث الأخيرة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي خاصة الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي أثارت جدالا حول مدى تحميل معايير المحاسبة الدولية مسؤوليتها. هذا ما حفز القيام بالمزيد من الأبحاث والدراسات وتعزيز التقارب والتعاون الدولي بين كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المالية الأمريكي، أقرّ هذا التعاون في سبتمبر 2010م إجراء بعض التعديلات على المعايير المحاسبية الدولية والتي أعيدت تسميتها بالمعايير الدولية للتقارير المالية، وهو ما نجم عنه تطوير وتعديل الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية. لذا سيتمّ التطرّق في هذا الفصل إلى إظهار هذا التطوّر الذي عرفه الإطار المفاهيمي، ثم التعريف بالإطار المفاهيمي لمعايير للتقارير المالية الدولية، كما سيتمّ التطرّق إلى أساليب قياس عناصر القوائم المالية والنموذج الدولي للقوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). وعليه تمّ تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية

المطلب الثاني: أساليب القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)

المطلب الثالث: النموذج الدولي للقوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية

بعد التأييد والقبول العام الذي لقيه التوافق المحاسبي الدولي من قبل مجموعة من المنظمات والهيئات الاقتصادية والمحاسبية الدولية بدأ العمل على وضع مجموعة من المعايير المحاسبية التي تلقى قبولا عالميا، وهو ما أدى إلى ظهور معايير المحاسبة الدولية والتي أعيدت تسميتها حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

أولا: تطور الإطار المفاهيمي: من إطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى إطار مفاهيمي للتقارير المالية الدولية

جاء تطور الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى إطار مفاهيمي للتقارير المالية الدولية نتيجة لانتقال المعايير الدولية للمحاسبية إلى المعايير الدولية للتقارير المالية. لذا سيتمّ التطرّق أولا إلى ماهية معايير المحاسبة الدولية وأهميتها ثم إلى أسباب تطور الإطار المفاهيمي وأهم تعديلاته.

***1* - نشأة معايير المحاسبة الدولية وأهميتّها:** نظرا للتطور والنمو الهائلين للتجارة الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات، وتطوّر الأسواق المالية وانفتاحها العالمي، أصبح لا بديل من ضرورة إعداد معايير محاسبية تستعين بها كافة الشركات الدولية عند إعداد قوائمها المالية، مما زاد من أهمية المحاسبة الدولية. إذ بدأ المهتمون بمهنة المحاسبة في التفكير في التوحيد المحاسبي العالمي، [1] وعموما ترجع فكرة التوحيد المحاسبي العالمي وضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية إلى سنة 1904م وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين وذلك بمدينة سانت لويس بأمريكا، حيث تمت مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية والممارسات المحاسبية في الدول الكبرى. ومنذ ذلك التاريخ تم عقد عدة اجتماعات ومؤتمرات لتطوير مهنة المحاسبة ومحاولة التقريب بين الممارسات المحاسبية الدولية من خلال العمل على تقليل الفروقات بين معايير المحاسبة وتحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

ويمكن تعريف المعيار على أنه نموذج أو بيان يؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة وتحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

أما المعايير المحاسبية فهي عبارة عن مسطرة لقياس السلوك الاقتصادي لمنظمات الأعمال المختلفة فهي قياسات تطبقها الشركات لقياس عناصر القوائم المالية، وبالتالي تحديد نتائج النشاطات والموقف المالي لها.

أما المعايير المحاسبية الدولية فتمثلّ مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة عموما على المستوى الدولي، تهدف إلى توحيد أحكام الممارسة العملية للمهنة بالرغم من وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين بعض الدول.

1شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة بودواو، 2008، ص: 128.

ومنه يستنتج أن المعايير المحاسبية الدولية مقياس أو نموذج أساسي يتمتع بالقبول العام، يهدف إلى تحديد الطريقة السليمة لتحديد وقياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية، وتأثير العمليات والأحداث على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، يتمّ إصدارها من طرف لجان دولية مختصة بطريقة تسمح بتحقيق التوافق المحاسبي.

ولعلّ من أبرز المزايا التي يحققها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ما يلي:[1]

- **المقارنة:** تتطلّب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل، وهذه العملية تتطلّب قوائم مالية معدّة وفق أسس موحدة. وبما أن هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لصنع القرارات فإن المعايير المحاسبية الدولية تسهلّ عملية المقارنة.

- **كلفة معالجة المعلومات المحاسبية:** إن توحيد الأسس لإعداد القوائم المالية أمر ضروري لمتخذّي القرارات. فإذا كانت القوائم المحاسبية معدّة وفق أسس مختلفة ومتعددة فإن متخذّ القرار يحتاج لطريقة معينة لتوحيد أسس إعدادها، وهذا من شأنه أن يكلّف متخذّ القرار كلفة إضافية لمعالجة هذه الكشوفات التي من الممكن الاستغناء عنها إذا كانت الأسس موحدة عن طريق المعايير المحاسبية الدولية.

- **القدرة على فهم المعلومات:** إذ أن معظم مستخدمي القوائم المالية ذو قدرة محدودة في فهم المعلومات المحاسبية، فإذا تم إعداد هذه القوائم وفق أسس غير موحدة يكون من الصعب على مستخدميها الاستفادة منها بشكل فعال في إجراء المقارنة بين المؤسسات، أو بين الفترات المالية المختلفة للمؤسسة نفسها.

- **انسيابية الاستثمار بين الدول:** للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في جلب الاستثمارات، فالمستثمر حتى يستثمر أمواله في مشروع معين لابد أن يقوم بإجراء المقارنات بين المشاريع التي من الممكن الاستثمار فيها في مختلف الدول، وما يسهلّ عملية المقارنة هو إتبّاع طرق محاسبية موحدة عند إعداد القوائم المالية.

ويرى Aitken et Wise [2] بأن وجود المعايير المحاسبية ضروري من حيث توحيد حسابات الفروع وجعل القرارات المتخذّة في الشركات المتعددة الجنسيات أكثر دقة. كما توفّر المعايير إمكانية لتسجيل الشركات في الأسواق المالية الخارجية. إذ تزيد هذه المعايير من فعالية تشغيل الأسواق المالية وذلك من خلال زيادة ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية تجاه القوائم المالية، الأمر الذي سيشجّع التبادلات أو الاستثمارات بين الدول.

كما يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بتسهيل مهمة مصلحة الضرائب في مختلف الدول بالنظر إلى التنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف ومنه تقليل الفروقات في طرق القياس أرباح فروع المؤسسات المنتشرة دوليا.[3]

---

1 حسن عبد الكريم سلوم وأخرون، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 13.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 14.

3 نور الدين مزياني، أهمية تطبيق SCF لمتطلبات المعايير الدولية وتحديات البيئة الجزائرية ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة ، 2009، ص: 07 .

***2* - تطور الإطار المفاهيمي وأهم تعديلاته:** قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عام 1989م بإصدار أول إطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الذي كان يشكل الإطار العام الذي يسترشد به من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في عملية إصدار معايير جديدة أو إجراء تعديلات على المعايير الموجودة ومعالجة القضايا المحاسبية،وقد اعتمد هذا الإطار إلى غاية نهاية القرن الماضي، أين بدأت عملية التقارب بين كل من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والهيئة العالمية للإشراف على الأسواق المالية (SEC)، الذي أسفر عن ضرورة تحسين وتطوير مستوى المعايير المحاسبية، الأمر الذي نتج عنه تعديل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية سنة 2001م من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

وقد تمّ العمل بهذا الإطار إلى أن بدت ضرورة التفكير في وضع إطار مفاهيمي يتماشى والمستجدات والأهداف الدولية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث تمّت مناقشة إصدار إطار مفاهيمي جديد عام 2008م ، كما أصدر المجلس مسودة عمل تتضمن الإطار المفاهيمي الجديد لإعداد وعرض التقارير المالية. وعليه تم في سبتمبر 2010م إصدار الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية والذي يعتبر تعديل للإطار المفاهيمي السابق، مع الإشارة إلى ان هذه التعديلات شكلية أكثر منها ضمنية، تتمثل أهمها فيما يلي:

- تغيير التسمية من إطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى إطار مفاهيمي للتقارير المالية الدولية.
- تطوّر هدف الإطار المفاهيمي الجديد إلى اهتمام بجميع مكونات التقارير المالية وليس فقط بالقوائم المالية، كما ينص الإطار المفاهيمي السابق.
- يحاول الإطار المفاهيمي تقليص حجم المعلومات المالية المتوفرة في التقارير، لذلك ركزّ على المعلومات المالية المفيدة فقط في حين الإطار المفاهيمي السابق يتيح المجال للإفصاح عن كل المعلومات المالية.
- تغيير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة.

ثانيا: مكونات الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية

قد اتسّع اهتمام الإطار المفاهيمي الجديد بجميع مكونات التقارير المالية وليس فقط القوائم المالية. لذا سنتطّرق أولا إلى كل من مفهوم الإطار المفاهيمي ومفهوم التقارير المالية ثم مكونات هذا الإطار.

***1* - مفهوم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية:** الإطار المفاهيمي ليس معيار بل يساعد على إعداد المعايير ويعرف على أنه " نظام مترابط من الأهداف والمبادئ المترابطة مع بعضها البعض والتي تؤدي إلى معايير متسقة تصف طبيعة ومحددات التقارير المالية التي يجب أن تساعد مستخدميها في زيادة فهم واستيعاب المعايير الدولية للتقارير المالية".[1]

1 Robert Obert, Pratique des normes IFRS: Normes IFRS et US GAAP, 5eme Édition, Dunod, Paris, 2013, P: 10.

كما يعرف على أنه " دليل لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية المناسبة والملائمة عندما تكون هناك بعض المعالجان غير المدرجة بموجب تأويل أو معيار".[1]

2 - **مفهوم التقارير المالية ومكوناتها:** إن المعلومات المحاسبية التي يتمّ تقديرها من جانب الشركات المحاسبية لتقديمها إلى المستخدمين لها تختلف باختلاف طبيعة الوحدة المحاسبية واحتياجات المستخدمين، ومع ذلك فإن عرض المعلومات المحاسبية عادة ما يتم من خلال تقارير دورية تسمى التقارير المالية. ومنه فالتقارير المالية تحتوي على كافة المعلومات التي تلتزم الشركات بتقديمها دوريا في أشكال متعددة على غرار القوائم المالية.

وتشمل مكونات التقارير المالية ما يلي:[2]

- **القوائم المالية:** وتعتبر أهمّ أجزاء التقرير المالي وتمثّل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية المتضمنّة نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي والتغيّرات التي طرأت عليها. وتتكوّن من قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة والملحق.

- **تقرير مراقب الحسابات:** ويتضمّن نتيجة تدقيق القوائم المالية ومدى دقة المعلومات ومدى تمثيلها بعدالة للعمليات التي تمت في الشركة خلال فترة معينة.

- **تقرير مجلس الإدارة:** ويتضمّن معلومات عامة عن الشركة وأهدافها وكذلك معلومات عن الأنشطة التشغيلية والتسويقية والتمويلية بالإضافة إلى معلومات عن الأداء المستقبلي للشركة.

وعليه، يجب التمييز بين كل من القوائم المالية والتقارير المالية، بحيث:[3]

- التقارير المالية لا تتضمّن القوائم المالية فقط بل تمثّل هذه الأخيرة الجزء المحوري للتقرير المالي، إذ تعتبر القوائم المالية من الطرق الأساسية لإمداد الأطراف الخارجية بالمعلومات الأساسية.

- كما أن المعلومات الواجب توصيلها إلى المستخدمين عن طريق التقارير المالية على غرار القوائم المالية فهي تتخذّ أشكال مختلفة وتتعلّق بموضوعات عديدة، فقد تكون معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة، إضافة إلى التنبؤات المالية .

أما هدف التقارير المالية فقد حددّها الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية والتي تتفّق في معظمها مع أهداف الإطار السابق. وسيتمّ التطرّق إلى هذه الأهداف في العنصر الموالي.

---

1 المادة الرسمية رقم 07، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 2008/11/25، ص: 04.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 07.

3 منصوري الزين،أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية دراسة تحليلية تقييميه للنظام المحاسبي المالي الجديد المطبق في الجزائ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة البليدة، 30/29 نوفمبر 2011، ص ص: 139-140.

3 - مكونات الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية: وتتمثّل مكونات الإطار المفاهيمي في العناصر الموالية:

3-1- الهدف من وجود الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية: يمكن تحديده جملة من الأهداف، تتمثّل فيما يلي: [1]

- مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على تطوير المعايير المستقبلية للتقارير المالية الدولية ومراجعة المعايير الحالية.
- مساعدة المجلس على تطوير المعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة ببعض التقارير المالية.
- مساعدة المنظمات الوطنية في تطوير معاييرها المحلية.
- مساعدة معدي التقارير المالية وخاصة القوائم المالية على تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعالجة مواضيع غير متطرق إليها بعد.
- مساعدة مراجعي الحسابات في إعطاء رأيهم حول مصداقية القوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية.
- مساعدة مستخدمي التقارير المالية في ترجمة المعلومات المحتواة في هذه التقارير المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.
- توفير معلومات حول آلية صياغة وتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالنسبة للمهتمين بعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

كما يهدف الإطار المفاهيمي إلى تسهيل الصبغة الثابتة والمنطقية لمعايير التقارير المالية الدولية وتوفير قاعدة من أجل استخدام المنطق في حل القضايا المحاسبية.

وبما أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعتمد على واقع الإطار المفاهيمي لتطوير المعايير الدولية للتقارير المالية المستقبلية ومراجعة المعايير الحالية، فعليه عدد حالات النزاع بين الإطار المفاهيمي والمعايير الدولية للتقارير المالية ستنقص مع مرور الوقت ، بحيث تجدر الإشارة إلى أن الإطار المفاهيمي سيراجع من وقت لآخر لاستحداث التعديلات اللازمة للتوافق مع المستجدات والمتغيرات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة.

3-2- نطاق تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية: يشير Hawkins إلى أن مجالات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المسماة حاليا المعايير الدولية للتقارير المالية على كل من: [2]

3-2-1- شركات المساهمة المسعرة في البورصة: بحيث تلزم القوانين والتشريعات جميع الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها في أسواق المال بتطبيق معايير المحاسبة للتقارير المالية الدولية.

---

1 IFRS Fondation, Cadre Conceptuel de l'information financier, 2011; P: 08. Disponible sur le site www. IFRS.org.

2 نورالدين مزياني،مرجع سبق ذكره ص: 06.

3-2-2- شركات المساهمة وغير المساهمة: إذ تنصح جميع شركات القطاع الخاص بتطبيق معايير المحاسبة للتقارير المالية الدولية، لما ستحققه من منافع على المستوى الإداري وف تعاملها مع المؤسسات المالية المحلية والدولية.

3-2-3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إذ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيارا خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي معايير مبسطة تركز على احتياجات مثل هذه المؤسسات. فالغرض من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إعداد بيانات مالية ذات أغراض متعددة وعامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدات المتقدمة والنامية، بحيث يجب إعداد هذه البيانات مرة في السنة على الأقل، وذلك لتوفير المعلومات التي تحتاج إليها طائفة واسعة من المستخدمين.[1]

وعلى الرغم من أنه لم يتم تصميم معايير دولية للتقارير المالية لكي تطبق على الأنشطة غير الربحية في القطاع الخاص، إلا أن القطاع العام والمشاريع التي تشارك في مثل هذه الأنشطة قد تجد تلك المعايير ملائمة، بحيث أصدرت لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) إرشادا يفيد أن المعايير الدولية للتقارير المالية قابلة للتطبيق في القطاع العام والمشاريع الحكومية.

3-3- مستخدمي المعلومات المحاسبية: وتتعدّد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية والتي حدّدها الإطار المفاهيمي مع تحديد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل جهة، وذلك كما يلي:[2]

3-3-1- المستثمرون الحاليون والمرتقبون: يهتم مقدمي رأس المال المضارب ومستشاريهم بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، وبالتالي فهم محتاجون للمعلومات الموالية:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة.
- المعلومات التي تساعد على تقييم سيولة الشركة ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

3-3-2- الموظفون: ويهتم الموظفون والمجموعات الممثّلة لهم بالمعلومات المتعلّقة بالأمان الوظيفي واستقرار ربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة الشركة أو المشروع على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

---

1 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والصناعة، المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم: التوجيه من المستوى الثالث، UNCTAD NATIONS Publication، ماي، 2003، ص: 01.

2 أحمد حلمي جمعة،نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 35.

3-3-3- المقرضون: ويحتاج المقرضون إلى معلومات تساعدهم على تقدير وتقييم قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لتسديد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب.

3-3-4- الموردون والدائنون الآخرون: ويهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكّنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق.

3-3-5- العملاء: ويهتم العملاء أو الزبائن بالمعلومات المتعلّقة باستمرارية الشركة والتي تساعد على التنبّؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرارية في عملية الإنتاج والبيع لسلعها، خصوص عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها.

3-3-6- الحكومات ووكالاتها المختلفة: وتحتاج هذه الفئة إلى معلومات متعلّقة بعملية توزيع الموارد وتنظيم النشاطات وتحديد السياسات الضريبية كأساس لإحصائيات الدخل القومي. كما تحتاج إلى معلومات تساعدها على التأكّد من التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل الخ والمعلومات التي تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة ومدى قدرة الشركة على تسديدها ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

3-3-7- الجمهور: ويحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج إلى معلومات خاصة إضافية من الصعب توفيرها ضمن التقارير المالية ذات الغرض العام.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك فئات أخرى من مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر لم يتطرق إليها الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية كإدارة الشركة، المحلّلون الماليون، السوق المالي والمنافسون.

ومن المهم التعّرف على طبيعة المعلومات المحاسبية التي يطلبها أو يحتاجها المستخدمون الخارجيون، وأهمهم فئة المستثمرون والمقرضون والتي تتعلّق بالنقاط الثلاثة الموالية:[1]

- **التدفقات النقدية:** التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلا في شكل توزيعات أرباح نقدية تقدمها الشركة لملاكها أي للمستثمرين وتدفقات نقدية تمثل استردادا لأموال المستثمرين في الشركة.

- **معرفة القدرة الكسبية للشركة:** أي مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة وفي الفترة الحالية والتنبّؤ للفترة المستقبلية، وهذه المعلومات بدورها تساعد في تقييم التدفقات النقدية للنقطتين السابقتين وتحديد توزيع الأرباح على المساهمين وسداد الفوائد المستحقة للمقرضين عن قروضهم الممنوحة للشركة وتقييم مدى تمكّن المستثمرين من استرداد أموالهم المستثمرة في الشركة وكذلك استرداد المقرضين لقروضهم.

---

1 رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية، الطبعة الأولى مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص: 20– 21.

- **تقييم الوضع المالي للشركة:** وذلك بمراعاة ثلاثة (03) اعتبارات رئيسية مترابطة، وهي:
- **تقييم السيولة:** ويقصد بها قدرة الشركة على مواجهة وسداد التزاماتها وديونها المستحقة في الأجل القصير.
- **تقييم اليسر المالي:** ويتعلّق بالأجل الطويل، أي أن الشركة لا تواجه عسرا ماليا * قد يضطرها إلى إيقاف نشاطها أو إفلاسها.
- **تقييم الربحية:** وهي قدرة الشركة على توليد موارد اقتصادية جديدة مضافة.

وهكذا يتضّح أن الربحية تعكس القدرة الكسبية للشركة والتي بدورها تعكس مقدرة الشركة على إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية، وهذا يؤيّد الترابط والتكامل بين المعلومات السابقة وبين مختلف التقارير المالية التي تقدمها الشركة حتى تكون المعلومات مفيدة لمستخدميها. ويتضّح مما سبق أن العامل المشترك لجميع الفئات السابقة الذكر هو الحصول على معلومات تساعدهم في عملية تقييم مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية أو شبه نقدية وتوقيت ودرجة التأكّد الحصول عليها في المستقبل.

***3-4-* البيانات المالية ذات الهدف العام والخصائص النوعية للمعلومات المفيدة:** توفّر البيانات المالية معلومات محاسبية ومالية مختلفة للجهات المستخدمة لها، تساعدهم على اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية. حيث تم تصميم المعايير الدولية للتقارير المالية لكي تطبّق على الهدف العام للبيانات المالية.

***3-4-1-* البيانات المالية التي توفرها التقارير المالية ذات الهدف العام:** وتمثلّ البيانات المالية ذات الهدف العام " تلك البيانات المالية التي تهدف إلى تلبية الحاجة العامة للمعلومات لقاعدة عريضة من المستخدمين كالمساهمين والدائنين والمقرضين الخ".[1] والهدف منها يتمثلّ فيما يلي:

- توفير معلومات تفي بأغلب حاجات المستخدمين وليس المستثمرين فقط والتي يحتاجونها في صنع القرارات الاقتصادية.[2]
- توفير معلومات حول المركز المالي للشركة بالإضافة إلى الأداء والتدفق النقدي ليستفيد منها المستخدمين لدى اتخاذهم القرارات الاقتصادية.
- إظهار نتائج التسيير ومحاسبة الإدارة عن الموارد التي وكلت بتسييرها.[3]

---

1 مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي رقم01: عرض القوائم المالية مجلة أبحاث اقتصادية وإداريه العدد01، جوان 2007، ص: 03.

2 أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 34.

3 أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 34.

* العسر المالي: يشير اليسر المالي إلى مقدرة الشركة على إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة التزاماتها وديونها والقروض طويلة الأجل والعسر المالي هي حالة العكس.

كما أن التقارير المالية ذات الهدف العام بحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ليست مهمة لتقديم صورة عن قيمة الوحدات الاقتصادية المعدة للتقارير المالية، غير أنها توفر معلومات تساعد مستخدمي التقارير المالية على تقدير قيمة تلك الوحدات الاقتصادية. كما أنها لا توفر لهم جميع المعلومات التي يحتاجونها، فعليهم توفير معلومات إضافية ملائمة من مصادر أخرى من الأحداث السياسية والاقتصادية التي تقع في المحيط ككل.[1]

2-4-3- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة : وتمثّل الخصائص النوعية للمعلوما ت المحاسبية الصفات التي تجعل المعلومات التي توفرها التقارير المالية مفيدة لمستخدميها. وحتى تكون المعلومات مفيدة لمستخدميها، يجب أن تتميّز بأربعة (04) خواص أساسية تتميّز كل خاصية بخواص ثانوية. وتتمثّل هذه الخصائص، فيما يلي:

1-2-4-3- خاصية الملائمة: لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذّي القرارات، أي أن تكون ذات صلة وارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، ولخاصية الملائمة ثلاثة (03) خصائص ثانوية هي: [2]

- **أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب:** فتأخّر وصول المعلومات يكون على حساب فائدتها.
- **أن تتميّز المعلومات بقيمة تغذية راجعة:** أي تساعد متخذ القرار من التحقق من صحة قراراته السابقة فيستمر فيها أو يقوم بتصحيحها.
- **أن تتميّز المعلومات بقيمة تنبؤّية:** أي تساعد متخذ القرار على تحسين احتمالات التوصّل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة مستقبلا.

2-2-4-3- خاصية الموثوقية: لتكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيّز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبّر بصدق عما يقصد أن تعبّر عنه.[3] ولتحقيق ذلك يجب توافر الخصائص الثانوية الموالية:[4]

- **التمثيل الصادق:** بحيث يجب أن تمثّل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أن تمثلها.
- **أولوية الجوهر فوق الشكل:** لكي تمثّل المعلومات العمليات المالية والأحداث الاقتصادية الأخرى، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها أو واقعها الاقتصادي وليس الشكل القانوني.

---

1 IFRS Fondation, Op-cit, P:10.

2رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 24.

3 أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 42.

4 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 43-45.

- **الحياد:** حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة أي خالية من التحيّز وتم إعدادها بشكل محايد وليس بغرض إظهارها بشكل يتلاءم مع ما ترغب به أحد الأطراف المستخدمة للمعلومات.

- **الحيطة والحذر:** ويقصد بها توخي الحيطة والحذر في وضع التقديرات المطلوبة، فلا نضخّم في الموارد ولا نقلّل من التكاليف.

- **الاكتمال:** لتكون المعلومات موثوقة لابد أن تكون كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة.

بالإضافة إلى ما سبق، توجد خاصيتين ثانويتين تشترك فيهما كل من خاصية الملائمة زخاصية الموثوقية، وهما:[1]

- **التوقيت المناسب:** إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها، لذا فإن الإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة وضع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة. فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب قد يكون من الضروري عادة تقديم التقارير عن عملية دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية معروفة وهذا ما يضعف الموثوقية، وعلى العكس من ذلك إذ ما تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة أوجه العمليات فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير لكن ذات استخدام قليل.

- **الموازنة بين المنفعة التكلفة:** إذ يجب أن تكون المنافع الناتجة من استخدام المعلومات المالية تفوق تكاليف الحصول عليها، مع الإشارة إلى أن عملية تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية.

***3-2-4-3-* خاصية القابلية للفهم:** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، لذلك يفترض لدى هؤلاء المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالنشاطات الاقتصادية والمحاسبة وأن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. [2]

***4-2-4-3-* القابلية للمقارنة:** ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين الشركات في نفس القطاع وفي نفس الشركة من سنة إلى أخرى، فذلك يسمح بتقييم مركز ووضع الشركة المعنية مقارنة بالشركات الأخرى. وعليه هذه الخاصية تتطلّب استخدام طرق محاسبية مماثلة لدى الشركات المختلفة في معالجة نفس العمليات.[3]

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 45.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 40.

3رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 25.

3-5- الفروض الأساسية لإعداد التقارير المالية: وتعرف الفروض المحاسبية على أنها" مقدمات يجب قبولها في الإطار الفكري المحاسبي ولا يمكن التحقق من صحتها كونها تمثل أساسا للإطار المفاهيمي والذي يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية وإعداد القوائم المالية".[1]

ويبنى النظام المحاسبي وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية على أربعة فروض أساسية، تتمثّل في:

3-5-1- فرض الوحدة المحاسبية: ويقصد به افتراض أن المؤسسة الاقتصادية ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية ملاكها أو مالكها، مما يجعل الذمة المالية للمؤسسة مستقلة عن الذمة المالية للملاك.[2]

3-5-2- فرض الاستمرارية: وينصّ هذا الفرض على أن المؤسسة مستمرة في أنشطتها إلى وقت غير محدد مادامت تحقق أهدافها، أي لا يتم تصفيتها بعد فترة قصيرة. ولهذا الفرض أهمية كبيرة في تحديد ما تتضمنه العديد من المفاهيم المحاسبية، كما تقوم عليه الكثير من المبادئ المحاسبية، [3] يمكن ذكر منها ما يلي: [4]

- تبرير تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية لقياس الأصول.
- توزيع التكلفة التاريخية للأصول الثابتة بالاعتراف بها كمصاريف اهتلاك على عدة سنوات أو فترات محاسبية وفق عمرها الإنتاجي المقدر.
- تصنيف عناصر قائمة المركز المالي (الميزانية) إلى عناصر متداولة وعناصر غير متداولة.

3-5-3- فرض وحدة القياس النقدي: ويعنى به أن المؤسسة تستخدم وحدة نقد ثابتة كقاسم مشترك لقياس الأثر الناتج عن مختلف الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة.[5]

3-5-4- فرض الدورية أو الفترة الزمنية: ويقصد به الفترة الزمنية التي تعتمدها المؤسسة الاقتصادية أساسا لتحديد نتائج أنشطتها التشغيلية وتحديد المركز المالي في نهاية الفترة، وهذه الفترة عادة ما تكون سنة كاملة. وبالرغم من أن الكثير من العمليات تتخذ عدة فترات مالية فاستخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية في تحميل المصروفات وتحويل الإيرادات إلى الفترات المحاسبية اللاحقة والمعنية بها يولّد الثقة في مصداقية القوائم المالية.[6]

---

1 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:
- رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 26.
- أحمد حلمي أبو شمالة، دراسات في المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص: 28.

2 أحمد حلمي أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 28.

3 المرجع أعلاه، ص: 28. ولمزيد من التفصيل أنظر: اسماعيل يحي التكريتي، عبد الوهاب حبش الطعمة، انتصار عبود مراد التميمي، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص: 28.

4رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 28.

5اسماعيل يحي التكريتي وأخرون، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 27.

6نفس المرجع أعلاه، ص: 28.

3-6- المبادئ المحاسبية الأساسية في إعداد التقارير المالية الدولية: وتعرف المبادئ المحاسبية على أنها "مجموعة من الأدلة والقواعد التي تحكم خطوات وإجراءات الدورة المحاسبية لإعداد التقارير المالية".[1] وتتمثّل هذه المبادئ فيما يلي:

3-6-1- مبدأ التكلفة التاريخية: طبقا لهذا المبدأ يتمّ تسجيل عناصر القوائم المالية حسب سعر التكلفة عند تاريخ حصولها وليس بقيمتها في الوقت الحاضر.

3-6-2- مبدأ الحيطة والحذر: ويقضي هذا المبدأ بأن يكون المحاسب أكثر موضوعية في قياس الربح المحاسبي لضمان عدم المبالغة في الأرباح أو في تحسين المركز المالي للشركة، كأن يأخذ في الحسبان كل الخسائر المحتملة ويستبعد كل الأرباح المحتملة والتي لم تتحقّق بعد عند قياس نتائج أعمال الشركة.

3-6-3- مبدأ الاستحقاق: وفقا لأساس الاستحقاق، يخصص للفترة المحاسبية الإيرادات المحاسبية الإيرادات المحققة خلالها مقابل تحميلها بالمصروفات التي حدثت خلالها أيضا وذلك بغضّ النظر عن واقعة تحصيل الإيراد أو واقعة تسديد النفقة.

3-6-4- مبدأ تحقق الإيراد: ووفقا لهذا المبدأ فإن تحقق الإيراد محاسبيا يكون عن إتمام عملية بيع السلع وتسليمها للعميل أو عند تقديم أو إنجاز الخدمات التي تؤديها الشركة وذلك بصرف النظر عن عملية البيع أو تقديم الخدمة إذ ما تمّت نقدا أو على الحساب.

3-6-5- مبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف: ويعني هذا المبدأ أنه بعد تحديد إيرادات الفترة المحاسبية فإن المصاريف المرتبطة بتلك الإيرادات ينبغي أن تخصم منها للوصول إلى صافي الدخل بهذه الفترة.

3-6-7- مبدأ الإفصاح الكامل:ويتطلب هذا المبدأ أن تكون القوائم المالية التي تصدرها الشركة كاملة بحيث تشتمل على كافة المعلومات الضرورية والحقائق للتعبير الصادق عن الوضع المالي الحقيقي للشركة.

3-6-8- مبدأ الأهمية النسبية: وينصّ على ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي تتمتّع بأهمية نسبية وهي المعلومات التي يكون لها تأثير على عملية اتخاذ القرار.

3-6-9- مبدأ الثبات والتجانس: ويقضي هذا المبدأ بأن تستمر الشركة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية نفسها في القياس والتقييم وذلك على مدار الفترات المالية المتتالية.

3-6-10- مبدأ الموضوعية: ويقضي هذا المبدأ الاعتماد على أدلّة وقرائن موضوعية في إثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية.

1ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

- اسماعيل يحي التكريتي وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2010، ص:28.
- أحمد محمد أبو شمالة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 28.

3-6-11- مبدأ أولوية الواقع الاقتصادي (المضمون) على الشكل القانوني: ويعتبر هذا المبدأ من أحدى المحاور الكبرى لإصلاح الأنظمة المحاسبية في مجال عرض ومعالجة وتقييم الأحداث الاقتصادية. ويقصد بهذا المبدأ [1]"عدم الوقوف عند القراءة القانونية للعقود والصفقات، وإنما محاولة تحديد آثارها المالية على الأداء وصافي المركز المالي، ثم الحرص على إظهار هذا الأثر في القوائم المالية ولو كان ذلك على حساب ترجمة الشكل القانوني".

ومنه فمبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني يعني " تقييد العمليات وعرضها ضمن القوائم المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك بمظهرها القانوني".[2]

وتجدر الإشارة إلى أن عرض الجوهر الاقتصادي للعمليات المالية حتى يتمكّن المستثمرون من قراءتها قراءة صحيحة لا يعفي من الإبلاغ عن مضمونها القانوني في الملاحق.[3]

3-6-12- مبدأ الصورة الصادقة: أي إعطاء صورة صادقة وأقرب إلى واقع المؤسسة من خلال المعلومات المقدمة وحتى تكون المعلومة موثوقة وأكثر دقة يجب احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، كما ينبغي أن تتوفر لدى المستعملين الكفاءة.[4]

3-7- مفهوم عناصر القوائم المالية وأساليب قياسها: وتتمثّل العناصر المتضمنة في القوائم المالية، فيما يلي:[5]

3-7-1- الأصول: وتتمثل في الموارد التي تراقبها أو تسيطر عليها المؤسسة نتيجة للأحداث الماضية والتي تنظر منها الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية.

3-7-2- الخصوم: وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن الأحداث الماضية والتي تتطلب عملية سدادها خروج تدفقات نقدية من الموارد التي تملكها المؤسسة والتي تمثّل منافع اقتصادية.

3-7-3- حقوق الملكية: وتمثّل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية.

3-7-4- الإيرادات: أي النواتج، والتي تمثّل تزايد المنافع الاقتصادية خلال الدورة في شكل تزايد قيمة الأصول وتناقص في قيمة الخصوم، والتي يترتّب عنها زيادة في قيمة حقوق الملكية ماعدا تلك المتعلّقة بالزيادة الناتجة عن زيادة المساهمات.

1سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق الدولية ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009، ص: 92.

2سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي SCF، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الماليSCF ، البليدة، أكتوبر 2010، ص: 15.

3 سفيان بن بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

4Journal Officiel de L'union Européenne, Règlement (CE) N°1126/2008 De la Commission de 3/11/2008 FR 29/11/2008;P:320/6.

5 سفيان بن بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

***3-7-5-* التكاليف:** وتتمثّل في تناقص المنافع الاقتصادية خلال الدورة في شكل تناقص الأصول أو زيادة في قيمة الخصوم، وبالتالي يترتّب عنها تناقص في حقوق الملكية ماعدا تلك المتعلقة بالتوزيعات الممنوحة للمساهمين في المؤسسة.

كما حدّد الإطار المفاهيمي كل من تطبيقات الأصول والخصوم وشروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبيين، والتي سيتمّ التطّرق إليها في العنصر الموالي.

***3-8-* مفهوم رأس المال والمحافظة على رأس المال:** تقييم وإعادة تقدير الأصول والخصوم يعطي معلومات حول الزيادة أو التخفيض في قيمة الأموال الخاصة، حيث هذه الزيادة أو النقصان تكفي لتحديد العناصر التي لا تدخل في إطار الأموال الخاصة، ما يبرّر الحفاظ على رأس المال والتعديلات على الحفاظ على رأس المال [1]. ومنه فمفهوم الحفاظ على رأس المال يعد مهما لتحديد صافي المركز المالي وتحديد مفهوم الربح.

وقبل التطرّق إلى مفهوم الحفاظ على رأس المال، يتمّ التطرّق أولا إلى كل من المفهوم المادي والمالي لرأس المال كما يلي: [2]

***3-8-1-* المفهوم المادي لرأس المال:** بموجب هذا المفهوم تتمثّل أولويات اهتمامات المساهمين الحاليين والمرتقبين بالقدرة التشغيلية للشركة أي بطاقاتها الإنتاجية وعتبة المردودية. وانطلاقا من هذا المفهوم تكون الشركة قد حققت نتيجة إيجابية أي الربح إذا كانت قدرتها الإنتاجية والتشغيلية عند الإقفال أكبر منها عند الافتتاح بعد طرح توزيعات الأرباح على المساهمين.

***3-8-2-* المفهوم المالي رأس المال:** وحسب هذا المفهوم يهتم المستثمرون الحاليون والمرتقبون على وجه الأولوية بالحفاظ على رأس المال الاسمي أو على القدرة الشرائية لرأس المال المستثمر، ومن ثم يكون رأس المال مرادفا لصافي المركز المالي للشركة، وتعتبر الوحدة قد حقّقت نتيجة إيجابية أي الربح إذا كان صافي مركزها المالي عند الإقفال أعلى منه عند الافتتاح بعد طرح توزيعات الأرباح على المساهمين خلال الدورة.

وعليه، فمفهوم الحفاظ على رأس المال يتمثّل في المفهومين المواليين: [3]

***3-8-3-* المحافظة على رأس المال المادي:** يؤدّي هذا المفهوم إلى الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال، وبذلك يكون الربح هو الزيادة في رأس المال المادي خلال الدورة، أما تغيرات الأسعار التي تمسّ عناصر الأصول والخصوم فليست إلا بتغيرات في تقييم الطاقة الإنتاجية والتشغيلية للشركة.

1CMA(Comptable en management accrédités), Guide de transition aux IFRS, Février 2011, P: 16-17.

2 سفيان بن بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

3 نفس المرجع أعلاه، ص: 62.

3-8-4- المحافظة على رأس المال المالي: يؤدّي هذا المفهوم إلى الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال، وبذلك يكون الربح هو الزيادة في رأس المال المالي الاسمي خلال الدورة أو القوة الشرائية لرأس المال المستثم ر.

فمفهوم الحفاظ على رأس المال وتحديد الربح يهتم بكيفية تعريف المشروع لرأس المال الذي يسعى للحفاظ عليه، وهذا يوفر نقطة الوصل بين مفاهيم رأس المال ومفهوم الربح لأنها توفر نقطة مرجعية يتم بموجبها قياس الربح، لذلك فإن هذا يعد متطلب مسبق للتمييز بين عائد المشروع على رأس المال واسترداده.[1]

مما سبق، يسمح الربط بين رأس المال ومفهوم الربح على التمييز بين عائد المشروع على رأس المال واسترداده لرأس المال، فيعتبر المشروع محافظا على رأس المال إذا كان رأس المال الافتتاحي مساويا لرأس المال في نهاية الفترة وكل ما يزيد على ذلك يعتبر عائدا على رأس المال ويمثل ربح الفترة المعنية. [2]

المطلب الثاني: أساليب القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)

قد تطرّق الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية إلى كل من شروط الاعتراف والقياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية وإلى مختلف طرق القياس المتعلقة بها. لذا سيحاول من خلال هذا المطلب إيضاح كل من مفهوم القياس المحاسبي وشروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية، أساليب القياس المحاسبي بالإضافة إلى قواعد تقييم عناصر القوائم المالية.

أولا: شروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية

ويمكن وصف عملية الاعتراف المحاسبي بأثر الأحداث الاقتصادية بأنها " تسجيل العناصر المترتّبة عليها إدخال أو إخراج الآثار في القوائم المالية للمؤسسة كأصول أو خصوم أو إيرادات أو مصروفات" [3]. فالاعتراف بعنصر من عناصر القوائم المالية يتضمّن ذكر ووصف هذا العنصر ضمن مجموع القوائم المالية ولا يقتصر الاعتراف بالعنصر على تسجيل عملية الحصول عليه أو حدوثه، إنما يمتد أيضا إلى المحاسبة عن التغيّرات التي تطرأ عليه حتى اختفائه من القوائم المالية.

إن أكثر المعلومات فائدة عن عناصر القوائم المالية يجب الاعتراف بها وإظهارها في صلب القوائم المالية، وبالتالي لابد من خضوعها لمعايير الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، والتي تتمثّل فيما يلي:

1 - الشروط العامة للاعتراف بعناصر القوائم المالية: وتتمثّل في شرطين أساسيين، هما:[4]

---

1 أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 64.

2 سفيان بن بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

3 سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار الميسرة للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 181.

4 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

Amézaine Keloua – Karim Kharat – Jeam Marie Pinel, Sensibilation aux normes IFRS, Séminaire KPMG, Hydr, Alger, 2005, P: 67.

أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص ص: 58-59.

***1-1* موثوقية القياس:** ويقصد به أن يكون للعنصر المراد تسجيله محاسبيا تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية، وفي كثير من الحالات يتوجّب تقدير التكلفة أو القيمة واستخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسي من إعداد البيانات المالية ولا يقلّل من موثوقيتها، وبالتالي في حالة عدم إمكانية القياس لا يمكن الاعتراف بالعنصر في القوائم المالية ولكن يمكن الإفصاح عنه في الملحق.

***2-1* احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية:** أي أن يكون من المحتمل لأن تكون هناك منفعة اقتصادية ترتبط بالمؤسسة، بمعنى إمكانية حدوث تدفق نقدي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لصالح المؤسسة أو لصالح الغير.

2 - **الشروط الخاصة للاعتراف بعناصر القوائم المالية:** وتكون على حسب كل عنصر من عناصر القوائم المالية، كما يلي: [1]

***1-2* الأصول:** بحيث لا يعترف بالأصل في قائمة المركز المالي (الميزانية) عند تحمّل نفقة ليس من المحتمل أن تنتج عنها منافع اقتصادية للمشروع تتعدى الفترة المحاسبية الجارية، وبدلا من ذلك فإنه ينتج عن مثل هذه العملية الاعتراف بالمصروف في قائمة الدخل. ومنه فدرجة التأكّد من تدّفق المنافع الاقتصادية للمشروع بعد الفترة المحاسبية الجارية غير كافية للاعتراف بالأصل.

***2-2* الاعتراف بالخصوم:** لا يمكن الاعتراف بالالتزامات الناتجة عن عقود لم يتم تنفيذها، فمثل هذه الالتزامات قد تحقّق معايير تعريف الالتزام وتتأهّل للاعتراف بها بشرط تحقّق معايير الاعتراف في ظروف محدّدة، وبالتالي الاعتراف بها يستلزم الاعتراف بالأصول أو المصروفات المرتبطة بها.

***3-2* الاعتراف بالإيرادات:** ويأتي الاعتراف بالإيرادات في الواقع بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة في الأصول أو نقص في الخصوم.

***4-2* الاعتراف بالمصروفات:** ويأتي الاعتراف بالمصروفات في الواقع بشكل تزامن مع الاعتراف بزيادة في الخصوم أو نقص في الأصول. كما يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل على أساس الارتباط المباشر بين التكاليف المتكبّدة واكتساب بنود محدّدة من الدخل.

ثانيا: مفهوم القياس المحاسبي ومتطلباته

احتلت عملية القياس الأهمية الأولى في مختلف ميادين العلوم وكانت من الركائز الأساسية في تطور مختلف هذه الميادين، ومنذ بداية الاهتمام بدراسة وممارسة المحاسبة أوليت لعمليات القياس الأهمية في هذا المجال.

1 - **مفهوم القياس المحاسبي:** ويمكن تعريف القياس المحاسبي على أنه [2] "تحديد كمي للقيم المحاسبية باستخدام وحدات قياس مالية أو وحدات أخرى للحقائق والوقائع الاقتصادية المرتبطة بالمجال المحاسبي للمؤسسة وتبويب أثرها بعد تحديده وتلخيصه".

---

1 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

- أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص ص: 59-61.
- سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، 2011، ص ص: 184-186.

2 محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص: 131.

كما يمكن يعرّف الفكر المحاسبي مصطلح القياس على انه [1] "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في البيانات المالية والتي ستظهر في القوائم المالية".

ومنه فالقياس المحاسبي هو عملية تحديد قيمة آثار مختلف العمليات والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية بوحدات النقد، أي إعطاء الطابع الكمي لهذه العمليات والأحداث.

2 - **أساليب القياس المحاسبي:** وتعتبر أساليب القياس المحاسبي المدخل لفهم كيفية تحديد آثار العمليات والأحداث المالية والاقتصادية على الأنشطة المختلفة للمؤسسة، وهناك العديد من هذه الأساليب، لعلّ من أهمّها ما يلي:[2]

2-1- **أساليب قياس أساسية أو مباشرة:** وهي تحديد نتيجة القياس المحاسبي ممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب والمبنية أصلا على ضرورة توفّر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس. بمعنى تسجيل العنصر المحاسبي بالقيمة الظاهرة على المستند المثبت لتلك العملية. وتعد عملية التبويب المحاسبي من أوسع المجالات استخداما لأساليب القياس الأساسية أو المباشرة، إذ يمكن استخدام الخاصية المتخذّة أساس للتبويب كمقياس يبوّب بموجبه الحدث الاقتصادي محل التبويب في الفئة التي ينتمي إليها وفق تلك الخاصية.

2-2- **أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة:** وهي أساليب تتناول عمليات تشغيل البيانات بمراحلها المختلفة من تحميل وتجميع واحتساب علاقات رياضية معيّنة وإجراء تحليلات مالية، كما أنه لا يمكن لعملية قياس مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبوقة بعملية قياس مباشرة.

2-3- **أساليب القياس التحكميّة:** وهي أساليب تشبه في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة، لكن لا يوجد لها قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس فيها. وإنما يستعان بالقواعد الموضوعية الموجودة بالمعايير المحاسبية لتكون هي الحكم في وضع هذه الأساليب وفق أسس محددة، لكي لا تكون عرضة لآثار التحيّز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس. [3] ويؤكّد (Lijiri) على ذلك بقوله "أن أساليب القياس المحاسبي تكون تحكمية عندما لا توجد قواعد منطقية تتحكم خطوات تنفيذ عملية القياس ولا تتوفر بذلك المبررات المنطقية التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس يمثّل فعلا القيمة الفعلية للخاصية محل القياس، كما تزداد الفرص لاحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بهذه العملية طالما تتوفر لديهم المعايير الموضوعية للبت في هذا الخلاف والحكم على صحة القياس".

---

1 أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص:61.

2 محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص: 139-142.

3 نفس المرجع أعلاه، ص: 19.

3 - **متطلبات القياس المحاسبي:** وتتمثّل متطلبات القيام بأنشطة القياس المحاسبي فيما يلي:[1]

***1-3-* تحديد موضوع القياس في المحاسبة:** إذ يجب أن يكون تحديد موضوع القياس أو الأحداث التي يتم إخضاعها للقياس متّسقة مع أهداف المحاسبة والتي تتمثّل أساسا في تقديم معلومات تفيد مستخدمي القرارات، وتعتبر المعلومات المتعلّقة بموارد المؤسسة ومصدر هذه الموارد والتغيّرات التي تطرأ على هذه الموارد ومصادر المعلومات ملائمة للمستخدمين بفرض التنبّؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي تستطيع المؤسسة خلقها والتي تمثّل مصدر العائد للمستثمرين.

***2-3-* تحديد توقيت الاعتراف بالإحداث الاقتصادية طبقا لمعايير المحاسبة:** فطبيعة الاعتراف المحاسبي بأثر الأحداث الاقتصادية تعكس الحاجة إلى التمييز بين المعلومات عن تلك الآثار التي من المفيد تقديمها في صلب القوائم المالية وبين المعلومات التي يتمّ تقديمها في شكل ملاحظات أو معلومات إضافية في التقارير المالية، فمنها ما يتّم الإفصاح عنها في تقارير سنوية ومنها ما يفصح عنها في تقارير ربع أو نصف سنوية الخ.

***3-3-* تحديد الخصائص الواجب إخضاعها للقياس المحاسبي:** إذا خضعت أحد عناصر القوائم المالية لعملية القياس، فلابد من تحديد تلك الخاصية أو الصفة التي تميّز ذلك العنصر نظرا لأن هذا الأخير تتوفّر لديه عدّة خصائص يمكن إخضاع أيّ منها لعملية القياس المحاسبي.

***4-3-* وحدة القياس المستعملة :** ويتمّ استخدام وحدة النقد في المحاسبة كوسيلة للتعبير عن الكميات من الأشياء الخاضعة للقياس، وتقوم المحاسبة المالية على افتراض ثبات وحدة القياس النقدي.

ثالثا: وحدة القياس ومفاهيم المحافظة على رأس المال

ويرجع ارتباط مفاهيم الحفاظ على رأس المال بالوحدات النقدية المستخدمة في القياس إلى استخدام وحدات معيّنة لقياس عناصر القوائم المالية[2] ففي ظل نموذج القياس المحاسبي التقليدي على أساس التكلفة التاريخية واستخدام الوحدات النقدية الأصلية كوحدة لقياس عناصر القوائم المالية يترتّب عليها بعض المفاهيم البديلة للمحافظة على رأس المال بالوحدات الأصلية في ظل تغيّرات مستويات الأسعار و[3]هي:

1 - **المحافظة على رأس المال بوحدات ذات قوة شرائية عامة:** إذا ارتفعت المستويات العامة للأسعار فذلك يعكس انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد في نهاية العام، وبالتالي فإن المحافظة على رأس المال بالوحدات الأصلية لا يمكن به المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال على الرغم من أنه يحافظ على العدد الأصلي من الوحدات النقدية الأصلية. وعموما هذا المفهوم للمحافظة على رأس المال يتطلّب استخدام وحدات نقدية ذات قوة شرائية في نهاية الفترة كوحدات القياس.

---

1 سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، 2011، ص: 186.

2 سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، 2011، ص ص: 187.

3 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 187-188.

2 - **المحافظة على الطاقة التشغيلية (الحجم) للمؤسسة:** قد يرغب أصحاب المؤسسة في الإبقاء على حجم الطاقة التشغيلية للمؤسسة أي أن يتوّفر لديهم رأس المال في نهاية الفترة يمكّنهم من الاستثمار في نفس القدر من صافي الأصول التي كانت متوفّرة في بداية الفترة ويظهر هذا المفهوم على وجه الخصوص في الأوقات التي تتزايد فيها الأسعار الخاصة لأصول المؤسسة غير النقدية. ولتطبيق هذا المفهوم يتعيّن استخدام طرق قياس أخرى بدلا من التكلفة التاريخية تعتمد أسعار السوق الجارية للأصول.

رابعا: القياس المحاسبي على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق

يهتم مختلف الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية وعلى رأسهم المستثمرون بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية نظرا لأنّها تمثّل مصدر التدفقات النقدية التي تعود عليهم من استثماراتهم في المؤسسة، ومنه يطرح تساؤل حول على أي أساس (أساس الاستحقاق * أو أساس نقدي*) يفضّل استخدامه في قياس عناصر القوائم المالية؟

ووفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية فالمعلومات عن ربحية الشركة باستخدام أساس الاستحقاق تقدم مؤشرا أفضل للقدرة الحالية والمستقبلية لتوليد التدفقات النقدية كما هو الحال عن تقديم معلومات تقتصر على الجوانب المالية للتحصيلات والمدفوعات النقدية. كما أن أساس الاستحقاق يقوم على إيجاد علاقة سببية بين إنجازات الشركة في خلق القيمة والتي تنعكس في تحقيق الإيرادات وبين التضحيات التي بذلتها والتي ينتج عنها استنفاد بعض الموارد اللازمة لخلق القيمة والتي تقاس بالمصروفات. ولتحقيق هذه العلاقة السببية بين الإيرادات والمصروفات خلال فترة زمنية فإن قياس الإيرادات والمصروفات لا يتما شى بالضرورة مع توقيت حدوث التدفقات النقدية، وبالتالي فإن الفرق بين صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لا يعطي بالضرورة مقياسا للإنجازات والتضحيات خلال فترة معيّنة [1]. وطبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية فإنه ينبغي تطبيق أساس الاستحقاق في إعداد القوائم المالية وقياس عناصرها بوجه عام، كما ينبغي النظر إلى المعلومات المشتقة من تطبيق أساس الاستحقاق والأساس النقدي كمعلومات تكمّل كل منها الأخرى وليس بدائل تلغي إحداهما الأخرى.

---

1 منصوري الزين،مرجع سبق ذكره، ص: 12.

* **أساس الاستحقاق:** الاعتراف وتسجيل آثار الأحداث الاقتصادية الخاضعة للقياس بمجرد حدوثها وليس عند تحصيل أو دفع النقدية.

* **الأساس النقدي:** فيركّز على توقيت توليد التدفقات النقدية المحصّلة أو المدفوعة.

خامسا: قياس عناصر القوائم المالية

يستخدم عدد من الأسس المختلفة في قياس عناصر القوائم المالية وهي تمثّل قواعد تقييم لهذه العناصر، منها قواعد تقييم عامة ومنها قواعد تقييم خاصة. وتتمثّل قواعد التقييم العامة، فيما يلي:[1]

1 - **التكلفة التاريخية:** حيث تسجّل الأصول بقيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي دفعت، وذلك في تاريخ شرائها.

2 - **القيمة الحالية:** تظهر الأصول بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية، وتظهر الخصوم بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة للوفاء بالتزامات تبعا لمجريات العمل العادية. بمعنى القيمة الواجب دفعها حاليا والتي تمثل في صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من استخدام الأصل.

3 - **القيمة القابلة للتحصيل:** وهي المبلغ الذي قبض حاليا من بيع أصل خلال عملية بيع عادية، بحيث تقوم الشركة عند حلول كل تاريخ إقفال الحسابات بتقدير وتفحص ما إذا كان هناك مؤشر يدّل على أي أصل من الأصول المالية، لم يفقد قيمته، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر فإن الشركة تقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل.

4 - **القيمة الجارية:** تسجل الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي كانت ستدفع مقابل حيازة أصل مشابه أو معادل للأصل الحالي، وتظهر الخصوم بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يتطلّب الأمر سدداها فيما لو تم الوفاء بالتعهّد حاليا.

المطلب الثالث: النموذج الدولي للقوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)

تمثّل القوائم المالية الجزء الأساسي من التقارير المالية، وتعتبر حلقة الوصل بين الشركة ومختلف مستخدميها نظرا لما توفرّه لهم من بيانات ومعلومات مالية ومحاسبية تساعدهم على اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية.

أولا: مفهوم وأهداف القوائم المالية

تحدّد معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية كل من أهداف القوائم المالية والصفات النوعية للمعلومات التي يجب أن تتضمّنها وعناصر هذه القوائم والتي سبق وأن تمّ التطرّق إليها في المبحثين السابقين.

تمثّل القوائم المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي [2] والوسائل الأساسية للاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الشركة والتي من خلالها ستمكّن تلك الأطراف من التعرّف على العناصر الرئيسية المؤثّرة على المركز المالي للشركة وما حققته من نتائج. وتتمثّل هذه الأخيرة في خمسة (05)

1 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 188-189.

2 مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة،تحليل القوائم المالية،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص: 18.

قوائم مالية هي: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغيرات في رؤوس الأموال الخاصة واخبرا الملحق.

أما فيما يخصّ أهداف القوائم المالية فهي تتعدّد من مرجع لآخر، إلا أنها تتفّق في مجملها على جملة من الأهداف، يمكن ذكر منها:

- توفير معلومات عن الوضع المالي والأداء والتغيّرات في الوضعية المالية للشركة التي تعتبر مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وبالأخّص المستثمرين باعتبارهم الموردين الأساسيين لرأس مال الشركة. [1]
- خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لا تتوفّر لديهم سلطة أو لديهم إمكانيات أو مصادر محدودة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للشركة. [2]
- توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة الشركة على الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة، أي مساءلة وتقييم أداء الإدارة، [3] مع تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحدّدة من قبل المسيّرين. [4]

تمثّل الأهداف السابقة الذكر الأهداف الرئيسية للقوائم المالية والتي منها يمكن صياغة بعض الأهداف الأخرى، مثل: [5]

- توفير المعلومات حول تقدير حدوث تدفقات نقدية وكذلك أهمية هذه التدفقات والفترات المتوقعة لحدوثها.
- عرض الوضعية المالية للشركة وخصوصا الموارد الاقتصادية وكذلك الالتزامات وآثار العمليات والأحداث القابلة لتغيير الموارد والالتزامات وتعكس أداء الشركة.
- تبيّن طرق الشركة في تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات واتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثّر على السيولة وقدرة الشركة على الوفاء.

وبالتالي فأهداف القوائم المالية تنحصر في ثلاثة نقاط رئيسية، هي:

- المساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية بالنسبة لمختلف الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية.
- توفير المعلومات لأكبر عدد ممكن من المستخدمين.
- تقديم معلومات حول الوضعية المالية للشركة وأدائها وربحيتها وتدفقاتها النقدية.

---

1 منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص: 140.

2 رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي من المبادئ إلى المعايير دراسة معمّقة في نظرية المحاسبة ، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008، ص: 138.

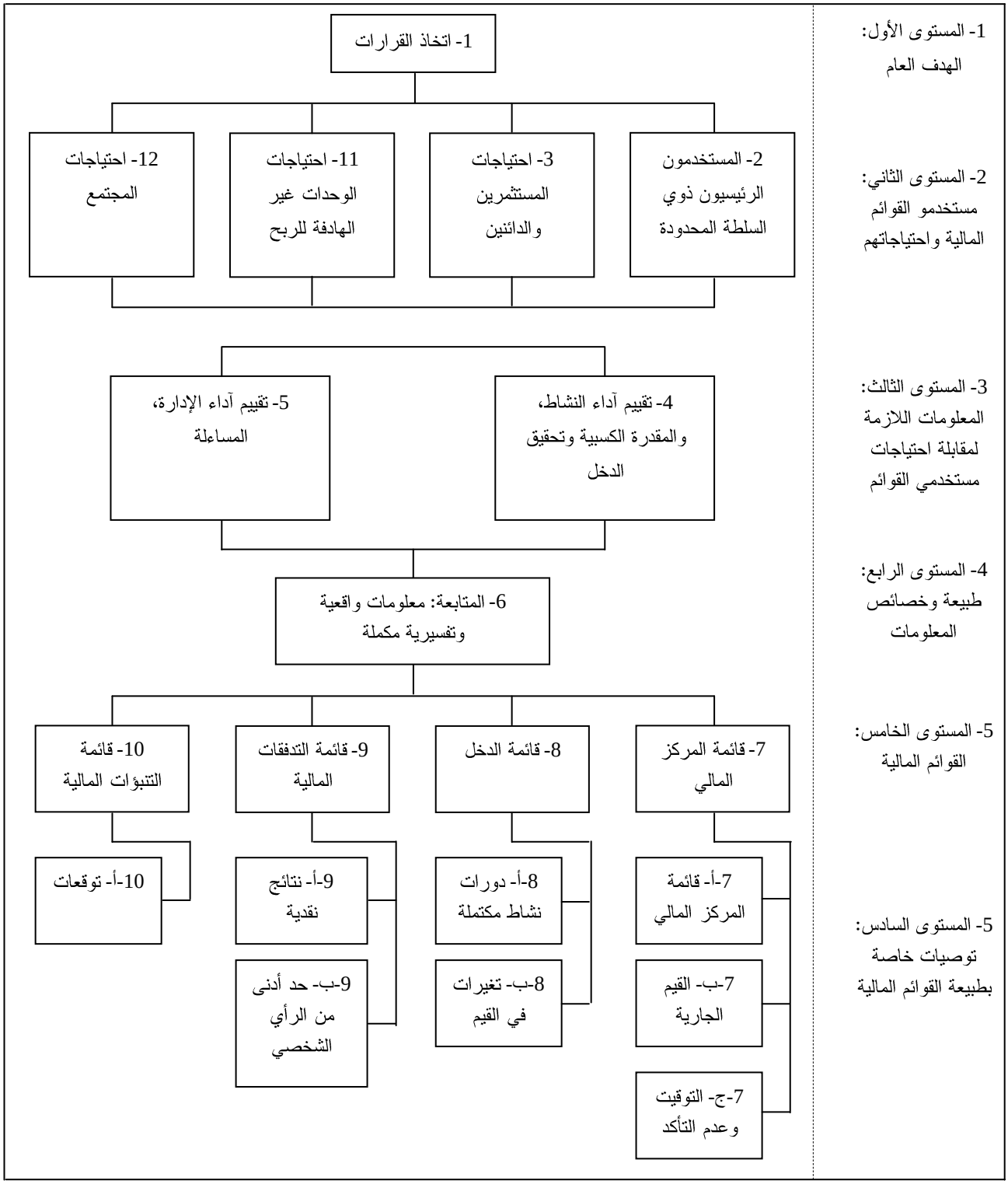
3 نفس المرجع أعلاه، ص: 138.

4 منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص: 140.

5 نفس المرجع أعلاه، ص: 140.

والشكل الموالي يبيّن الترتيب الهرمي لأهداف القوائم المالية وفق تقرير " تروبلود".

الشكل رقم 11: الترتيب الهرمي لأهداف القوائم المالية وفق تقرير "تروبلود"



المصدر: رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 142.

ثانيا: الاعتبارات الأساسية الواجب اتخاذّها في إعداد القوائم المالية

لتحقيق الأهداف السابقة الذكر، لابد من توفّر مجموعة من الاعتبارات عند إعداد القوائم المالية، يمكن ذكر منها:[1]

- ينبغي على الشركات التي تعد قوائمها المالية وفق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية أن تفصح عن أصولها والتزاماتها وفقا لهذه المعايير والوفاء بمختلف المتطلبات الواردة فيها.
- عرض المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بأسلوب يوفّر معلومات ملائمة وموثوق فيها وسهلة الفهم ويمكن استخدامها لأغراض المقارنة.
- عرض إفصاحات كافية وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات أو أحداث معيّنة على المركز المالي للشركة وأدائها المالي.

بالإضافة إلى ضرورة توفّر المتطلبات الموالية:

- كما يراعى عند إعداد القوائم المالية تسجيل عناصرها عندما تستوفي شروط الاعتراف والقياس المحاسبي المذكورة سابقا وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية. كما يتم إعداد القوائم المالية باستخدام أساس الاستحقاق فيما عدا معلومات التدفقات النقدية.
- يتمّ عرض المعلومات في القوائم المالية بمراعاة مبدأ الأهمية النسبية وذلك لتفادي الحشو واكتظاظ المعلومات التي تعيق الهدف من وجود هذه القوائم، إضافة إلى عرض كل عنصر ذات أهمية نسبية بشكل مفصّل في القوائم المالية.
- كما يراعى عند إعداد القوائم المالية قيام الإدارة بإجراء تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وبالتالي يجب إعداد ها على أساس الاستمرار.

عند تقييم مدى ملائمة فرضية الاستمرارية تأخذ الإدارة بعين الاعتبار كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل والذي يمثّل فترة لا تقل عن 12 شهرا من تاريخ الميزانية. وإذا كان لدى الشركة ماض عن العمليات المربحة وقدرة في الوصول إلى موارد مالية، فإنّه تستنتج استمرارية الشركة دون الحاجة إلى تحليلات تفصيلية.

بالإضافة إلى ضرورة العمل من خلال إعداد القوائم المالية على احترام مبدأ القابلية للمقارنة ومبدأ ثبات الطرق المحاسبية ومبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، وذلك كما يلي:[2]

- ضرورة تقديم قوائم مالية في نهاية كل دورة تضم الفترة الجارية والفترة السابقة وهذا بالنسبة لمجموع القوائم، هذا ما يسمح بالقيام بالمقارنات الزمنية ودراسة تطورات وتغيّرات عناصر الذّمة المالية للشركة.

1أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص: 94-102.

2سفيان بن بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 70-71.

حتى تتحقّق المقارنة بين مختلف الدورات المحاسبية والسماح لمستعملي القوائم المالية من فهم وحصر التغيّرات الحاصلة في الذّمة المالية للشركة وأدائها لابد من مراعاة الثبات في استعمال الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى عند إعداد القوائم المالية. بحيث في حالة إذا ما اضطرت الشركة إلى تغيير طريقة محاسبية [1] ما لابد من أن تقوم بالتعديلات الضرورية على الفترة السابقة مع تقديم توضيحات وشرح عن أسباب التغيير في الملحق.

- إضفاء الطابع الاقتصادي على القوائم المالية عن طريق تحليل مختلف العمليات من حيث مضمونها وحقيقتها والعمل على ترجمة ذلك من خلال مختلف المعالجات والتصنيفات المحاسبية التي تهدف إلى إعداد وتقديم المعلومات الضرورية لتحقيق الإفصاح الكافي للقوائم المالية.

كما أنه من الاعتبارات التي لابد من مراعاتها عند إعداد القوائم المالية ما يلي:

- عند إعداد وعرض القوائم المالية يجب العمل على توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية والتي تجعلها مفيدة وذات منفعة، الأمر الذي يتطلّب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد (المنفعة).

- كل عنصر من عناصر القوائم المالية لابدّ أن يكون معروف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات الموالية بصفة دقيقة في القوائم المالية:

- التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري.
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمّعة، حسابات مندمجة).
- – تاريخ الإقفال.
- العملة المستعملة ومستوى التقريب.
- عنوان المقر الاجتماعي للشركة، الشكل القانوني لها، مكان النشاط والدول المتواجدة فيها.
- الأنشطة الأساسية وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وبالأخص اسم المجموعة المرتبطة بها (حالة شركات دولية).

ثالثا: عرض القوائم المالية (هيكل ومحتوى القوائم المالية)

تتمثّل القوائم المالية من حيث هيكلها ومحتواها الإعلامي وفق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية فيما يلي:

1**تغيير طريقة محاسبية:** يسمح بتغيير الطريقة المحاسبية في حالتين، هما:

- وجود قانون يلزم بذلك.
- إذا كانت عملية التغيير من شانها تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية المقدمة.

1 - قائمة المركز المالي (الميزانية): وتعرف قائمة المركز المالي على أنها [1] قائمة تتضمّن الحسابات الحقيقية المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين. وتعتبر من أهمّ القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها، حيث تحقق المزايا التالية:

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية، حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات.
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية.
- التعرّف على مدى قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.
- معرفة سياسة المؤسسة تجاه استثماراتها المالية.

وأما بالنسبة للعناصر التي تحتوي عليها قائمة المركز المالي فيمكن تلخيصها فيما يأتي:

1-1- الأصول: ويمثّل الأصول منافع اقتصادية متوقعة مستقبلا حصلت عليها المؤسسة الاقتصادية أو تخضع لرقابتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية.[2] وهناك ثلاث (03) سمات للأصل هي:

- تجسد منافع مستقبلية محتملة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- يمكن لمشروع معين الحصول على منافعها والتحكّم في إمكانية حصول الغير عليها.
- أن الحدث والفعل التي أعطت للمشروع الحق على هذه المنافع قد تمّت بالفعل.

وتصنف الأصول وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية حسب سيولتها إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة.

1-1-1- الأصول المتداولة [3]**:** تتمثّل في كل الأصول التي يمكن بيعها أو استهلاكها، أو القابلة للتحويل إلى نقدية خلال الدور الاستغلالية أو أقل من 12 شهر ابتداء من السنة المالية. وتضمّ النقدية والنقدية غير المقيدة، الأصول المتوقّع تحقيقها أو بيعها خلال الدورة التشغيلية العادية، الأصول المقتناة لأغراض المتاجرة.

1-1-2- الأصول غير المتداولة: وهي الأصول غير المعدة للاستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية، وإنما للاستعمال لأكثر من سنة واحدة ويتمّ اقتناؤها للاستفادة من طاقاتها الإنتاجية. وتضمّ كل من الاستثمارات طويلة الأجل، الممتلكات، المنشات والمعدات، الأصول البيولوجية، الأصول غير الملموسة.

---

1 خالد جعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الشارقة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008،.ص: 113.

2 ريتشارد شرويدر واخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ، الأردن، 2007، ص: 261.

3 مرجع سبق ذكره، ص: 266.

1-1-3- أصول أخرى: هي أصول لا يمكن تصنيفها لا ضمن الأصول المتداولة ولا ضمن الأصول غير المتداولة مثل المصروفات المدفوعة مقدم طويل الأجل، الضريبة المدفوعة مقدما.

1-2- الخصوم:[1] وهي التزامات تمثّل حقوقا للغير على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة، تتطلب التضحية ببعض أصولها مستقبلا للتخلص من هذه الالتزامات. وتنقسم الالتزامات إلى متداولة وغير متداولة.

1-2-1- الخصوم المتداولة : تعرف على أنها الإلتزمات التي يتوقّع بشكل معقول أن تتطلب تسويتها الموارد الحالية(الموجودة) والمصنفة ضمن الأصول المتداولة، أو خلق التزامات متداولة أخرى ويعتبر التزام متداول إذا توفرت فيه الشروط التالية:[2]

- سيتمّ تسديدها خلال الدورة التشغيلية العادية
- تستحق خلال 12 شهر بعد تاريخ إعداد الميزانية.
- لا يكون للمؤسسة حق مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهر.

وتضمّ الالتزامات المتداولة كل من الحسابات الدائنة كالدائنين، وأوراق الدفع وأي حقوق أخرى على المؤسسة، المصروفات المستحقة والإيرادات المقبوضة مقدما والجزء المستحق من القروض طويلة الأجل.

1-2-2- الخصوم غير المتداولة: [3] وهي تلك الالتزامات التي تتطلّب استخدام الأصول المتداولة خلال السنة الجارية أو الدورة التشغيلية لسدادها.

1-2-3- الخصوم الأخرى: هي البنود التي تمثّل حقوق على المؤسسة، ولكنها لا تتوافق مع تعريف الإلتزمات مثل ضريبة الدخل المستحقة.

1-3- حقوق الملكية: وتمثّل القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات منها، وتعتبر البنود التالية هي الحد الأدنى من البنود الواجب عرضها في الميزانية فيما يتعلّق بحقوق الملكية:

- حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية.
- رأس المال المصدر والاحتياطات المرتبطة بأصحاب الملكية للشركة الأم.
- الأرباح المحتجزة.
- الزيادة في رأس المال والمتضمن علاوة الإصدار والزيادة بسبب عمليات أخرى، مثل توزيعات الأسهم.
- البنود التي يتم تسويتها في حقوق الملكية كالأرباح أو الخسائر المتعلقة بتحويل الملكية.

وأما بالنسبة لشكل الميزانية فهي تأخذ أحد الشكليين المواليين هما:

---

1 خالد جعارات، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 116.

2 مرجع سابق، ص: 116.

3 ريتشارد شرويدر، مرجع سبق ذكره، 2007، ص:272.

- **شكل الحساب:** وتعرض وفقه البيانات حسب الأهمية النسبية، وحسب طبيعة المؤسسة، فالأصول الثابتة تقابلها حقوق الملكية والخصوم طويلة الأجل وأصول متداولة تقابلها خصوم متداولة.

- **شكل التقرير:** حيث ترد عناصر الميزانية على شكل تقرير عنصر وراء عنصر.

والملحق رقم (01) والملحق رقم (02) يبينان كل من الشكل النموذجي للميزانية وعناصرها وفق للنموذج المحاسبي الدولي

2 - **قائمة الدخل:** وتمثّل قائمة الدخل[1] بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح والخسارة).

كما يسمح هذا الجدول بتحقيق مجموعة من المزايا يمكن ذكر منها:[2]

- التعرّف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.

- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة.

- معرفة ربحية السهم الواحد، وإمكانية توزيع أرباح الملاك.

وتشمل قائمة الدخل العناصر التالية:

- **الدخل:** وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون على شكل تدفقات داخلة، أو زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة في حقوق الملكية.

- **المصروفات:** وتمثّل النقص في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون على شكل تدفقات خارجية، أو نقص في الأصول أو زيادة في الالتزامات ،الأمر الذي يؤدّي إلى نقص في حقوق الملكية.

- **المكاسب:** وتمثّل الزيادة في المنافع الاقتصادية للمؤسسة.

- **الخسائر:** وتمثّل النقص في المنافع الاقتصادية للمؤسسة.

وتأخذ قائمة التدفقات النقدية أحد الشكلين إما حسب الطبيعة أو الوظيفة.

والملحق رقم (03) والملحق رقم (04) يبينان الشكل النموذجي لقائمة الدخل وفق النموذج المحاسبي الدولي.

---

1 منور أوسرير، محمد مجبر، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13/12أكتوبر2009، ص:01.

2 خالد جعارات، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص: 1-12.

3 - قائمة التدفقات النقدية: وتمثّل قائمة التدفقات النقدية[1] الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة، الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، كما تبيّن قائمة التدفقات النقدية طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامها، وتقدّم مدا خيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:[2]

- التدفقات التي تولّدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالاستثمار والتمويل).

- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد الأموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).

- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

ويتم عرض قائمة التدفقات النقدية وفق أسلوبين هما الأسلوب المباشر، والأسلوب غير المباشر والملحقين رقم (05) و(06) يوضحان ذلك.

4 - قائمة التغيرات في حقوق الملكية (قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة): وهي قائمة مالية تتضمّن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل. ويتم عرض في هذه القائمة مختلف المراحل التي يتم فيها تغير في رأس المال المؤسسة، وعليه يتمّ عرض حركة رؤوس الأموال التي تحتوي على سبيل المثال المعلومات التالية: النتيجة الصافية، تغير الطرق المحاسبية أو تصحيح الأخطاء مع دمج أثار التغير ضمن الأموال الخاصة، النواتج والأعباء المسجلة مباشرة ضمن الأموال الخاصة، عمليات رؤوس الأموال، قرار توزيع الأرباح.

5 - الملاحق: وتتضمّن الملاحق جداول ملخصة لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة القوائم المالية.

---

1 نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13/12/أكتوبر/2009، ص:02.

2 نفس المرجع أعلاه، ص:02.

رابعا: ترابط وتكامل القوائم المالية

تمثّل القوائم المالية أهمّ مخرجات النظام المعلوماتي المحاسبي المساعدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية على اتخاذ قراراتهم، والتي سبق وأن رأينا أن النظام المحاسبي الدولي يقوم على اعتبار القوائم المالية الخمسة في مجملها قوائم أساسية من حيث أهميتها النسبية، حيث تطوّرت أهمية القوائم المالية من حيث أهميتها النسبية عبر ثلاثة اتجاهات.

***1* - اتجاهات تطوّر القوائم المالية من حيث أهميتها النسبية** : وتتمثّل هذه الاتجاهات باختصار فيما يلي: [1]

***1-1-* الاتجاه الأول:** ويمتد من بداية التشريعات التجارية الأوروبية (كقانون تنظيم التجارة الفرنسي عام 1673م الخ) وحتى الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929م-1933م)، حيث اعتبرت قائمة المركز المالي خلال هذه المرحلة القائمة الأكثر أهمية، وتركيز الأهمية على الميزانية تابع أساسا من سيطرة وجهة النظر القانونية التي كانت تعتقدان أن الميزانية هي أفضل ضمان لسداد الالتزامات تجاه الغير.

***2-1-* الاتجاه الثاني:** ويمثّل مرحلة مساهمات الاتحادات المهنية للفترة (1933م-1973م) حيث تحوّل الاهتمام من قائمة المركز المالي إلى قائمة الدخل، حيث اعتبرت هذه الأخيرة هي الأكثر أهمية. ولقد طهر هذا التوجه مع التركيز على الشخصية المعنوية للوحدة الاقتصادية.

***3-1-* الاتجاه الثالث:** ويمتد منذ إنشاء هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) 1973م وحتى يومنا، والذي يدعو للتركيز على مجموعة القوائم المالية بشكل متكامل نظرا للترابط الموجود فيما بينها.

***2* - ترابط القوائم المالية:** إن العلاقة بين مختلف القوائم المالية مبنية على أساس الترابط مع بعضها البعض، وذلك كما يلي:[2]

- جميع القوائم المالية تخضع لنفس عملية القياس، فإذا اعتمدت طريقة قياس ما في عنصر من عناصر قائمة المركز المالي ينعكس ذلك في عنصر من عناصر قائمة الدخل.

- تطبيق مبدأ القيد المزدوج على كافة عمليات المؤسسة المحاسبية تنعكس تأثيراته على جميع القوائم المالية.

- قائمة التدفقات النقدية نفسها تخضع لعملية الترابط، فهذا يظهر في إعداد تلك القائمة على أساس تطابق أرصدة النقدية في أول وآخر الدورة في كل من قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

---

1 رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، 2006، ص ص: 251-253.

2 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 247-249.

وهكذا فالقوائم المالية للوحدة المحاسبية هي مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، فإعداد مجموعة مترابطة من القوائم المالية التي تزوّد بمختلف أنواع المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها يعتبر أمرا مهما لتلبية الأغراض المتعدّدة للتقارير المالية.

3 - تكامل القوائم المالية: فبالإضافة إلى ترابط القوائم المالية فيما بينها نظرا لكونها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث المؤثرة في الوحدة المحاسبية، فإن هذه القوائم تعتبر أيضا مكملة لبعضها البعض، وبالتالي لا يمكن لأي قائمة من هذه القوائم أن تلبّي بمفردها جميع احتياجات مستخدمي هذه القوائم. كما أن مؤشرات التحليل المالي لا تعتمد فقط على الربط بين عناصر القائمة المالية الواحدة بل تراعي المعلومات الواردة في القوائم الأخرى. ومن أمثلة التكامل فيما بين القوائم المالية، يذكر ما يلي:[1]

- تضمن قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن الهيكل التمويلي للمؤسسة، يمكن استخدام هذه المعلومات في تقييم مدى السيولة والمرونة التمويلية، ولكن قائمة المركز المالي لوحدها لا تعطينا صورة كاملة عن هذه الأوضاع إلاّ إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع قائمة التدفقات النقدية.

- قائمة الدخل تقدّم معلومات هامة عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، ولكن هذه المعلومات خاصة بالربحية تكون ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ربطت بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي بغرض التوصّل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الإيرادية للمؤسسة.

- قائمة التدفقات النقدية تقدّم معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية التاريخية في السنة ذات العلاقة، ومع ذلك تبقى تلك المعلومات التاريخية ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ، فالتدفقات النقدية خلال الفترة الحالية تتأثّر بنشاط الفترات السابقة وتؤثّر في الفترات المقبلة، لذلك فإن إضافة المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل في صورة تدفقات نقدية موجبة أو سالبة تزيد من إمكانية التنبّؤ بشكل أفضل.

- تقدّم قائمة التغير في حقوق الملكية (رؤوس الأموال الخاصة) معلومات مفيدة عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، لكن هذه المعلومات تصبح أكثر فائدة إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى، كمقارنة توزيعات الأرباح مع صافي دخل الفترة، أو مقارنة عمليات زيادة أو تخفيض رأس المال مع التدفقات الخاصة بالاقتراض أو سداد القرض في قائمة التدفقات النقدية.

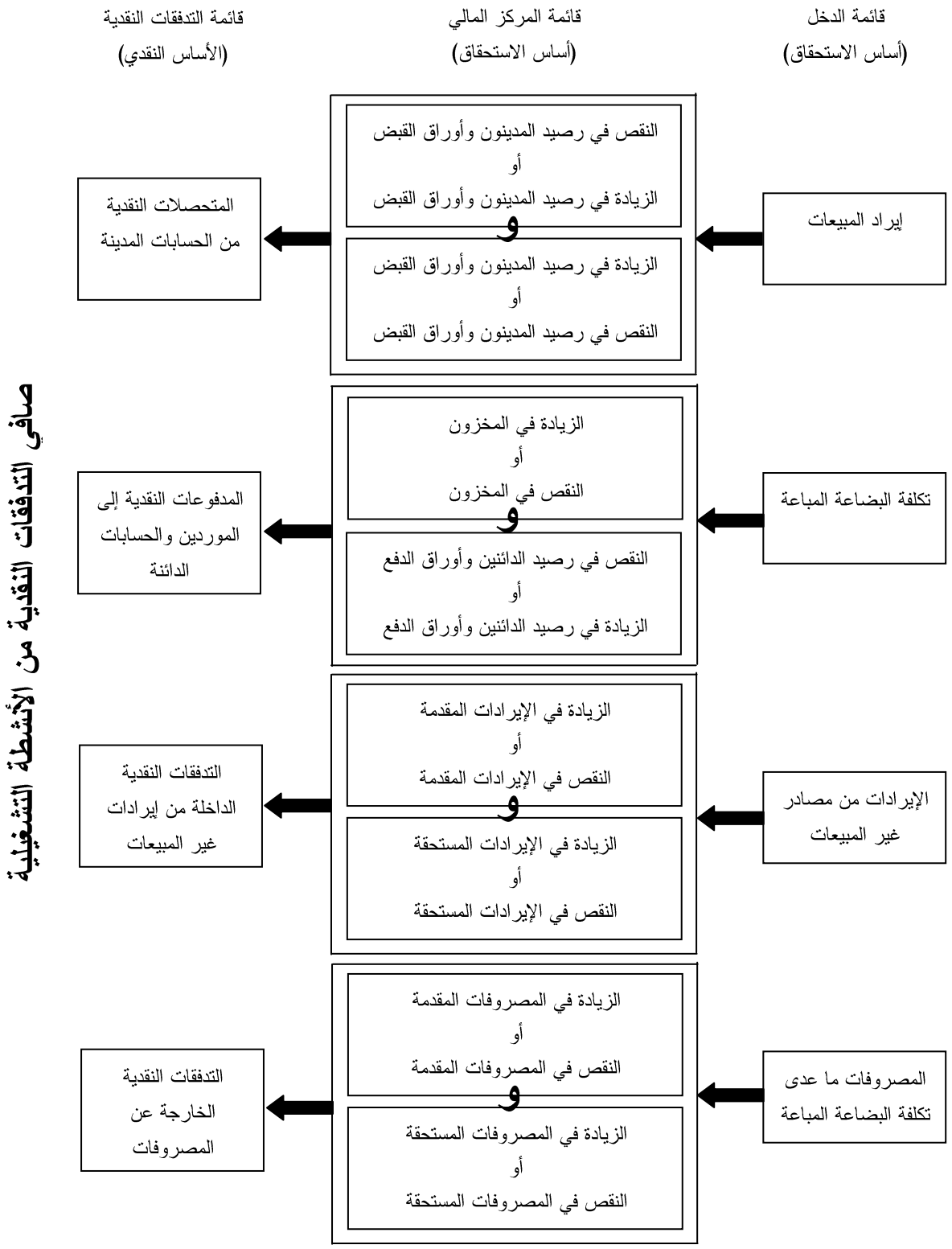
والشكل الموالي يوضّح ما سبق ذكره.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 249.-250.

الشكل رقم 12: العلاقة بين القوائم المالية الثلاثة

(قائمة الدخل – قائمة المركز المالي – قائمة التدفقات النقدية)



المصدر: آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية: دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، بغداد، العراق، 2013، ص: 343.

فالقوائم المالية تعتبر من أهمّ مخرجات النظام المعلوماتي المحاسبي، تعدّ وفق اعتبارات معينة لتحقق جملة من الأهداف وعلى رأسها تزويد مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية بما يحتاجونه من معلومات لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، حيث تتمتع هذه القوائم بترابط وثيق فيما بينها كونها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات والأحداث المؤثرة في المؤسسة الاقتصادية، لكن هذا الترابط لا يجعل من القائمة الواحدة كافية لتلبية كافة احتياجات المستخدمين، إذ تعتبر أيضا هذه القوائم مكملة لبعضها البعض.

وهكذا تمّ التطرّق في هذا المبحث إلى كل من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية والذي يعتبر مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تمثّل أساس إعداد وتطوير معايير المحاسبة الدولية ومساعدة مختلف الهيئات لفهم خلفية وضع هذه المعايير، وذلك من خلال تناول إلى كل من مفهومه، أهدافه، مفهوم وأهداف التقارير المالية، نطاق تطبيقه، مستخدمي المعلومات المحاسبية المفيدة والخصائص النوعية لهذه المعلومات، تحديد عناصر القوائم المالية وأخيرا مفهوم الحفاظ على رأس المال بنوعيه المالي والمادي. كما تمّ تناول الاعتراف والقياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية من حيث كونه عملية ترجمة الأحداث والعمليات المتعلقة بنشاطات المؤسسة الاقتصادية بوحدات النقد مع احترام شروط الاعتراف المحاسبي لعناصر الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات وحقوق الملكية، والتي تتمحور حول شرطين أساسيين واللّذان يتمثّلان في تحقق المنفعة الاقتصادية والقابلية للقياس الموثوق لهذه العناصر. وفي المطلب الأخير تناولنا محتوى وهيكل القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية من حيث كونها أهم مخرجات نظام المعلوماتي المحاسبي والتي تهدف أساسا إلى توصيل المعلومات المحاسبية والمالية لأكبر عدد ممكن من المستخدمين لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتتمثّل هذه القوائم المالية في خمسة قوائم أساسية (قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وأخيرا الملحق) تترابط فيما بينها وتعتبر كل واحدة منها مكمّلة للأخرى.

المبحث الثالث: انعكاسات عولمة معايير المحاسبة الدولية على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية

تتشابه معظم الدول النامية في نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، كما أن معظمها تعرض للاستعمار خاصة منها الاستعمار الأوربي لمدة طويلة، وهو ما تسببّ في مواجهة هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال للعديد من المشاكل الاقتصادية والصحية والتعليمية وقلّة وانعدام البنية التحتية بها، وكذا الأمر بالنسبة لأنظمتها الإدارية والمالية. هذه الأنظمة كانت في غالبيتها أنظمة مستوردة أو موروثة من قبل المستعمر وجدت بما يتلاءم وثقافة هذا المستعمر واحتياجاته، وهذا ما ينطبق أيضا على الأنظمة المحاسبية التي تم تطبيقها في هذه الدول. وبالرغم من حصول هذه الدول على استقلالها إلا أنه بقيت تطبق وتستخدم تلك الأنظمة المستوردة. ولكن انتشار عولمة معايير المحاسبة الدولية والحاجة إلى تطبيقها على المستوى الدولي كان له أثر على تبلور أهمية المعايير المحاسبية الدولية لهذه الدول ووعيها بضرورة إيجاد تعديل وتطوير لأنظمتها المحاسبية بما يتماشى مع تطوراتها الاقتصادية واحتياجات ظروف بيئتها المحلية، وهذا ما أدى بالعديد من هذه الدول إلى إصدار العديد من الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول النامية تنصّ على تطبيق معايير المحاسبة الدولية وخاصة بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة. لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة أثر عولمة معايير المحاسبة الدولية على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية من خلال التطرّق إلى حاجة هذه الدول لتطوير أنظمتها المحاسبية ومتطلبات ذلك، تجارب بعض الدول النامية في مجال اعتماد معايير المحاسبة الدولية، وأخيرا مدى استيعاب هذه الاقتصاديات لهذه المعايير من خلال استعراض كل من إيجابيات تطبيقها وحدودها ومعوقاتها. ولذا جاء المبحث على النحو الموالي:

المطلب الأول: متطلبات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول النامية

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية

المطلب الثالث: مدى استيعاب اقتصاديات الدول النامية للمعايير الدولية المحاسبية: إيجابيات التطبيق، الحدود والمعوقات

المطلب الأول: متطلبات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول النامية

ترتبط المحاسبة ارتباطا وثيقا بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال كونها ترجمة للعمليات والأحداث التي تمس بالوحدات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية في شكل معلومات محاسبية.

هذه المعلومات التي لها دور مهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثّر على عملية التنمية، وطبقا لـــ "Gambling" فإن الإصلاح والتطوير المتجدد للمحاسبة يعطي فرصا أكثر تفاؤلا لحل العديد من المشاكل الملحة للدول النامية، ويدعم هذا الرأي "Solonnons" بقوله "حيثما تكون هناك موارد نادرة تحتاج إلى توزيع فعال يكون هناك عمل للمحاسبين للقيام به"، [1] ومنه فعملية التنمية التي تسعى إليها الدول النامية بحاجة للدور الكبير الذي تلعبه المحاسبة، ولهذا كان من الضروري للدول النامية العمل على تطوير أنظمتها المحاسبية وتعديلها بما يتماشى والمتطلبات المحلية الحالية والعمل على التأّقلم مع متطلبات المحيط المحاسبي الدولي من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية المعروفة حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية، وقبل التطرق إلى هذه المتطلبات نتساءل أولا عن الأسباب التي أدّت إلى تخلّف وقصور الأنظمة المحاسبية في الدول النامية.

أولا: أسباب قصور الأنظمة المحاسبية في الدول النامية

يعود قصور النظم المحاسبية في الدول النامية عن تلبية متطلبّات التنمية إلى خصائص النظم المحاسبية فيها والتي من أهمّها ما يلي: [2]

1 - خاصية التبعية: حيث تتميّز المحاسبة في الدول النامية بتبعيتها للمحاسبة في الدول المتقدمة والتي نتجت بدورها عن التبعية السياسية لتلك الدول خلال مدة استعمار الدول المتقدمة لها والتبعية الاقتصادية نتاجا لتعاظم النفوذ الاقتصادي للدول المتقدمة فيها، وتبدو مظاهر التبعية من خلال ما يلي:

- إن مناهج التعليم المحاسبي مازالت في معظم الدول النامية صور غير مطورة لمثيلتها في الدول التي استعمرتها.
- يؤدّي ضعف إمكانيات المهنة في الدول النامية إلى اعتمادها غالبا للمعايير المتبعة في الدول المتقدمة دون الأخذ في الحسبان الاختلافات البيئية واختلاف أغراض المحاسبة وطبيعة مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- اعتماد المهنيون في الدول النامية على الهيئات المهنية في الدول المتقدمة من حيث التأهيل والتدريب المهني.
- وجود فروع لمعظم مكاتب المحاسبة الكبرى في الدول النامية يساهم في هيمنة المعايير والمفاهيم المحاسبية للدول المتقدمة على المحاسبة في الدول النامية.

---

1 محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، 2005، ص: 307.

2 عبد الحميد مانع الصبح وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2011، ص ص: 422-424.

- تزايد النمو الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات، مما مكنّها من فرض نظمها المحاسبية على فروعها في الدول النامية.

وقد أسفرت هذه التبعيّة عن عدم ملائمة النظم والمعايير المحاسبية في كثير من الجوانب لبيئة الدول النامية، إلا أنه بالرغم من سلبيات هذه التبعية فإنه يمكن اقتباس بعض الجوانب الملائمة من الأنظمة المحاسبية في الدول المتقدمة وتطبيقها في الدول النامية مع تعديلها وفقا لمتطلبات وحاجات هذه الدول.

2 - **خاصية التقلّب:** تتصّف النظم المحاسبية في الدول النامية بعدم الثبات بسبب التقلبّات السياسية التي تشهدها، وكمثال عن ذلك تجربة أند ونسيا التي كانت تبنّت النموذج الهولندي في المحاسبة نتاجا لخضوعها لاستعمار ذلك البلد، ثم تحولّت إلى النموذج الأمريكي بعد تغيّر وجهاتها الاقتصادية.

3 - **خضوع المهنة لهيمنة الجهات الرسمية:** إن هيمنة الجهات الرسمية على المهنة بسبب غياب هيئات مهنية يؤدّي إلى إصدار المعايير المحاسبية بقوانين، مما يجعلها قليلة المرونة في الاستجابة للتغيرات البيئية، وبالتالي ينصب جلّ اهتمام المهنيين في تلك الدول نحو التحقق من اتفاق البيانات المالية مع القوانين أكثر من اهتمامهم بمراعاة الإفصاح الملائم لمستخدمي تلك البيانات.

4 - **ضعف التعليم والتدريب المهني:** تعاني الدول النامية ضعفا في التدريب المهني، إذ يتمّ التركيز على الجانب الأكاديمي أكثر من الجانب التطبيقي نتاجا لقلة المؤسسات المعنية بالتدريب وقلّة التعاون بين الجامعات والهيئات المهنية.

ثانيا: مراحل تطوير المحاسبة في الدول النامية

حدّد Wallace and Briston ثلاثة (03) مداخل ممكنة لتطوير وتحسين المحاسبة في الدول النامية، وهي: [1]

1 - **مدخل التبعيّة:** وبالرغم من كون هذا المدخل تعرّض لانتقادات عديدة، حيث أثبتت تجربة العديد من الدول النامية مثل ليبيا والسودان ودول الخليج أن مخرجات لأنظمة المحاسبة النابعة من هذا المدخل ذات فائدة ودور محدود في عملية التنمية، إلا أن أكثر الدول النامية تتبنى هذا المدخل والذي يقوم على اعتماد معايير الدول المرتبطة سياسيا.

2 - **مدخل الاعتماد الذّاتي:** تطوّر الدول النامية أنظمتها على أساس احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية ومحيطها البيئي دون الاستفادة من تجارب الآخرين، وهذا المدخل نادرا ما يتبنى نظرا للإمكانيات المحدودة لهذه الدول ونقص الخبرات والمؤهلات فيها.

---

1 محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، 2005، ص ص: 312-313.

3 - مدخل الاعتماد الذّاتي مع المساعدة الخارجية : ويقوم هذا المدخل على أن الدول يمكن أن تطوّر أنظمتها المحاسبية من خلال الاستفادة من تجارب الآخرين، وذلك بتكييف هذه التجارب لتتناسب واحتياجاتها وبيئاتها المحلية، وهذا المدخل هو المدخل الأنسب والأكثر فعاليّة، والذي بدأت بعض الدول النامية بالعمل به.

ثالثا: عوامل تطوير الأنظمة المحاسبية في الدول النامية

بصفة عامة، بمكن القول أن هناك عاملين رئيسيين يقفان وراء الدور المحدود للمحاسبة في العديد من الدول النامية، وهما غياب إطار عام لنظام المحاسبة أو أي معايير محاسبية متفّق عليها يمكن أن تقدم التوجيه والإشراف اللازم لتطبيق وتطوير هذه الأنظمة، إضافة إلى عامل التضارب بين أنظمة المحاسبة المعتمدة في الدول النامية والعوامل البيئية السائدة بها.

ولذلك فعملية تطوير الأنظمة المحاسبية في الدول النامية تتطلّب العمل على توفير العاملين السابقين، وذلك كما يلي: [1]

1 - تطوير إطار عام للأنظمة المحاسبية في الدول النامية: ويتضمّن هذا الإطار النظام المحاسبي والتنظيم المحاسبي، والذي يجب أن يكون منسجما مع الخصائص السائدة في الدول النامية.

فغياب الإطار العام للأنظمة المحاسبية في الدول النامية يحدّد المعايير والممارسات والطرق المحاسبية أدى إلى إيجاد ربط ضعيف بين حاجات المستويات الكلية في الدول النامية والمعلومات المحاسبية المقدمة من الشركات، فوجود الإطار العام شرط أساسي لتطوير المحاسبة.

2 - ربط الإطار العام للمحاسبة بالظروف السائدة في الدول النامية: وهو ما يتطلّب تكييف الأنظمة المحاسبية مع ظروفها المحلية سواء اقتصادية، سياسية أو ثقافية الخ، وهذا الشرط تؤكدّه تجارب بعض الدول النامية حيث أقدمت هذه الدول على تبني المعايير الدولية للمحاسبة بعد تعديلها بما يتلاءم والبيئة المحلية.

رابعا: متطلبات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير الدولية للمحاسبة سابقا)

ينبغي على أية دولة تريد التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية أن تتوفّر لديها بعض المقومات لهذا التوافق، وهو نفس الأمر بالنسبة للدول النامية، تتمثّل هذه المقومات في المتطلبات الموالية:[2]

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 308-310.

2 عبد الناصر نور، جلال الحجاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية: متطلبات التوافق والتطبيق ، ندوة في جامعة الإسراء، الأردن، عمان، 2008، ص: 09. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www.jps-dr.net

- اتصّاف البيئة المحلية بالعولمة أو في طريقها إلى البيئة المعولمة، وهذا ما يعني أن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة ومنظمة البورصات العالمية الخ.

- تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها، بحيث يسهّل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة وغيرها.

- أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات)، وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقيا وليس دور قائد أو مالك.

- التكييف المهني لممارسي المهنة في الدولة، والمقصود بالتكييف المهني هو التدريب على تطبيق واستخدام المعايير الدولية وإعداد القوائم المالية.

كما اقترحت دراسات المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) مجموعة من الخطوات والآليات لمساعدة الدول في البدء أو الإسراع في تبني معايير المحاسبة الدولية، تتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:[1]

- لابد أن يكون لدى الدولة المعنية خطة تهدف إلى تحقيق التوافق مع المعايير الدولية أو تبني تحوّل الشركات الوطنية إلى تطبيق المعايير الدولية.

- تقوم الدولة بتحديد الفروق بين المعايير المحاسبية الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية مع دراسة هذه الفروق واستبدال البدائل والحلول المختلفة في المعايير الوطنية بمثيلاتها في المعايير المحاسبية الدولية إذا كانت الظروف تسمح بذلك.

- ضرورة إقامة أيام دراسية وندوات والمشاركة في المؤتمرات التي تهدف إلى تعميم ونشر تطبيق هذه المعايير في الدول النامية.

وبما أن معايير المحاسبة الدولية يتمّ تطبيقها في الشركات، فإنه يجب تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات هذه المعايير.[2]

ومن خلال ما سبق يستنتج أنه حان الآوان للدول النامية لتطوير أنظمتها المحاسبية بما يتناسب ويتوافق مع التغيرات في بيئاتها المحلية من جهة والبيئة العالمية من جهة أخرى، وذلك باعتماد أحد مداخل تطوير الأنظمة المحاسبية، كما تجدر الإشارة إلى أن أكثر المداخل ملائمة هو مدخل الاعتماد الذاتي مع المساعدة الخارجية الذي يقوم على الأخذ بتجارب الدول الأخرى في مجال اعتماد معايير المحاسبة الدولية وتعديلها وفق ما يتلاءم وظروف البيئات المحلية للدول النامية، كما أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في هذه الدول يتطلب مجموعة من المقومات وهي بمثابة أرضية للتطبيق العملي الصحيح والهادف.

---

1 ياسر أحمد السيد، محمد الجرف، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة تحت عنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، 18-19 ماي 2010، ص ص: 12-13.

2 منصوري الزين، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12-13 أكتوبر 2009، ص:11.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية في اعتماد معايير المحاسبة الدولية

نظرا لوجود عدد من العوائق أمام تطوير وإيجاد نظام محاسبي موحد بين مجموعات من الدول النامية كالدول العربية، ارتأت هذه الأخيرة ضرورة الاسترشاد بالمعايير الدولية للمحاسبة وأخذ المناسب منها لظروفها الاقتصادية، وسيستعرض فيما يلي باختصار تجارب بعض هذه الدول كمصر، الأردن، سوريا، الصين، والجزائر.

أولا: تجربة مصر

اهتمت الجمعيات العلمية والتجمعات المهنية واللجان الفنية في مصر بمتابعة التغيرات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الدولي من بينها التغيرات المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية وذلك في كل من الو.م.أ والمملكة المتحدة، كما قامت بعقد مؤتمرات علمية وإصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى قياس الأحداث المالية، وتوصيل نتائج هذا القياس إلى المستفيدي ن، ويتم بناء معايير المحاسبة المالية في جمهورية مصر العربية [1]بناءا على ترجمة المعايير الدولية للمحاسبة مع إدخال تعديلات طفيفة عليها لتتناسب مع الظروف المصرية. ويتمّ إصدار تلك المعايير من جهتين حكوميتين مستقلتين هما:

- وزارة الاقتصاد.
- الجهاز المركزي للحسابات.

وفي ضوء ما سبق فقد صدر قرار وزير الاقتصاد رقم 478 لسنة 1997 المتعلّق بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبط بها.[2]

ثانيا: تجربة الأردن[3]

تتفاعل البيئة الأردنية بشكل عام تفاعلا إيجابيا ومضطردا مع البيئة الدولية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وغيرها، وقد حققّ هذا التفاعل نتائج إيجابية بما في ذلك الجانب المحاسبي. ويعتمد الأردن على معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتدقيق، مما يجعله ينطلق من دائرة المتطلبات المحاسبية والتدقيقية المحلية الضيقة إلى رحاب الساحة الدولية. وقد انعكس هذا الأمر على نوعية البيانات المالية التي تصدرها الشركات الأردنية بما فيها البنوك وشركات التأمين وغيرها والتي تعتبر بيانات متطوّرة يقارب الإبلاغ المالي فيها مثيله في الدول المتقدمة.

---

1 محمد شريف توفيق–حسن علي سويلم، استراتجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة– تجربة السعودية، مصر، ماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج–دراسة اختباريه دولية مقارنة–، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص: 30–32. متوفر على الموقع الإلكتروني: www. Infotechaccountants . com، تاريخ الإطلاع 18 /2010/02

2 نفس المرجع أعلاه، ص:33.

3 عبد الناصر نور– طلال الحجاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

وكما أن البيئة الأردنية تتباين في مدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية مما يتطلب معه العمل على زيادة هذا التوافق وتشجيعه. كما دلت العديد من الدراسات على أن البيئة العملية الأردنية تتباين في مدى تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية، وتتطلّب العمل على بحث العوامل والمقومات للوصول إلى تطبيق كامل وسليم للمعايير الدولية، إذ ما كانت تلك المعايير تؤدّي إلى نتائج إيجابية.

ثالثا: تجربة سوريا

ارتأت سوريا ضرورة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية وذلك إقتداء بمثيلاتها من الدول العربية التي سبقتها في ذلك، وذلك لعدة أسباب منها ما يلي:[1]

- التطور الاقتصادي الذي تشهده سوريا والاتجاه نحو اقتصاد السوق، وما يتطلّبه من مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية، والحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية والمالية المطبقة في الشركات.
- تشجيع الاستثمار فتطبيق معايير المحاسبة الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين المحليين والدوليين من خلال الاعتماد على القياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية.
- زيادة عدد البنوك الخاصة المرتبطة في غالبيتها مع بنوك ومؤسسات مالية عربية ودولية تطبق معايير المحاسبة الدولية.
- حاجة الشركات النفطية المحلية، وفروع الشركات الدولية إلى التعامل مع الشركات الأجنبية، والتي تتطلّب أسس محاسبية دولية، ووجود بعض الشركات المشتركة مع دول عربية باتت تطبق معايير دولية.

وبالتالي أصبح تبني معايير المحاسبة الدولية أمرا ضروريا في سوريا، لتحقيق مزايا التوافق المحاسبي الدولي والوصول إلى اعتماد نظام محاسبي يتوافق ومتطلبات الاندماج بالبيئة الاقتصادية الدولية.

إلا أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا يحتاج إلى أسس قانونية تستند إليها الشركات، حيث أنها تطبق على شركات المساهمة بالدرجة الأولى، ولذا عملت سوريا على تحقيق ما يلي:

- إحداث هيئة الأوراق المالية والأسواق المالية بموجب القرار رقم 22 لعام 2005.
- إصدار قانون الأوراق المالية (المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2000) والذي نصت المادة 65 منه على "...تلتزم بالتالي جميع الجهات اعتماد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاضعة لإشراف الهيئة لإعداد بياناتها وقوائمها المالية وفقا للمعايير المذكورة".
- إصدار مرسوم الاستثمار رقم 08 لعام 2007 والذي نصت المادة 12 منه على " أنه على المستثمر في أي مشروع حاصل على الموافقة القيام بما يلي: مسك حسابات نظامية وفق معايير المحاسبة الدولية، تزويد الهيئة بنسخة من الميزانيات الخاصة بالمشروع....".

---

1 مأمون حمدان– عماد الطوائي،تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ندوة المركز الثقافي، سوريا، الأحد06 كانون الثاني2009. متوفر على الموقع الإلكتروني: .http:// www . esyria. sy/ edamascus/ index . php ?= stories category= business fiteenane، 2010/02/11.

لقد توصلّت العديد من الدراسات في الدول العربية التي اتخذت من المعايير المحاسبية الدولية كمرجع محاسبي لها كمصر والأردن إلى استخلاص أنه بالرغم من الصعوبات التي واجهت ولازالت تواجه عملية تطبيق هذه المعايير بشكل أكثر دقة استطاعت هذه الدول تحقيق بعض الإيجابيات منها، وخاصة فيما يتعلق بتحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية مقارنة بما كانت عليه قبل تطبيق هذه المعايير في هذه الدول. حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها ذات أهمية معتبرة ومتميزة عن معايير المحاسبة التقليدية من وجهة نظر المدريين الماليين والمدققين في الشركات الاستثمارية، كما أن لها أثر إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جعلها أكثر ملائمة وموثوقية وقابليتها للمقارنة. ولهذا كان على الجزائر الإقتداء بهذه الدول بتبني المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية بغرض تحقيق هذه الإيجابيات وخاصة المتعلّقة منها بالنشاط الاستثماري.

رابعا: تجربة الصين[1]

إن سعي الصين لتبني معايير المحاسبة الدولية يفسّر باختيار توجيه النمو الاقتصادي للبلد إلى نظام اقتصاد السوق، بسبب الارتباطات المتزايدة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والصعوبات التي لم تعرف حلولا باستعمال الإطار المفاهيمي السابق. ومن حسن الحظ أن الصين من بين بعض الدول التي استفادت من الخبرة في تسوية وتوفيق المعايير المحاسبية الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 1993، حيث حوالي 125 شركة صينية قامت بإصدار أسهم لصالح مستثمرين أجانب مما ألزمهم بإعداد قوائمهم المالية باستعمال المعايير الصينية والدولية في نفس الوقت. واستمر ذلك إلى غاية سنة 2007، حيث رأى واضعي المعايير المحاسبية ضرورة توافق النظام المحاسبي الصيني والدولي وعدم جدوى ازدواجية الإبلاغ المالي في الفترة ما بين 1993-2007. وتولّت الشركات المدرجة في البورصة والمصدرة لأسهم لصالح الأجانب مهمة تحديد وتفسير جميع الاختلافات بين النظامين المحاسبيين. ففي سنة 2001 قرّرت لجنة عمليات البورصة وجوب استعمال نفس التقييمات (كنسبة مؤونات الزبائن المشكوك فيهم ومدة حياة الموجودات) في كلتا النظامين، حيث مكّن هذا الإلزام مستخدمي القوائم المالية من استيعاب سبب اختلاف النتائج وما إذا كانت المعايير المحاسبية الوطنية توفّر أفضل قوائم مالية لمتطلبات اتخاذ القرار نظرا للخبرة التي اكتسبتها الصين بمراقبتها للشركات المصدرة للأسهم.

1 رضا جاوحدو، وفاء حمودة ، تجربة الإصلاح المحاسبي في الصين، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، 29-30 نوفمبر 2011، ص ص: 125-130.

وحاليا تعتبر المعايير المحاسبية الصينية متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية، فبعد تضييق نطاق الاختلاف بين النظامين المحاسبيين قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديد عدد من المشاكل المحاسبية في الصين التي تتميّز بظروف وبيئة فريدة، إذ يمكن أن تكون مفيدة بصفة خاصة لمجلس معايير المحاسبة الدولية في إيجاد حلول عالية الجودة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وتشمل القضايا المحاسبية محاسبة القيمة العادلة وتجمع الشركات الخاضعة لرقابة مشتركة.

تعمل كل من الصين وهونغ كونغ حاليا على نهج " بلد واحد ونظامان"، حيث يعتبر معهد هونغ كونغ للمحاسبين القانونيين (HKICPA) الهيئة المهنية المكلفة بوضع معايير التقارير المالية لهونغ كونغ (HKFRS) والت تتوافق تماما مع المعايير الدولية للتقارير المالية مع ترجمة المعايير كلمة بكلمة، ومع ذلك فقد عقد كل من لجنة معايير المحاسبة الصينية ومعهد هونغ كونغ للمحاسبين القانونيين(HKICPA) اتفاق دائم للحفاظ على التزامهم بتوافق معايير المحاسبة الصينية ومعايير التقارير المالية لهونغ كونغ (HKFRS) بشكل مستمر.

بالإضافة إلى ذلك أصدرت هيئة هونغ كونج للأوراق المالية ورقة استشارية في أوت 2009 حول مدى إمكانية قبول معايير المحاسبة والمراجعة الصينية في البورصة، وذلك بالنسبة للشركات الصينية المدرجة في البورصة وما مدى السماح لشركات المراجعة المحلية بخدمة هذه الشركات.

إن الجهد والوقت الذي استغرق لتنفيذ المعايير المحاسبية الصينية الجديدة كان مثيرا للإعجاب، حيث كان التنظيم من قبل الهيئات التنظيمية الوطنية وحافز وحرص الأفراد ملهما، على الرغم من أنه لا تزال هناك مجالات للتحسين واكتساب الخبرة في العمل مع المعايير المحاسبية الجديدة.

خامسا: تجربة الجزائر

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني التي مولت من طرف البنك الدولي، وأوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC، حيث أسفرت هذه العملية على اقتراح نظام محاسبي جديد يأخذ بعين الاعتبار النقائص الملاحظة على المخطط المحاسبي الوطني القائم، وفي نفس الوقت يستجيب لمستجدات المحاسبة الدولية.

***1* - طبيعة النظام المحاسبي المالي وأهم الإستحداثات التي جاء بها مقارنة بـــ PCN:** تمحورت عملية الإصلاحات حول العناصر الآتية:[1]

- بناء الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.
- إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج.

1 شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، 2008، ص:27.

- تحديد طرق التقييم المحاسبي.
- تنظيم مهنة المحاسبة.
- إعداد نماذج للقوائم المالية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة.
- تحديد الحسابات والمجموعات ومدونة سير الحسابات.

وبعد الانتقادات الكثيرة التي وجهت لـــPCN وأهمها عدم توافقه مع معايير المحاسبة الدولية ارتأت الجزائر ضرورة تبني نظام محاسبي مالي جديد SCF يتماشى والمعطيات الاقتصادية الجديدة، والذي من شأنه التقليص من النقائص السابقة الذكر، وفيما يلي أهم الإستحداثات التي جاء بها مقارنة بـPCN:

- تكييف القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وتحديد أهدافها ومستخدميها بشكل أدق.
- إعطاء مفاهيم جديدة لعناصر القوائم المالية.
- تقسيم الأصول إلى متداولة وغير متداولة، ونفس الشيء بالنسبة للخصوم.
- إعطاء طرق جديدة للتقييم، كالاستعانة بمبدأ القيمة العادلة في تقييم بعض الأدوات المالية.
- اللجوء إلى مفهوم الاستحداث لتقييم الديون والحقوق.
- استحداث كيفية حساب الإهتلاكات وكيفية استرجاعها.
- ضم الديون إلى الأموال الخاصة مقابل تسجيلها في الصنف 05 في PCN.
- تسجيل الموردون والزبائن في حسابات الغير مقابل الصنف 04 والصنف 05.
- تسجيل النقديات في الحسابات المالية، وتصنيفها في المجموعة الخامسة مقابل تسجيلها في المجموعة الرابعة في PCN.
- معالجة الضرائب المؤجلة للأصول والضرائب المؤجلة للخصوم.

2- القانون المتضمن للنظام المحاسبي المالي: بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي الجديد الذي سيكون ساري المفعول ابتداءا من 01 جانفي 2010، هذا النظام يأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد المعلومة المالية.[1]

كما أصدرت وزارة المالية قرار مؤرخ في 23 رجب 1429ه الموافق لـــ 26 يوليو 2008،يحدد قواعد التقييم والمحاسبة، ومحتوى القوائم المالية، وعرضها، وكذا مدونة الحسابات،و قواعد سيرها.[2]

هذا النظام يسمح بتقريب الممارسة المحاسبية الوطنية من الممارسة المحاسبية الدولية، التي ستسمح بإعداد صورة محددة على الوضعية المالية للمؤسسات الجزائرية.

---

1 Chabane Assad; Transition de PCN vers SCF selon les normes internationales; 4/5/6/02/2008; P: 03.

2 الجريدة الرسمية، العدد 19، 2009/03/25، ص:03.

ويهدف هذا النظام إلى تطوير النظام المحاسبي السابق بما يتناسب مع المتغيرات في المعطيات الاقتصادية الجزائرية، فضلا عن ذلك تحقيق الأهداف التالية:[1]

- أخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية.

- السماح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية كاملة، أكثر شفافية، أكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.

- إيجاد حلول للعمليات غير المعالجة بواسطة PCN.

- ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة.

كما يهدف النظام المحاسبي المالي بدرجة أكثر إلى:

- عرض القوائم المالية وفق مستلزمات المعايير الدولية، وتكييفها بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين والمقرضين، وذلك بالتحديد الدقيق لأهداف القوائم المالية.

- نشر معلومات صحيحة وموثوق فيها تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها، وتساعدهم في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات.

3 - مزايا النظام المحاسبي المالي وآثاره على الاقتصاد الجزائري: لاشك أن تطبيق النظام المحاسبي المالي المنبثق من المعايير المحاسبية الدولية سيحقّق العديد من المزايا التي يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

- يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات والمعاملات التي يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.

- يمثّل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية.

- إعطاء أولوية للمستثمرين وذلك من خلال تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة، توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات.

- تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.

- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.

---

1 الجريدة الرسمية للمداولات الخريفية، العدد 02، 2007، ص: 04.

- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.[1]

- يحفزّ بروز سوق أوراق مالية نشطة، حيث يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال SCF بتوفير الثقة في المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الجزائرية في قوائمها المالية، مما يشجّع الاستثمار في أدواتها المالية.

كما يسمح للنظام المحاسبي المالي الجديد بإحداث العديد من الآثار على الاقتصاد الجزائري يذكر منها:

- **الأثر على المرتقب على النشاط المحاسبي:** تغيير المرجع المحاسبي يعطي فرصة للمؤسسات لإعادة تنظيم معطياتها وإنتاج المعلومات المالية، وذلك بإعادة تنظيم مهنة المحاسبة وتقريب عناصر التسيير والتقارير المالية بالقوائم المالية. كما ينجر عنه بعض التغيرات التي تطرأ على القوائم والتقارير المالية، كما أن التطبيق بأثر رجعي لمبادئ وقواعد النظام الجديد يتطلب إدخال الأصول والخصوم الموافقة لتعريف وشروط التسجيل المحاسبي في الميزانية الافتتاحية مع استبعاد الأصول والخصوم المسجلة فيها في الحالة العكسية. وعلى عكس النظام المحاسبي السابق المبني على القيود القانونية والجبائية، فإن النظام المحاسبي الجديد يتقيد بالتسجيل وفق الميزات والحقائق الاقتصادية للمعاملات والأحداث استجابة لمتطلبات المستثمرين الذين يتطلعون لمعلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

- **الأثر على نظام المعلومات:** إعادة تنظيم الأنظمة السابقة كونها لا تتلاءم ومتطلبات المعايير الدولية، وضرورة العمل على اعتماد أنظمة معلومات وبرامج لتسهيل تكييف النظام الداخلي مع متطلبات المعايير الدولية.

- **الأثر على اتخاذ القرار الاستثماري:** يسهلّ النظام المحاسبي المالي الجديد مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من شفافية المعلومات التي تهم المستثمرين، مما يوفر للمؤسسات مصادر تمويل أخرى خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتجيات للاستثمار في الخارج بتقديمها المعلومة المطلوبة والمساندة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار، فتوفير المعلومة المحاسبية والمالية الموثوقة تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي.

---

1 ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني–دراسة مقارنة–، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 18/17 جانفي 2010، ص:08.

- **ضرورة تنشيط بورصة الجزائر:** من الآثار التي رافقت تبني النظام المحاسبي المالي الجديد هو ضرورة العمل على تنشيط سوق الأوراق المالية الجزائرية، وذلك نظرا لافتقار الاقتصاد الجزائري لسوق تمثّل مرجعية في التقييم.

4 - علاقة النظام المحاسبي المالي (SCF) بمعايير المحاسبة الدولية، ونقاط الاختلاف بينه وبين المرجع الدولي: من خلال دراسة كل من المعايير الدولية للتقارير المالية والنظام المحاسبي المالي يلاحظ وجود العديد من النقاط المشتركة بينهما، والتي تؤكدّ صلة هذا النظام بالمعايير المحاسبية الدولية. فالمعايير الدولية هي المرجع الأساسي والاسترشادي للنظام المحاسبي المالي.

ولكن رغم هذا فلا يمكن القول بالتوافق الكامل بينهما، إذ توجد هناك بعض الفرو قا ت بين النظام المحاسبي المالي والمرجع المحاسبي الدولي هي:

- يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة كالبنوك والتأمينات، وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم، وهو إجرا ء تسمح به وليس إجباري في المعايير الدولية.

- المعايير الدولية يسهل تطويرها من طرف مجلس المعايير المحاسبية تبع للمستجدات، بينما SCF يكون وقت إعداده يحتوي فقط على نصوص المعايرة الصادرة في ذلك الوقت.

- لم يوضح SCF كيفية وإجراءات الانتقال إلى تطبيقه أول مرة في حين أن هذه الإجراءات أشير إليها في المعيار الدولي رقم IAS01.

- حسب المعايير الدولية يمكن استعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول والخصوم بينما في SCF فيطبق فقط على الأصول البيولوجية والأدوات المالية.

وهكذا يلاحظ توجّه العديد من الدول النامية إلى اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية كوسيلة لتطوير أنظمتها المحاسبية والقضاء على أوجه القصور فيها عن طريق تكييف بيئاتها المحلية من عدّة نواحي لتتلاءم مع مقومات المحاسبة الدولية، لكن تبقى عملية اعتماد وتطبيق هذه المعايير مسألة نسبية من دولة إلى أخرى من حيث إيجابياتها نظرا للمعوقات التي تواجه تطبيقها في اقتصاديات هذه الدول، وهذا ما سيتمّ التطرّق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: مدى استيعاب اقتصاديات الدول النامية للمعايير الدولية للتقارير المالية: إيجابيات التطبيق- الحدود والمعوقات

تبني الدول النامية للمعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية حاليا) كان بهدف تطوير أنظمتها المحاسبية وتقريب ممارستها المحاسبية من الممارسة الدولية في ظل متطلبات العولمة المالية التي أدت إلى عولمة الممارسات والتطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي، كما أن تبنيها لهذه المعايير كان رغبة منها في تحقيق مزايا التوافق المحاسبي المؤيّد من قبل مجموعة من الهيئات والمنظمات الاقتصادية والمحاسبية الدولية، إلا أن تطبيق هذه المعايير في اقتصاديات نامية تختلف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عن بنية الاقتصاديات المتقدمة الموضوعة من طرفها معايير المحاسبة الدولية سيلقى الكثير من المعوقات والصعوبات والانتقادات في الواقع العملي لمهنة المحاسبة في الدول النامية بالرغم مما يتوقع منها من إيجابيات تطوير وتكييف الأنظمة المحاسبية لهذه الدول مع التغيرات البيئية المحلية والدولية. لذا سنتطرق فيما يلي إلى مدى استيعاب اقتصاديات الدول النامية لمعايير المحاسبة الدولية من خلال استعراض الايجابيات التي تنعكس على الأنظمة المحاسبية في هذه الدول والمستخلصة من تجارب دول سبقت إلى هذا المجال، ثم يتم التطرّق إلى الصعوبات والمعوقات التي ترجع إلى خصائص هذه الاقتصاديات من جهة وخصائص معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى وما تتطلّبه من تهيئة الظروف المناسبة على كافة الأصعدة قبل الشروع في تطبيقها.

أولا: إيجابيات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية من طرف الدول النامية

بناءا على تجارب الدول التي سبقت إلى تكييف أنظمتها المحاسبية مع المحيط المحاسبي الدولي من خلال اعتماد معايير محاسبية تتناسب وواقعها الاقتصادي والتي تتلاءم وحاجاتها في مجال المحاسبة والمالية فإنه استخلصت بعض إيجابيات تطبيق هذه المعايير والتي تعتبر إيجابيات عامة تشترك فيها معظم الدول النامية المطبقة للمعايير الدولية للتقارير المالية، من بين هذه الإيجابيات يمكن ذكر ما يلي:

- تعتبر المعايير الدولية للتقارير المالية مفيدة للدول النامية التي تفتقر إلى وجود معايير خاصة بها، حيث يصعب على تلك الدول تطوير معايير خاصة بها نظرا لمحدودية الإمكانيات المادية والفنية والبشرية لديها.

- تتيح المعايير الدولية للتقارير المالية إمكانية تطبيق أفضل الممارسات المحاسبية من خلال إتاحة الفرصة للدول التي تتميّز ببنية محاسبية لازالت في طور التكوين والنمو للاستفادة من تجارب الدول التي تتميّز ببنية محاسبية متقدمة.

- يفيد اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية في اقتصار الزمن والتكلفة والجهود في بناء معايير محاسبية من خلال تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية التي تم تطويرها في دول أخرى أو بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية مع ضرورة مراعاة المتغيّرات البيئية المحيطة بالممارسات المحاسبية في تلك الدول عند تطبيق تلك المعايير.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المحاسبية والمالية التي تسمح بتجاوز مشكل اختلاف الأنظمة المحاسبية والمشاكل الناجمة عن ذلك.[1].

كما تفيد معايير المحاسبة الدولية المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية باعتبار أن هذه المعايير تعتبر كمجموعة من الإرشادات المحددة والموجهة للمدارستا المحاسبية وإعداد القوائم المالية من أجل رفع جودة المعلومات المقدمة لمستخدميها وزيادة منفعتها عند اتخاذ القرارات التي تعود نتائجها في النهاية على المؤسسة، حيث أن اتجاه المؤسسات في الدول النامية نحو تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية هو سعي منها لتحصيل منافع ما قد تحدثه هذه المعايير من تأثير على مستخدمي القوائم المالية وتوجيه قراراتهم بما يحقّق أهداف المؤسسة، لاسيما فئة المساهمين والمستثمرين الذين يساعدهم الالتزام بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية في الحصول على كافة المعلومات ذات الأهمية في تحديد العوائد والمخاطر المرتبطة بقرار الاستثمار، وبالتالي فإن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يسمح بزيادة فرص حصول المؤسسات في الدول النامية على نصيب من رؤوس الأموال المحدود فيها.

كما يسمح تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية إتاحة مجال للمقارنة وإزالة عدم الفهم والغموض الذي يكتنف القوائم المالية وفق للأنظمة المحاسبية السائدة أو السابقة للدول النامية، [2].من خلال زيادة الموثوقية في هذه القوائم وجعلها وثائق دولية تتناسب مع مختلف حاجات المؤسسات الأجنبية، ما يزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية وانسيابها.

كما يؤدّي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة عندما تطلب من أكثر من طرف وفقا لمتطلبات قانونية.[3].

وأهمّ هذه الإيجابيات هو ما يمكن لهذه المعايير أن تحقّقه من سدّ للثغرات والنقائص التي تعاني منها الأنظمة المحاسبية في الدول النامية، فقد استطاعت عدد من الدول تحقيق ولو جزء من هذه الإيجابيات بعد الممارسة المحاسبية لمدة من الزمن، وهذا ما تعكسه بعض التطورات الخاصة ببعض المجالات خاصة مجال انسيابية الاستثمار الأجنبي إليها، زيادة حجم الاستثمار المالي فيها الخ وكمثال عن ذلك تجربة الأردن، دول الخليج والتجربة الصينية.

---

1 جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2009، ص: 83.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 83.

3 عبد الناصر نور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

ثانيا: حدود ومعوقات تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول النامية

بالرغم مما يمكن للمعايير الدولية للتقارير المالية أن تحققّه من إيجابيات وإمكانية جلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية المساعدة على اتخاذّ مختلف القرارات الاقتصادية، إلا أن عملية تطبيقها على أرض الواقع جد صعبة نظرا لخصائص اقتصاديات الدول النامية من جهة وصعوبة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية من جهة أخرى لكونها معايير معقدة لازال الكثير منها يعرف تعديلات وتحسينات، ومن بين أهمّ هذه المعوقات والصعوبات، يذكر ما يلي:[1]

- عدم وجود تشريعات تلزم أو تنظّم معايير محاسبية دولية في أغلبية الدول النامية.
- ضعف اقتصاديات الدول النامية وبالتالي عدم الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية بالقدر الذي تتطلبه كونها معايير معقدة.
- صغر حجم المؤسسات في الدول النامية، فمعظمها مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم والمعايير الدولية للتقارير المالية هي معايير كانت ولازالت تطور على أساس متطلبات وحاجات الشركات الدولية الكبرى.

إضافة إلى ذلك يوجد المعوقات الموالية: [2].

- الطبيعة المعقدّة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية المرتبطة بالقيمة العادلة.
- التوجّه الضريبي والحكومي في معظم الدول النامية، إذ هدف التقارير المالية فيها هو حساب الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد على التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى القومي بالرغم من تبنّي هذه الدول لبرامج الإصلاح الاقتصادي.
- مشاكل الترجمة، فالمعايير الدولية للتقارير المالية تصدر باللغة الانجليزية وبمصطلحات محاسبية إنجليزية متعارف عليها، وتكمن الصعوبة هنا في أن الترجمة قد تصل إلى مقابل المصطلح باللغة الوطنية ولكن المصطلح الوطني قد لا يعكس مضمونه نفس المضمون المقصود في المعايير الدولية، وبالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها.

كما توجد الصعوبات الموالية:

---

1 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:
- نور والحجاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 67.
- مركز الدراسات والمعلومات، صناعة معايير المحاسبة الدولية: التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية ، مركز الدراسات والمعلومات، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مارس 2005، ص ص: 61- 62.

2 ياسر أحمد السيد محمد الجرف، مرجع سبق ذكره، 2010، ص: 12.

- عدم جاهزية المؤسسات الاقتصادية الوطنية في معظم الدول النامية لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، حيث يرى الكثير من الخبراء في المالية والمحاسبة من خلال تصريحات أدلوا بها أن الدول النامية تسرعت كثيرا في تطبيق هذه المعايير المعقدة التي تطلب تطبيقها داخل الاتحاد الأوروبي خمسة (05) سنوات بداية من 2007، بعد الإعلان عنها سنة 2002، بالرغم من الإمكانيات الضخمة والخبرات التي تتوفّر عليها الاقتصاديات الأوروبية مقارنة بالاقتصاديات النامية، كما أن اقتصاديات الدول النامية والمؤسسات فيها بشكل خاص ستواجه العديد من الصعوبات في تطبيق هذه المعايير التي تؤدّي إلى تحميل المؤسسات نفقات التحوّل إلى هذه المعايير لضخامة التكاليف وغياب الإستراتجية والتخطيط السليم لتطبيقها، الأمر الذي ينجم عنه مشاكل في التسيير وتعطّل المؤسسات، إضافة إلى ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية باعتبار أن المعايير الدولية للتقارير المالية تقوم على عناصر تكنولوجيا خاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصل، [1].

فضلا عن التعوّد على الممارسة المحاسبية وفق الأنظمة المحاسبية القديمة لهذه المؤسسات الذي تأصل وتجذّر فيها، وكذا لدى الخبراء المحاسبيين والأكاديميين، وبالتالي من الصعب التخلّي عنه وهو ما طرح مشكل كيفية تمكّن هذه المؤسسات من تغيير أنظمتها بين عشية وضحاها.

- ضعف الأسواق المالية في الدول النامية، حيث أن التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميّز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة صعبا، كما أن المعايير الدولية للتقارير المالية صممت أساسا للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصات الحاضرة في الأسواق المالية العالمية وهو ما لا يتوفّر في حالة بورصات الدول النامية.

- قلّة الموارد البشرية المؤهلة، حيث يعيق عملية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية نقص الخبرة والتأطير على مستوى الموارد البشرية.

بالرغم من الإيجابيات التي يحققّها تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول النامية، إلا أن هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملية التطبيق هذه، منها ما هو متعلق بالمعايير الدولية للتقارير المالية في حد ذاتها من جهة، ومنها ما هو متعلّق بخصائص اقتصاديات الدول النامية والتي يجب عليها العمل على تجاوزها والتخلّص منها لتحقيق الهدف من تبني المعايير الدولية للتقارير المالية.

1عبد القادر كنوش،متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص308.

هكذا يلاحظ أن الدول النامية لم تكن بمعزل عن التغيّرات الاقتصادية الدولية وعولمة معايير المحاسبة، حيث انعكس تدويل هذه المعايير على التطبيقات المحاسبية بهذه الدول من خلال اقتناعها بضرورة تطوير أنظمتها المحاسبية التي تمتاز بالعديد من أوجه القصور والتخلف، وما ينتج عن ذلك من لإعاقة لعملية التنمية لاقتصادياتها، وذلك بالاقتداء بالتجارب الدولية في هذا المجال. وكانت أكثر المداخل المنصوح العمل بها في هذا المجال هو مدخل الاعتماد الذاتي مع المساعدة الخارجية، أي اعتماد معايير المحاسبة الدولية المناسبة لبيئات هذه الدول وخصائصها الاقتصادية وكذا تعديل بعض المعايير المحلية بما يتناسب والمعايير الدولية، الأمر الذي يستلزم العديد من المتطلبات من توفير بيئة معولمة يمتاز اقتصادها ببيئة الاقتصاد الجزئي وغيرها من المتطلبات التي عمل على تسهيل تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وتجاوز المعوقات والحدود التي تواجهها بغية تحقيق الأهداف المتوّخاة من تبنيها.

خلاصة الفصل

مرّ الفكر المحاسبي بنفس مراحل المعرفة العلمية التي مرّت وتطوّرت بها العلوم بصفة عامة من وصف، تحليل، تفسير وتنبّؤ وصولا إلا مرحلة وضع النظرية والتي تمثّل للمحاسبة المرجعية التي تقوم عليها الممارسات والتطبيقات المحاسبية، ومن هنا بدأ البحث في المشاكل المحاسبية والعمل على تطويرها خاصة مع نهاية القرن الماضي. وفي ظل ظهور التكتلات الاقتصادية وتدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بين الدول وتطور الأسواق المالية الدولية بدأت تسعى العديد من المنظمات والهيئات الاقتصادية والمحاسبية الدولية في البحث عن حلول لمواجهة المشاكل المحاسبية الناتجة عن هذه التطوّرات على نطاق دولي، وهو ما أدّى إلى ظهور المحاسبة الدولية التي كان من أبرز أهدافها وضع إطار نظري وعملي يحكم الممارسات المحاسبية على مستوى دولي وتدويل معايير المحاسبة الدولية والتي يعتبر التوافق المحاسبي الدولي السبيل الأنجع لذلك، لكونه عملية وضع حدود لدرجة التباين بين التطبيقات المحاسبية بين الدول ورفع درجة الانسجام فيما بينها، وهو لقي التأييد من طرف مجموعة من المنظمات والهيئات الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، وكذا تأييد المنظمات المحاسبية الدولية كمجلس معايير المحاسبة الدولية ولحنة معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي أثر على السعي نحو تحقيق التوافق المحاسبي على المستوى الإقليمي نظرا لمجموعة المزايا التي يمكن أن يحققّها تدويل المعايير المحاسبية.

كما لم تقتصر عولمة معايير المحاسبة الدولية على الدول المتقدمة فقط، بل انعكست آثارها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية من خلال اعتمادها لمعايير المحاسبة الدولية المسماة حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية وتكييفها مع بيئاتها المحلية، إلا أن الأمر ليس بالسهل على هذه الدول نظرا للصعوبات المتعلّقة بالمعايير المحاسبية الدولية في حد ذاتها كونها معايير معقدّة وموجهة للمؤسسات الاقتصادية الكبرى التي تفتقر إليها الاقتصاديات النامية ومن جهة أخرى لأسباب متعلّقة بخصائص اقتصاديات هذه الدول، ممّا يستلزم عليها وضع وتوفير مجموعة من المتطلّبات والقيام بمجموعة من التعديلات حتى تتمكّن من استيعاب معايير المحاسبة الدولية والاستفادة من مزاياها.

الفصل الثالث

آثار تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على تطوير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وانعكاسات ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية

تمهيد

اكتست المعايير الدولية للتقارير المالية أهميتها ومصداقيتها من خلال أهدافها الرامية إلى الإجابة على احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية التي تربطها علاقة بالمؤسسة والمهتمة بمعلوماتها، حيث تظهر أهمية هذه المعايير في التوفيق بين متطلبات المستثمرين الدوليين وحاجيات المؤسسات من الأسواق المالية الدولية، ذلك تجاوبا لنمو التجارة العالمية والانفتاح الاقتصادي الذي أفرز توجّه المؤسسات إلى خارج حدودها الوطنية بحثا عن التسعير في بورصات متطورة والاستفادة من رؤوس الأموال. وهذا لا يتحقّق لها إلا بتحسين وتطوير نوعية المعلومة المالية المقدمة والتي تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لذا يجب أن تتوفّر لديهم المعلومات والبيانات المالية الصحيحة المتعلقة بالشركات التي تتداول أوراقها في سوق الأوراق المالية. وتمثّل القوائم المالية الوسيلة الأساسية للاتصال بمختلف الأطراف المتعاملة مع الشركات، كما تمثّل المصدر الرئيسي للمعلومات التي تطلبها هذه الأطراف ولاسيما فئة المستثمرين، ولهذا تعتبر جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، فهناك مجموعة من العوامل التي تؤثّر على عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها. لذا أولت الهيئات المحاسبية الدولية اهتماما لتحسين وتطوير إعداد هذه القوائم من خلال وضع مجموعة من المعايير المحاسبية التي تعرف حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية والتي سيكون لها وبلا شك أهمية بالغة في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المالية للشركات ومن ثم التأثير على اتخاذ قرار الاستثمار في أسواق الأوراق المالية. ولذا سيتمّ من خلال هذا الفصل التطرق إلى ماهية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ودور الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية على تحسين جودته، كما سيتمّ التطرّق إلى أهم المعايير الدولية للتقارير المالية المعززّة لجودة المحتوى المعلوماتي، وسيتمّ أيضا تناول أهميّة التوجّه نحو تطبيق مبدأ القيمة العادلة لتعزيز موثوقية ومصداقية المعلومات المحاسبية مع إظهار أثر كل عنصر من هذه العناصر على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية. وذلك من خلال المباحث الموالية:

المبحث الأول: أهمية الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية للتقارير المالية في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأثر ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية.

المبحث الثاني: تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأثر ذلك على تنشيط قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

المبحث الثالث: مدى ملائمة القوائم المالية المعدّة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية لاحتياجات التحليل المالية، وأهميّة ذلك في سوق الأوراق المالية.

المبحث الأول: أهمية الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية للتقارير المالية في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأثر ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية

تحتاج سوق الأوراق المالية إلى توفر نظام معلومات محاسبي جيّد يمكّن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة وبالسعر المناسب، ويؤيّد هذا الرأي العديد من الباحثين عندما يؤكدّون بأن المعلومات المحاسبية تعتبر أحد المقومات الرئيسية التي يبني عليها المستثمر كافة قراراته الاستثمارية المتاحة في السوق. إذ تعتبر المعلومات المحاسبية والمالية من أهمّ المعلومات التي يحتاجها المستثمر في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال الأهمية الكبرى التي أعطتها أسواق المال العالمية لإعداد البيانات والمعلومات ونشرها بصفة دورية للمستثمرين، حتى أنها أصدرت قوانين تلزم الشركات بإصدار هذه البيانات والإفصاح عنها في أوقات محددة ومتعددة، وكانت الدافع وراء ظهور معايير محاسبية دولية والتي تعرف حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية تخضع الشركات للالتزام بالعديد من القواعد والمبادئ المحاسبية، منها مبدأ الإفصاح المحاسبي الذي أولت له هذه المعايير اهتماما كبيرا نظرا للدور الذي يلعبه في تفسير وتوضيح المعلومات الواردة في القوائم المالية، ما يسمح بضمان ثقة المستثمر في المعلومات المالية والمحاسبية التي تعرضها الشركات وكذا بقدرات سوق الأوراق المالية.

ولذا تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

المطلب الأول: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق ما تقتضيه متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية

المطلب الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأثر ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية

المطلب الأول: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية

تعدّ القوائم المالية من الوسائل الأساسية للاتصال بمختلف الأطراف المتعاملة مع الشركات الاقتصادية والمهتمة بأنشطتها، حيث من خلالها تتمكّن هذه الأخيرة من التعّرف على العناصر الرئيسية المؤثّرة على المركز المالي لهذه الشركات وما حققّته من نتائج. فالمعايير الدولية للتقارير المالية بينّت الإطار العام لتقديم هذه القوائم وما يتطلبّه محتوى كل قائمة من بيانات وأسس قياس بما يسمح لمختلف الأطراف السابقة باتخاذ مختلف قراراتها.

أولا: مفهوم المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأنواعه

إن عملية جمع المعلومات وتلخيصها وعرضها هي عملية مكلفة ماديا وزمنيا، وبالتالي إذا كان الحجم الهائل من المعلومات المنشورة في القوائم المالية لا يحمل مضمونا معلوماتيا، فإن التكلفة المرتبطة بإعداد هذه القوائم لن تكون مجدية. فلكي يكون لأي متغير محتوى معلوماتي لابد أن يكون يؤثّر في سلوك المستثمر على المستوى الفردي بما يقلّل من البدائل المتأثرّة لاختلاف الحصول على المعلومات. وعليه يمكن تعريف المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية على أنّه [1] " قيمة المعلومات التي تعرضها تلك البيانات من وجهة نظر مستخدم تلك المعلومات في اتخاذ قراره المالي" ووفقا لهذا المعنى تختلف قيمة المعلومات الموفرة في كل من تلك البيانات باختلاف الشخص الذي يستخدمها من جهة، وكذلك باختلاف نوع القرار الذي ستستخدم فيه من جهة أخرى.

كما يعرفّه البعض على أنّه [2] "العلاقة بين العناصر المحاسبية وعوائد الأسهم أو حجم تداولها".بمعنى يكون لبند ما في القوائم المالية محتوى إعلامي إذا أدّى الإفصاح عنه إلى حدوث تغير في معتقدات المستثمرين فيما يتعلّق بخصائص هذه الشركة، مما يؤدّي إلى حدوث تغير في أسعار الأسهم أو عوائدها أو حجم تداولها.

وعليه فالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية تتمثلّ في المعلومات التي توفّرها القوائم المالية من بيانات وأسس قياس التي تؤثّر على قرارات الأطراف المتعاملة مع الشركات بما فيها المستثمرين.

أما فيما يخص أنواع المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، فقد تناول الباحثون عدّة مفاهيم لها من بينها ما يلي:[3]

1- المحتوى المعلوماتي النسبي:ويقصد به مدى احتواء بند معين على معلومات تساوي أو تفوق أو تقل عن تلك التي يحتويها بند آخر، وتساهم في تفسير التغيّر في أسعار أو عوائد الأسهم أو حجم تداولها.

---

1 محمد مطر، موسى السويطي، 2008، مرجع سبق ذكره ، ص: 317.

2 عبد الرازق حسين سالم، حسين علي خشارمة، المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 02، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2007، ص: 350.

3 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 350-351.

وقد ركزت دراسات المحتوى المعلوماتي النسبي على المفاضلة بين الأرباح والتدفقات النقدية من حيث قدرتهما على توفير محتوى معلوماتي أفضل، وقد توصلّت عدة دراسات إلى أن الأرباح المحاسبية تتفوّق من حيث قدرتها على تفسير العوائد السوقية للسهم والتنبّؤ بها على التدفقات النقدية.

2- **المحتوى المعلوماتي الإضافي:** ويقصد به قدرة مقياس محاسبي ما أو مجموعة من مقاييس محاسبية أو إفصاح مكمل على توفير معلومات إضافية علاوة على ما يوفرّه مقياس آخر.

وتهدف اختبارات المحتوى المعلوماتي الإضافي إلى تقدير ما إذا كان مقياس محاسبي معين أو مجموعة من المقاييس المحاسبية علاوة على ما يوفّره مقياس آخر، وصولا إلى تقييم جدوى الإفصاح عن مقاييس معينة أو إفصاحات إضافية فضلا عن المقاييس أو الإفصاحات الموجودة أصلا. بمعنى أن تلك الاختبارات تهتم باختبار مدى قدرة متغير أو متغيرات محاسبية ما على تفسير العوائد السوقية للأسهم علاوة على ما يفسره متغير محاسبي آخر.

أما بالنسبة للمحتوى المعلوماتي الذي يجب أن توفّره كل قائمة من القوائم المالية السابقة الذكر، فيمكن التطّرق إليه فيما يلي:

- **بالنسبة لقائمة المركز المالي (الميزانية):** فيجب أن تسمح البنود التي تعرضها قائمة المركز المالي بإعلام مختلف الأطراف المستخدمين للمعلومات المحاسبية بما فيهم المستثمرين بتحديد الذمّة المالية للشركة في لحظة زمنية معينة، أي مجموع ما تمتلكه الشركة وما عليها من التزامات.

- **بالنسبة لقائمة الدخل:** فيجب أن تسمح البنود التي تعرضها قائمة الدخل أيضا بمعرفة الأداء المالي للشركة في فترة محاسبية معينة، وكيف يمكن للشركة أن تعيد استثمار دخلها أو توزيعه، كما يجب أن تسمح تلك البنود بإظهار وبصورة واضحة الدخل الصافي من ربح أ خسارة والتي تتعرّض لها الشركة في نهاية فترة القياس ودائما ما تكون عن ربع سنة أو سنة مالية كاملة.

- **بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية:** فيجب أن تسمح البنود التي تعرضها قائمة التدفقات النقدية أيضا بمعرفة المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية، وكذا الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة.

- **بالنسبة لقائمة تغيرات الأموال الخاصة:** فيجب أن تسمح البنود التي تعرضها قائمة تغيرات الأموال الخاصة كذلك بإظهار مقدار تجمع وتغير حقوق المساهمين في الشركة خلال فترة زمنية محددة، ومقدار نمو حقوق المساهمين والذي يعني بدوره نموا حقيقيا لأموال المستثمرين.

- **بالنسبة للملحق:** فيجب أن تسمح البنود التي تعرضها الشركة في الملحق بتحقيق نوع من الإضافة للمستخدمين علاوة على ما تم توفيره في القوائم المالية السابقة.

فعند إعداد القوائم المالية يتوجب الحرص على أن تكون ذات محتوى معلوماتي مفيد وذات منفعة لمستخدميها، وهو ما يتطلّب الحرص أيضا على توفير الخصائص الكيفية في المعلومات التي توفرها هذه القوائم.

فالقوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الوحدة مرة كل سنة، وتعدّ في أجل أربعة(04) أشهر بعد تاريخ انتهاء الفترة باستخدام العملة الوطنية، وكل عنصر من مكونات هذه القوائم لابد أن يكون معرف بصورة واضحة. كما يتوجّب أن تظهر في القوائم المالية المعلومات الموالية بصفة دقيقة:

- التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية.
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة، حسابات إدماجية) .تاريخ الإقفال .
- العملة المستعملة ومستوى التقريب.

كما توجد معلومات أخرى تسمح بالتعّرف على الوحدة يجب ذكرها:

- عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط والدول المتواجدة فيها.
- الأنشطة الأساسية وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وبالأخص اسم المجموعة المرتبطة بها الوحدة.
- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة.

ثانيا: العوامل المحددة لجودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

تعتبر جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، فهناك مجموعة من العوامل التي تؤثّر على عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها، تتمثّل فيما يلي:

***1* - تبني المعايير الدولية للتقارير المالية:** حيث يعتبر تبني المعايير الدولية للتقارير المالية وتطبيقها على الشكل الصحيح مقياسا ضروريا لتسهيل الشفافية والتفسير الملائم للقوائم المالية. وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC بتطوير إطار عام لإعداد وعرض التقارير المالية، يتضمن ما يلي: [1]

- تحديد المفاهيم المرتبطة بإعداد وعرض التقارير المالية بما فيها القوائم.
- إرشاد واضعي المعايير المحاسبية عند تطوير هذه المعايير.
- مساعدة المراجعين والمستخدمين في تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية وتطبيقها.

***2* - توفير مقومّات النظام المحاسبي الجيد:** والذي يستند في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر، تتمثّل فيما يلي:

- **المقومات المادية:** وتتضمّن جميع المكونات المادية مثل الأجهزة والبرامج المحاسبية إلخ.

1 سامي محمد الوقاد، 2011، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

- **المقومات البشرية:** وتتمثّل في مجموعة من الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي.
- **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام.
- **قاعدة البيانات:** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

3- التوقيت الملائم لعرض المعلومات: يعتبر التوقيت غير الملائم للتقارير المالية المنشورة محددا هاما على التقليل من منفعة هذه التقارير عند اتخاذ القرارات، مما قد يؤدّي إلى لجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى بديلة، بالرغم من أن التقارير تمثّل المصدر الرئيسي الصادر عن الشركة، والذي يجب أن يكون أكثر مصادر المعلومات المحاسبية منفعة للمستثمرين. كما يترتّب على عدم مراعاة التوقيت الملائم للتقارير المالية المنشورة تزايد استغلال المعلومات الداخلية وقيام بعض المسؤولين في الشركة باستغلال هذه المعلومات عن طريق التعامل الداخلي. وبالتالي يستطيع بعض المستثمرين تحقيق أرباح غير عادية وزيادة المضاربات في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى زيادة الشكوك حول صحة نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة، مما يؤدّي إلى إحجام المستثمرين على الإقبال على الاستثمار في هذه الشركة[1]. وعليه تعتبر خاصية التوقيت الملائم عنصر متحكّم في تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لأن توفّر التوقيت الملائم والحداثة في المعلومات المحاسبية يمكن أن تؤدّي إلى تحسين القيمة التنبؤية والقيمة النفعية لهذه المعلومات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

4- الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي: تزداد الفائدة من القوائم المالية بمقدار زيادة المعلومات التي تحتويها، أو بمعنى آخر كلما ازدادت قيمة محتواها المعلوماتي والذّي يتعاظم مع تنامي مفهوم الإفصاح المحاسبي.

ثالثا: قياس المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الربع السنوية

تعدّ التقارير المالية وكما سبق وأشرنا مصدر المعلومات الرسمي الصادر عن الشركات، والذي يجب أن يكون أنسب مصادر المعلومات المحاسبية أمام المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري، سواء اعتمد عليها بطريق مباشر أو غير مباشر بواسطة المحللين الماليين. ولهذا نصّت المعايير الدولية للتقارير المالية عن الخروج عن قاعدة السنوية عند إعداد تقاريرها المالية ونشرها، كما لجأت العديد من الدول في العالم إلى إلزام شركات المساهمة المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية إلى إصدار تقارير مالية أقل من سنة ونشرها بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية الفترة عادة ما تكون تقارير ربع سنوية. هذا ما يدعّم الاستفادة من المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية بتوفير المعلومات المحاسبية عند حاجة متخذ القرار إليها وقبل أن تفقد حيويتها ومنفعتها في اتخاذ القرارات.

1.CollinS-D, Henning – S, Write –Down Timeliness, Line of Business Disclosures and Investors, Journal of Business Finance & Accounting, Vol 31, N° 09, November 2004, P: 1268.

دراسة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الربع السنوية بدأت في بداية السبعينيات تقريبا مع دراسة Brown and Kennelly عام 1972، والتي أوضحت أن دراسة نماذج المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية الأوليّة له أهميته من عدة نواحي، فهي توضّح للمستثمرين أهم المعلومات المحاسبية التي لها تأثير على أسعار وأحجام معاملات الأوراق المالية، مما يساهم في تطوير وتنمية مفهوم التعديل السريع لتوقعات المستثمرين من جهة، ومن جهة أخرى فإن دراسة نماذج المحتوى المعلوماتي تحفّز المستثمرين على البحث عن مصادر المعلومات المحاسبية المناسبة والتي يمكن أن تؤثّر على أسعار الأسهم.[1]

ولقد استخدمت نماذج نظرية التمويل في قياس المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية الأولية والتي تعتبر نفسها نماذج قياس المحتوى المعلوماتي للقوائم الربع السنوية باعتبارها مصدر لهذه المعلومات المحاسبية الأولية. ومن أهمّ هذه النماذج نجد ما يلي:[2]

1 - نموذج السلوك العشوائي: ويقوم نموذج السلوك العشوائي على تحليل أداء أسعار الأسهم في فترات سابقة للتنبّؤ بأدائها لفترات لاحقة، وأن تغيّرات أسعار الأسهم لفترات متتالية مستقلة عن بعضها البعض وتوزيعها الاحتمالي متماثل عبر الفترات الزمنية. ومضمون هذا النموذج يعتمد على افتراضات سوق الأوراق المالية الكفؤة، كما يعتبر نموذج رياضي يقوم على فرضيتين أساسيتين هما الاستقلالية وثبات التوزيع الاحتمالي عبر الفترات الزمنية. والصيغة الرياضية لهذا النموذج كما يلي:

$$f(R_{t+1}/info_t) = f(R_{t+1})$$

وتعني أن التوزيع الاحتمالي بمعدل العائد (أو المتغيرات النسبية للأسعار) خلال الفترة t+1 يكون مستقلا عن المعلومات المتاحة خلال الفترة t، حيث:

R_{t+1}: معدل العائد خلال الفترة t+1.

$info_t$: المعلومات المتاحة عن سعر السهم خلال الفترة t.

ويمكن من خلال نموذج السلوك العشوائي دراسة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم من خلال التعبير عن التغيرات النسبية في السعر كدالة خطية للتغيرات النسبية في الأرباح، وذلك وفقا للمعادلة الموالية:

$$\frac{\Delta P_{it}}{P_{it-1}} = a + b\ \frac{\Delta E_{it}}{E_{it-1}} + e_{it}$$

حيث:

ΔP_{it}: التغيّر في سعر السهم P للشركة i خلال الفترة t.

P_{it}: سعر السهم في الفترة الزمنية السابقة t -1.

ΔE_{it}: التغيّر في الربح.

---

1 عادل عبد الفتاح الميهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي: دراسة اختبارية وحديثة ، ص: 22 متوفرة على البريد الالكتروني: Ksu. Edu.sa/SitesKSUArabic/Students.

2 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 22-26..

2 - **نموذج تسعير الأصول الرأسمالية:** ويمثّل هذا النموذج أداة تحليلية تقوم في ضوء عدّة فروض معينة بتحديد معدل العائد المتوقع والمرغوب فيه لأي ورقة مالية عن طريق جعل هذا المعدل مساويا لمعدل العائد الخالي من المخاطرة، ومضافا إليه علاوة المخاطر والتي تمثّل مخاطرة السوق مرجحا بمعامل المخاطرة المنتظمة لهذه الورقة المالية. والهدف الرئيسي لهذا النموذج هو تحديد العائد المطلوب على السهم أو المحفظة في إطار تحليل عام للعلاقة بين معدلات العائد والمخاطرة. والشكل العام لهذا النموذج يأخذ الشكل الموالي:

$$\bar{R}_{it} = R_{ft} + B_i(\bar{R}_{mt} - R_{ft})$$

حيث:

$\bar{R}_{it}$: معدل العائد المطلوب على السهم i خلال الفترة t.

R_{ft}: معدل العائد الخالي من المخاطرة.

$\bar{R}_{mt}$: معدل العائد على الاستثمارات بالسوق.

$(\bar{R}_{mt} - R_{ft})$: بدل المخاطرة أو علاوة السوق للمخاطرة.

B_i: درجة المخاطرة المنتظمة على السهم i.

وتشير المعادلة السابقة لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية إلى أن العائد على سهم معين دالة خطية للعائد على استثمار خالي المخاطرة والعائد على جميع الاستثمارات المتاحة في السوق. ويقوم هذا النموذج على مجموعة افتراضات مثل أن قيمة Rft وقيمة Bi دائما قيمة موجبة وأن هناك علاقة تبادلية بين العائد والمخاطرة المنتظمة.

3 - **نموذج السوق:** وتعتبر مدخلات نموذج السوق من المعلومات المحاسبية عن فترات زمنية قصيرة لحركة أسعار الأسهم في سوق رأس المال، بينما مدخلات نموذج تسعير الأصول الرأسمالية عادة ما تعبر عن فترات زمنية طويلة. ولذلك عادة ما يستخدم نموذج السوق عند قياس المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية الأولية في القوائم المالية الربع السنوية. كما يعتمد نموذج السوق على اعتبار أن معدل العائد المتوقع للسهم خلال فترة زمنية معينة دالة خطية لعائد السوق خلال نفس الفترة، بمعنى أن العائد على سهم معين دالة خطية للعائد على جميع الاستثمارات المتاحة. ويتم التعبير عن هذا النموذج بالمعادلة الموالية:

$$\bar{R}_{it} = a_i + b_i R_{mt} + e_{it}$$

حيث:

$\bar{R}_{it}$: العائد المتوقع للسهم i خلال الفترة t.

R_{mt}: عائد السوق m خلال الفترة t.

$a_i + b_i$: معلمات نموذج السوق للسهم i.

e_{it}: الخطأ العشوائي.

ويتضّح مما سبق أن قياس المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الربع السنوية وفق نموذج السوق هو الشائع في الاستعمال نظرا لسهولة تقدير معلماته ووضوح متغيراته. كما أنّه عند تطبيق هذا النموذج في قياس المحتوى المعلوماتي يمكن تطبيق أسلوبين مختلفين، الأول ويعرف بالمحتوى المعلوماتي الارتجاعي والذي يهدف إلى معرفة رد فعل سوق الأوراق المالية لنشر المعلومات محاسبية أولية فعلية، وذلك عن طريق قياس التغيّر في العائد على السهم خلال الفترات المالية الأولية التاريخية. أما الأسلوب الثاني فيعرف بالمحتوى المعلوماتي المتوقّع والذّي يهدف إلى التحقّق من رد فعل السوق والتغيّرات في أسعار الأسهم عند نشر مؤشرات الأرباح الأوليّة المتوقع تحقيقها مستقبلا.

وكخلاصة لما سبق ذكره، فإن الغرض من إعداد القوائم المالية يتوقّف على جودة محتواها المعلوماتي، هذا الأخير الذي يتطلّب توفّر مجموعة من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي توفرّها القوائم المالية مع ضرورة توفر بعض العوامل خاصة الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق ما تقتضيه متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية

لقد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية اهتماما خاصا لكيفية إعداد القوائم المالية ونشرها باعتبارها السبيل الأمثل لحصول مختلف الأطراف المتعاملة مع الشركات على المعلومات المفيدة لاتخاذ قراراتهم، وفي هذا الصدد أصدرت العديد من المعايير المحاسبية التي تهتم بالإفصاح المحاسبي وعلى رأسها المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) المتعلق بإعداد وتقديم التقارير المالية، حيث يلزم هذا المعيار الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الواردة فيه من حيث شكل عرض القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي الأدنى الذي يجب أن تحتويه كل قائمة.

أولا: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم المواضيع التي تطرقّت إليه في مجال المحاسبة، والذي ازدادت أهميته مع التطورات الاقتصادية والمحاسبية الحاصلة نظرا للدور الذي يلعبه في توضيح وتفسير البيانات الواردة في التقارير المالية. ولذا سيتمّ التعريف به من خلال التطرّق إلى كل من ظهوره وتطوره، مفهومه، أهدافه، أهميته وأخيرا خصائصه.

1- ظهور وتطور مفهوم الإفصاح المحاسبي: تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى سنة 1837م، حيث نشرت مجلة "Railway" مقال عن الإفصاح، أشارت فيه إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة أشهر كبيانات الأرباح ورأس المال وتقييم الموجودات الخ. [1] ثم توسّع هذا المفهوم بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى التي عرفها العالم والتي امتدت آثارها ما

1 ناصر دادي عدون، معراج هواري، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 2011، ص: 02. متوفر على البريد الالكتروني الموالي: WWW.Kanatakji.com/fiqh/files/manage/917.doc

بين 1929-1933، بسبب لجوء الشركات إلى التضليل في نشر المعلومات والامتناع عن الإفصاح بحجة حماية مركزها التنافسي. هذا ما دفع بالهيئات المحاسبية المهنية والعلمية مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA والاتحاد الأمريكي للمحاسبة AAAA خلال الفترة 1933-1973 إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما منها الإفصاح المحاسبي، ثم تلتها هيئة الأوراق المالية الأمريكية سنة 1934م بإصدار تعليمات تلزم الشركات المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحمايتهم.[1]

كما كان للتطورات الاقتصادية الحاصلة في أواخر القرن العشرين وما صاحبها من انفتاح المحاسبة على نظريات حديثة كالنظرية الحديثة للمعلومات والتي قدمت للمحاسبين كثيرا من المفاهيم والأدوات التي عززّت من أهمية ودور الإفصاح مثل مفهوم المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وقياس تكلفة المعلومات من جهة، ومن جهة أخرى تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على الإفصاح، حيث فرضت على المحاسبين إيلاء اهتمام أكبر خاصة للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق من نظرية المحفظة وفرضيات سوق الأوراق المالية الكفؤة، وهو ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية.[2]

ومع النمو الهائل لاستخدام الانترنت، أنشأت الكثير من الشركات مواقع خاصة بها لنشر المعلومات، هذا ما أدّى إلى ظهور مصطلح جديد في عالم الأعمال وهو الإفصاح عبر الإنترنت.

2- مفهوم الإفصاح المحاسبي: تتعدّد المفاهيم الخاصة بالإفصاح المحاسبي، ولعلّ من أهم ما ورد في هذا المجال ما يلي:

عرّف الإفصاح المحاسبي من طرف **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AAA)** بأنّه "عرض القوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويتعلّق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها، حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا، وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم".[3]

كما يعرّف الإفصاح المحاسبي على أنّه "عرض المعلومات المالية للمستثمرين والمساهمين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل ومقدرتها على سداد التزاماتها".[4]

---

1 رضوان حلوة حنان، 2006، مرجع سبق ذكره، ص ص: 471-472. .

2 وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية، الدنيمارك، 2007، ص: 369.

3 حسين مصطفى الهلالي، معايير المحاسبة الدولية (الجذور، الحصاد، المستقبل)، دورية أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة، الشارقة، 2006، ص: 07.

4 مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 05/04 ديسمبر 2007، ص: 06.

كما يعرف كذلك على أنّه "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدّت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم فيها الإفصاح وبأي وسيلة".[1]

وهناك من يعرفه أيضا على أنّه "إظهار كافة المعلومات التي تؤثّر في موقف متخذ القرار المتعلّق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل".[2]

وفي ضوء ما سبق يلاحظ أن جميع التعاريف السابقة ركزّت على إظهار وتقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل يبيّن حقيقة الوضع المالي للشركة، وعليه يستنتج أن الإفصاح المحاسبي بشكل عام هو تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرار، إلا أن مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد يقتصر على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها، بل توسّع في نطاقه ومضمونه وأصبح ينطوي على عرض معلومات محاسبية وغير محاسبية، تاريخية ومستقبلية، والتي تهمّ جميع الفئات المستخدمة لهذه المعلومات.

3- أهداف الإفصاح المحاسبي: يهدف الإفصاح المحاسبي إلى أن تتضمّن التقارير المالية للشركات كافة المعلومات التي تهم الفئات الخارجية لهذه الشركات، والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية، وأن تتعهدّ الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية. وذلك من أجل تحقيق ما يلي: [3]

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية.
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر، مثل مبلغ الضرائب المؤجلة وغير المعترف بها ووصف الضمانات التي على الشركة مقابل الديون.
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

---

1 مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، جانفي 2010، ص: 03.

2 لطيف زبود، عقبة الرضا، رولا لايقة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 02، 2006، ص: 202.

3 Belkaoui Ahmed, Accounting Theory, Fifth Edition, Thomson Learning, London, 2004 P:266.

4- أهمية الإفصاح المحاسبي: يعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ قرارات سليمة، حيث يحققّ الإفصاح المحاسبي المزايا الموالية:

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.
- يلعب دورا مهما في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في سوق الأوراق المالية، حيث يؤدّي الإفصاح إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع بدون تحيّز.
- يعمل الإفصاح على تخفيض عدم تماثل المعلومات بصورة دورية، حتى لا يتسنّى للأطراف الداخلية للشركات باستغلال هذه المعلومات لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.[1]
- تقديم كافة المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للشركة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات .
- يعمل الإفصاح على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصح عنها.
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة أموالهم.[2]
- يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء ومدى قدرة الإدارة على القيام بمسؤولياتها والحكم على كفاءة أدائها.
- يسمح الإفصاح بإظهار مدى مساهمة الشركات في المسؤولية الاجتماعية.

وبالتالي فأهمية الإفصاح المحاسبي تتلّخص في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلومات كاملة وواضحة.

5- خصائص الإفصاح المحاسبي: إن الكثير من الأرقام التي تظهر في القوائم المالية، يتم تقديرها في ظل حالة عدم التأكّد، مما يجعل من قيمتها التي تظهرها القوائم المالية محل تساؤل، ولذا من اللازم اعتماد إفصاح محاسبي على نطاق واسع يتميز بالخصائص الموالية:[3]

- انتشار استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنوك المدرجة في القوائم المالية. كالإفصاح عن القيمة الجارية أو الاستبدالية للأصل طويل الأجل جنبا إلى جنب مع تكلفته التاريخية، وذلك في حالة وجود فرق جوهري بينهما.

---

1 كمال الدهراوي، هلال عبد الله عبد العظيم، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص: 09.

2 عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008، ص: 104.

3 صلاح حواس، مرجع سبق ذكره، ص: 124-125.

- الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن موجودة في القوائم المالية السابقة.
- الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية مصحوبة بالإفصاح عن مدى المخاطرة المحسوبة،لا وذلك لدقة المعلومات التي تحتويها تلك التنبؤات والتوقعات.
- الإفصاح عن بيانات كمية وغير كمية، لأنّه لا يمكن اعتبار جميع المعلومات الكمية التي تتضمنّها القوائم المالية على نفس الدرجة من الدقة والموضوعية، فمثلا البنوك المتعلقّة بالنقدية ويتمّ قياسها بشكل دقيق نسبيا، بينما القيمة الحالية للذمم المدينة يتم قياسها بشكل أقلّ دقة. أما بالنسبة للمعلومات غير الكمية فهي تلك المعلومات التي لا يمكن التعبير عنها بشكل كمي، والتي يصعب تقييمها أو قياسها، ولهذا تعتبر هذه المعلومات مهمة ولها تأثير في عملية الإفصاح، إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرار.

ثانيا: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يتوجّب على الشركات عند قيامها بعملية الإفصاح المحاسبي أخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأمور، تعتبر بمثابة مقومّات للإفصاح، تتمثلّ فيما يلي:[1]

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومات سيساعد في تحديد الخواص التي يجب توافرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة سواء من حيث الشكل أو المضمون. فوجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تسيير المعلومات المحاسبية المستخدمة لهذه التقارير يضع معدّي التقارير أمام خيارين، الخيار الأول يقضي بإعداد التقرير الواحد وفق نماذج متعددّة حسب احتياجات الفئات التي ستستخدم التقرير، أما الخيار الثاني فهو إصدار تقرير مالي واحد ولكنّه متعدد الأغراض، بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتملين. إلا أن تطبيق هذين الاختيارين يعد أمرا صعبا، ولذلك كان الحل بإصدار التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتمّ تحديده من بين الفئات المتعددّة التي ستستخدم هذا التقرير.

ولتحديد هويّة المستخدم المستهدف استقر الرأي على جعله ممثلا في مجموعة من الفئات التي يحتمل استخدامها للتقرير المالي مع توجيه عناية أكبر نحو احتياجات ثلاث فئات منها وفق ترتيب الأولويات وهم المالكون الحاليون والمالكون المرتقبون والدائنون.

وبالتالي فعلى الشركات أن تعطي اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين. كما أن تحديد المستخدم المستهدف سيساعد في تحديد الخواص التي يجب توفّرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة.

2- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو خاصية الملائمة، حيث أن المعلومة التي تكون ملائمة لمستخدم ما قد لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم آخر ذو غرض آخر.

---

1 وليد الحيالي، مرجع سبق ذكره، 2007، ص ص: 371-380.

3- تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثّل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها حاليا في القوائم المالية بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بهذه القوائم. ويتم إعداد القوائم المالية وفق مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل قيدا على الإفصاح المحاسبي، كمبدأ التكلفة التاريخية الذي يعتبر أساس لإثبات وتقييم الأصول، مما يجعل المعلومات التي تعرضها هذه القوائم عرضة للشك والتساؤل في فترات التضخّم، وكذلك مبدأ الأهمية النسبية الذي يفرض لدى إعداد القوائم المالية دمج بنود هذه القوائم وفق عدّة معايير أهمها معيار الحجم النسبي، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى عملية دمج قد تكون هامة من وجهة نظر بعض مستخدمي القوائم المالية على الرغم من انخفاض حجمها النسبي، لذلك يرى كثير من المحاسبين ترجيح كفة الملائمة على الخواص الأخرى للمعلومات، وقد أدى هذا الترجيح إلى توسيع نطاق الإفصاح المرغوب في القوائم المالية من عدّة زوايا:

- كاستخدام مفهوم المقاييس المتعددّة في الإفصاح عن بعض قيم البنود المدرجة في القوائم المالية، كالإفصاح عن القيمة الجارية أو الاستبدالية للأصل الثابت جنبا إلى جنب مع تكلفته التاريخية، وذلك في حالة وجود فرق جوهري بينهما.
- الإفصاح عن معلومات جديدة كبيانات محاسبة الموارد البشرية وبيانات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيّرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار.

عليه، يتوجبّ التركيز على نوعية المعلومات المفصّح عنها بدلا من التركيز على كميتها.

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح: يتطّلب الإفصاح المناسب أن يتمّ عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق سهلة، حيث يسهل فهمها، كما يتطلّب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركّز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة.

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يتطلبّ الإفصاح المناسب أن يتم إيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها قبل أن تفقد قدرتها على إحداث فرق في اتخاذ القرار.

ثالثا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يصنّف الإفصاح المحاسبي إلى عدّة أنواع تبعا لمستويات ووجهات نظر مختلفة، ومن أهمّ هذه التصنيفات والأنواع ما يلي:

1- وفقا لمستوياته: وينقسم الإفصاح المحاسبي وفقه إلى ثلاثة أنواع كما يلي:[1]

1 توفيق حسن يوسف أبو شربة، تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين ، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 15-17.

1-1- الإفصاح الكامل: ويقوم هذا المستوى من الإفصاح على عرض جميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية. بمعنى أن يشمل الإفصاح كافة المعلومات المحاسبية المتوافرة مما يعني معه إظهار معلومات بكميات كبيرة. غير أن الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلّقة بالقوائم المالية تبقى هدفا صعب المنال، وذلك للأسباب الموالية:

- أن عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها إلى مستخدميها تكون مكلفّة، لذلك يجب أن تكون تكلفتها أقلّ من منفعتها المتوقعّة.
- أن الزيادة غير المهمة عن الحد المطلوب تخفّض من القدرة على استيعاب المعلومات، أي زيادة عبء المعلومات التي يصعب فهمها أو تفسيرها.

1-2- الإفصاح العادل: ويتضمّن هذا المستوى المعلومات التي تضمن معاملة متساوية لكل المستخدمين الحاليين والمرتقبين للقوائم والتقارير المالية، ويحتوي هذا النّوع من الإفصاح على هدف أخلاقي لأنه يقدّم المعلومات بطريقة تضمن وصولها إلى كافة مستخدمي القوائم المالية دون تحيّز إلى أي جهة معينة بشكل يفي باحتياجاتهم على قدم المساواة.

1-3- الإفصاح الكاف: ويتضمّن هذا المستوى الحد الأدنى من المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية– وتجعلها غير مضلّلة. وهذا ما يعني أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها المعلومات المتاحة المتعلّقة بالشركة واللازمة لتجنّب تضليل الأطراف ذات المصالح.

ووفقا لما سبق فإن مستويات الإفصاح مرتبطة بكمية المعلومات ومدى التفصيل الذي يشمله كل مستوى من المستويات الثلاثة مع العلم أنه ليس من المهم الإفصاح فقط عن المعلومات المالية، بل الأهمّ أن تكون ذات فائدة للمستخدمين ويمكن الاعتماد عليها. ومنه فالنّوع الأكثر شيوعا في الاستخدام هو الإفصاح الكاف.

2- وفقا لأغراضه: وينقسم الإفصاح المحاسبي وفقه إلى نوعين كما يلي:

2-1- الإفصاح الحمائي أو الوقائي: ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها بقصد حماية المستثمريين العاديين غير الخبراء.[1]

ويهدف هذا النّوع إلى حماية المستخدم العادي الذي له دراية محدودة باستخدام المعلومات المحاسبية عن طريق محاولة القضاء على أيّة أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل، ويعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات المحاسبية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والابتعاد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكّد.

---

1 محمد مطر، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المهني الخامس حول التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، جامعة البتراء، عمان، الأردن، 25/24 ديسمبر 2003، ص: 07.

ويقوم الإفصاح الوقائي على الفروض الرئيسية الموالية: [1]

- أن المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي يتمّ الإفصاح عنها هو المستخدم الخارجي عموما أي المساهمون الحاليون والمرتقبون والمقرضون والدائنون وأن هذا المستثمر الخارجي متوسط الدراية والخبرة.
- المستخدم الخارجي يحتاج معلومات تتعلّق بالدخل والثروة في الوحدة المحاسبية المعنية.
- تعتبر القوائم المالية ذات الغرض العام من أنسب الوسائل للإفصاح المحاسبي، وذلك من وجهة نظر مقارنة تكلفة الإفصاح بالمنفعة أو العائد المتوقّع.
- تعبر القوائم المالية مترابطة ومتكاملة.
- الإفصاح الوقائي لا يقتصر على عرض القوائم المالية الرئيسية فقط، بل يشمل معلومات أخرى إضافية تعتبر جزءا متمما للتقارير المالية والمتمثّلة فيما يلي:[2]

- الملاحظات الهامشية حول السياسات المحاسبية المتبعّة والأحداث الطارئة والمحتملة.
- جداول تحليلية ومقارنة لبعض إجماليات الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين.
- تقرير مدقق الحسابات حول مدى عدالة القوائم المالية والإفصاح المحاسبي.
- تقرير مجلس الإدارة متضمنا خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين، وكذلك تحليلات وتوقعّات الإدارة عن المستقبل مع الإفصاح عن أهداف الإدارة واستثماراتها المخططة.

2-2- الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي: ويشير هذا النّوع من الإفصاح إلى الاتجاه نحو زيادة والتوّسع في حجم المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات، حيث يوجّه هذا الإفصاح لخدمة المستخدم الحصيف ذو الدراية والإطلاع الواسعين، والذي يملك القدرة على التحليل وعمل المقارنات والتنبؤّات. كما أنّه اتجاه معاصر في الإفصاح المحاسبي يهدف إلى الإفصاح عن المعلومات اللازمة للتحليل الاستثماري.[3]

ولقد زاد الاهتمام بالنوع الثاني مؤخرا، وذلك بسبب تعاظم دور سوق الأوراق المالية بسبب زيادة أهمية عرض كل البيانات المالية المعدّلة بالمستوى العام للأسعار، وكذلك التنبّؤ بالأرباح والقوائم المرحلية.[4]

3- وفقا لإلزاميته: وينقسم الإفصاح المحاسبي من حيث الإلزامية إلى نوعين كما يلي:

3-1- الإفصاح الرسمي أو الإلزامي:[5] ويتمثّل بالمعلومات التي تلزم الشركات بعرضها بموجب المعايير المحاسبية وقانون الشركات، وقانون الأوراق المالية، أو بموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة البورصة.

ومنه يقصد بالإفصاح المحاسبي الرسمي ضرورة وجود هيئة تصدر الأسس التي تحكم وتنظم عملية إعداد القوائم المالية، وتحدد نوعية وكمية البيانات التي تتضمنها هذه القوائم.

---

1 المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية، عمان، الأردن، 2001، ص: 107.
2 أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 276.
3 محمد مطر، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 07.
4 نفس المرجع أعلاه، ص: 07.
5 نفس المرجع أعلاه، ص: 07.

ومن الأسباب التي تحثّ على اعتماد هذا النوع من الإفصاح المحاسبي ما يلي:

- **احتكار المؤسسة للمعلومات:** كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة الجزائرية، التي تحتكر المعلومات الخاصة بها، ولا تفصح عنها، ويتم استغلالها داخليا كمعلومات خاصة من قبل الأطراف الداخلية لتحقيق منفعة ذاتية من استغلالها.

- **فشل الإفصاح الاختياري:** غالبا المؤسسات لا تفصح ذاتيا ومن غير إلزام على كل المعلومات اللازمة للمستثمرين.

- **المحاسبة كسلعة عامة:** المعلومات المحاسبية كسلعة عامة لا يوجد حاجز لإنتاجها والإفصاح عنها، وخاصة المعلومات المحاسبية الخاصة.

***2-3-* الإفصاح الاختياري:** [1] ويمثّل المعلومات التي تبادر الشركات إلى نشرها طوعا وبدون إلزام، وذلك سعيا منها لتحسين نوعية الإفصاح، فالإفصاح الإضافي ليس فقط مفيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية بل للشركة نفسها أيضا، لأنّه يحسّن من صورتها لدى غير الخاصة في سوق الأوراق المالية، مما ينعكس بصورة إيجابية على سعر أسهمها فيه، فالمستثمرون سوف يقومون بتوجيه مدخراتهم نحو الشركات الناجحة والتي توفّر لهم معلومات دقيقة وموثوقة.

إن قرار الإفصاح الاختياري يعد قرارا إداريا صعبا ومعقدا وله العديد من الأهداف النظرية مثل الحد من التباين في المعلومات وتكاليف الملكية وتكلفة رأس المال وغيرها. ومنه فالبحث في محددات الإفصاح المحاسبي قد قاد إلى مجموعة من النظريات قد تكون ذات الصلة في التقصير والتنّوع في العوامل المؤثرة في إفصاح الشركات. وقد قام Khilifi and Bouri عام 2010 بتلخيص مساهمة هذه النظريات في الإفصاح الاختياري كما يلي:

- **نظرية الوكالة:** وفقا لهذه النظرية فإن الإفصاح الاختياري لتفاصيل المعلومات يميل إلى خفض تكاليف الوكالة، إذ أنها تصوّر الإفصاح كأداة لتقليل الصراعات ليس بين المديرين والمساهمين فقط، بل بين الشركة ودائنيها كذلك.

- **نظرية الإشارة:** وفقا لهذه النظرية فإن الإفصاح الاختياري هو عبارة عن أداة تستخدم من قبل المديرين لنقل الإشارات إلى السوق، لذلك نجد أن المديرين الذين يميلون إلى الإفصاح الاختياري عن معلومات خاصة نضع في اعتبارنا أن هذه الإفصاحات إشارة جيدة عن أداء شركاتهم، وكذلك يضعف عدم تناسق المعلومات.

- **نظرية الاقتصاد السياسي:** إن المدافعين عن هذه النظرية يدعون أن نظام الإفصاح الموجود يتجاهل الرعاية الاجتماعية أو المسؤولية الاجتماعية لأنه يدافع عن حقوق المساهمين، ولذلك يمكن اعتبار الإفصاح الاختياري عن المعلومات ردا إيجابيا من الشركة على الضغوط الاجتماعية التي يمكن أن تجنب أي تنظيم لنمو الإفصاح عنها.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 07.

- **نظرية الشرعية:** تفترض هذه النظرية بأن الشركة تهدف للمصادقة على بقائها واستمرارها من خلال الإفصاح الاختياري عن المعلومات المفصلة لتأكيد أنها عنصر صالح في المجتمع، ولذلك فإن ما يضفي على الشركة شرعيتها هو شرعية أنشطتها.

- **نظرية أصحاب المصالح:** ووفقا لهذه النظرية يمكن تفسير الإفصاح الاختياري من خلال قوة أصحاب المصالح استراتجيه أداء الشركة والأداء الاقتصادي في الماضي والحاضر، كذلك الشركة تفصح عن المعلومات المالية وغير المالية لجمهور واسع وليس فقط للمستثمرين والدائنين.

- **نظرية تكاليف الملكية:** ووفقا لهذه النظرية فإن الإفصاح الاختياري له آثار إيجابية، ويجب على الشركة إجراء موازنة بين الآثار الإيجابية والسلبية للإفصاح المحاسبي ومن ثم فالمديرون يلوون اهتماما للإفصاح الاختياري عندما تكون فوائده أكبر من تكاليفه.

وبشأن الإفصاح الاختياري أوصت لجنة معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) في سنة 2001 بمراعاة ستة اعتبارات هي:

- الإفصاح الاختياري عن بيانات تتعلق بالعمل متمثلة في المعلومات التشغيلية المهمة والإفصاح عن مقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة الشركة.
- تحليل الإدارة للبيانات حول العمل، أي الإفصاح عن تحليل الإدارة لأسباب التغيّر إيجابا وسلبا.
- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، أي الإفصاح عن التوقعّات المستقبلية حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء وإلى خطط الإدارة التي تتعلّق بعوامل نجاح المنظمة والمقارنة بين مؤشرات الأداء الحالية مع مؤشرات الأداء السابقة.
- الإفصاح عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية والمساهمين الرئيسين والعلاقات مع الأطراف الخارجية.
- الإفصاح عن الأهداف والاستراتجيات العامة، إضافة إلى تأثير الشركات من نفس القطاع على الشركة.
- الإفصاح الاختياري عن معلومات تتعلّق بالأصول غير الملموسة التي لم يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.

رابعا: أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي

أما بالنسبة لأساليب وطرق الإفصاح حسب ما جاء في المعايير الدولية للتقارير المالية فهي عديدة ومختلفة المهم أن تكون أساليب وطرق يسهل فهمها، كما تتطلّب أيضا ترتيب وتنظيم تلك المعلومات في القوائم المالية بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، وفقا لمبدأ الأهمية النسبية وبشكل يمكن المستخدم المستهدف وخاصة المستثمر في سوق الأوراق المالية من قراءتها بيسر وسهولة. على هذا الأساس يجب الإفصاح عن المعلومات الهامة في صلب القوائم المالية، على أن يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى التي تقل أهمية خصوصا ما يتعلّق منها بالتفاصيل إما في الملاحظات (الإيضاحات) المرفقة لتلك القوائم، أو في الجداول الملحقة بها، كما تقضي أيضا إذ تطلّب الأمر في بعض الأحيان أن يتمّ

الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها في أماكن متعددة من البيانات المالية، وذلك إذا كانت على قدرة كبير من الأهمية النسبية بالنسبة للمستخدم المستهدف، وبالتالي تثور مشكلة أساسية تتمحور حول المعيار الذي يجب الاسترشاد به في تحديد الأهمية النسبية للمعلومة، وذلك للتوصّل إلى عما إذا كان يتوجبّ الإفصاح عنها في بند منفصل ضمن القوائم المالية أم يتم دمجها مع بنود أخرى من نفس الفئة.

1- المؤشرات المعتمدة في تنفيذ عملية الدمج:ووفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية اختلف الباحثون في آرائهم بشأن المؤشر الذي يتم الاسترشاد به في تنفيذ عملية الدمج، فمنهم من دعى باستخدام مؤشر القيمة النسبية للبند، وبموجب هذا المؤشر يتمّ تقييم الأهمية النسبية للبند في ضوء مقارنة قيمته بقيمة بند آخر من البنود الرئيسية التي تستخدم كأساس للمقارنة. أما فريق أخر يدعو إلى تبني معيار أخر في تحديد مستوى الدمج المناسب هو مؤشر التغير النسبي الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المالية، ويبرر أصحاب هذا الرأي موقفهم هذا بشأن القيمة المطلقة للبند في حد ذاتها لا تهم مستخدمي البيانات المالية باعتبارها معلومة ساكنة، وإنما ما يهمهم أكثر هو الاتجاه الدال على حركة البند صعودا أو هبوطا، ومن ثم التغيير النسبي فيه وذلك باعتباره معلومة ديناميكيا تخدم أغراض اتخاذ القرارات[1].

أما الأسلوب الحديث فيتمثّل في مؤشر خسارة المعلومات، ويعتمد هذا المؤشر على استخدام أسلوب الدالة اللوغارتمية والتي تعرف تحت مصطلح شانون ويمكن تمثيل هذه الدالة كما يلي:

$$ق_م = \sum_{ر=1}^{ن} ك\ ر\ لو\ ك\ ر$$

وذلك حيث: $ق_م$ = قيمة المعلومات المحتواة في التقرير المالي.

ك ر= القيمة النسبية للبند محل الدمج ممثلة في صورة كسر من قيمة بند أساسي من بنود التقرير المالي مثل صافي المبيعات أو صافي الربح أو إجمالي الأصول... الخ.

ر= ترتيب البند في التقرير حيث ر =(1،2،3،... الخ).

ن= عدد بنود التقرير المالي.

لو ك ر= اللوغاريتم الطبيعي تحت الأساس (10).

وبموجب هذا الأسلوب يتم تحديد قيمة خسارة المعلومات المترتبّة على الدمج بالفرق بين القيمة الإعلامية للتقرير المالي قبل حدوث الدمج وبين قيمته بعد الربح.

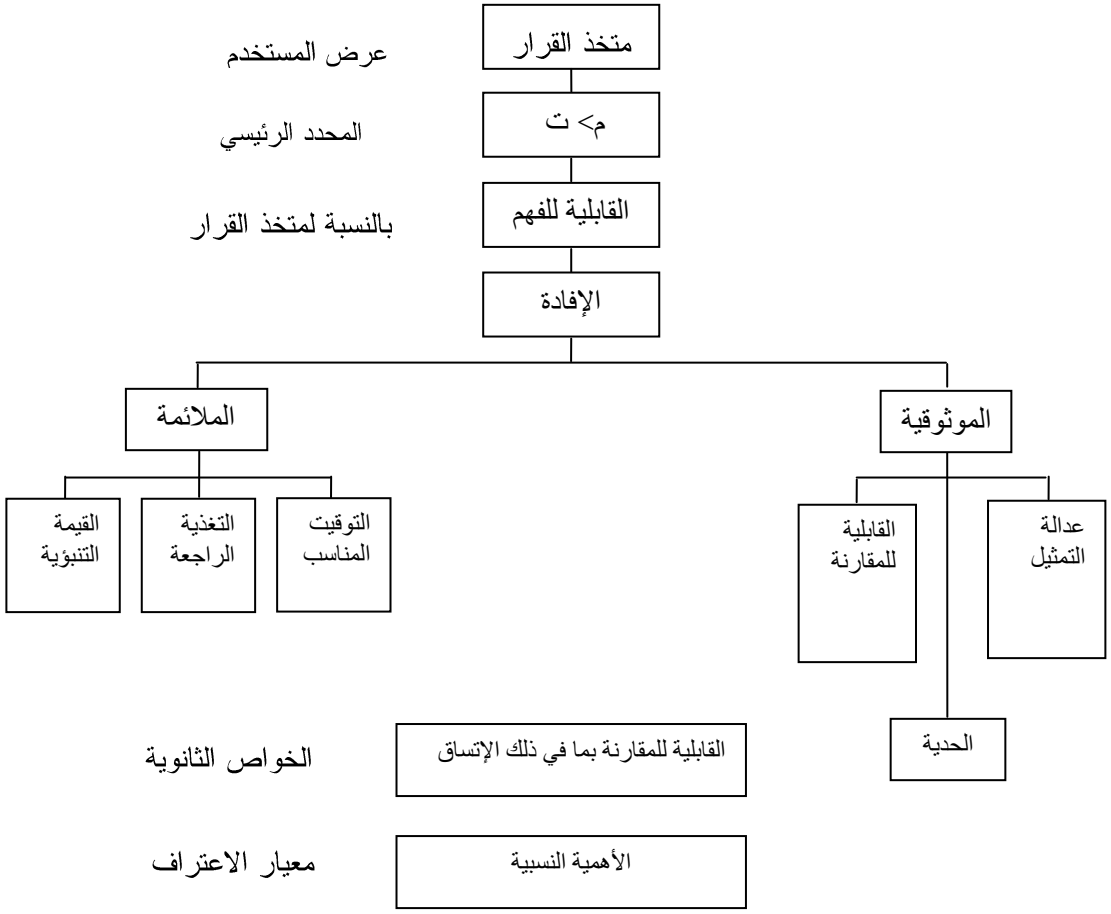
والشكل الموالي يبيّن نوعية المعلومات المطلوب الإفصاح عنها.

---

1 محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 12-13.

شكل رقم 13: نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها

الخواص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 8-9.

2- أساليب الإفصاح عن المعلومات الإضافية: إذا كانت عملية التفصيل في عملية الإفصاح مناسبة وأكثر فائدة لاتخاذ القرارات فيجب عندها إعطاؤها أولوية. ففي حال كانت عناوين البنود المدرجة في القوائم المالية لا تعتبر بشكل واضح عن تلك البنود دون الحاجة إلى الإطالة ولتفسير وتقديم تعريف إضافي لتلك البنود يمكن الاعتماد على أحد الأساليب الموالية: [1]

2-1- الإفصاح عن الملاحظات والهوامش

شهدت القوائم المالية الحالية في العصر الحديث اتجاها كبيرا نحو استعمال الملاحظات والهوامش، إذ يعتبر استعمال الملاحظات في الهوامش تحسنا في عملية الإبلاغ المالي، كونها عززت من الاتجاه نحو الإفصاح الكامل للأحداث المالية وعرض البيانات المالية الملائمة.

1 صلاح حواس، مرجع سبق ذكره، ص:128.

وتتمتع الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بعدة مزايا، حيث يتم استخدامها في النواحي التالية:

- عرض المعلومات غير الكمية كجزء مكمل للقوائم المالية.
- الإفصاح وبمقدار أكبر من التفصيل مقارنة بما يتم عرضه في صلب القوائم المالية.

ويمكن تصنيف أنواع الإيضاحات الأكثر شيوعا على النحو الموالي:

- إيضاح الطرق المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأية تغييرات تطرأ عليها.
- إيضاح لحقوق الدائنين في أصول معينة، وترتيب هذه الحقوق حسب أولويتها.
- الإفصاح عن المحددات والقيود على توزيعات الأرباح على المساهمين.
- وصف العمليات المؤثرة على رأس المال، وحقوق المساهمة بالشركة.
- عرض البيانات حول طبيعة العمليات بين الأطراف ذات العلاقة.

2-2- الإفصاح عن الجداول والملاحق الإضافية

في إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، فإن الجداول الإضافية يتم إبرازها بشكل مستقل عن الإيضاحات، وتساعد هذه الجداول في زيادة فهم القوائم المالية من قبل مستخدميها.[1]

أما الملاحق فإنها لها وظيفة مختلفة من الجداول حيث تتضمن هذه القوائم معلومات إضافية أو معلومات يتم تنظيمها بأشكال مختلفة أكثر من كونها معلومات أكثر تفصيلا.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل الموالي الذي يبيّن نموذج الإفصاح عن المعلومات.

شكل رقم 14: نموذج عرض المعلومات في البيانات المالية

القوائم المالية الأساسية	الملاحظات والإيضاحات المرفقة مثل:	المعلومات الإضافية
1-قائمة المركز المالي. 2-قائمة الدخل. 3-قائمة التدفق النقدي. 4-قائمة التغيرات في الأموال الخاصة.	1-السياسات المحاسبية. 2-طرق تقييم المخزون واستهلاك الاصول 3-عدد الاسهم بتاريخ الميزانية. 4-أسماء الشركات التابعة والزميلة ونسبة التملك فيها. 5-التكلفة الاستبدالية للأصول الثابتة.	1-القوائم المالية المعدلة بالتغير لمستوى الاسعار 2-المعلومات القسمية. 3-بيانات المحاسبة الاجتماعية. 5-إحصائيات اقتصادية .

المصدر: محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص:12.

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 124-125.

خامسا: متطلبات وحدود الإفصاح المحاسبي

يؤدّي الإفصاح المحاسبي دورا مهما في توضيح وتفسير البيانات المحاسبية سواء تلك الواردة في القوائم المالية أو في الإيضاحات أو في باقي عناصر التقارير المالية الأخرى كتقرير مدقق الحسابات وغيرها. ولكي يحقق الإفصاح المحاسبي هذا الدور فإنه يستلزم مجموعة من المتطلبّات في ضوء مجموعة من العوامل المؤثّرة فيها والتي تعمل على الحد من توسعاته.

***1* - متطلبات الإفصاح المحاسبي:** إن طريقة عرض المعلومات لها تأثير على القرارات المتخذّة، فلابد أن يتمّ الإفصاح عن المعلومات بالطريقة التي تساعد المستثمر على اتخاذ القرار، وترتبط هذه المعلومات بمجموعة من المتطلبات حسب نوع طبيعة ونوع هذه المعلومات، كما يلي:

***1-1* المعلومات الكمية:** والتي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية في شكل أرقام تعبّر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها الشركة. وتحدّد المعايير الدولية للتقارير المالية المحتوى الأدنى من المعلومات الذي يجب أن تفصح عنه كل قائمة كما يلي:

***1-1-1* المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الميزانية:** تتمثل العناصر الواجب عرضها في صلب الميزانية فيما يلي:

- الأملاك والمصانع والمعدات؛
- الاستخدامات غير الملموسة؛
- الموجودات المالية؛
- الاستثمارات والمساهمات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية؛
- المخزونات؛
- الذمة التجارية المدينة أو الزبائن والذمم المدينة الأخرى؛
- النقد وما يعادل النقد؛
- الذمم التجارية الدائنة الأخرى؛
- المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل؛
- مخصصات المؤونات؛
- المطلوبات الغير متداولة المنتجة للفائدة؛
- حصة الأقلية.

إضافة إلى هذه العناصر، هناك معلومات يجب الإفصاح عنها إما في الميزانية أو في الملحق وتتمثل فيما يلي:[1]

- طبيعة ونوع كل من الاحتياطات التي تظهر ضمن الأموال الخاصة.

1BERNARD Raffournier, les normes comptables internationales IAS/IFRS, 2eme éditions, économisa, 2005, P: 32.

- الحصة التي تزيد مدتها عن السنة فيما يخص المدينون والديون
- المبالغ الواجبة الدفع والمستحقة للشركة الأم، الفروع، الوحدات الشريكة في المجمع والجهات الأخرى المرتبطة(المساهمين، المسيرين).
- عدد الأسهم المسموح به، المدفوع، غير المحررة كليا
- القيمة الاسمية للسهم
- تطور عدد الأسهم بين بداية الفترة ونهايتها
- عدد الأسهم المحتفظ بها من طرف الشركة أو فروعها أو الوحدات الشريكة
- الأسهم المخصصة من أجل الإصدار في إطار المزايا أو عقود البيع

2-1-1 المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول حساب النتائج: إن أسس عرض هذا الجدول موجهة أساسا إلى عرض الصورة الصادقة والواقع الاقتصادي للشركة، فليس هنالك طريقة ومنهجية مفضّلة لعرض لذلك أي بمعنى إمكانية عرض العناصر حسب طبيعتها أو حسب التوجه (إنتاج، توزيع، إدارة)، إلا أن متطلبات الإفصاح تشترط حد أدنى من المعلومات والمتمثلة فيما يلي:

- الإيراد أو النواتج؛
- تكاليف التمويل؛
- حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛
- المصروف الضريبي؛
- الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية؛
- حصة الأقلية؛
- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول غير المادية؛
- نتائج الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية للنواتج والأعباء؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- بالنسبة لشركات الأسهم، النتيجة الصافية للسهم.

3-1-1 المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة التدفقات النقدية: وتتمثل فيما يلي:

- تحديد النقدية المتولدة من العمليات؛
- تحديد النقدية المتولدة من العمليات أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية؛
- تحديد التغير (الزيادة أو التخفيض) في النقدية خلال الفترة؛
- تسوية التغير في النقدية مع أرصدة النقدية في بداية ونهاية الفترة.

***4-1-1* المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة تغير رؤوس الأموال الخاصة:** وتتمثل فيما يلي:

- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- كل عنصر من عناصر الإيراد أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه العناصر؛
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية؛ المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين؛
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية، والحركات خلال الفترة؛
- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل منفصل لكل حركة.

***2-1* المعلومات غير الكمية (غير المالية):** وهي معلومات وصفية تساعد المستخدم على فهم المعلومات الكمية. ولا يوجد هناك اتفاق على حد أدنى لهذا النّوع من المعلومات، ولكن يمكن الإشارة على سبيل على المثال لا الحصر إلى بعض هذه المعلومات فيما يلي:

***1-2-1* الوحدة المحاسبية وأنشطتها:** إذ يتوجّب على الشركات عرض الإفصاح عن طبيعة نشاطها وشكلها القانوني وتواريخ إعداد القوائم المالية والفترات التي تغطيها حتى يتمكّن المستثمر من إجراء المقارنات ومقارنة حجم وطبيعة الموارد المتاحة والأحداث المؤثرة.

***2-2-1* السياسات والطرق المحاسبية الهامة:** إذ يجب على أن تتضمّن القوائم المالية وصفا واضحا وموجزا للسياسات المحاسبية الهامة التي تم إعداد البيانات على أساسها، مثل الطرق المستخدمة في حساب الاهتلاكات أو حساب تكلفة المخزن الخ. كما يجب أن يتم الإفصاح بصورة تامة عن الطريقة المستخدمة عندما يكون هناك مجال مقبول لاستخدام عدّة طرق أخرى بديلة ومقبولة خاصة عندما يكون للطريقة أثر ملموس على القوائم المالية. [1]

***3-2-1* التغيرات المحاسبية:** فهذه التغيرات تؤثّر على القوائم المالية مما يتطلّب ضرورة إجراء التعديلات ومعالجة هذه التغيرات بطريقة ملائمة والإفصاح عنها بصورة كاملة حتى يتمكّن المستثمر من إجراء المقارنات ومن أهم هذه التغيرات ما يلي: [2]

- **التغيرات في السياسات المحاسبية:** وتشمل هذه التغيرات تلك التغيرات في المعايير والسياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة وطرق تطبيقها في إعداد القوائم المالية مثل التغيّر في طريقة حساب الاهتلاك أو طريقة تحديد تكلفة المخزون الخ.
- **التغيّر في التقديرات:** قد تتاح معلومات أو تقع أحداث أو تكتسب الشركة خبرات تؤدي إلى تغيّر في التقديرات، مما قد يؤثّر على النتائج المالية للفترات المقبلة، مما يتوجب الإفصاح عنها.

---

1 مصطفى رضا عبد الرحمن، يحي أحمد قللي، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1996، ص: 117.

2 أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 294.

- **التغيّر في تكوين الوحدة المحاسبية:** قد تحدث بعض التغيّرات في تكوين الوحدة المحاسبية، مما قد يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تعتبر لوحدة محاسبية أخرى غير الأولى، والذي يعتبر تغييرا في السياسات المحاسبية، مما يتطلّب إعادة تعديل القوائم المالية وبيان سبب هذا التغيّر.

- **تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة:** قد تحدث أخطاء محاسبية في فترات سابقة عند تطبيق المحاسب للمعايير والطرق المحاسبية تؤثّر في التقديرات والقوائم المالية، مما يتطلّب تصحيح هذه الأخطاء والإفصاح عنها، وذلك لإجراء المقارنات اللازمة بكفاءة وفاعلية والتي من شأنها مساعدة المستثمرين على فهم القوائم المالية واستيعابها.

- **المكاسب والخسائر المحتملة:** من الضروري الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر المحتملة وطبيعتها في الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية لأنها سوف تؤثّر على حقوق أصحاب رأس المال.

- **الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية:** تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، وتمثّل الأحداث اللاحقة الفترةتلك الأحداث الحاصلة بين تاريخ إعداد القوائم المالية وبين تاريخ إصدارها، وقد تؤدّي إلى تغيرات في الأصول والخصوم خلال الفترة المحاسبية أو الفترات المقبلة بالرغم من عدم وجود معيار خاص بها، إلا أن الكثير من معايير القياس المحاسبي ومعايير المراجعة تنّص على أهمية الإفصاح عنها.

2 - **العوامل التي تؤثّر في الإفصاح المحاسبي:** يوجد العديد من العوامل التي تؤثّر على درجة الإفصاح في التقارير المالية، يمكن تقسيمها كما يلي:[1]

***1-2* عوامل اختلاف السلطة:** تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عند التغيّرات البيئية وأثرها على الشركات بغرض المقارنة مع بعضها وتحديد المسؤولية لكل منها، ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي ودرجة الوعي وطبيعة النظام الاقتصادي ودرجة النمو والسياسات المالية المطبقة ومدى الالتزام بقواعد الإفصاح.

***2-2* عوامل تتعلّق بالمعلومات:** حيث تتأثّر درجة الإفصاح بالمعلومات التي يتمّ الإفصاح عنها ومدى توافر المعايير المناسبة للحكم على كفاءتها ومن أهم هذه المعايير الملائمة والقابلية للمقارنة.

***3-2* عوامل تتعلّق بالوحدة الاقتصادية:** وهذه العوامل تتعلّق بالوحدة الاقتصادية ذاتها كحجم المشروع، عدد المساهمين والتسجيل في سوق الأوراق المالية وغيرها من العوامل.

3 - **المعوقات التي تحدّ من التوسّع في الإفصاح:** يصل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية إلى الوضع الأمثل عندما تتحدّد احتياجات مستخدميها بشكل دقيق وعندما تتوّفر المقدرة والرغبة لدى الإدارة في إعداد هذه المعلومات ونشرها، لكن هذا الوضع تواجه الكثير من الصعوبات في الواقع العملي نظرا للعديد من المعوقات التي تحدّ من الرغبة في التوسّع في الإفصاح، ومن بين هذه المعوقات ما يلي[2]:

---

1 محمد ذا النون عبد الكريم عصفور، تقييم مدى الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في بورصة عمان: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2005، ص: 34.

2 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 32-33.

- العمل على توفير معلومات عن الشركة يساعد المنافسين على الاستفادة منها واستخدامها مما يضرّ مصلحة الشركة.
- زيادة كمية المعلومات المفصّح عنها يؤدي إلى التشويش وعدم القدرة على استيعاب هذا الكم من المعلومات وتحليلها واستخلاص المضامين والنتائج التي تتضمنّها.
- الإفصاح عن المزيد من المعلومات يكلّف الإدارة مبالغ إضافية مما يجعلها ترفض التوسّع في الإفصاح.
- صعوبة معرفة الشركة لحاجات الفئات المختلفة من المعلومات ومستخدميها بالنسبة لتحديد قيمتها وأهميتها.

بالرغم من هذه المعوقات والتي تشكلّ حدود للإفصاح المحاسبي إلا أنّه في ظل تطور الاقتصاد والتكنولوجيا وأسواق الأوراق المالية وظهور المحللين الماليين والمؤسسات المالية التي تقدّم الاستشارات المالية المختلفة أصبحت عملية الحصول على المعلومات وتحليلها غاية في الأهمية ، مما يخلق أسبابا جديدة تحثّ الشركات على التوسّع في إفصاحاتها المحاسبية.

4 - الممارسات الخاطئة في الإفصاح المحاسبي: يوجد العديد من المسؤولين ولاسيما في الدول النامية لا يلتزمون بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، إما نتيجة لنقص الوعي بهذه المتطلبات أو لتعمّد إخفاء الحقائق عن المستثمرين، ويشمل ذلك يلي: [1]

4-1 عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة: تتطلّب قوانين وقواعد القيد في سوق الأوراق المالية أن تقدّم علاوة على القوائم المالية المدققّة تقريرا من مجلس الإدارة يستعرض فيه الموقف المالي والتشغيلي للشركة وسياساتها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها.

4-2 عدم كفاية الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة: تتطلّب المعايير الدولية للتقارير المالية وكذلك القوانين والقواعد المنظمة لأسواق الأوراق المالية أن تفصح الشركات عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة فضلان عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك 5% فأكثر من الأسهم العادية لرأس مال الشركة.

4-3 التلاعب في إعلان نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية: تقوم بعض الشركات بإصدار بيانات في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها وذلك قبل نشر القوائم المالية وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح مختلفة عن المسميات المحددة بمعايير المحاسبة، كصافي الربح قبل المصروفات غير العادية وصافي الربح قبل خصم مصروف الإهتلاك، مما قد يترتّب على ذلك التباس في سوق الأوراق المالية نظرا لأن الفرق بين قيمة الأرباح المعلنة بهذه المسميات وصافي الربح طبقا لقائمة الدخل قد يكون جوهريا.

---

1 محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الإصلاح الاقتصادي من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 19/23 نوفمبر 2006، ص ص: 19–20.

5 - التوازن في الإفصاح المحاسبي: بعد ما تم التطرّق إلى كل من متطلبات الإفصاح المحاسبي ومعوقاته يتم التساؤل عن حدوده ودرجة ملاءمته، فهل يصل إلى درجة الإفصاح الكامل أو الإفصاح المحدود أو الإفصاح العادل ويتعيّن التوازن بين المفاهيم، فالإفصاح الكامل لا يعني الإفصاح التفصيلي وإنما يعني الإفصاح بالقدر الملائم والشامل والذي يغطي كافة المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمي القوائم المالية، بينما يعني الإفصاح المحدود الحد الأدنى من المعلومات التي يتعيّن الإفصاح عنها وفقا لما تقضي به التشريعات المالية والمعايير المحاسبية، أما الإفصاح العادل وكما سبق وأشير إليه سابقا فيعني التوازن بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وبالرغم من اختلاف هذه المفاهيم الثلاثة، إلا أنها لا تتعارض مع بعضها البعض وإنما هي صفات يجب أن يتصّف بها الإفصاح المحاسبي.

كما يشير التوازن في الإفصاح المحاسبي بين التكلفة والاستخدام، فالإفصاح المحاسبي يتطلّب تكلفة إضافية سواء للإعداد أو النشر، وبالتالي ضرورة مراعاة عنصري العائد والتكلفة.[1]

كما يختلف الإفصاح المحاسبي في صلب القوائم المالية عنه في الإفصاحات عن السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة لها، ويرجع ذلك إلى اعتبار الأهمية النسبية والذي يتأثّر بقيمة البند ونوعه وتأثيره على مستخدمي القوائم المالية، لذا فالاجتهاد الشخصي والخبرة المهنية في هذا المجال يجب أن يلعبا دورهما في العمل على تحقيق مفهوم توازن الإفصاح المحاسبي.

سادسا: نماذج قياس كفاية الإفصاح المحاسبي

لعل من أهم النماذج لقياس كفاية الإفصاح ما يلي:[2]

1 - نموذج سيرف 1961: قام سيرف بتكوين مؤشر لقياس الإفصاح في القوائم المالية، حيث يتكوّن هذا النموذج من 31 بند من المعلومات التي يجب أن يفصح عنها، وذلك اعتمادا على بنود تم تثبيتها من طرف أبحاث سابقة من جهة ومن جهة أخرى تم الاعتماد على مقابلات شخصية مع عينة من المحللين الماليين لتحديد الاحتياجات من المعلومات وتم إعطاء أوزان مختلفة لكل بند تبعا لأهميته.

2 - نموذج سنجفي ودساي 1971: من جهة أخرى قام سنجفي بتطوير المؤشر الذي اقترحه سريف، وذلك بإسقاط البنود وإضافة أخرى، حيث أصبح المؤشر الجديد يتكون من 24 بندا، كما قام بتخصيص أوزان لكل بند من البنود التي يتكون منها المؤشرات بناء على مقابلات شخصية مع محللين ماليين، وتراوحت نسبة الأهمية ما بين 1 و4، حيث يعد الوزن 1 عديم الأهمية و4 بالغ الأهمية وأشار سنجقي وديساي إلى أن المؤشر ما هو إلا مجرد تقريب لمفهوم الإفصاح الكاف وليس مقياس كامل الدقة.

---

1 محمد فؤاد الدين عبد المعطي بهجت، الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه، مركز النشر العلمي، جدة، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 51-56.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 19.

3 - **نموذج داليول 1980:** انتقد داليول النماذج السابقة كون أن الأوزان يتم تحديدها بناء على أراء المحللين الماليين، وسبب ذلك أن هؤلاء المحللين لا يدركون تماما الأوزان التي يعطونها لكل بند نظرا لتعددها واختلافها. واقترح داليول نموذج للارتباط متعدد الخطوات، بحيث دالة الهدف هو تحسين قدرة المحلل المالي على توقع الربح وبإدخال البنود في معادلة الارتباط بندا بندا حتى يمكن الوصول إلى مستوى إفصاح أمثل.

4 - **نموذج بتربي 1984:** قام بتربي بعرض نموذج لقياس مدى كفاية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لـــ 88 شركة مساهمة أمريكية، ويختلف نموذج بتربي عن غيره من النماذج السابقة في مكونات المؤشرات الذي يحتوي على 38 بند تم اعتمادها من 500 محلل مالي مع طلب تحديد الأوزان من 0 إلى 4، حيث يمثل 0 عديم الأهمية و 4 لتشير لأهميته. وتم استخدام المتوسط البسيط لمجموع الأوزان التي اعتمدها المحللون الماليون. وقد تميّز هذا النموذج عن النماذج الأخرى في افتراضه أن البنود المفصح عنها لها نفس درجة الأهمية.

وهكذا فالإفصاح المحاسبي الجيد يزيد من أهمية القوائم المالية بصفة خاصة والتقارير المالية بصفة عامة، ولذا يتوجّب على الشركات العمل على التوسّع في مفهوم الإفصاح المحاسبي بمراعاة متطلباته وفق ما تقتضيه المعايير الدولية للتقارير المالية.

المطلب الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأثر ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية

أصبح المستثمرون في العصر الحالي يطالبون بقوائم مالية شفافية وذات محتوى إعلامي يتيح لهم تحديد الوضعية المالية للشركة التي تقوم بإصدار أوراق مالية، ومن هنا تبرز أهمية الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، فبدونه تقلّ إلى حد كبير قدرة الشركات على جذب رؤوس الأموال سواء من البنوك أو المستثمرين نظرا لعدم قدرة المستثمرين على تقييم المخاطرة والعوائد المرتبطة بهذه الاستثمارات، إذ أن تقييم هذه المخاطر وحده مهمة شاقة وبدون الامتثال لمتطلبات وقواعد الإفصاح المحاسبي تصبح أقرب من المستحيل.

أولا: دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

يعتبر الإفصاح المحاسبي متمما للقوائم المالية حيث يعرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها الشركة في إعداد قوائمها المالية وكذلك يتضمّن تحليلا للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم فضلا عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي تؤثّر على الشركة وقوائمها المالية كما تتمثّل أهمية الإفصاح المحاسبي في قيمة المعلومات المالية التي يوفّرها الإفصاح المحاسبي والتي تتبّع من خلال العلاقة القائمة بين البيانات المحاسبية المنشورة من جهة وتقلّب أسعار الأسهم للشركات.
وتبرز أهميته في تعزيز تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية فيما يلي:

- توفير أكبر عدد ممكن من المعلومات المالية التي يحتاجها مستخدموا القوائم المالية.

- تحسين نوعية البيانات المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال شرح السياسات والطرق المحاسبية المتبعّة في تحديد هذه البيانات والمعلومات.

- الإفصاح المحاسبي يضمن ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من مؤسسات مالية، دائنون وزبائن في المعلومات التي تقدمها الشركات. كما يسمح بفهم البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية من خلال التوضيحات والتفسيرات التي يقدمها.

- يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية مما يؤدّي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بقرارات الاستثمار، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات فيما يخصّ الأرقام الواردة في القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقّة في الشركة مما يسمح بفهم القواعد والمخاطر المرتبطة بقرار الاستثمار.

ثانيا: قواعد الإفصاح التي تخص سوق الأوراق المالية

إن أشدّ تحد تواجهه هيئات أسواق الأوراق المالية في أي سوق هو ضبط الإفصاح عن المعلومات وتنظيمه بما يكفل الحدّ من الإشاعات وتسريب المعلومات، مما يجعل من هذا الأمر في غاية الصعوبة، حيث أن الإشاعة تتغذّى من عوامل الطمع في نفوس بعض المستثمرين وان هناك مستفيدين من ترويج الإشاعات وتسريب المعلومات، وهم يعملون بقوة ضد تيار القانون والقائمين على تنفيذه الحفاظ على مصالحهم والإبقاء على مزاياهم الاستثمارية على حساب السوق والمستثمرين فيه.

وللحد من هذه الظاهرة فإن هيئات أسواق الأوراق المالية تقوم بسنّ التشريعات اللازمة، إلا أن هذا الجانب لا يكفي وحده للقضاء على هذه الظاهرة، لذا فإن هيئات الرقابة تقوم بالعمل ضمن إستراتجية بعيدة المدى لتعميق مفهوم الإفصاح في سوق الأوراق المالية وخلق ثقافة استثمارية عامة تقوم على مبادئ الإفصاح والشفافية. [1]

وفي هذا الصدد، فإن أهم ما تنصّ عليه قواعد الإفصاح والتي تخص سوق الأوراق المالية (البورصة) ما يلي: [2]

- تلتزم كل شركة مقيدة بالبورصة بالإفصاح عن مركزها المالية وأدائها التشغيلي، واحترام كل متطلبات وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية، ويتمّ هذا الإفصاح بصفة دورية سنويا وربع سنويا.

- تلتزم الشركة بإعلام البورصة بأي أحداث هامة تؤثّر في نشاطها أو في مركزها المالي أو تؤثّر على تداول أسهمها، على أن تفصح الشركة عن تلك الأحداث في موعد يسمح بنشر هذه الأحداث على شاشات التداول فورا أو قبل أول جلسة تداول موالية لوقت وقوع الأحداث وفي أول عدد للنشرة الدورية التي تنشرها البورصة بعد هذه الأحداث.

---

1 ربابعة عبد الرؤوف، سامي حطاب، التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية ، هيئة الأوراق المالية والسلع، أبو ظبي، دبي، الشارقة، فبراير/ مارس 2006، ص: 09.

2 محمد طارق يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

- يتمّ نشر الأحداث الهامة بالتنسيق بين الشركة وإدارة البورصة ولا يتمّ النشر أثناء التداول ما لم تكن المعلومات واجبة النشر، وفي حالة الأحداث الهامة يتمّ إيقاف التعامل على الورقة المالية لمدة يحددها رئيس البورصة على أن لا تزيد عن ساعة.

- تلتزم الشركة باتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان سرية البيانات المالية ومنع تسريب أية معلومات سواء بقصد أو غير قصد قبل إعلانها والإفصاح عنها للمتعاملين في السوق.

ثالثا: حوافز الإفصاح المحاسبي لأسباب متعلقة بأسواق الأوراق المالية

قد تمّ وضع مجموعة من الأسباب التي تشكّل حافز لقيام الشركات بالإفصاح لأسباب تتعلّق بأسواق الأوراق المالية، وهذه الأسباب هي أسباب مباشرة وغير مباشرة، وتتمثّل فيما يلي:[1]

1 - **انتشار ما يسمى بالهندسة المالية:** وهي مزيج من الرياضيات والإحصاء وعلم الحاسوب، التي تأخذ صورة صياغات رياضية معقدة أحيانا، وذلك لتقييم مستويات المخاطرة والعائد ومن ثم الحكم على قرارات الشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأصول المالية، ونتيجة لاتساع الهندسة المالية اختلفت استراتجيات المتعاملين في السوق بشكل واضح، إذ أصبح المتعاملون في البورصات يعملون وفق صيغ رياضية جامدة لتوقيتات البيع والشراء من دون إدراك طبيعة الفروض التي بنيت عليها مثل هذه النماذج.

2 - **حماية صغار المستثمرين في سوق الأوراق المالية:** كون الجانب الأكبر من المتعاملين في سوق الأوراق المالية من صغار المستثمرين وهؤلاء أقل المتعاملين استعدادا لتحمّل ما يترتب على تغيرات أسعار الأوراق المالية من خسائر، ونظرا لضعف القدرات الفنية لهؤلاء نتيجة خلفيتهم المتواضعة في مجال التحليل المالي، فإنهم لا يهتمون بالعوامل الأساسية في التحليل والتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية وغيرها من مبادئ التمويل التي يجب أن يتم الاعتماد عليها في تحليل الأوراق المالية، فضلا عن عدم قدرتهم على الوصول إلى مصادر المعلومات الداخلية، ومن ثم فإنهم لا يدركون حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها في ظل سوق أوراق مالية تغيب فيها الشفافية والإفصاح. ولذلك نجد أن أغلبية هؤلاء المتعاملين يميلون إلى سلوك القطيع، * فمن الممكن تضليل المتعاملين في السوق بسهولة، وذلك عندما ينحرف المتعاملون الرئيسيون في السوق أو الذين ينظر إليهم على أنهم مفتاح البورصة. فتعرض هؤلاء المستثمرين لخسائر حادة ستؤدّي إلى عزوفهم عن الدخول مرة أخرى إلى البورصة نظرا لحالة انعدام الثقة التي ستتكون لديهم حول السوق بشكل عام. لذا فتوفير الشفافية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي يؤديان إلى تعزيز ثقة المتعاملين بسوق الأوراق المالية، ويرفع من مستوى كفاءة السوق بمعناها الفني.

---

1 محمد إبراهيم السقا، لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة؟، صحيفة الاقتصادية السعودية، 2010/03/19، متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: http://www.aleqt.com/19/03/2010 article 365837.html.

* **سلوك القطيع:** ويعرف سلوك القطيع بتلك العملية التي يقوم من خلالها عون اقتصادي ما بإتباع نفس سلوك الأعوان الآخرين في الأسواق المالية، فتوقعات القطيع هي تلك التي تتخذ من طرف عون اقتصادي بالاعتماد على توقعات عون آخر اتخذ كأفضل نموذج.

3 - **التغير الهيكلي في طبيعة المتعاملين في سوق الأوراق المالية:** يعرف العالم حاليا تغيرات هيكلية في طبيعة المستثمرين واستراتجياتهم بالشكل الذي يجعل من بورصات الأوراق المالية أقرب إلى صالات للمضاربة والقمار منها إلى كونها ساحات للاستثمار، ومن ثم فإنها بحاجة الآن أكثر من السابق إلى توفرّ المعلومات بشفافية تضمن رفع درجة استقرار السوق.

4 - **انتشار ظاهرة تسرب المعلومات:** فأفضل وسيلة لمنع تسربّ المعلومات الداخلية لأطراف دون الأخرى هو فرض ضرورة إتاحتها بصفة عادلة لمجموع المتعاملين في البورصة، بحيث تكون هذه المعلومات متوازنة ومحايدة وخالية من أي تحيّز، وبحيث يؤدّي استخدامها إلى تحقيق أرباح عادلة للجميع.

5 - **العمل على تجنب الأزمات المالية** : فتغيّر مؤشر البورصة ولو بشكل بسيط تكون له آثار وخيمة على القطاع المالي ومن ثم على القطاع الاقتصادي ككل، ذلك أن التجارب السابقة في العالم تشير إلى أن أية أزمة مالية غالبا ما تتحولّ إلى أزمة اقتصادية.

رابعا: علاقة الإفصاح بكفاءة سوق الأوراق المالية

يلعب الإفصاح ولاسيما الاختياري دورا مهما في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية، إذ انه في ظل السوق الكفؤة الأسهم تكون مسعرة حسب قيمتها العادلة وهي القيمة التي تعكس تماما قيمة الأسهم الحقيقية التي يتولّد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في تلك الأسهم من مخاطر، وبعبارة أخرى تكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن الاستثمار في هذه الأسهم والمخصومة بمعدل عائد على الاستثمار يكفي لتعويض المستثمر عن المخاطر التي ينطوي عليها هذا الاستثمار تساوي تماما القيمة السوقية للسهم يوم شرائه. فيتطلّب حدوث ذلك وجود منافسة تامة بين مختلف المتعاملين في السوق وتوافر البيانات والمعلومات الصحيحة المالية وغير المالية المتعلّقة بالشركات المتداول أسهمها في البورصة، والإفصاح عن هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقلّ تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد.

وعليه، فمستوى كفاءة سوق الأوراق المالية يزداد كلما قامت الشركات بالتوسّع في تقديم معلومات مالية وغير مالية من خلال الإفصاح، بحيث تقلّ الفجوة في المعلومات بين من هو داخل الشركة ومن هم خارجها، مما يخفّض من الأعباء والتكاليف التي يتحملّها المستثمرون في سبيل حصولهم على المعلومات، وبالتالي ينخفض العائد الذي يطلبه هؤلاء المستثمرون أي تنخفض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركة.[1]

1 محمد إبراهيم السقا، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

خامسا: النتائج التي تترتّب على الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية للتقارير المالية على سوق الأوراق المالية

الإفصاح عن المعلومات في مجال الاستثمارات المالية وفي سوق الأوراق المالية تحديدا له آثار إيجابية كبيرة على تسوية الاستثمارات وتنشيط بيئتها ومساعدة المستثمرين من اتخاذ قراراتهم على أسس علمية ومهنية سليمة. فالمعلومات في سوق الأوراق المالية تمثّل المحرك الأساسي للأسعار، فتسعير الورقة المالية ينبع أساسا من التقييمات المختلفة لسعرها، والتي تنعكس بدورها بصورة عرض أو طلب ليأخذ مكانه من شاشات التداول في البورصات، أما عن سبب الاختلاف في التقييمات لسعر الورقة المالية الواحدة فيعود لاختلاف وجهات النظر الشخصية لنفس المعلومات بين المستثمرين والتي تتباين بين مستثمر وآخر نتيجة للأسلوب الذي اعتمده في تحليل وتقييم سعر هذه الورقة والتطلعّات المستقبلية أو المتشائمة حولها. [1] وعليه يمكن تحديد بعض النتائج التي تترتبّ على الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في مختلف المعايير الدولية للتقارير المالية، والتي تعّد آثار إيجابية لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بشكل عام على تنشيط أسواق الأوراق المالية، وتتمثّل هذه النتائج فيما يلي: [2]

- مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الخاصة بشراء وبيع الأوراق المالية بما يتيحه من المعلومات التي تساعد على تحليل وتقييم التدفقات المستقبلية المتوقعة وتقييم زمنها والمخاطر المرتبطة بالاستثمارات المختلفة، الأمر الذي يترتبّ عليه اتخاذ قرارات استثمارية أفضل تنعكس بالإيجاب على سوق الأوراق المالية.

- توفير المعلومات المحاسبية للمستثمرين للمقارنة بين القطاعات الخاصة بالشركات المدرجة في البورصة ذات الأنشطة المتماثلة، ومن ثم حسن اختيار وجهة استثماراتهم.

- تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية عن طريق مساعدة المستثمرين في التنبؤّ بالتغيّرات في الأرباح المستقبلية حال قيامهم بتقييم الأوراق المالية، وهو الأمر الذي يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية أو على الأقل الحد من التقلبات في أسعارها.

---

1 ربابعة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

2 أحمد محمد زينل خوري، دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية موارد المنشأة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص، 43.

كما يمكن إضافة بعض النتائج زيادة على النتائج المذكورة سابقا، والمتمثّلة فيما يلي:[1]

- يعمل الإفصاح المحاسبي على حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية من الممارسات غير القانونية مثل تسريب المعلومات والأسرار أو استخدام معلومات داخلية غير متاحة لجمهور المستثمرين لتحقيق أرباح غير عادية، أو غيرها من الممارسات التي ترفع من درجة عدم استقرار سوق الأوراق المالية وتحول دون أدائه لوظيفته الأساسية كأداة لتعبئة مدخرات الجمهور وتوجيهها نحو الاستخدامات الاستثمارية الصحيحة والهادفة.

- يسمح الإفصاح المحاسبي بتقديم معلومات ملائمة للمستثمرين تقلّل من احتمالات تعرّض سوق الأوراق المالية إلى التقلبّات ومن ثم نقل تكلفة تدخّل الدولة في سوق الأوراق المالية من الناحية المالية.

فالإفصاح المحاسبي يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية والمحاسبية التي تعرضها الشركات وكذا بقدرات سوق الأوراق المالية، بحيث تجعل المعلومات الجيدة والواضحة التمويل من خلال سوق الأوراق المالية أكثر سهولة وأقل تكلفة من طرق التمويل التقليدية. كما يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى تخفيض درجة عدم التأكّد فيما يتعلّق بالاستثمار ومن ثم إقبال المدّخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، وبالتالي كبر حجم سوق الأوراق المالية والمعاملات فيها، ما يؤدّي إلى زيادة عدد الأوراق المالية المعروضة للبيع والشراء وزيادة حجم التعامل ما يسمح بخلق سوق أوراق مالية نشطة.

بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في تعزيز حوكمة الشركات باعتباره مبدأ من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة التي تساهم في تعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى وهو ما ينعكس بالإيجاب على تنشيط سوق الأوراق المالية.

وبناءا على ما سبق يعتبر الإفصاح المحاسبي روح سوق الأوراق المالية، إذ أنه من غير الممكن أن تكون هناك سوقا للأوراق المالية يتمتّع بأي قدر من الكفاءة بدون توفّر المعلومات، بل أنه من الناحية النظرية لا يمكن للأسعار أن تتحرّك في السوق بدون معلومات. كما أن الحالة المثلى في أي سوق للأوراق المالية هي أن يكون جميع المستثمرين على قدم المساواة من حيث كم ونوع ووقت الحصول على المعلومات التي ترد إليهم، وهذا ما يستلزم من الشركات مراعاة كل من المقومات الأساسية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي.

1 محمد إبراهيم السقا، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

وعليه، فإن الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يعمل على تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من خلال تقديم ومختلف التفسيرات فيما يخصّ الأرقام الواردة في القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة في الشركة مما يسمح بفهم محتوى هذه القوائم واستيعاب مضمونها المعلوماتي من قبل جميع مستخدمي المعلومات المحاسبية ولا سيما فئة المستثمرين، الذين يسمح الإفصاح بضمان ثقتهم في المعلومات المالية والمحاسبية التي تعرضها الشركات، كما يؤدّي إلى تخفيض درجة عدم التأكّد فيما يتعلّق بقرارات الاستثمار من خلال مساهمته في في توفير المعلومة الحقيقية والموثوقة التي يستند إليها المستثمر أو الراغب في الاستثمار في الشركات المسعرة في البورصة، وبالتالي تنشيط وزيادة الطلب على الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية.

فالإفصاح المحاسبي له تأثير كبير على رفع كفاءة سوق الأوراق المالية وتنشيطها، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب مراعاة المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي واحترام متطلباته وفق ما تقتضيه المعايير الدولية المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى عمل الجهات المعنية على تعميق مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي سواء بالنسبة للشركة أو المستثمرين لتشجيع التوسّع في تطبيقه للاستفادة من مزاياه.

المبحث الثاني: تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وأثر ذلك على تنشيط قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية

جاءت معايير المحاسبة الدولية المعروفة حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية بهدف تحسين نوعية المعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية والتي تعتبر المحصلّة الرئيسية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهذا من أجل تشجيع وتنمية الاستثمار المالي. فيعدّ تطور الأسواق المالية الدولية وانفتاحها على بعضها البعض بحثا منها على رؤوس الأموال من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت بالهيئات والمنظمات الاقتصادية والمحاسبية الدولية على العمل على توحيد معايير المحاسبة وتطويرها قناعة منها بأهمية ذلك على تطوير وتحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، التي تعدّ المصدر الرئيسي لمستخدمي المعلومات المحاسبية لاسيما فئة المستثمرين والراغبين في الاستثمار في أسواق الأوراق المالية. إذ جاءت هذه المعايير لإعطاء الثقة للمستثمرين في القوائم المالية ولتسهيل عملية فهم واستيعاب مضمونها بما يساعدهم على اتخاذ قرار الاستثمار الصائب وكذا تشجيعهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. وبالتالي لابد أن كل معيار من المعايير المحاسبية الدولية له دور في تطوير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ومن ثم تأثير على تنشيط سوق الأوراق المالية. لذا سيتمّ في هذا المبحث التطّرق إلى أهم هذه المعايير سواء منها ما يتعلّق بإعداد وعرض القوائم المالية كالمعيار المحاسبي الدولي IAS01، المعيار المحاسبي الدولي IAS07 والمعيار المحاسبي الدولي IAS34 أو ما يتعلّق منها بالسياسات المحاسبية كالمعيار المحاسبي الدولي IAS08 والمعيار المحاسبي الدولي IAS10. كما سيتمّ التطرّق إلى المعايير التي تتعلّق بتقييم وعرض الأدوات المالية والإفصاح عنها كالمعيار المحاسبي الدولي IAS32، المعيار المحاسبي الدولي IAS39 والمعيار المحاسبي الدولي IFRS09 الخ. وفي الأخير سيتمّ التطّرق إلى المعيار المحاسبي IFRS13 المتعلّق بالقيمة العادلة من استعراض أهمية التحوّل نحو مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأصول لخدمة أغراض الاستثمار. ولذا تمّ تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

المطلب الأول: بعض أهم المعايير الدولية للتقارير المالية المعزّزة لجودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وعلاقتها بتنشيط سوق الأوراق المالية

المطلب الثاني: أهمية الالتزام بتقييم، عرض والإفصاح عن الأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية

المطلب الثالث: أهمية التوجّه نحو مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IFRS13 في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بتنشيط سوق الأوراق المالية.

المطلب الأول: نماذج عن بعض أهم المعايير الدولية للتقارير المالية المعزّزة لجودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وعلاقتها بتنشيط سوق الأوراق المالية

يعتبر المستثمرون أهم مجموعة من المجموعات المستفيدة من القوائم المالية، حتى أن توجهّات هيئات وضع المعايير المحاسبية في الدول المتقدمة كمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB يضعون المستثمر في مقدمة اهتماماتهم عند وضع معيار محاسبي معين.

أولا: أهمية الالتزام بالمعايير المتعلّقة بالقوائم المالية

أولت المعايير الدولية للتقارير المالية أهمية كبرى لعرض وإعداد القوائم المالية، والإفصاح فيها ووقت عرضها، وتتمثّل هذه المعايير في المعيار المحاسبي الدولي IAS01، المعيار المحاسبي الدولي IAS07 والمعيار المحاسبي الدولي IAS34.

***1 -* الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي لعرض وإعداد التقارير المالية " IAS01"**: يعتبر المعيار المحاسبي الدولي " IAS01" من أهم المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لأهمية هذا المعيار في تحسين نوعية وأداء القوائم المالية، والتي تمثّل نتاج فكر محاسبي، وظيفتها الرئيسية هي تزويد المستثمرين وغيرهم بالمعلومات المالية من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

***1-1-* التعريف بالمعيار:** قد أولت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC اهتماما كبيرا بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وذلك بوضع عدة معايير خاصة بهذا الشأن منها[1] المعيار المحاسبي الدولي رقم "01" "الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، المعيار المحاسبي الدولي رقم "05" "المعلومات الواجب الإفصاح عنها في السياسات المالية"، المعيار المحاسبي الدولي رقم "13" "عرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة". والذي تم اعتماده من قبل مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في 1994، وكل هذه المعايير تم تغييرها وحل محلها المعيار المحاسبي الدولي رقم "01" المتعلق بـــ " عرض القوائم المالية" المعدل عام 1997، والذي أصبح ساري المفعول على القوائم المالية ابتداء من 01 ماي 1998، وقد عدل هذا الأخير ليفرض تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2005، وقد عدّل المعيار لآخر مرة عام 2007 ويطبق معدلا ابتداء من سنة 2010،[2] حيث تمّ تغيير تسميته من المعيار المحاسبي الدولي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، والذي وضع لتوضيح كيفية تقديم وعرض التقارير المالية بطريقة نموذجية، خاصة منها القوائم المالية، والتي تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون، المقرضون، والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلّقة بالشركة،فيقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها في إعداد وعرض البيانات المالية. فهو مصمم لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة باستخدام المعايير الدولية للتقارير المالية.

---

1 حكيمة بوسلمة، عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12\13أكتوبر 2009، ص:01.

2 مأمون حمدان، معايير المحاسبة الدولية، دورة معايير المحاسبة الدولية، دمشق، كانون الأول، 2009، ص: 17.

1-2- هدف المعيار: إن الهدف من تطبيق هذا المعيار هو[1] بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة* لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالفترات السابقة، والبيانات المالية للشركات الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يحدّد هذا المعيار الاعتبارا ت الكلية لعرض البيانات المالية، والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمستوى البيانات المالية، كما يهدف هذا المعيار إلى احترام مجموعة من الاعتبارات والترتيبات الضرورية عند إعداد وعرض التقارير المالية. كما يحدّد مجموعة من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية، والتي تتمثّل فيما يلي:

- يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة موثوقة الوضعية المالية والأداء للمؤسسة، وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، كما يجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناتجة عن معاملات المؤسسة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.

ومنه فالمعيار المحاسبي الدولي " IAS01" يوّضح مسؤولية عرض القوائم المالية، ويقدّم الإرشادات حول شكلها أو هيكلها، ويشير إلى ما يمكن عرضه في القوائم المالية وكذلك إلى القواعد المحاسبية التي يجب إتباعها عند تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية [2]. وبالرغم من كون هذا المعيار يشير وينصّ على عدد من العناصر، إلا أنه توجد معايير اعتراف وقياس وإفصاح أخرى عن بعض العمليات تم تناولها من طرف معايير أخرى[3].

1-3- نطاق التطبيق: ويتحدّد نطاق تطبيق هذا المعيار كما يلي:[4]

- يجب تطبيق هذا المعيار في عرض البيانات المالية الخاصة بجميع الأغراض العامة المعدّة والمعروضة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

- يطبق هذا المعيار بالدرجة الأولى على جميع الشركات المسعرة في البورصة، أي التي يتم تداول أسهمها أو سنداتها في سوق الأوراق المالية.

- يطبّق هذا المعيار على كافة أنواع الشركات والمؤسسات بما فيها البنوك، وشركات التأمين مع الإشارة إلى أن هناك معيار ورد بخصوص هذا النّوع من المؤسسات، والمتمثلّ في المعيار المحاسبي الدولي" IAS30 " الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة".

---

1 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

-أحمد مخلوف، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي ل SCF، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12\13 أكتوبر 2009، ص:08.

- La norme comptable international" IAS 01."

متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www.procomtable.com/cours_reporting_financier_2011/fr-gut_ias-01_2010_167.pdf

2 Norme IAS 01 : La présentation des états financiers ; Université NANCY 2- Marc GAIGA, 2009, P: 03.

3 مصطفى عقاري، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

4 المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،متضمنة معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها، 2003، ص: 6-7.

* يقصد بالبيانات المالية المعدة للأغراض العامة التي توجه لتلبية احتياجات المستخدمين الذين هم ليسوا في موقع يمكنهم بطلب تقارير مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المحددة.

- بما أن هذا المعيار يستخدم مصطلحات مناسبة لشركة هدفها الربح، فإنه يمكن لشركات القطاع العام تطبيق متطلبات هذا المعيار، ويمكن للشركات التي لا تسعى لتحقيق الربح والمؤسسات الحكومية، ومشاريع القطاع العام الأخرى التي تحاول تطبيق هذا المعيار تعديل الأوصاف المستخدمة لعناصر معينة في البيانات المالية، وكذلك البيانات المالية نفسها، وعرض أجزاء إضافية منها.

4-1- محتوى المعيار: إضافة إلى تحديد هدف المعيار ونطاق تطبيقه يتطرّق هذا المعيار أيضا إلى ما يلي:

- مسؤولية إعداد القوائم المالية والتي تقع على عائق إدارة الشركة ذات العلاقة.
- القواعد المتعلّقة بعرض القوائم المالية.
- أساليب عرض المعلومات.
- **مكونات القوائم المالية:** والتي تم تناولها، وذلك في الفصل الأول من هذا البحث.والمتمثّلة في الميزانية، قائمة الدخل، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة والملحق.
- السياسات المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية.
- تحديد المعلومات الواجب عرضها في كل قائمة

وتتمثل عموما المعلومات الواجب عرضها في القوائم المالية فيما يلي:[1]

- **المعلومات عن المركز المالي:** تقدّم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية في الميزانية، ويتأثّر المركز المالي للشركة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، هيكله ا المالي، درجة يسرها المالي وقدرتها على التكيّف مع التغيرات في البيئة التي تعمل فيها.

وتعتبر المعلومات عن الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها الشركة وقدرتها في الماضي على تعديل هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بمقدرة الشركة على توليد النقدية وما يعادلها في المستقبل.

كما تفيد المعلومات المتعلّقة بالمركز المالي في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلية، كيفية توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين مختلف المساهمين في الشركة وفي التنبّؤ بإمكانية نجاح الشركة في الحصول على تمويل مستقبلي.

- **المعلومات عن الأداء:** تقدم المعلومات عن الأداء بصفة أساسية في قائمة الدخل، فالمعلومات عن أداء الشركة والمتعلّقة خاصة بربحيتها، تكون مطلوبة لتقدير التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يكون من المحتمل أن تسيطر عليها الشركة في المستقبل، وتكون المعلومات عن الأداء ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية انطلاقا من مواردها الحالية، وتساعد أيضا في تكوين الأحكام عن مدى الفعالية التي قد توظف بها الموارد الإضافية.

---

1 أحمد نور، المحاسبة المالية" القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص:35-36.

- **المعلومات عن التغيرات في المركز المالي:** تقدم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي في قوائم منفصلة، والتي تتمثّل في قائمة التدفقات النقدية وقائمة تغير الأموال الخاصة، وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للشركة في تقييم الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية للشركة أثناء الفترة المحاسبية. وهذه المعلومات تكون مفيدة خاصة لمستخدمي القوائم المالية في تزويدهم بأساس لتقييم مقدرة الشركة على توليد السيولة أي النقدية وما يعادلها.

كما ينصّ هذا المعيار عن وجوب الإفصاح في الملاحظات عن المعلومات التي ترتبط بالفرضيات الأساسية ذات الصلة بالمستقبل وأي مصادر أخرى أساسية يبنى عليها التنبّؤ أثناء تاريخ إعداد الميزانية ويعتقد أنه يحيطها قدر كبير من المخاطر ستتسبب في تعديلات هامة في قيم الأصول والخصوم خلال السنة المالية الموالية.[1]

***1-5-* تعديل المعيار:** أقدم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على إدخال تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي IAS 01، وذلك في ضوء الاستفسارات والانتقادات المثارة فيما يتعلّق بالمعايير المحاسبية الدولية من جانب منظمي أسواق الأوراق المالية والمحاسبين المحترفين والأطراف الأخرى المعنية، وكانت التعديلات كما يلي:[2]

- التأكيد على أن إتبّاع الشركة للمعايير الدولية للتقارير المالية يستوجب إظهار البيانات المالية بصورة عادلة.
- تأسيس معايير تصنّف الالتزامات إلى متداولة أو غير متداولة فقط على الظروف القائمة في تاريخ الميزانية.
- إلغاء إظهار نتيجة العمليات من البنود غير العادية كبنود في قائمة الدخل، وكذلك منع الإفصاح عن ذلك في البيانات المالية.
- تحديد الإفصاحات عن الأحكام والتقديرات والاجتهادات التي أصدرتها أثناء تطبيق السياسات المحاسبية.
- إضافة متطلبات المعايير المحاسبية الأخرى مثل الضرائب المؤجلة.

***1-6-* أهمية الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي "IAS01" للمستثمر في سوق الأوراق المالية**

تعتبر المحاسبة أداة هامة من أدوات اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية المعاصرة، وذلك من خلال القوائم المالية التي تعد جد مهمة في توفير المعلومة الكافية والموثوقة التي يطلبها المستثمر ويحتاجها الوسيط المالي.

---

1 عقاري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

2 طارق حماد عبد العال،موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول: عرض القوائم الماليةالدار الجامعية،2006، ص ص: 362-363.

فكما يلاحظ فإن الالتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم " IAS01" من طرف الشركات سيعمل على تطوير كيفية إعداد وتقييم القوائم المالية باعتبار القوائم المالية هي نتاج النشاط المعلوماتي في الشركة خلال فترة مالية وملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية، وتأثيراتها على أصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها، فهي إذن المصدر الرئيسي للمعلومات المالية والمحاسبية التي يطلع إليها أي مستثمر نظرا لأهميتها في بعث الثقة في الحالة المالية للشركات الوطنية. ولذلك فالالتزام بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم "IAS01" يسمح بتحقيق ما يلي:

- يسمح بالتفسير والتحليل الملائم لمضمون القوائم المالية من جانب المستثمرين أو المحللين الماليين، مما يؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات المحاسبية التي توفّرها هذه القوائم في مجال اتخاذ قرارات الاستثمار.
- السماح بتقديم معلومات واضحة وواقعية لأصحاب المصلحة حول المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية ومختلف التغيّرات الأخرى التي تطرأ عليه ا، إذ تعتبر القوائم المالية من مصادر المعلومات المالية الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، وتجعل التعامل في سوق الأوراق المالية أكثر عدالة لأنها توفر فرص متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وكذلك تعتبر من العوامل الرئيسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

فالراغب في المساهمة في رأس مال شركة تطرح أوراقها المالية للتداول في سوق الأوراق المالية يولي اهتماما كبيرا لقوائمها المالية، وذلك من خلال الاعتماد على مختصين في دراسة وتحليل هذه الأخيرة، ومدى الملاءة المالية لهذه الشركة وإمكانية التعامل الائتماني معها. فإعداد القوائم المالية فالالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم " IAS01" سيسمح بتحسين وتطوير إعداد وعرض التقارير المالية، وتسهيل فهمها والعمل على أن تعبر بمصداقية عن الوضعية المالية للشركة، الأمر الذي يبعث الثقة في هذه الشركة ويشجع الطلب على المساهمة في رأس مالها، وبالتالي لجوء هذه الشركة إلى رفع رأس مالها من خلال طرح أوراقها المالية في البورصة.

كما أن إعداد القوائم المالية وفقا لهذا المعيار الدولي [1] يسمح بتوجيه المعلومات المحاسبية إلى عدد أكبر من المستثمرين، مما يساعد المستثمر الأجنبي على فهم القوائم المالية بطريقة سليمة.

يهتم المستثمرون ومستشاروهم من محللين ماليين وشركات وساطة مالية بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلّب هذه الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلّق بشراء الاستثمارات أو الاحتفاظ بها أو بيعها، كما يحتاجون إلى معلومات تمكنّهم من تقييم قدرة الشركة على إجراء توزيعات للأرباح. كل هذه الاحتياجات من المعلومات والتي تشكّل أساس قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتم توفيرها عن طريق الالتزام بما ينصّ عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم "IAS01" لكل قائمة من القوائم المالية. فعلى سبيل المثال تسمح قائمة الدخل المعدّة وفقه باستخلاص مجموعة من المؤشرات المالية والتي تخدم فئة المستثمرين في بشكل خاص كما يلي:[2]

- نسبة ربح التشغيل/ المبيعات، وذلك كمؤشر لكفاءة الشركة في تحقيق الأرباح التشغيلية.

---

1 أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص:145.

2 عقاري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24-25.

- نسبة صافي الربح/ المبيعات، وذلك كمؤشر لربحية الشركة بشكل عام.
- عائد السهم العادي والعائد على حقوق الملكية كمؤشرين لما يحقّقه المستثمرون في الشركة على أموالهم المستثمرة فيها.
- توزيعات السهم العادي كمؤشر لقدرة الشركة على توزيع الأرباح على المساهمين.
- قيم المخصصات التي تعرض سواء للمخزون أو لمحفظة الأوراق المالية.

كما يعتبر الالتزام بالمعيارالمحاسبي الدولي رقمIAS01" مهما لتنشيط سوق الأوراق المالية من خلال المعلومات التي ينصّ على إظهارها سواء على متن قائمة الدخل أو قائمة التغير في رؤوس الأموال الخاصة أو ما يسمى بحقوق الملكية أو في الملحق والمتعلّقة بالعوائد على الاستثمارات فيها، والمتمثّلة فيما يلي:

- مبالغ العوائد المعلن عنها للتوزيع على حملة الأسهم من خلال الدورة المالية.
- العائد على السهم.

كذلك البنود المالية التي أوجب ضرورة الإفصاح بها وفق ما تنصّ عليه الفقرة 125 منه والتي تتمثّل فيما يلي:

- مبالغ العوائد المقترحة أو المعلن عنها قبل اعتماد القوائم المالية، والتي لم يتقرّر توزيعها لمستحقيها خلال الدورة المالية وكذلك العائد على السهم.
- مبالغ العوائد المجمعة المستحقة لحملة الأسهم الممتازة، والتي لم يتم الاعتراف بها بعد.

2 - الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي المتعلق بقائمة التدفقات النقدية " **IAS07**": تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة إضافية جاءت بها المعايير الدولية للتقارير المالية ، نظرا لأهمية المعلومات التي يمكن أن توفّرها لمستخدمي البيانات المالية والمعلومات المحاسبية.

2-1- التعريف بالمعيار: أقرّت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC في مارس 1976المعيار المحاسبي رقم (07) والخاص بجدول التمويل، والقابل للتطبيق في 1979/01/01، ولقد لقي هذا المعيار صعوبة في تطبيقه. وفي سنة 1990 تم تغيير تسمية جدول التمويل بجدول تدفقات الخزينة.

كما تم في الو.م.أ في سنة 1987 إصدار المعيار المحاسبي رقم (95)، والذي أصبح نافذا سنة 1998، وتبع ذلك في بريطانيا إصدار المعيار IFRS 01 سنة 1991 الذي وضع معايير مختلفة كليا لإعداد جدول تدفقات الخزينة، وبتفاصيل عدة[1].

كما أعلنت IASC سنة 1993 عن المعيار المحاسبي الدولي السابع IFRS 07 المعدل والذي ألغى المعيار السابق المنشور سنة 1976، مع الاحتفاظ بنفس رقم المعيار.

وبالتالي يتناول هذا المعيار متطلبات بناء قائمة التدفقات النقدية، التي تعرض التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إلى ومن الخزينة للشركة تبعا للدورات الرئيسية لنشاط الشركة، دورة الاستغلال، دورة الاستثمار، دورة التمويل خلال دورة محاسبية محددة عادة سنة.

---

1 سليمان بلعور، علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي ل SCF واليات تطبيقه،جامعة سعد دحلب، البليدة، 13/12 أكتوبر/2009، ص:02.

2-2- هدف المعيار: إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي شركة مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بالأساس اللاز م لقياس قدرة تلك الشركة على توليد النقدية أو ما يعادلها، واحتياجات الشركة لاستخدام والانتفاع من هذه التدفقات، وبالتالي يهدف هذا المعيار إلى [1] إلزام الشركات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، وذلك بإعداد قائمة التدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاط التشغيلي ة، الاستثمارية والتمويلية وإمداد المستخدمين بحاجاتهم المتزايدة على المعلومات المالية وخاصة عن التغيرات الحاصلة في الوضعين المالي والنقدي،[2] كما يهدف هذا الجدول إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية في وضع قاعدة لتقييم قدرة الشركة على توليد السيولة ونظائرها.

2-3- نطاق التطبيق: يجب على كل شركة تنتهج المعايير الدولية للتقارير المالية كمبادئ محاسبية لها أن تعدّ وتعرض قائمة التدفقات النقدية كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية وذلك بطرقتين مباشرة وغير مباشرة[3].

يهتم مستخدموا البيانات المالية بمعرفة كيفية قيام الشركات بتوليد واستخدام النقدية وما يعادلها، وذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة الشركات المختلفة وعما إذا كانت النقدية يمكن النظر إليها على أنها المنتج النهائي للشركة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية. وعليه فالشركات رغم اختلاف أنشطتها الرئيسية المولدة للإيرادات والمصروفات تحتاج إلى النقدية، وذلك لتأدية وظائفها التشغيلية وسداد التزاماتها ولتوفير عائد للمستثمرين، وبناءا عليه فإن هذا المعيار يتطلّب قيام كافة الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية.[4]

2-4- محتوى المعيار: إضافة إلى الهدف ونطاق التطبيق جاء هذا المعيار بما يلي:

- تحديد أهمية جدول تدفقات الخزينة في مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم مايلي:[5]
- قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- تشخص القدرة على مواجهة الالتزامات وسداد التوزيعات.
- تفسير التباعد الزمني بين الربح المحاسبي والربح النقدي.
- التعريف بمصطلحات الرئيسية.
- عرض قائمة التدفقات النقدية، حيث أن هذه القائمة تظهر خلال الفترة المالية مبوبّة من حيث طبيعة الأنشطة التشغيلية،الاستثمارية والتمويلية، إذ يجب على كل شركة أن تعرض تدفقاتها النقدية من الأنشطة السابقة بالأسلوب الأكثر مناسبة لطبيعة العمليات التي تمارسها.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 02.

2 مصطفى جاموس، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العددالأول، 1999،ص :234 .

3 Norme IAS 01 : La présentation des états financiers ; Université NANCY 2- Marc GAIGA, 2009, P: 03.

4.صالح مرزاقة، فتيحة بوهرين،المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقديةمجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد06، 2010، ص:86.

5 مصطفى جاموس، مرجع سبق ذكره، ص :234.

- الإفصاح والتقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.
- التقرير عن التدفقات النقدية بعمليات أجنبية، بحيث تسجل التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات بعملات أجنبية بالعملة العملة الوطنية المستخدمة في إعداد القوائم المالية للشركة وباستخدام سعر الصرف بين تلك العملة والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي.

يجب تبويب التدفقات النقدية المتعلّقة بالعناصر الاستثنائية حسب الأنشطة المسببة لها إلى تشغيلية استثمارية أو تمويلية، كما يجب الإفصاح عنها في جزء منفصل من القائمة وذلك لمساعدة مستخدمي القائمة في فهم طبيعة هذه العناصر وتأثيرها على التدفقات الحالية والمستقبلية للشركة.

2-5- أهمية قائمة التدفقات النقدية والالتزام بالمعيار بالمحاسبي الدولي IAS 07 بالنسبة للمستثمر في سوق الأوراق المالية: تكتسي قائمة التدفقات النقدية أهمية بالغة من خلال السماح بـــ:[1]

- قياس مدى قدرة الشركة على التوليد التدفقات النقدية تبعا للدوران الرئيسية لنشاطها.
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات الشركة تجاه الدائنين والمساهمين.
- إبراز الهوة بين النتيجة والخزينة.
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية.
- إبراز درجة المرونة المالية لدى الشركة.
- يساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين الشركات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة.
- يعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة التأكّد المتعلّقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- يقدم معلومات تفصيلية عن مختلف التدفقات النقدية وذلك بانقسامه إلى ثلاثة أقسام رئيسية، بحيث يسمح قسم تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بتوضيح وإظهار مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة بالنشاطات التمويلية وبالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة، كما يبين المؤسسات عديمة النجاعة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

فتسمح تحليل التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية بتوضيح قدرة الشركة على توليد النقدية لحملة أسهمها أو دائنيها أو إمكانيات الاستثمار المستقبلي، وكلما كان صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية موجبا دلّ ذلك على جودة سيولة الشركة وربحيتها. كما تعدّ التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للشركة المؤشر الأول لأدائها المالي، لأنها تعتبّر عن مصادر تمويل النفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة للتوصّل إلى مبالغ النقدية في فترة زمنية محدّدة.[2]

فتعتبر تصنيفات التدفقات النقدية وفق ما يتطلبه المعيار المحاسبي الدولي "IAS07" أفضل مقياس لقياس قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية، حيث لابد أن تكون هذه التدفقات كافية لسداد القروض، المحافظة على القدرة التشغيلية للشركة، توزيع أرباح الأسهم والقيام باستثمارات جديدة دون اللجوء لمصادر تمويل خارجية.

---

1 سليمان بلعور، علي بن الطيب، مرجع سبق ذكره، ص:03.

2 نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية: دراسة تطبيقية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 1، سوريا، 2006، ص: 217.

فالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل توفّر معلومات ملائمة عن التدفقات النقدية للفرص المتنامية التي تعظّم قيمة الشركة (قيمة الأصول الحالية + قيمة الفرص المتنامية)، وذلك ارتكازا على أن التدفقات النقدية من التشغيل هي الأكثر ارتباطا وتشابها بتلك القيمة. كما يمكن على أساسها التحقّق من القرارات الإدارية ذات الصلة باستثمار النقدية من أجل توليد القيمة من الأصول الحالية والمستقبلية.[1]

كما يسمح تحليل التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية بتوفير معلومات بشأن التدفقات النقدية في المستقبل والتي ترتبط بالفرص المتنامية للشركة، كما يمكن على أساسها متابعة ورقابة القرارات الإدارية ذات الصلة بتوليد النقدية من الأصول الإنتاجية. [2]

كما يعدّ تحليل التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار المعدّة وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي "IAS07" ذات أهمية بالغة، وذلك لما يلي: [3]

- يعتبر تحليل التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار مؤشرا مهما لاحتمالات النمو المستقبلية للشركة، فصافي التدفقات النقدية السالبة من النشاطات الاستثمارية يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمال نمو في الأرباح.
- كما يعتبر مؤشر هام للتّعرف على مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد الدخل.
- مؤشر لزيادة الاستثمارات المالية.
- التنبّؤ باحتياجات أصحاب رأس المال من التدفقات النقدية مستقبلا.

أما قسم التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التمويل، والذي يبيّن أشكال التمويل التي قد تم اعتمادها من قبل الشركة، فيفيد تحليلها بما يلي: [4]

- يعتبر مؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض.
- يعتبر مؤشر عن مدى قيام الشركة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين.
- تفيد في التنبّؤ بمطالبات المساهمين من التدفقات النقدية المستقبلية.

كل هذه المزايا تسمح بإبرازها وقياسها قائمة التدفقات النقدية بالالتزام بفقرات المعيار المحاسبي الدولي "IAS07"، مما يسمح بتوفير معلومات مفيدة عن السيولة المالية للشركة، وتمثّل مؤشر جيد للتنبّؤ باحتمالات الإعسار المالي والإفلاس للشركة في المستقبل كما أنها تساعد بطريقة مباشرة في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية.[5]

---

1 رشاد محمد رأفت، استخدام التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الإستراتيجية، مجلة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع، أكتوبر 2004، ص: 68.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 86.

3 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

– حماد طارق عبد العال، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، عين الشمس، الأردن، 2002، ص: 256.

– المعيار المحاسبي الدولي .IAS 07

4 حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، 2002، ص: 256.

5 أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 186.

كما تساعد في تحديد العلاقة بين الدخل الصافي وصافي التدفقات النقدية ورأس المال العامل بالإضافة إلى أن هذا الجدول يفصح عن المعلومات المرتبطة بأداء الشركة فيما يتعلّق بتسيير الأموال المتاحة. وتسمح بالتنبّؤ بالأزمات وبمعدلات المدنوني ة المتوقّع حدوثها في المستقبل، والتي تقدم أهم المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

كما تساعد قائمة التدفقات النقدية في [1] التحليل الجيد للوضعية المالية للشركة، وبالضبط وضعية خزينتها، حيث بالإمكان أن تكون هناك شركة قد حقّقت أرباحا خلال الدورة المالية لكن ومع ذلك فهي تعرف صعوبات في الخزينة والعكس صحيح، فمن الممكن أن تحقّق الشركة خسارة ومع ذلك فإنها تملك خزينة موجبة، وكمثال عن ذلك نجد أن شركة معينة تعرف توسع مستمر وهذا يعتبر مؤشرا جيدا لكن هذا لا يكفي للحكم على أن الوضعية المالية لها جيدة، لأنّه ممكن أن تجد أن متطلبات الموارد المالية المتعلقّة بذلك ليست دوما مغطاة، وهذا لا يعرف إلا عن طريق قائمة التدفقات النقدية، فأهمية هذه القائمة تتجلّى في فوائد المعلومات التي توفرّها لمختلف المستخدمين ولا سيما المستثمرين بما في ذلك السيولة والملاءة المالية، وقدرتها في التأثير على مقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية، وذلك من أجل التكيّف مع الظروف المتغيّرة واستغلال الفرص المتاحة، فيعمل عاملي السيولة والملاءة المالية على تشجيع الإقبال على الاستثمار في الأوراق المالية للشركة، وزيادة عدد المساهمين فيها. كما تساعد المستثمر على التنبّؤ بحجم الأموال المتوقّع توزيعها في المستقبل في سداد أصل الديون وفوائدها، وفي تقدير حجم المخاطرة.

فقائمة التدفقات النقدية يمثلّ للمستثمر مصدر آخر للمعلومات يمكن اعتماده للاطلاع أكثر على الوضعية المالية للشركة التي يرغب بامتلاك جزء من أوراقها المالية، إذ تساعد على تقييم قرارات الشركة فإذا كانت القرارات الاستثمارية لإدارة الشركة رشيدة، تزدهر أنشطتها ومن ثم رصيدها النقدي، أما في الحالة المعاكسة فتعاني من عدة اختلالات، وتظهر القائمة تتابع النشاط الاستثماري في الأصول الثابتة. وتقدّم للمستثمرين معلومات عن التدفقات النقدية للحكم على صوابية القرار الاستثماري.

كما تؤكدّ العديد من الدراسات على وجود أعداد ضخمة من الشركات التي تعرّضت للإفلاس بالرغم من أنها تحقّق أرباحا سنوية لا بأس بها، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة من بينها أن هذه الشركات تعتمد في بياناتها المالية على قائمة الدخل وقائمة التغيرات في المركز المالي واللتان تعدان وفق أساس الاستحقاق، وأن الأرباح الناتجة عن تطبيق هذا الأساس في ظل وجود شركات ضخمة ذات نشاطات متنوعة ومتشابكة أصبح من الصعب تفسير دلالتها، كما قد تكون للشركة المقدرة النقدية التي تمكنّها من الوفاء بالتزاماتها ولكنها غير محققة للأرباح، ولهذا فصافي الربح المحقق تبعا لأساس الاستحقاق لا يمكن من توافر نقدية لسداد أرباح المستثمرين أو توزيعات الأسهم[2]. ولذلك من الضروري الالتزام بإعداد قائمة التدفقات النقدية لتقليل التضليل والتحريف الذي يمكن أن يحدث عند استخدام طرق وسياسات محاسبية مختلفة.

---

1 بودبة خالد، مرجع سبق ذكره، ص :106.

2 منصور محمدمدى ملائمة معلومات قائمة التدفقات النقدية: دراسة تحليلية لأرباح،الاجتهادالإدارة العامة، المجلد36، العدد2، عمان، الأردن، ص98.

3 - الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالقوائم المرحلية " IAS 34": نتيجة لكبر حجم الشركات واتساع أعمالها ــ ونظرا للإيقاع السريع للحياة الاقتصادية والحاجة الملّحة للمستثمرين لمعلومات دورية وسريعة وفي فترات متقاربة، اتجهت الجهات القائمة على وضع المعايير المحاسبية الدولية إلى وضع تقارير مالية في فترات أقل من سنة والتي تسمى بالتقارير المالية المرحلية التي نصّ عليها المعيار المحاسبي الدولي "IAS 34".

3-1- التعريف بالمعيار: يتناول هذا المعيار التقارير المالية المرحلية وهو موضوع لم تتم تغطيته في معيار محاسبي دولي سابق، وقد أصبح ساري المفعول ابتداء من جانفي 1999. فالقائمة المالية المرحلية هو تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للشركة.

3-2- هدف المعيار: إن الهدف من تطبيق من هذا المعيار بيان هو الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية أو المختصرة لفترة مرحلية، فتقديم القوائم المالية المرحلية الموثوق بها وفي وقتها يحسن من قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة الشركة على تحقيق الأرباح وتوفير السيولة.[1]

3-3- نطاق التطبيق[2]: لا يحدد هذا المعيار بشكل إلزامي الشركات التي يجب أن يطلب منها نشر قوائم مالية مرحلية ولا عدد مرات عرضها، أو وقت نهاية الفترة المرحلية، إلا أن الحكومات وواضعو أنظمة أسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية كثيرا ما تطلب من الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية الخاصة بالدين أو حقوق الملكية في سوق الأوراق المالية نشر قوائم مالية مرحلية، ويطبق هذا المعيار إذا طلب من الشركة أو هي اختارت نشر قوائمها المالية بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية، وتشجّع لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC الشركات المسعرة في البورصة على تقديم قوائم مالية مرحلية تتفق مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح المذكورة في هذا المعيار، وبالتحديد تشجّع اللجنة الشركات المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية على ما يلي:[3]

- تقديم قوائم مالية مرحلية على الأقل في نهاية النصف الأول من سنتها المالية.
- تقديم القوائم المالية المرحلية خلال فترة لا تزيد عن ستين (60) يوما من نهاية الفترة المرحلية.

3-4- محتوى المعيار: بالإضافة إلى الهدف ونطاق التطبيق، حدّد المعيار أسلوبين لإعداد التقرير المالي المرحلي دون تفضيل أحدهما على الآخر، كما يلي:[4]

---

1 خالد الخطيب، المعيار المحاسبي رقم 34 /التقارير المالية المرحلية دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دمشق، سوريا، 2009، ص: 02.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 02.

3 عبد الرحمن مرعي، دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 02، دمشق، سوريا، 2006، ص: 193..

4 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 193-194.

- **مجموعة من القوائم المالية المختصرة**وذلك مراعاة للزمن والتكلفة وعدم تكرار المعلومات التي تم التقرير عنها سابقا. إذ يمكن للشركة أن تقدّم معلومات أقل بتواريخ إعداد التقرير المالي المرحلي من المعلومات المقدمة في قوائمها المالية السنوية، إذ أن المقصود بالتقرير المالي المرحلي هو إجراء تحديث لآخر مجموعة من القوائم المالية السنوية، لذلك فهو يركز على نشاطات وأحداث وحالات جديدة دون تكرار المعلومات. مع مراعاة التعامل مع التقرير المالي المرحلي وكأنّه فترة محاسبية مستقلة.

- **مجموعة كاملة من القوائم المالية (كما هو في العيار المحاسبي "IAS 01") للفترة المرحلية:** حيث ينظر إلى التقرير المرحلي على أنه جزء متمم للتقرير السنوي، ذلك أن المقدمات والمستحقات يجب أن تأخذ بالحسبان ما الذي سيحصل على مستوى العام كله، ذلك يعني أنه يربط الإيرادات والنفقات المرحلية بالإيرادات والنفقات المتوقعّة للفترة التقريرية السنوية. بموجب هذا الأسلوب يتمّ تخصيص المصاريف المقدّرة لأجزاء السنة على أساس حجم المبيعات أو على أساس بعض النشاطات الأخرى.

فبموجب هذا المعيار ووفقا للفقرة 20 منه، يجب أن يتضمّن التقرير المالي المرحلي قوائم مالية مختصرة وإفصاحات بملاحظات مختارة وليس عناصر مختارة من البيانات المالية. كما تظهر نفس الفقرة أنه بغض النظر عن طول الفترة التقديرية، فإن بعض عناصر الإيرادات أو النفقات يجب أن تكون موجودة في عملية تحديد صافي الربح أو الخسارة على الرغم من أن العملية المقصودة غير كاملة بعد بتاريخ إعداد التقرير كما هو الأمر فيما يتعلّق بتقدير ضريبة الدخل، لذا تقوم الشركات بإعداد مجموعة كاملة من البيانات المالية على أساس مرحلي وتوضّح المبررات الكافية لتضمينها في التقارير المختصرة.[1]

أما فيما يخصّ الحد الأدنى من محتويات القوائم المالية المرحلية، فيجب أن يتمّ الالتزام بكامل متطلبات المعيار المحاسبي الدولي "IAS01"، والمتعلّق بعرض القوائم المالية، وبالتالي فإن شكل القوائم المالية في التقرير المرحلي أو المؤقت تكون وفقا لما ورد في المعيار" IAS01".

كما يحدّد المعيار "IAS34" الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي على أنّه يشمل بيانات مالية مختصرة، وإيضاحات تفسيرية مختصرة. وبما أن التقرير المالي المرحلي هو تقديم تحديث لآخر مجموعة من البيانات المالية السنوية، فهو يركّز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يكرّر المعلومات التي جرى الإبلاغ عنها سابقا.

ويجب أن يتضمّن التقرير المالي المرحلي كحد أدنى ميزانية مختصرة، قائمة دخل مختصرة، قائمة مختصرة إما لكل التغيّرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية ماعدا تلك التي تظهر بسبب العمليات الرأسمالية مع الملاك أو التوزيعات على الملاك، قائمة تدفقات نقدية مختصرة وملاحظات تفسيرية مختارة.[2]

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 195.

2 خالد جمال جعارات، مرجع سبق ذكره، 2008، ص:151.

فإذا قامت الشركة بنشر قوائم مالية مؤقتة في تقريرها المالي المرحلي فإن هذه القوائم المالية المؤقتة يجب أن تشمل كحد أدنى كل واحد من العناوين والمجاميع الفرعية التي دخلت ضمن أحدث بياناتها المالية السنوية والإيضاحات التفسيرية المختارة حسبما يتطلب هذا المعيار. ويجب إدخال بنود وإيضاحات إضافية إذا كان حذفها من شانه أن يجعل القوائم المالية مضللة.

كما يجب على الشركة أن تدخل المعلومات التالية كحد أدنى في إيضاحات القوائم المالية المرحلية إذا كانت مادية، وإذ لم يكن قد تمّ الإفصاح عنها في آخر تقرير مالي مرحلي. بحيث يجب على الشركة الإفصاح عن أية أحداث أو معاملات تعتبر مادية لفهم الفترة المرحلية الحالية. وذلك كما يلي:

- بيان يفيد بأن نفس السياسات المحاسبية وطرق الحساب يتم إتبّاعها في القوائم المالية المرحلية بالمقارنة مع أحدث القوائم المالية السنوية. وإذا تم تغيير هذه السياسات والأحداث فيجب الإشارة وتوضيح طبيعة وأثر هذا التغيير. بحيث يجب تطبيق هذا التغيير بأثر رجعي بحيث يعاد تعديل بيانات التقرير المؤقت للفترة المقارنة السابقة.
- طبيعة ومبلغ البنود التي تؤثّر على المجودات أو المطلوبات أو حقوق الملكية أو صافي الدخل أو التدفقات النقدية التي تعتبر عادية بسبب طبيعتها، أو حجمها، أو عدد مرات حدوثها.
- طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير في الفترات المرحلية السابقة للسنة المالية الحالية،، إذا كان لهذه التغيرات أثر مادي في الفترة المرحلية الحالية.
- ملاحظات تفسيرية بشأن موسمية أو تكرار العمليات المرحلية.
- إصدارات وإعادة شراء وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية.
- أرباح الأسهم العادية.
- الأحداث المادية اللاحقة لنهاية الفترة المالية، التي لم يتم إظهارها في القوائم المالية للفترة المرحلية.
- أثر التغيّر في تكوين الشركة أثناء الفترة المرحلية بما في ذلك دمج الشركة، أو امتلاك أو بيع شركات تابعة، والاستثمارات طويلة الأجل.....الخ.

***3-5* الفترات التي يمكن تغطيتها بموجب التقارير المالية المرحلية:** وفيما يتعلّق بالفترات المالية التي يمكن تغطيتها بموجب القوائم المالية المرحلية فهي كما يلي:[1]

- الميزانية، كما هي في نهاية الفترة المؤقتة الحالية، وميزانية مقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة.
- قائمة الدخل عن الفترة المؤقتة الحالية وقائمة دخل متراكمة للسنة المالية الحالية حتى تاريخهم قوائم دخل مقارنة للفترات المؤقتة ذاتها(الفترة المؤقتة والسنة المالية لتاريخه) من السنة المالية السابقة.
- قائمة تبيّن التغيرات في حقوق الملكية متراكمة للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة مقارنة للسنة المقارنة للفترة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة.
- قائمة تدفقات نقدية متراكمة للسنة المالية الحالية حتى تاريخه، مع قائمة للفترة ذاتها من السنة المالية السابقة.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص:152-153.

وإذا كانت أعمال الشركة موسمية لدرجة كبيرة، فيشجّع المعيار " IAS34 " الإفصاح عن معلومات مالية لآخر اثني عشر شهرا، ومعلومات مقارنة لاثني عشر شهرا السابقة. بالإضافة للقوائم المالية للفترة المقارنة أما إذا تم تغيير نهاية السنة المالية التي تقوم بإصدار القوائم المؤقتة، فيتطلب المعيار أن تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات عن الفترات المؤقت ة المقارنة بناءا على الفترات السابقة الجديدة.

3-6- أهمية الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي"IAS 34" بالنسبة للمستثمر في سوق الأوراق المالية

يتمّ إعداد التقارير المالية ذات الاستخدام العام التي تستند إليها أصحاب العلاقة في ترشيد عمليات اتخاذ القرارات عادة عن كل فترة مالية وتكون سنة، إلا أن الحاجة أبرزت وجوب إعداد تقارير مالية عن فترة معينة تكون أقصر من الفترة المالية الواحدة، كإعداد قوائم مالية عن ربع سنة أو نصف سنة، كون التقارير المالية التي تعدّ في نهاية الفترة المالية لا تعكس بالضرورة ما قد حصل خلال الفترة المالية من تغيرات وتقلبات، وبالتالي فإن الالتزام بالمعيار الدول ي "IAS34" يعتبر أمرا مهما لتوفير المعلومات اللازم ة لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك في الوقت المناسب. إضافة إلى توفير المعلومات المالية التي تساعد في إعداد تقديرات حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها، فضلا إلى توفير المعلومات عن تقييم أداء الشركة وقدرتها المكتسبة خلال الفترة المعدة عنها القوائم، مما يساعد المستثمرين في تقدير التوقعات المستقبلية خلال الفترة المعد عنها القوائم. وقبل التطّرق إلى أهمية الالتزام بهذا المعيار بالنسبة للمستثمر في سوق الأوراق المالية، نستعرض أولا أهداف وأهمية التقارير المالية المرحلية، حيث تظهر هذه الأهمية من خلال أهمية هذه التقارير المرحلية.

***3-6-1-* أهداف التقارير المالية المرحلية:** يرجع الاهتمام بالتقارير المالية المرحلية إلى ما يلي:[1]

- توفير المعلومات اللازمة عن المركز المالي ونتيجة النشاط لكل فترة مالية قصيرة (من 3- 6 أشهر) بدلا من الانتظار إلى نهاية السنة المالية، وذلك من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة.

- توفير معلومات مستمرة وملائمة ومهمة وفي الوقت المناسب وبشكل متكرر عن أداء الشركات، ومن ثم التمكّن من تحديد الانحرافات في الأداء.

- توفير المعلومات التي تمثّل الأساس الصحيح للاستثمار في سوق الأوراق المالية.

- مراجعة هذه القوائم من قبل مدققي الحسابات يجعل من الممكن اكتشاف التلاعب والاختلاسات والأخطاء التي حدثت خلال فترة صغيرة ومعالجتها.

---

1 عبد الرحمن مرعي، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

3-6-2- أهمية التقارير المالية المرحلية : تنبع أهمية التقارير المالية المرحلية من أهمية القوائم المالية السنوية التي تؤثّر على الخصائص النوعية التي يجب أن تتميّز بها المعلومات ومنها خاصية التوقيت المناسب التي يجب توفيرها في عملية التوصيل المحاسبي، حيث أن توقيت صدور التقرير المرحلي والمعلومات تؤثّر على قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح مع الشركة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، إذ أن المعلومات إذ لم تصل في الوقت المناسب فسوف تفقد قيمتها وتصبح غير فعّالة وتعتبر من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

وبناءا على أن أسعار الأسهم تتحدّد وبشكل أساسي حسب المعلومات التي توفرّها الشركة صاحبة تلك المعلومات ومدى ملاءمتها وتوقيتها المناسب، فلابد من الاعتماد على المعلومات التي توفرها التقارير المالية المرحلية في تحقيق السعر الكفء للأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية. [1]

كما أن الالتزام بإعداد تقارير مالية مرحلية وفق ما ينصّ عليه المعيار المحاسبي الدول ي "IAS34" يلعب دورا كبيرا في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية. [2] حيث تعدّ دراسة Ball and Brown عام 1986م البداية الحقيقية لعناية المحاسبين والباحثين بدراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، حيث ركزّت الدراسة على اختبار العلاقة بين الأرباح المتوقعة وأسعار الأسهم لشركات المساهمة المسجلّة في بورصة نيويورك للأوراق المالية، وقامت باختبار أهمية الأرباح المعلن عنها ومدى تأثيرها في أسعار الأوراق المالية على افتراض أن الأرباح المذكورة تكون مفيدة إذا رافق إصدار التقارير المالية تغيرات في سعر الورقة المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن المعلومات المالية المتفائلة عن الأرباح قد تؤدي إلى زيادة في القيمة السوقية للأسهم على عكس المعلومات المالية المتشائمة.

كما بيّنت دراسة Kwaku- K عام 1995 أن التقارير المالية المرحلية تحتوي على معلومات تؤثّر في أسعار الأسهم بناءا على افتراض أن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية. [3]

والشكل الموالي يوضّح دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية.

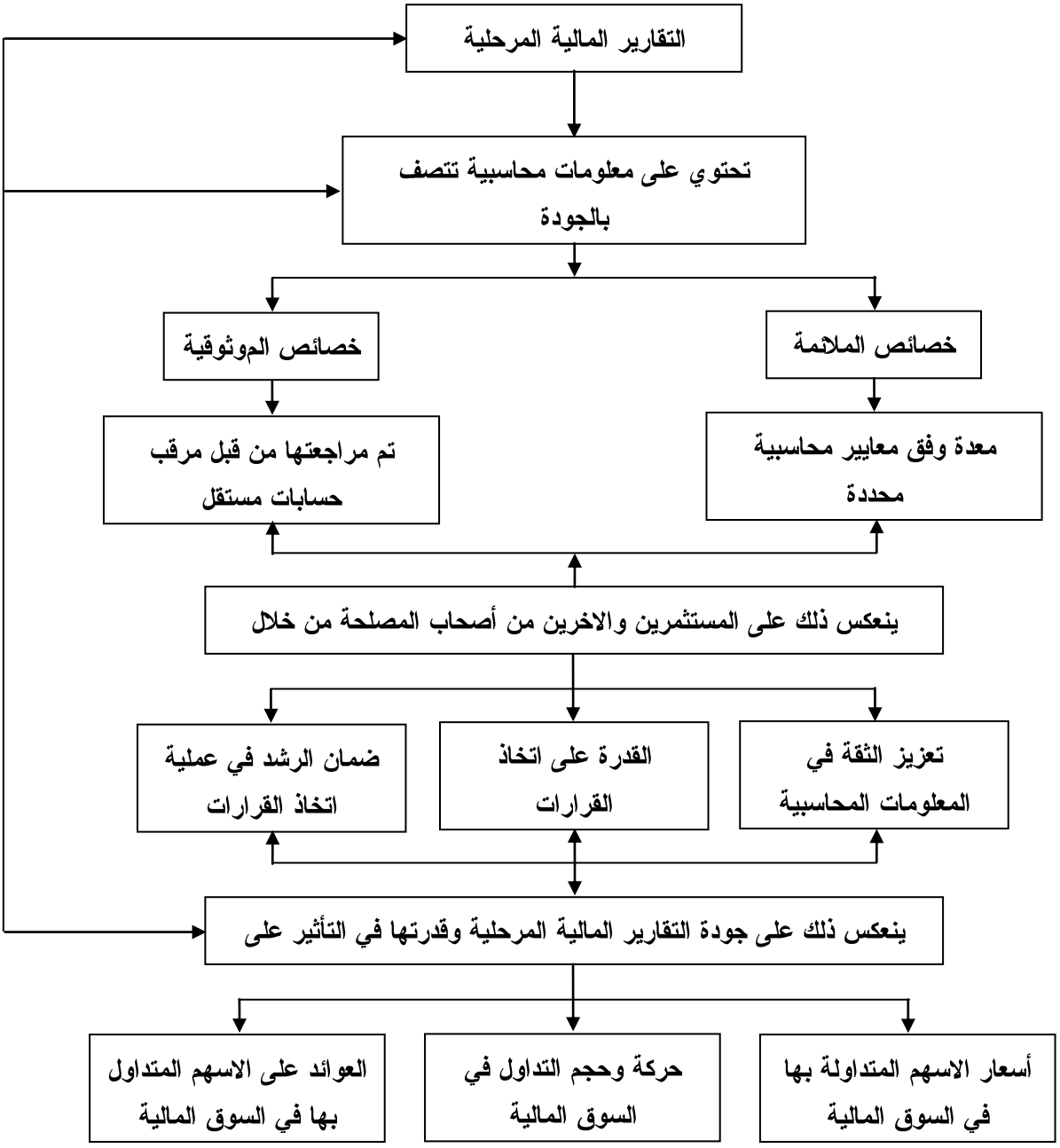
---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 190.

2 بشرى نجم عبد الله المشهداني، جوان جاسم خضير العبيدي، التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية: دراسة ميدانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد26، بغداد، العراق، 2011، ص:306. متوفر على الموقع الالكتروني: www.iasj.net/iasj?Fnuc=fulltex&aId=53340

3 نفس المرجع أعلاه، ص: 307.

الشكل رقم 15: دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية



المصدر: بشرى نجم عبد الله المشهداني، جوان جاسم خضير العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 308.

وبناءا على ما سبق، فالالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي" IAS34" يسمح بجعل المستثمرين والمساهمين في الشركة على اطلاع دائم بالوضع المالي لهذه الشركة حيث تقوم القوائم المرحلية بتوفير معلومات مستمرة، تساعد المستثمرين على تقييم أداء الشركات باستمرار خلال السنة. وهذا يؤدي إلى زيادة تأثير القوائم المالية على أسعار الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية. كما توفر هذه القوائم الحماية للمستثمر من خلال توفير المعلومات التي تفيده، أو التي يستعملها الوسطاء الماليون لتقييم الأداء المالي للشركة، وفي تصور أدائها المستقبلي. كل هذا من شأنه تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وجلب الأفراد إلى توظيف مدخراتهم فيها. وبالتالي تنشط سوق الأوراق المالية.

كما أن التقارير المالية المرحلية تزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال زيادة فاعلية المعلومات المحاسبية الواردة فيها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية خلافا للتقارير المالية السنوية التي يؤدي تأخر نشرها لمدة زمنية معينة إلى جعل المعلومات الواردة فيها مجرد بيانات تاريخية ليست ذات قيمة ملموسة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية.

ثانيا: أهمية الالتزام بالمعايير المتعلّقة بالسياسات والطرق المحاسبية

يعدّ الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية والتسويات اللاحقة لتاريخ التقارير المالية أمرا مهما في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، ولكن نظرا لتعدّد هذه السياسات والطرق والتسويات كان من الضروري وضع معايير محاسبية دولية توضّح كيفية الإفصاح عن هذه العناصر، ومن بين هذه المعايير المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء "IAS 08" والمعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير "IAS 10".

***1 -* الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء "IAS 08":** في ضوء فرضية الاستمرارية ومتطلبات القياس الدورية، وما يفرضه كل ذلك من ضرورة اللجوء إلى التقديرات المحاسبية والضرورات التي تفرض تغيير تلك التقديرات إذا تغيّرت الظروف والأحداث المرتبطة بها تعرّض المعيار لقواعد وطبيعة التعامل مع التغيّرات في التقديرات المحاسبية.

***1-1* هدف المعيار:** يهدف المعيار إلى وصف التبويب والإفصاح والمعالجة المحاسبية لبعض البنود في قائمة الدخل من أجل أن تقوم كافة الشركات بإعداد وعرض قائمة الدخل على أسس متسّقة وهذا يساعد الشركات على مقارنة قوائمها المالية مع تلك الخاصة بالفترات السابقة ومع البيانات المالية للشركات الأخرى، وعليه فإن هذا المعيار يشترط التبويب والإفصاح للبنود غير العادية *، كما يحدّد المعيار المعالجة المحاسبية للتغييرات في التقديرات والسياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.[1]

***1-2-* نطاق التطبيق:** يطبّق هذا المعيار في ثلاثة (03) مجالات، وهي:[2]

- عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية.
- عند المحاسبة عن التغيرات في السياسات المحاسبية.
- عن التغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح أخطاء الفترات السابقة.

أما الآثار الضريبية لتصحيح أخطاء الفترات السابقة وللتسويات الخاصة بتطبيق التغيّرات في السياسات المحاسبية، فيتمّ التعرّض لها في معيار المحاسبة الدولي المتعلّق بضريبة الدخل "IAS12".

---

1 المعيار المحاسبي الدولي "IAS 08".

2 علي يوسف، المعيار المحاسبي الدولي رقم 08: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء ، دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دمشق، سوريا، 2009، ص: 03.

* **البنود غير العادية:** هي إيرادات أو مصروفات تنشأ نتيجة لأحداث أو معاملات مميّزة بوضوح عن الأنشطة الاعتيادية للشركة، وبالتالي لا يتوقع حدوثها بشكل متكرر أو منتظم.

3-1- محتوى المعيار: بالإضافة إلى الهدف ونطاق التطبيق، يتضمّن المعيار تعريف كل من السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية.* بالإضافة إلى ثلاثة (03) أجزاء رئيسية، يتمثّل الجزء الأول في السياسات المحاسبية، الجزء الثاني في التقديرات المحاسبية والجزء الثالث في الأخطاء.

1-3-1- بالنسبة للسياسات المحاسبية:[1] حيث حدّد المعيار كيفية اختيار السياسات المحاسبية وثباتها، كذلك حدّ متى يسمح للشركة بالتغيير في السياسات المحاسبية والتي سبق وأن أشرنا إليها سابقا في الفصل الأول من هذا البحث. كما حدّد أيضا ما لا يعتبر تغييرا في السياسات المحاسبية، كيفية تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية وأخيرا الإفصاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية، حيث عندما يترتب على التطبيق الأولي لأي معيار أو تفسير تأثير على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة ويكون من المتعذّر تحديد قيمة التسوية أو أن يكون لهذا التطبيق تأثير على الفترات المستقبلية، عندئذ تقوم الشركة بالإفصاح عما يلي:

- اسم المعيار أو التفسير.
- أن التغيّر في السياسة المحاسبية يتم طبقا للأحكام الانتقالية للمعيار، إن أمكن ذلك.
- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.
- وصف الأحكام الانتقالية، إن أمكن ذلك.
- الأحكام الانتقالية التي قد يكون لها تأثير على الفترات المستقبلية.
- قيمة التعديل بالنسبة للفترة الحالية وكل فترة سابقة تم عرضها في حدود ما يمكن.
- قيمة التسوية المرتبطة بالفترات قبل تلك الفترات التي يتم عرضها إن أمكن ذلك.
- إذا تعذّر التطبيق بأثر رجعي، يتم الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود هذا الظرف أو الحالة مع بيان كيفية وتوقيت تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.

2-3-1- بالنسبة للتقديرات المحاسبية: [2] فقد حدّد المعيار شروط الاعتراف بالتغير في التقديرات المحاسبية، كذلك الاعتراف المستقبلي أو اللاحق لتأثير التغيير في التقديرات المحاسبية، وكذلك ضرورة التمييز بين التغيير في السياسة المحاسبية والتغيير في التقديرات *، وأخيرا الإفصاح عن التغيير في التقديرات، حيث تقوم الشركة بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو الذي يكون له تأثير متوقع في الفترات المستقبلية، وذلك في ما عدا إذا كان من المتعذّر تقدير هذا التأثير على الفترات المستقبلية، أما في حالة عدم الإفصاح عن قيمة التأثير في الفترة الحالية نظرا لتعذّر التقدير، تقوم الشركة بالإفصاح عن الحقيقة.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 06 –13.

2 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 15–16.

* وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 08". تعرف السياسات المحاسبية على أنها "المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وتقديم البيانات المالية"، أما التغيرات في التقديرات المحاسبية فهي "تعديل القيمة الدفترية لأي أصل أو التزام أو تعديل قيمة الاستهلاك الدور للأصل".

* يعد التمييز في أساس القياس المطبق تغيير في السياسة المحاسبية وليس تغيير في التقدير المحاسبي، وفي حالة صعوبة تمييز التغيير في السياسة المحاسبية عن التغيير في التقديرات المحاسبية يعامل التغيير كتغيير في التقديرات المحاسبية.

1-3-3- بالنسبة للأخطاء: [1] قد تنشأ الأخطاء في الاعتراف بعناصر القوائم المالية أو في عرضها أو الإفصاح عنها، ولا تعتبر القوائم المالية ملتزمة بما جاء في المعايير الدولية للتقارير المالية إذا كانت تتضمّن أخطاء معتمدة (سواء كانت هامة وجوهرية أو غير هامة) من أجل التأثير على عرض المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية. ويتم التمييز بين الأخطاء التي تكتشف في الفترة التي تحدث فيها، وتلك التي تكتشف في فترات لاحقة. فالأخطاء التي تكتشف في نفس فترة حدوثها يتم تصحيحها قبل اعتماد إصدار القوائم المالية، إلا أن الأخطاء الهامة قد لا تكتشف أحيانا حتى الفترة الموالية، ويتم تصحيح أخطاء الفترات السابقة ضمن معلومات المقارنة الواردة في القوائم المالية عن الفترة اللاحقة.

حيث حدّد المعيار المحاسبي الدولي"IAS 08" أنه يجب تصحيح الأخطاء الهامة التي تكتشف في الفترة الحالية وتتعلّق بفترات سابقة بأثر رجعي في أول قوائم مالية تعتمد للإصدار بعد اكتشافها، وذلك كما يلي:

- إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ.
- إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة، يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

1-4- أهمية الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي"IAS08" بالنسبة للمستثمر في سوق الأوراق المالية:

يحدّد الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية القابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، إذ يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن من أجل تحديد اتجاهات المركز المالي للشركة وأدائها، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة من أجل أن يقيّموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات فيها، وبناءا عليه فعملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن يتم على أساس ثابت في الشركة وعبر الزمن وعلى أساس ثابت للشركات المختلفة. كما أنه من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغيرات في هذه السياسات وآثارها، ويجب أن يكونوا المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في الشركة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين الشركات المختلفة.

وفي هذا الإطار يعمل المعيار المحاسبي الدولي "IAS08" على المحافظة على خصائص الجودة المرغوبة للمعلومات التي تتضمنّها القوائم والتقارير المالية، كما يعمل على تحقيق الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية.

وعليه، فقيام هذا المعيار بتحديد الحالات المسموح فيها تغيير الشركة لسياساتها المحاسبية ولقواعد التعامل مع هذه التغيرات، ونفس الأمر بالنسبة للتقديرات والأخطاء المحاسبية يسمح بتعزيز مبدأ الإفصاح المحاسبي ومن ثم جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وخاصة القوائم المالية منها، مما يوضّح الصورة أمام المستثمرين الذين تفيدهم في فهم السياسات المحاسبية للشركات.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 18.

2 - الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير" IAS 10": تمّ اعتماد هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في شهر مارس 1999، واعتبر نافذا على البيانات المالية السنوية بداية من جانفي 2000.

2-1- هدف المعيار: يهدف المعيار إلى بيان ما يلي:[1]

- متى يجب على الشركة تعديل بياناتها بالأحداث التي تحدث خلال الفترة اللاحقة لتاريخ التقرير.
- ما هي المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها عن تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية، وكذلك عن الأحداث الموالية لتاريخ الميزانية.
- الحالات التي لا تقوم فيها الشركة بإعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية إذا دلّت الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية على أن مبدأ الاستمرارية غير ملائم.

2-2- نطاق التطبيق:[2] يقدّم المعيار المحاسبي الدولي "IAS 10" إرشادات حول المحاسبة والإفصاح عن الأحداث التي تلي تاريخ التقرير المالي، ولأغراض هذا المعيار يتم تصنيف هذه الأحداث إلى نوعين رئيسيين:

- أحداث تؤدي إلى تعديل.
- أحداث لا تؤدي إلى تعديل

ويمكن القول أن هذا المعيار يبيّن تجسيد أي حدث يحث خلال فترة إعداد التقارير المالية، إذ يتعرّض المعيار إلى التمييز بين الأحداث التي تقدّم أدلة على عمليات أو بيانات كانت موجودة بتاريخ الميزانية وأحداث أخرى تقدّم معلومات تتعلق بالفترة التي تلي تاريخ التقرير.

2-3- محتوى المعيار:[3].بالإضافة إلى الهدف ونطاق التطبيق، يحدّد المعيار كل من تاريخ اعتماد التقرير المالي، وكذا القواعد الموالية للتعامل مع الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح، حيث نصّ المعيار في هذا المجال على ما يلي:[4].

- تاريخ إصدار القوائم المالية والجهة التي قامت باعتمادها، وإذا كان للملاك أو لغيرهم الحق في تعديل القوائم المالية بعد إصدارها، فيجب على الشركة أن تفصح عن هذه الحقيقة.
- إذا حصلت الشركة على معلومات بعد تاريخ الميزانية عن حالات كانت قائمة في تاريخ الميزانية، فيجب عليها تحديث الإفصاحات التي تتعلق بتلك الأحداث في ضوء المعلومات الجديدة.
- في بعض الحالات تحتاج الشركة إلى تحديث الإفصاحات بالقوائم المالية لتعكس المعلومات التي حصلت عليها بعد تاريخ الميزانية، حتى لو لم تكن هذه الأحداث تؤثّر على المبالغ المدرجة بالقوائم المالية للشركة.

---

1 المعيار المحاسبي الدولي "IAS 10".

2 علي يوسف، المعيار المحاسبي الدولي رقم 10: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دمشق، سوريا، 2009، ص: 02.

3 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 03-06.

4 نفس المرجع أعلاه، ص: 06.

أما بالنسبة للأحداث التالية لتاريخ الميزانية والتي لا تستوجب تعديل في القوائم المالية، فقد حدّد المعيار المحاسبي الدولي "IAS 10" أنه إذا كانت تلك الأحداث جوهرية ويؤثّر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدم القوائم المالية على التقييم الصحيح واتخاذ القرارات السليمة، فيجب على الشركة أن تفصح عن طبيعة هذا الحدث وكذا تقدير الأثر المالي للحدث أو ذكر عدم إمكان تقديره.

2-4- أهمية الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي"IAS10" بالنسبة للمستثمر في سوق الأوراق المالية:

تعتبر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية تلك الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي قد تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية، وبالتالي الإغفال عنها أو تجاهلها يؤثر على مصداقية المركز المالي للشركات ونتائج أعمالها، مما يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية ولاسيما المستثمرين، وعليه، فالالتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي المحاسبي الدولي " IAS 10 " وبقواعد الإفصاح التي ينصّ عليها يعتبر أمرا هاما في جعل المستثمر على إطلاع بكل الأحداث المالية في الشركة، وثقتهم بأن إدارة الشركة ومحاسبتها على اجتهاد دائم لاكتشاف الأخطاء أو الغش، خاصة إذا كان عدم الإفصاح عنها قد يؤدي إلى عدم تمكين المستثمرين من اتخاذ القرار السليم والتقييم الصحيح لتوزيعات الأرباح الخاصة بالفترة المحاسبية موضوع القوائم المالية.

ثالثا: الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي المتعلّق بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة "IAS24"

يعتبر هذا المعيار من بين المعايير الدولية للتقارير المالية التي تطرقّت التي تناولت الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية.

***1 -* التعريف بالمعيار:** يحلّ هذا المعيار المعاد صياغته محل المعيار الأصلي المصادق عليه من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية في مارس 1984، ويقدّم بشكله المعدّل الذي تم تبنيه اعتبارا من 1991، والذي لم تجرى عليه تغيرات جوهرية باستثناء بعض المصطلحات لتتناسب مع الممارسة الحالية للمعايير الدولية للتقارير المالية.[1].

***2 -* هدف المعيار:** إن الهدف من المعيار هو ضمان أن تحتوي البيانات المالية للمنشأة على الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه نحو إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثّرت بوجود الأطراف ذات العلاقة*. وبالمعاملات والأرصدة المعلّقة لدى هذه الجهات.[2]

---

1 المعيار المحاسبي الدولي " IAS 24". الفقرة .01

2 مأمون حمدان، المعيار المحاسبي الدولي (24): الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، ص: 01. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www.KantaKji.com/fiqh/Files/Accounting/IAS 24.doc

* وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 24 **تمثّل الأطراف ذوي العلاقة** " تحويل الموارد والالتزامات بين أطراف مرتبطة ببعضها البعض بغض النظر عما إذا كان السعر يمثّل عبئ والطرف ذو العلاقة هو في جوهره أي طرف يتحكّم أو يستطيع أن يؤثّر على القرارات المالية أو التشغيلية للشركة لدرجة تحول دون تحقيق الشركة لمصالحها بالكامل ومثل هذه الجماعات تشمل الشركات الزميلة أو الجهات المستثمر فيها والتي تتم المعالجة المحاسبية لها بطريقة حقوق الملكية وصناديق مزايا العاملين والملاك الرئيسيون الخ

3 - **نطاق التطبيق:** يتمّ تطبيق هذا المعيار في التعامل مع الأطراف ذات العلاقة وفي المعاملات بين الشركة معدّة التقارير والأطراف ذات العلاقة. ويتمثّل هؤلاء الأطراف فيما يلي:[1]

- المؤسسات التي تسيطر ويسطر عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو تحت سيطرة مشتركة مع المؤسسة معدة القوائم المالية، مثل الشركات التابعة والشركات الزميلة.
- الأفراد الذين بشكل مباشر أو غير مباشر لهم حق التصويت في الشركة المعدة اللقوائم المالية، ولهم تأثير هام عليها والأعضاء المقربين من عائلات هؤلاء الأفراد.
- الموظفين الإداريين الرئيسيين الذين لديهم سلطة ومسؤولية التخطيط والتوجيه والرقابة على نشاطات الشركة، بما في ذلك المدراء وموظفي الشركات.
- المؤسسات التي يمتلك فيها أي شخص من المشار إليهم سابقا بشكل مباشر وغير مباشر حصة هامة في حقوق التصويت فيها.

4 - **محتوى المعيار:** بالإضافة إلى الهدف ونطاق التطبيق يحدّد المعيار متطلبات الإفصاح في القوائم المالية أو الإيضاحات عن قيم وأنواع ونتائج وعناصر المعاملات بين الأطراف المرتبطة والشركة المعدّة للقوائم، وبالأخص ما يتعلق منها بالاستثمارات والإقراض والقروض طويلة الأجل والحسابات المدينة والدائنة المتعلّقة بما تم من معاملات مع الشركة.[2].

5 - **أهمية الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي" IAS24" بالنسبة للمستثمر في سوق الأوراق المالية:** تعدّ المعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة ذات خاصية مألوفة للتجارة والأعمال، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الشركات عادة بتنفيذ بعض أنشطتها من خلال شركة تابعة أو مشروعات مشتركة الخ، وفي هذه الحالات تكون قابلية الشركة للتأثير على القرارات المالية والتنفيذية للشركة المستثمر فيها يكون من خلال السيطرة أو السيطرة المشتركة أو التأثير الهام، لذلك فإن الإفصاح عن تلك العلاقات سيجعل الحالة أكثر وضوحا لدى المستثمرين حيث يتم توضيح الفرص والمخاطر التي قد تواجه الشركة، ممّا يساعد على اتخاذ قرار الاستثمار السليم في الأوراق المالية للشركات.

رابعا: الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي المتعلّق بربحية السهم "IAS33"

اهتمت الهيئات واللجان المهنية المنظمّة للمعايير المحاسبية بربحية السهم، وأصدرت معايير محاسبية خاصة ذات صلة بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلّقة بربحية السهم رغبة منها في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية وتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية فيها. وفي ضوء ذلك جاء المعيار المحاسبي الدولي "IAS33" والصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، والذي يحمل عنوان " ربحية السهم".

---

1 المعيار المحاسبي الدولي " IAS 24". الفقرة .03

2 سامي يوسف كمال محمد، معايير المحاسبة الدولية والمصرية المتعلقة بالإفصاح ومدى ملائمتها للتطبيق في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للحنة التمويل والبنوك بحزب الحرية والعدالة لتقييم بند المعايير الدولية وتطبيقها على المصارف الإسلامية، جويلية 2013، ص: 09. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: iefpedia.com/arab/wp_content/uploads/2013/07

1 - **هدف المعيار:** يهدف المعيار إلى وصف مبادئ تحديد وعرض ربحية السهم الذي سوف يحسّن مقارنات الأداء فيما بين الشركات المختلفة في نفس الفترة وفيما بين الفترات المحاسبية المختلفة لنفس الشركة. مع العلم أن تركيز المعيار في احتساب ربحية السهم هو على بسط المعادلة لكل سهم وثبات تحديد المقام، ذلك ما يعزّز التقارير المالية.[1].

2 - **نطاق التطبيق:** ينطبق هذا المعيار على ما يلي:[2].

***2-1*- البيانات المالية المنفصلة للشركة:** وهي التي:

- أسهمها أو أسهمها المحتملة يتم تداولها في سوق عام.
- أو الشركة التي قدمت أو في طريقها لتقديم بياناتها المالية لهيئة أوراق مالية أو لأية منظمة إشرافية أخرى لأهداف إصدار أسهم عادية لها في السوق العام.

***2-2*- البيانات المالية للمجموعة والشركة الأم:** وهي التي:

- أسهمها أو أسهمها المحتملة يتم تداولها في سوق عام.
- أو الشركة التي قدمت أو في طرقها لتقديم بياناتها المالية لهيئة أوراق مالية أو لأية منظمة إشرافية أخرى لأهداف إصدار أسهم عادية لها في السوق العام.

3 - **محتوى المعيار:** بالإضافة إلى الهدف ونطاق التطبيق، يحدّد المعيار المحاسبي الدولي "IAS33" كيفية قياس ربحية السهم *، والتي تحتسب من الربح أو الخسارة التي تعود لمالكي الأسهم العادية للشركة الأم وأيضا من الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة التي تعود لهؤلاء المالكين.[3]. كما حدّد المعيار الهدف من احتساب ربحية السهم وذلك لتقديم مقياس للحقوق لكل سهم عادي من أسهم رأس مال الشركة الأم في أداء الشركة على مدى فترة التقرير. كما تطرّق المعيار إلى عرض ربحية السهم سواء كانت ربح أو خسارة وذلك في بيان الدخل الشامل. وأخيرا تطرّق للإفصاحات الواردة في هذا المعيار. والتي يلّخصها الشكل الموالي:

---

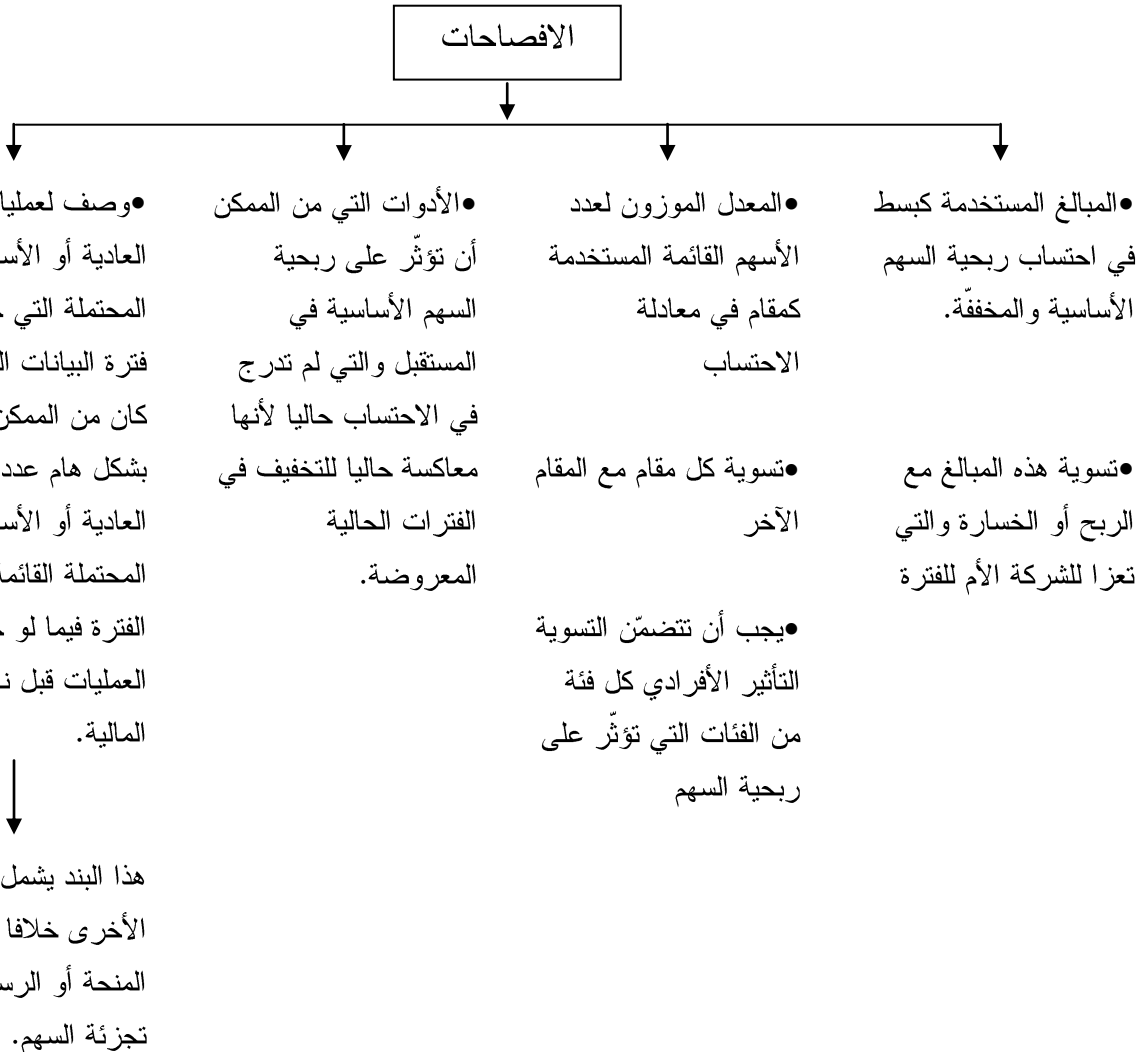
1 المعيار المحاسبي الدولي " IAS 33".

2 حسين خليل محمود شحادة، معيار المحاسبة الدولي 33: ربحية السهم، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنيمارك، 2011، ص: 05. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www.ao- academy.org/docs/taqaree 304062011. doc

3 نفس المرجع أعلاه، ص: 14.

* **ربحية السهم الأساسية:** يجب احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة صافي ربح الفترة أو خسارتها المنسوب لحماة الأسهم العادية على متوسط عدد الأسهم العادية خلال الفترة. ولغرض احتساب ربحية السهم الأساسية يجب أن يكون صافي الربح أو الخسارة والمنسوب للفترة لحملة الأسهم العادية هو صافي المبلغ أي الربح أو الخسارة بعد طرح الأسهم الممتازة.

الشكل رقم 16: الافصاحات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي "IAS33" ربحية السهم



المصدر: حسين خليل محمود شحادة، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

***4 - أهمية الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي*IAS33" بالنسبة للمستثمر في سوق الأوراق المالية:**

تعدّ المعلومات المتعلّقة بربحية السهم من الأولويات التي يهتم بها ويراقبها المستثمرون عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، حيث تعبّر هذه الربحية عن مؤشر مالي يتضمن معلومات ذات أهمية جوهرية تتعلّق بتقويم ربحية المشروع والعوائد المالية المتحققة.[1] بالإضافة إلى ما يمكن أن تشكّله هذه الربحية من مؤشر على إمكانية تحقق عوائد مستقبلية على الأسهم في الوحدة الاقتصادية، سواء كانت هذه العوائد في شكل توزيعات أرباح (في حالة الاحتفاظ بالأسهم)، أو في شكل مكاسب رأسمالية (في حالة بيع الأسهم)، لذا فإن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلّقة بربحية السهم ضمن القوائم المالية والإيضاحات المرفقة يعد للمستثمر مصدرا مهما للمعلومات، التي يستند إليها في اتخاذ قراراته الاستثمارية المتعلّقة بالأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية.

1 عبد اللطيف بن محمد بالشيخ، أثر ربحية السهم على قرارات المستثمرين في السوق المالي السعودي في ضوء المعيار المحاسبي السعودي رقم 20: دراسة ميدانية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن، جوان2012، ص: 02.

فالمعلومات ذات العلاقة بالأرباح لها تأثير وأهمية على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، كالنظرة المستقبلية للأرباح، معدل الزيادة السابقة في الأرباح، المعدل الحالي للأرباح، ثبات ربحية السهم*، معدل الزيادة في ربحية السهم مستقبلا، معدل الزيادة المتوقعّة في توزيعات الأرباح في المستقبل، نسبة توزيع الأرباح ونسبة الأرباح الموزعة إلى حقوق المساهمين. [1] فكلما زاد الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار المحاسبي الدولي "IAS33" كلما أدّى ذلك إلى الكثير من المزايا وهي توازن سوق الأوراق المالية، اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة سواء عند بيع، شراء أو الاحتفاظ بالأسهم. كما تؤدّي إلى الحد من القرارات المتعلّقة بالخروج من السوق وزيادة حركة التداول فيها ما ينشط سوق الأوراق المالية.

خامسا: الالتزام بمعيار التقرير المالي الدولي المتعلق بالإفصاح في القطاعات التشغيلية "IFRS08"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في شهر ديسمبر2006 معيار التقرير المالي الدولي المتعلّق بالإفصاح عن القطاعات التشغيلية "IFRS08"، والذي يحل محل المعيار المحاسبي الدولي المتعلّق بالإفصاح في التقارير القطاعية"IAS14"، والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من جانفي2009.

***1* - هدف المعيار:** يتطلّب هذا المعيار من الشركات الإفصاح عن معلومات تمكّن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للشركة، وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها. [2]

***2* - نطاق التطبيق:** يطبّق هذا المعيار على ما يلي:[3]

- القوائم المالية المنفصلة للشركة التي تتصف بما يلي:
  - يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق الأوراق المالية محلية أو أجنبية.
  - إذا كانت الشركة تودع أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق أوراق مالية.
- القوائم المالية الموحدة والتي تتصّف الشركة الأم بنفس المواصفات المذكورة في القوائم المالية المنفصلة للشركة.

---

1 عبد اللطيف بن محمد بالشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

2 آلاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، العرق، 2013، ص: 14.

3 جمعة حميدات، التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية 2009، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 2009، ص: 02. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: World- aac.net/vb/attachment.php?.

*** ثبات ربحية السهم:** تعد ثبات ربحية السهم واستقراره مؤشر جيد، وهو ما يعني بالضرورة أداء جيد للشركة.

3 - **محتوى المعيار:** بالإضافة إلى الهدف ونطاق التطبيق يحدّد المعيار الإرشادات التي يستعان بها في تحديد القطاعات التشغيلية *، كما يحدّد متطلبات المعيار من القطاعات المشمولة في التقارير المالية* بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح فيها، والمتمثلة عموما في معلومات عامة كالمعلومات المستخدمة في تحديد قطاعات الشركة المشمولة في التقارير المالية وأنواع المنتجات والخدمات التي يستمد كل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية إيراداته منها، بالإضافة إلى معلومات حول الأرباح والخسائر المعلنة للقطاع التشغيلي وأيضا مطابقات إجمالي إيرادات القطاع وإجمالي أرباح وخسائر القطاع المعروضة وأصوله والتزاماته وبنوده الهامة المقابلة للشركة ككل.[1]

4 - **أهمية الالتزام بمعيار التقرير المالي الدولي" IFRS08" بالنسبة للمستثمر في سوق الأوراق المالية:** تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للشركة من أن هذه المعلومات تظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بنشاط الشركة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حوا منتجات وخدمات الشركة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها ومعلومات حول العملاء الرئيسين لدى الشركة، حيث تساعد هذه المعلومات المستثمرين الحاليين أو المرتقبين في سوق الأوراق المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء القطاعات. هذا ما يمثّل إثراء إضافي للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية التي يعتمدها المستثمر كأساس قبل اتخاذ قراره الاستثماري.

وهكذا يسمح الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية على بعث ثقة المستثمرين الحاليين أو المرتقبين في جودة وصحّة المعلومات المحاسبية التي توفرها لهم التقارير المالية وعلى رأسها القوائم المالية، كما يسمح الالتزام بهذه المعايير أيضا بتسهيل عملية فهم واستيعاب مضمون البيانات المالية الواردة في القوائم المالية، ما قد يشجّع المستثمرين على الإقدام على شراء الأوراق المالية للشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية.

---

1 جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 02-03.

* **القطاعات التشغيلية:** هي جزء من الشركة يتصّف بما يلي:

- يمارس نشاط تجاري يولد إيرادات ويتكبّد مصاريف بما فيها الإيرادات والمصاريف الناتجة عن العمليات مع أجزاء الشركة الأخرى.
- يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للشركة.
- تتوفر معلومات منفصلة حول تلك القطاع.

* **القطاعات المشمولة في التقارير القطاعية:** حسب المعيار IAS14 تتمثل في:

- القطاعات التي ينطبق عليها تعريف القطاع التشغيلي الوارد سابقا أو القطاعات الناتجة عن تجميع اثنين أو أكثر من القطاعات التشغيلية والتي تظهر عادة أداء مالي متماثل من حيث طبيعة المنتجات والخدمات، طبيعة العمليات الإنتاجية، نوعية وفئة العملاء، أساليب توزيع المنتجات أو تقديم الخدمات وطبيعة البيئة التنزيمية كالعمل المصرفي الخ.
- كذلك إذا استوفى القطاع التشغيلي واحدة من الشروط الموالية:
- إذا بلغت الإيرادات الداخلية (للقطاعات الأخرى داخل الشركة) والخارجية (للعملاء) 10% أو أكثر من إجمالي الإيراد الموحد لكافة القطاعات التشغيلية.
- إذا بلغت نتيجة القطاع التشغيلي سواء ربح أو خسارة 10% أو أكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات التشغيلية من الربح أو الخسارة.
- إذا بلغت موجودات (أصول) القطاع 10% أو أكثر من إجمالي موجودات كافة القطاعات التشغيلية.

المطلب الثاني:أهمية الالتزام بعرض، تقييم والإفصاح عن الأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية

تناولت المعايير الدولية للتقارير المالية الأدوات المالية في أربعة معايير، منها اثنين صدرا عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وهما المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: العرض "IAS32"، المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس "IAS39"، ومنها اثنين صدرا عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي خلّف لجنة معايير المحاسبة الدولية وهما المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07" والمعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: التصنيف والقياس "IFRS09"، والذي جاء ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي "IAS39".

أولا: الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: العرض "IAS32"

عرف المعيار المحاسبي الدولي "IAS32" تعديلات من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، والذي كانت تسميته بالأدوات المالية: العرض والإفصاح إلى الأدوات المالية : العرض، حيث خصصّ معيار آخر محدد للإفصاح وهو المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07". ولذا سيتمّ فيما يلي التعرّف على العناصر الرئيسية للمعيار المتعلّق بالأدوات المالية: العرض.

***1* - أسباب تعديل معيار المحاسبة الدولية " IAS32" والتعديلات الرئيسية له:** بالنسبة لأسباب التعديل، فذلك لتقديم إرشادا إضافيا حول مسائل مختارة، منها:[1]

- قياس مكونات أداة مالية*. مركبة بتاريخ الاعتراف الأولي بها.
- تصنيف المشتقات*. استنادا إلى أسهم الشركة ذاتها.
- تحديد كل الإفصاحات الخاصة بالأدوات المالية في هذا المعيار.

أما بالنسبة للتعديلات الرئيسية، فتتمثل فيما يلي:[2]

- تم تعديل نطاق المعيار.
- تعديل مبدأ ما بين الأداة الصادرة التي هي أداة حقوق ملكية عن الأداة التي هي التزام مالي.
- تصنيف العقود التي ستسدد بأدوات حقوق ملكية.
- قاس مكونات الأداة المالية المركبة عند الاعتراف الأولي بها.
- أسهم الخزانة.
- الإفصاح: حيث تم نقل الإفصاح عن الأدوات المالية إلى المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07".

---

1 حسين خليل محمود شحادة، معايير المحاسبة الدولية: الأدوات المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنيمارك، 2011، ص: 09. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www.ao- academy.org/docs/taqaree 304062011. doc

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 09.

* **الأداة المالية:** أي عقد يمنح ينشئ أصلا ماليا لكيان ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية كيان آخر.

* **المشتق:** وهو أداة مالية أو عقد آخر يستخدم من أجل الاستجابة لتغيرات القيمة الناتجة عن تغيّر أسعار الصرف أو أسعار السلع أو أسعار أوراق مالية أو ترتيب ائتماني، ولا يتطلّب استثمارات مبدئية ويتم تسويته في تاريخ مستقبلي.

2 - **هدف المعيار:** تتمثّل أهداف المعيار فيما يلي:[1]

- وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية.
- وضع مبادئ لإجراء المقاصة بين الأصول المالية والمطلوبات المالية.

3 - **نطاق التطبيق:**[2] ينطبق على كافة الأدوات المالية باستثناء الأدوات الموالية:

- المصالح في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
- حقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين.
- عقود التأمين.
- الأدوات المالية التي هي ضمن المعيار "IFRS04".
- الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب عمليات الدفع بالأسهم.

كما ينطبق المعيار أيضا على العقود لشراء أو بيع أصول غير مالية والتي يمكن تسديدها إما بالصافي نقدا أو من خلال أداة مالية أو من خلال تبادل للأدوات المالية فيما لو كانت العقود أدوات مالية. وينطبق كذلك على تصنيف الأدوات المالية إلى أصول مالية ومطلوبات مالية وحقوق ملكية.

4 - **قضايا العرض التي تناولها المعيار المحاسبي الدولي " IAS32":** تناول هذا المعيار التفرقة بين الالتزامات وحقوق الملكية، تصنيف الأدوات المركبة، التقرير عن الفوائد والتوزيعات والمكاسب والمقاصة بين الأصول والخصوم المالية. وسنشير إلى ذلك باختصار فيما يلي:[3].

- **التفرقة بين الالتزامات وحقوق الملكية:** يجب على مصدر الأداة المالية عند تصنيف الأداة المالية لأول مرة أن يقوم بتويب الأداة المالية ومكوناتها كالتزام أو حقوق ملكية، وذلك حسب الجوهر ومفاهيم الالتزام المالي وأدوات حقوق الملكية.

- **تصنيف الأدوات المالية المركبة:** وتتمثّل الأداة المالية المركبة في كل أداة تتضمن كل من عنصري الالتزامات وحقوق الملكية، ويجب على من يصدر مثل هذه الأداة أن يصنف الأجزاء المكونة للأداة المالية بصورة منفصلة.

- **التقرير عن الفوائد، توزيعات الأرباح، الخسائر والمكاسب:** فالعوائد المتعلقة بأداة مالية مصنفة كالتزام مالي يتم تسجيلها في قائمة الدخل. أما توزيعات الأرباح لحملة الأداة المالية المصنفّة كأداة حق ملكية تحمل مباشرة على حقوق الملكية.

- **المقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي:** إذ يجب أن يتم إجراء مقاصة بين الأصل المالي والالتزام المالي وإظهار القيمة الصافية في ميزانية الشركة عندما يكون للشركة حق ملزم بإجراء المقاصة المسجّل بها أو توجد لدى الشركة النية للتسديد على أساس صافي القيمة أو القيام بتحصيل الأصل وسداد الالتزام في آن واحد.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 15.

2 نفس المرجع أعلاه، ص: 15.

3 قاسم عبد الرزاق، المعيار رقم 32: الأدوات المالية الإفصاح والعرض ، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، ص ص: 02-03.. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www.KantaKji.com/fiqh/Files/Accounting/IAS 24.doc

ثانيا: الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس "IAS39"

جاء المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس " IAS39" لتوضيح مفهوم القيمة العادلة وتعريف مفهوم الأدوات المالية والمشتقات المالية التي تقاس جميعها بالقيمة العادلة.

1 - **أهداف تعديل المعيار:** وتم تعديل المعيار وذلك لتقديم إرشادات فيما يتعلّق بالمسائل الموالية: [1]

- إلغاء الاعتراف.
- كيف يتم تقييم الانخفاض في القيمة.
- كيف يتم تحديد القيمة العادلة.
- توضيح بعض جوانب محاسبة التحوّط.

2 - **هدف المعيار:** وتمثّل هدف المعيار في تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالموجودات والالتزامات المالية وقياسها والإفصاح عنها.

3 - **نطاق التطبيق:** يسري المعيار على جميع الكيانات عند محاسبة كل من:

- الأدوات المالية.
- العقود الأخرى المندرجة تحديدا في النطاق.

4 - **محتوى المعيار:** يحتوي المعيار على المتطلبات الموالية:

- متى يجب الاعتراف بأصل مالي* أو التزام مالي* في الميزانية أول مرة.
- متى يجب إلغاء الاعتراف بأصل مالي أو التزام مالي.
- كيف ينبغي تصنيف أصل أو التزام مالي ما ضمن إحدى فئات الأصول أو الالتزامات المالية.
- كيف ينبغي قياس أصل أو التزام مالي بما في ذلك:
  - متى ينبغي قياس أصل أو التزام مالي بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة في الميزانية.
  - متى يجب الاعتراف بتدهور قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية وكيف ينبغي قياسه.
  - قواعد محاسبية خاصة لعلاقات التحّوط* التي تتضّمن أصلا ماليا أو التزاما ماليا.
  - كيف ينبغي الاعتراف بمكسب أو خسارة على أصل أو التزام مالي سواء في الربح أو الخسارة كمكون منفصل في حقوق الملكية.

---

1 حسين خليل محمود شحادة، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

* **الأصل المالي:** هو أصل في صورة:
  - نقدية.
  - حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من شركة أخرى.
  - حق تعاقدي لتبادل أدوات مالية تحت شرط يحتمل أن تكون إيجابية بالنسبة للشركة.
  - أداة حقوق ملكية في شركة أخرى.

* **الالتزام المالي:** وهو التزام تعاقدي بـــ:
  - تسليم نقدية أو اصل مالي آخر للشركة.
  - تبادل أدوات مالية في شروط مواتية للشركة.

* **التحوّط:** هي عملية حماية الشركة لنفسها ضد التغيرات غير المواتية في الأسعار، وتستخدم عمليات التحوّط للحماية من التعامل في العملات الأجنبية، التعامل في السلع والتعامل في الأوراق المالية.

- أما فيما يخصّ متطلبات الإفصاح في هذا المعيار، فقد تمّ نقلها إلى المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلّق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07".

ثالثا: الالتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07"

قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بوضع معيار محاسبي فيما يخصّ الإفصاح عن الأدوات المالية والمتمثّل في المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح " IFRS07 "، والذي يكمل كلا من المعيارين "IAS32" و"IAS39"والذي بدأ تطبيقه بداية من 2007.

1 - هدف المعيار: [1]يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية، بحيث تمكّن مستخدموا القوائم المالية من تقييم:

- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للشركة.
- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرّض لها الشركة خلال الفترة المالية، وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة الشركة لهذه المخاطر.

وكذلك معرفة الطريقة المستخدمة في إدارة هذه المخاطر.[2]

2 - نطاق التطبيق: ويطبّق هذا المعيار على ما يلي:[3]

- الأدوات المالية المعالجة محاسبيا أو غير المعالجة.
- الأدوات المالية المسجلة محاسبيا والمتضمنة في الأصول أو الالتزامات المالية التي وردت في نطاق تطبيق المعيار الدولي "IAS39".
- الأدوات المالية غير المسجلة محاسبيا، والتي تتضمن بعض الأدوات المالية غير الواردة في نطاق تطبيق المعيار الدولي "IAS39".
- على عقود البيع والشراء لأداة غير مالية والتي تدخل في مجال تطبيق المعيار الدولي "IAS39".

3 - محتوى المعيار: وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية المتعلّق بالأدوات المالية: الإفصاح "IFRS07"، يجب على الشركة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الأصول المالية، الالتزامات المالية وحقوق الملكية) والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات الموالية:[4]

- الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية.
- أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك آلية تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات.

---

1 آلاء مصطفى الأسعد، مرجع سبق ذكره، ص: 272.

2 رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد 02، جامعة الإسكندرية، مصر، جويلية 2009، ص: 29.

3 Stephen Spector, Norme internationale d'information financier IFRS 07: Instruments financiers – Informations a fournir; le reper, CGA, Canada, 2009, P: 03.

4 خالد جمال جعارات، مرجع سبق ذكره،2008، ص: 145.

كما حدّد مجموعتان من الإفصاحات المطلوبة وهما:

- **معلومات عن أهمية الأدوات المالية:** حيث يطالب الالتزام بالمعيار المحاسبي "IFRS07" بالإفصاح عن معلومات تمكّن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي وأدائه، وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف يشترط المعيار المحاسبي " IFRS07" الإفصاح عن بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والسياسات المحاسبية ومحاسبة التحوّط والقيمة العادلة.[1]

- **معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة من الأدوات المالية:** ويركّز المعيار على ضرورة الإفصاح بالمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية والمذكورة سابقا في الفصل الثاني كمخاطر السيولة و مخاطر السوق... وغيرها، وحدّد نوعين من الإفصاحات في هذا المجال، كما يلي:[2]

- **إفصاحات نوعية:** وهي الإفصاحات التي تتضمّن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها.
- **إفصاحات كمية:** ويزوّد هذا النوع من الإفصاحات بمعلومات عن مدى تعرض الشركة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الكيان بها.

رابعا: الالتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية المتعلق بالأدوات المالية: التصنيف والقياس"IFRS09"

قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية في نهاية عام 2009 بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية" **IFRS09** " المتعلّق بتصنيف وقياس الأدوات المالية، وجاء هذا المعيار كخطوة أولى ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي " IAS39 " الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وأصبح ساري المفعول ابتداء من فيفري 2013. كما سمح بتطبيقه للفترات المالية قبل تاريخ سريانه.

***1* - هدف المعيار:** يهدف المعيار إلى تسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية، وذلك من خلال عدد من التعديلات، تتمثل فيما يلي:[3]

- تخفيض عدد فئات التصنيف والقياس.
- تعديلات فيما يخص الاعتراف وقياس كل من أدوات الملكية وأدوات الدين.
- تعديلات فيما يخص القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- إعادة تصنيف الاستثمار في أدوات الدين.

كما يهدف إلى التحسين في المحاسبة عن الأصول المالية من تصنيف وقياس، خسارة تدني القيمة، المشتقات الضمنية، القيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر والاستثناء المتعلق بقياس الاستثمارات في أدوات الملكية التي ليس لها سعر سوق بالتكلفة.

---

1 طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، 2006، ص: 257.

2 خالد جمال جعارات، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 147.

3 المنتدى المالي والمحاسبي العربي، "قرارات قمة العشرين: استحقاقاتها المالية والاقتصادية والمحاسبية، تصنيف وقياس الاصول المالية. ص: 03. متوفر على الموقع الالكتروني: www.tagvaluation.com/Financial_ classifition.ppt.

2 - التحسينات في المحاسبة عن الأصول المالية من خلال مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي "IAS39" والمعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS09"

وفيما يلي ثلاثة جداول تتضمن مقارنات بين كل المعيار المحاسبي الدولي " IAS39" والمعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS09"، بهدف استخلاص التحسينات التي كانت وراء هذا التغيير.

الجدول رقم 03: المقارنة بين المعيار"IAS39" والمعيار"IFRS09" فيما يخص التصنيف والقياس.

المعيار المحاسبي الدولي "IAS39"	المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS09"
- يتطلب هذا المعيار تصنّف الأصول المالية ضمن واحدة من أربعة فئات، لكل منها معايير تصنيف ومتطل قياس مختلفة خاصة بها، تجمع معايير التصنيف بين طبيعة الأداة وطريقة استخدامها ونية الإدارة. - ويتضمّن هذا المعيار قواعد مشوهة تجبر الشركة على إعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لجميع الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، إذ تم بيع جزء غير بسيط منها قبل تاريخ استحقاقها.	- تصنّف الأصول ضمن فئتي قياس ويستند التصنيف إلى الطريقة التي يتم فيها إدارة الأداة (نموذج عمل الشركة)، بالإضافة إلى شروط التدفق النقدي التعاقدي المتعلقة بها. - تحدّد الفئة التي يتم تصنيف الأصول ضمنها فيما إذا كان يتم قياسها بصورة مستمرة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

الجدول رقم 04: المقارنة بين المعيار"IAS39" والمعيار "IFRS09" فيما يخص المشتقات الضمنية

المعيار المحاسبي الدولي "IAS39"	المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS09"
- إنه للعقد المركب (وهو عقد أساسي غير متسق يشتمل على مشتقة ضمنية) متطلبات مختلفة. - حيث يتم قياس العقود المركبة بعدّة طرق: - البعض بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) - فصل البعض إلى جزأين، يقاس أحدهما (المشتقة الضمنية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ويتم قياس الجزء الآخر (عقد أساسي غير مشتق) بالتكلفة المطفأة أو كعقد تنفيذ باستخدام محاسبة الاستحقاق - فئة ثالثة يتم المحاسبة عنها إما كعقد واحد أو على أساس التقسيم إلى جزأين وفق لاختيار الإدارة.	- ينطبق هذا المعيار على العقد المختلط إذا كان العقد الأساسي أصل مالي: - لا يمكن فصل العقد المختلط عندما يكون العقد الأساسي عبارة عن أصل مالي. - يتم تصنيف هذه العقود بمجملها وفقا لمعايير تصنيف الأصول المالية الأخرى. - لا توجد أي تغيير في طريقة المحاسبة عن العقود المختلطة إذا كان العقد الاساسي عبارة عن التزام مالي أو بند غير مالي.

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

الجدول رقم 05: المقارنة بين المعيار"IAS39" والمعيار "IFRS09" فيما يخص خسارة تدني القيمة

المعيار المحاسبي الدولي "IAS39"	المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS09"
- يتطلب معيار تقييم خسارة التدني في قيمة الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وخسارة التدني في قيمة فئتي الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.	- نتيجة لنموذج التصنيف الجديد، فإن الأصول المالية الوحيدة التي تخضع لخسارة تدني القيمة هي الأدوات المقاسة بالتكلفة المطفأة

المصدر: المنتدى المالي والمحاسبي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

خامسا: أهمية الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية المتعلّقة بالأدوات المالية للاستثمار في سوق الأوراق المالية

عرفت السنوات الأخيرة تطور وتنوّع في أنواع الأدوات المالية المتداولة في أسواق الأوراق المالية، مع تنوّع في المخاطر التي قد تتعرّض لها، مما دفع بالعمل على تطوير الأساليب التي تستخدمها الشركات لقياس المخاطر التي تتعرّض لها الأدوات المالية، حيث تم قبول مفاهيم وأساليب جديدة لإدارة المخاطر، وبالرغم من ذلك لم تسلم الأدوات المالية للشركات المختلفة من هذه المخاطر، ما يثير دائما خوف وتردد في نفوس المستثمرين عند الإقدام على الاستثمار في الأدوات المالية، ولذا كان من الضروري وضع معايير محاسبية لضبط وتوضيح التعاملات بالأدوات المالية، وكيفية الاعتراف بها وقياسها محاسبيا، مع ضرورة العمل على تحسين إطار الإفصاح عن المخاطر الناجمة من مختلف الأدوات المالية، وهذا ما كان وراء ظهور المعايير المحاسبية السابقة. حيث أن المستثمر أو الراغب في الاستثمار في الأوراق المالية لشركة ما بحاجة إلى مختلف المعلومات حول تعرّض هذه الشركة للمخاطر وكيفية إدارتها، كون هذه المعلومات تؤثّر على تقييم المستخدم للمركز المالي والأداء المالي للشركة أو مبلغ وتوقيت تدفقاتها النقدية والمستقبلية. وعليه فالالتزام بالمعايير المتعلّقة بالأدوات المالية والإفصاح عنها وفق ما تقتضيه المعايير الدولية للتقارير المالية يسمح بما يلي:[1]

- بمنح المستثمرين مزيدا من الشفافية والتوضيحات لاتخاذ أحكام بناء على معلومات أفضل أنواع الأدوات المالية المتداولة من قبل كل شركة والمخاطر والعوائد المتعلقة بها.
- تحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع المستثمرون الإطلاع على قوائم الشركة المالية ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة الشركة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها.
- عملية الإفصاح وفقا للقيمة العادلة ستساهم بجعل سوق الأوراق المالية كفؤة، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصا أن عملية الإفصاح تضفي عليهم الإحساس بالأمان.

1 حازم الخطيب، ظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيم والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد ، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجاد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2004، ص: 07.

- يستطيع المستثمرون معرفة أسباب احتفاظ الشركة بهذا النّوع من الأدوات المالية وخصوصا إذا كان محتفظ بها لغايات التحوّط والتي يعتبرها الكثيرون نوع من أنواع المقامرة، وبالتالي ستضطر الإدارة إلى أخذ الحيطة والحذر قبل الإقدام على استخدام هذا النّوع من الأدوات المالية لدرايتها الأكيدة بعلم المستثمرين بها.

لذا يعدّ الالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية سواء منها ما صدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية أو عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولاسيما المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS 07" المتعلّق بالإفصاح عن الأدوات المالية يسمح بمزيد من الشفافية والإفصاح عن كل ما يتعلّق بالأوراق المالية لكل شركة تطرح أوراقها للتداول في سوق الأوراق المالية، وهو ما يؤثّر إيجابا على قرارات المستثمرين.

المطلب الثالث: أهميّة التوجّه نحو مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS13" في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بتنشيط سوق الأوراق المالية.

كان النقاش دائما وباستمرار بين مستخدمي البيانات المالية حول إذا ما كانت التكلفة التاريخي ة في الميزانيةّ تعبّر عن الحقائق الاقتصادية وتسمح بفهم الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة، وفيما إذا كانت المعلومات التي تستند إلى التكلفة التاريخية تع برّ بصدق عن الوضعية المالية للشركات إذ تعرض هذا المبدأ لمجموعة من الانتقادات نوجزها فيما يلي:[1]

- كثيرا ما يعاب على مبدأ التكلفة التاريخية ضعف أو عدم ملائمة المعلومات المحاسبية على أساسه، حيث تعتبر الملائمة أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وهذا ما يؤكد عدم ملاءمتها في عملية اتخاذ القرارات.

- يرغب المستثمرون والمقرضون في وضع أهمية كبرى على الملائمة من أجل اتخاذ قرارات سليمة وهذا ما لا يوفره مبدأ التكلفة التاريخية.

- **التضخم:** على أساس مبدأ التكلفة التاريخية يتم تجاهل التضخم النقدي وارتفاع الأسعار الذي من شأنه عرض القوائم المالية بشكل مشوه بالمقارنة مع الواقع الاقتصادي، وكذلك يتمّ تجاهل وحدة القياس.

- عدم تماشي مبدأ التكلفة التاريخية مع متطلبات بعض القطاعات مثل البنوك الذي يحتاج إلى معلومات وبيانات متجددة ومتفقة مع السوق.

- عملية التحليل المالي لا تكون مفيدة بشكل كبير إذا كانت الأرقام المحاسبية لا تعكس ما عليه في الواقع.

أولا: مفهوم مبدأ القيمة العادلة وفقا المعيار الدولي للتقارير المالية لقياس القيمة العادلة "IFRS 13"

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة على أنها [2] "المبلغ الذي يمكن إن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت".

---

1 رشيد بوكساني، نسيمة أوكيل، العرابي حمزة، مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، المداخلة في إطار الملتقى الدولي حول SCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية، 17/18 جانفي 2010، ص:7-8.

2 معتز أمين السيد، محمد سليم العيسي، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لكلية الأعمال حول القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2009/15/14، ص: 30.

ولكنّه تم استبدال هذا التعريف مؤخرا في المعيار الدولي للتقارير المالية " IFRS 13" المتعلّق بقياس القيمة العادلة ليصبح "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس" وهو ذات التعريف الوارد في المعايير المحاسبية الأمريكية.[1]

جاء المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS 13" المتعلّق بقياس القيمة العادلة ليحمل تعريفا جديدا لمبدأ القيمة العادلة ومصدر التعليمات المتعلقة بكل تقييمات القيمة العادلة المستعملة في القوائم المالية. فقبل نشر المعيار كانت التعليمات الخاصة بالقيمة العادلة منتشرة في عدد لا بأس به من المعايير، التي منها من تطرّقت للقيمة العادلة بشكل محدود ومنها ما تطرّق لها بالتفصيل ولكن غالبا ما تكون النقاط المتطرق لها غير متناسقة.[2] ولذا جاء هذا المعيار والذي ابتدأ في تطبيقه من جانفي 2013، وذلك على ما يلي:[3]

- يعالج جميع تقييمات القيمة العادلة بما فيها تلك التي تستند على القيمة العادلة باستثناء تلك المعروضة في المعيارين "IFRS 02" المتعلق بالدفع عن طرق الأسهم و"IFRS 17" المتعلّق بعقود الإيجار.
- كما يغطي البنود المالية وغير المالية.
- يأخذ بعين الاعتبار القيمة العادلة التي كانت تعرض في الملاحظات.

ثانيا: أهمية ومزايا القياس وفق مبدأ القيمة العادلة

يعدّ الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة، فلا يمكن تصور دراسة عن العرض والطلب، أو مدى الاستثمار وغير ذلك من المواضيع دون توفر معلومات مالية دقيقة وذات موثوقية، ومكتملة من حيث النوعية والكمية، ومقدمة في أوقاتها المناسبة. فتبني مبدأ القيمة العادلة في تقدير البيانات المالية للشركة تعتبر وسيلة هامة للتنبّؤ بتقديرات القيمة الاقتصادية في المستقبل.

كما أصبح من الواضح أنه في ظل المحاسبة التقليدية القيم المالية قي الميزانية قائمة الدخل لا تقدم جوابا كافيا للإيفاء بمتطلبات المستثمرين لاتخاذ القرارات المناسبة المستندة إلى معلومات عادلة تعكس الوقائع الاقتصادية، ولهذا جاءت محاسبة القيمة العادلة لتضييق الاختلاف بين القيمة الاقتصادية والقيمة المحاسبية. وبالتالي فان اعتماد مبدأ القيمة العادلة سيحدث تغييرا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلوليتها.

كما يسمح تطبيق مبدأ القيمة العادلة تحديد الربح أو الخسارة وفقا للمفهوم الاقتصادي، حيث أن الدخل من الناحية الاقتصادية هو الزيادة الناجمة في القيمة المتبقية للموجودات أي في حقوق الملكية. ومن المنظور الاستثماري فإن الزيادة في قيمة الموجودات المالية يرافقها زيادة في حقوق الملكية، وفي رأس المال وأموال الشركة الأخرى المستثمرة في موجودات لجني عائد عليها من الاستثمار في السوق، نظرا لأن القيمة العادلة تمثل القيمة الحالية لتوقعات المستثمرين للتدفقات النقدية المستقبلية المتأتيّة من الموجودات مخصومة بالأسعار الجارية للعائد على الاستثمار، كما تعتبر معلومات القيمة العادلة مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية، حيث أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى ما يلي:

---

1 خالد جعارات، محمود الطبري، مخاطر القياس المحاسبي في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، بغداد، العراق، 2013، ص: 242.

2 Grant Thornton, Bulletin de nouvelles sur les IFRS, IFRS 13: Evaluation de la juste valeur, Numéro spécial, Février 2012, P:02.

3 Op –cit, P: 02.

- تعكس تقدير سوق الأوراق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومن يقوم بشرائها وإصدارها.
- توفّر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو بالبيع، أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

كما تحققّ أيضا محاسبة القيمة العادلة المزايا الموالية:[1]

- أنها عين السوق في الاقتصاد، فهي تعكس العوامل المتواجدة في السوق والتي تجتمع مع بعضها البعض لتشكيل القيمة العادلة.
- أنه لا علاقة للقيمة العادلة بالظروف الاستثنائية، فهي أساس قياس يعتمد على ما هو متواجد في السوق.
- كذلك ينظر إلى القيمة العادلة بأنها توفّر معلومات موثوقة بعكسها ظروف السوق وتزيد من الشفافية.
- يؤدي الأخذ بالقيمة العادلة إلى زيادة الرفع المالي في أوقات الرخاء، وهو ما يؤدّي بدوره إلى زيادة فاعلية الأسواق.

ثالثا: أساليب قياس القيمة العادلة

يمكن قياس القيمة العادلة وفقا لعدّة أساليب كما يلي:

- بموجب تعديل القيم التاريخية حسب الأرقام القياسية للأسعار العامة، وتستخدم هذه الطريقة في حالة وجود اقتصاد متضخم بدرجة عالية.
- تكلفة الاستبدال أو القيمة الداخلة، والت تفترض أن الأصول المملوكة قد قيمت بشكل عادل بموجب التكلفة الاستبدالية.
- القيمة الخارجة أو سعر البيع، وهذا الأسلوب أكثر ملائمة لقياس الأصول المتداولة.
- التدفقات النقدية المخصومة، لمعرفة القيمة الحالية واستخداماتها في تحديد معدل العائد الداخلي.

رابعا: أثر مبدأ القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وانعكاسات ذلك على قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية

ركّز مجلس معايير المحاسبة الدولية " IASB" في السنوات الأخيرة على استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس عند إعداد البيانات المالية، حيث حدّد مجموعة التعليمات التي تحكم إعداد هذه البيانات وفقها وكذا البنود التي يمكن استخدام القيمة العادلة لقياسها وهو ما نص عليه المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS 13"، وذلك بهدف تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها للمستثمرين، مما يساعدهم على توجيه وترشيد القرارات الاستثمارية التي سيتخذونها.

1 خالد جعارات، محمود الطبري، مرجع سبق ذكره، ص: 242.

إن تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس، يحقّق مزايا كبيرة تنعكس آثارها على عملية الإبلاغ المالي، بما يساهم في تعزيز موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية المنشورة، من حيث قدرتها على تحقيق خاصية التمثيل الصادق والعادل لنتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي[1]. إذ تكون المعلومات المالية موثوقة إذا كانت قابلة للصحة والتحقق ومحايدة، ولديها تمثيل صادق، ومن هنا يلاحظ أن التكلفة التاريخية ليست ملائمة وذات صلة لأنها تقدم معلومات ليست في الوقت المناسب، إلا أن القيمة العادلة في الوقت الجاري تتطلّب استخدام القيمة السوقية إن وجدت أو معلومات السوق (المدخلات) لاحتساب التقدير، وهذه محاولة لجعل القيمة العادلة على أنها موثوق بها إلى أكثر حد ممكن. إلا أن معارضي القيمة العادلة يرون أن عملية القياس بانتظام لتأثير تحركات السوق لأصول الشركة وخصومها، يمكن أن يدخل تقلبات كبيرة في البيانات المالية، وبالتالي لا يمكن الثقة بها. إلا أن مؤيدي القيمة العادلة يردون عليهم بأن هذا التقلّب هو الثمن مقابل ثقة المستثمر، خاصة في ظل وجود سوق للأصول والخصوم تسوده الشفافية. إلا أن حقيقة عدم وجود سوق نشطة ونتيجة اعتماد القيمة العادلة على أساليب تقدير ذاتية يمكن يؤثّر على موثوقية القيمة العادلة بالنسبة للمستثمرين، مما يتطلّب العمل على توفير سوق نشطة في أي اقتصاد.

يتم تعريف المقارنة بأنّها نوعية المعلومات التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف في ما بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية، وبالتالي عند المفاضلة بين أسلوب القيمة العادلة وأسلوب التكلفة التاريخية، يرى أن أسلوب القيمة العادلة يعزّز إمكانية المقارنة بين المعلومات عندما يتسّنى قياسها، بينما يمكن أن يعيث أسلوب التكلفة التاريخية ذلك من خلال عدم مقدرتها على تحديد أوجه التشابه بين البنود المماثلة.

وعليه، تلعب القيمة العادلة دورا هاما في إطار تعزيز جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واتخاذ القرار الاستثماري المناسب، وذلك باعتبار أن المستثمرين يقدرون الشفافية التي تقدمها القيمة العادلة. فعلى الرغم من عيوب القيمة العادلة والتي جاء المعيار الدولي للتقارير المالية "IFRS 13" للحد منها، إلا أنها تعتبر الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلى لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل بالمقارنة مع تطبيقات التكلفة التاريخية، والتي تتجاهل القيم السوقية الحالية للأدوات المالية، فالالتزام بمتطلبات قياس القيمة العادلة القائمة على السوق يقدّم نتائج أكثر شفافية ومعلومات إضافية وتقارير مالية ذات قابلية للهم والمقارنة ذات معلومات أكثر ملائمة وموثوقية.

خامسا: أثر مبدأ القيمة العادلة على المحاسبة وتقييم الأدوات المالية المحاسبية وانعكاسات ذلك على قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية

تغطّي محاسبة القيمة العادلة كل من الموجودات البيولوجية والمحاصيل الزراعية، إضافة إلى الأدوات المالية، كما تعكس القيمة العادلة تقديرات للأوضاع الاقتصادية السائدة، وكذا الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية عند حدوثها، لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية. ولهذا من الضروري العمل على إقامة سوق أوراق مالية فعال يساعد في تحديد القيمة العادلة.

1 محمد مطر، السويطي موسى، مرجع سبق ذكره، ص:319.

كما أن هناك عدة جوانب اقتصادية تتأثر من جراء إتبّاع محاسبة القيمة العادلة، ومنها تحديد أرباح الشركات والمؤسسات التي كانت في السابق تعتمد على مفهوم أن الإيرادات من الموجودات المالية والأصول البيولوجية تتحقق عند بيعها. أما في ظل محاسبة القيمة العادلة فإن الأرباح تتحقق عند حدوثها.

أما بالنسبة للأدوات المالية والتي تشمل الأسهم والسندات كانت في السابق تظهر بسعر التكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل، بالرغم من قابليتها للتداول، ولذلك لم تكن المحاسبة تعكس التغيير الاقتصادي في قيمتها خلال السنوات اللاحقة لتاريخ اقتنائها. كما أن اعتماد التكلفة التاريخية أساسا لقياس الأدوات المالية تشوه ما تعكسه البيانات المالية، وذلك لأن إظهار الأوراق المالية بتكلفتها التاريخية بالرغم من أن قيمتها السوقية أعلى من تكلفنها التاريخية يعني أن هناك أرباحا محققة، ولكن غير معترف بها، ولا تظهر في البيانات المالية، وأن الأرباح سوف تتحقق عند بيعها، وقد تكون في سنة غير تلك السنة التي حدثت فيها. هذا إضافة إلى أن الخسارة يتم الاعتراف بها قبل تحققها. مما يعني عدم التماثل في معالجة الربح آو الخسارة. ومن هنا يتجلى دور مبدأ القيمة العادلة.[1]

وعند تقييم الأدوات المالية وفقا لمبدأ القيمة العادلة، فإنه نجد الحالات الموالية:

- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة.
- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط، وغير منظم كبعض الأسواق الموازية، وفي حالة عدم وجود سعر سوقي معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية. ومن أهم هذه الوسائل يوجد:
  - القيمة السوقية الجارية لأداة مالية متشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها.
  - تحديد حجم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها شكل جوهري كالفترة المتبقية للاستحقاق وغيرها.
- أما في حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كاملة بسبب غياب سوق الأوراق المالية كما في حالة الجزائر فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأوراق المالية المراد تقييمها بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، ودرجة التقين منها وذلك لمساعدتهم على تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

وقد أولت المعايير الدولية للتقارير المالية اهتماما كبيرا لتقييم الأدوات المالية، فوضعت لذلك معايير خاصة بالأدوات المالية، حيث طرقت باب مفهوم القياس وإمكانية حل المشاكل التي تتعلق به بالأخذ بالقيمة العادلة.[2]

وبالتالي فإن التوجه نحو مبدأ القيمة العادلة يسمح بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة، مما يسمح بإنتاج بيانات مالية دقيقة وواقعية، معبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة، الأمر الذي يوفر معلومات موثوقة ومفيدة لاتخاذ القرارات من طرف المستثمرين. فتقييم الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة يسمح بتوفير معلومات محاسبية بعيدة عن الأخطاء والتحيز تبعث الثقة في المستثمرين وتشجعهم على الإقبال على الأدوات المالية للشركات المساهمة.

---

1 صلاح حواس، مرجع سبق ذكره، ص:111.

2 معتز أمين السيد، محمد سليم العيسي، مرجع سبق ذكره، ص:10.

وهكذا نرى ضرورة الالتزام بكل من متطلبات الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية سواء منها ما يتعلّق بالإفصاحات الواجب ظهورها في القوائم المالية فيما يخص محتواها المعلوماتي والسياسات المحاسبية المستخدمة فيها، والإفصاحات المتعلقة سواء بالأطراف ذوي العلاقة أو ربحية السهم أو القطاعات التشغيلية، أو ما يتعلّق منها بالإفصاحات الخاصة بالأدوات المالية على تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاسيما القوائم المالية، لكونها المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية والمالية التي يعتمدها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

كما يساهم الالتزام وإتبّاع مبدأ القيمة العادلة في توفير المعلومة الحقيقية والموثوقة، التي يستند إليها المستثمر أو الراغب في الاستثمار في الشركات المسعرة في البورصة في تعزيز ثقة المستثمر في البيانات المالية لهذه الشركات، ما يشجّعه على اتخاذ قرار الاستثمار في أوراقها المالية.ولكن هذا وحده لا يكفي إذ لم يستعن المستثمر بمختصين في الحصول على هذه المعلومات وتحليلها وكمثال عن ذلك المحللين الماليين الذين يقومون بتحليل القوائم المالية لغرض تقييم الفرص الاستثمارية والتي سيتمّ التطرّق إليها في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: مدى ملائمة القوائم المالية المعدّة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية لاحتياجات التحليل المالية، وأهميّة ذلك في سوق الأوراق المالية

إن كل قرار اقتصادي كقرار الاستثمار يعتمد على مجموعة محددة من المؤشرات المالية المستخلصة من البيانات المالية وغيرها من المصادر البديلة، هذا يعني أن القيم المالية التي تعرضها البيانات المالية هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، لكنها تعتبر بيانات أولية بالنسبة للقرار الاستثماري، وبالتالي يتوجبّ تحويل هذه البيانات إلى الصورة التي تخدم القرار، أي تحويل المعلومات المحاسبية الواردة بالبيانات المالية إلى أشكال أخرى قد تكون نسب أو معدلات أو قيم معدّلة تخدم قرارا محددا.

إذ يعتبر التحليل المالي أحد المجالات الرئيسية التي تعنى بدراسة القوائم المالية بشكل تفصيلي وانتقادي وتفسيرها، وذلك لغرض تقييم فرص استثمارية، أو تقييم أداء الشركة أو أحد أنشطتها.ويتضمّن بذلك التحليل المالي إبراز علاقات الارتباطات القائمة بين عناصر القوائم المالية، والتغيّرات التي تطرأ على تلك العناصر على مدى فترة أو فترات معينة، وحجم ذلك التغيير على الهيكل المالي للشركة وأثره. ومن هنا تتضّح الأهمية البالغة لتحليل القوائم المالية المعدّة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية قبل استخدامها في اتخاذ القرار الاستثماري. لذا سيتمّ من خلال هذا المبحث التعرّف على طبيعة التحليل المالي الحديث من خلال ماهيته، وتحديد مجالاته وأساليبه، كما سيتمّ التطرّق إلى نسب التحليل المالي المستعملة لتقييم الأداء المالي للشركات، وسيتمّ كذلك تناول الآثار العامة للالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للتحليل المالي من خلال التحليل المالي لمختلف القوائم المالية، وأخيرا يتمّ استعراض أهمية التحليل المالي لهذه القوائم على نشاط سوق الأوراق المالية. ولذا تمّ تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

المطلب الأول: طبيعة التحليل المالي الحديث

المطلب الثاني: الآثار العامة للالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للتحليل المالي

المطلب الثالث: أهمية تحليل القوائم المالية في سوق الأوراق المالية

المطلب الأول: طبيعة التحليل المالي الحديث

إن وظيفة التحليل المالي تعتبر من الوظائف الضرورية التي يستعان بها في تبسيط وتفسير المعلومات التي تقّدمها الشركات، والتي تتميّز بتعدد استعمالاتها وكذا الجهات المعنية بها خاصة مجال الاستثمار.

أولا: ماهية التحليل المالي

وسيتمّ فيما يلي التطرّق إلى كل من مفهوم وظيفة التحليل المالي، أهدافه، أهميته، مجالاته ومقومّاته الأساسية.

***1 -* مفهوم التحليل المالي**

يعرف التحليل المالي على أنّه"عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقّع ما تكون عليه في المستقبل".

كما يعرف التحليل المالي الحديث على أنه [2] "عملية إجرائية تهدف إلى تقديم معلومات من واقع وتفسير محتوى القوائم المالية والاقتصاد الكلي، وذلك بهدف مساعدة المستفيدي ن فيها على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية".

ومنه فالتحليل المالي يتضمّن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة، وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية. فهو من الأساليب المعتمدة في عمليات التقييم الذي يمكن من إبراز الوضع المالي وقياس الأداء، وإظهار مواقع القوة والضعف وتحديد أماكن الخلل قصد تصحيحها.

***2 -* أهداف التحليل المالي**

حسب المفهوم التقليدي التحليل المالي ينصب على دراسة وفحص القوائم المالية واستخراج مجموعة من النسب المالية والعلاقات بين عناصر ومحتويات القوائم المالية. إذ كان ينصب على تقييم الماضي والحاضر. أما الهدف الحديث فقد أصبح بالإضافة لما سبق ينصب على تهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات بتوفير المعلومات المفيدة والملائمة عن طريق استخدام أدوات وأساليب حديثة، صاحبت التطور في تحليل الاستثمار وسوق الأوراق المالية.

بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية، يهدف التحليل المالي الحديث إلى ما يلي:[3]

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- تحديد انحرافات الأداء المتحقق عن المخطط، وتشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل المالي لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- التنبّؤ باحتمالات الفشل الذي قد يواجه الشركة.

---

1 وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل، الطبعة01، الوراق للنشر والتوزيع،2004، ص:21.

2 أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص:42.

3 عدنان تايه النعيمي– أرشد فؤاد التميمي،التحليل والتخطيط المالي، الطبعة الأولى،اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص:21.

3 - أهمية التحليل المالي الحديث: يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات العلمية من قبل إدارة الشركة لمراقبة أنشطتها، من خلال توضيح العلاقة بين البيانات المالية والتغيرّات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على أداء المشروع والهيكل المالي العام له، كما يساعد التحليل المالي أيضا في الإجابة على التساؤلات المختلفة التي تطرحها جهات معينة كالمستثمرون والدائنون الخ[1]. كما تتمثّل أهمية التحليل المالي أيضا فيما يلي:[2]

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء ، كما يساعد في التخطيط المستقبلي، بالإضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكّد للرقابة والسيطرة.

- يساعد أيضا في توقّع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخّاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

4 - مجالات التحليل المالي والجهات المعنية به: تتعدّد المجالات وكذا الأطراف المعنية بوظيفة التحليل المالي سواء فيما يتعلّق بالأطراف داخل الشركة أو خارجها، ويمكن تلخيص هذه المجالات والأطراف في العناصر الموالية:

4-1- مجالات التحليل المالي: يستعمل التحليل المالي للتعرّف على أداء الشركات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:[3]

- **التحليل الائتماني:** ويهدف هذا التحليل إلى التعرّف على الأخطار المتوقّع أ ن يواجهها في علاقته مع المقترضين، وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا على نتيجة هذا التقييم.

- **تحليل تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات فعالة لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية الشركة وكفاءتها.

- **التخطيط:** تلعب أدوات التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقّع.

- **التحليل الاستثماري:** إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات الذين ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

4-2- الجهات المعنية بالتحليل المالي: إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته، ونذكر منها ما يلي:[4]

---

1 وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 15

2 نفس المرجع أعلاه ص: 16.

3 مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر، دار أجنادين للنشر، الأردن، 2006، ص:233-237.

4 وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص ص: 29-32.

***1-2-4-* إدارة الشركة:** وذلك لتقييم ربحية الشركة، والعوائد المحققة على الاستثمار، ومقارنة أداء الشركة بالشركات الأخرى.

***2-2-4-* المستثمرون:** يهتم المستثمرون في الشركة بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم، ومدى مناسبة عوائدها الحالية، والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها. لهذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للحصول على المعلومات كما يلي:

- أداء الشركة على مدى القصير والطويل، وقدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد على الاستثمارات.
- سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها.
- سياسة الوضع المالي للشركة، والعوامل التي قد تؤثر فيه مستقبلا.

فإضافة إلى هذه المعلومات يسترشد المستثمر بأعمال المحللين الماليين.

***3-2-4-* الوسطاء في البورصة**

ويهدف هؤلاء من التحليل المالي إلى التعرف عما يلي:[1]

- التغيّرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار نتيجة للتطورات المالية في الشركة، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة، يمكن استغلالها، أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

***5 -* مقومّات نجاح التحليل المالي:** من أجل نجاح التحليل المالي في تحقيق أهدافه، لابد من توفّر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكّل ركائز أساسية لابد من مراعاتها، ومن بين هذه المقومات يمكن ذكر ما يلي:[2]

- لتحقيق غايات التحليل المالي بدقة ومصداقية لابد من توفّر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية، أي أن نتائج العملية التحليلية ومدى دقتها تتوقف على دقة ومصداقية البيانات التي اعتمد عليها المحلل، لذا لابد أن تتمتّع المعلومات التي يقوم التحليل المالي بتحليلها بقدر من المصداقية والموثوقية والملائمة أي بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي نصت عليها المعايير الدولية للتقارير المالية.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، إلى جانب استخدام أدوات ملائمة لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.
- كما يجب أن يتمتّع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك لابد من أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا ومهنيا مناسبا.

---

1 مفلح محمد عقل،مرجع سبق ذكره، 2006، ص:236 .

2 ويمكن العودة في هذا الصدد لكل من:

- وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص: 15.
- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص ص: 04-06.

ثانيا: منهجية التحليل المالي وأساليبه

عملية تبني المعايير الدولية للتقارير المالية كان لها تأثير على مختلف الجوانب والوظائف المالية بما فيها وظيفة التحليل المالي التي عرفت منهجيتها هي الأخرى بعض التعديلات في خطواتها.

***1 -* منهجية التحليل المالي الحديث:** بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها لرأي المحلل المالي نفسه، ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجهها، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع بعض الخطوات العامة ليكون أساسا لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي، وتتمثّل هذه الخطوات فيما يلي:[1]

- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي.
- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية.
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته.
- اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب لقدرة التعامل مع المشكلة.
- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب

وذلك بالتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة التي ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، حيث ستدعي الأمر استعمال أكثر من معيار.
- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.
- تحليل أسباب الانحراف وتحديدها.
- وضع التوصية المناسبة بشأن التحليل المالي.

***2 -* أساليب التحليل المالي الحديث:** هناك أساليب وأدوات عديدة في مجال تحليل القوائم المالية، وتتفاوت هذه الأساليب فيما بينها في درجة التحليل المطلوبة، يمكن لنا تلخيص أساليب التحليل المالي الحديث في تحليل القوائم المالية فيما يلي:[2]

- **التحليل الأفقي، التاريخي أو التحليل المالي الديناميكي:**والذي يركزّ على دراسة وحساب وتحديد طبيعة التغيّرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن حيث يهتم بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى أخرى. ويمكن القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية أي تحليل أو تطور أو تدهور أداء الشركة مع الزمن.
- **التحليل العمودي المطلق أو التحليل الساكن:** يرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها وأجزائها في شكل نسب للشركة ويهتم بتقييم أداء الشركة في الوقت الحالي كما يهتم بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة إلى قيمة أساسية في تلك القائمة.

---

1 مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، 2006، ص ص: 240-241.

2 ويمكن العودة في ها الصدد لكل من:

شعيب شنوف، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص:192-193.

عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص:46-49.

- **استخدام أكثر من أسلوب:** وعموما يتمّ استخدام الأسلوبين السابقين معا
- **استخدام المؤشرات المالية:** إن التحليل باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعا لدرجة أن الغالبية تخلط بين التحليل بالنسب المالية للقوائم المالية والتحليل المالي الذي هو أعم وأشمل من مجرد تحليل القوائم المالية.

ثالثا: كيفية تقييم أداء الشركة ماليا

يعدّ الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء الشركات مهما كانت طبيعة أعمالها، فعدم تحقيق الشركة الأداء المالي حسب المستوى يعرض وجودها إلى الخطر، أما التفوق في الأداء المالي يضمن مركزا تنافسيا قويا ويفتح المجال أمام الشركة للانطلاق، وأهم مقاييس الأداء المالي التحليل المالي.

يستعين المحلل المالي من خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعده على القياس وهي كثيرة ومتنوعّة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل الشركة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة تختلف حسب الهدف من الدراسة. ويمكن تحليل الأداء المالي للشركة من خلال تحليل كل من الملاءة (الصلابة) المالية، الإنتاجية، هيكل رأس المال، نسب الربحية و نسب السوق، والتي سيتم تناولها باختصار فيما يلي:

***1 -* تقييم الأداءبتحليل الملاءة المالية:** وذلك من خلال تحليل كل من السيولة والقابلية الإيفائية للشركة.[1]

***1-1-* تحليل السيولة:** وتعني مدى مقدرة احتفاظ إدارة مالية الشركة بجزء من موجوداتها على شكل نقد سائل أو موجودات شبه سائلة بيسر وبدون كلفة، وذلك في الزمن المطلوب وبالسرعة المطلوبة بمقدار يفي بمواصلة عمليات التشغيل في الشركة ومواجهة الظروف المختلفة وبحجم يتفق وطبيعة العمليات التشغيلية.

تعتبر تحليل السيولة من الموضوعات البالغة الأهمية ضمن ما تسعى إلى تحقيقه الإدارة المعاصرة، وترجع هذه الأهمية لكون السيولة تمثل الهدف القصير الأجل الذي تدور حوله جملة من القرارات المالية ضمن حركة القرار الشاملة والكاملة التي تمارسها إدارة مالية الشركة.

فباعتبار أن السيولة هي درجة المرونة التي تتمتّع بها موجودات الشركة في التحوّل إلى نقد جاهز ومن المؤكد أنّه كلما زادت سيولة هذه الموجودات أو قدرتها في التّحول إلى نقد وسرعة ذلك التحّول كلما زادت سيولة الشركة، وهو مبدأ عام معروف في التحليل المالي والمحاسبي، وعلى وفق شكل الارتباط بين السيولة والقيمة السوقية للأسهم يشار دائما إلى أن القيمة السوقية تزداد كلما زادت وتحسنت السيولة في الشركة، ويعلّل ذلك من أن المستثمرين في سوق الأوراق المالية ينظرون إلى سيولة موجودات الشركة بكونها فرصة لإمكانية زيادة استثمارات الشركة المربحة أو دخولها بفرص استثمارية جديدة تضمن تحقيق الأرباح.

***1-2-* تحليل القابلية الإيفائية:** وتمثّل القابلية الإيفائية قدرة الشركة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها بتواريخ استحقاقها، إذا فهي تعبّر عن ذلك الأداء الذي يرتبط بالقدرة في التسديد والتي تنشأ بسبب اعتماد الشركة على الأموال القصيرة الأجل. فتوفرّ القدرة على الوفاء بالالتزامات يزيد من الثقة الائتمانية ما يعني زيادة الاستقرار في السوق.

---

1 حمزة محمد الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2011، ص ص:99- 144.

- **مؤشرات تحليل السيولة والقابلية الإيفائية:** ومن أجل تحليل السيولة والقابلية الإيفائية للشركة فإن الإدارة والمحلل المالي فيها يلجأ إلى المؤشرات المالية الموالية:

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

وتسمح هذه النسبة بإظهار بوضوح المدى الذي يمكن فيه تغطية الالتزامات المستحقة

نسبة التداول السريعة = الموجودات المتداولة – المخزن السلعي / المطلوبات المتداولة

ويعود السبب لاستبعاد المخزون السلعي من مكونات الموجودات المتداولة لأنه من أقل الموجودات المتداولة سيولة.

نسبة السيولة المطلقة = النقد + الاستثمارات المؤقتة / المطلوبات المتداولة

تعتبر نسبة السيولة المطلقة أكثر النسب أهمية لتقييم أداء شركة الأعمال من ناحية السيولة، حيث تقضي هذه النسبة باستثناء كل الفقرات الشبه النقدية.

- **الأهمية النسبية لمكونات الموجودات المتداولة من مجموع الموجودات المتداولة:** ويستخدم المحلل المالي هذا التحليل لدعم نتائج النسب السابقة. وفكرة هذا التحليل مبني على أساس إيجاد الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الموجودات المتداولة من مجموع الموجودات المتداولة، أي باعتبار الموجودات المتداولة تساوي 100 وفكرة هذا التحليل مبني على أساس إيجاد الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الموجودات المتداولة من مجموع الموجودات المتداولة، أي باعتبار الموجودات المتداولة تساوي 100%، ويتم استخراج الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات النقد والاستثمارات المؤقتة والحسابات المدينة والمخزون السلعي بمكوناته المختلفة.

سيولة الحسابات المدينة = الحسابات المدينة * 365 يوم /صافي المبيعات

تكون هذه النسبة دليلا على تراخي عملية التحصيل والتباعد بين المبيعات الآجلة والتحصيل، وهذا ذات علاقة بالتدفقات النقدية الوثيقة الصلة بالسيولة.

سيولة المخزون من البضاعة الجاهزة = مخزون البضاعة* 365 يوم / صافي المبيعات

حيث تتحدّد سيولة المخزون السلعي بفترة البيع ويقصد بها متوسط عدد الأيام التي يتحرك بها المخزون من البضاعة الجاهزة باتجاه المبيعات وبتحديد آخر فهي الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ تكوين خزين البضاعة الجاهزة إلى تاريخ بيعها، حيث أن قلة فترة البيع تعني زيادة حركة المخزون من البضاعة باتجاه المبيعات والتي ستدعم سيولة الشركة.

تحليل صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة

من هذا المقدار يستطيع أن يحكم المحلل المالي على شكل السيولة في الشركة، وعموما فإن الزيادة الدائمة في صافي رأس المال العامل ستضمن قدرة الإدارة في تحقيق ما يلي:

- الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على الشركة بتواريخ استحقاقها مع ضمان القدرة على توزيع الأرباح.

- القدرة على امتصاص الخسائر التشغيلية الناتجة عن انخفاض قيمة المخزون السلعي أو العجز في تحصيل بعض الحسابات المدينة.

نسبة صافي رأس المال العامل إلى المطلوبات المتداولة =صافي رأس المال العامل / المطلوبات المتداولة

وتعكس نتيجة هذه النسبة مقدار الضمان الإضافي الذي تمنحه الموجودات المتداولة إلى الدائنين لآجال قصيرة، إضافة إلى ما يوازي ديونهم في الموجودات المتداولة.

المؤشر الدفاعي أو الفترة الزمنية الدفاعية = الأصول السائلة (النقد + الاستثمارات قصيرة الأجل)/(إجمالي تكاليف التشغيل مطروحا منها الاهتلاك/ 365 يوم)

تسمح هذه النسبة بعكس مدى إمكانية الشركة من مواصلة عملياتها التشغيلية على موجوداتها السائلة.

نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الالتزامات = التدفق النقدي / إجمالي الالتزامات

تبيّن هذه النسبة الحدود يستطيع فيها التدفق النقدي المتولد للشركة من عملياتها المختلفة من تغطية كافة التزاماتها القصيرة والطويلة الأجل.

*2- **تقييم الأداء بتحليل الإنتاجية*** من بين أهم المؤشرات التي تسمح بتقييم الأداء بتحليل الإنتاجية[1] ما يلي:

نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات = صافي المبيعات / الموجودات

تعدّ هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الاستثمار المستخدم في خلقها داخل الشركة، وهناك من يطلق عليها بمعدل دوران المنتوجات.

نسبة صافي المبيعات إلى الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / الموجودات الثابتة

نسبة صافي المبيعات إلى الموجودات المتداولة = صافي المبيعات / الموجودات المتداولة

معدل دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات الآجلة / الحسابات المدينة

فالمعروف تحليليا أن سيولة الحسابات المدينة تتناسب عكسيا مع طول الفترة بعد تاريخ الاستحقاق وعليه كلما طالت الفترة قلت سيولة هذا النوع من الموجودات.

معدل دوران المخزون السلعي = صافي المبيعات / المخزون السلعي

تعبّر نتيجة المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون السلعي في عملية خلق المبيعات، وعليه كلما زاد المعدل قياسا بمعيار المقارنة كلما زادت حركة المخزون السلعي وسرعته باتجاه خلق المبيعات، وكلما زادت عملية خلق المبيعات زادت قدرة الشركة على توليد النقد.

معدل دوران الحسابات الدائنة = المشتريات الآجلة / الحسابات الدائنة

وتشير المراجع العلمية إلى اعتبار معدل دوران الحسابات الدائنة مؤشرا من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر على تفسير كفاءة الإدارة في التسديد.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 153- 172.

فترة الدفع = 365 / معدل دوران الحسابات الدائنة

كلما انخفضت الفترة، كلما كان ذلك معبرا على التحسّن في السيولة.

معدل دورا ن رأس المال العامل = صافي المبيعات / رأس مال العامل

ويساعد هذا المؤشر على تحديد مدى قدرة الشركة عن تصريف المنتجات ومدى تقبّل السوق لتلك المنتجات.

3 - **تقييم الأداء المالي بتحليل هيكل رأس المال:** و من بين أهمّ المؤشرات التي تسمح بتقييم الأداء بتحليل الإنتاجية ما يلي:[1]

نسبة الرافعة المالية = القروض / الأموال

ويقصد بنسبة الرافعة المالية نسبة القروض إلى مجموع الأموال في الشركة، أي موجوع الموجودات، وتتحدّد القروض هنا جميع الأموال المقترضة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. والصورة التحليلية لهذا المؤشر تشير إلى أن ارتفاعها قياسا بمعيار المقارنة، يعني زيادة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في صياغة هيكل رأس المال. والعكس صحيح.

نسبة القروض إلى حق الملكية = القروض قصيرة الأجل + القروض الطويلة / حق الملكية

وتوضّح هذه النسبة الحدود لتي اعتمدت فيها الإدارة على مصادر التمويل المقترضة قياسا بالأموال الداخلية التي ضمنها الملاك.

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / الفائدة

يعكس هذا المعدل أو هذه النسبة مدى الانخفاض المسموح به الأرباح دون أن يتأثّر مركز الشركة في تسديد الفوائد للدائنين ودون أن تصاب أيضا الشركة بعسر مالي ما يؤدي إلى عدم مقدرتها على الوفاء بتسديد التزاماتها من الفوائد السنوية.

معدل تغطية الأعباء الثابتة = معدل الربح قبل الضريبة + الفائدة + الإيجارات / الفائدة + الإيجارات

وتعكس النسبة المدى الذي تستطيع فيه الإدارة من تغطية ما عليها من أعباء ثابتة دون أن تتعرّض إلى مشاكل في التسديد، وهذا ما يرضي دائنوا الشركة.

نسبة هيكل رأس المال = القروض طويلة الأجل/ القروض طويلة الأجل + حق الملكية

وتكشف هذه النسبة الأهمية النسبية للقروض الطويلة الأجل في هيكل رأس المال، ولذلك فإنها تعتبر مؤشر للحكم على المخاطر المالية.

نسبة مجموع الموجودات إلى حق الملكية = مجموع الموجودات / حق الملكية

وتأخذ هذه النسبة اهتماما خاصا في التحليل المالي مقارنة بنسبة القروض إلى حق الملكية، فالنسب السابقة تأخذ بعين الاعتبار فقط القروض التي تحمّل الشركة الفائدة بينما نسبة مجموع الموجودات إلى حق الملكية تظهر حالة الرفع المالي المتحقق من الالتزامات الأخرى التي لا تحمل فائدة ثابتة.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 187- 194.

4 - تقييم الأداء بتحليل الربحية: من بين أهم المؤشرات التي تسمح بتقييم الأداء بتحليل الإنتاجية ما يلي:[1]

نسبة كلفة البضاعة المباعة إلى صافي المبيعات = كلفة البضاعة المباعة / صافي المبيعات

توضّح هذه النسبة الحدود التي يمكن أن تدفع فيها كلفة البضاعة المباعة، دون أن تترك أثرا سلبيا في تخفيض إجمالي الأرباح، رغم أن ارتفاع النسبة دليل على انخفاض إجمالي الأرباح المتحقق.

نسبة مجمل الربح = مجمل الربح/ صافي المبيعات

ويقصد بهذه النسبة الفرق بين سعر بيع السلعة وكلفة إنتاجها أو كلفة شرائها، ولهذه النسبة أهمية رئيسية في التحليل المالي.

نسبة المصاريف التشغيلية إلى صافي المبيعات = المصاريف التشغيلية / صافي المبيعات

تعكس هذه النسبة المقدار المستنفد من إجمالي الأرباح لتغطية المصاريف وتحقيق الرحب الصافي، ولذلك فارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض نسبة صافي الربح من المبيعات والعكس صحيح.

نسبة هامش الربح = صافي الربح بعد الضريبة / صافي المبيعات

وتعدّ هذه النسبة أهم مؤشرات الربحية، ويقصد بصافي الربح بمقدار الفرق بين صافي المبيعات وكلفة المبيعات للشركة.

5 - تقييم الأداء بتحليل نسب السوق: ومن بين أهمّ المؤشرات التي تسمح بتقييم الأداء بتحليل الإنتاجية ما يلي:[2]

نسبة الربح لكل سهم عادي = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / عدد الأسهم العادية

وتعدّ نتيجة هذه النسبة مؤشرا ماليا مهما، تعكس الأداء الذي مارسته إدارة الشركة لتعظيم مركز قوتها في السوق. فزيادة النسبة لابد وأن تعطي للإدارة دورا مهما أمام المستثمرين وحملة الأسهم ويعطي الحق للمحلل المالي بأن يؤكد تتمتّع الشركة بقوة مركز مالي داخل سوق الأوراق المالية.

السعر السوقي للسهم: ويقصد بسعر السهم السوقي قيمته السوقية والمفروض أن يعكس هذا السعر مستوى ربحية السهم الواحد، حيث تزداد القيمة السوقية للسهم كلما زادت أرباحه.

نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم = سعر السهم العادي الواحد في السوق / الربح لكل سهم عادي

وتعكس نتيجة هذه النسبة عدد المرات التي تضرب في الربح لكل سهم، بحيث يكون الناتج مساويا لسعر السهم أي لقيمته السوقية.

نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية = الأسهم العادية + احتياطي الأرباح /عدد الأسهم

ويعطي هذا المؤشر نظرة للمستثمر إلى الشركة، حيث تحدّد هذه النسبة ما يضيفه سوق الأوراق المالية من قيمة السهم العادي قياسا بما هو مسجل كقيمة دفترية لذلك السهم في السجلات.

---

1 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 206 – 212.

2 نفس المرجع أعلاه، ص ص: 259– 268.

غلة التوزيعات للسهم = مقسوم الأرباح الموزعة / السعر السوقي للسهم

وتساعد هذه النسبة في الحكم على مدى وإمكانية الاستثمار المستقبلية داخل الشركة، وذلك عند المقارنة مع عائد الاستثمارات المماثلة في السوق.

الربح (العائد) عند الاقتناء = (سعر البيع للسهم – سعر الشراء للسهم) + الربح الذي حصل عليه /سعر شراء السهم

وتعكس قيمة هذه النسبة مستوى الربح الذي حققه المستثمر من جراء تجارته في السهم شراءا وبيعا، وبالتأكيد كلما زادت النسبة كلما عكست هذه الحالة عن جدوى شراء الأسهم والاحتفاظ به، في حين يشير الانخفاض عن عدم اقتصادية الاستثمار في الأسهم.

وهكذا فإنّ النسب والمؤشرات المالية تعدّ من أكثر أساليب التحليل المالي استخداما، حيث يهتم التحليل باستخدام النسب بقياس العلاقات بين بعض القيم في مختلف القوائم المالية، سواء كانت تلك القيم من نفس القائمة المالية أو مشتقة من أكثر من قائمة مالية.

المطلب الثاني: الآثار العامة للالتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للتحليل المالي

يعتمد التحليل المالي الكلاسيكي على الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ولكي يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي، لابّد من إتباع مجموعة من الخطوات المتسلسلة كإعادة تطبيق عناصر الميزانية المحاسبية، تحليل الهيكل المالي للشركة، وأخيرا تحليل وتفسير النتائج.

قد بلغت بلدان عديدة تبني المعايير الدولية للتقارير المالية، والتي قامت من خلالها بتعديل القوائم المالية من حيث شكلها، محتواها وإعادة تبويب عناصرها، بما يتوافق ومتطلبات الإفصاح الواردة في هذه المعايير، وعرضها بشكل يخدم بالدرجة الأولى المستثمر.

فالانتقال لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يحمل وبلا شك تغيّرات بالنسبة للتحليل المالي، وكذا بالنسبة للنسب المالية التي يمكن اشتقاقها من القوائم المالية المعدّة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أولا: آثار المعايير الدولية للتقارير المالية على التحليل المالي، ويمكن ذكر أهمّ هذه الآثار فيما يلي:

- ظهور معلومات قيمة في قائمة المركز المالي (الميزانية)، من خلال كيفية تبويب عناصرها، سيتبين تفاصيل كثيرة لم تكن معروفة في الشكل القديم لها، ستسهلّ عملية إعداد القوائم المالية لغرض التحليل المالي.
- ستكون الصورة أوضح وأدق عن الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة.
- هناك تحسن في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول، فالتقييم الدوري للأصول يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول. بالنسبة ل قائمة الدخل (جدول حساب النتائج)، إذ لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسطية ممكنا لان الأعباء تكون في غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف كما هناك انتقالا إلزاميا في جدول تدفقات الخزينة ,فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نقدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهلّ تقييم السيولة[1]إذ يسمح التحليل المالي بواسطة قائمة التدفقات النقدية (جدل تدفقات الخزينة) بـــ:

1 مفيدة يحياوي، عبد الرزاق عريف، أثر المعايير المحاسبية الدولية على التحليل المالي بالمؤسسة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول SCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي،18/17 جانفي2010، ص:07.

- تقييم تدفّق الخزينة التشغيلي الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط حيث نعلم أن بقاء واستمرارية االشركة مرتبط بقدرتها على توليد وإيجاد فائض في الخزينة من نشاطها.
- تقييم الجهد المسؤول في الاستثمار أثناء فترة التحليل بحيث تظهر مدى دورية نفقات الاستثمار.
- تقييم مردودية الاستثمارات، حيث الاستثمار المهم هو ذلك الاستثمار الذي يقدّم في حياته فائضا في الخزينة يتجاوز الاتفاق المبدئي. كما يمكن عن طريق جانب التمويل إظهار فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل.

بالإضافة إلى الآثار العامة السابقة، يمكن أن التطرّق إلى آثار بعض المعايير الدولية للتقارير المالية على التحليل المالي فيما يلي:[1]

- **أثر المعيار الدولي للتقارير المالية المتعلّق بالقطاعات التشغيلية " IFRS 08"**: فالمعلومات التي يوفرّها هذا المعيار تسمح للمحلل المالي بتحليل تطور النشاط، وتطور الإنتاجية ورؤوس الأموال المستثمرة والاستثمارات حسب القطاعات التشغيلية والمناطق الجغرافية.

- **أثر المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بعقود الإيجار التمويلي " IAS 17"**: حيث يسمح هذا المعيار للمحلل المالي لإعطاء نظرة أكثر اقتصادية لممتلكات الشركة والوزن الحقيق لمعداتها، ما يساعد في عملية التحليل.

- **أثر المعيار المحاسبي الدولي المتعلق بربحية السهم " IAS 33"**: تعتبر ربحية السهم من أهم النسب المستخدمة والمترصدة من قبل المستثمرين والمحللين الماليين، الذين يعتبرونه مؤشرا جوهريا لتشخيص الوضعية المالية للشركة.

- **أثر المعايير الدولية للتقارير المالية المتعلقة بالأدوات المالية:** قد أحدثت كل من هذه المعايير والتي تم ّذكرها سابق والمتمثّلة في" IAS 32"، "IAS 39" و"IFRS 07" و"IFRS 09" تعديلات على الاعتراف وقياس الأدوات المالية وكذا الإفصاح عنها سواء في القوائم المالية أو الملاحظات، بشكل يساعد على الإفصاح عن كل الأخطار التي قد تتعرّض لها الأدوات المالية للشركة.

ثانيا: مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية

كما توفرّ قائمة التدفقات النقدية مجموعة من المؤشرات التي تمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات قائمة الدخل وبيانات التدفقات النقدية .وفيما يلي أهمّ هذه المؤشرات التي تساعدنا في عملية التقييم.

***1* - مقياس جودة الربحية**

وتتمثلّ مؤشرات مقياس جودة الربحية فيما يلي:[2]

مؤشرات النقدية التشغيلية= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصير الأجل)/صافي الدخل.

موضع هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي

1 Joèl DABUDU, IFRS et analyse financier: Impact des normes IFRS sur l'analyse financier, Copyright Global Expert, 2011, p: 18-25.

2 مفيدة يحياوي، عبد الرازق عريف، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

نسبة التدفق النقدي = حملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/صافي المبيعات

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتما ن في تحصيل النقدية وعموما تسمح هذه المؤشرات ى بتحديد مدى ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلي.

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية= التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/متطلبات النقدية الأولية(قصيرة الأجل).

***2 -* مقياس جودة السيولة**

ومن أهمّ هذه مؤشرات مقياس جودة السيولة نجد ما يلي:[1]

نسبة التغطية النقدية=صافي تدفق النقدي من الأنشطة التشغيلي ة/جملة تدفقات نقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

وتوضّح هذه النسبة مدى استطاعة المؤسسة مواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية ومدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الافتراض أو بواسطة الأوراق المالية.

نسبة الفائدة المدفوعة= الفوائد المدفوعة /صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلي ة.

وتدل النسبة الأخيرة على تسديد الفوائد اعتمادا على نقدية الأنشطة التشغيلي ة، وأي ارتفاع لهذه النسبة يؤشر إلى مشاكل ندرة السيولة.

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

وهكذا فإن تحديد وتصنيف الأموال والخصوم إلى عناصر متداولة وغير متداولة من المصادر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للشركة ويطلق على الفرق بين الأموال المتداولة والالتزامات المتداولة اصطلاح صافي الأصول المتداولة أو رأس المال العامل. كما يعتمد في تحليل القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية دون إعادة تعديلها لأن عناصر القوائم المالية ستظهر بالقيمة العادلة. وتحليل العوامل المحيطة بالشركة يتوقف على خبرة المستثمرين مثل السوق المنافسة وتأثيرها على الأسعار ومن ثم على القيمة الحقيقية للأسهم والعوامل المرتبطة بالأرباح المحققة والمتوقعة بالإضافة إلى التدفقات النقدية وتوزيعات الأرباح الحالية والمتوقعة.

وهكذا فإن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يكون له آثار هامة على عملية التحليل المالية للقوائم المالية، حيث يأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي أدخلتها هذه المعايير على هذه القوائم ومجالات القياس والإفصاح فيها. كما تجدر الإشارة إلى أن قراءة وفهم وتفسير القوائم المالية يتطلب نوعا خاصا من الإدراك والوعي المحاسبي حول المبادئ والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم، كما تجدر الإشارة إلى أن التحليل المالي مجاله أوسع بكثير من مجال تحليل القوائم المالية.

---

1 آمال نوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 348- 349.

المطلب الثالث: أهمية تحليل القوائم المالية في سوق الأوراق المالية

أصبحت القوائم المالية المعدّة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية موجهة بالدرجة الأولى للمستثمر الذي يحتاج إلى توفّر معلومات محاسبية ومالية موثوقة فيها ومساعدة على اتخاذ القرار، إلا أن هذا المستثمر بحاجة إلى مساعدة مختصين لفهم هذه القوائم والإطلاع على الوضعية المالية للشركة المسعرة في البورصة والتي تطرح أوراقها المالية للتداول. ومن بين هؤلاء يوجد المحلل المالي، حيث أن التحليل المالي عرف هو الآخر تطورا في ظل معايير المحاسبة الدولية.

حيث أنّه من وسائل حماية المتعاملين في البورصة إلزام جميع الشركات بإعداد ومراجعة قوائم مالية سنوية خلال انتهاء (03) أشهر من انتهاء السنة المالية، وقيام مرجعي الحسابات بمراجعة نشرات طرح الأوراق المالية وفقا لقواعد المحاسبية والمراجعة الدولية.

وتعتبر قرارات الإشهار ومزيج التمويل، والتوزيع الأرباح تؤثّر كلها على قيمة أسهم الشركة، وبالتالي سواء بالنسبة للشركة أو بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمحتملين يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية عملية مهمة وخاصة للشركات المسعرة في البورصة حيث يسمح بما يلي:

- نشر الاطمئنان في الشركة واستمراريتها واتجاهها نحو النمو وتحقيق الأرباح.
- تحديد حالة النشاط من حيث المنافسة أو القطاعات التي تنتمي إليها الشركات المماثلة لها في الحجم والسياسات الاقتصادية، فإذا كانت هذه الشركة تحقق معدل ربح أعلى من هذه الشركات فهي شركة ناجحة وإذا كان هذا المعدل يتجه للنمو منذ سنوات فهي شركة قوية.
- كما أن التحليل المالي للقوائم المالية يوضّح مدى الصلابة في ارتفاع سعر السهم للشركة هل هي حقيقة متأثرّة بقوتها أو أنها هشة ناتجة عن عمليات المضاربة لا غير.
- في حالة هبوط سعر السهم مع شركات ناجحة وقوية يتمّ اتخاذ القرار بالبيع أولا لأن هذا السعر ليس حقيقي، فالحقائق المالية المستخرجة بالتحليل المالي لقوائم الشركة على مدار سنوات سيعطي فكرة بأن الشركة والنشاط الذي تنتمي إليه يحقق أرباح.
- التحليل المالي للقوائم المالية يوضّح مدى الصلابة في ارتفاع سعر السهم للشركة.
- التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة على مدار عدّة سنوات لشركة ما مقارنة بالشركات المنافسة لها يعطي فكرة على مدى قوة أو ضعف الشركة، وأن سعر السهم المعروض أو المتداول في البورصة قيمته عادلة أم أنه مبالغ فيها.

وعليه، فسوق الأوراق المالية تولي اهتماما كبيرا للمستثمرين باعتبارهم أكثر الأطراف الفاعلين فيها، فهم الذين يحققّون الأرباح نتيجة لاستثماراتهم، وهو الأكثر عرضة كذلك للمخاطر، لذلك تعمل على أن توفّر لهم ما يحتاجونه من معلومات دقيقة عن واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ولذا يعدّ التحليل المالي مهما لسوق الأوراق المالية، حيث يهتم التحليل المالي الجيد للقوائم المالية بإعطاء فكرة عن مدى قوة أو ضعف الشركة، وعن سعر السهم المعروض أو المتداول فيما إذا كان كانت البورصة قيمته عادلة أم أنه مبالغ فيه.

وهكذا تمّ التطرّق في هذا المبحث إلى كل من ماهية وطبيعة التحليل المالي كوظيفة مهمة يتمّ من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية التي تساهم في اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة للشركات، وذلك بإتبّاع منهجية معينة واختيار الأساليب المناسبة مع ضرورة توفّر بعض المقومّات التي تسمح لعملية التحليل بتحقيق الأهداف التي يسعى إليها، حيث أن التحليل باستعمال المؤشرات أو النسب هو الأكثر استخداما في هذا المجال كما تمّ تناول أهم آثار المعايير الدولية للتقارير المالية على التحليل المالي، وذلك بسبب التغيّرات التي طرأت على القوائم المالية والسياسات المحاسبية وقواعد القياس والإفصاح المحاسبي في ظل المعايير الدولية للتقارير المالي، حيث حقق ذلك عدة مزايا لعملية التحليل مع الإشارة إلى أن تحليل القوائم المالية ما هو إلا جزء من وظيفة التحليل المالي. وفي الأخير تمّ التطرّق إلى أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين على اتخاذ قرار الاستثمار المناسب في سوق الأوراق المالية.

خلاصة الفصل

وهكذا فإن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لما تقتضيه المعايير الدولية للتقارير المالية يلعب دورا مهما في تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التي تصدرها الشركات، ما يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية والمحاسبية التي تعرضها هذه الشركات، كما يؤدّي إلى تخفيض درجة عدم التأكّد فيما يتعلّق بقرارات الاستثمار، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات والتوضيحات بخصوص الأرقام الواردة في القوائم المالية، والسياسيا ت المحاسبية المطبقة في الشركة.

وكما يلعب الالتزام والتطبيق الصحيح لمعظم المعايير الدولية للتقارير المالية دورا بالغ الأهمية في تنشيط وتفعيل سوق الأوراق المالية سواء منها ما تعلّق بالقوائم المالية والإفصاحات الواردة في كل واحدة منها سواء منها القوائم المالية السنوية أو المرحلية أو القطاعية، أو ما تعلّق منها بالسياسات والتقديرات المحاسبية والتغييرات التي تطرأ عليها، مع إظهار أهمية الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار المحاسبي المتعلّق بالأطراف ذوي العلاقة، وكذا المعيار المحاسبي المتعلّق بربحية السهم وأهمية هذا المعيار كون ربحية السهم تعدّ من بين أهمّ المؤشرات التي يراقبها المستثمرون في سوق الأوراق المالية. فضلا عن الدور الذي يلعبه الالتزام بمختلف المعايير الدولية للتقارير المالية المتعلّقة بالأدوات المالية سواء منها ما تنصّ عن الاعتراف والقياس، أو ما ينصّ منها على الإفصاحات اللازمة والمساعدة للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم..كما أن الالتزام بمبدأ القيمة العادلة وفق المعيار(IFRS13) يسمح بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة مما يوفرّ معلومات حقيقية وواقعية عن أداء الشركة ووضعيتها المالية.

وعليه فالالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وبمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية والقياس وفق مبدأ القيمة العادلة يسمح بتوفير المعلومات الحقيقية والموثوقة التي يستند إليها المستثمر أو الراغب في الاستثمار في الشركات المسعرة في البورصة، وبالتالي ما يسمح بتنشيط وزيادة الطلب على الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية.

وفي الأخير تمّ التطرّق إلى ماهية التحليل المالي من جوانبه المختلفة، وأهمّ آثار المعايير الدولية للتقارير المالية عليه، بالإضافة إلى استعراض أهمّ النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في وظيفة التحليل المالي لتقييم أداء الشركات ماليا، مع إظهار أهمية التحليل المالي في سوق الأوراق المالية، وبالتالي فاعتماد أساليب التحليل المالي الحديثة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية سيحققّ أهمية كبيرة في توجيه المستثمرين نحو الشركات المسعرة في البورصة التي يعطي التحليل المالي لقوائمها المالية فكرة واضحة عن مدى قوتها المالية.

الفصل الرابع

دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن حول أثر العمل بالمعايير المحاسبية الدولية على تنشيط أسواق أوراقها المالية

تمهيد

تعتبر أسواق الأوراق المالية أحد الآليات الهامة لتجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية، فهي تؤدي دور الوسيط بين المستثمرين وبين الجهات المصدرة للأوراق المالية، كما تمنح من جهة أخرى للأفراد وصغار المستثمرين فرصا متنوعّة لتوظيف مدخراتهم كما تسهّل على الشركات إيجاد مصادر تمويل متنوعّة. ولذا أدركت الدول العربية أهمية مثل هذه الأسواق، خاصة في ظل التوجّه الجديد المتمثل في تقليص دور القطاع العام والاتجاه نحو خوصصته، فمثل هذا التوجّه يقتضى تطوير أسواق الأوراق المالية العربية وتنشيطها.

باعتبار أسواق الأوراق المالية أحد أهم مجالات الاستثمار، فإن ذلك يقتضي أن تتيح قدرا كافيا من المعلومات حول الأوراق المالية المتداولة فيها حتى تعطي للمستثمرين الثقة والأمان، وعليه إذا عكست أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق المعلومات توصف السوق في هذه الحالة بالسوق الكفؤة، وهو ما تفتقر إليه أسواق الأوراق المالية العربية ومن بينها سوق الأوراق المالية الأردنية وسوق الأوراق المالية الجزائرية، واللتان تعرفان العديد من المعوقات سواء منها ما يرتبط بالجانب التشريعي والتنظيمي والاقتصادي، أو ما يرتبط منها بقلّة وعدم شفافية المعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات. ولذا ارتأت هذه الدول تطوير أنظمتها المحاسبية من خلال اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية، رغبة منها بتحسين مستوى وجودة المعلومات المحاسبية والمالية التي تمثّل أساس اتخاذ القرار الاستثماري. لذا سيتمّ من خلال هذا الفصل التطرّق إلى كل من واقع تنظيم سوق الأوراق المالية الجزائرية وواقع تنظيم سوق الأوراق المالية الأردنية،وكذا مستوى أدائها، ثمّ يتمّ إجراء دراسة مقارنة بين السوقين من حيث دور الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية في تنشيط كل من هذين السوقين، من خلال توزيع استبيانات على مجموعة من شركات الوساطة المالية في كل من سوق الأوراق المالية الجزائرية وسوق الأوراق المالية الأردنية، واستخلاص مجموعة من النتائج، ثم إجراء المقارنة فيما بينها. ولذا تمّ تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الموالية:

المبحث الأول: واقع تنظيم سوق الأوراق المالية في الجزائر

المبحث الثاني: واقع تنظيم سوق الأوراق المالية في الأردن

المبحث الثالث: تحليل الاستبيانات وإجراء المقارنة

المبحث الأول: واقع تنظيم سوق الأوراق المالية في الجزائر

تعود فكرة إنشاء سوق الأوراق المالية في الجزائر إلى التسعينات وذلك بسبب إتباع الجزائر لنظام إقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات العمومية، وازدياد حاجتها إلى التمويل، بحيث لم يكن قرار إنشاء بورصة الجزائر وليد الصدفة بل لظروف وعوامل عديدة واقتداءا بتجارب الدول الأخرى المتطورة في هذا المجال نظرا لأهمية سوق الأوراق المالية في تنمية و ترقية الاقتصاد الوطني. وعليه قامت السلطات الجزائرية في سنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 10-93 المؤرخ في 1993/05/23 والذّي اقتضى بإنشاء بورصة الجزائر. إذ تعتبر من البورصات الحديثة النشأة، التي أنشأت بهدف تطوير طرق التمويل الاقتصادي وتشجيع عملية الخوصصة وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد عملت السلطات الرسمية على وضع مجموعة من القوانين والإجراءات قصد التسهيل للشركات التي ترغب في اللجوء إلى البورصة في تمويل توسعاتها ورفع رأس مالها. كما أقرّت هذه السلطات أنواع الأوراق المالية التي يمكن تداولها في البورصة الجزائرية. إلا أنّها لا تعد أن تكون شكلية، ضعيفة في أدائها وهذا راجع إلى مجموعة من المعوقات، خاصة منها ما يتعلّق بالجانب المحاسبي وتوفير المعلومة المالية. وسيتمّ تناول هذا المبحث من خلال المطالب الموالية:

المطلب الأول: نشأة بورصة الجزائر والهيئآت المنظمة لها

المطلب الثاني: الأوراق المالية المتداولة في البورصة الجزائرية وتسعيرها

المطلب الثالث: أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 2012 – 2013

المطلب الأول: نشأة بورصة الجزائر والهيئآت المنظمة لها

تضافرت هناك مجموعة من الأسباب أدّت إلى إنشاء بورصة الجزائر وذلك عبر عدّة مراحل، كما عرفت إلى حد الآن ثلاث هيئات منظمة لها.

أولا: مراحل إنشاء بورصة الجزائر

تدخل فكرة إنشاء بورصة الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في سنة 1987، ودخلت حيّز التنفيذ بداية من عام 1988. ويتجلّى ذلك من خلال مجموعة القوانين التي صدرت في تلك السنة والتي تهدف إلى منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية، [1] وإنشاء صناديق المساهمة والمتمثّلة خصوصا في القانون 88-01 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية والقانون رقم 88-03 المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة. حيث أصبح رأس مال الشركات العمومية مقسم إلى عدد من الأسهم.

قد مرت بورصة الجزائر بعدة مراحل منذ نشأتها ففي 09 نوفمبر 1990 أين اتخذت الحكومة قرار إنشاء هيئة مؤهلة، وهي الجمعية العامة لصناديق المساهمة الثمانية التي أنشأت برأس مال قيمته 320.000 دينار جزائري، وأعطى لهذه الهيئة تسمية {شركة القيم المتداولة} يديرها مجلس إدارة متكون من ثمانية أعضاء ممثلين عن كل صندوق.[2]

وفي سنة 1991 تم إصدار ثلاثة (03) مراسيم تنفيذية تتمثّل فيما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم 91-169 المتعلّق بتنظيم المعاملات الخاصة بتداول الأوراق المالية.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-170 الذي يهتم بتحديد أنواع الأسهم وأنواع الأوراق المالية الأخرى وكذا شروط إصدارها.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-171 المتعلّق بلجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة حيث أوكلت لها مهام تنظيم وتطوير سوق الأوراق المالية وتعبئة الادخار وكيفية ممارسة الرقابة على السوق.

وفي عام 1993 تم وضع الأساس التشريعي لبورصة القيم المتداولة في الجزائر ذلك بوجود المراسيم التشريعية التالية:[3]

- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25 المتمم والمعدّل للأمر المتضمّن للقانون التجاري والأحكام المتعلّقة بشركات الأموال.
- المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 1993/05/23 المتعلّق بسوق الأوراق المالية، حيث أقرّ هذا المرسوم إنشاء بورصة القيم المنقولة مقرها الجزائر العاصمة.

---

1 الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص:229.

2 محمد براق، مرجع سبق ذكره، ص:369.

3 الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص:301.

- المرسوم التشريعي رقم 94-174 المؤرخ في 1994/07/13 الذي حدّد فئات الأشخاص المعنوية التي يمكن اعتمادها لدى لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة كوسطاء، وهم البنوك وشركات التأمين وصناديق المساهمة، وبالرغم من كل ما سبق لم تشتغل بورصة الجزائر بالمرة حيث اعترضت انطلاقتها العديد من الصعوبات، وتمثلت الانطلاقة الرسمية لبورصة الجزائر في الإصدار السندي الإلزامي لسوناطرك في جانفي 1998، والتي تمثّل العملية الأولى في سوق الأوراق المالية في الجزائر.

ثانيا: الهيئآت المنظمة لبورصة الجزائر

تشمل بورصة الجزائر الجزائر ثلاثة هيئآت تعمل على تنظيمها وتسييرها سيتم التطّرق لها في هذا المطلب.

***1* - لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة "COSOB"**: أنشأت هذه اللجنة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي1996، والمتعلّق ببورصة الأوراق المالية، وتم تثبيتها في فيفري 1996، كما تم إجراء عدد من التعديلات عليها من خلال القانون رقم 03-04 السابق، وهي مكلفة بإعداد وتحضير النصوص التنظيمية والتي تشكلّ محيط سوق أوراق مالية حقيقية.

وتتكوّن هذه اللجنة من رئيس وستة (06) أعضاء. حيث يعين الرئيس لمدة أربعة (04) سنوات بموجب مرسوم تنفيذي متخذ في مجلس الحكومة باقتراح من وزير المالية. أما الأعضاء الستة (06) فيتم تعيينهم لفترة أربع (04) سنوات بموجب قرار يصدره وزير المالية، ويتمثّل هؤلاء الأعضاء في:

- قاض يقترحه وزير العدل.
- عضو يقترحه محافظ بنك الجزائر.
- عضو يقترحه الوزير المكلف بالمالية.
- أستاذ جامعي يقترحه وزير التعليم العالي.
- عضو مختار من بين المسيرين للأشخاص المعنويين المصدرة للأوراق المالية.
- عضو يقترحه المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

أما بالنسبة لمهام لجنة تنظيم ومراقبة عملية البورصة فتتمثلّ فيما يلي:

الوظيفة التنظيمية: تعتبر من أهمّ الوظائف التي تتولاها اللجنة وتتمثلّ في:[1]

- السهر على حماية المدخرات المستثمرة في القيمة المقتولة أو المنتوجات المالية الأخرى في إطار اللجوء العلني للادخار.
- ضمان السير الحسن لسوق الأوراق المالية وشفافيتها.
- تقديم تقرير سنوي عن نشاط سوق الأوراق المالية للحكومة.

1 الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص: 302.

- سنّ القوانين المتعلقة برؤوس الأموال التي يمكن استثمارها في عملية البورصة.
- اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة والقواعد المهنية المطبقة عليهم.
- تنظيم الشروط والقواعد التي تحكم العلاقة بين المؤتمن المركزي للسندات والمستفيدين خدماته.
- تحديد مهام الوسطاء في البورصة ونطاق مسؤولياتهم والضمانات الواجب الإيفاء بها تجاه زبائنهم.
- ضبط القواعد المتعلّقة بتسيير نظام التسوية، وتسليم السندات.

الوظائف الرقابية: وتتجلّى الوظائف الرقابية من خلال الرقابة على تطبيق واحترام الإجراءات القانونية من قبل الوسطاء في البورصة وأن الشركات المقبول تداول أوراقها المالية في بورصة القيم تتقيّد بالأحكام التشريعية والتنظيمية السارية عليها، ولا سيما في مجال القيم المنقولة وعقد الجمعيات العامة وتشكيلة أجهزة الإدارة والرقابة وعمليات النشر القانونية. حيث تقوم هذه اللجنة بما يلي:

- شروط الاعتماد والقواعد المهنية المطبقة على الوسطاء في عمليات البورصة.
- الواجبات المتعلقة بالإعلام في حالة إصدار القيم المتداولة عن طريق الدعوة العمومية للادخار.
- شروط قبول القيم المتداولة والتفاوض عليها في البورصة.
- تسيير محفظة الأوراق المالية.
- العروض العمومية للبيع أو الشراء للقيم المتداولة.

ونشير إلى أن كل الأنظمة الصادرة عن هذه اللجنة تخضع إجبارا للمصادقة من طرف الوزير المكلف بالمالية على أن يتم بعد ذلك نشرها في الجريدة الرسمية.

وظيفة التحقق: تتولى اللجنة مهمة التأكّد مما يلي:[1]

- احترام الإجراءات التنظيمية من قبل الوسطاء في عمليات البورصة.
- امتثال الشركات التي لها حق الدعوة العمومية للادخار لواجبات الإعلام التي تخضع لها.
- أن التصحيحات قد تم القيام بها على المخالفات الملاحظة.

الوظيفة التأديبية والتحكمية: أنشأت داخل اللجنة هيئة تأديبية وتحكمية تعالج كل نزاع ناتج عن تأويل القوانين واللوائح التي تسير البورصة بحيث توكّل لهذه الهيئة عمليات الفصل والتحكيم بين مختلف النزاعات والخلافات التي يمكن أن تقوم بين الوسطاء في عملية البورصة وشركة إدارة بورصة القيم، أو بين الوسطاء في عملية البورصة والشركات المصدرة للأسهم وغيرها.

أما فيما يخصّ الجانب التأديبي فهذه الهيئة مؤهلة لمعاقبة كل مخالفة معلقة بالواجبات المهنية وأخلاقياتها من جانب الوسطاء في عمليات البورصة، وكل مخالفة للأحكام والقواعد التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم.

---

1 محمد براق، مرجع سبق ذكره: ص: 378.

2 - **شركة تسيير بورصة القيم المنقولة** " **SGBVM**": وهي شركة ذات أسهم، أسهمه ا ممتلكة كليا من طرف الوسطاء، تمارس مهامها تحت رقابة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB.

إذ لا يصبح اعتماد الوسيط اعتماد فعليا إلا بعد أن يكتتب في قسط من رأس مال هذه الشركة، كما أنها تتلقى عمولات من العمليات التي تجري في البورصة وتحديد قواعد حساباتها في اللائحة التي تصدرها لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB.

ووفقا للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 1993/05/23 المتعلّق ببورصة الأوراق المالية أقرّ لهذه الشركة حسب المادة 18 منه المهام الرئيسية التالية:

- التنظيم العملي لإدخال الأوراق المالية في البورصة.
- التنظيم المادي لمعاملات البورصة واجتماعاتها.
- تسجيل مفاوضات الوسطاء في عمليات البورصة.
- تنظيم عمليات مقاصة المعاملات حول الأوراق المالية.
- تسيير نظام للتفاوض في الأسعار وتحديدها.
- نشر المعاملات المتعلقّة بالمعاملات في البورصة وإصدار نشرة رسمية لسعر البورصة.

وبالتالي يتعيّن على شركة إدارة بورصة القيم الاهتمام بوضع ما يلي:[1]

- قواعد ومعايير تتولى سير التعاملات.
- نظام تحكيم وفض الخلافات.
- نظام تأديبي للسوق.

وبخصوص تجارة الأوراق، تطوير السوق من خلال تدعيم ثقة الجمهور فيها على اعتبارها هيأة جديرة بالثقة.

3 - **المؤتمن المركزي للسندات:** وتعتبر الهيئة الجديدة التي جاء بها القانون رقم 03-04 الصادر بتاريخ 2003/02/19، والذي يعتبر هيئة مالية يمارس مهامه في تشكيل شركة مساهمة، ويخضع قانونه الأساسي وتعديلاته وكذا تعيين المدير العام والمسيرين الرئيسين إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية بعد أخذ رأي لجنة تنظيم مراقبة عمليات البورصة COSOB.[2]

ولا يفتح رأسمال شركة المؤتمن المركزي للسندات إلا للشركات التالية:

- شركة تسيير بورصة القيم المنقولة.
- الشركة المصدرة للأوراق المالية.
- الوسطاء في عمليات البورصة.

---

1 محمد براق، مرجع سبق ذكره، ص: 380.

2 الجزائر، وزارة المالية. site web de la bourse d'Alger .
متوفر على الموقع الإلكتروني: http:// www . cosob . org / le dipositaire . central. htm

- الخزينة العمومية وبنك الجزائر باعتبارهما مساهمين في الشركة بحكم القانون.

كما يخضع كل طلب جديد للمساهمة في رأس ماله إلى موافقة COSOB بناءا على اقتراح من إدارة شركة المؤتمن المركزي للسندات، ويتكون رأسماله المقدر بخمسة وستون (65) مليون دينار جزائري من مساهمات مؤسسيه وهم:

- البنك الخارجي الجزائري BEA.
- القرض الشعبي الجزائري CPA.
- البنك الوطني الجزائري BNA.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.
- مجمع صيدال.
- مؤسسة تسيير الفندق الأوراسي.
- مجمع رياض سطيف سابقا.

وتتمثل مهام المؤتمن المركزي للسندات فيما يلي:[1]

- المقنن الوطني للأوراق المالية.
- قوانيين وتعيين مدراء الشركة الخاضعة لموافقة الوزارة المكلفة بالمالية بناءا على مشورة وموافقة COSOB.
- الترقيم القانوني للسندات.
- نشر المعلومات المتعلقة بسوق الأوراق المالية.
- حفظ السندات الذي تمكن من فتح حسابات باسم المتدخلين المعتمدين.
- متابعة حركة السندات من خلال النقل من حساب إلى حساب آخر.
- إدارة السندات لتمكين المتدخلين المعتمدين من ممارسة حقوقهم المرتبطة بها.

ثالثا: تنظيم بورصة الجزائر

تخضع بورصة الجزائر إلى تنظيم يحدد كل من المتدخلين فيها من وسطاء ومتعاملين، وكذا شروط الدخول في هذه البورصة وتداول الأوراق المالية، وهذا سيتم التطرق إليه فيما يلي:

1 **- المتدخلون في البورصة:** ويتمثل المتدخلون في البورصة في العناصر الموالية:

1-1- **الوسطاء الماليون:** حسب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 1993/05/23 في مادته الخامسة والسادسة فإنّه يمكن ممارسة عمل الوسيط في البورصة بعد اعتماده من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB، ويعتبر الوسيط من عمليات البورصة مسؤول حيال أمره بالسحب وتسليم القيم المنقولة المتفاوض بشأنها في السوق ودفعها.

1 نفس المرجع أعلاه، ص: 380.

1-1-1- شروط اعتماد الوسيط في بورصة الجزائر: يتم اعتماد الوسطاء في بورصة الجزائر من طرف COSOB لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة والتي ينبغي أن تتوفّر فيها مجموعة من الشروط فيهم سواء كان الوسيط شخص معنوي أو طبيعي. وذلك كما يلي:

1-1-1-1- الشروط الواجب توفرها في الوسيط الذي له صفة الشخص المعنوي: تتمثّل فيما يلي:

- الشكل القانوني الذي ينبغي أن يأخذه الوسيط ذو الشخصي ة المعنوية هو شركة المساهمة، وبرأس مال أدنى يقدر ب مائة (100) مليون دينار جزائري.
- حيازة محلات واضحة التعيين لممارسة النشاط، وضمان أمن مصالح العملاء، على أن يكون مقر الشركة بمدينة الجزائر.
- توفر الشركة على مسير على الأقل يهتم بالإدارة العامة لها، تكتمل فيه شروط التأهيل للشخص الطبيعي الذي سنتطرق له في العنصر اللاحق.

1-1-1-2- الشروط الواجب توفرها في الوسيط الذي له صفة الشخص الطبيعي: وتتمثّل فيما يلي:

أما إذا كان الوسيط شخص طبيعي فيجب أن تتوفّر فيه مجموعة من الصفات، حتى يكون محل ثقة المستثمرين الذين يتوسطّون لهم في عملياتهم في البورصة. وتتمثّل هذه الصفات فيما يلي:

- أن يكون ذو جنسية جزائرية، ولا يقلّ عمره عن 25 سنة.
- أن يتمتّع بالأخلاق الحسنة والنّزاهة لضمان حماية حقوق المستثمرين.
- تقديم اكتتاب كفالة بمبلغ خمسة مئة ألف (500.000) دينار جزائري، ويمكن للجنة أن تحدّده بمبلغ أكبر، وذلك بالنّظر إلى طبيعة النشاطات الممارسة إذا كانت تقتضي ضمانا أكبر.
- حيازة محل ملائم وواضح للممارسة نشاطه.
- تحقيق شروط الكفاءة المهنية من الحصول على شهادة الليسانس في التعليم العالي في التخصص أو شهادة معادلة لها، إضافة إلى حصول هذا الشخص على تكوين مقبول في هذا المجال وكسب تجربة مهنية مرضية.

1-1-2- مهام الوسطاء في عملية البورصة: يخوّل للوسطاء في عمليات البورصة حسب الشروط التي تحددّها اللجنة القيام بما يلي:[1]

- يديرون لحساب زبائنهم سندات القيم المنقولة مع تقديم الإرشادات في مجال توظيف الأوراق المالية.
- التسيير الفردي لمحفظة الأوراق المالية بموجب عقد مكتوب.
- القيام بعمليات توظيف الأوراق المالية والمنتوجات المالية الأخرى.

1 المادة 07 من المرسوم التشريعي رقم 93/10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجزائر، 1993/05/23.
متوفر على الموقع الإلكتروني: http://ww . f . Low . net/low/ showthread . php =§ threadid = 8092

- السهر على إنجاح عملية الاكتتاب في مختلف الأوراق المالية.
- تقديم إرشادات للشركات فيما يخصّ هيكلة رأسمالها أو عملية الإدماج، أو أيّة توسعات أخرى.
- يقفون موقف الطرف المقابل في العمليات حول القيم المنقولة ولا يمكن أن يمارسوا هذا الحق حيال زبائنهم. ويجب على الوسطاء في عمليات البورصة أن يتأكدوا فضلا عن ذلك من أن رؤوس الأموال التي يأتمنونهم عليها زبائن البورصة متأتية من عائدات مصرح بها قانونا.

3-1-1- شركات الوساطة في بورصة الجزائر: رخصت السلطات العمومية بصفة انتقالية ولفترة خمسة (05) سنوات ابتداء من تاريخ صدور المرسوم التشريعي رقم 90-10 المؤرخ في 1993/05/23 لكل من البنوك، والهيئات المالية وشركات التأمين إمكانية الاعتماد لممارسة نشاط وسيط في عمليات البورصة، شريطة أن تثبت هذه الأخيرة بداخلها وجود قسم يحقق ويضمن الفصل بين نشاط وسيط العمليات في البورصة والأنشطة الأخرى لهذه الهيئات.وما يمكن ملاحظته بعد انقضاء مدة الخمس (05) سنوات الإرادة الواضحة لإبقاء مهمة الوساطة المالية في يد البنوك والهيئات المالية، وفيما يلي جدول يوضح الوسطاء الماليين في الجزائر.

جدول رقم 06: الوسطاء الماليون في بورصة الجزائر

الرمز	الوسيط	المقر	العنوان ورقم الهاتف
CPA	القرض الشعبي الجزائري	مديرية تسيير القيم المنقولة (DGVM)	إقامة شعباني، الجناح أ 03 واد حيدرة، الجزائر. 021 60 44 33
BDL	بنك التنمية المحلية	مديرية الخزينة والأسواق (DMT)	38 شارع الإخوة بوعدو بئر مراد رايس، الجزائر. 021 44 92 70
BNA	البنك الوطني الجزائري	مديرية المالية والأسواق المالية (DMF)	12 شارع حسيبة بن بوعلي، الجزائر 021 73 29 51
BEA	البنك الخارجي للجزائري	مديرية الخزينة والسوق (DTM)	02 شارع محمد الخامس، الجزائر. 021 63 72 42
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	مديرية الخزينة وأسواق رأس المال(DTMC)	01 شارع عزيل علي، الجزائر. 021 74 31 93
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير والاحتـ	مديرية المالية	قطعة 02 قاريدي 02، القبة، الجزائر. Lot6 ; Garidi2 ; Kouba, Alger. 021 28 49 75
	Algérie clearing – dépositaire Central des titres	Algérie clearing – dépositaire Central des titres	منحدر عدل فيلا رقم16 سعيد حمدين بئر مراد رايس، الجزائر. 021 54 27 61

المصدر: وثائق مستلمة من شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBVM). (مصلحة الاستعلامات)

يلاحظ أن الوساطة المالية في الجزائر تنحصر في يد البنوك، حيث تقدم البنوك في هذا المجال العديد من الخدمات للمستثمرين والشركات في السوق الأولية يمكن ذكر منها:

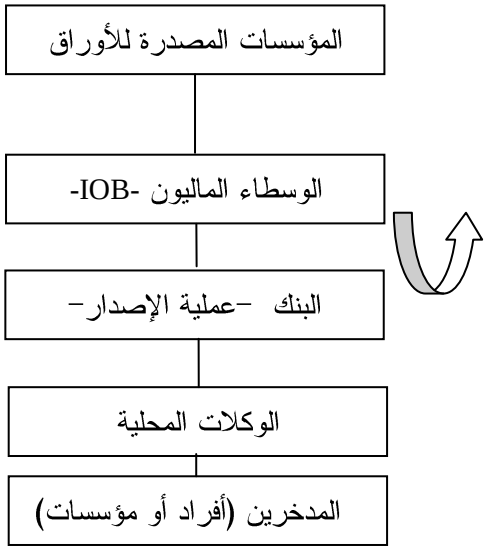
1-1-4- نصح ومساعدة المؤسسات المصدرة: تمتلك البنوك معرفة وتجربة في السوق الأولية، وهذه الميزة تجعلها تقف مع الشركات في إعداد عملية الإصدار وتقدم لها مساعدات منها:

- تقديم مساعدات تتعلّق بالجانب القانوني والجبائي، وهذا من أجل تكييفها بما يتماشى مع خطوات عملية الإصدار على عدة مستويات.
- مراجعة محاسبية بإعداد حسابات مدعمة.
- تكييف الهيكل المالي للمؤسسة والتعرض إلى التقسيمات المحتملة لرأس المال بصفة تعطي صورة مثالية للمؤسسة التي ترغب في فتح رأس مالها.
- إعادة تنظيم حصص المساهمين قبل الدخول في عملية الإصدار بالإضافة إلى هذا يقوم باقتراح وسيط مالي في البورصة.
- توفير الوثائق اللازمة والملفات المتعلقة بالتسعير والمرتبطة بهيئات سوق الأوراق المالية.
- اقتراح المبالغ المناسبة لعملية الإصدار والتي تتجاوب مع الاحتياجات المالية للمؤسسة ومتاحات السوق.

1-1-5- تسيير عملية الإصدار: تستعين البنوك لإتمام عملية إصدار الأوراق المالية لأول مرة في السوق الأولية بنقابات الإصدار ومختلف التقنيات والأساليب، حيث تقوم البنوك التي تكون على رأس النقابات والمنتخبة من طرف المؤسسات المصدرة بإعداد عقد يضم التعليمات المقيدة بحسن السريان عملية الإصدار وكذا متابعة الإجراءات المتعلقة بها، وتقع على عاتق هذه البنوك مسؤولية تحديد وإعداد سلم الضمان المرتبط بعملية الإصدار، وتحديد قائمة الأعضاء المشاركين في مجموعة التوظيف. ويقوم بالإضافة إلى ذلك رئيس النقابة بمتابعة ومراقبة سوق الأوراق المالية انطلاقا من لحظة التقييد في التسعيرة الرسمية بالاستعانة بنائب أو مساعد رئيس النقابة والذي يتقاسم معه عمولة الإدارة.

1-1-6- تقديم خدمات الوساطة: تتوسط البنوك عملية اكتتاب الأوراق المالية من طرف الشركات وهذا عبر وكالاتها، حيث يتكفل أحدها بتجميع رؤوس الأموال الخاصة بعملية الاكتتاب(عادة ما توكّل هذه المهمة لرئيس النقابة) بالإضافة لقيامها بعملية تجميع أوامر الشراء والبيع.

شكل رقم 17: سلسلة الوساطة في سوق الأوراق المالية الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى المرجع التالي:
S. BENYAD, Le rôle des banques dans l'évaluation des marchés financiers, Mémoire du magister, option finance, Ecole supérieur de commerce, Alger, 2001.

***2-1-* المتعاملون في بورصة الجزائر:** لقد أتاح المشرع الجزائري المجال لكل الأشخاص الطبيعيي ن والمستثمرين بصفة عامة لاستثمار أموالهم حيث بإمكانهم تسيير محفظة أصولهم المالية بشكل مباشر، كما يمكنهم أن يلجأوا إلى تسييرها بطريقة غير مباشرة، أي عن طريق التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

ولقد تم تحديد قواعد تأسيس هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، وتسييرها عن طريق الأمر 08 المؤرخ في 1996/01/10م من خلال إنشاء هيئتين للتوظيف الجماعي هما:

***1-2-1-* شركة الاستثمار ذات الرأس المال المتغير:** وتعتبر حسب المشرع الجزائري شركة مساهمة تخضع لأحكام القانون التجاري، وهدفها تسيير محفظة الأوراق المالية وسندات الدين القابلة للتداول، وقد رأس مالها الأدنى بخمسة (05) ملايين دينار جزائري. وقد تم اعتماد هذه الشركة رسميا بمقتضى مقرر رقم 58-10 المؤرخ ف 1998/03/31 من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB لفائدة شركة الاستثمار المالي المكونة من BDL SAA- BNA برأس مال 120 م د ج وتجدر الإشارة بأنه حتى يمكن قبول أسهم شركة الاستثمار ضمن تسعيرة بورصة القيم المنقولة ينبغي عليها أن تخضع للقواعد التي تحددها لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB والمتمثلة فيما يلي:

- أن لا تضمن الأسهم التي تصدرها الشركة حق أفضلية الاكتتاب في زيادات رأس المال.
- لا تخضع التنازلات عن الأسهم إلى شرط موافقة المساهمين.
- يجب أن تكون الأسهم مسددة بالكامل عند الاكتتاب.
- يجب دفع المبالغ القابلة للتوزيع خلال ستة (06) أشهر كأقصى أجل بعد إقفال السنة المالية.
- يجب عليها تعليق عملية إعادة شراء الأسهم عندما يبلغ رأس مالها نصف المبلغ الأدنى المحدد.

1-2-2- الصناديق المشتركة للتوظيف: هذه الصناديق لا تتمتّع بالشخصية المعنوية، بل هي مجرد ملكية مشتركة لقيم منقولة تصدر حصصها ويعاد شراؤها بناءا على طلب حامليها، وتعتبر هذه الحصص قيما منقولة يمكن أن تكون موضوع قبول في البورصة حسب الشروط التي تحددها لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB وحدد رأس مال الصندوق بمليون (1000.000) د ج كحد أدنى، ولا يمكن النزول عنه. فالهدف من اختيار هذه الأدوات هو السماح للمدخّر المستثمر م ن تحقيق السيولة والمر دودية، حيث يستفيد المستثمر من هيئات التوظيف الجماعي من تسيير أفضل لمحفظته باعتبار أن هذه الهيئات تتضمن مختصين ذوي خبرة وكفاءة في تسيير أدوات الاستثمار. كما أن التسيير الجماعي للأوراق المالية قد يحقق امتيازات فعلية منها: [1]

- تقديم أفضل إعلام وبأقل تكلفة باعتبار أن جمع المعلومات يحمل في طياته تكاليف عالية. لا يستطيع عادة المدخر الفرد أن يتحملها لوحده.
- تعتبر هذه الوسيلة ذات كفاءة لتوجيه المدخرات الفردية لاستثمارها في بورصة الجزائر.
- الاستفادة من إعفاءات جبائية، حيث نص قانون المالية لسنة 2003 على إعفاء ولمدة خمس (05) سنوات مدا خيل السندات والأوراق المالية المماثلة ذات أقدميه تساوي أو تفوق خمس (05) سنوات مسجلة في التسعيرة الرسمية للبورصة، أو متداولة في سوق منظم، وكذا نواتج الأسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

2- الإدراج في البورصة: تعتبر البورصة من أكثر الأسواق تنظيما وتطورا بالمقارنة بالأسواق الأخرى، فهي توفّر للمؤسسات التي تريد الدخول فيها مزايا عدة. ويتمّ قبول الشركة في البورصة إذا استوفت كل الشروط المطلوبة، وبذلك يتوجّب عليها إتبّاع مختلف إجرتاءالدخول والمراحل الرئيسية للدخول فيها.

1-2- متطلبات الإدراج في البورصة: وتتمثّل فيما يلي:

1-1-2- شروط متعلقة بالأوراق المالية: وتتمثّل هذه الشروط فيما يلي:

- القيم المنقولة يجب أن تكون مصدرّة من طرف شركة ذات أسهم.
- يجب تحديد كل الأسهم.
- القيم التي تزيد في رأس المال لا يمكن قبولها في سوق السندات إلا إذا كانت الأوراق المالية التي تستند إليها مقبولة في التسعيرة.
- الأسهم المعروضة للأفراد يجب أن توزّع على 300 حامل على الأقل إلى آخر أجل يوم دخولها للتفاوض في البورصة.
- توزيع السندات موضوع طلب القبول على مئة (100) مكتتب على الأقل يوم الإدخال.
- القرض السندي المصدر من طرف الدولة ليس له حد أدنى لا في عدد الأسهم ولا في عدد الملاك.

---

1 الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص:312.

2-1-2- شروط متعلقة بالشركة المسعرة في البورصة: وتتمثّل هذه الشروط فيما يلي:

- الحد الأدنى لرأس مالها هو مئة مليون 100.000.000دج.
- ضرورة توزيع على الجمهور ما نسبته20% على الأقل من رأس المال الإجمالي للشركة.
- يجب أن تقوم بنشر حالتها المالية المتعلقة بالسنتين الأخيرتين قبل طلب الدخول في البورصة.
- تقديم جملة من المعلومات تحددها، وتصادق عليها لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة.
- أن تكون قد حققت أرباحا خلال السنة أو الدورة التي سبقت تاريخ إيداع طلب الدخول.
- إعلام شركة تسيير بورصة القيم المنقولة SGBVM في حالة قيامها بتحويلات أو التخلّي عن بعض الأصول قبل دخولها إلى البورصة.
- تقديم تقرير عن تقييم أصولها، ويجب أن يعدّ هذا التقرير من طرف خبير محاسبي جزائري.
- أن تقوم بتقديم دليل على وجود هيكل مراقبة داخلي، يعدّ هذا الهيكل محل تقدير أو معاينة مفوض الحسابات في تقرير حول المراقبة داخل الشركة.

2-2- إجراءات التقييد في البورصة: هناك عدّة إجراءات يجب على الشركة إتبّاعها لقيد أوراقها المالية في بورصة الجزائر، ولكن قبل ذلك تقوم الشركة بما يلي:[1]

2-2-1- اتخاذ القرار: يتم عادة باقتراح من مجلس الإدارة يصادق على القرار الذي يسمح بالتسجيل في البورصة من طرف الجمعية العامة الطارئة للمحاسبين، وتكون الشركة خلية داخلية تكلف بعملية التحضير لهذه المهمة.

2-2-2- التقييم الاقتصادي للشركة: تقوم الشركة باستدعاء خبير محاسبي بشرط أن يكون مسجل في جدول الأوامر، ومعروف لدى لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB، والذي يلجأ إلى تقييمها هذا التقييم يساعد على تحديد سعر إصدار وسعر عرض الأوراق المالية لهذه الشركة.

أما إجراءات الدخول في البورصة فتتمثل فيما يلي:

2-2-3- اختيار الهيئة الاستشارية المساعدة في عملية التحضير لدخول البورصة: حيث يطلب من الشركة اختيار هيئة استشارية تساعدها أثناء فترة الدخول أو حتى بعدها. تتشكلّ هذه الهيئة من:

- وسيط في عملية البورصة يعمل على المساعدة في تحضير ملف مقبول، وتقديم الاستثمارات المالية اللازمة. حيث ووفقا للمادة 17 من قانون لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة المؤرخ 1997/11/18 والمتعلّق بالقانون العام لبورصة القيم المنقولة، والذي ينصّ على أنّه يجب على كل شركة تقبل على عرض أوراقها المالية في عملية التداول في البورصة أن تجد وسيطا في عمليات البورصة مكلفا بتتبع إجراءات القبول والإدخال.
- بنك الإدخال من بين البنوك التجارية الجزائرية الوسيطة لدى البورصة.
- مكتب خبرة محاسبة يتولّى تقييم أصول الشركة.

---

1 وثائق مستلمة من شركة تسيير بورصة القيم المنقولة SGBV.

2-2-4- التسليم الرسمي لملف الدخول في البورصة: أما الخطوة الثانية التي تقوم بها الشركة، فهي تقديم ملفا كاملا إلى لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB ويتكوّن من طلب قبول مرفق بملف يحتوي على توثيق عام حول الشركة تتمثل باختصار فيما يلي:

2-2-4-1- وثائق عامة حول الشركة: وتتمثلّ هذه الوثائق فيما يلي:

- الاسم والنظام الداخلي والقضائي للشركة التي تطلب قبول قيمتها في تاريخ التسجيل في السجل التجاري، ورقم الإثبات الجبائي.
- طلب رسمي يحدد مبلغ، عدد، صنف ومصدر الأسهم والسندات التي توّد الشركة تسجيلها في لائحة قائمة أعضاء مجلس الإدارة، ومجلس المراقبة، إضافة إلى أسماء مسيرة في الشركة.
- قائمة المؤسسة أو المؤسسات المكلفة بالخدمات المالية مع الشركة التي تطلب القبول.
- مشروع البيان الإعلامي الخاضع لتوصيات لجنة تنظيم، ومراقبة عمليات البورصة، وكل وثيقة إعلامية معدة من أجل هذه العملية.

2-2-4-2- وثائق متعلقة برأس مال الشركة: على الشركة التي تطلب القبول أن تقدم وثيقة تصف كل تطور على رأس مالها منذ تأسيسها إضافة إلى الوثائق التي تثبت أن:

- الأنشطة التي يتم تمويلها من المبلغ المتحصّل عليه من الإصدار، والمبلغ بالتدقيق الممنوح لكل من هذه الأنشطة.
- الإشارة إلى معدل الإصدار، والتحرير المالي للسندات.
- اسم المساهمين المهمين الذين يمتلكون أكثر من 5%من رأس المال الإجمالي والعدد بالترتيب للأسهم التي يمتلكونها.

2-2-4-3- الوثائق الاقتصادية والمالية: وتتمثلّ فيما يلي:

- تعليمة حول نشاطات الشركة الصناعية والتجارية، والتي توضّح تطور الشركة منذ نشأتها.
- معلومة حول الوضعية المالية للشركة مرفقة بالميزانية المقارنة للخمس سنوات السابقة.
- نسختين من جدول النتائج، تقارير محافظي الحسابات ومحاضر اجتماع الجمعيات العامة المتعلّقة بالخمس السنوات الأخيرة.

2-2-4-4- الوثائق القانونية : وتتمثلّ فيما يلي:

- خمس نسخ من قرار مجلس الإدارة للشركة، الذي يسمح لها بإجراء القبول لقيمها للتفاوض في البورصة.
- خمس نسخ من القوانين الأساسية للشركة الموضحة لأكثر من وضعية لها، وتكون مطابقة للأصل.
- خمس نسخ من شهادة رقم التسجيل التجاري، والشهادة التي تثبت الشروع في عملياتها.
- خمس نسخ لوثيقة تثبت أن الشركة قد سددّت كل مستحقاتها الضريبية.

3-2- استيلام تأشيرة قبول الشركة في البورصة: يتمّ قبول الشركة بعد تحضير عملية الإدخال واستيفاء الملف لكل الشروط، وتحصل بذلك على تأشيرة القبول من طرف COSOB، وبعدها تقوم الشركة المقبولة بإمضاء اتفاقية مع شركة تسيير بورصة القيم المنقولة SGCB، والتي تلتزم من خلالها برعاية كافة القواعد والإجراءات الموضوعة من قبل هذه الأخيرة، كما يتم وضع المذكرة الإعلامية المؤشر عليها في متناول المستثمرين بشركة تسيير بورصة القيم المنقولة SGCB والوسطاء في عمليات البورصة المكلفين بالإدخال علما أن قرار القبول هذا يتم نشره في النشرة الرسمية المصدّرة من طرف شركة تسيير بورصة القيم المنقولة.

4-2- تنظيم وإجراءات إدخال الأوراق المالية في البورصة: بعد حصول الشركة على تأشيرة COSOB بإدراج أوراقها في قيد البورصة، تقوم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة SGCB بتنظيم إجراءات الإدخال طبقا لأحكام المادة 18 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23-05-1993، حيث تتولى إعلان ذلك في النشرة الرسمية المتعلقة بجدول التسعيرة مع التأكّد من إبراز المعلومات الموالية:

- هويّة الشركة صاحبة الإصدار.
- الوسيط أو الوسطاء المكلفون بمتابعة إجراءات القبول والإدخال.
- عدد الأوراق المالية مع تحديد طبيعتها وخصائصها.
- تبيان السعر المقرر من قبل المتدخلين.
- إبراز الإجراء الذي يتم تقريره التسعيرة الأولى.
- كل التوضيحات الأخرى الضرورية واللازمة لإعلام الجمهور.

ففي حالة قبول دخول الشركة إلى البورصة يتمّ القيام بتحديد إجراء الدخول في التسعيرة الرسمية للعناوين المقبولة من طرف COSOB، والتي تتمثّل في ثلاث إجراءات:[1]

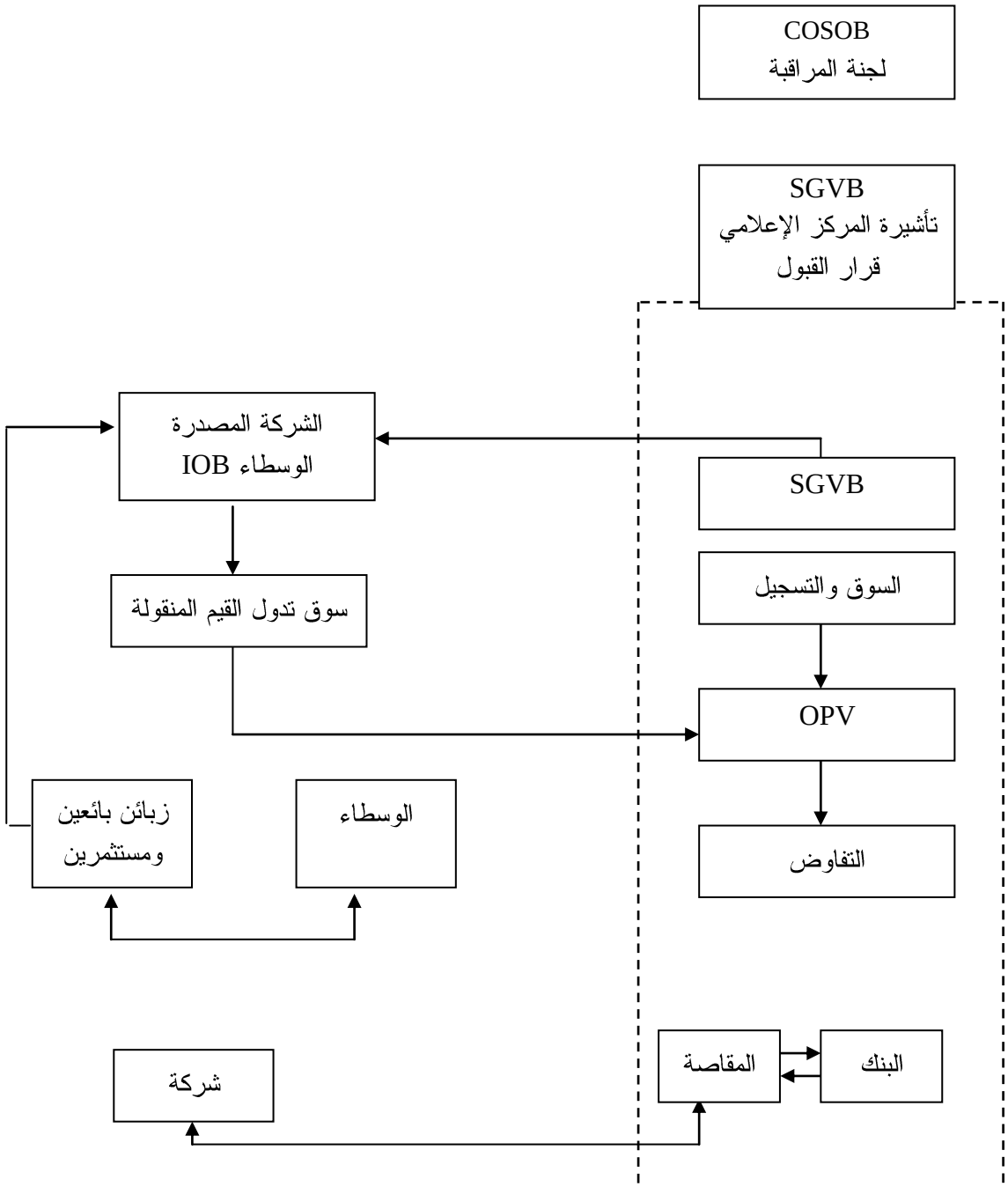
- **العرض العمومي للبيع بالسعر الأدنى:** وهو الإجراء الذي يتمّ بموجبه وضع تحت تصرف الجمهور يوم الدخول عددا معينا من الأوراق المالية بسعر أدنى يقبل به المتدخلون التنازل عنها.
- **العرض العمومي للبيع بسعر ثابت:** وهو الإجراء الذي يتم بموجبه وضع تحت تصرف الجمهور يوم الدخول عددا معينا من الأوراق المالية، أو بيعها بسعر موحد ومحدد سلفا.
- **الإجراء العادي:** وهو ذلك الإجراء الذي يسمح لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة عندما يكون رأس مال الشركة المعنية موزعا بشكل مرضي بين الجمهور من القيام بتسجيل القيمة بشكل مباشر في جدول التسعيرة، وذلك بقيمة التفاوض عليها وفق شروط التسعيرة المعمول بها في السوق انطلاقا من سعر إدخال مصادق عليه من قبل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة SGCB على أساس شروط السوق.

وفيما يلي الشكل الذي يوضّح إجراءات العرض العمومي للبيع في بورصة الجزائر.

---

1 محمد براق، مرجع سبق ذكره، ص: 389.

شكل رقم 18: العرض العمومي للبيع (OPV)



العرض العمومي للبيع

Source: Guide de la bourse, édition mlp, Alger, 1998, p: 19.

المطلب الثاني: الأوراق المالية المتداولة في البورصة الجزائرية وتسعيرها

تعتبر بورصة الجزائر من البورصات الحديثة النشأة، أنشأت للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في زيادة حجم الاستثمار المالي، إلا أنها عجزت عن تحقيق معظم الأهداف التي أنشأت من أجلها، إذ لا تعد أن تكون بورصة شكلية تتميز بقلة عدد الشركات المقيدة فيها، ومحدودية الأوراق المالية المتداولة فيها من حيث نوعها وكذا كميتها بسبب نقص الطلب عليها ومحدودية أساليب تداولها والأوامر المتعلقة بها.

أولا:أنواع الأوراق المالية المتداولة في بورصة الجزائر

لقد ميّز المشرع الجزائري بين ثلاثة أنواع من الأوراق المالية والتي يمكن تداولها في البورصة وهي: [1]

1 **- الأسهم:** لقد تضمّن القانون التجاري الجزائري الأنواع الآتية من الأسهم:

- الأسهم العادية.
- أسهم التمتّع.
- الأسهم ذات الأولوية في توزيعات الأرباح.
- السهم الخصوصي ، حيث تمّ إدخال هذا النّوع من الأسهم في الجزائر بموجب المرسوم التشريعي رقم 96-133 المحدّد لشروط وكيفيات ممارسة السهم الخصوصي، والذي جاء في إطار تنظيم عملية خوصصة المؤسسات العمومية.

2 **- السندات:** من أهمّ أنواع السندات التي جاء بها القانون التجاري الجزائري ما يلي:

- سندات عادية.
- سندات المشاركة.
- سندات ذات معدّل ثابت.
- سندات ذات المعدّل المتغير.

3 **- أصول مالية أخرى:** من بين الأصول المالية الأخرى التي جاء بها القانون التجاري الجزائري ما يلي:

- شهادات الاستثمار.
- سندات المساهمة.
- سندات قسيمة الاكتتاب في الأسهم.

---

1 Les valeurs mobilières, Prospectus d'information, COSOB, Alger, 2004, P:03.

ثانيا: أسلوب تداول الأوراق المالية في بورصة الجزائر

يعني التداول في البورصة مواجهة أوامر الشراء وأوامر البيع من أجل الوصول إلى تسعيرة الأوراق المالية،[1] فبورصة الجزائر عبارة عن سوق مركزي يسير عن طريق الأوامر، ومنذ فترة انطلاقها وحتى الآن لم تكن مقسمة بل كل الأوراق تتداول في سوق رسمي وحيد والمحصور في جناح من شركة تسيير بورصة القيم المنقولة SGCB، أين يلتقي الوسطاء لتنفيذ أوامرهم، كما أنه تم تحديد يوم الاثنين من كل أسبوع ليتم فيه التفاوض على الأوراق المالية.

يعتبر الأمر تعليمة يعطيها العميل الوسيط في عمليات البورصة أو بمبادرة من هذا الأخير في إطار وكالة تسيير أو نشاط صناعة السوق، حيث ينبغي على كل أمر بورصة مقدم من طرف عميل الوسيط في البورصة أن يتضمن المعلومات الموالية:

- موضوع العملية (شراء أو بيع).
- اسم الورقة المالية المراد التفاوض عليها.
- عدد وطبيعة وخصائص الأوراق المالية التي يراد التفاوض عليها.
- مدة صلاحية الأمر بالتنفيذ مع الإشارة إلى حدود السعر.

ويمكن إعطاء أمر البورصة وتسليمه للوسيط في عمليات البورصة إما كتابة وذلك وفق نموذج موضوع تحت تصرف العميل أو هاتفيا، حيث ينبغي في هذه الحالة تحديد ساعة وتاريخ المكالمة حين استيلامها من قبل الوسيط في عمليات البورصة، وفي بورصة الجزائر يتم الأخذ بثلاثة أنواع من أوامر البورصة وهي:

- **الأمر بسعر السوق:** هذا الأمر لا يحمل أي إشارة حول السعر، كما أنّه يتم تنفيذه مهما كان سعر الورقة في السوق. ويعتبر هذا الأمر من أبسط وأكثر الأوامر شيوعا حيث يقوم الوسيط بتنفيذ الأمر حين صدوره بيعا أو شراء حسب السعر السائد في البورصة[2].وتتسم هذه الطريقة بسرعة التنفيذ.
- **الأمر بالسعر المحدد:**[3] وهو أمر يحدّد فيه العميل السعر للوسيط، حيث لا يمكن تنفيذ أمر الشراء بسعر أكبر من الذي تم تحديده، كما أنه لا يمكن تنفيذ أمر البيع بسعر أقل من الذي سبق تحديده من طرف العميل للوسيط، وتجدر الإشارة إلى أن الأوامر التي تنفذ في السوق الموازية تكون دائما بالسعر المحدد.
- **الأمر بالسعر الحسن:**[4] وهو أمر شراء أو بيع لورقة أو جملة من الأوراق المالية بسعر السوق على أن يكون تنفيذه غير محددة في الزمن، ويترك أمر تقدير السعر المناسب لإجراء الصفقة إلى الوسيط الذي يختار أفضل سعر، وفي أنسب الأوقات بمعنى أن تنفيذ الأمر مرتبط بظروف السوق. لكن عامة ما يفضل الوسيط تنفيذ الأمر وقت استلامه مباشرة، فإذا وصله الأمر قبل جلسة الافتتاح قام بتنفيذه بسعر الافتتاح، أما إذا استلمه خلال انعقاد الجلسة فإنه يتولى مهمة تنفيذه وفق السعر الأفضل.

---

1 [en ligne]. 2005, site web de la bourse d'Alger.
http:// www. SGBV . dz/ or- cotation متوفر على الموقع الإلكتروني

2 محمد براق، مرجع سبق ذكره، ص:157.

3 نفس المرجع أعلاه، ص:157.

4 نفس المرجع أعلاه، ص:156.

أما فيما يتعلّق بأنواع نظم التسعير في بورصة الجزائر فتتمثّل فيما يلي:[1]

- **نظام التسعير الثابت:** التسعيرة بالتثبيت تسمح بقيام سعر يومي وذلك بمقارنة أو مواجهة التسعيرة خلال مدة محددة أوامر الشراء مع أوامر البيع من أجل التوقف عندا لتوازن. حيث تسمح هذه التسعيرة بتحقيق ما يلي:

- تسمح بتخفيض الخلل (عدم التوازن).
- تحديد السعر الذي من خلاله يتم التفاوض على قيمته في قاعدة وحداتية.

- **نظام التسعيرة المستمرة**وتعني أن عملية التبادل يمكن أن تتمّ في أي حين وذلك عندما يتحقق التقاء أمرين مختلفين (أمر بالبيع وآخر بالشراء) عند سعر معين، ومنه فإنّ التسعيرة هي تقنية تسمح بتنفيذ الأوامر ومتابعة تطورات السوق بشكل سريع، وهي تمكّن من تجنب فترة الانتظار لتسعيرة الأوامر الجديدة.

إلاّ أن الطريقة التي تعمل بها بورصة الجزائر في الواقع حسب ما تمّ تقريره من طرف شركة إدارة بورصة القيم المنقولة SGBV، تتمثّل في طريقة التسعير الثابت بالمناداة، وتعني هذه التسعيرة تطبيق سعر لمجموع الصفقات المبرمة لكل قيمة متداولة خلال جلسة معينة للتفاوض، وهذا النظام يتماشى مع حجم مبادلات ضعيف.

وبالنسبة للأيام المفتوحة في بورصة الجزائر للقطاع المالي فهي من يوم الأحد إلى يوم الخميس وأول اختيار لحصص التداول الذي يبيع فيها الوسطاء في عمليات البورصة وضع أوامرهم يوم الاثنين ويوم الأربعاء في المقصورة حسب معطيات السوق شركة إدارة بورصة القيم SGBV.

يمكن أن تغلق حصة التداول وتستطيع إيقاف التداول مؤقتا على الأوراق إذا كانت ترى وجود معلومات مهمة غير موجهة للمستثمرين.

لا يقبل في المقصورة إلا الأشخاص المسموح والمرخص لهم بالدخول وهم:

- عمال شركة تسيير بورصة القيم.
- الأشخاص المتفاوضون.
- مراقب لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة COSOB.

ونجد في بورصة الجزائر مقصورتين للتفاوض هما:[2]

- **مقصورة القيم المنقولة:** في هذه المقصورة يتمّ التفاوض على أدوات الملكية وأوراق الدين، وذلك مرتين في الأسبوع (الاثنين والأربعاء).

حصص التفاوض تبدأ من09:30 صباحا وتنتهي قبل12:00. وتجرى حسب التسلسل الزمني الموالي:

09:20 ⟵ النداء الإلكتروني للوسطاء في العمليات البورصة IOB.

09:30 ⟵ افتتاح الحصة.

10:15 ⟵ حجز الأوامر من طرف الأعوان المفاوضين على محطة التفاوض.

---

1 مخاطر الاستثمار في بورصة الجزائر، 2009/12/23، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http:// www. Djelfa . info / vb / showthread . php l = 288745

2 info bourse. la négociation en bourse . pu n 03 des 1998; PP: 29-31

10:30 ⟵ طبع السجلات المحجوزة من أجل التأكد.

10:40 ⟵ معالجة الأوامر المحجوزة.

10:50 ⟵ معالجة الكتل "إبلاغ وتسجيل المعاملات للكتل".

11:05 ⟵ إعلان ونشر النتائج.

11:15 ⟵ إغلاق الحصة.

- **مقصورة سندات الخزينة:** يحتوي هذا القسم على 15 صنف التي يجرى عليها التفاوض ثلاث (03) مرات في الأسبوع (الاثنين، الثلاثاء، الأربعاء).

حصة التفاوض تبدأ من 09:00 وتنتهي قبل 12:00 وتجرى حسب التسلسل الزمني الموالي:

من 09:00 إلى 09:15 ⟵ عرض أو تقديم دفاتر الأوامر.

09:15 ⟵ افتتاح حصة التفاوض.

من 09:15 إلى 10:00 ⟵ حجز الأوامر البورصية المحجوزة، والتأكد من طرف الأعوان المفاوضين للوسطاء في العمليات البورصية IOB.

10:00 تعليق واجهة الأوامر المحجوزة.

من 10:00 إلى 10:15 ⟵ نشر سجلات الأوامر المحجوزة والتأكد من هذه الأخيرة من طرف الوسطاء IOB.

10:25 ⟵ معالجة الأوامر المترتبة والمؤكدة آنفا من طرف الأعوان المفاوضين، وتحديد سعر تثبيت الإقفال.

من 10:35 إلى 10:50 ⟵ عرض عمليات للكتل على الأوراق.

من 10:50 إلى 11:00 ⟵ نشر وإيصال حالات النتائج، تصديق المعاملات والتسوية.

من 11:00 إلى 12:00 ⟵ تحضير ونقل بطاقات المعطيات إلى المؤتمن المركزي على الأوراق.

- **نظام المقاصة والتسديد:** المقاصة هي تسوية المبادلات على القيم المتداول عليها، والتي يتمّ التفاوض عليها في جلسات البورصة، ويتمّ ذلك بدفع المبالغ المستحقة من طرف الوسيط في عمليات البورصة للمشتري وتسليم الأوراق المالية من قبل الوسيط للبائع، وتتمّ المقاصة في جلسة تترأسها شركة إدارة بورصة القيم بحضور كافة الوسطاء، وكذا بنوك التسديد التابعة للوسطاء في عمليات البورصة لتأكيد التغطية للوسطاء المشترين على أساس كشف حساباتهم وتتمثّل المبادئ المتعلقة بالمقاصة والتسوية في[1] يلي:

- تقوم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة، بتنظيم ومراقبة عمليات البورصة.
- تنتقل ملكية الأوراق المالية مباشرة بعد تنفيذ العملية.
- تسليم الأموال والتنازل عن الأوراق المالية يجب أن يتمّ في أن واحد.
- تقوم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بإعلام الوسطاء الماليين عن القاعدة التي يتمّ على أساسها تطبيق التسليم، وتحدّد الموعد الذي تمتّ فيه العملية، ومفاد ذلك أن مشتري الورقة المالية لا يحصل عليها إلا بعد أكثر من أسبوع من جراء عملية الشراء ونفس الشيء للبائع الذي يحصل على قيمة الورقة بعد مرور نفس المدة، ومنه فإنّ تسوية المعاملات في بورصة الجزائر تعتبر طويلة نسبيا مما يؤدّي إلى بطئ سرعة المعاملات، وانخفاض سيولة السوق ومعدل دوران الأصول المالية.

1 الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص:319.

المطلب الثالث: أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 2012 – 2013

يكاد يكون أداء بورصة الجزائر منعدما نظرا لمحدودية عدد الشركات المدرجة في البورصة، وكذا قلّة الأدوات المالية المعروضة للتداول، فضلا عن غياب ثقافة الاستثمار في البورصة لدى المجتمع الجزائري. والجدول الموالي يوضّح أداء بورصة الجزائر خلال عامي 2012 والسداسي الأول من عام 2013.

الجدول رقم 07: أداء بورصة الجزائر خلال الفترة 2012 والسداسي الأول من 2013

بورصة الجزائر	ديسمبر 2012	جوان 2013
عدد الشركات المدرجة في البورصة	**2**	2
القيمة السوقية		
- بالدينار الجزائري (مليون).	10.041	9.978
- بالدولار الأمريكي (مليون).	127,2	124,4
أحجام التداول		
- بالدينار الجزائري (ألف).	7.365	7.013
- بالدولار الأمريكي (ألف).	93,2	87,4
- عدد الأسهم المتداولة (ألف).	14,6	11,4
- عدد أيام التداول	8	8
- متوسط التداول اليومي(ألف).	11,65	10,93
- معدل دوران السهم (%).	0,07	0,07
الإصدارات الأولية		
- عدد الإصدارات	-	-
- قيمة الإصدارات (مليون دولار).	-	-
المؤشرات المحلية		
- مؤشر بورصة الجزائر	-	-
- نسبة التغيّر في المؤشر(%).	-	-
- مضاعف السعر إلى العائد	0,0	0,0
- مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية	0,0	0,0
- الريع (%)	0,0	0,0
مؤشر صندوق النقد العربي		
- عدد الشركات المدرجة في المؤشر	2	2
- القيمة السوقية (مليون دولار).	127,2	124,4
- مؤشر الأسعار ديسمبر 2002= 100	90,3	89,0
- التغيّر في مؤشر الأسعار(%).	0,1	-1,2

المصدر: يمكن العودة في هذا الصدد إلى كل من:

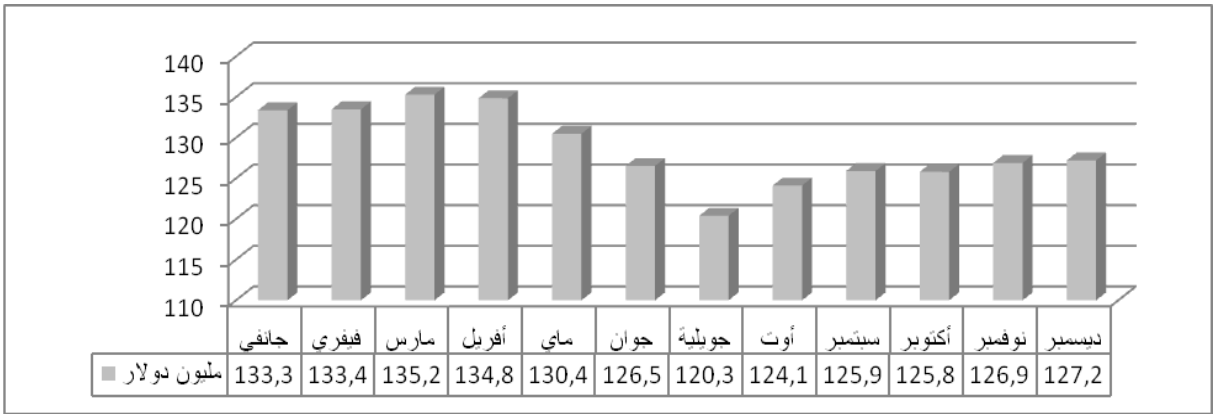
-صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الرابع 2012، ص: 91.

-صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الثاني 2013، ص: 92.

من خلال الجدول نلاحظ ضعف أداء بورصة الجزائر، والتي شهدت خلال الربع الثاني من عام 2013 انخفاض في مؤشرات الأسعار الخاصة بالبورصة بنسبة 0,8%، كما كان قد سجلّ انخفاضا بلغت نسبتة 0,2% في الربع الأول من عام 2013، فيما كانت قد سجلت ارتفاعا بنسبة 0,1% في الربع الرابع من عام 2012.

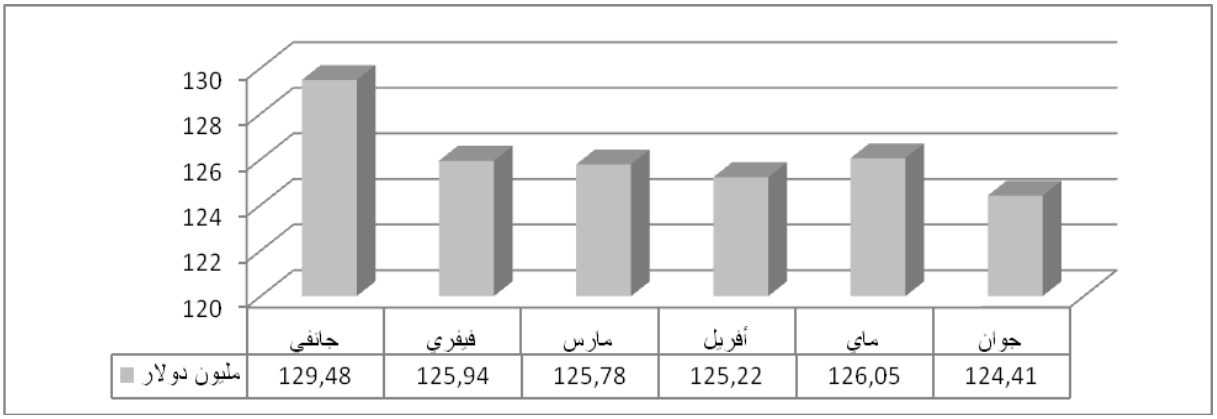
وفيما يتعلّق بالقيمة السوقية، فقد انخفضت هذه القيمة لتبلغ نحو 124,4 مليون دولار في نهاية السداسي الأول من عام 2013، بعدما كانت تبلغ نحو 125,8 مليون دولار في نهاية الربع الأول من نفس العام، أي بأقل بنحو 1,4 مليون دولار بالمقارنة مع القيمة السوقية في نهاية الربع الرابع من عام 2012. ويذكر أن متوسط القيمة السوقية للشركة الواحدة قد بلغ نحو 62,9 مليون دولار في نهاية السداسي الأول من 2013. وهذا ما يوضحه الشكلين المواليين:

الشكل رقم 19: القيمة السوقية لبورصة الجزائر خلال سنة 2012



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد7، 2012، ص: 92.

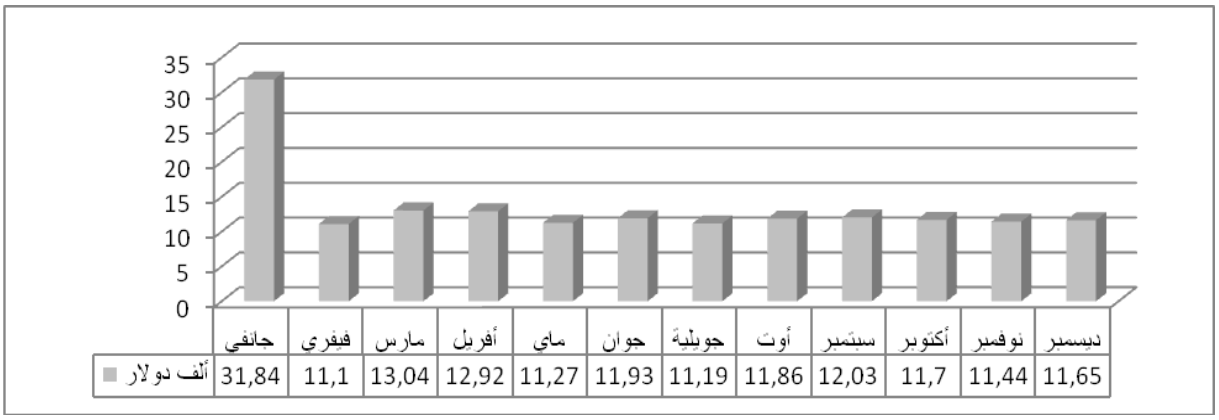
الشكل رقم 20: القيمة السوقية لبورصة الجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2013



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد7، 2013، ص: 91.

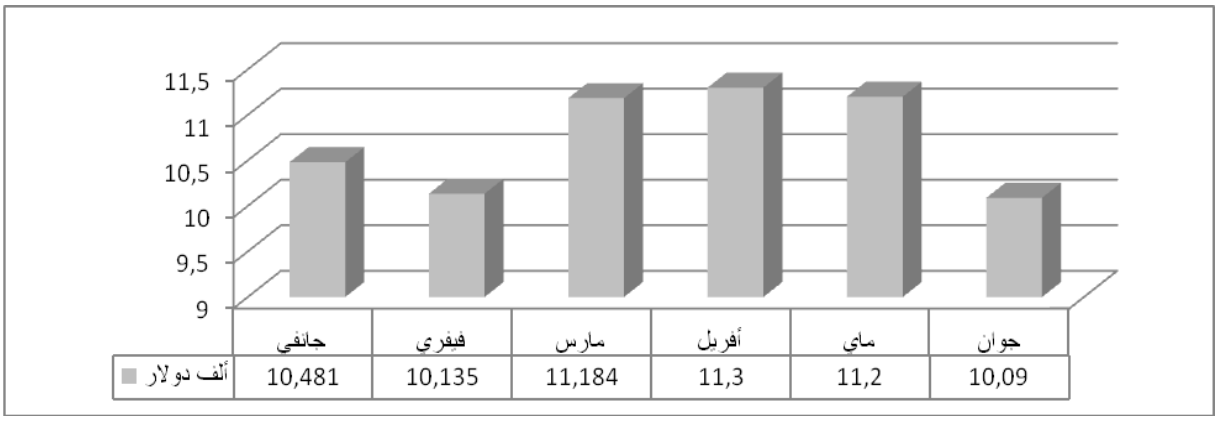
وعلى صعيد نشاط التداول، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال السداسي الأول من عام 2013 نحو 264,5 ألف دولار بعدما سجلّت نحو 272 ألف دولار عن الربع الأول من نفس العام، وذلك مقابل قيمة 279 ألف دولار عن الربع الرابع من عام 2012. وفيما يتعلّق بمتوسط التداول اليومي،فقد ارتفع ليبلغ نحو 11,0 ألف دولار خلال السداسي الأول من عام 2013، بعدما كان يبلغ نحو 10,47 ألف دولار عن الربع الأول من 2013 مقابل 11,64 ألف دولار عن الربع الرابع من 2012، فيما استقر معدل دوران الأسهم عند 0,22 % في نهاية السداسي الأول من 2013. وهذا ما يوضحه الشكلين المواليين:

الشكل رقم 21: معدل التداول اليومي لبورصة الجزائر خلال سنة 2012



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد7، 2012، ص: 92.

الشكل رقم 22: معدل التداول اليومي لبورصة الجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2013



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد7، 2013، ص: 91.

عملت السلطات الرسمية الجزائرية على وضع كل الإجراءات اللازمة لتسهيل عملية انطلاق ونجاح بورصة الجزائر، من إصدار للمراسيم والقوانين التي تحكم عملية سير البورصة وتحديد الهيئات المسؤولية عن الإشراف عليها وتسييرها، وكذا تحديد مختلف المتدخلي ن فيها من وسطاء ماليين ومتعاملين، إضافة إلى شروط وإجراءات الدخول إلى البورصة. ولكن رغم هذا لم تعرف بورصة الجزائر إقداما كبيرا على القيد فيها حيث اقتصرت على عدد محدد من الشركات إبتداءا من الإصدار الإلزامي للقرض السندي لسوناطرا ك، إضافة إلى محدودية الأوراق المالية المتداولة فيها. ويمكن إرجاع فشل التجربة الجزائرية في هذا المجال إلى عدد من المعوقات سواء ما تعلق منها بالجانب التشريعي والتنظيمي والاقتصادي، وكذا لقلة وعدم شفافية المعلومة المحاسبية الصادرة من طرف الشركات الوطنية، ما نتج عنه إحجام المستثمرين على الإقبال على طلب الأوراق المالية التي تصدرها الشركات.

المبحث الثاني: واقع تنظيم سوق الأوراق المالية الأردنية

مرّ سوق الأوراق المالية الأردنية بحقب زمنية مختلفة منذ عقد الثلاثينيات من القرن الماضي ولحد الآن، بحيث أضافت كل حقبة زمنية سمات تطويرية للسوق توجّت بقرارات أثمرت عن إنشاء سوق الأوراق المالية الأردنية بموجب القانون المؤقت رقم 03 لسنة 1976. كما أخذ المعنيين بشؤون المال والاستثمار في النظام المالي الأردني على عاتقهم تطوير هذه السوق بما ينسجم وتطوّر البيئة الأردنية وبشكل يساعد على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، ولهذا شهدت هذه السوق إصلاحات على المستوى الإداري والتنظيمي، وظهرت ثلاث تشكيلات تنظّم عملية المتاجرة بالأوراق المالية وهي هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان للأوراق المالية ومركز الإيداع للأوراق المالية، وهو ما جعل هذه السوق تقطع شوط لا بأس به في مجال الاستثمار المالي مقارنة بنظيراتها من الأسواق في الدول العربية. ولذا تمّ تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

المطلب الأول: نشأة سوق عمان للأوراق المالية والهيئات المنظمة لها

المطلب الثاني: الأوراق المالية المتداولة في بورصة عمان وشروط إدراجها

المطلب الثالث: أداء بورصة عمان خلال الفترة 2012 – 2013

المطلب الأول: نشأة سوق عمان للأوراق المالية والهيئات المنظمة لها

بدأ الاكتتاب بالأسهم والتداول في الأردن منذ فترة طويلة سبقت إنشاء سوق عمان المالي فقد بدأ ذلك منذ أوائل الثلاثينيات مع إنشاء شركات المساهمة العامة في الأردن، ولكن مع التطّورات الحاصلة ظهرت الحاجة لإنشاء سوق أوراق مالية لتنظيم إصدار وتداول الأوراق المالية.

أولا: نشأة سوق عمان للأوراق المالية

مع ازدياد عدد شركات المساهمة العامة ليصل عددها إلى 66 شركة سنة 1978 دعت الضرورة إلى إنشاء سوق منظّم للتداول، وتبع ذلك جهود ودراسات عدّة أثمرت عن تأسيس سوق عمان المالي سنة 1976، وتم الإعلان عن افتتاح بورصة عمان رسميا بتاريخ 01\04\1978، وصدر قانون عمان المالي سنة 1990، ثم تبعته نصوص ومواد تحكم عمل السوق. وتشتمل البورصة على مجموعة من الوسطاء الماليين، والهيئة العامة المكونّة من أعضاء منتسبين للبورصة بعد تسديد رسوم الاشتراك السنوية فيها، ويدير البورصة مجلس إدارة ومدير تنفيذي يحدّد الأنظمة الداخلية والتعليمات الخاصة بها[1].

وعلى العموم يمكن تحديد المراحل التي مرّت بها سوق عمان للأوراق المالية فيما يلي:[2]

1 - **المرحلة ما بين 1930 و1960:** شهدت هذه المرحلة إنشاء العديد من الشركات المساهمة منها على سبيل المثال لا الحصر إنشاء البنك العربي عام 1930 كأول شركة مساهمة ثم شركة التبغ والسجائر الأردنية عام 1931، شركة الكهرباء الأردنية عام 1938 ثم شركة مصانع الإسمنت الأردنية عام 1951، على الرغم من هذه الأحداث واكتتاب الجمهور بأسهم الشركات إلا أن الملاحظ في هذه المرحلة غياب قانون لتنظيم عمل الشركات وتداول أسهمها، الأمر الذي أدى إلى عشوائية التداول وظهور سوق غير منظمة تمثّلت بإنشاء مكاتب غير متخصصة بتداول الأسهم، لذلك اتسمّت هذه المرحلة بمحدودية الفرص الاستثمارية وضعف انتشارها.

2 - **المرحلة ما بين 1960 و1796:** شهدت هذه المرحلة تطورات ملحوظة وملموسة في الاقتصاد الأردني، تجسدّت بوضع الخطة الخمسية للبرنامج التنموي وللمدة 1962 – 1967 وملامح هذه الخطة تضمنّت قيام بعض المشاريع الحكومية بطرح سندات وإصدار قانون الشركات عام 1962 وقانون الدين العام عام 1966، والذي نظّم عملية تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسبق هذا الحدث الاقتصادي إصدار أول إسناد للقرض عام 1961. وفي عام 1969 تمّ إصدار أذونات الخزينة لسد العجز في الإنفاق الحكومي على برامج التنمية والخطة الاقتصادية، كما شهدت هذه المرحلة محاولات لتعبئة الإدخارات المحلية والأجنبية وانتشار بعض الشركات المالية.

1 صالح مفتاح، فريدة معارفي، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

2 أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، 2010، ص ص: 126– 129.

3 **- المرحلة ما بين 1967 و1990:** شهدت هذه المرحلة حدثا ماليا مهما تمثّل في إصدار القانون المؤقت رقم 31 لسنة 1976 والقاضي بإنشاء ما يعرف في حينه بسوق عمان المالي، والذي باشر أعماله في أفريل 1978 وبعدد شركات وصل إلى 68 شركة مساهمة، وبإشراف لجنة تشكلّت بقرار من مجلس الوزراء، تمثلّت مهمتها في إدارة السوق وتنظيم إصدار الأوراق المالية وتداولها بما يضمن سلامة وسهولة وسرعة المتاجرة بأسهم الشركات المساهمة العاملة في الاقتصاد الأردني. وبعد عام 1980 شهدت البيئة الاستثمارية والمالية في الأردن جملة من الأحداث أهمها:

- خلق السوق الموازية نتيجة ارتفاع عدد الأسهم المتداولة منذ عام 1985.
- اندماج العديد من الشركات وفي مختلف القطاعات بهدف زيادة حجمها وقوتها الاقتصادية.
- التوسّع في إصدار إسناد القرض للشركات العامة وتوسّع البنك المركزي في إصدار سندات التنمية.
- البدء بتداول أذونات الخزينة في عام 1988.

4 **- المرحلة ما بعد عام 1990:** نظرا لتوسّع الاقتصاد الأردني وزيادة حجم التداول في سوق عمان المالي نتيجة لزيادة عدد الشركات المدرجة في السوق والتي بلغت أكثر من 200 شركة، تبنّت الحكومة الأردنية سياسة إصلاح شاملة لسوق رأس المال لتعزيز نمو القطاع الخاص وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، وسعيا منها للارتقاء للمعايير الدولية في مجال تنظيم سوق الأوراق المالية. وأهم حدث ضمن سياسة الإصلاح هذه تمثّل في صدور قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وقانون الأوراق المالية المؤقت رقم 23 لسنة 1997، والذي ألغي بموجبه قانون سوق عمان المالي وتعديلاته. ثم تمّ تعديل هذا القانون بإصدار القانون رقم 76 لسنة 2002، والذي أحدث نقلة نوعية في إعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال واستكمال بنيته التحتية وتحقيقا للشفافية وسلامة التعامل بالأوراق المالية، كما شهدت هذه المرحلة تشريعات تخصّ الإفصاح والشفافية وإلزام الشركات بهذه التشريعات لضمان حقوق المتعاملين في السوق، بجانب السماح للاستثمار الأجنبي غير المباشر بدخول بورصة عمان للأوراق المالية لضمان فاعلية البورصة وتوفير السيولة المناسبة للسوق، كما أعدّت هيئة الأوراق المالية التشريعات المناسبة لربط السوق بالأسواق الخليجية لا سيما سوق أبو ظبي لضمان الإدراج المزدوج للأوراق المالية والسماح للمستثمر الأردني بدخول هذه الأسواق بعد أن تمّ إدخال آلية التداول الالكتروني في منتصف عام 2000، ونظرا للنشاط المتزايد لتداول الأوراق المالية في بورصة عمان تمّ تطبيق النسخة الجديدة من نظام التداول الالكتروني NSC V900 في عام 2008، وذلك لزيادة القدرة الاستيعابية لنظام التداول الإلكتروني ولزيادة القدرة الرقابية لمؤسسات السوق على عمليات التداول بالأوراق المالية بما يكفل تعزيز الشفافية في السوق.

كما شهدت المرحلة إعداد مشروع تأسيس المركز المالي الوطني الأردني ليضم كل من بورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية ومكاتب للوسطاء وقاعة للجمهور ومكاتب للبنوك، بالإضافة إلى معهد متخصص للخدمات ذات الصلة بسوق رأس المال، هذا بالإضافة إلى تحديث البنية التقنية للبورصة وتطبيق التداول عبر الأنترنت واحتساب أرقام قياسية جديدة واستحداث أدوات مالية جديدة.

ثانيا: الهيئات المنظمّة لبورصة عمان[1]

إن التطّور الذي شهده العالم في مجال حرية تنقّل رؤوس الأموال وتزايد الاهتمام باستقطاب الاستثمارات الخارجية تطلب اعتماد صيغ جديدة من العدالة والشفافية تفي بمتطلبات هذا التّطور، وعلى هذا الأساس صدر قانون الأوراق المالية المؤقت رقم 23 لسنة 1997 الذي هيّأ الأجواء التشريعية اللازمة لإنجاز التّحولات المطلوبة. ويأتي في مقدمة مراحل تطور وإعادة هيكلة سوق الأوراق المالية الأردنية فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي، وذلك من خلال إنشاء ثلاث مؤسسات تعمل جميعها على خلق بيئة استثمارية آمنة تمتاز بكفاءة وشفافية: وتتمثّل هذه المؤسسات فيما يلي:

***1 -* هيئة الأوراق المالية:** وهي مؤسسة اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ترتبط برئيس الوزراء ما يعزّز من دورها، وللهيئة مجلس مفوّض مكوّن من خمسة أعضاء متفرغين، ويتمتّع المجلس بصلاحيات الإشراف والرقابة على الأوراق المالية بخصوص تعاملاتها والعمولات الخاصة بتلك التعاملات وإصدار الأوراق المالية وإعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلّقة بالأوراق المالية، كما تقوم الهيئة بالموافقة على الأنظمة الداخلية والتعليمات الخاصة ببورصة ومركز إيداع الأوراق المالية.

***2 -* بورصة عمان:** فهي الهيئة الثانية، والتي تتمتّع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وبدأ اعمالها بتاريخ 11\ 03\ 1999، وتعتبر الجهة الوحيدة المصرّح لها مزاولة العمل كسوق نظامي لتداول الأوراق المالية في الأردن تحت رقابة هيئة الأوراق المالية، ثم سمح بإنشاء أكثر من سوق لتداول الأوراق المالية في الأردن بموجب قانون الأوراق المالية الجديد رقم 76 لسنة 2002.

***3 -* مركز إيداع الأوراق المالية:** وتم تأسيسه بتاريخ 10\ 05\ 1999 كمؤسسة اعتبارية مستقلة إداريا وماليا لا تهدف إلى الربح. يتولّى مهام تسجيل ونقل ملكية الأوراق المالية وتسوية أثمانها، بالإضافة إلى الحفظ الامين لها، ويخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية.

يعتبر مركز الإيداع من أهم مؤسسات سوق رأس المال الذي سيوكّل إليه بالتعاون مع بورصة عمان إحداث نقلة نوعية على مستوى عالمي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإيجاد مناخ ملائم للاستثمارات المالية وتخفيض كلفة الاستثمار، بالإضافة إلى رفع كفاءة تسوية أثمان الأوراق المالية في الأردن، وذلك من خلال خمس مراحل، هي:[2]

- **المرحلة الأولى:** تسجيل الورقة المالية وتعريف المتعاملين بها وإصدار عقد التحويل الالكتروني تمهيدا لنقل سجلات المساهمين.

- **المرحلة الثانية:** إيداع الورقة المالية، وتعنى هذه المرحلة بتثبيت أرصدة المتعاملين بالأوراق المالية من خلال نقل السجلات المعرفّة والمثبتة من أقسام المساهمين وإيداعها لدى المركز.

1أنظر موقع بورصة عمان على الموقع الالكتروني الموالي: www. ase.com. jo/ ar

2أنظر موقع مركز إيداع الأوراق المالية على الموقع الالكتروني الموالي: www. ase.com. jo/ ar/node/810، تاريخ النشر 13\10\2013.

- **المرحلة الثالثة:** نقل ملكية الورقة المالية، ويتمّ في هذه المرحلة البدء بإيجاز عقد التحويل (نقل الملكية) بين المتعاملين بالأوراق المالية.

- **المرحلة الرابعة:** تسوية أثمان الأوراق المالية المتداولة من خلال تطبيق مبدأ التسليم مقابل الدفع، وهنا يأتي نقل ملكية الأسهم المتداولة مقابل دفع أثمانها من خلال نظام تسوية يكون مركز الإيداع هو الوسيط لضمان الحقوق وباشتراك البنوك المحلية لإتمام عملية التسوية.

- **المرحلة الخامسة:** حيث يقوم مركز الإيداع بتقديم خدمات أخرى مساندة لجميع أطراف سوق الأوراق المالية كالمتعاملين بالأوراق المالية، مصدري الأوراق المالية ومراقبة سوق رأس المال.

ثالثا: تنظيم بورصة عمان للأوراق المالية

يخضع تنظيم بورصة عمان لمجموعة من التعليمات والقوانين على رأسها التعليمات المتعلّقة بإدراج الأوراق المالية، الصادرة بالاستناد لأحكام **المادة 72** من قانون الأوراق المالية **رقم 76** لسنة 2002 ولأحكام **المادة 24\ ب\ 1** من النظام الداخلي لبورصة عمان لسنة 2004 والمقرّة بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية **رقم 2012\ 295** تاريخ 04\ 07\ 2012.

***1* - تقسيمات سوق عمان لأوراق المالية:** ونجد الأسواق الموالية:[1]

***1-1-* السوق الثانوي**: وهو السوق المختص بتداولات الأوراق المالية وفقا لأحكام القوانين والأنظمة الخاصة بالأوراق المالية، ويقسّم إلى السوق الأولي والسوق الثاني وهما السوقان اللذان يختصان بتعاملات الأوراق المالية، كل منهما حسب شروط ومعايير محددة حيث يختصان بتداولات الأسهم.

***1-2-* سوق السندات:** يختص هذا السوق بالسندات الحكومية وإسناد القرض الصادرة عن المؤسسات العامة والشركات.

***1-3-* سوق الصناديق:** وهو ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتمّ من خلاله التداول بأسهم صناديق الاستثمار أو وحداتها الاستثمارية المدرجة في البورصة.

***1-4-* السوق الثالث:** وهو ذلك الجزء من السوق الثانوي، الذي يتمّ من خلاله التداول بأوراق ملكية تحكمها شروط إدراج خاصة وفقا لهذه التعليمات.

***1-5-* التحويلات خارج القاعة:** وهو السوق الذي يتمّ من خلاله إجراء التحويلات العائلية.

***2* - شروط الإدراج في بورصة عمان:** يشترط الإدراج في بورصة عمان ما يلي:[2]

- تقدّم الشركة طلب الإدراج مرفقا بنسخة من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وكشف بأسماء المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة قبل شهر من تاريخ طلب الإدراج.

---

1 تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان، متوفرة على الموقع الالكتروني الموالي:
http://www.sdc.com.jo/arabic/ indexphp ?option= com_content&task=view&id=188ltemid=67، تاريخ النشر 13\10\2013.

2 صالح مفتاح، فريدة معارفي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 188 – 189..

- تكون الشركة قد بدأت بممارسة نشاطها وبشكل مستمر.
- يكون قد مضى عام كامل على إدراج أسهم في السوق الموازية.
- لا يقلّ صافي حقوق المساهمين في نهاية السنة المالية عن 75 % من رأس المال المدفوع.
- تنشر الشركة القوائم المالية الختامية في صحيفتين يوميتين مرة واحدة على الأقل.

كما أنّه ووفقا للتعليمات السابقة الذكر، يتعيّن على الشركة التي تتقدّم بطلب إدراج أسهمها في السوق الثاني أن تزوّد البورصة بالبيانات والمعلومات الموالية: [1]

- تقرير صادر عن مجلس الإدارة، ويتضمّن ما يلي:
  - نبذة مختصرة عن تأسيس الشركة وغاياتها الرئيسية، وعلاقتها بالشركات الأخرى سواء كانت أم أو تابعة أو حليفة.
  - وصف للأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وتلك التي ترغب الشركة بإدراجها.
  - تقييم مجلس الإدارة مدعمّا بالأرقام لأداء الشركة والمرحلة التي وصلتها والإنجازات التي حققتها ومقارنتها مع الخطة الموضوعة.
  - الأحداث الهامة التي مرت بها الشركة أو أثرّت عليها من تاريخ تأسيسها حتى تاريخ تقديم طلب الإدراج.
  - الخطة المستقبلية للشركة للسنوات الثلاثة القادمة.
  - أسماء الأشخاص الذيم يملكون 5 % أو أكثر من أسهم الشركة.
  - أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا والأوراق المالية المملوكة من قبل أي منهم أو اقربائهم.
  - كشف يتضمّن مساهمي الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل واحد منهم، ونسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركة.
- عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة ونشرة الإصدار.
- التقرير السنوي للشركة لآخر سنة مالية إن وجد، والذي يتضمّن تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للشركة وتقرير مدققي حسابات الشركة.
- البيانات المالية المرحلية مراجعة من قبل مدققي الحسابات.

كما أنّه لنقل إدراج أسهم الشركة من السوق الثاني إلى السوق الأول، لابد أن تتحقّق الشروط الموالية: [2]

- أن يكون قد مضى عام كامل على الأقّل على إدراج أسهمها في السوق الثاني.
- أن لا يقّل صافي حقوق المساهمين في الشركة عن 100% من رأس مالها المدفوع.

---

1 المادة 06 من قانون الأوراق المالية، المقر بموجب قرار مجلس مفوضّي هيئة الأوراق المالية رقم 12/295، بتاريخ 04/07/2012. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: http://www.sdc.com.jo/arabic/ indexphp ?option= com_content&task=view&id=188ltemid=67 ، تاريخ النشر 01\10\2013.

2 المادة 08 من قانون الأوراق المالية المذكور أعلاه.

- أن تكون الشركة قد حقّقت أرباحا صافية قبل الضريبة في سنتين ماليتين على الأقل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة التي تسبق نقل الإدراج، على أن لا يقلّ معدل صافي أرباح الشركة قبل الضريبة لآخر ثلاث سنوات عن 5% من أرباح رأس مال الشركة المدفوع.
- أن لا تقّل نسبة الأسهم الحرة في الشركة إلى عدد الأسهم المكتتب بها بتاريخ انتهاء سنتها المالية عن 10%، إذا كان رأس مالها المدفوع أقل من 50 مليون دينار، ويستثنى من ذلك الشركات التي يساوي أو يزيد رأس مالها المدفوع عن 50 مليون دينار.
- أن لا يقلّ عدد مساهمي الشركة بتاريخ انتهاء سنتها المالية عن 100 مساهم.
- أن لا يقّل رأس مال الشركة المدفوع عن مليون دينار.

3 - تنظيم الوساطة المالية في بورصة عمان

ووفقا لنفس التعليمات المتعلّقة بإدراج الأوراق المالية، حددّت أيضا تنظيم مهنة الوساطة في بورصة عمان، حيث أن الوسيط المالي هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمارس شراء الأوراق المالية وبيعها لحساب الغير. كم نجد أيضا الوسيط لحسابه وهو الشخص الذي يمارس شراء الأوراق المالية وبيعها لحسابه الخاص مباشرة من خلال السوق. بالإضافة إلى أمين الاستثمار والذي يعتبر الشخص الذي يمارس متابعة إدارة استثمارات العملاء ومراقبتها للتأكّد من مطابقتها للأسس والأهداف الاستثمارية للعميل المنصوص عليها في اتفاقية الاستثمار الموقعّة بين العميل ومدير الاستثمار.

وعليه، ووفقا للمواد الواردة في التعليمات والسابقة فإنّه على الوسيط أن يضمّن الاتفاقية التي يبرمها مع عميله أيّة معلومات أو شروط تتطلّبها هذه المواد والتعليمات، والمتمثّلة فيما يلي:[1]

- اسم وعنوان كل من الوسيط والعميل.
- بيان الخدمات التي سيقدمّها الوسيط لعميله.
- بيان العمولات التي سيتقاضاها الوسيط مقابل خدماته.
- أنواع التفويضات التي يجوز للوسيط تنفيذ أوامر العميل بها.

وفيما يخصّ التفويضات، فإنّه يتعيّن على الوسيط الحصول على تفاويض خطية أو هاتفية من عملائه تخولّه التصرّف في الأوراق المالية بالنيابة عنهم وتعتبر هذه التفاويض ملزمة له، كما يجوز للعميل أن يصدر تفويضا للوسيط لشراء أو بيع ورقة مالية بواسطة رسالة إلكترونية بالمعنى الوارد في قانون المعاملات الالكترونية المعمول به. كما يتعيّن على الوسيط أن يثبت في أي وقت من الأوقات أن لديه تفويضا يبيّن اسم عميله واسم الجهة المصدّرة ونوع العملية (بيع أو شراء) وعدد الأوراق المالية والسعر وتاريخ التفويض ووقته ومدة سريانه.[2]

---

1 المادة 05 من قانون تعليمات تداول الأوراق المالية، المعدّل بموجب قرار مجلس مفوضّي هيئة الأوراق المالية رقم 159/2009، بتاريخ 2009/03/16. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www. ase.com. jo/ ar

2 نفس المرجع أعلاه.

وفيما يلي جدول لشركات الوساطة المالية الأردنية

الجدول رقم 08: شركات الوساطة المالية في بورصة عمان

اسم الشركة	الصفة القانونية	رأس المال (دينار)	نسبة السوق% (اكتوبر 2013)
مجموعة العربي للاستثمار	محدودة المسؤولية	14.000.000	23
العربية للاستثمارات المالية	مساهمة عامة	15.000.000	6,5
المتحدة للاستثمارات المالية	مساهمة عامة	8.000.000	4,4
الأمل للاستثمارات المالية	مساهمة عامة	15.000.000	4,1
سنابل الخير للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	5.000.000	3,7
الفارس للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	6.300.000	3,3
مبادلة للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	3.500.000	3,2
التعاون العربي للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	15.600.000	3,1
الندوة للخدمات المالية والاستثمار	محدودة المسؤولية	2.500.000	2,8
أجياد للأوراق المالية	محدودة المسؤولية	3.422,000	2,8
المجموعة المالية هيرميس\ الأردن	محدودة المسؤولية	3.000.000	2,5
بيت الاستثمار العالمي – الأردن	محدودة المسؤولية	20,000,000	2,4
البلاد للأوراق المالية والاستثمار	مساهمة عامة	12.000.000	2,4
المركز المالي الدولي	محدودة المسؤولية	5.000,000	2,2
الأولى للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	9,410.000	2,2
دلتا للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	3.200.000	2,00
الأوائل الدولية للأوراق المالية	محدودة المسؤولية	6.935.000	1,8
المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية	محدودة المسؤولية	10.000.000	1,6
الخبراء للخدمات المالية	محدودة المسؤولية	5.000.000	1,6
التنمية للأوراق المالية	مساهمة خاصة	5.000.000	1,5
الأمناء للاستثمار وإدارة المحافظ المالية	محدودة المسؤولية	9.000.000	1,5

الأسواق الناشئة للخدمات المالية والاستثمار	مساهمة خاصة	2.400.000	1,4
الأردنية السعودية الاماراتية للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	3.000.000	1.4
أمنية للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	1.250.000	1,4
الموارد للوساطة المالية	محدودة المسؤولية	10.000.000	1,3
الحكمة للخدمات المالية	محدودة المسؤولية	2.280.000	1,2
المحفظة الوطنية للأوراق المالية	مساهمة عامة	15.000.000	1,1
المغتربين الأردنيين للوساطة المالية	محدودة المسؤولية	4.000.000	1,1
سبائك للخدمات المالية	محدودة المسؤولية	2.55.000	1,1
الاتحاد للوساطة المالية	محدودة المسؤولية	5.000.000	0,9
شعاع للتداول والاستثمار	محدودة المسؤولية	3.600.000	0,8
الاستثمارات المالية الدولية	محدودة المسؤولية	4.000.000	0,8
الوطنية للخدمات المالية	محدودة المسؤولية	5.000.000	0,8
النخبة للخدمات المالية	محدودة المسؤولية	2.306.979	0,7
الصفوة للاستثمارات المالية	مساهمة عامة	2.469.232	0,6
الشركة العربية الأردنية المتحدة للاستثمار والوساطة المالية	محدودة المسؤولية	2.500.000	0,6
العالمية للوساطة والأسواق المالية	مساهمة عامة	19.000.000	0,6
الأردن والخليج للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	2.250.000	0,5
الأهلي للوساطة المالية	مساهمة خاصة	15.000.000	0,5
السلام للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	2.150.000	0,5
إمكان للخدمات المالية	محدودة المسؤولية	6.500.000	0,4
الشروق للوساطة المالية	محدودة المسؤولية	1.250.000	0,4
تفوق للاستثمارات المالية	مساهمة خاصة	3.500.000	0,4
الاستثمارات المالية للأسهم والسندات	محدودة المسؤولية	1.350.000	0,4
الإيمان للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	1.707.066	0,3

الوميض للخدمات المالية والاستثمار	محدودة المسؤولية	1.363.972	0,3
سوسيتيه جنيرال- الأردن للوساطة المالية	محدودة المسؤولية	750.000	0,3
السهم الدولي للاستثمار والوساطة المالية	محدودة المسؤولية	3.500.000	0,3
الياسمين للأوراق المالية والاستثمار	محدودة المسؤولية	2.498.055	0,3
النور للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	760.000	0,2
مسك للوساطة المالية	محدودة المسؤولية	750.000	0,2
ملتقى التداول	محدودة المسؤولية	3.000.000	0,2
عمان للاستثمارات والأوراق المالية	محدودة المسؤولية	1.500.000	0,2
بيت الاستثمار للخدمات المالية	مساهمة عامة	12.000.000	0,1
إيداع للاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	2.500.000	0,1
المصرفيون للوساطة والاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	5.000.000	0,1
الأصدقاء للوساطة والاستثمارات المالية	محدودة المسؤولية	4.500.000	0,1
الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	محدودة المسؤولية	2.500.000	0,00
أمان للأوراق المالية	مساهمة عامة	20.000.000	0,00
شيركو للأوراق المالية	مساهمة عامة	9.000.000	0,00
استثمار للخدمات المالية	محدودة المسؤولية	4.100.000	0,00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مستلمة بورصة عمان.

يلاحظ من خلال الجدول، أن شركات الوساطة المالية في بورصة عمان تأخذ شكل شركات مساهمة عامة، أو شركات مساهمة خاصة أو شركات ذات مسؤولية محدودة. كما نلاحظ وجود تعاون في مجال الوساطة المالية بين شركات أردنية وشركات عربية أخرى.

يعرف سوق عمان للأوراق المالية تنظيما خاصا يهدف إلى إنعاش سوق الأوراق المالية وتنشيطها وزيادة حجم التداولات اليومية، خاصة بالاهتمام بمجال الوساطة المالية ودورها في تشجيع المدخرين على الإقبال على الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

المطلب الثاني: الأوراق المالية المتداولة في بورصة عمان وشروط إدراجها

تتعدّد الأوراق المالية المتداولة في بورصة عمان، كما يخضع تداولها وشروط إدراجها لمجموعة من الأحكام والقوانين التي حددتها التعليمات المتعلّقة بإدراج الأوراق المالية والتي صدرت بالا**لمقادة 67/ج** من قانون الأوراق الماليةرقم **76** لسنة 2002، وعدّلت بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم **159/ 2009** بتاريخ2009/03/16. وهذا ما سيتمّ التطّرق إليه في هذا المطلب.

أولا: أنواع الأوراق المالية المتداولة في سوق عمان للأوراق المالية

ووفقا للتعليمات السابقة، تمّ تحديد أنواع الأوراق المالية التي يتمّ تداولها في سوق عمان للأوراق المالية، والمتمثّلة فيما يلي: [1]

- أسهم الشركات القابلة للتحويل والتداول.
- إسناد القرض الصادرة عن الشركات أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة والبلديات.
- إيصالات إيداع الأوراق المالية الصادرة عن شركات الخدمات المالية.
- الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار.
- إسناد خيار المساهمة.
- العقود آنية التسوية والعقود آجلة التسوية.
- عقود خيار الشراء وعقود خيار البيع.
- أيّة أوراق مالية أخرى محلية أو أجنبية متعارف عليها على أنّها ورقة مالية، ويتمّ اعتبارها كذلك من قبل مجلس مفوضّي هيئة الأوراق المالية.

ثانيا: شروط إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان

ويتم إدراج أي ورقة مالية في بورصة عمان بعد التحقّق مما يلي: [2]

- تسجيل الأوراق المالية المعنية لدى الهيئة.
- إيداع الأوراق المالية المعنية لدى مركز إيداع الأوراق المالية.
- عدم وجود أيّة قيود على نقل ملكية الأوراق المالية المعنية.
- وجود لجنة تدقيق لدى المصدر بالمعنى المقصود في قانون الأوراق المالية المعمول به.
- توقيع المصدر اتفاقية الإدراج مع البورصة التي تحدّد حقوق والتزامات الطرفين فيما يتعلّق بإدراج الأوراق المالية.

1أنظر موقع بورصة عمان على الموقع الالكتروني الموالي: www. ase.com. jo/ ar

2 المادة 03 من قانون الأوراق المالية، المقر بموجب قرار مجلس مفوضّي هيئة الأوراق المالية رقم 295/2012 ، بتاريخ 2012/07/04. .

أما بالنسبة لأوقات التداول في بورصة عمان، فهي من الأحد إلى الخميس، وذلك كما يوضّحه الجدولان المواليان.

الجدول رقم 09: مراحل وأوقات التداول للسوقين الأول والثاني وسوق السندات

08:30- 10:00	مرحلة الاستعلام
10:00 – 10:30	مرحلة ما قبل الافتتاح
10:30	مرحلة الافتتاح
10:30 – 12:30	مرحلة التداول المستمر
12:30 – 12:40	مرحلة ما قبل الإعلان
12:40	مرحلة الإغلاق
12:40 – 12:50	مرحلة التداول على سعر الإغلاق
12:50 – 13:00	مرحلة الصفقات
13:00	مرحلة نهاية السوق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مستلمة بورصة عمان.

الجدول رقم 10: مراحل وأوقات التداول للسوق الثالث

08:30 – 09:45	مرحلة الاستعلام
09:45 – 09:50	مرحلة ما قبل الافتتاح
09:50	مرحلة الافتتاح
09:50 – 10:10	مرحلة التداول المستمر
10:10 – 10:15	مرحلة ما قبل الإغلاق
10:15	مرحلة الإغلاق
12:50 – 13:00	مرحلة الصفقات
13:00	مرحلة نهاية السوق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مستلمة بورصة عمان.

وعليه، تختلف أنواع الأوراق المالية التي يتمّ تداولها في بورصة عمان، والتي تخضع لمجموعة من التعليمات المحدّدة في قانون الأوراق المالية. كما تثبت عمليات التداول بهذه الأوراق بموجب قيود تدوّن في البورصة يدويا أو إلكترونيا.

المطلب الثالث: أداء بورصة عمان خلال الفترة 2012 – 2013

تعدّ بورصة عمان من البورصات العربية الناشئة، والتي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف على رأسها تحقيق درجة مقبولة من الأداء سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي. والجدول الموالي يوضّح أداء بورصة عمان خلال عام 2012 والسداسي الأول من عام 2013.

الجدول رقم 11: أداء بورصة عمان خلال الفترة 2012 والسداسي الأول من 2013

بورصة عمان	ديسمبر 2012	جوان 2013
عدد الشركات المدرجة في البورصة	243	243
القيمة السوقية		
- بالدينار الأردني (مليون).	19.141,1	18.461,8
- – بالدولار الأمريكي (مليون).	26.971,3	26.039,2
أحجام التداول		
- بالدينار الأردني (ألف).	179,6	234,7
- بالدولار الأمريكي (ألف).	278,4	331,0
- عدد الأسهم المتداولة (ألف).	206	218,8
- عدد أيام التداول	20	21
- متوسط التداول اليومي(ألف).	13,9	15,8
- معدل دوران السهم (%).	1,0	1,3
الإصدارات الأولية		
- عدد الإصدارات	3	3
- قيمة الإصدرات (مليون دولار).	34,5	19,8
المؤشرات المحلية		
- مؤشر بورصة عمان	1,957.6	1.980,5
- نسبة التغيّر في المؤشر(%).	1,5	1,8-
- مضاعف السعر إلى العائد	15,6	15,0
- مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية	1,5	1,4
- الريع (%).	4,6	447,5
مؤشر صندوق النقد العربي		
- عدد الشركات المدرجة في المؤشر	69	69
- القيمة السوقية (مليون دولار).	18.828,6	19.334,1
- مؤشر الأسعار ديسمبر 2002= 100	353,9	363,4
- التغيّر في مؤشر الأسعار(%).	0,6	2,5-

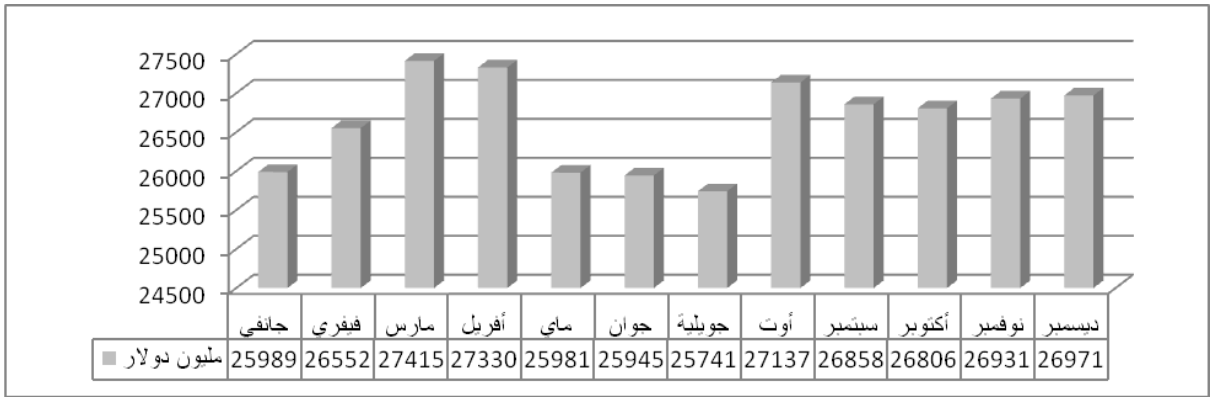
المصدر: ويمكن العودة في هذا الصدد إلى كل من:

- صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الرابع 2012، ص: 18.
- صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الثاني 2013، ص: 18.

من خلال الجدول يلاحظ تراجع مؤشرات الأسعار الخاصة ببورصة عمان خلال الربع الثاني من عام 2013 ، وذلك بعد الارتفاع المتواصل في مؤشرات هذه البورصة منذ النصف الثاني من العام السابق، فقد انخفض مؤشر الصندوق الخاص ببورصة عمان بنسبة 3,4% خلال الربع الثاني من عام 2013 مقابل ارتفاع بلغت نسبته 6,3% عن الربع الأول السابق، وذلك استمرارا للتحسّن في مؤشرات هذه البورصة منذ النصف الثاني من عام 2012. فقد ارتفع مؤشر الصندوق الخاص ببورصة عمان بنسبة 6,3% خلال الربع الأول من عام 2013، مقابل ارتفاع مماثل بلغت نسبته 4% عن الربع الرابع من عام 2012، ولكنه انخفض بنسبة 5,8% خلال الربع الثاني من عام 2013 ليصل إلى نحو 1981 نقطة في نهاية جوان 2013.

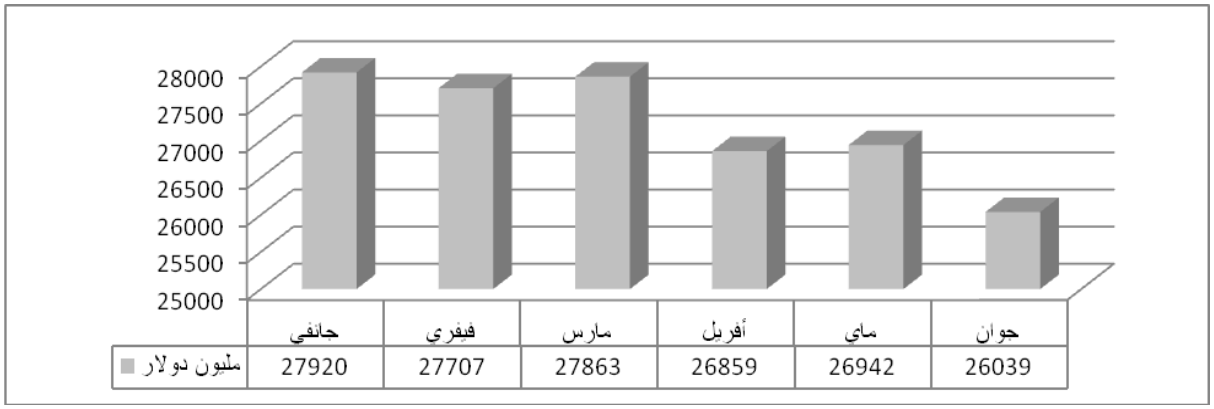
وفيما يتعلّق بالقيمة السوقية، فقد بلغت هذه القيمة نحو 27,86 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2013، من أي أكثر بنحو 890 مليون دولار بالمقارنة مع القيمة السوقية في نهاية الربع الرابع من عام 2012. وانخفضت بنحو 1,82 مليار دولار خلال الربع الثاني من عام 2013 بالمقارنة مع القيمة السوقية في نهاية الربع الأول من نفس العام ، ويذكر أن متوسط القيمة السوقية للشركة الواحدة قد بلغت نحو 114,7 مليون دولار في نهاية الربع الأول من عام 2013 ، في حين بلغت في نهاية الربع الثاني نحو 107,2 مليون دولار للشركة الواحدة. وهذا ما يوضحه الشكلين المواليين:

الشكل رقم 23: القيمة السوقية لبورصة عمان خلال سنة 2012



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد 7، 2012، ص: 19.

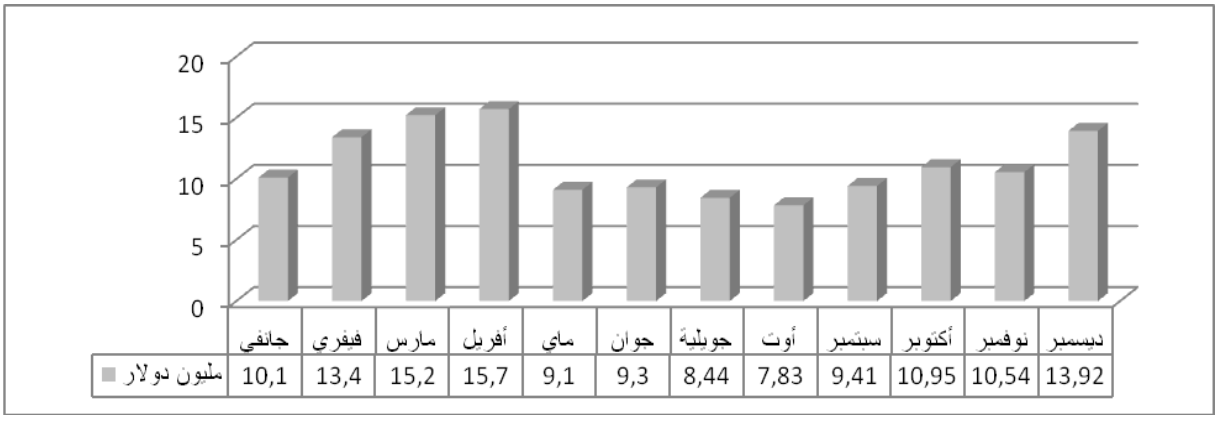
الشكل رقم 24: القيمة السوقية لبورصة عمان خلال السداسي الأول لسنة 2013



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد 7، 2012، ص: 19.

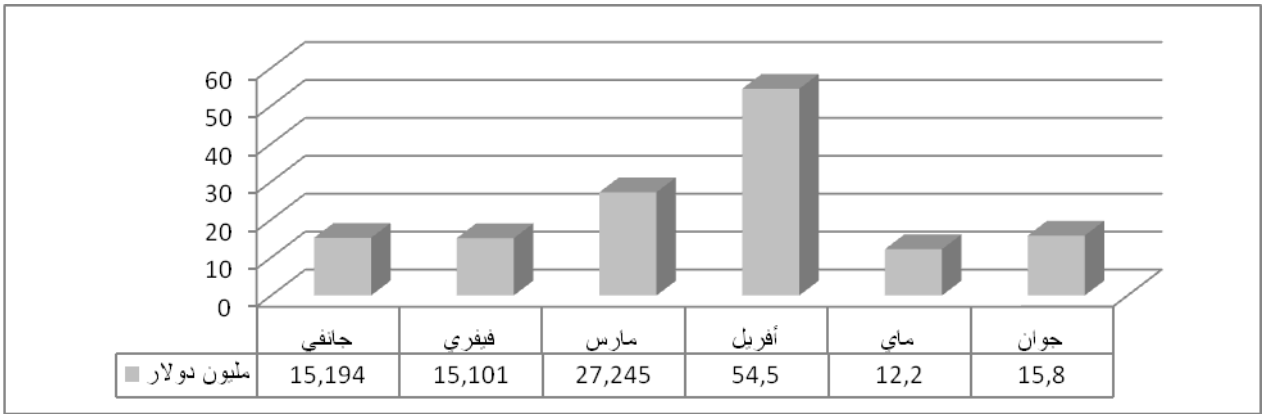
وعلى صعيد نشاط التداول، سجلّت قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الأول من عام 2013 ارتفاعا ملموسا بالمقارنة مع القيمة المسجلّة عن الربع الرابع من عام 2012. فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا الربع الأول نحو 1163 مليون دولار عن الربع الرابع من عام 2012، أي بتحسّن كبير تجاوزت نسبته 64%. وبناءا على ذلك، ارتفع متوسط التداول اليومي من نحو 11,8 مليون دولار عن الربع الرابع من عام 2012، ليصل إلى 19,4 مليون دولار في هذا الربع. كما ارتفع معدل دوران الأسهم ليبلغ نحو 4,2% خلال الربع الأول من عام 2013 مقارنة بـــ 2,6% عن الربع الرابع من عام 2012. كما سجلّت قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الثاني من عام 2013 ارتفاعا ملموسا بالمقارنة مع القيمة المسجلّة عن الربع السابق، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا الربع الثاني نحو 1784 مليون دولار، أي بتحسن تجاوز 53%، كما ارتفع معدل دوران الأسهم ليبلغ نحو 6,9 خلال هذا الربع. وهذا ما يوضحّه الشكلين المواليين:

الشكل رقم 25: معدل التداول اليومي لبورصة عمان خلال سنة 2012



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد1، 2012، ص: 19.

الشكل رقم 26: معدل التداول اليومي لبورصة عمان خلال السداسي الأول لسنة 2013



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد2، 2012، ص: 19.

تعدّ سوق الأوراق المالية الأردنية من أسواق الأوراق المالية العربية القديمة النشأة، حيث تأسسّت عام 1976، ومرّت بمراحل عدّة تمّ من خلالها تطوير سمات هذه السوق وإحداث قوانين لتنظيمها، وكذا مؤسسات للإشراف عليها وتوجيهها والمتمثّلة في كل من هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان ومركز لإيداع الأوراق المالية. ولقد عرفت الآونة الأخيرة ازدياد عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان حيث وصلت إلى 243 شركة، وكما ازداد عدد ودور شركات الوساطة المالية في بورصة عمان والتي وصل عددها إلى 68 شركة، وهو ما أثّر بالإيجاب على زيادة حجم التداول وارتفاع مؤشرات الأسعار الخاصة ببورصة عمان مقارنة ببعض البورصات العربية. كما أن السلطات الأردنية ثمنّت التعاون في هذا المجال بين بورصات عمان والبورصات العربية ولاسيما بورصات دول الخليج، وهو ما يدعّم نشاط هذه البورصة ويزيد من كفاءتها.

المبحث الثالث: تحليل الاستبيانات ومقارنة النتائج

سيتمّ من خلال هذا المبحث استقصاء آراء وتأييد شركات الوساطة المالية في كل من الأردن والجزائر حول مدى التزام الشركات المدرجة في أسواق أوراقها المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية حاليا)، وكذا دور التزام هذه الشركات بتطبيق هذه المعايير على تنشيط سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال تحليل الاستبيانات الموزعة على عدد من شركات الوساطة التي تنشط في هذين البلدين، حيث يبلغ عددها في الأردن 68 شركة تختلف من شركات مساهمة عامة إلى شركات ذات مسؤولية محدودة، أما في الجزائر فيبلغ عددها 08 شركات تنحصر فقط في البنوك التجارية، وبالتالي كان عدد الاستبيانات الموزعة في الأردن يتجاوز بكثير عدد الاستبيانات الموزعة في الجزائر، ويتمّ بعد ذلك استخلاص النتائج والمقارنات بين كل من مدى التزام شركات الوساطة الأردنية والجزائرية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكذا ما يتعلّق بالمقارنات فيما يخصّ رأي كل من شركات الوساطة الأردنية والجزائرية في دور الالتزام المعايير المحاسبية الدولية في تنشيط سوق الأوراق المالية، وعليه تمّ تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الموالية:

المطلب الأول: تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات المتعلّقة بحالة الجزائر

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات المتعلّقة بحالة الأردن

المطلب الثالث: مقارنة النتائج

المطلب الأول: تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات المتعلّقة بحالة الجزائر

بعد تصميم الاستبيان وتحكيمه من طرف مجموعة من الأساتذة ومختصين في المجال، تمّ توزيعه على أفراد يعملون بشركات الوساطة المالية في بورصة الجزائر للأوراق المالية خلال فترة شهر سبتمبر 2013، والتي يبلغ عددها 08 شركات، تمّ التعرّف عليها في المبحث السابق.

تمّ توزيع الاستبيانات على 08 شركات، وبلغت عدد الاستبيانات الموزعّة 40 استبيان تمّ استرجاع 38 منها، بنسبة مئوية قدرها 94% من مجموع الاستبيانات الموزعّة، كما موضّح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 12: عدد الاستبيانات الموزعّة على مجتمع الدراسة النسبة المئوية للاستبيانات المعادة والمقبولة

عدد أفراد المجتمع	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المعادة والمقبولة	النسبة المئوية للاستبيانات المعادة
40	40	38	%95

ويلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن عدد الاستبيانات التي ستخضع لعملية التحليل هي 38 استبيان، بنسبة مئوية 95%، وهي نسبة كافية ومناسبة لتحليل البيانات.

أولا: اختبار صدق الأداة

ويقصد به التأكّد من ثبات الاستبيان وملائمة فقراته لأغراض التحليل. لهذا الغرض تمّ الاعتماد على **معامل ألفا كرونباخ** (Cronbach Alpha Coefficient)، حيث يستعمل هذا المعامل للتأكّد من صلاحية المقياس وإثبات صدق الأداة، إذ يقيس مدى الاتسّاق والتناسق في إجابة المستجوب على كل الأسئلة الموجودة في الاستبيان، ومدى قياس كل سؤال للمفهوم، حيث يدّل ارتفاع قيمة المعامل على ارتفاع درجة الثبات وتمثّل قيمة 0,6 الحد الأدنى للمعامل، حيث أن القيم التي تأتي تحت هذه القيمة تدّل على عدم صدق الأداة. والجدول الموالي يوضّح اختبار معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبيان:

الجدول رقم 13 : اختبار معامل ألفا كروميباخ لصدق الأداة.

عدد الفقرات	اختبار ألفا كرونباخ
39	0,843

يلاحظ من خلال الجدول رقم 13 ان قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت 0,843، وهي قيمة مرتفعة نسبيا مقارنة بـــ 0,6، ما يدّل على الاتساق الداخلي الجيد للاستبيان، وبذلك تمّ التأكّد من صدق الأداة (الاستبيان).

ثانيا: التحليل الوصفي

وتمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (التكرارات والنسب المئوية) في التحليل الوصفي لعينة الدراسة، كما يلي:

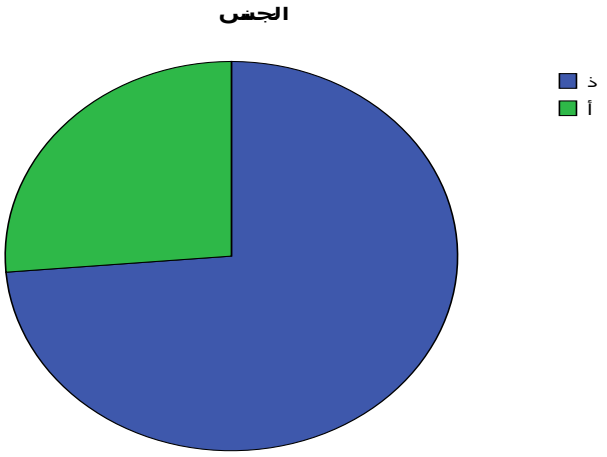
1 - **توزيع عينة البحث وفقا للجنس:** وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 14: توزّع عينة البحث وفقا للجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية (%)
ذكر	28	73,7
أنثى	10	26,3
المجموع	38	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم 14 أن النسبية الأكبر كانت لجنس الذكور، حيث بلغت نسبتهم **73,7%** وكان عددهم 28 فرد، أما نسبة النساء فكانت **26,3%**، أي بعدد 10 أفراد، ما يعني سيادة جنس الذكور على المناصب في شركات الوساطة المالية. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم 27 : توزّع عينة البحث وفقا للجنس الجنس



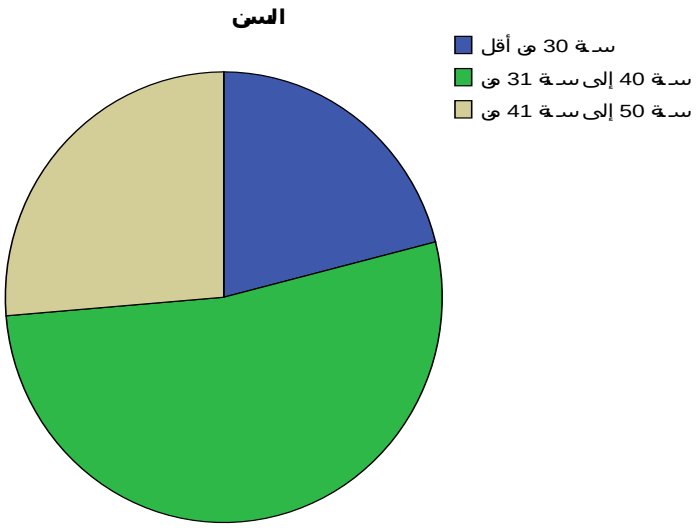
2 - **توزيع عينة البحث وفقا للعمر:** وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 15: توزّع عينة البحث وفقا للعمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 30 سنة	08	21,1
من 31 سنة إلى 40 سنة	20	52,6
من 41 سنة إلى 50 سنة	10	26,3
50 سنة فأكثر	00	00
المجموع	38	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم 15 أن النسبة الأكبر كانت للفئة التي تتروح أعمارهم ما بين 31 و40 سنة، وذلك بنسبة 52,6% والذين بلغ عددهم 20 فرد، ثم تليها الفئة التي تتروح أعمارهم ما بين 41 و50 سنة بنسبة 26,3%، والذين بلغ عددهم 10 أفراد، بعد ذلك تليها الفئة التي تقلّ أعمارهم عن 30 سنة بمعدل 21,1%. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم 28 : توزّع عينة البحث وفقا للعمر



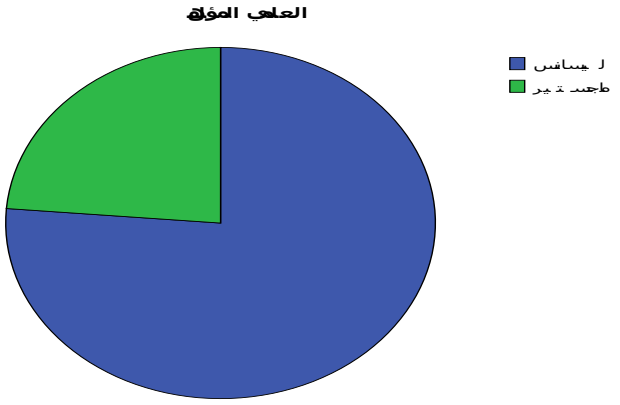
3 - **توزيع عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي:** وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 16: توزّع عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من ليسانس	00	00
ليسانس فما فوق	29	76,3
ماجستير	09	23,7
دكتوراه	00	00
المجموع	38	100

يلاحظ أن النسبة الكبيرة من أفراد عينة البحث من حملة المؤهل العلمي الجامعي ليسانس وما فوق، حيث وصل عددهم إلى 29 فرد بنسبة 76,3 %، ثم يليها عدد الأفراد الحاصلين على شهادة الماجستير، والذين وصل عددهم إلى 09 أفراد بنسبة 23,7%، بينما لم تسجّل أي نسبة للفئتين دون الليسانس او الحاصلين على الدكتوراه، وذلك راجع إلا مستوى الليسانس يعدّ المستوى الأكثر طلبا العمل به في المجال المالي والمحاسبي، بينما يفضّل حملة شهادة الدكتوراه وكذا الماجستير في الجزائر التوجّه إلى مجال التعليم، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة حملة الماجستير وانعدام نسبة حملة الدكتوراه من أفراد عينة البحث، ولكن بالرغم من هذا إلا أن النسب المسجلّة تدّل على التأهيل العلمي الكافي لأفراد عينة البحث. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم 29 : توزّع عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي



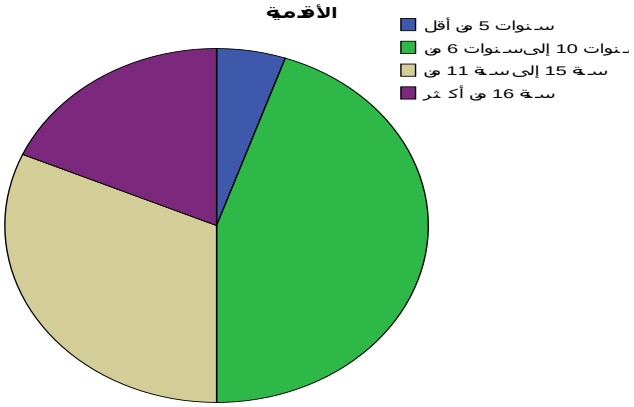
4 - توزيع عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة: وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 17: توزّع عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 05 سنوات	02	5,3
ما بين 06 و 10 سنوات	17	44,7
ما بين 11 و 15 سنة	12	31,6
أكثر من 15 سنة	07	18,4
المجموع	38	100

أما بالنسبة لعدد سنوات الخبرة، فيلاحظ من خلال الجدول رقم 17 أن النسبة الأكبر من أفراد عينة البحث هم ممن لديهم خبرة ما بين 06 إلى 10 سنوات، حيث كان عددهم 17 فرد بنسبة 44,7%، ثم تليها الفئة التي تتراوح خبراتهم ما بين 11 و15 سنة بعدد 12 فرد وبنسبة 31,6%، ثم تليها الفئة التي تتجاوز خبراتهم 15 سنة بنسبة 18,4% بعدد 07 أفراد، وتحتل المرتبة الأخيرة الفئة التي تقل خبراتهم عن 05 سنوات بعدد فردين وبنسبة 5,3%. وهذا ما يدّل على أن أفراد عينة البحث هم ممن تتوفّر لديهم الخبرة الطويلة في المجال الذين يعملون فيه، ممّا يعني أنهم يمتلكون نوع من الخبرة للإجابة على فقرات الاستبيان بعناية وجدية. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم 30: توزّع عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة



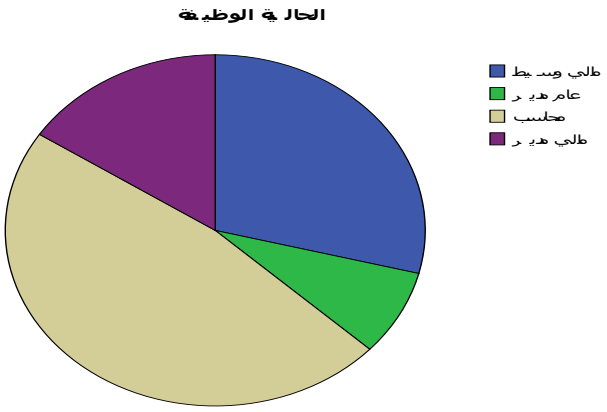
5 - **توزيع عينة البحث وفقا للوظيفة الحالية:** وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 18: توزّع عينة البحث وفقا للوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرارات	النسبة المئوية (%)
وسيط مالي	11	28,9
مدير عام	03	7,9
محاسب	18	47,4
مدير مالي	06	15,8
المجموع	38	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم 18 أن وظيفة محاسب هي التي تحتل المركز الأول من وظائف أفراد عينة البحث، إذ بلغ عددهم 18 واحد بنسبة 47,4%، ثم تليها الفئة التي تمارس وظيفة وسيط مالي بعدد 11 واحد وبنسبة 28,9%، وبعدها تأتي وظيفة مدير عام بنسبة 15,8% بعدد 06 أفراد، وأخيرا تأتي وظيفة مدير عام بنسبة 7,9% وبعدد 03 أفراد. وهو ما يدّل على توفّر التخصص الوظيفي الملائم في شركات الوساطة المالية الجزائرية، التي تتطلّب متخصصين في المجال المالي والمحاسبي أكثر منه من المجالات الأخرى. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم 31 : توزّع عينة البحث وفقا للوظيفة الحالية



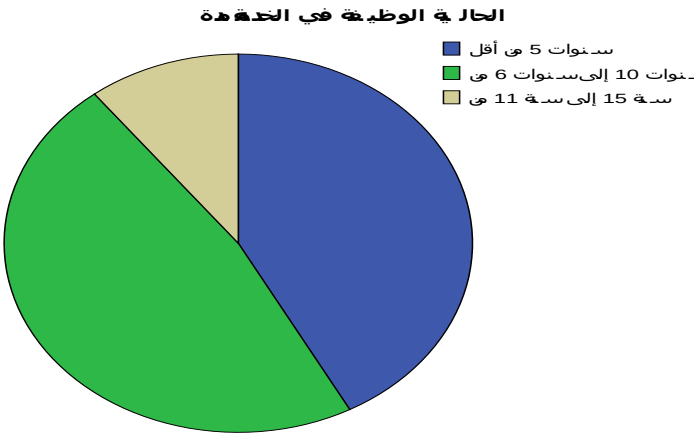
6 - **توزيع عينة البحث وفقا لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية:** وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 19: توزّع عينة البحث وفقا لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 05 سنوات	16	42,1
ما بين 06 و10 سنوات	18	47,4
ما بين 11 و15 سنة	04	10,5
أكثر من 15 سنة	00	00
المجموع	38	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم 19 أن الفئة التي تتراوح مدة خدمتها في الوظيفة الحالية ما بين 06 و 10 سنوات هي النسبة الأكبر، حيث بلغ عددهم 18 فرد وبنسبة 47,4 %، ثم تليها الفئة التي تقلّ خبراتها عن 05 سنوات بعدد 16 فرد وبنسبة 42,1%، وتحتل النسبة المتبقية الفئة اللتي تتراوح خبراتها في الوظيفة الحالية ما بين 11 و 15 سنة بنسبة 10,5% وبعدد 04 أفراد، بينما لم تسجل أي نسبة الفئة التي تتجاوز خبراتهم في الوظيفة الحالية 15 سنة، نظرا لحداثة شركات الوساطة المالية في الجزائر التي ظهرت مع تأسيس سوق الأوراق المالية في الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم32: توزّع عينة البحث وفقا لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية



ثالثا: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات، تمّ استخدام مقياس " ليكرت الخماسي" للإجابة على أسئلة الاستبيان حيث تمّ إعطاء كل فئة من فئات إجابات الاستبيان المستخدم في عينة البحث قيمة متزايدة تصاعديا وفقا لدرجة موافقة الفرد مع الأخذ بعين الاعتبار البنود الإيجابية والبنود السلبية في الاستبيان.

الإجابات	القيم
غير موافق بشدة	1
غير موافق	2
محايد	3
موافق	4
موافق بشدة	5

كما تمّ استخدام البرنامج الإحصائي (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) SPSS 13، وذلك لإجراء التحليلات الإحصائية للبيانات التي تمّ جمعها.

كما تمّ الاعتماد على اختبار T "One Sample T Test" لدراسة الفروق بين المتوسط الفرضي 3 ومتوسط كل بند من بنود الاستبيان، وقد أخذ بمستوى دلالة (Sig) 5%، أي ما يعادل مستوى ثقة 95% لكافة الاختبارات المطبقة على العينة.

وعموما فإن القاعدة المتبعّة في رفض أو قبول الفرضية وفقا لاختبار T تعتمد على ما يلي:

- إذا كانت قيمة المعنوية (Sig) من مخرجات التحليل الإحصائي أقل من 0,05 تقبل الفرضية.
- إذا كانت قيمة المعنوية (Sig) من مخرجات التحليل الإحصائي أكبر من 0,05 ترفض الفرضية.

بمعنى آخر كلما كان المجال لا يتضمّن "0" معناه الفرضية مقبولة.

وللتحقّق من الفرضيات وبهدف التمثيل الرقمي لمدى موافقة أفراد العينة عليها، ولدراسة أثر كل عنصر من عناصر المعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية حاليا) على تنشيط سوق الأوراق المالية، تمّ تحديد البنود المتعلّقة بكل فرضية، ثم تمّ احتساب المتغيرات المتعلّقة بمدى موافقة أفراد العينة على دور الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عبى تنشيط سوق الأوراق المالية لكل فرد من أفراد العينة.

الفرضية الرئيسية الأولى : تلتزم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. (البنود من 01 إلى 08).

الفرضية الرئيسية الثانية: يساهم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية المساعدة على اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتنشيطها. وتقسّم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية الموالية:

الفرضية الفرعية رقم 01: يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ما يشجعهّم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. (البنود من 09 إلى 16).

الفرضية الفرعية رقم 02: يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ومن ثمّ تنشيطها. (البنود من 17 إلى 21).

الفرضية الفرعية رقم 03: يسمح الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها. (البنود من 22 إلى 27).

الفرضية الفرعية رقم 04: يسمح اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة ما يبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. (البنود من 28 إلى 33).

الفرضية الفرعية رقم 05: يخدم التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها. (البنود من 34 إلى 39).

تمّ استخراج التكرارات والنسب المئوية الموافقة لإجابات أفراد العينة، ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي المطلوب واختبار T لاختبار الفرضيات والوصول إلى أهدافه.

سيتمّ التعرّف على نسبة الإجابات لكل بند من البنود والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل بند، ومن ثم نتائج اختبار T.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنصّ على أنّه تلتزم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم 20: التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى لاستبيان الجزائر

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعرض القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض التقارير المالية الدولية"	03	07	17	08	03	7,9	18,4	44,7	21,1	7,9
2	تعد وتعرض قائمة التدفقات النقدية للشركات المدرج في سوق الجزائر للأوراق المالية وفقا للمعيار المحا الدولي IAS7 الخاص بقائمة التدفقات النقدية	03	14	20	01	00	7,9	36,8	52,6	2,6	00
3	تعتمد الشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS8 الخاص بالإفصاح في القطاعات التشغيلية للإفصاح عن المعلومات القطاعية	04	12	21	00	01	10,5	31,6	55,3	00	2,6
4	تصدر الشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية قوائم مالية مرحلية وفقا لما يتطلبه المعيار المحاسبي الدولي IAS34	02	12	20	02	02	5,3	31,6	52,6	5,3	5,3
5	تقيم الأدوات المالية للشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بتقييم الأدوات المالية	06	10	18	02	02	15,8	26,3	47,4	5,3	5,3
6	تلتزم الشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية	08	09	20	00	01	21,1	23,7	52,6	00	2,6
7	يتم تقييم بعض الأصول في الشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية وفقا لقيمتها السوقية	06	09	18	04	01	15,8	23,7	47,4	10,5	2,6
8	تم تحديث التحليل المالي وفقا لما استجدته معايير المحاسبة الدولية	03	11	18	04	02	7,9	28,9	47,4	10,5	5,3

يلاحظ من خلال الجدول رقم 20 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئة محايد هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة، حيث التزم أكثر من 50% أفراد عينة البحث بالحياد بخصوص الحكم على مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للأوراق المالية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، بالرغم من موافقة عدد معين من الأفراد على ذلك، وذلك راجع إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي SCF أمر جديد بالنسبة للشركات الجزائرية، حيث دخل حيز التطبيق ابتداء من جانفي 2010، ولازال يمر بالمرحلة التجريبية ويواجه بعض المعوقات في التطبيق.

2 - اختبار T

الجدول رقم 21: نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى لاستبيان الجزائر

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
1	تعرض القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض التقارير المالية الدولية"	2,97	1,026	0,158-	0,875	0,36 -	0,31
2	تعد وتعرض قائمة التدفقات النقدية للشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS7 الخاص بقائمة التدفقات النقدية	3,50	0,688	4,482	0,000	0,27	0,73
3	تعتمد الشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS8 الخاص بالإفصاح في القطاعات التشغيلية للإفصاح عن المعلومات القطاعية	3,47	0,797	3,666	0,001	0,21	0,74
4	تصدر الشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية قوائم مالية مرحلية وفقا لما يتطلبه المعيار المحاسبي الدولي IAS34	3,26	0,860	1,886	0,067	0,02-	0,55
5	تقيم الأدوات المالية للشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بتقييم الأدوات المالية	3,42	1,004	2,586	0,14	0,09	0,75
6	تلتزم الشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية	3,61	0,916	4,071	0,000	0,30	0,91
7	يتم تقييم بعض الأصول في الشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية وفقا لقيمتها السوقية	3,39	0,974	2,499	0,017	0,07	0,71
8	تم تحديث التحليل المالي وفقا لما استجدته معايير المحاسبة الدولية	3,24	0,943	1,549	0,130	0,07-	0,55
الفرضية الرئيسية الأولى	تلتزم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	3,3586	0,52164	4,237	0,000	0,1871	0,5300

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بمدى التزام الشركات المدرجة في سوق الجزائر للأوراق المالية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ووفقا للجدول رقم 21 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة المعنوية 0,05 ولكن ليس بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الرئيسية الأولى، حيث أن هناك بعض الفقرات كانت مستوى دلالتها أكبر من مستوى المعنوية 0,05، كما أن المتوسطات الحسابية لفقرات الفرضية كانت أعلى من القيمة المعنوية 03 باستثناء الفقرة الأولى منها، كما حصلت الفقرة 2 على أكبر متوسط، كما أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الرئيسية الأولى بلغ 3,3586 بانحراف معياري 0,521، أي أنّه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين القيمة المعيارية 3 والمتوسط الحسابي للفرضية المدروسة. و بما أن المتوسط الحسابي لالتزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية كانت أعلى من القيمة المعنوية 3، وبما أن نتائج اختبار T تظهر أن قيمة المعنوية sig أقل من 0,05 والمجال] 0,1871 – 0,5300[لا يتضمّن " 0"، نستنتج أن الفرضية الرئيسية الأولى محققّة، بمعنى أن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للأوراق المالية تلتزم إلى حد ما بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وفقا لآراء أفراد عينة البحث، كما أن مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي حدّد بالدرجة الأولى الشركات المدرجة في البورصة.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: ويكون من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المكونة لها، وذلك بحساب التكرارات والنسب المئوية وكذا اختبار **T**.

اختبار الفرضية الفرعية رقم 01: والتي تنصّ على أنه يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ما يشجعهّم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم22 التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	أسهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز الثقة في التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات	07	12	14	04	01	18,4	31,6	36,8	10,5	2,6
10	يسمح تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة بإعداد قوائم مالية توفّر المعلومات الكافية والموثوقة لمستخدميها	05	13	13	02	05	13,2	34,2	34,2	5,3	13,2
11	تسمح القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية بالتفسير الملائم لمحتواها المعلوماتي	06	11	16	01	04	15,8	28,9	42,1	2,6	10,5
12	يسمح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بجعل التعامل في سوق الأوراق المالية أكثر عدالة	05	11	11	09	02	13,2	28,9	28,9	23,7	5,3
13	تسمح قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع بتوفير معلومات دقيقة حول السيولة والملاءة المالية للشركة	02	14	13	06	03	5,3	36,8	34,2	15,8	7,9
14	توفّر القوائم المالية المرحلية المعلومات في الوقت المناسب لترشيد القرارات الاستثمارية	03	14	14	05	02	7,9	36,8	36,8	13,2	5,3
15	تسمح القوائم المالية المرحلية بجعل المستثمرين على إطلاع دائم بالوضعية المالية للشركات	05	12	12	06	03	13,2	31,6	31,6	15,8	7,9
16	يسهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في زيادة مستوى الإفصاح من الناحيتين الكمية والنوعية	02	14	13	06	03	5,3	36,8	34,2	15,8	7,9

يلاحظ من خلال الجدول رقم 22 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئتين موافق وموافق بشدة هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة، حيث أجاب أكثر من 44.74% أفراد عينة البحث على الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من شأنه تعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وهذا ما يشجعهّم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وهو ما يسمح بتنشيطها.

2 - اختبار T

جدول رقم 23: نتائج اختبارT لفقرات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
9	أسهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز الثقة في التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات	3,53	1,006	3,224	0,003	0,20	0,86
10	يسمح تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة بإعداد قوائم مالية توفّر المعلومات الكافية والموثوقة لمستخدميها	3,29	1,183	1,508	0,140	0,10-	0,68
11	تسمح القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية بالتفسير الملائم لمحتواها المعلوماتي	3,37	1,125	2,018	0,051	0,00	0,74
12	يسمح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بجعل التعامل في سوق الأوراق المالية أكثر عدالة	3,21	1,119	1,160	0,254	0,16-	0,58
13	تسمح قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع بتوفير معلومات دقيقة حول السيولة والملاءة المالية للشركة	3,16	1,027	0,947	0,350	0,18-	0,50
14	توفّر القوائم المالية المرحلية المعلومات في الوقت المناسب لترشيد القرارات الاستثمارية	3,29	0,984	1,814	0,078	0,03-	0,61
15	تسمح القوائم المالية المرحلية بجعل المستثمرين على إطلاع دائم بالوضعية المالية للشركات	3,26	1,131	1,434	0,160	0,11-	0,64
16	يسهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في زيادة مستوى الإفصاح من الناحيتين الكمية والنوعية	3,16	1,027	0,947	0,350	0,18-	0,50
الفرضية االفرعية الأولى	يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ما يشجعهّم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية	3,2829	0,52286	3,335	0,002	0,1110	0,4548

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بسماح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ما يشجعهّم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية ووفقا للجدول رقم 23 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة تساوي 0,002 وهي أصغر بكثير من القيمة المعنوية 0,05، ولكن ليس بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الرئيسية الأولى، حيث أن هناك بعض الفقرات كانت مستوى دلالتها أكبر من مستوى المعنوية 0,05، ولكن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت أعلى من القيمة المعنوية

3، حيث حصلّت الفقرة 1 على أكبر قيمة متوسط حسابي، كما بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الرئيسية الأولى 3,2829 بانحراف معياري 0,52286، أي أنّه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية 3 والمتوسط الحسابي لكل الفقرات المدروسة. و بما أن قيمة المعنوية sig لسماح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، كانت أقل من القيمة المعنوية 0,05، والمجال] 0,1110 – 0,4548 [لا يتضمن "0"، نستنتج أن الفرضية الفرعية الأولى محققّة، بمعنى أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يعزّز من جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة في نفوس المستثمرين . ويشجعهّم على الإقبال على الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

اختبار الفرضية الفرعية رقم 02: والتي تنصّ على أنه يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ومن ثمّ تنشيطها. ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم24 : التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
17	يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ قرار الاستثمار	04	12	10	07	05	10.5	31.6	26.3	18.4	13.2
18	يؤدي التوقيت الملائم لعرض المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية إلى زيادة منفعتها	06	10	11	06	05	15.8	26.3	28.9	15.8	13.2
19	تمكّن خاصية قابلية المقارنة المستثمرين من مقارنة الوضعيات المالية للشركات المختلفة	04	10	16	04	04	10.5	26.3	42.1	10.5	10.5
20	تمكّن خاصية الملائمة من تحسين القيمة التنبئية والتقييمية للمعلومات عند اتخاذ قرار الاستثمار	03	15	14	02	04	7.9	39.5	36.8	5.3	10.5
21	يؤدي التوقيت غير الملائم للتقارير المالية المنشورة إلى لجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى	05	11	14	06	02	13.2	28.9	36.8	15.8	5.3

يلاحظ من خلال الجدول رقم 24 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئتين موافق وموافق بشدة هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة، حيث أجاب أكثر من 42.11% أفراد عينة البحث على الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يسمح بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ومن ثمّ تنشيطها.

2 - اختبار T

جدول رقم 25 : نتائج اختبارT لفقرات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
17	يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ قرار الاستثمار	3.08	1.217	0.400	0.691	-0.32	0.48
18	يؤدي التوقيت الملائم لعرض المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية إلى زيادة منفعتها	3.16	1.263	0.770	0.446	-0.26	0.57
19	تمكّن خاصية قابلية المقارنة المستثمرين من مقارنة الوضعيات المالية للشركات المختلفة	3.16	1.103	0.882	0.383	-0.20	0.52
20	تمكّن خاصية الملائمة من تحسين القيمة التنبئية والتقييمية للمعلومات عند اتخاذ قرار الاستثمار	3.29	1.063	1.679	0.102	-0.06	0.64
21	يؤدي التوقيت غير الملائم للتقارير المالية المنشورة إلى لجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى	3.29	1.063	1.679	0.102	-0.06	0.64
الفرضية االفرعية الثانية	يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ومن ثمّ تنشيطها	3.1947	0.60536	1.938	0.055	-0.0042	0.3937

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بسماح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات ووفقا للجدول رقم 25 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من القيمة المعنوية 0,05 بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الرئيسية الأولى، بالرغم أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت أعلى من القيمة المعنوية 3، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الرئيسية الأولى 3,1947 بانحراف معياري 0,60536، أي أنه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية 3 والمتوسط الحسابي لكل الفقرات المدروسة. ولكن كون مستوى الدلالة المحسوبة كانت أكبر من قيمة المعنوية 0,05، والمجال] -0,0042 ، 0,3937 [يتضمن "0"، يمكن استنتاج أن الفرضية الفرعية الثانية غير مقبولة، بمعنى أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ليس كافيا لتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات الجزائرية، كما أن هذا ليس كافيا لجعل أسهم هذه الشركات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، وكذا لتنشيطها حسب آراء أفراد عينة البحث.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنصّ على أنه يسمح الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها. ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم26: التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بحصول المستثمرين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة	05	19	07	04	03	13,2	50,0	18,4	10,5	7,9
23	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	06	19	07	03	03	15,8	50,0	18,4	7,9	7,9
24	يضمن الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية والمالية التي تعرضها الشركات	05	21	06	04	02	13,2	55,3	15,8	10,5	5,3
25	تسمح الشفافية في إصدار المعلومات بزيادة ثقة المستثمر في الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية	05	18	11	02	02	13,2	47,4	28,9	5,3	5,3
26	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية	05	20	10	02	01	13,2	52,6	26,3	5,3	2,6
27	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بزيادة إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم كبر حجمها	06	18	12	02	00	15,8	47,4	31,6	5,3	00

يلاحظ من خلال الجدول رقم 26 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئتين موافق وموافق بشدة هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة، حيث أجاب أكثر من أفراد عينة البحث على الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يسمح بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها.

2 - اختبار T

الجدول رقم27: نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
22	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بحصول المستثمرين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة	3,5	1,109	2,779	0,009	0,14	0,86
23	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	3,58	1,106	3,227	0,003	0,22	'0,9
24	يضمن الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية والمالية التي تعرضها الشركات	3,61	1,028	3,630	0,001	0,27	0,94
25	تسمح الشفافية في إصدار المعلومات بزيادة ثقة المستثمر في الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية	3,58	0,976	3,656	0,001	0,26	0,90
26	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية	3,68	0,873	4,830	0,000	0,40	0,97
27	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بزيادة إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم كبر حجمها	3,74	0,975	5,715	0,000	0,48	1,00
الفرضية الفرعية الثالثة	يسمح الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها	3,6140	0,56567	6,692	0,000	0,4281	0,8000

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بمدى سماح الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها ووفقا للجدول رقم 27 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة المعنوية 0,05 بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الفرعية الثالثة، كما أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت أعلى من القيمة المعنوية 3، حيث حصلت الفقرة رقم 6 على أعلى متوسط حسابي، كما بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الفرعية الثالثة 3,6140 بانحراف معياري 0,56567، أي أنه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية 3 والمتوسط الحسابي لكل الفقرات المدروسة. و بما أن قيمة المعنوية sig لالتزام الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية كانت أقل من القيمة المعنوية 0,05،

والمجال]0,4281 – 0,8000[لا يتضمن "0"، يستنتج أن الفرضية الفرعية رقم 03 محققة، بمعنى أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يسمح بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها حسب آراء أفراد عينة البحث.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: والتي تنصّ على أنه يسمح اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة ما يبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم28: التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
28	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تعزيز توقيت توليد التدفقات النقدية للشركات	02	11	09	09	07	5,3	28,9	23,7	23,7	18,4
29	يساعد الالتزام بمبدأ القيمة العادلة على تعزيز خصائص جودة المعلومات المحاسبية	10	02	11	08	07	5,3	26,3	28,9	21,1	18,4
30	تمكّن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستثمرين من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء	02	13	08	10	05	5,3	34,2	21,1	26,3	13,2
31	يسمح التوجه نحو مبدأ القيمة العادلة بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة	02	11	08	11	06	5,3	28,9	21,1	28,9	15,8
32	يسمح تطبيق مبدأ القيمة العادلة بتوفير معلومات معبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة	02	10	09	11	06	5,3	26,3	23,7	28,9	15,8
33	يسمح تقييم الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة ببعث الثقة من قبل المستثمرين وإقبالهم عليها	04	07	10	10	07	10,5	18,4	26,3	26,3	18,4

يلاحظ من خلال الجدول رقم 28 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئتين غير موافق وغير موافق بشدة هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة حيث بلغت 52.54%، إذ أجاب أكثر من أفراد عينة البحث على أن اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يسمح بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة ليس كاف لبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

2 - اختبار T

الجدول رقم 29: نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
28	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العا في تعزيز توقيت توليد التدفقات النقدية للشركات	2,79	1,212	0,071-	0,291	0,61-	0,19
29	يساعد الالتزام بمبدأ القيمة العادلة على تعزيز خصائص جودة المعلومات المحاسبية	2,79	1,189	0,091-	0,282	0,60-	0,18
30	تمكّن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العاد المستثمرين من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء	2,92	1,171	0,415-	0,680	0,46-	0,31
31	يسمح التوجه نحو مبدأ القيمة العادلة بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة	2,79	1,189	1,091-	0,282	0,60-	0,18
32	يسمح تطبيق مبدأ القيمة العادلة بتوفير معلومات معبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة	2,76	1,173	1,245-	0,221	0,62-	0,15
33	يسمح تقييم الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة ببعث الثقة من قبل المستثمرين وإقبالهم عليها	2,76	1,261	1,157-	0,254	0,65-	0,18
الفرضية االفرعية الرابعة	يسمح اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة ما يبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية	2,8026	0,64475	1,887-	0,067	0,4093-	0,0146

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بمدى سماح اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة ما يبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ووفقا للجدول رقم 29 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة أكبر بكثير من القيمة المعنوية 0,05، حيث قدّرت بـــ 0,067، وهذا بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الفرعية الرابعة، كما أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت أقل من القيمة المعنوية 3، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية 2,8026 بانحراف معياري 0,64475، و بما أن قيمة المعنوية sig لالتزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية كانت أكـ بر من القيمة المعنوية 0,05، والمجال] - 0,4093 – 0,0146[يتضمّن " 0"، يستنتج أن الفرضية الفرعية رقم 04 غير مقبولة، بمعنى أن اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ليس كافيا لتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة، وليس دافعا لبعث الثقة لدى المستثمرين الجزائريين للإقبال على الاستثمار في سوق الأوراق المالية

حسب آراء أفراد عينة البحث. ويعود السبب في ذلك إلى صعوبة تطبيق مبدأ القيمة العادلة في اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري الذي يفتقر إلى وجود سوق أوراق مالية لها دور في الاقتصاد، وترك تفاصيل تطبيقها للشركات قد يؤثّر على مصداقية المعلومات التي تنتج عن هذا المبدأ.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: والتي تنصّ على أن التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية يخدم أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم30: التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
34	يخدم التحليل المالي المعد وفق المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية	03	15	13	04	03	7,9	39,5	34,2	10,5	7,9
35	ينعكس توافق تبويب عناصر الحسابات وفق معايير المحاسبة الدولية مع أغراض التحليل المالي إيجابا على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية	04	11	15	04	04	10,5	28,9	39,5	10,5	10,5
36	يسمح التحليل المالي بزيادة الثقة في الشركات المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية	04	13	14	04	03	10,5	34,2	36,8	10,5	7,9
37	تعد القيمة السوقية للسهم بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية مؤشرا إيجابيا لنجاح الشركة	05	12	13	06	02	13,2	31,6	34,2	15,8	5,3
38	يلعب عائد السهم الواحد بعد تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة دورا هاما في التحليل الاستثماري والتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها	06	12	11	05	04	15,8	31,6	28,9	13,2	10,5
39	يعكس العائد إلى حقوق المساهمين بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات	04	15	13	03	03	10,5	39,5	34,2	7,9	7,9

يلاحظ من خلال الجدول رقم 30 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئتين موافق وموافق بشدة هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة، حيث أجاب أكثر من 45.61% أفراد عينة البحث على التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية يخدم أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها.

2 - اختبار T

الجدول رقم 31: نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
34	يخدم التحليل المالي المعد وفق المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية	3,29	1,037	1,720	0,094	0,05-	0,63
35	ينعكس توافق تبويب عناصر الحسابات وفق معايير المحاسبة الدولية مع أغراض التحليل المالي إيجابا على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية	3,18	1,111	1,022	0,314	0,18-	0,55
36	يسمح التحليل المالي بزيادة الثقة في الشركات المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية	3,29	1,063	1,679	0,102	0,06-	0,64
37	تعد القيمة السوقية للسهم بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية مؤشرا إيجابيا لنجاح الشركة	3,32	1,068	1,823	0,076	0,04-	0,67
38	يلعب عائد السهم الواحد بعد تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة دورا هاما في التحليل الاستثماري والتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها	3,29	1,206	1,480	0,147	0,11-	0,69
39	يعكس العائد إلى حقوق المساهمين بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات	3,37	1,051	2,162	0,037	0,02	0,71
الفرضية الفرعية الخامسة	يخدم التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها	3,2895	0,56244	3,173	0,003	0,1046	0,4743

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بمدى خدمة التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها ، ووفقا للجدول رقم 31 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر من القيمة المعنوية 0,05 بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الفرعية الرابعة، حيث قدّرت بـــ 0,003، كما أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت أعلى من القيمة المعنوية 3 ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية 3,2895 بانحراف معياري 0,56244، أي أنه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية 3 والمتوسط الحسابي لكل الفقرات المدروسة. وبما أن قيمة المعنوية sig لالتزام الشركات المدرجة في بورصة الجزائر للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية كانت أقل من القيمة المعنوية 0,05، والمجال]0,1046– 0,4743[لا يتضمّن "0"، يستنتج أن الفرضية الفرعية رقم 05 محققة، بمعنى التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية يخدم أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها.حسب آراء أفراد عينة البحث.

ويلاحظ مما سبق أن الفرضيات الفرعية الأولى والثالثة والخامسة محققة، بينما الفرضيتين الفرعيتين الثانية والرابعة فهما غير محققتان، وبالتالي يتمّ إجراء اختبار T للفرضية الرئيسية الثانية للحكم على مدى تحققها، وذلك كما يلي:

الجدول رقم 32: نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
	يساهم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية المساعدة على اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتنشيطها	3,2411	0,41350	3,594	0,001	0,24109	0,3770

يلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة المعنوية 0,05، والتي قدّرت بـــ 0,001 بالنسبة للفرضية الرئيسية الثانية، كما أن المتوسط الحسابي للفرضية الرئيسية الثانية أعلى من القيمة المعنوية 3 ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 3,2411 بانحراف معياري 0,41350، ما يعني قبول الفرضية الرئيسية الثانية، أي أن الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساهم في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية المساعدة على اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتنشيطها.

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات المتعلّقة بحالة الأردن

بعد تصميم الاستبيان وتحكيمه من طرف مجموعة من الأساتذة والمختصين، تمّ توزيعه على أفراد يعملون بشركات الوساطة المالية في بورصة عمان للأوراق المالية خلال فترة شهر أفريل 2013، والتي يبلغ عددها 68 شركة، تمّ التعرّف عليها في المبحث السابق.

تمّ توزيع الاستبيانات على 43 شركة، وبلغت عدد الاستبيانات الموزعة 200 استبيان تمّ استرجاع 188 منها، بنسبة مئوية قدرها 94% من مجموع الاستبيانات الموزعة، كما موضّح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 33: عدد الاستبيانات الموزعة علة مجتمع الدراسة النسبة المئوية للاستبيانات المعادة والمقبولة

عدد أفراد المجتمع	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المعادة والمقبولة	النسبة المئوية للاستبيانات المعادة
200	200	188	%94

ويلاحظ من خلال الجدول رقم 33 أن عدد الاستبيانات التي ستخضع لعملية التحليل هي 188 استبيان، بنسبة مئوية 94%، وهي نسبة كافية ومناسبة لتحليل البيانات.

أولا: اختبار صدق الأداة

ويقصد به التأكّد من ثبات الاستبيان وملائمة فقراته لأغراض التحليل. لهذا الغرض تمّ الاعتماد على **معامل ألفا كرونباخ** (Cronbach Alpha Coefficient)، حيث يستعمل هذا المعامل للتأكد من صلاحية المقياس وإثبات صدق الأداة، إذ يقيس مدى الاتسّاق والتناسق في إجابة المستجوب على كل الأسئلة الموجودة في الاستبيان، ومدى قياس كل سؤال للمفهوم، حيث يدّل ارتفاع قيمة المعامل على ارتفاع درجة الثبات وتمثّل قيمة 0,6 الحد الأدنى للمعامل، حيث أن القيم التي تأتي تحت هذه القيمة تدّل على عدم صدق الأداة. والجدول الموالي يوضّح اختبار معامل ألفا كرونباخ لثبات الاستبيان:

الجدول رقم34: اختبار معامل ألفا كروميخ لصدق الأداة.

عدد الفقرات	اختبار ألفا كرونباخ
39	0,963

يلاحظ من خلال الجدول رقم 34 ان قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت 0,963، وهي قيمة مرتفعة نسبيا مقارنة بـــ 0,6، ما يدّل على الاتساق الداخلي الجيد للاستبيان، وبذلك تمّ التأكّد من صدق الأداة (الاستبيان).

ثانيا: التحليل الوصفي

وتمّ استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (التكرارات والنسب المئوية) في التحليل الوصفي لعينة الدراسة، كما يلي:

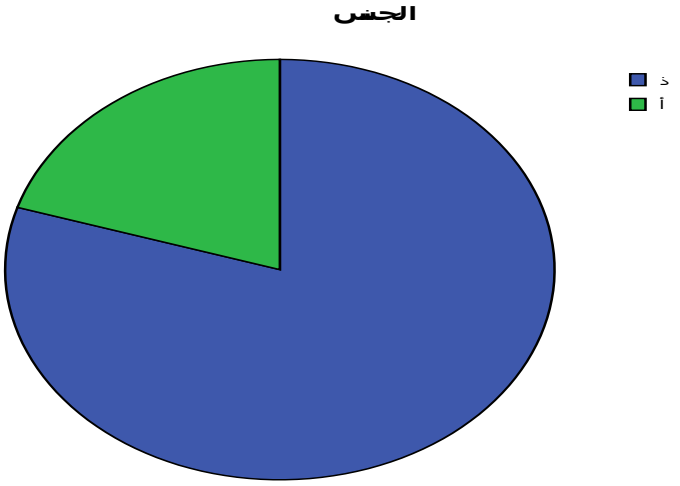
***1* - توزيع عينة البحث وفقا للجنس:** وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 35: توزّع عينة البحث وفقا للجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية (%)
ذكر	150	79,8
أنثى	38	20,2
المجموع	188	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم 35 أن النسبية الأكبر كانت لجنس الذكور، حيث بلغت نسبتهم **79,8%** وكان عددهم 150 فرد، أما نسبة النساء فكانت **20,2%**، أي بعدد 38 فرد، ما يعني سيادة جنس الذكور على المناصب في شركات الوساطة المالية. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم 33 : توزّع عينة البحث وفقا للجنس



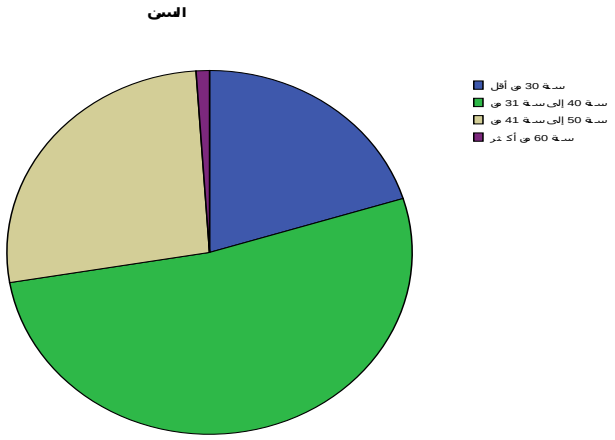
2 - **توزيع عينة البحث وفقا للعمر:** وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 36: توزّع عينة البحث وفقا للعمر.

العمر	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 30 سنة	38	20,2
من 31 سنة إلى 40 سنة	98	52,1
من 41 سنة إلى 50 سنة	50	26,6
50 سنة فأكثر	2	1,1
المجموع	188	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم 36 أن النسبة الأكبر كانت للفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 31 و40 سنة، وذلك بنسبة **52,1%** والذين بلغ عددهم 98 فرد، ثم تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 41 و50 سنة بنسبة **26,6%**، والذين بلغ عددهم 50 فرد، بعد ذلك تليها الفئة التي تقلّ أعمارهم عن 30 سنة بمعدل **20,2%**، والذين بلغ عددهم 38 فرد. أما بالنسبة للفئة التي تتجاوز أعمارها 50 سنة فتعدّ آخر نسبة تقدّر بـــ 1,1%، والذين بلغ عددهم 02. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم 34 : توزّع عينة البحث وفقا للعمر



3 - **توزيع عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي:** وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 37: توزّع عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من بكالوريوس	4	2,1
بكالوريوس فما فوق	140	74,5
ماجستير	36	19,1
دكتوراه	08	4,3
المجموع	188	100

يلاحظ أن النسبة الكبيرة من أفراد عينة البحث من حملة المؤهل العلمي الجامعي بكالوريوس وما فوق، حيث وصل عددهم إلى . 140 فرد بنسبة 74,5 **%**، ثم يليها عدد الأفراد الحاصلين على شهادة الماجستير، والذين وصل عددهم إلى 36 فرد بنسبة 19,1%، بينما تحتل آخر نسبة الأفراد الذين يمتلكون مؤهل علمي أقل من البكالوريوس والذين بلغ عددهم 04 بنسبة 2,1 %، وهذا ما يدّل على التأهيل العلمي الكافي لأفراد عينة البحث. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم 35 : توزّع عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي



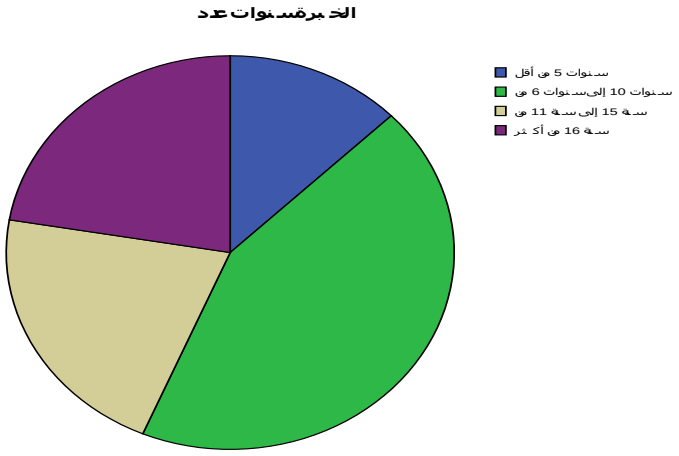
4 - توزيع عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة: وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 38: توزّع عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 05 سنوات	24	12,8
ما بين 06 و 10 سنوات	82	43,6
ما بين 11 و 15 سنة	40	21,3
أكثر من 15 سنة	42	22,3
المجموع	188	100

أما بالنسبة لعدد سنوات الخبرة، فيلاحظ من خلال الجدول رقم 38 أن النسبة الأكبر من أفراد عينة البحث هم ممن لديهم خبرة ما بين 06 إلى 10 سنوات، حيث كان عددهم 82 فرد بنسبة 43,6 %، ثم تليها الفئة التي تبلغ خبراتهم 16 سنة فأكثر، والذين يبلغ عددهم 42 بنسبة 22,3%، بعدها تأتي الفئة التي تتراوح خبراتهم ما بين 11 و 15 سنة بعدد 40 فرد وبنسبة 21,3%، وتحتل المرتبة الأخيرة الفئة التي تقل خبراتهم عن 05 سنوات بعدد 24 فرد وبنسبة 12,8%. وهذا ما يدّل على أن أفراد عينة البحث هم ممن تتوفّر لديهم الخبرة الطويلة في المجال الذين يعملون فيه، ممّا يعني أنهم يمتلكون الخبرة للإجابة على فقرات الاستبيان بعناية وجدية. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم 36: توزّع عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة



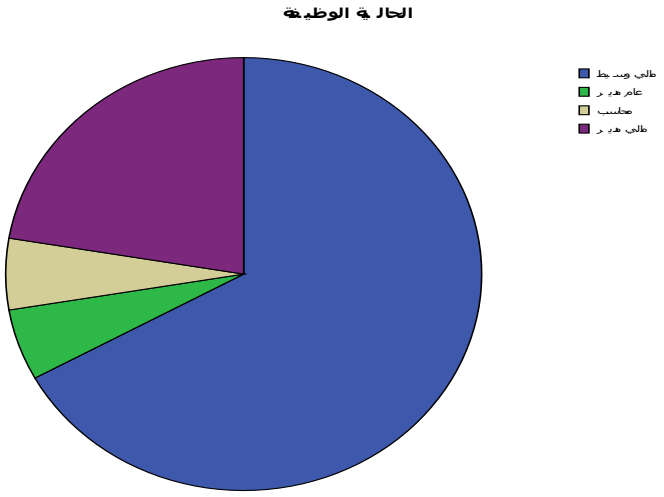
5 - **توزيع عينة البحث وفقا للوظيفة الحالية:** وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 39: توزّع عينة البحث وفقا للوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرارات	النسبة المئوية (%)
وسيط مالي	126	67
مدير عام	10	5,3
محاسب	10	5,3
مدير مالي	42	22,3
المجموع	188	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم 39 أن وظيفة وسيط مالي هي التي تحتل المركز الأول من وظائف شركات الوساطة المالية الأردنية، إذ بلغ عددهم 126 واحد بنسبة 67%، ثم تليها الفئة التي تمارس وظيفة مدير عام بعدد 42 واحد وبنسبة 22,3%، وتتقاسم النسبة المتبقية كل من المحاسبين والمديرين العامين. وهو ما يدّل على توفّر التخصص الوظيفي الملائم في شركات الوساطة المالية الأردنية، التي تتطلّب متخصصين في المجال المالي أكثر منه من المجالات الأخرى. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم 37: توزّع عينة البحث وفقا للوظيفة الحالية



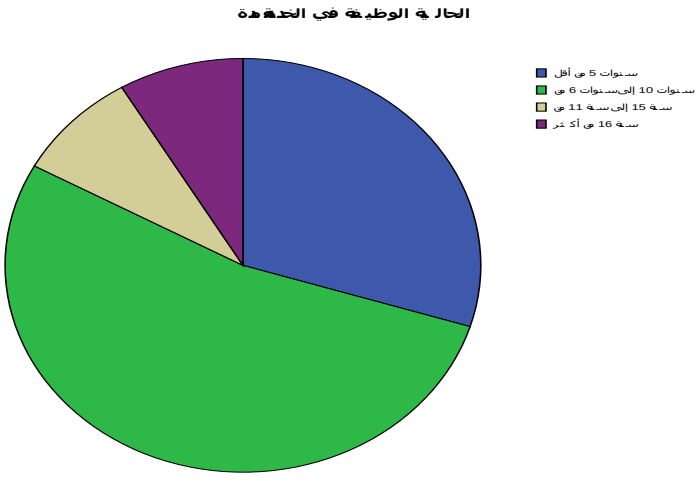
6 - توزيع عينة البحث وفقا لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية: وذلك ما يبيّنه الجدول أدناه.

الجدول رقم 40: توزّع عينة البحث وفقا لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية (%)
أقل من 05 سنوات	56	29,8
ما بين 06 و 10 سنوات	100	53,2
ما بين 11 و 15 سنة	16	8,5
أكثر من 15 سنة	16	8,5
المجموع	188	100

يلاحظ من خلال الجدول رقم 40 أن الفئة التي تتراوح مدة خدمتها في الوظيفة الحالية ما بين 06 و 10 سنوات هي النسبة الأكبر، حيث بلغ عددهم 100 فرد وبنسبة 53,2 %، ثم تليها الفئة التي تقلّ خبراتها عن 05 سنوات بعدد 56 فرد وبنسبة 29,8%، وتتقاسم النسبة المتبقية الفئة اللتي تتراوح خبراتها في الوظيفة الحالية ما بين 11 و 15 سنة والفئة التي تتجاوز خبراتها في الوظيفة الحالية 15 سنة. والشكل الموالي يوضّح ذلك.

الشكل رقم38: توزّع عينة البحث وفقا لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية



ثالثا: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات، تمّ استخدام مقياس " ليكرت الخماسي" للإجابة على أسئلة الاستبيان حيث تمّ إعطاء كل فئة من فئات إجابات الاستبيان المستخدم في عينة البحث قيمة متزايدة تصاعديا وفقا لدرجة موافقة الفرد مع الأخذ بعين الاعتبار البنود الإيجابية والبنود السلبية في الاستبيان.

الإجابات	القيم
غير موافق بشدة	1
غير موافق	2
محايد	3
موافق	4
موافق بشدة	5

كما تمّ استخدام البرنامج الإحصائي (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) SPSS 13، وذلك لإجراء التحليلات الإحصائية للبيانات التي تمّ جمعها.

كما تمّ الاعتماد على اختبار " T One Sample T Test" لدراسة الفروق بين المتوسط الفرضي 3 ومتوسط كل بند من بنود الاستبيان، وقد أخذ بمستوى دلالة (Sig) 5%، أي ما يعادل مستوى ثقة 95% لكافة الاختبارات المطبقة على العينة.

وعموما فإن القاعدة المتبعة في رفض أو قبول الفرضية وفقا لاختبار T تعتمد على ما يلي:

- إذا كانت قيمة المعنوية (Sig) من مخرجات التحليل الإحصائي أقل من 0,05 تقبل الفرضية.
- إذا كانت قيمة المعنوية (Sig) من مخرجات التحليل الإحصائي أكبر من0,05 ترفض الفرضية.

بمعنى آخر كلما كان المجال لا يتضمّن "0" معناه الفرضية مقبولة.

وللتحقّق من الفرضيات وبهدف التمثيل الرقمي لمدى موافقة أفراد العينة عليها، ولدراسة أثر كل عنصر من عناصر المعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية للتقارير المالية حاليا) على تنشيط سوق الأوراق المالية، تمّ تحديد البنود المتعلّقة بكل فرضية، ثم تمّ احتساب المتغيرات المتعلّقة بمدى موافقة أفراد العينة على دور الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عبى تنشيط سوق الأوراق المالية لكل فرد من أفراد العينة.

الفرضية الرئيسية الأولى: تلتزم الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية . (البنود من 01 إلى 08).

الفرضية الرئيسية الثانية: يساهم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية المساعدة على اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتنشيطها. وتقسّم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية الموالية:

الفرضية الفرعية رقم 01: يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ما يشجعهّم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. (البنود من 09 إلى 16).

الفرضية الفرعية رقم 02: يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ومن ثمّ تنشيطها.(البنود من 17 إلى 21).

الفرضية الفرعية رقم 03: يسمح الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها. (البنود من 22 إلى 27).

الفرضية الفرعية رقم 04: يسمح اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة ما يبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. (البنود من 28 إلى 33).

الفرضية الفرعية رقم 05: يخدم التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها. (البنود من 34 إلى 39).

تمّ استخراج التكرارات والنسب المئوية الموافقة لإجابات أفراد العينة، ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي المطلوب واختبار T لاختبار الفرضيات والوصول إلى أهدافه.

سيتمّ التعرّف على نسبة الإجابات لكل بند من البنود والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بند، ومن ثم نتائج اختبار T.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنصّ على أنّه تلتزم الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية . ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم 41: التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعرض القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض التقارير المالية الدولية"	52	100	34	02	00	27,7	53,2	18,1	1,1	00
2	تعد وتعرض قائمة التدفقات النقدية للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS7 الخاص بقائمة التدفقات النقدية	28	114	42	04	00	14,9	60,6	22,3	2,1	00
3	تعتمد الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS8 الخاص بالإفصاح في القطاعات التشغيلية للإفصاح عن المعلومات القطاعية	28	112	38	08	02	14,9	59,6	20,2	4,3	1,1
4	تصدر الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية قوائم مالية مرحلية وفقا لما يتطلبه المعيار المحاسبي الدولي IAS34	28	114	32	12	02	14,9	60,6	17,0	6,4	1,1
5	تقيم الأدوات المالية للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بتقييم الأدوات المالية	40	92	44	08	04	21,3	48,9	23,4	4,3	2,1
6	تلتزم الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية	40	106	38	02	02	21,3	56,4	20,2	1,1	1,1
7	يتم تقييم بعض الأصول في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لقيمتها السوقية	46	92	26	22	02	24,5	48,9	13,8	11,7	1,1
8	تم تحديث التحليل المالي وفقا لما استجدته معايير المحاسبة الدولية	36	98	44	08	02	19,1	52,1	23,4	4,3	1,1

يلاحظ من خلال الجدول رقم 41 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئتين موافق وموافق بشدة هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة، حيث أجاب أكثر من 74.29% أفراد عينة البحث على أن الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

2 - اختبار T

الجدول رقم 42: نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الرئيسية الأولى

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
1	تعرض القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض التقارير المالية الدولية"	4,07	0,705	79,237	0,000	3,97	4,18
2	تعد وتعرض قائمة التدفقات النقدية للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS7 الخاص بقائمة التدفقات النقدية	3,88	0,668	79,710	0,000	3,79	3,98
3	تعتمد الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS8 الخاص بالإفصاح في القطاعات التشغيلية للإفصاح عن المعلومات القطاعية	3,83	0,769	68,295	0,000	3,72	3,94
4	تصدر الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية قوائم مالية مرحلية وفقا لما يتطلبه المعيار المحاسبي الدولي IAS34	3,82	0,801	65,410	0,000	3,70	3,93
5	تقيم الأدوات المالية للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بتقييم الأدوات المالية	3,83	0,885	59,317	0,000	3,70	4,06
6	تلتزم الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية	3,96	0,745	72,880	0,000	3,85	4,06
7	يتم تقييم بعض الأصول في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لقيمتها السوقية	3,84	0,962	54,713	0,000	3,70	3,98
8	تم تحديث التحليل المالي وفقا لما استجدته معايير المحاسبة الدولية	3,84	0,818	64,531	0,000	3,72	3,96
الفرضية الرئيسية الألوى	تلتزم الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية	3,8843	0,55247	96,401	0,000	3,8084	3,9638

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بمدى التزام الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ووفقا للجدول رقم 42 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة المعنوية 0,05 بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الرئيسية الأولى، كما أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت أعلى من القيمة المعنوية 3، كما حصلت الفقرة 1 على أعلى متوسط حسابي، و بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الرئيسية الأولى 3,8843 بانحراف معياري 0,552، أي أنه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية 3 والمتوسط الحسابي لكل الفقرات المدروسة. و بما أن قيمة المعنوية sig لالتزام

الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية كانت أعلى من القيمة المعنوية 0,05، والمجال] 3,8084 – 3,9638[لا يتضمن "0"، نستنتج أن الفرضية الرئيسية الأولى محققة، بمعنى أن الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية تلتزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وفقا لآراء أفراد عينة البحث.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: والتي تنصّ على أنّه يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ومن ثمّ تنشيطها. ويكون من خلال اختبار الفرضيات الفرعية المكونة لها، وذلك بحساب التكرارات والنسب المئوية وكذا اختبار T.

اختبار الفرضية الفرعية رقم 01: والتي تنصّ على أنّه يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ما يشجعهّم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم43 : التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	أسهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز الثقة في التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات	60	92	32	02	02	31.9	48.9	17.0	1.1	1.1
10	يسمح تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة بإعداد قوائم مالية توفّر المعلومات الكافية والموثوقة لمستخدميها	50	110	24	02	02	26.6	58.5	12.8	1.1	1.1
11	تسمح القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية بالتفسير الملائم لمحتواها المعلوماتي	34	106	40	06	02	18.1	56.4	21.3	3.2	1.1
12	يسمح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بجعل التعامل في سوق الأوراق المالية أكثر عدالة	58	96	28	04	02	30.9	51.1	14.9	2.1	1.1
13	تسمح قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع بتوفير معلومات دقيقة حول السيولة والملاءة المالية للشركة	42	122	20	02	02	22.3	64.9	10.6	1.1	1.1
14	توفّر القوائم المالية المرحلية المعلومات في الوقت المناسب لترشيد القرارات الاستثمارية	48	102	22	12	04	25.5	54.3	11.4	6.4	2.1
15	تسمح القوائم المالية المرحلية بجعل المستثمرين على إطلاع دائم بالوضعية المالية للشركات	46	118	12	10	02	24.5	62.8	6.4	5.3	1.1
16	يسهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في زيادة مستوى الإفصاح من الناحيتين الكمية والنوعية	42	116	24	04	02	22.3	61.7	12.8	2.1	1.1

يلاحظ من خلال الجدول رقم 43 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئتين موافق وموافق بشدة هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة، حيث أجاب أكثر من 82% أفراد عينة البحث على الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية من شأنه تعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وهذا ما يشجعهّم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية،وهو ما يسمح بتنشيطها.

2 - اختبار T

جدول رقم 44 : نتائج اختبارT لفقرات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
9	أسهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز الثقة في التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات	4,10	0,789	71,217	0,000	3,98	4,21
10	يسمح تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة بإعداد قوائم مالية توفّر المعلومات الكافية والموثوقة لمستخدميها	4,09	0,726	77,122	0,000	3,98	4,19
11	تسمح القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية بالتفسير الملائم لمحتواها المعلوماتي	3,78	0,777	68,321	0,000	3,76	3,98
12	يسمح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بجعل التعامل في سوق الأوراق المالية أكثر عدالة	4,09	0,797	70,322	0,000	3,97	4,20
13	تسمح قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع بتوفير معلومات دقيقة حول السيولة والملاءة المالية للشركة	4,06	0,683	81,582	0,000	3,97	4,16
14	توفّر القوائم المالية المرحلية المعلومات في الوقت المناسب لترشيد القرارات الاستثمارية	3,95	0,906	59,736	0,000	3,82	4,08
15	تسمح القوائم المالية المرحلية بجعل المستثمرين على إطلاع دائم بالوضعية المالية للشركات	4,04	0,768	70,480	0,000	3,93	4,16
16	يسهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في زيادة مستوى الإفصاح من الناحيتين الكمية والنوعية	4,02	0,731	75,431	0,000	3,92	4,13
الفرضية االفرعية الأولى	يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ما يشجعهّم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية	4,0266	0,57519	95,986	0,000	3,9438	4,1094

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بسماح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ما يشجعهّم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية ووفقا للجدول رقم 44 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة المعنوية 0,05 بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الرئيسية الأولى، كما أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت أعلى من

القيمة المعنوية 3 ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الرئيسية الأولى 4,0266 بانحراف معياري 0,575، أي أنه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية 3 والمتوسط الحسابي لكل الفقرات المدروسة. وبما أن قيمة المعنوية sig لسماح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، كانت أعلى من القيمة المعنوية 0,05، والمجال] 3,9438 – 4,1094 [لا يتضمن " 0"، نستنتج أن الفرضية الفرعية الأولى محققّة، بمعنى أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يعزّز من جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة في نفوس المستثمرين .ويشجعهّم على الإقبال على الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

اختبار الفرضية الفرعية رقم 02: والتي تنصّ على انه يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ومن ثمّ تنشيطها.ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم45 : التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
17	يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ قرار الاستثمار	50	128	00	08	02	26.6	68.1	00	4.3	1.1
18	يؤدي التوقيت الملائم لعرض المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية إلى زيادة منفعتها	58	122	06	00	02	30.9	64.9	3.2	00	1.1
19	تمكّن خاصية قابلية المقارنة المستثمرين من مقارنة الوضعيات المالية للشركات المختلفة	48	104	32	02	02	25.5	55.3	17.0	1.1	1.1
20	تمكّن خاصية الملائمة من تحسين القيمة التنبئية والتقييمية للمعلومات عند اتخاذ قرار الاستثمار	38	110	36	02	02	20.2	58.5	19.1	1.1	1.1
21	يؤدي التوقيت غير الملائم للتقارير المالية المنشورة إلى لجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى	56	96	22	06	08	29.8	51.1	11.7	3.2	4.3

يلاحظ من خلال الجدول رقم 45 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئتين موافق وموافق بشدة هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة، حيث أجاب أكثر من 86.17% أفراد عينة البحث على الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يسمح بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ومن ثمّ تنشيطها.

2 - اختبار T

جدول رقم 46 : نتائج اختبارT لفقرات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
17	يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ قرار الاستثمار	4,15	0,716	79,467	0,000	4,05	4,25
18	يؤدي التوقيت الملائم لعرض المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية إلى زيادة منفعتها	4,24	0,615	94,623	0,000	4,16	4,33
19	تمكّن خاصية قابلية المقارنة المستثمرين من مقارنة الوضعيات المالية للشركات المختلفة	4,03	0,752	73,494	0,000	3,92	4,14
20	تمكّن خاصية الملائمة من تحسين القيمة التنبئية والتقييمية للمعلومات عند اتخاذ قرار الاستثمار	3,96	0,730	74,328	0,000	3,85	4,06
21	يؤدي التوقيت غير الملائم للتقارير المالية المنشورة إلى لجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى	3,99	0,965	56,709	0,000	3,85	4,134
الفرضية االفرعية الثانية	يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ومن ثمّ تنشيطها	4,0745	0,58427	95,617	0,000	3,9904	4,1585

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بسماح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات ووفقا للجدول رقم 46 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة المعنوية 0,05 بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الرئيسية الأولى، كما أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت أعلى من القيمة المعنوية 3 ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الرئيسية الأولى 4,0745 بانحراف معياري 0,584، أي أنه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية 3 والمتوسط الحسابي لكل الفقرات المدروسة. و بما أن قيمة المعنوية sig لسماح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات ، كانت أعلى من القيمة المعنوية 0,05، والمجال] 3,9904 – 4,1585 [لا يتضمن "0"، نستنتج أن الفرضية الفرعية الثانية محققّة، بمعنى أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية يسمح بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات، ما يجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ومن ثمّ تنشيطها حسب آراء أفراد عينة البحث.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنصّ على أنه يسمح الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها. ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم47: التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بحصول المستثمرين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة	46	126	12	02	02	24.5	67.0	6.4	1.1	1.1
23	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	36	120	22	08	02	19.1	63.8	11.7	4.3	1.1
24	يضمن الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية والمالية التي تعرضها الشركات	32	134	18	02	02	17.0	71.3	9.6	1.1	1.1
25	تسمح الشفافية في إصدار المعلومات بزيادة ثقة المستثمر في الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية	54	116	16	00	02	28.7	61.7	8.5	00	1.1
26	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية	38	108	36	02	04	20.2	57.4	19.1	1.1	2.1
27	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بزيادة إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم كبر حجمها	48	84	44	06	06	25.5	44.7	23.4	3.2	3.2

يلاحظ من خلال الجدول رقم 47 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئتين موافق وموافق بشدة هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة، حيث أجاب أكثر من 83.51% أفراد عينة البحث على الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يسمح بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها.

2 - اختبار T

الجدول رقم 48 : نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
22	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بحصول المستثمرين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة	4,13	0,658	23,502	0,000	1,03	1,22
23	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدو بنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطر تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	3,96	0,759	17,302	0,000	0,85	1,07
24	يضمن الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية والمالية التي تعرضها الشركات	4,02	0,637	21,978	0,000	0,93	1,11
25	تسمح الشفافية في إصدار المعلومات بزيادة ثقة المس في الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية	4,17	0,664	24,149	0,000	1,07	1,27
26	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية	3,93	0,791	16,046	0,000	0,81	1,04
27	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدو بزيادة إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للاستثمار ف سوق الأوراق المالية ومن ثم كبر حجمها	3,86	0,943	12,525	0,000	0,73	1,00
الفرضية االفرعية الثالثة	يسمح الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها	4,0106	0,58947	23,508	0,000	0,9258	1,0954

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بمدى سماح الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها ووفقا للجدول رقم 48 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة المعنوية 0,05 بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الفرعية الثالثة، كما أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت أعلى من القيمة المعنوية 3 ، وحصلت الفقرتين 1 و 4 على أكبر قيم للمتوسطات الحسابية، كما بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الفرعية الثالثة 4,0106 بانحراف معياري 0,589، أي أنه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية 3 والمتوسط الحسابي لكل الفقرات المدروسة. و بما أن قيمة المعنوية sig لالتزام الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية كانت أعلى من القيمة المعنوية0.05، والمجال] 0,9258 – 1,0954[لا يتضمن "0"، نستنتج أن الفرضية الفرعية رقم 03 محققة، بمعنى أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يسمح بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها حسب آراء أفراد عينة البحث.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: والتي تنصّ على أنه يسمح اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة ما يبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية. ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم49: التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
28	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تعزيز توقيت توليد التدفقات النقدية للشركات	34	112	34	06	02	18.1	59.6	18.1	3.2	1.1
29	يساعد الالتزام بمبدأ القيمة العادلة على تعزيز خصائص جودة المعلومات المحاسبية	34	122	26	04	02	18.1	64.9	13.8	2.1	1.1
30	تمكّن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستثمرين من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء	36	128	20	02	02	19.1	68.1	10.6	1.1	1.1
31	يسمح التوجه نحو مبدأ القيمة العادلة بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة	30	134	20	02	02	16.0	71.3	10.6	1.1	1.1
32	يسمح تطبيق مبدأ القيمة العادلة بتوفير معلومات معبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة	32	124	28	02	02	17.0	66.0	14.9	1.1.	1.1
33	يسمح تقييم الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة ببعث الثقة من قبل المستثمرين وإقبالهم عليها	38	112	30	06	02	20.2	59.6	16.0	3.2	1.1

يلاحظ من خلال الجدول رقم 49 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئتين موافق وموافق بشدة هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة، حيث أجاب أكثر من 82.98% أفراد عينة البحث على أن اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يسمح بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة ما يبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

2 - اختبار T

الجدول رقم 50 : نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
28	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تعزيز توقيت توليد التدفقات النقدية للشركات	3,90	0,761	16,294	0,000	0,79	1,01
29	يساعد الالتزام بمبدأ القيمة العادلة على تعزيز خصائص جودة المعلومات المحاسبية	3,97	0,708	18,741	0,000	0,87	1,07
30	تمكّن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستثمرين من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء	4,03	0,661	21,392	0,000	0,94	1,13
31	يسمح التوجه نحو مبدأ القيمة العادلة بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة	4,00	0,638	21,508	0,000	0,91	1,00
32	يسمح تطبيق مبدأ القيمة العادلة بتوفير معلومات معبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة	3,97	0,677	19,595	0,000	0,87	0,968
33	يسمح تقييم الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة ببعث الثقة من قبل المستثمرين وإقبالهم عليها	3,95	0,765	16,968	0,000	0,84	1,06
الفرضية االفرعية الرابعة	يسمح اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبة الدولية بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة ما يبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية	3,9699	0,56799	23,412	0,000	0,8881	1,0516

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بمدى سماح اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة ما يبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ووفقا للجدول رقم 50 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة المعنوية 0,05 بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الفرعية الرابعة، كما أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت أعلى من القيمة المعنوية 3، حيث حصلت الفقرتين 3 و4 على أكبر قيم للمتوسطات الحسابية، كما بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية 3,9699 بانحراف معياري 0,56799، أي أنه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية 3 والمتوسط الحسابي لكل الفقرات المدروسة. و بما أن قيمة المعنوية sig لالتزام الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية كانت أعلى من القيمة المعنوية 0.05، والمجال] 0,8881 – 1,0516[لا يتضمن " 0"، نستنتج أن الفرضية الفرعية رقم 04 محققة، بمعنى أن اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يسمح بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية حسب آراء أفراد عينة البحث.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: والتي تنصّ على أن التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية يخدم أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها. ويكون من خلال كل من:

***1* - التكرارات والنسب المئوية**

جدول رقم51: التكرارات والنسب المئوية لفقرات الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	التكرارات					النسب المئوية%				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
34	يخدم التحليل المالي المعد وفق المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية	42	126	16	02	02	22.3	67.0	8.5	1.1	1.1
35	ينعكس توافق تبويب عناصر الحسابات وفق معايير المحاسبة الدولية مع أغراض التحليل المالي إيجابا على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية	36	116	26	08	02	19.1	61.7	13.8	4.3	1.1
36	يسمح التحليل المالي بزيادة الثقة في الشركات المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية	62	96	22	06	02	33.0	51.1	11.4	3.2	1.1
37	تعدّ القيمة السوقية للسهم بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية مؤشرا إيجابيا لنجاح الشركة	60	88	30	08	02	31.9	46.8	16.0	4.3	1.1
38	يلعب عائد السهم الواحد بعد تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة دورا هاما في التحليل الاستثماري والتنبؤ بالأرباح المتوقّع توزيعها	58	104	20	04	02	30.9	55.3	10.6	2.1	1.1
39	يعكس العائد إلى حقوق المساهمين بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات	62	94	22	08	02	33.0	50.0	11.7	4.3	1.1

يلاحظ من خلال الجدول رقم 51 أن النسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة للفئتين موافق وموافق بشدة هي الأعلى بالنسبة لجميع فقرات الفرضية الرئيسية المذكورة، حيث أجاب أكثر من 83.54% أفراد عينة البحث على التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية يخدم أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها.

2 - اختبار T

الجدول رقم 52 : نتائج اختبار T لفقرات الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية

رقم البند	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	قيمة مستوى الدلالة sig	دلالة الفروق	
						أقل	أكبر
34	يخدم التحليل المالي المعد وفق المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية	4,09	0,665	22,381	0,000	0,99	1,18
35	ينعكس توافق تبويب عناصر الحسابات وفق معايير المحاسبة الدولية مع أغراض التحليل المالي إيجابا على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية	3,94	0,771	16,643	0,000	0,83	1,05
36	يسمح التحليل المالي بزيادة الثقة في الشركات المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية	4,12	0,812	18,852	0,000	1,00	1,23
37	تعد القيمة السوقية للسهم بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية مؤشرا إيجابيا لنجاح الشركة	4,04	0,864	16,541	0,000	0,92	1,17
38	يلعب عائد السهم الواحد بعد تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة دورا هاما في التحليل الاستثماري والتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها	4,13	0,763	20,258	0,000	1,02	1,24
39	يعكس العائد إلى حقوق المساهمين بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات	4,10	0,841	17,864	0,000	0,97	1,22
الفرضية االفرعية الخامسة	يخدم التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها	4,07	0,768	18,7565	0,000	1,10	1,18

عند تحليل القيم الموافقة للفقرات المتعلّقة بمدى خدمة التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها، ووفقا للجدول رقم 52 يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة المعنوية 0,05 بالنسبة لجميع الفقرات المتعلّقة بالفرضية الفرعية الرابعة، كما أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات كانت أعلى من القيمة المعنوية 3، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية 4,07 بانحراف معياري 0,768، أي أنه عند مستوى ثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيمة المعيارية 3 والمتوسط الحسابي لكل الفقرات المدروسة. وبما أن قيمة المعنوية sig لالتزام الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية كانت أعلى من القيمة المعنوية 0,05، والمجال] 1,10– 1,18[لا يتضمّن "0"، نستنتج أن الفرضية الفرعية رقم 05 محققّة، بمعنى التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية يخدم أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها حسب آراء أفراد عينة البحث.

المطلب الثالث: مقارنة النتائج

قبل التطرّق إلى مقارنة نتائج تحليل الاستبيانات الخاصة بكل من الجزائر والأردن، يتمّ أولا استخلاص أوجه الاختلاف الرئيسية بين سوق الأوراق المالية الجزائرية وسوق الأوراق المالية الأردنية بناءا على ما سبق ذكره في المبحثين السابقين.

أولا: مقارنة بين واقع تنظيم سوق الأوراق المالية في الجزائر وواقع تنظيم سوق الأوراق المالية في الأردن

تواجه كلا من سوق الأوراق المالية في الجزائر وسوق الأوراق المالية في الأردن واقعا صعبا، نظرا لارتباط نشاط هذه الأسواق باقتصاديات هذه الدول الضعيفة والهاشة، ما جعل أداءها بعيدا عن أداء أسواق الأوراق المالية المتقدمة، ولكن بالرغم من هذا تعتبر سوق الأوراق المالية في الأردن من الأسواق النشطة نوعا ما مقارنة بسوق الأوراق المالية في الجزائر الشكلية فقط، وهذا ما أظهره التطرّق إلى كل من تنظيمها، أنواع الأوراق المالية المتداولة فيها وكذا أدائها.

ففيما يخصّ النشأة تعدّ بورصة الجزائر حديثة العهد مقارنة بالبورصة الأردنية ، حيث تمّ تأسيس سوق عمان المالي سنة 1976، وتمّ الإعلان عن افتتاح بورصة عمان رسميا بتاريخ 01\ 1978\04، بينما أنشأت بورصة الجزائر بموجب المرسوم التشريعي رقم 10-93 المؤرخ في 1993/05/23. فالمدة بين إنشائهما هي 16 سنة، وهي مدة كافية لتفسير الفرق بين أداء البورصتين.

أما فيما يخصّ شروط الإدراج فتعدّ أكثر بساطة في سوق الأوراق المالية الأردنية مقارنة بها في سوق الأوراق المالية الجزائرية، التي أولى لها المشرّع اهتمامات والتي تتطلّب عداد من الإجراء والوثائق، ما يستلزم الوقت خاصة فيما يخصّ مرحلة عرضها على لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة "COSOB".

أما فيما يخصّ الوساطة المالية فقد قطعت البورصة الأردنية شوطا لا بأس به في هذا المجال، سواء من حيث عدد الشركات والتي يبلغ عددها 68 شركة، وسواء من حيث تنّوعها ما بين شركات مساهمة عامة وشركات ذات مسؤولية محدودة، بالعكس من بورصة الجزائر التي يبلغ عدد شركات الوساطة فيها 08 شركات فقط والتي تنحصر في البنوك فقط. كما أن شركات الوساطة في الأردن تجدها مجتمعة عادة في مجمع واحد أو شارع واحد كالمجمع العربي للإسكان الذي يضم أكثر من 24 شركة، وشارع الملكة نور الذي توجد فيه حوالي 06 شركات الخ، مما يشجّع المنافسة في هذا المجال، ويتيح الفرصة للمستثمر للإطلاع على أكثر من شركة قبل اختياره للشركة التي تتولّى توجهيه استثماراته، على العكس من بورصة الجزائر والتي من الرغم من قلّة عدد الشركات، تجدها متو زعة عبر مناطق مختلفة من العاصمة الجزائرية.

كما يلاحظ من خلال التطرّق إلى تشريع مهنة الوساطة في كلا من البورصتين أنه ووفقا لأحكام **المادة 24\ ب\ 1** من النظام الداخلي لبورصة عمان لسنة 2004 والمقرّة بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية **رقم 2012\ 295** تاريخ 04\07\2012، ووفقا لنفس التعليمات المتعلّقة بإدراج الأوراق المالية، حددّت تنظيم مهنة الوساطة في بورصة عمان، حيث أن الوسيط المالي هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمارس شراء الأوراق المالية وبيعها لحساب الغير. كم يوجد أيضا الوسيط لحسابه وهو الشخص الذي يمارس شراء الأوراق المالية وبيعها لحسابه الخاص مباشرة من خلال السوق، دون الإشارة إلى شكل محدد لهذا الشخص الطبيعي أو المعنوي. بينما قامت السلطات العمومية بصفة انتقالية ولفترة خمسة (05) سنوات ابتداء من تاريخ صدور المرسوم التشريعي رقم 90-10 المؤرخ في 1993/05/23 بالترخيص لكل من البنوك، والهيئات المالية وشركات التأمين إمكانية الاعتماد لممارسة نشاط وسيط في عمليات البورصة، شريطة أن تثبت هذه الأخيرة بداخلها وجود قسم يحققّ ويضمن الفصل بين نشاط وسيط العمليات في البورصة والأنشطة الأخرى لهذه الهيئات. لكن ما يمكن ملاحظته بعد انقضاء مدة الخمس (05) سنوات الإرادة الواضحة لإبقاء مهمة الوساطة المالية في يد البنوك والهيئات المالية.

وفيما يخصّ الأوراق المالية المنصوص عليها تداولها في البورصتين، فيلاحظ تنوعّها في بورصة عمان عنها تلك المسموح بتداولها في بورصة الجزائر، حيث تتمثّل الأوراق المالية التي يتمّ تداولها في سوق عمان للأوراق المالية في كل من أسهم الشركات القابلة للتحويل والتداول، إسناد القرض الصادرة عن الشركات أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة والبلديات، إيصالات إيداع الأوراق المالية الصادرة عن شركات الخدمات المالية، الوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق الاستثمار، إسناد خيار المساهمة، العقود آنية التسوية والعقود آجلة التسوية، عقود خيار الشراء وعقود خيار البيع وأيّة أوراق مالية أخرى محلية أو أجنبية متعارف عليها على أنّها ورقة مالية، ويتمّ اعتبارها كذلك من قبل مجلس مفوضّي هيئة الأوراق المالية. بينما تقتصر الأوراق المالية في بورصة الجزائر على الأسهم (العادية، التمتّع، ذات الأولوية في توزيعات الأرباح والسهم الخصوصي) والسندات(سندات عادية، سندات المشاركة، سندات ذات معدّل ثابت وسندات ذات المعدّل المتغير). إضافة إلى الأصول المالية الأخرى والمتمثلة في شهادات الاستثمار وسندات المساهمة.

ثانيا: مقارنة بين أداء سوق الأوراق المالية في الجزائر وأداء سوق الأوراق المالية في الأردن

يلاحظ من خلال التطرّق إلى أداء كل من بورصة الجزائر وبورصة عمان الفرق الشاسع بينهما ما يجعل بورصة عمان تبدو كبورصة نشطة مقارنة ببورصة الجزائر، التي يكاد يكون نشاطها منعدما.

إذ تبلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر شركتين فقط، بينما تبلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان 243 شركة، وهو ما يتيح الفرصة لجمهور المستثمرين لاختيار الشركات التي سيوجهون إليهم استثماراتهم، وهنا تظهر أهمية المعلومة المحاسبية والمالية التي تصدرها هذه الشركات، كونها تمثّل الاساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ما يجعل من الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يلعب دورا في تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، على عكس بورصة الجزائر التي تقلّ أو بالتقريب تنعدم الفرص المتاحة للاستثمار في سوق الأوراق المالية لجمهور المستثمرين، وهذا ما يحدّ من دور الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر.

وبالنسبة للقيمة السوقية، فقد بلغت في نهاية جوان 2013 كآخر إحصائيات تمّ التوصّل إليها من طرف صندوق النقد العربي لعام 2013 بالنسبة لبورصة الجزائر 124,4 دولار أمريكي مقارنة بـــ 26.039,2 دولار أمريكي، وبالتالي يلاحظ الفرق الشاسع بين القيمتين في كلا البورصتين.

أما فيما يخصّ أحجام التداول وكآخر إحصائيات تمّ التوصّل إليها من طرف صندوق النقد العربي لعام 2013، فقد بلغت عدد الأسهم المتداولة في نهاية جوان 2013 بالنسبة لبورصة الجزائر 11,4 ألف بقيمة 87,4 ألف دولار أمريكي مقارنة بـــ 218,8 ألف سهم متداول ببورصة عمان لنفس الفترة بقيمة 331 ألف دولار أمريكي، ما يبيّن كبر حجم التداول في بورصة عمان مقارنة ببورصة الجزائر.

وبالنسبة لمؤشر صندوق النقد العربي لجوان 2013، فقد بلغت القيمة السوقية لـــ 69 شركة أردنية مدرجة في المؤشر 19.334,1 مليون دولار مقابل 124,4 مليون دولار لشركتين جزائريتين مدرجتين في المؤشر.

وبناءا على ما سبق، يستنتج أن بورصة عمان من البورصات العربية النشطة نوعا ما مقارنة ببورصة الجزائر، والتي تفوقها من حيث عدد الشركات المدرجة في البورصة، عدد الإصدارا ت ، وكذا القيمة السوقية وأحجام التداول. وهذا مردّه إلى قدم بورصة عمان مقارنة ببورصة الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى إلى انتشار ثقافة الاستثمار في سوق الأوراق المالية في المجتمع الأردني

مقارنة بالمجتمع الجزائري، الذي مازال يفضّل اللجوء إلى الطرق التقليدية لاستثمار أمواله خاصة قطاع البنوك وقطاع العقارات.

ثالثا: مقارنة نتائج تحليل الاستبيانات لكل من سوق الأوراق المالية في الجزائر وسوق الأوراق المالية في الأردن

تمثّل مجتمع الدراسة في كلا الحالتين في شركات الوساطة المالية التي تنشط في سوق الجزائر للأوراق المالية وفي سوق عمان للأوراق المالية، حيث تمّ توزيع 40 استبيان على 08 شركات وساطة مالية في الجزائر، تمّ استرجاع 38 منها، بنسبة مئوية قدرها 94% من مجموع الاستبيانات الموزعّة، بينما تمّ توزيع 200 استبيان على 43 شركة، تمّ استرجاع 188 منها، بنسبة مئوية قدرها 94% من مجموع الاستبيانات الموزعة، وهذا الفرق في عدد الاستبيانات الموزعّة يعود إلى وجود 68 شركة وساطة ببورصة عمان مقابل 08 شركات وساطة ببورصة الجزائر.

أما فيما يخصّ نتائج التحليل الوصفي لكلتا الحالتين فكانت كما يلي:

فيما يخصّ توزيع عينة البحث وفق الجنس، فكانت أعلى نسبة في كلا الاستبيانين لجنس الذكور، حيث بلغت نسبتهم في حالة الجزائر 73,7% وأما في حالة الأردن فقد بلغت 79,8%.

أما بالنسبة لتوزيع عينة البحث وفقا للعمر، ففي كلا الحالتين، كانت النسبة الأكبر للفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 31 و 40 سنة، وذلك بنسبة 52,6% بالنسبة لحالة الجزائر، وبنسبة 52,1% بالنسبة لحالة الأردن، بينما النسبة الأقل كانت للفئة التي تتجاوز أعمارهم 51 سنة، وذلك بنسبة 00% بالنسبة لحالة الجزائر و1,1% بالنسبة لحالة الأردن.

أما بخصوص توزيع عينة البحث وفقا للمؤهل العلمي، فكانت النسبة الأكبر لأفراد عينة البحث من حملة المؤهل العلمي الجامعي ليسانس وما فوق، بنسبة 76,3% لحالة الجزائر، وبنسبة 74,5%،من أفراد عينة البحث من حملة المؤهل العلمي الجامعي بكالوريوس وما فوق بالنسبة لحالة الأردن. ما يعني وجود نوع من تكافؤ في المؤهلات العلمية في شركات الوساطة المالية الجزائرية والأردنية.

أما بالنسبة لتوزيع عينة البحث وفقا لعدد سنوات الخبرة، ففلا كلا الحالتين النسبة الاكبر من أفراد عينة البحث هم ممن لديهم خبرة ما بين 06 إلى 10 سنوات، وذلك بنسبة 44,7% بالنسبة لحالة الجزائر وبنسبة 43,6 % بالنسبة لحالة الأردن.

وفيما يخصّ توزيع عينة البحث وفقا للوظيفة الحالية، ففي حالة الجزائر احتلت وظيفة محاسب النسبة الأكبر مقارنة بالوظائف الأخرى بنسبة 47,4%، بينما احتلت وظيفة الوسيط المالي النسبة الأكبر بالنسبة لحالة الأردن بنسبة 67%. ما يبيّن عدم التجانس في الوظائف في شركات الوساطة المالية، خاصة بالنسبة لحالة الجزائر.

أما فيما يتعلّق توزيع عينة البحث وفقا لمدة الخدمة في الوظيفة الحالية، ففي كلا الحالتين كانت النسبة الأكبر للفئة التي تتروح مدة خدمتها في الوظيفة الحالية ما بين 06 و 10 سنوات، وذلك بنسبة 47,4% بالنسبة لحالة الجزائر، وبنسبة 53,2% بالنسبة لحالة الأردن، ولكن من خلال الإطلاع على النسب المتبقية يتضّح توفّر الخبرة في شركات الوساطة الأردنية مقارنة بالشركات الوساطة في الجزائر.

أما فيما يخصّ نتائج اختبار الفرضيات فكانت كما يلي:

بالنسبة لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، والتي تنصّ على التزام الشركات سواء الجزائرية أو الأردنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، فكانت محققّة بالنسبة لكلتا الحالتين، حيث سجلّت الإجابات موافق وموافق بشدة النسبة الأكبر لجميع فقرات هذه الفرضية بالنسبة لحالة الأردن، ما يدّل على مدى تأكدّ أفراد عينة البحث من مدى التزام الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بينما سجلّت الإجابات محايد النسبة الأكبر لجميع فقرات الفرضية لحالة الجزائر، وذلك بسبب حداثة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، وما يرتبط بهذه المعايير من صعوبات في التطبيق خاصة في بيئة اقتصادية كالجزائر، وهو ما يوضّح التزام الشركات بتطبيق هذه المعايير ولكن ربما ليس بالمستوى المطلوب، لأن اعتماد هذه المعايير وتطبيقها كما يجب على أرض الواقع يتطلّب الوقت والتكوين اللازمين.

أما بالنسبة لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، والتي تنصّ على أن الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساهم بتنشيط سوق الأوراق المالية سواء في البيئة الجزائرية أو البيئة الأردنية. فكانت الفرضية محققة بالنسبة لكلتا الحالتين بدرجات متفاوتة، مع الإشارة على أن جميع الفرضيات الفرعية المكونة لهذه الفرضية الرئيسية كانت مقبولة ومحققة بالنسبة لحالة الأردن، على العكس من حالة الجزائر أين تمّ تحقّق الفرضيات الفرعية الأولى والثالثة والخامسة فقط ورفض الفرضية الثانية والرابعة.

فبالنسبة للفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية، كانت محققّة بالنسبة لكل من حالة الجزائر وحالة الأردن، حيث يسمح الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتعزيز جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ما يبعث الثقة لدى المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ما يشجعهّم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

وأما بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية، فكانت محققّة بالنسبة لحالة الأردن، حيث يرى أفراد عينة البحث أن الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تعدّها وتنشرها الشركات، يسمح بجعل أسهمها قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، ومن ثمّ تنشيطها.

بينما لم تتحققّ هذه الفرضية بالنسبة لحالة الجزائر، حيث يرى أفراد عينة البحث أن الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية وإن كان يساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ليس كافيا لتنشيط سوق الاوراق المالية، وهذا مردّه إلى كون سوق الأوراق المالية في الجزائر سوقا منعدمة يعود إلى غياب ثقافة الاستثمار في سوق الأوراق المالية بالدرجة الأولى، قبل أن يكون مردّه عدم جودة المعلومة المحاسبية والمالية التي تصدرها الشركات.

وفيما يخصّ الفرضية الفرعية الثالثة، كانت محققّة بالنسبة لكل من حالة الجزائر وحالة الأردن، حيث يسمح الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم تنشيطها.

أما بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة، فكانت محققّة بالنسبة لحالة الأردن، حيث يرى أفراد عينة البحث أن اعتماد مبدأ القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يسمح بتوفير معلومات حقيقية ودقيقة عن الوضع المالي للشركة ما يبعث الثقة لدى المستثمرين ومن ثم إقبالهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية، بينما لم تتحققّ هذه الفرضية في حالة الجزائر، وذلك بسب صعوبة تطبيق هذا المبدأ في الاقتصاد الجزائري على أرض الواقع، نظرا لارتباط تطبيق هذا المبدأ في حد ذاته بوجود سوق الأوراق المالية، بالرغم من وجود إمكانية تطبيقه في حالة غياب سوق الأوراق المالية، وذلك وفق أسس محددة في المعايير المحاسبية الدولية، ولكن ترك تفاصيل تطبيق هذا المبدأ للشركات قد يؤثّر على مصداقية المعلومات التي تنتج عنه.

وفيما يخصّ الفرضية الفرعية الخامسة، فكانت محققّة بالنسبة لكل من حالة الجزائر وحالة الأردن، حيث يخدم التحليل المالي الحديث وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ما يؤثّر إيجابا على تنشيطها.

وبناءا على ما سبق، يستنتج أن آراء أفراد عينة البحث لشركات الوساطة المالية الاردنية كانت أكثر ثباتا واتساقا من آراء أفراد عينة البحث لشركات الوساطة المالية الجزائرية، بالرغم من قبول كلا الفرضتين الرئيسيتين من طرف العينتين. كما يلتمس نوع من التفاؤل من قبل أفراد عينة البحث بخصوص مستقبل سوق الأوراق المالية في كلا البلدين من جراء الالتزام بالتطبيق الصحيح لمعايير المحاسبة الدولية، وهذا ما تدّل عليه كل من اختبار الفرضتين الرئيسيتين السابقتين. فبالرغم من ضعف الأداء الحالي للسوقين في البلدين وخاصة بالنسبة لحالة الجزائر، إلا أنه من المفروض أن يكون لاعتماد معايير المحاسبة الدولية أو ما يعرف حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية والتي جاءت بناءا على حاجة الاسواق المالية الدولية انعكاسات إيجابية على شتى الميادين في كل الدول التي قامت بتبنيها، خاصة مجال أسواق الأوراق المالية.

خلاصة الفصل

وبناءا على تمّ التطرّق إليه فيما سبق، يلاحظ وجود أوجه اختلاف جوهرية بين كل من سوق الاوراق المالية في الجزائر وسوق الأوراق المالية في الأردن، بالرغم من اشتراكهما في بعض الخصائص كونهما من أسواق الأوراق المالية العربية التي تواجه العديد من الصعوبات والتحديات، والتي لا تزال دائما بعيدة عن المستوى الذي وصلت إليه أسواق الأوراق المالية سواء المتقدمة منها أو الناشئة. إلا أنه يغلب على سوق الأوراق المالية الأردنية مقارنة بسوق الأوراق المالية الجزائرية قدم بورصة عمان عن بورصة الجزائر، حيث تمّ تأسيس الأولى عام 1976 بينما تأسست الثانية عام 1993، كما يغلب عليها أيضا التنظيم الأحسن من ناحية شروط الإدراج وشروط التداول للأوراق المالية، تنوّع الأوراق المالية المتداولة مقارنة بتلك المسموح تداولها في بورصة الجزائر، كثرة عدد الشركات والبالغة 143 شركة عام 2013 مقارنة بشركتين اثنتين في بورصة الجزائر، كثرة وتنوّع عدد شركات الوساطة المالية والتي مثّلت مجتمع البحث في هذه الدراسة، حيث بلغت 68 شركة مقارنة بـــ 08 شركات في بورصة الجزائر. بالإضافة إلى ضعف أداء بورصة الجزائر مقارنة بأداء بورصة عمان وفق ما نصّت عليه آخر إحصائيات قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية لصندوق النقد العربي لعامي 2012 و2013، سواء من حيث القيمة السوقية أو احجام التداول، التي ثبتت الفرق الشاسع بين أداء كل من البورصتين، ما يجعل من بورصة عمان تبدو نشطة مقارنة ببورصة الجزائر التي يكاد يكون وجودها شكليا فقط.

وبالرغم من اختلاف تنظيم ومستوى أداء كل من سوق الأوراق المالية في الجزائر وسوق الأوراق المالية في الأردن، إلا أن نتائج اختبار الدراسة الميدانية لكل من الحالتين كانت تتوافق في العديد من النقاط، حيث اتفقّ أفراد عينة البحث في كلا الحالتين ولو بنسب مختلفة على التزام الشركات المدرجة في كل من بورصة الجزائر وبورصة عمان بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، كما اتفقا أيضا على أن الالتزام بتطبيق هذه المعايير سيكون له دور في تنشيط أسواق الاوراق المالية في البلدين رغم رفض بعض الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية الثانية في حالة الجزائر.

بالرغم مما سبق ذكره، يبقى أمر تأثير الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تنشيط سوق الأوراق المالية في البلدين رهن السنوات المقبلة، فتفاؤل شركات الوساطة وموافقتها على أن لهذا الالتزام دور في تنشيط سوق الأوراق المالية ليس أمر مضمونا، فأساس هذا التفاؤل هو الاهداف والمزايا التي تسعى هذه المعايير لتحقيقها والنتائج التي حققتها الدول المتقدمة في هذا المجال.

الخاتمة

كان لظهور التكتلات الاقتصادية وتدفّق السلع والخدمات ورؤوس الأموال فيما بين الدول وتطوّر الأسواق المالية الدولية الدافع وراء قيام العديد من المنظمات والهيئات الاقتصادية والمحاسبية الدولية في البحث عن حلول لمواجهة المشاكل المحاسبية الناتجة عن هذه التطوّرات على نطاق دولي، وهو ما أدّى إلى ظهور المحاسبة الدولية التي كان من أبرز أهدافها وضع إطار نظري وعملي يحكم الممارسات المحاسبية على مستوى دولي وعولمة معايير المحاسبة الدولية والتي يعتبر التوافق المحاسبي الدولي السبيل الأنجع لذلك. كما لم تقتصر عولمة هذه المعايير على الدول المتقدمة فقط، بل انعكست آثارها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية ولاسيما الدول العربية منها من خلال اعتمادها لمعايير المحاسبة الدولية المسماة حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية، والتي وجدت نفسها ملزمة على توفير البيئة الاقتصادية الملائمة لتطبيق مثل هذه المعايير بغية الاستفادة من إيجابياتها.

وبما أن سوق الأوراق المالية تختص بجمع الأموال من الوحدات التي لديها فائض وتوجهيها للوحدات التي تعاني من عجز مالي عن طريق طرح مجموعة من الأدوات المالية، وهذا عن طريق سماسرة ومؤسسات مالية عاملة في هذا المجال، وحتى تتمكّن سوق الأوراق المالية من تحقيق الهدف من وجودها، فإنه من الضروري أن تعمل جميع الأطراف المكونّة لها على أن تتصّف بالكفاءة، والتي تعني سرعة استجابة أسعار الأدوات المالية للمعلومات الواردة إلى السوق، والتي تتطلّب توفّر معلومات مختلفة وخاصة منها المتعلّقة بالجانب المالي والمحاسبي التي توفرها النظم المعلوماتية المحاسبية في التقارير والقوائم المالية التي تصدرها الشركات، حيث تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي تشجّع وتجلب المستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، ببعث الثقة في البيانات المالية لهذه الشركات والتقليل من درجة المخاطرة، وتقدير العائد المتوقع من الاستثمار في سوق الأوراق المالية. ولذا يجب تحسين نوعية هذه المعلومات، وهذا هو الدافع الأساسي نحو اتجاه العديد من الدول نحو تبنّي معايير المحاسبة الدولية، أي بدافع تحسين نوعية المعلومة المحاسبية.

ولما كانت المعلومة المحاسبية الأساس الذي من المفروض أن يعتمد عليه عند اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، فتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بعد توفير المقومات اللازمة لذلك سيكون له تأثير على تحسين نوعية وجودة هذه المعلومات، وذلك من خلال ما تقتضيه هذه المعايير من ضرورة التزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، وتطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية، منها ما ي تعلّق بالقوائم المالية والإفصاحات الواردة في كل واحدة منها سواء منها القوائم المالية السنوية أو المرحلية أو القطاعية، أو ما يتعلّق منها بالسياسات والتقديرات المحاسبية والتغييرات التي تطرأ عليها، أو ما يتناول منها الإفصاحات عن الأطراف ذوي العلاقة، وكذا ما يتعلّق منها بتقييم وقياس والإفصاح عن مختلف الأدوات المالية. كل ذلك من شأنه تعزيز جودة

المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التي تصدرها الشركات، ما يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية التي تعرضها هذه الأخيرة، كما يؤدّي إلى تخفيض درجة عدم التأكّد فيما يتعلّق بقرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية. ضف إلى ذلك أهمية الالتزام بمبدأ القيمة العادلة وفق المعيار(IFRS13)، الذي يسمح بتوفير المعلومات الحقيقية والموثوقة التي يستند إليها المستثمر أو الراغب في الاستثمار في الشركات المسعرة في البورصة، وبالتالي ما يسمح بتنشيط وزيادة الطلب على الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية.

وما يدعّم كل هذه المزايا التي تنتج عن الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مجال الاستثمار في سوق الأوراق المالية ضرورة تحديث التحليل المالي وفق مستجدات المعايير الدولية للتقارير المالية، نظرا للدور الذي يلعبه في توجيه المستثمرين نحو الشركات المسعرة في البورصة التي يعطي التحليل المالي لقوائمها المالية فكرة واضحة عن مدى قوتّها المالية.

كما أثبتت الدراسة المقارنة بين كل من سوق الأوراق المالية الجزائرية وسوق الأوراق المالية الأردنية تفوّق بورصة عمان على بورصة الجزائر من عدّة نواحي سواء التنظيمية، أو عدد الشركات المدرجة فيها، أو عدد شركات الوساطة المالية وكذا مستوى الأداء. في حين أثبتت الدراسة الميدانية والمقارنة لكل من عينة شركات الوساطة المالية في سوق الأوراق المالية الجزائرية وسوق الأوراق المالية الأردنية تفاؤلها للالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والدور الذي سيلعبه في نشر ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية التي تنشرها الشركات، وفي تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلّق بمخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية، والتي من شأنها تنشيط هذه الاسواق والرفع من مستوى أدائها.

ومن خلال الفصول السابقة وانطلاقا من الفروض الأساسية لهذا البحث، يمكن التوصّل إلى عرض كل من نتائج هذه الدراسة، التوصيات والاقتراحات المقدمة وأخيرا آفاق البحث.

1 - نتائج اختبار الفرضيات

من خلال هذا البحث تم التوصّل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- من أهم الدوافع لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية المعروفة حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية هو توفير المعلومة المحاسبية الموثوقة والملائمة التي يطلبها المستثمرين.

- الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية من طرف الدول العربية، يتطلّب توفّر مجموعة من المقومّات التي ستشكّل الأرضية المناسبة لتطبيق مثل هذه المعايير الصعبة.

- يعتبر مدخل الاعتماد الذاتي مع المساعدة الخارجية المدخل الأكثر ملائمة لاعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية من قبل الدول العربية.

- تحسين نوعية المعلومة المحاسبية يتطلّب العمل على تصميم نظام معلوماتي محاسبي فعّال، وهذا ما سيسمح به الالتزام بالتطبيق الصحيح للمعايير الدولية للتقارير المالية.

وهنا يتم تأكيد صحة الفرضية الأولى، أي أن الهدف الرئيسي لظهور معايير المحاسبة الدولية هو تحسين نوعية المعلومة المالية والمحاسبية ودعم المرور إلى الأسواق المالية الدولية.

- ترتبط كفاءة سوق الأوراق المالية ارتباطا وثيقا بالمعلومات المحاسبية، كما تعتبر مخرجات النظام المحاسبي القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في اتخاذ مختلف القرارات مهما كان نوعها ومستواها، فبقدر ما تزداد جودة المعلومات المحاسبية يزداد الرشد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وعلى هذا الأساس يستوجب على الدول العربية الراغبة في تنشيط ورفع مستوى كفاءة أسواق أوراقها المالية مسايرة التطّور المحاسبي المرافق للتغير المحلي، الإقليمي والدولي.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والتي كان مفادها أن للمعلومات المالية علاقة ارتباط قوية بكفاءة سوق الأوراق المالية، واتخاذ قرار الاستثمار فيها.

- الالتزام بالتطبيق الصحيح للمعايير المحاسبية الدولية المعروفة حاليا بالمعايير الدولية للتقارير المالية سيكون لها أثر على تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التي تصدرها الشركات، ما يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية التي تعرضها هذه الأخيرة.

- الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية التي تقدّمها الشركات، وكذا تقديرات سوق الأوراق المالية، بحيث تجعل المعلومات الجيدة والواضحة التمويل من خلال سوق الأوراق المالية أكثر سهولة وأقلّ تكلفة من طرق التمويل التقليدية، الأمر الذي يخدم المستثمر الذي يبحث عن طريقة لاستثمار مدخراته، وكذا الشركة التي تبحث عن أفضل طرق تمويل.

- يسمح الإفصاح المحاسبي بتخفيض درجة عدم التأكّد فيما يتعلّق بالاستثمار ومن ثم إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، وبالتالي كبر حجم سوق الأوراق المالية والمعاملات فيه مؤديا إلى زيادة عدد الأدوات المالية المعروضة للبيع والشراء وزيادة حجم التعامل.

- توفّر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية وقابلة للتحققّ، كما تحققّ خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، والتي تساعد في عملية اتخاذ القرار.

- تمكّن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستخدمون من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء.

وهنا يمكن إثبات صحة الفرضية الثالثة والتي كان مفادها أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يعمل على تعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وتوفيرها لأكبر عدد ممكن من المستثمرين، مما يدّعم قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية.

- تتفوّق سوق الأوراق المالية الأردنية على سوق الأوراق المالية الجزائرية من عدّة نواحي سواء من حيث الأقدمية، التنظيم، شروط الإدراج والتداول، عدد الشركات المدرجة في السوق، عدد ونوع شركات الوساطة المالية، مستوى الأداء والقيمة السوقية وحجم التداول.

- مشكل سوق الأوراق المالية في كل من الجزائر والأردن قبل ان يكون مشكل المعلومات المحاسبية، هو مشكل انعدام الثقافة الاستثمارية لدى المستثمر الأردني، والتي تتطلّب الإلمام بجميع النقاط المتعلّقة باتخاذ القرار الاستثماري بما فيها جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي تنشرها الشركات، بينما مشكل المستثمر الجزائري هو غياب ثقافة الاستثمار في حد ذاتها في سوق الاوراق المالية. وهذا ما ما يحبّذ دور شركات الوساطة المالية في هذه الدول.

- تلتزم الشركات المدرجة في كل من بورصة عمان وبورصة الجزائر بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مع الإشارة إلى أن درجة التزام الشركات الأردنية كانت أكبر من التزام الشركات الجزائرية، والسبب قدم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الأردنية عنها في البيئة الجزائرية.

- سيكون للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية دور في تنشيط ورفع مستوى أسواق الأوراق المالية في كل من الجزائر والأردن بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة والتي مفادها أن التزام كل من البيئة الجزائرية والأردنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، سيكون له دور في تنشيط أسواق أوراقها المالية.

2 - التوصيات والاقتراحات

ولتحقيق الغرض اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية، والاستفادة منها في مجال تنشيط وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، فإنه تقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات والمستمدة من هذا البحث وهي:

- توفير المقومّات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، والتي تعتبر بمثابة متطلّبات أساسية إذا مارغبت الدول المعتمدة لهذه المعايير الاستفادة من إيجابياتها.

- تكوين وتأهيل الإطارات في المحاسبة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية بشكل مستمر من خلال الملتقيات، الندوات، المحاضرات، الأيام التكوينية وعقد دورات تدريبية من أجل ممارسة المحاسبة وفق معايير دولية، وتوزيعهم على المؤسسات الوطنية خاصة منها الشركات المسعرة في البورصة أو الشركات الكبرى.

- التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير المحاسبية الدولية، نظرا للتعديلا ت المستمرة التي تطرأ على هذه المعايير، والتي تغيّرت تسميتها إلى المعايير الدولية للتقارير المالية، بحيث يتوجّب الإطلاع على كل التغيرّات والتعديلات التي تطرأ على هذه المعايير، إذ يتوجّب تعديل المعايير المحلية دائما بالتوافق مع المعايير الدولية.

- العمل على الاستفادة من تجارب الدول السباقة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتشجيع التبادل المعرفي في هذا المجال.

- الاهتمام أكثر بموضوع الإفصاح المحاسبي وتكييفه مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية، نظرا لما يحققّه هذا الأخير من تخفيض درجة عدم التأكّد فيما يتعلق بالاستثمار في الأدوات المالية، بشكل يسمح بتحقيق مستوى الإفصاح الكاف على الأقل.

- تعزيز دور شركات الوساطة المالية لما لها من دور في توجيه المستثمرين ونشر ثقافة الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

- الاهتمام أولا بنشر ثقافة الاستثمار في البورصة والثقافة البورصية لدى الجمهور، لأنّه يمثّل أساس انطلاق الاستثمار في سوق الأوراق المالية قبل الاهتمام بالمعلومة المحاسبية.

- العمل على زيادة نسبة الوعي للمتعاملين في الشركات الاستثمارية المدرجة في كل من بورصة الجزائر وبورصة عمان، فيما يتعلق بأهمية الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتقارير وقواعد الإفصاح الواردة فيها من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة المعايير الدولية للتقارير المالية بشتى الوسائل المتاحة.

- تعزيز تبني المعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير التدقيق الدولية، وكذا تطوير وظيفة التحليل المالي وفقا لما تقتضيه مستجدات المعايير الدولية.

- اعتماد حوكمة الشركات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في الشركات المسعرة في البورصة نظرا لأهميتها في توفير الضمانات الكافية للمستثمرين في رؤوس أموال هذه الشركات حول رشد هذه الأخيرة وحسن استغلال أموالهم وتعظيم الأرباح.

3 - آفاق البحث

يعتبر هذا البحث بمثابة مساهمة بسيطة من طرف الباحثة، أين تم مواجهة بعض الصعوبات كانت عائقا أمام التوسّع أكثر في هذا الموضوع، وهذا راجع للغموض الذي لا يزال يكتنف تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في الدول العربية بما فيها الجزائر والأردن، وإشكالية استيعابها من طرف هذه الاقتصاديات، نقص استيعاب هذه المعايير من طرف المهنيين وهذا ما تم التماسه من خلال توزيع الاستبيانات. ومع ذلك يعتبر هذا البحث بمثابة خطوة أولى للدراسات القادمة والممكنة في هذا المجال، فمن خلاله توضّح عدة مواضيع يمكن التطرّق لها من خلال:

- دراسة ميدانية تثبت تطور أداء البورصات العربية بعد مدة من تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.
- أهمية النظام المحاسبي المالي في تنشيط الاستثمار في الجزائر.
- أثر تكامل نظام المعلوماتي المحاسبي وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية على قرار الاستثمار المالي في الدول العربية.

والله نسأل أن نكون قد وفقنا لما كنا نصبو إليه والحمد لله أولا وآخرا.

قـــائمـــة المـــراجـــع

أولا: الكتب

I. الكتب باللغة العربية

1. أحمد حلمي أبو شمالة، دراسات في المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
2. أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
3. أحمد نور، المحاسبة المالية" القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
4. أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
5. أرشد فؤاد التميمي، الأسواق المالية: إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.
6. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية،2001.
7. إسماعيل يحي التكريتي، عبد الوهاب حبش الطعمة، انتصار عبود مراد التميمي، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
8. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
9. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
10. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
11. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي –، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006.
12. أمين عبد العزيز، الأسواق المالية، دار قباء الحديثة، القاهرة، 2007.
13. إيهاب الدسوقي، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

14. بن عبد الحميد مانع الصبح، نزار فليح البلداوي، العولمة وتأثيرها على المعايير المحاسبية الدولية وانعكاساتها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية ، منشور في مجلد العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2011.
15. جمال جويدان الجمل، الأسواق المالية والنقدية،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002.
16. حسين بني هاني، الأسواق المالية (طبيعتها- تنظيمها- أدواتها المشتقة) ، الطبعة الأولى دار الكندي، الأردن، 2002.
17. حماد طارق عبد العال، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل ، الدار الجامعية، عين الشمس، الأردن، 2002.
18. حمزة محمد الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2011.
19. حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجع ة، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
20. خالد الخطيب، المعيار المحاسبي رقم34 / التقارير المالية المرحلية، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دمشق، سوريا، 2009.
21. خالد جعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الشارقة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
22. خليل الهندي، أنطوان الكاشف، العمليات المصرفية والسوق المالية ، الجزء2، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2000.
23. خوري أحمد محمد زينل، دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في اتخاذ القرارات الإدارية وتنمية موارد المنشأة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
24. دريد كامل آل شبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية ، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
25. رسمية أحمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، المعتز للنشر والتوزيع، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،2005.
26. رسمية زكي قرياقص، البورصات والمؤسسات المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2002.
27. رسمية قرياقس، الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
28. رسمية قرياقص، حنفي عبد الغفار، البورصات والأسواق المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
29. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير- دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.

30. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقّة في نظرية المحاسبة، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008.
31. رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية القياس والإفصاح في القوائم المالية، الطبعة الأولى مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
32. ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ، الأردن، 2007.
33. زياد رمضان،مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن1998.
34. سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
35. سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998.
36. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير ، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.
37. شذا الخطيب، صعفق الركيبي، سليمان المنذري، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة1، مؤسسة طايا، عابدين، مصر، 2002.
38. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية الجزء الأول، مكتبة بودواو2008.
39. شمعون شمعون، بورصة الجزائر، الأطلس للنشر، الجزائر، 1999.
40. شيحة مصطفى رشدي،الاقتصاد النقدي والمصرفي في البورصات الدار الجامعية، الإسكندرية1996.
41. ضحى محمود الخطيب، عمرو عباس المعتز، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
42. ضياء مجيد الموسوي، البورصات، مؤسسة الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
43. طارق حماد عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول: عرض القوائم المالية ، الدار الجامعية، 2006.
44. طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
45. عاطف وليم أندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
46. عاطف وليم اندراوس،أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي واليات تطويرها، ،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002.
47. عبد الرازق قاسم، أحمد العلي، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية ، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011.
48. عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية "أسهم، سندات، وثائق الاستثمار والخيارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

49. عبد الغفار حنفي، استراتجيات الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
50. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية ، الطبع الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004.
51. عبد النافع عبد الله الزرري– غازي توفيق فرح، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
52. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، الطبعة الأولى،اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
53. عصام حسين، أسواق الأوراق المالية، دار أسامة، 2008.
54. عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزغبي، نظم المعلومات المحاسبية " مدخل تطبيقي معاصر "، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
55. عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008.
56. علي كنعان، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009.
57. علي يوسف، المعيار المحاسبي الدولي رقم 08: السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دمشق، سوريا، 2009.
58. علي يوسف، المعيار المحاسبي الدولي رقم 10: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دمشق، سوريا، 2009.
59. فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية ، جدار الكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، اربد، 2002.
60. كمال الدهراوي، هلال عبد الله عبد العظيم، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
61. كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.
62. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.
63. مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
64. محفوظ جبار،الأوراق المالية المتداولة في البورصات،الجزء الثاني، المكتبة الوطنية الجزائر،2002.
65. محمد أحمد عبد النبي، الأسواق المالية الأصول العلمية والتحليل الأساسي ، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

66. محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
67. محمد الفيومي محمد، نظم المعلومات المحاسبية في المنشات المالية ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.
68. محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2005.
69. محمد صالح الحناوي، إبراهيم سلطان، جلال العبد، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002/2001.
70. محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، الطبعة 02، الدار الجامعية، مصر، 1997.
71. محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العيد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2002.
72. محمد صالح الحناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل، عمان، الأردن، 2004.
73. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى– جلال إبراهيم العيد، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
74. محمد صالح الحناوي، نهال فريد وآخرون، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2007.
75. محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات ، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
76. محمد عصام الدين زايد، المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004.
77. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
78. محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
79. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس، العرض والإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
80. محمد يوسف ياسين، البورصة –عمليات البورصة، منشورات الحلي الحقوقية، 2004.
81. محمود السيد الناغي، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة ، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007.
82. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية "مؤسسات، أوراق، بورصات، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

83. محمود يونس، عبد المنعم مبارك ، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر. 2002.

84. مروان عطون، الأسواق المالية والنقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

85. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، الجزء الأول، الطبعة03، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

86. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

87. مصطفى رضا عبد الرحمن، يحي أحمد قللي، مبادئ المحاسبة المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1996.

88. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مكتبة المجمع العربي للنشر، دار أجنادين للنشر، الأردن، 2006.

89. منير إبراهيم الهندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999.

90. منير ابراهيم الهندي، الأوراق المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2007.

91. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.

92. منير إبراهيم هندي، رسمية قرياقس، الأسواق والمؤسسات المالية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.

93. وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية، الجزء الثاني، دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس المنبع، السنة غير مذكورة.

94. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

95. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل ، الطبعة01،الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

96. وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية، الدنيمارك، 2007.

II. الكتب باللغات الأجنبية

1. Aimé Scannavino, Les marchés financiers internationaux, Dunod, Paris, 1999.
2. André Cartapanis, **Les marchés financiers internationaux**, édition la découverte, Paris, 2004.
3. Barmand; Le grand marché européen. ; Imprimerie de presse universitaire ; 3eme Edition Paris ; 1991.
4. Belkaoui Ahmed, Accounting Theory, Fifth Edition, Thomson Learning, London, 2004.
5. BENYAD, Le rôle des banques dans l'évaluation des marchés financiers, Mémoire du magister, option finance, Ecole supérieur de commerce, Alger, 2001
6. Bernard Colasse, Harmonisation Comptable Internationale: Encyclopédie de comptabilité, de contrôle de gestion et d'audit, Economica, Paris, 2000.
7. Bernard Raffournie, Axel Haller,Peter Walter, Comptabilité internationales, Vuibert, Paris, France, 1977.
8. BERNARD Raffournier, les normes comptables internationales IAS/IFRS, 2eme éditions, économisa, 2005.
9. Dumas Det Bally ; les titres financiers équilibre du marché et méthode d'évalluation ; Paris ;sans mision d'édition ;1995.
10. Frédéric Teulor, Les marchés des capitaux, Seuil, Paris,1997.
11. Jérémy Morvan ; Marchés et instrument financiers; Danger Duond; Paris; 2009
12. Joèl DABUDU, IFRS et analyse financier: Impact des normes IFRS sur l'analyse financier, Copyright Global Expert, 2011.
13. Jperyard ; La bourse ; Imprimerie Herssey ; 3eme edition ;Paris, 1993
14. Lurent Didelot ; Odile Barbe ; Maitriser les IFRS; Groupe revue Fiduciaire ; Paris ; Edition 2009.
15. P. CONSO. La gestion financier de l'Enterprise ; Tome 2 ; 07 édition ; 1989.
16. Robert Obert, Pratique des normes IFRS: Normes IFRS et US GAAP, 5eme Édition, Dunod, Paris, 2013.
17. Salam Damak Ayadi, De l'éfficacité des mesures de comvergence pour préparer le passage aux IAS/IFRS EN France, Manusrit auteur publié dans «comptabilité et environnement», France; Paris, 2007.
18. Simon Gary, Joanna Place, Financial Derivatives, Handbooks in Central Banking N°17, Bank of England, Centre for Banking studies, London, March 1999.
19. Stephan Brun, Normes comptables Internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris; 2006.
20. Stephen Spector, Norme internationale d'information financier IFRS 07: Instruments financiers – Informations a fournir; le reper, CGA, Canada, 2009.
21. Steve Amber, L'efficience des marchés financiers, université Québec à Montriel, Département des sciences économique, 2005.
22. Y.Simon ; encylopé du marchés financiers ; Tome 01 ; Economica ; Paris ; 1997.

ثانيا: رسائل ومذكرات جامعية

I. رسائل ومذكرات جامعية باللغة العربية

1. توفيق حسن يوسف أبو شربة، تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009.
2. الجودي صاطوري، أثر كفاءة رأس المال على الاستثمار في الأوراق المالية مع دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه دولة، علوم التسيير، فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006/2005.
3. حمزة العرابي، المعايير المحاسبية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق ، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامهة امحمد بوقرة، بومرداس، 2013/2012.
4. رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل الربط فيما بينها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
5. رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2011.
6. سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق الدولية ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009.
7. سليمة نشنش، دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، 2004/2003.
8. سميرة لطرش، كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم: دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربية ، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.
9. شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي حالة BP Exploration Limited، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

10. صلاح حواس، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق ، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
11. الطاهر أحمد الكري، مدى مقدرة المعلومات المحاسبية المنشورة على التنبؤ بأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2005.
12. عبد الستار جاسر الظاهر، دور المعلومات المحاسبية في توجيه الاستثمارا ت المالية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2004.
13. غسان محمد مصطفى دعاس، نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006.
14. محمد براق، بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.
15. محمد ذا النون عبد الكريم عصفور، تقييم مدى الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في بورصة عمان: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية ، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2005.
16. مداني بن بلغيث ،أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية ، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

II. رسائل ومذكرات جامعية باللغات الأجنبية

1. Anne le Manh- Bena, Le Processus de normalisation comptable par l'IASB, Le cas du résultat, Thèse pour l'obtention du titre de docteur en science de gestion, Conservatoire National des actes et métiers, Centre de recherche comptabilité;2009.

ثالثا: مقالات ومجلات

I. مقالات ومجلات باللغة العربية

1. آلاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، العرق، 2013.
2. آمال نوري محمد، مدى تناغم التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية: دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، بغداد، العراق، 2013.

3. بن اعمر بن حاسين، لحسين جديدين، محمد بن بوزيان، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية: دراسة حالة بورصة السعودية، عمان، تونس والمغرب ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر، 2012.
4. حازم الخطيب، ظاهر القشي توجه معايير المحاسبة نحو القيم والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد الأردن، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجاد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، 2004.
5. حسين مصطفى الهلالي، معايير المحاسبة الدولية (الجذور، الحصاد، المستقبل)، دورية أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة، الشارقة، 2006.
6. حمزة محي الدين، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007.
7. خالد جعارات، محمود الطبري، مخاطر القياس المحاسبي في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، بغداد، العراق، 2013.
8. رشاد محمد رأفت، استخدام التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الإستراتجية ، مجلة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع، أكتوبر، 2004.
9. رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد 02، جامعة الإسكندرية، مصر، جويلية 2009.
10. سلمان حسن عبد الله، نحو اعتماد إقليمي عربي للغة XBRL في إعداد الكشوفات المالية الختامية للشركات باستعمال معايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة التقني، المجلد 24، العدد التاسع، 2011.
11. صالح مرزاقة، فتيحة بوهرين، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية ، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 06، 2010.
12. صالح مفتاح، فريدة معارفي، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية: دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد 07، الجزائر، 2010/2009.
13. عبد الرازق حسين سالم، حسين علي خشارمة، المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 02، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2007.
14. عبد الرحمن مرعي، دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 02، دمشق، سوريا، 2006.
15. عبد القادر كنوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

16. عبد اللطيف بن محمد بالشيخ، أثر ربحية السهم على قرارات المستثمرين في السوق المالي السعودي في ضوء المعيار المحاسبي السعودي رقم 20: دراسة ميدانية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 12، العدد 01، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن، جوان 2012.

17. عصام محمد البحيصي، أنور عدنان نجم، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد الثاني، غزة، فلسطين، جويلية 2009.

18. لطيف زبود، عقبة الرضا، رولا لايقة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 02، 2006.

19. مالك منير أبو عفيفة، منال سليمان أبو غنيم، حساسية الإفصاحات والمعبر عنها من خلال النسب في التأثير على القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الأردن. متوفر على الموقع الالكتروني .elc.Zu.edu.jo/conf/sessions/sessions4/5.pdf

20. محمد رمزي جودي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2009.

21. محمد فؤاد الدين عبد المعطي بهجت، الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي، مركز النشر العلمي، جدة، المملكة العربية السعودية، 1987.

22. محمد منصور، مدى ملائمة معلومات قائمة التدفقات النقدية: دراسة تحليلية لأرباح الاستحقاق، مجلة الإدارة العامة، المجلد 36، العدد 2، عمان، الأردن.

23. مصطفى جاموس، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999.

24. مصطفى عقاري، المعيار المحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان2007.

25. منال جبار سرور، الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة للعولمة وتأثيرها على المحاسبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 49، بغداد، العراق، 2008.

26. نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 1، سوريا، 2006.

II. مقالات ومجلات باللغات الأجنبية

1. CollinS-D, Henning – S, Write –Down Timeliness, Line of Business Disclosures and Investors, Journal of Business Finance & Accounting, Vol 31, N° 09, November 2004.
2. Raffoumerr et autres, Vingt ans de recherche en comptabilité financier, revu de C.C.A; Paris. 1999.

رابعا: مؤتمرات وملتقيات

I. مؤتمرات وملتقيات باللغة العربية

1. إبراهيم السعدي، دور المحاسبة الدولية والتجارة الإلكترونية في العولمة المعاصرة ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع – استراتجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة–، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 15–16 مارس 2005.
2. أحمد مخلوف، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي ل SCF، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12\13 أكتوبر 2009.
3. بشير بن عيشي، النظام المحاسبي الجديد بين الاستجابة لمتطلبات التطبيق والبيئة الجزائرية ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة13/12 اكتوبر2009.
4. حسين مصطفى هلالي، الإبداع المحاسبي وأثره في الدراسات الإيجابية ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر حول أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.
5. حكيمة بوسلمة، عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12\13 أكتوبر 2009.
6. خليل الرفاعي، نضال الرمحي، محمود جلال، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين: دراسة حالة سوق عمان المالي ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009.
7. دريد آل شبيب، عبد الرحمن الجبوري، أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي، المؤتمر العلمي الرابع الريادة والإبداع: إستراتجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 15–16 مارس 2005.

8. رشيد بوكساني، نسيمة أوكيل، العرابي حمزة،مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة،مداخلة في إطار الملتقى الدولي حولSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية،17/18 جانفي2010.
9. رضا جاوحدو، وفاء حمودة، تجربة الإصلاح المحاسبي في الصين ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، 29-30 نوفمبر 2011.
10. سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي SCF، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الماليSCF ، البليدة، أكتوبر 2010.
11. سلوم حسن عبد الكريم، بتول محمد نوري،دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات، الفرص والأفاق المنعقد في جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر2009.
12. سليمان بلعور، علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي ل SCF واليات تطبيقه،جامعة سعد دحلب، البليدة، 12/13 أكتوبر/2009.
13. عاشور كنوش، بلعوز بن علي، ا لمحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS ،مداخلة ضمن إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 17/18 جانفي2010.
14. فاتح سردوك، إلياس الناهد، خليدة عابي، Le rôle IASB dans développement IFRS et l'application en Algérie.، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 17/18 جانفي2010.
15. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والصناعة، المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم: التوجيه من المستوى الثالث، UNCTAD NATIONS Publication، ماي، 2003.
16. محسن عواطف، أمال مهاوة، التطورات الأخيرة لهيئة معايير المحاسبة الدولية واقع وتحدي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، 29\.30. نوفمبر 2011.
17. محمد خميسي بن رجم،المنتجات المالية المشتقة: أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أو لصناعتها،ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف20، 21 أكتوبر2009.

18. محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الإصلاح الاقتصادي من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 23/19 نوفمبر 2006.
19. محمد مطر، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المهني الخامس حول التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، جامعة البتراء، عمان، الأردن، 25/24 ديسمبر 2003.
20. مسعود صديقي، خالد دريس، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 08/07 ديسمبر 2010.
21. مسعود صديقي، مرزوق مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، جانفي 2010.
22. مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 05/04 ديسمبر 2007.
23. معتز أمين السيد، العيسي محمد سليم، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لكلية الأعمال حول القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2009/15/14.
24. مفيدة يحياوي، عبد الرازق عريف، أثر المعايير المحاسبية الدولية على التحليل المالي بالمؤسسة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول SCF في ظل معايير المحاسبة الدولية ، المركز الجامعي بالوادي،18/17 جانفي2010.
25. منصوري الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية دراسة تحليلية تقييميه للنظام المحاسبي المالي الجديد المطبق في الجزائر، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة البليدة، 30/29 نوفمبر 2011.
26. منصوري الزين، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12–13 أكتوبر 2009.

27. منور أوسرير ، محمد مجبر، دراسة تفصيلية لعناصر حساب النتائج ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12/13أكتوبر2009.

28. ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني–دراسة مقارنة–مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،17/18 جانفي 2010.

29. نصر الدين بن نذير، بوشناف عمار، جدول تدفقات الخزينة ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12، 13 أكتوبر 2009.

30. نورالدين مزياني، أهمية تطبيق SCF لمتطلبات المعايير الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة ، 2009.

31. ياسر أحمد السيد، محمد الجرف، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة تحت عنوان مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 18–19 ماي 2010.

II. مؤتمرات وملتقيات باللغات الأجنبية

1. Chabane Assad; Transition de PCN vers SCF selon les normes internationales ; 4/5/6/02/2008.

2. Keloua Amézaine – Karim Kharat – Jeam Marie Pinel, Sensibilation aux normes IFRS, Séminaire KPMG, Hydr, Alger, 2005.

3. Maged Shawky Sourial, Monetary and its impact on the stock market: the Egyptian case, Working paper published by Stock Exchange, Alexandria, Cairo, Egypt, 2000.

4. Omar Ben Otman, Aperçu Sur la normalisation comptable dans le monde cas des Normes Internationales, Américaines, Françaises, Marocaines ;communication dans sites spécialises; 2010.

5. Wayne D. Pucell, Technical Analysis alternatives to chats analysis, Virginia, USA: Texas agriculture extensions, Working paper N ° 5317, 1999.

خامسا: تقارير ووثائق توجيهية ودوريات

I. تقارير ووثائق توجيهية ودوريات باللغة العربية

1. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية، عمان، الأردن، 2001.
2. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، متضمنة معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها، 2003.
3. مركز الدراسات والمعلومات، صناعة معايير المحاسبة الدولية: التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية، مركز الدراسات والمعلومات، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مارس 2005.
4. المعيار المحاسبي الدولي " IAS 24". الفقرة .01
5. المعيار المحاسبي الدولي " IAS 24". الفقرة .03
6. المعيار المحاسبي الدولي " IAS 33".
7. المعيار المحاسبي الدولي "IAS 08".
8. المعيار المحاسبي الدولي .IAS 07
9. نبيه عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية: الإطار الفكري والواقع العملي، الجمعية السعودية للمحاسبة، 1998.
10. صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد 71، الربع الرابع، 2012.
11. صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، العدد 72، الربع الثاني، 2013.
12. مأمون حمدان، معايير المحاسبة الدولية دورة معايير المحاسبة الدولية، دمشق، كانون الأول 2009.
13. عبد الرؤوف ربابعة، حطاب سامي، التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية هيئة الأوراق المالية والسلع، أبو ظبي، دبي، الشارقة، فبراير/ مارس 2006.

II. تقارير ووثائق توجيهية ودوريات باللغات الأجنبية

1. CMA (Comptable en management accrédités), Guide de transition aux IFRS, Février 2011.
2. Deloitte, Guide de référence sur les IFRS, 2011.
3. Grant Thornton, Bulletin de nouvelles sur les IFRS, IFRS 13: Evaluation de la juste valeur, Numéro spécial, Février 2012.
4. Guide de la bourse, édition mlp, Alger, 1998
5. info bourse. la négociation en bourse. pu n 03 des 1998
6. Les valeurs mobilières, Prospectus d'information, COSOB, Alger, 2004, Page:03.
7. Norme IAS 01 : La présentation des états financiers ; Université NANCY 2- Marc GAIGA, 2009.

سادسا: المواقع الالكترونية

1. بشرى نجم عبد الله المشهداني، جوان جاسم خضير العبيدي، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية: دراسة ميدانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 26، بغداد، العرق، 2011. متوفر على الموقع الالكتروني: www.iasj.net/iasj? Fnuc=fulltex&aId=53340
2. تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان، متوفرة على الموقع الالكتروني الموالي: .http://www.sdc.com.jo/arabic/ indexphp ?option= com_content&task=view&id=188ltemid=67
3. جمعة حميدات، التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية 2009، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 2009. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: .World- aac.net/vb/attachment.php?
4. حسين خليل محمود شحادة، معايير المحاسبة الدولية: الأدوات المالية ، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنيمارك، 2011. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www.ao-academy.org/docs/taqaree 304062011. doc
5. حسين خليل محمود شحادة، معيار المحاسبة الدولي 33: ربحية السهم، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنيمارك، 2011. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www.ao-academy.org/docs/taqaree 304062011. doc
6. سامي يوسف كمال محمد، معايير المحاسبة الدولية والمصرية المتعلقة بالإفصاح ومدى ملائمتها للتطبيق في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للحنة التمويل والبنوك بحزب الحرية والعدالة لتقييم بند المعايير الدولية وتطبيقها على المصارف الإسلامية، جويلية 2013، ص: 09. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: iefpedia.com/arab/wp_content/uploads/2013/07
7. ظاهر القشي، أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة ، دليل المحاسبي العرب. متوفر على الموقع الالكتروني: www.jps-dir.com تاريخ الإطلاع: 2012/10/12.
8. عادل عبد الفتاح الميهي، المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي: دراسة اختبارية وحديثة ، متوفرة على الموقع الالكتروني: Ksu. .Edu.sa/SitesKSUArabic/Students
9. عبد الناصر نور، جلال الحجاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية: متطلبات التوافق والتطبيق، ندوة في جامعة الإسراء، الأردن، عمان، 2008. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www.jps-dr.net
10. عطا الله وراد خليل، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية " دراسة تحليلية "، مداخلة في المؤتمر العلمي السابع حول الريادة والإبداع

واستراتجيات العمل في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 16/15 مارس 2005. متوفر على الموقع الإلكتروني: http:// www.philadelplna.edu.jo

11. قاسم الحوبيتي– زياد السقا، نظم المعلومات المحاسبية ، على الخط، وحدة الحدباء، العراق، 2003. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.infotechaccounts.com/PHPBB2/in dex.php

12. قاسم عبد الرزاق، المعيار رقم32: الأدوات المالية الإفصاح والعرض، جمعية المحاسبين القانونيين السورية. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www.KantaKji.com/fiqh/Files/Accounting/IAS 24.doc

13. المادة 03 من قانون الأوراق المالية، المقر بموجب قرار مجلس مفوضّي هيئة الأوراق المالية رقم 295/2012، بتاريخ 2012/07/04. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: . http://www.sdc.com.jo/arabic/ indexphp ?option= com_content&task=view&id=188ltemid=67

14. المادة 05 من قانون تعليمات تداول الأوراق المالية، المعدّل بموجب قرار مجلس مفوضّي هيئة الأوراق المالية رقم 159/2009، بتاريخ 2009/03/16. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www. ase.com. jo/ ar

15. المادة 06 من قانون الأوراق المالية، المقر بموجب قرار مجلس مفوضّي هيئة الأوراق المالية رقم 295/2012، بتاريخ 2012/07/04. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: . http://www.sdc.com.jo/arabic/ indexphp ?option= com_content&task=view&id=188ltemid=67

16. المادة 08 من قانون الأوراق المالية، المقر بموجب قرار مجلس مفوضّي هيئة الأوراق المالية رقم 295/2012، بتاريخ 2012/07/04. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: . http://www.sdc.com.jo/arabic/ indexphp ?option= com_content&task=view&id=188ltemid=67

17. مأمون حمدان– عماد الطوائي، تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ندوة المركز الثقافي، سوريا، الأحد 06 كانون الثاني 2009. متوفر على الموقع الإلكتروني: http:// www . esyria. sy/ edamascus/ index . php ?= stories category= business fiteenane.، 2010/02/11.

18. مأمون حمدان، المعيار المحاسبي الدولي (24): الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، ص: 01. متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www.KantaKji.com/fiqh/Files/Accounting/IAS 24.doc

19. مأمون حمدان، عماد الطوائي، تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، ندوة المركز الثقافي، سوريا، الأحد 06 كانون الثاني 2009. متوفر على الموقع الإلكتروني: http:// www . esyria. sy/ edamascus/ index . php ?= stories category= business fiteenane.، 2010/02/11.

20. محمد إبراهيم السقا، لماذا الإفصاح والشفافية في البورصة؟، صحيفة الاقتصادية السعودية، 2010/03/19، متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: http://www.aleqt.com/19/03/2010 article 365837.html.

21. محمد شريف توفيق–حسن علي سويلم،استراتجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة– تجربة السعودية، مصر، ماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج–دراسة اختباريه دولية مقارنة–مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر2005. متوفر على الموقع الإلكتروني: www. Infotechaccountants . com، تاريخ الإطلاع 18 /2010/02

22. مخاطر الاستثمار في بورصة الجزائر، 2009/12/23، متوفر على الموقع الإلكتروني: http:// www. Djelfa . info / vb / showthread . php l = 288745

23. مركز إيداع الأوراق المالية متوفر على الموقع الالكتروني الموالي: www. ase.com. jo/ ar/node/810

24. المنتدى المالي والمحاسبي العربي، "قرارات قمة العشرين: استحقاقاتها المالية والاقتصادية وتطلعاتها المحاسبية، وقياس الأصول المالية"متوفر على الموقع الالكتروني التالي: www.tagvaluation.com/Financial_ classifition.ppt

25. موقع بورصة الجزائر: www.bourse d'Alger dz

26. موقع بورصة عمان: www. ase.com. jo/ ar

27. ناصر دادي عدون، معراج هواري، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، 2011. متوفر على البريد الالكتروني الموالي: WWW.Kanatakji.com/fiqh/files/manage/917.doc

28. http// www.iasb.org.

29. http// www.socpa.sa.org.

30. IFRS Fondation, Cadre Conceptuel de l'information financier, 2011. Disponible sur le site www. IFRS.org.

31. La norme comptable international" IAS 01" disponible due le site: www.procomtable.com/cours_reporting_financier_2011/fr-gut_ias-01_2010_167.pdf

32. http:// www . cosob . org / le dipositaire . central. htm

33. http://ww . f . Low . net/low/ showthread . php =§ threadid = 8092

34. http:// www. SGBV . dz/ or- cotation

سابعا: نصوص تشريعية وتنظيمية

I.نصوص تشريعية وتنظيمية باللغة العربية

1. الجريدة الرسمية للمداولات الخريفية، العدد02، 2007.

2. الجريدة الرسمية، العدد 19، 2009/03/25.

3. المادة الرسمية رقم 07، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 2008/11/25.

4. المادة07 من المرسوم التشريعي رقم93/10 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجزائر1993/05/23.

II.نصوص تشريعية وتنظيمية باللغات الأجنبية

1. Journal Officiel de L'union Européenne, Règlement (CE) N°1126/2008 De la Commission de 3/11/2008 FR 29/11/2008.

الملاحق

الملحق رقم 01

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الأصول
السنة المالية المقفلة في .....

الأصول المالية	N إجمالي	N اهتلاكات / أرصدة
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (ou goodwill)		
التثبيتات المعنوية		
التثبيتات العينية		
التثبيتات الجاري إنجازها		
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة – المؤسسات المشاركة		
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة		
السندات الأخرى المثبتة		
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية		
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات و المنتجات قيد الصنع		
الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة		
الزبائن		
المدينون الآخرون		
الضرائب		
الأصول الأخرى الجارية		
الموجودات وما يماثلها		
توظيفات و أصول مالية جارية		
أموال الخزينة		
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

الملحق رقم 02

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الخصوم
السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	
رأس المال غير المطلوب	
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)	
فارق إعادة التقييم	
فارق المعادلة (1)	
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع 1	
الخصوم غير الجارية	
القروض و الديون المالية	
الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	
الديون الأخرى غير الجارية	
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	
الخصوم الجارية	
الموردون و الحسابات الملحقة	
الضرائب	
الديون الأخرى	
خزينة الخصوم	
مجموع الخصوم الجارية (3)	
المجموع العام للخصوم	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم 03

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 04

حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 05

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم 06

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

بـسم الله الـرحمن الـرحيـم

الأستاذ: ..... المحترم

تحية طيبة وبعد...

تقوم الباحثة بدراسة ميدانية بعنوان " دور الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة في تنشيط الاستثمار في سوق الأــوراق المالية دراسة حالات".

وإذ نُثمّن غالياً تعاونكم البناء في الاستجابة لمفردات هذا الاستبيان، هذا التعاون الذي يعد أساسياً لإنجاح هذه الدراسة، لذا يرجى التفضل بقراءة فقرات الاستبيان المرفق واختيار الإجابة التي تعكس الواقع فعلياً، علماً أن البيانات الواردة فيه سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ، وكذلك نعدكم بإمدادكم بنسخة من التقرير النهائي لنتائج هذه الدراسة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

الباحثة

فكير سامية

أولاً: البيانات الشخصية والوظيفية: ضع إشارة (×) في المربع المناسب

1	الجنس	ذكر		أنثى
2	العمر	30 سنة فأقل	من 31– 40 سنة	من 41–50 سنة	من 51 سنة فأكثر
3	المؤهل العلمي	أقل من بكالوريوس	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه أو ما يعادلها
4	مدة الخدمة	5 سنوات فأقل	من 6–10 سنوات	من 11–15 سنة	من 16 سنة فأكثر
5	الوظيفة الحالية				
6	مدة الخدمة في الوظيفة الحالية	5 سنوات فأقل	من 6–10 سنوات	من 11–15 سنة	من 16 سنة فأكثر

ثانياً: بيانات الدراسة: من فضلك ضع إشارة (×) في المربع المناسب

	الفقـــــــــرة الاولـــــــى	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعرض القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض التقارير المالية الدولية"					
2	تعد وتعرض قائمة التدفقات النقدية للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS7 الخاص بقائمة التدفقات النقدية					
3	تعتمد الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS8 الخاص بالإفصاح في القطاعات التشغيلية للإفصاح عن المعلومات القطاعية					
4	تصدر الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية قوائم مالية مرحلية وفقا لما يتطلبه المعيار الدولي IAS34					
5	تقيم الأدوات المالية للشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بتقييم الأدوات المالية					
6	تلتزم الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية					
7	يتم تقييم بعض الأصول في الشركات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفقا لقيمتها السوقية					
8	تم تحديث التحليل المالي وفقا لما استجدته معايير المحاسبة الدولية					
	الفقـــــــــرة الثـــــــانـــــية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	أسهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز الثقة في التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات					
10	يسمح تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة بإعداد قوائم مالية توفّر المعلومات الكافية والموثوقة لمستخدميها					
11	تسمح القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية بالتفسير الملائم لمحتواها المعلوماتي					
12	يسمح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بجعل التعامل في سوق الأوراق المالية أكثر عدالة					
13	تسمح قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع بتوفير معلومات دقيقة حول السيولة والملاءة المالية للشركة					
14	توفّر القوائم المالية المرحلية المعلومات في الوقت المناسب لترشيد القرارات الاستثمارية					
15	تسمح القوائم المالية المرحلية بجعل المستثمرين على إطلاع دائم بالوضعية المالية للشركات					
16	يسهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في زيادة مستوى الإفصاح من الناحيتين الكمية والنوعية					

		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفقـــــــــــرة الثـــــــالـــــــثة						
17	يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ قرار الاستثمار					
18	يؤدي التوقيت الملائم لعرض المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية إلى زيادة منفعتها					
19	تمكّن خاصية قابلية المقارنة المستثمرين من مقارنة الوضعيات المالية للشركات المختلفة					
20	تمكّن خاصية الملائمة من تحسين القيمة التنبئية والتقييمية للمعلومات عند اتخاذ قرار الاستثمار					
21	يؤدي التوقيت غير الملائم للتقارير المالية المنشورة إلى لجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخرى					
الفقـــــــــــرة الـــــــرابـــــعة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بحصول المستثمرين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة					
23	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة					
24	يضمن الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية والمالية التي تعرضها الشركات					
25	تسمح الشفافية في إصدار المعلومات بزيادة ثقة المستثمر في الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية					
26	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية					
27	يسمح الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية بزيادة إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للاستثمار في سوق الأوراق المالية ومن ثم كبر حجمها					
الفقـــــــــــرة الخـــــــــامسة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
28	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تعزيز توقيت توليد التدفقات النقدية للشركات					
29	يساعد الالتزام بمبدأ القيمة العادلة على تعزيز خصائص جودة المعلومات المحاسبية					
30	تمكّن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستثمرين من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء					
31	يسمح التوجه نحو مبدأ القيمة العادلة بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة					
32	يسمح تطبيق مبدأ القيمة العادلة بتوفير معلومات معبرة عن الوضعية المالية الحقيقية للشركة					
33	يسمح تقييم الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة ببعث الثقة من قبل المستثمرين وإقبالهم عليها					
الفقـــــــــــرة الســـــــــادسة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
34	يخدم التحليل المالي المعد وفق المعايير المحاسبية الدولية أغراض الاستثمار في سوق الأوراق المالية					
35	ينعكس توافق تبويب عناصر الحسابات وفق معايير المحاسبة الدولية مع أغراض التحليل المالي إيجابا على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية					
36	يسمح التحليل المالي بزيادة الثقة في الشركات المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية					
37	تعد القيمة السوقية للسهم بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية مؤشرا إيجابيا لنجاح الشركة					
38	يلعب عائد السهم الواحد بعد تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة دورا هاما في التحليل الاستثماري والتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها					
39	يعكس العائد إلى حقوق المساهمين بعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات					

Honorable Monsieur ….
Bonjour!

1- Données personnelles et fonctionnelles: Mettre un (X) dans la case correspondante

1	Sexe	Masculin		Féminin	
2	Age	30 ans et moins	de 31 à 40 ans	de 41 à 50 ans	51 ans et plus
3	Qualification	moins d'une licence	Licence	Magister	Doctorat et équivalent
4	Ancienneté (durée de service)	5 ans et moins	de 6 à 10 ans	de 11 à 15 ans	16 ans et plus
5	Fonction (poste) actuelle				
6	Ancienneté dans la fonction actuelle	5 ans et moins	de 6 à 10 ans	de 11 à 15 ans	16 ans et plus

2 - Données relatives à l'étude. : Mettre un (X) dans la case correspondante

Question N°	**Paragraphe 1**	Forte approbation	approbateur	Neutre	Non approbateur	Forte désapprobation
1	Les états financiers des sociétés cotées sur le marché financier en Algérie sont présentés selon la norme comptable internationale IAS1 "présentation des supports financiers internationaux".					
2	Le tableau des flux de trésorerie des sociétés cotées sur le marché financier en Algérie est établi et présenté selon la norme comptable internationale IAS7 relative au tableau des flux de trésorerie.					
3	Les sociétés cotées sur le marché financier en Algérie adoptent la norme internationale d'information financière IFRS 08 relative à la divulgation (révélation) des informations sectorielles dans les secteurs opérationnels.					
4	Les sociétés cotées sur le marché financier en Algérie publient des états financiers intermédiaires, comme l'exige la norme comptable internationale IAS34.					
5	Les instruments financiers des sociétés cotées sur le marché financier en Algérie sont évalués selon la norme comptable internationale IAS32, relative à l'évaluation des instruments financiers.					

6	Les sociétés cotées sur le marché financier en Algérie respectent les exigences relatives à la divulgation (révélation) comptable conformément aux normes comptables internationales.					
7	Certains actifs de sociétés cotées sur le marché financier en Algérie sont évalués en fonction de leur valeur marchande.					
8	L'analyse financière a été mise à jour en conformité avec les normes comptables internationales.					
Question N°	**Paragraphe 2**	Forte approbation	approbateur	Neutre	Non approbateur	Forte désapprobation
9	L'application des normes comptables internationales a renforcé la confiance dans les rapports financiers annuels publiés par les sociétés.					
10	L'application des normes comptables internationales permet la préparation des états financiers qui fournissent des informations suffisantes et fiables à ceux qui les utilisent.					
11	Les états financiers établis conformément aux normes comptables internationales permettent d'interpréter correctement leur contenu informationnel.					
12	L'application des normes comptables internationales rend le travail dans le marché boursier plus équitable.					
13	Le tableau des flux de trésorerie préparé conformément aux normes comptables internationales permet de fournir des informations précises sur la liquidité et la solvabilité de l'entreprise.					
14	Les états financiers intermédiaires fournissent les informations en temps opportun, permettant ainsi afin de rationaliser les décisions d'investissement.					
15	Les états financiers intermédiaires permettent aux investisseurs d'être continuellement informés de la situation financière de l'entreprise.					
16	L'application des normes comptables internationales contribue à l'augmentation du niveau de divulgation (révélation), aussi bien quantitatif que qualitatif.					

Question N°	Paragraphe 3	Forte approbation	approbateur	Neutre	Non approbateur	Forte désapprobation
17	L'application des normes comptables internationales fournit les informations pertinentes pour la prise de décision d'investissement.					
18	Le choix du moment opportun de la diffusion des informations comptables, contenues dans les rapports financiers, accroit leur utilité.					
19	La caractéristique (propriété) de comparabilité permet aux investisseurs de comparer les situations financières des différentes sociétés.					
20	Le caractère approprié des situations financières permet d'améliorer la valeur de prédiction et d'évaluation des informations lors de la prise de décision d'investissement.					
21	Le mauvais choix du moment de publication (diffusion) des rapports financiers pousse les investisseurs à recourir à d'autres sources d'informations.					
Question N°	**Paragraphe 4**	Forte approbation	approbateur	Neutre	Non approbateur	Forte désapprobation
22	la divulgation (révélation) comptable conformément aux normes comptables internationales, permet aux investisseurs d'obtenir les informations relatives à l'entreprise de façon périodique et régulière.					
23	la divulgation (révélation) comptable, établie selon les normes comptables internationales, permet de diffuser suffisamment d'informations et en temps opportun et de manière équitable pour toutes les parties concernées.					
24	la divulgation (révélation) comptable, établie selon les normes comptables internationales, assure la confiance des investisseurs dans les informations comptables et financières diffusées par la société.					
25	La transparence dans la diffusion des informations augmente la confiance de l'investisseur dans les sociétés qui appliquent les normes comptables internationales.					
26	la divulgation (révélation) comptable, établie selon les normes comptables internationales, permet de réduire le degré d'incertitude dans le marché boursier.					
27	la divulgation (révélation) comptable, établie selon les normes comptables internationales, permet d'augmenter le degré d'affluence des épargnants à mettre leur argent à la disposition des investisseurs, ce qui induira l'élargissement du marché boursier.					

Question N°	Paragraphe 5	Forte approbation	approbateur	Neutre	Non approbateur	Forte désapprobation
28	Les données financières établies sur la base de la juste valeur aident à consolider le temps de création des flux de trésorerie des sociétés.					
29	L'attachement au principe de la juste valeur contribue à consolider les caractéristiques de la qualité des informations comptables.					
30	Les informations financières, établies sur la base de la juste valeur, permettent aux investisseurs de faire des comparaisons dans le temps et dans l'espace afin d'évaluer relativement la situation financière et la performance de la société.					
31	L'application du principe de la juste valeur permet de faire une évaluation exacte des actifs et des passifs de la société.					
32	L'application du principe de la juste valeur permet de fournir des informations sur la situation financière réelle de la société.					
33	L'évaluation des instruments financiers, conformément au principe de la juste valeur, permet de donner confiance aux investisseurs et de les pousser à les acquérir.					
Question N°	**Paragraphe 6**	Forte approbation	approbateur	Neutre	Non approbateur	Forte désapprobation
34	L'analyse financière, réalisée conformément aux normes comptables internationales, sert les fins d'investissement dans le marché boursier.					
35	La concordance de classification des éléments de comptes, établis selon les normes comptables internationales, avec les fins d'analyse financière se répercute positivement sur les décisions d'investissement sur le marché financier.					
36	L'analyse financière permet d'augmenter la confiance dans les sociétés qui appliquent les normes comptables internationales.					
37	La valeur commerciale (de marché) des actions, après application des normes comptables internationales, est considérée comme un indicateur positif pour le succès de la société.					
38	Le rendement d'une action, obtenu après application des normes comptables internationales, joue un rôle important dans l'analyse des investissements et de la prévision des profits prévus lors de la répartition.					
39	Le rendement des capitaux par rapport aux droits des actionnaires, obtenus après application des normes comptables internationales, reflète la capacité de l'entreprise à attirer les investissements.					

الملخص

الملخص

نظرا لكون المعلومة المحاسبية الأساس الذي من المفروض أن يعتمد عليه عند اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية، فإن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بعد توفير المقومات اللازمة لذلك سيكون له تأثير على تحسين نوعية وجودة هذه المعلومات، وذلك من خلال ما تقتضيه هذه المعايير من ضرورة التزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، وتطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية، منها ما يتعلّق بالقوائم المالية والإفصاحات الواردة في كل واحدة منها سواء منها القوائم المالية السنوية أو المرحلية أو القطاعية، أو ما يتعلّق منها بالسياسات والتقديرات المحاسبية والتغييرات التي تطرأ عليها، أو ما يتناول منها الإفصاحات عن الأطراف ذوي العلاقة، وكذا ما يتعلّق منها بتقييم وقياس والإفصاح عن مختلف الأدوات المالية. كل ذلك من شأنهتعزيز جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التي تصدرها الشركات، ما يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية التي تعرضها هذه الأخيرة، كما يؤدّي إلى تخفيض درجة عدم التأكّد فيما يتعلّق بقرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية. ضف إلى ذلك أهمية الالتزام بمبدأ القيمة العادلة وفق المعيار(IFRS13)، الذي يسمح بتوفير المعلومات الحقيقية والموثوقة التي يستند إليها المستثمر أو الراغب في الاستثمار في الشركات المسعرة في البورصة، وبالتالي ما يسمح بتنشيط وزيادة الطلب على الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية.

الكلمات الدالة: المعايير الدولية للتقارير المالية، المعلومة المحاسبية، سوق الأوراق المالية، الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية.

Résume

Du fait que l'information comptable, est considérée comme la base qui constitue le fondement de la prise de décision d'investir dans le marché financier, l'obligation d'appliquer les normes comptables internationales, après réalisation des conditions nécessaires, aura un impact sur l'amélioration de la qualité de ces informations, et cela en fonction de ce que ces normes impliquent comme exigences de la divulgation comptable, et l'application d'un ensemble de normes comptables, y compris celles relatives aux états financiers et les informations contenues dans chacun d'entre eux, à la fois les états financiers annuels ou intermédiaires ou sectorielles, ou celles se rapportant aux politiques et aux estimations comptables et des changements qui les touchent, ou ce qui touche les divulgations concernant les partie qui ont une relation avec, ainsi que ce qui lié à l'évaluation, à la mesure et la divulgation de divers instruments financiers. Tout cela permet d'améliorer la qualité du contenu de l'information des rapports financiers émis par les sociétés, ce qui assure la confiance des investisseurs dans l' information comptable établies par ces dernières, comme cela conduit également à une réduction du degré d'incertitude en ce qui concerne les décisions d'investissement sur le marché boursier. Ajoutez à cela l'importance de respecter le principe de la juste valeur conformément à la norme (IFRS13), qui permet de fournir l'information réelle et fiable sur la quelle se base l'investisseur qui souhaite investir dans les sociétés cotées en bourse, et permet donc d'activer et d'accroître la demande des titres financiers échangés sur le marché boursier.

Les mots- clés : Normes Internationales d'informations financiers, L'information comptable, le marché boursier, La divulgation comptable, Les rapports financiers.

Abstract

Accounting information, are considered as the base of the decision to invest in the financial market, that makes international accounting standards an obligation to apply, it will improve the quality of information after completing the required conditions, depending on what these standards entail as disclosure requirements of accounting, and applying of a set of accounting standards, including those related to financial statements the information contained in each of them, both the annual, interim or by sectorial financial statements, or those related to accounting policies, accounting estimates and changes that affect, or which affects disclosures concerning that are in the relationship with them, and which related to the assessment, measurement and disclosure of various financial instruments. All this improves the quality of the information content of financial reports issued by companies, ensuring investor confidence in the accounting information set out by the latter, as it also leads a uncertainty reduction regarding investment decisions in the stock market. Add to that the importance of the principle of fair value in accordance with the standard (IFRS13), which allows providing real and reliable information as base on which the investor who wants to invest in listed companies, and therefore enable and increase the demand for securities traded on the stock market.

Key words: Standards International Financial Reporting, Accounting Information, Accounting disclosure, the stock market, financial reports.